

فأما الطالب بتجميع المراجع
د/ السيد محمد صالح المنجد

الدكتور محمد بن عبد الجبار

المكتبة العربية للشؤون الدينية
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الطالبي

صيفه له نعيم بن محمد قطيب الدين

بيان علي السراج

لأبي التثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني



٦٧٤-٧٤٩ هـ

« دراسة وتحقيق »

إعداد الطالب

صيفه له نعيم بن محمد قطيب الدين

بحث مقدم لقسم الدراسات العليا الشرعية لنيل درجة الدكتوراه
فرع الفقه وأصوله / شعبته الأصول

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور / د. محمد بن عبد الجبار

الجزء الثاني

القسم الثاني

١٤١٠ هـ

" بيان التبديل ، النسخ "

" قوله " : واما التبديل وهو النسخ : فهو بيان انتهاء حكم شرعى مطلق عن التابيد والتوقيت بنص متاخر عن مورده . واحترزنا بالشرعى عن غيره . وبالمطلق عن الحكم المؤقت بوقت خاص ، فانه لا يصح نسخه قبل انتهاءه ، وكذلك المقيد بالتابيد . وبنص عن الاجماع والقياس وغيرهما ، وبمتاخر عن التخصيص وعن الاستثناء والغاية (١) والشرط والوصف " قال فخر الاسلام : هو بيان بالنسبة الى الشارع ، تبديل بالنسبة اليها ، على مثال القتل : فانه بيان انتهاء اجل القتل عند الله ، وتبديله لحياته (٢) المظنون استمرارها عندنا . اقول : فاذا كانت له جهتان فيجوز ان يحد ايضا : بانه رفع حكم شرعى بعد ثبوته بنص متاخر عنه ، وليست التحرز عن الرفع بطائل ، لانه ان علل بان الحكم وتعلقه قديمان فغير مفيد ، لان انتهاء امد الحكم على المكلف ينافى بقاءه عليه وهو معنى الرفع ، فانا لانعنى بالمرفوع : الخطاب القديم ولا تعلقه ، بل الحكم الحاصل (٣) على المكلف المتعلق به تعلق التنجيز ، لقطعنا بان الوجوب المشروط بالعقل منتف بانتهائه ، وبان تحريم شيء بعد وجوبه منتف لاستحالة اجتماعهما .

وان علل بانه لا يرتفع (٤) تعلقه بفعل مستقبل ، لزم منع النسخ قبل

الفعل .

او بانه بيان امد التعلق بالمستقبل المظنون استمراره فلا خلاف

فى المعنى ، وقد احترز فى هذا الحد بقوله : " بعد ثبوته " عن رفع

(١) فى م : بالغاية .

(٢) فى ت : الحياة .

(٣) فى م : حاصل .

(٤) فى ت : يرفع .

الاباحة الاصلية ، فانه ليس بنسخ . ومن اجاز النسخ بالفعل يقول بدليل شرعى .

" الشرح " لما فرغ من بيان الضرورة وما يترتب عليه (١) من المسائل والمباحث ، شرع فى بيان التبديل وهو النسخ فان النسخ فى اللغة عبارة عن التبديل قال الله تعالى (واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل) (٢) فسمى النسخ تبديلا ، ومعنى التبديل ان يزول شئ فيخلفه غيره ، يقال نسخت الشمس الظل ، لانها تخلفه شيئا فشيئا (٣) .

والنسخ بحسب الشرع هو : بيان انتهاء حكم شرعى مطلق عن التابيد والتوقيف (٤) ، بنص متأخر عن مورده .

فغير البيان ، وبيان غير الانتهاء ، وبيان انتهاء غير الحكم ، وبيان انتهاء حكم غير شرعى ليس شئ منها نسخا (٥) .

وقوله : مطلق ، اى غير مقيد لابقيد التابيد ولا بقيقد التاقيت ، احترز به عن الحكم (الموقت) (٦) بوقت خاص فانه لا يصح نسخه قبل انتهائه ، وعن الحكم المقيد بالتابيد فانه لا يصح نسخه .

وقوله : بنص اراد به الكتاب والسنة ، (و) (٧) واحترز به عن الاجماع والقياس وغيرهما .

- (١) فى ت : عليها .
- (٢) سورة النحل ، اية " ١٠١ " .
- (٣) انظر تعريف النسخ اللغوى فى : لسان العرب . باب الخاء ، فصل النون . تاج العروس من جواهر القاموس . باب الخاء ، فصل النون .
- (٤) فى ت و س : التاقيت .
- (٥) هذا التعريف مأخوذ من كلام فخر الاسلام . انظر اصول فخر الاسـلام البزدوى ص ٢١٨ .
- (٦) غير موجود فى م .
- (٧) غير موجود فى ت .

وقوله : متاخر عن مورده ، اى عن زمان وروده ، احترز به عــــن
التخصيص (١) وعن الاستثناء و(٢) الغاية والشرط والوصف .

قال فخر الاسلام : النسخ : بيان بالنسبة الى الشارع ، تبديل بالنسبة
اليـنا (٣) ، اى النسخ فى حق الشرع بيان محض لانتهاء الحكم الاول لىــــس
فيه معنى التبديل ، لانه كان معلوما عند الله تعالى انه (٤) ينتهى فى
وقت كذا بالناسخ ، وكان الناسخ بالنسبة الى علمه تعالى مبينا للمــــدة
لا رافعا ، الا انه اطلقه ، اى لم يبين توقيته الحكم المنسوخ ، فــــكان
المنسوخ ظاهر البقاء فى حق البشر ، لان اطلاق الامر بشىء يوهمنا بــــقاء
ذلك الشىء على التابيد من غير ان يقطع القول به فى زمن (٥) الوحى ،
فيكون تبديلا بالنسبة اليـنا ، لان ماكان ظاهر الثبوت زال وخلفه شىء اخر ،
وهذا على مثال القتل ، فانه بيان انتهاء اجل المقتول عند الله تعالى ،
فان المقتول (٦) ميت بانقضاء اجله بلا شبهة عند اهل الحق ، اذ لا اجل
له سواه كما نص الله تعالى بقوله (فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون) (٧) والموت الذى حصل فيه بخلق الله تعالى كما حصل فى
الميت حتف انفه ، وفى حق القاتل تبديل وتغيير وقطع للحياة المظنــــون
استمرارها (٨) .

واذا كان للنسخ جهتان ، جهة البيان بالنسبة الى الشارع ، وجهة
الرفع بالنسبة اليـنا ، فيجوز ان يحد باعتبار كل من الجهتين :

اما باعتبار جهة البيان فكما ذكر .

-
- (١) اى باصطلاح الحنفية ، ولذا عطف عليه مابعدده .
 - (٢) فى م : بالغاية . والاختيار ماوافق كشف الاسرار ج٣ ص ١٥٦ .
 - (٣) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢١٨ .
 - (٤) فى ت و س : بانه . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج٣ ص ١٥٧ .
 - (٥) فى م : نفس . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج٣ ص ١٥٧ .
 - (٦) جملة (عند الله ، فان المقتول) مكررة فى ت .
 - (٧) سورة النحل ، اية " ٦١ " .
 - (٨) انظر كشف الاسرار ج٣ ص ١٥٧ . ولكن التبديل فى الحكم الشرعى
اظهر منه فى القتل ، لانا نقطع بانتهاء الحياة . ونظن بقاء الحكم
قبل نسخه .

اما بالنسبة الى جهة الرفع فبان يقال النسخ هو : رفع حكم شرعى

بعد ثبوته بنص متاخر عنه (١) .

قوله : رفع حكم : كالجنس ، يشمل النسخ وغيره .

قال المصنف وقد احترز فى هذا الحد بقوله " بعد ثبوته " عن رفع

الاباحة الاصلية ، فانه ليس بنسخ ، وفيه نظر ، فان قوله " بعد ثبوته "

معناه بعد ثبوت ذلك الحكم الشرعى ، والاباحة الاصلية حكم ثابت ، فلا

يكون قوله " بعد ثبوته " مخرجا له ، والاولى ان يقال بقوله " شرعى "

يخرج عنه رفع المباح الذى ثبت بالاصل ، لانه ليس بحكم شرعى (٢) .

قوله : بعد ثبوته : يخرج به رفع الحكم الشرعى بالنوم والغفلة (٣) ،

فان رفع وجوب الصلاة عن النائم والغافل بالنوم والغفلة قبل ثبوت الوجوب

عليهما .

قوله : بنص احتراز عن الاجماع والقياس ، فان الاجماع والقياس ليسا

بناسخين للحكم الشرعى .

قال (٤) المصنف : ومن اجاز النسخ بالفعل : يقول مكان قوله بنص

قوله : بدليل شرعى .

(١) هذا التعريف ذكره علاء الدين البخارى ونسبه الى بعض المتأخرين .

انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٦ .

(٢) المراد بالاباحة الاصلية : حال افعال العباد قبل الشرع ، بمعنى

انه لامؤاخذة على الافعال ، لانه لم يرد خطاب شرعى بعد ، وقيل

العلماء : انه لا يوجد حكم قبل الشرع ، وعدم المؤاخذة اثر لعدم

الحكم ، ومن قال بالوقف فمعناه : الوقف عن ثبوت حكم قبل الشرع .

فلا يدخل هذا فى التعريف ، لانه ليس قبل الشرع حكم حتى يرفع .

انظر التقرير والتحبير ج ٢ ص ١٠١ . فواتح الرحموت بشرح مسلم

الشبوت ج ٢ ص ٥٣ .

(٣) الظاهر ان الرفع بالنوم والغفلة خارج بقوله " بنص متاخر عنه "

لان وجوب الاداء الثابت حكم شرعى وهو يرتفع بعد ثبوته بالنوم .

(٤) ١٩٩ أ .

(قوله) (١) متأخر عنه : احترز به عن رفع الحكم الشرعى بالمتصل مستقلا مثل ما اذا قيل عقيب قوله تعالى (اقتلوا المشركين) (٢) لا تقتلوا اهل الذمة ، او غير مستقل كالرفع بالاستثناء كما تقول صوموا هذا الشهر الا اليوم العاشر منه ، وكالرفع بالغاية مثل صل الى اخر الشهر ، وكالرفع بالشرط مثل صل ان كنت صحيحا .

ومن تحرز عن الرفع ، وعرف النسخ بانه بيان انتهاء حكم شرعى الى اخره ، فليس تحرزه بطائل ، لانه ان علل التحرز عن اطلاق الرفع على النسخ بان الحكم وتعلقه قديمان ، والقديم لا يرفع ، فغير مفيد، لان انتهاء امد الحكم على المكلف يناهى بقاءه عليه ، لانه اذا انتهى امد الحكم لم يبق الحكم عليه ، وهو معنى الرفع ، فانا لانعنى بالرفع الا عدم بقاء الحكم على المكلف ، وحينئذ يلزم وقوعه فيما تحرز عنه ، ولانعنى بالمرفوع الخطاب القديم ولا تعلقه العلمى القديم ، بل الحكم الحاصل المتعلق بالمكلف تعلق التنجيز بعدما لم يتعلق ، والحكم بهذا المعنى مشروط بعقل المحكوم عليه ، لان تعلق التنجيز لا يحصل الا بعد التعقل، ونحن نقطع بان الوجوب المشروط بالعقل منتف بانتهاء العقل ، وبان تحريم شيء بعد وجوبه منتف ، لاستحالة اجتماع الوجوب والحرمة فى شيء واحد (٣) .

وان علل التحرز عن اطلاق الرفع على النسخ : بان النسخ انما كان (٤) لتعلق الحكم بالفعل فى المستقبل ، وتعلق الحكم بالفعل فى المستقبل لا يرتفع ، لان التعلق فى المستقبل لم يوجد ، ومالم يوجد لا يرتفع ، لزمهم منع النسخ قبل الفعل ، والفقهاء يجوزونه .

وان علل التحرز عن الرفع ، بان (٥) تعلق الحكم بالمستقبل يظن

(١) غير موجود فى س و م . وهو خطأ .

(٢) سورة التوبة ، اية " ه " .

(٣) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٥ .

(٤) فى ت : يكون .

(٥) فى ت و م : لان .

دوامه واستمراره ، والنسخ بيان امد التعليق (١) بالمستقبل المظنون —
استمراره ، فلا خلاف فى المعنى ، لانه لا بد من زوال تعلق المذكور ، لانه
بعد بيان الامد لا يبقى ظن الاستمرار ، فصح اطلاق الرفع عليه حينئذ (٢) .

" حكم وقوع النسخ "

" قوله " مسالة : اهل الشرائع على جواز عقله ووقوعه شرعا ،
وخالفت اليهود فى الجواز ، وابومسلم الاصفهاني فى الوقوع . لنا : القطع
بعدم استحالة تكليف (٣) فى وقت ورفعه ، وان اعتبرنا المصالح كالمعتزلة ،
فالمصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات ، وفى التوراة امر الله تعالى
ادم بتزويج بناته من بنيه ، وقد حرم ذلك ، وقوله لنوح بعد الطوفان :
جعلت لك كل دابة مأكلا لك ولذريتك ، و اطلقت ذلك لكم كنبات العشب
ما خلا الدم فلا تاكلوه ، وقد حرم كثير منها ، واستدل بتحريم السبب
وكان مباحا ، وبجواز الختان مطلقا ، ووجوبه فى ثامن الولادة عندهم ،
وباباحة الاختين فى شرح يعقوب وتحريمه عندهم . واجيب : بانها رفع
اباحات كانت ثابتة عقلا والنسخ لحكم شرعى ، قالوا : لو صح بطل قول موسى
عليه السلام المتواتر ان شريعته مؤبدة . قلنا : مختلف ، ولانا نقطع
عادة بانه لو صح عارضوا به محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم . قالوا :
ان نسخ لحكمة ظهرت بعد ان لم تكن لزم البداء والا فالعبث . واجيب بعد
تسليم اعتبار المصلحة انه لحكمة علم (٤) انها تكون عند نسخه لاختلاف
الازمان والاحوال ، فلا يلزم الظهور بعد ان لم يكن . قالوا : ان قيـد
الاول بوقت فليس بنسخ لانتهائه بانتهاء وقته ، وان دل على التابـيـد
لم يقبل النسخ لاجتماع الاخبار بالتابيد ونفيه ، وهو تناقض ، ولانه يؤدى

(١) فى ت و س : التعلق .

(٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٦ . وانظر تعريف سيف الدين الامـدى

للسنخ فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٠٠ .

(٣) فى ت : التكليف .

(٤) فى ت : علم ازلا . والاختيار لما فى الشرح .

الى تعذر الاخبار بالتأبيد لاحتمال النسخ ، والى نفي الوثوق بتأبيد حكم ما ، وللزوم نسخ شريعتكم مع التصريح بالتأبيد . قلنا : مطلق فيدل على تعلق الوجوب ، واما البقاء وعدمه ، فلا يستفاد من الصيغة ، ولو سلم دلالة على التأبيد صريحا منع التناقض على قول من يجيز النسخ ، فان الامر بشيء في المستقبل ابدا لا يستلزم استمراره ، وانما يستلزم ان الفعل في المستقبل ابدا متعلق الوجوب ، فاذا تبين زوال التعلق به لناسخ لم يكن مناقضا كالموت ، وانما التناقض في الاخبار ببقاء الوجوب ابدا مع نسخه ، ونسخ شريعتنا محال لثبوت الاخبار المتواترة ببقائها بان محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم النبيين .

قالوا : لو جاز لكان اما قبل الفعل ولا ارتفاع لما لم يوجد ، ولا بعده لانه معدوم ، ولا معه والا ارتفع حال وجوده . قلنا : المراد ان التكليف الثابت بعد ان لم يكن زال كما يزول بالموت لا الفعل ، (قالوا) (١) ان علم استمراره ابدا فلا نسخ ، وكذلك ان كان مغيا بمدة معينة ، لان ارتفاع الحكم بوجود غاية ليس بنسخ . قلنا : يعلم مستمرا الى وقت ارتفاعه بالنسخ ، وذلك يحققه ولا يمنعه . والحجة على الاصفهاني اجماع الامة ان شريعتنا ناسخة للشرائع ، وان التوجه الى الكعبة ناسخ لبیت المقدس ، واية المواريث (ناسخة) (١) لاية (الوصية للوالديين والاقربين) .

" الشرح " (٢) : اتفق (٣) اهل الشرائع على جواز النسخ عقلا وعلى وقوعه شرعا .

-
- (١) غير موجود في ت .
 (٢) انظر هذه المذاهب والادلة في كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٧ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٠٦ . التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير ج ٣ ص ٤٤ .
 (٣) ١٩٩ ب .

وخالفت اليهود في الجواز عقلا ، وانقسموا ثلاث فرق : فذهب

الشمعية (١) الى امتناعه عقلا وسمعا .

وذهبت العناية منهم الى امتناعه سمعا لا عقلا .

وذهبت العيسوية : الى جوازه عقلا ووقوعه سمعا ، واعترفوا بنبوة

نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الى العرب خاصة لا الى الناس

• كافة

• وخالف ابو مسلم الاصفهانی فی الوقوع (۲) .

• والدليل على الجواز العقلي : العقل والسمع

أما العقل فهو ان المخالف ان كان ممن يعتقد على (٣) ان الله

تعالى له ان يفعل ما يشاء كما يشاء من غير اعتبار حكمة ومصلحة : فالقطع

حاصل بعدم استحالة التكليف بالفعل في وقت ، ورفع التكليف في وقت آخر ،

كما امر بالصيام في شهر رمضان ، ونهى عن الصيام في يوم العيد (٤) .

وان كان المخالف ممن اعتبر المصالح والحكمة والغرض في افعاله

كالمعتزلة ، فالمصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات ، فلا يمتنع ان يعلم الله

تعالى استلزام الامر بالفعل في وقت معين للمصلحة ، واستلزام النهي عنه

• للمصلحة في وقت آخر (٤) •

(۱) هذا من الاحكام فى اصول الاحكام . والمشهور فى كتب الاصول :

الشمعونية • انظر التقرير والتحبير ج ٣ ص ٤٤ • نهاية السول فى

شرح منهاج الاصول ج ۲ ص ۵۵۵ .

(۲) ذکر غیر واحد من العلماء ان ابا مسلم الاصفهانی لم ینکر وقوع

النسخ ، وانما سماه تخصيصا ، لان النسخ قصر الحكم على بعض الازمان

فهو كالتخصيص في الاعيان ، فالخلاف لفظي ، اذ لا يتصور من مسلم انكار

النسخ . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٥٨ . التقرير والتحبيـر .

ج ٣ ص ٤٥ . شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ٢ ص ٨٨ . مع

• حاشية البناني

(۳) علی : حرف جر هنا •

(٤) انظر هذا الدليل في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٠٦ .

واما من جهة السمع فمنها : انه ورد فى التوراة ان الله تعالى
قد امر ادم بتزويج بناته من بنيه ، وقد حرم ذلك - اى تزويج البنات
من البنين فى شريعة من بعده بالاتفاق (١) .

ومنها ان الله تعالى قال لنوح عند خروجه من الفلك : انى جعلت
لك كل دابة ماكلا لك ولذريتك ، واطلقت ذلك لكم كنبات العشب ، ما خلا
الدم فلا تاكلوا (٢) ، وقد حرم كثير من الدواب على من بعده من ارباب
الشرائع وهو عين النسخ (١) .

واستدل على المذهب الحق بوجوه مزيفة : منها ان العمل فى يوم
السبت كان مباحا ، ثم حرم على موسى وقومه (٣) .

ومنها : ان الختان كان فى شرع ابراهيم جائزا بعد الكبر ، وقد
اوجبه موسى (٤) اليوم الثامن من ولادة الطفل ، وقيل يوم ولادة الطفل
عند اليهود (٣) .

ومنها : ان الجمع بين الاختين كان مباحا فى شريعة يعقوب ، وقد
حرم الجمع بين الاختين عند اليهود (٣) .

واجيب عنه : بان الصور الثلاث كانت مباحة بدليل الاصل ، ورفع
اباحات كانت ثابتة عقلا ليس بنسخ ، بل النسخ انما يكون لحكم شرعى (٣) .

وتمسك اليهود فى امتناع النسخ بشبه خمس :-

الاولى : قالوا لو صح نسخ شريعة موسى (٥) لبطل قول موسى المتواتر
ان شريعته مؤبدة ما دامت السموات والارض ، واللازم باطل ، لان موسى

(١) انظر هذا الدليل فى المصدر السابق . ج ٣ ص ١٠٨ .

(٢) اى : لاتاكلوه . المصدر السابق .

(٣) انظر هذه الادلة والجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٤) فى ت : فى اليوم . والاختيار ماوافق الاحكام فى اصول الاحكام .

ج ٣ ص ١٠٩ .

(٥) فى ت : موسى رسول .

عليه السلام رسول الله صادق بالاتفاق ، بيان الملازمة : ان قوله يدل على ان شريعته مؤبدة. فلو نسخت يلزم بطلان قوله .

اجاب : بان هذا الخبر مختلق - اى مفترى - ، قيل : ان اول من وضع ذلك لليهود ابن الراوندى ، ليعارض به دعوى الرسالة من نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، والقطع حاصل بحسب العادة بانه لو صح هذا الخبر عندهم لذكروه (١) لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعارضوا به نبينا محمدا عليه الصلاة والسلام ، ولما لم يذكروا دل على انه غير صحيح عندهم .

الشبهة الثانية : قالوا : ان نسخ لحكمة ظهرت لم تكن ظاهرة حالة الامر لزم البداء ، وهو على الله تعالى محال ، والاى وان لم ينسخ لحكمة ظهرت فهو عبث ، والعبث على الله تعالى محال .

اجاب : بان هذه الشبهة مبنية على ان احكام الله تعالى تابعة للحكمة والمصلحة ، وهو قاعدة الحسن والقبح العقليين وهى باطلة ، وبعد تسليم اعتبار الحكمة والمصلحة نختار ان النسخ لحكمة ، علم الله تعالى ان تلك الحكمة تكون عند نسخ الحكم لاختلاف المصلحة بحسب الزمان والاحوال ، فلم يلزم تجدد ظهور مالم يكن .

الشبهة الثالثة : قالوا : الخطاب الاول الوارد عليه النسخ ان كان مقيدا بوقت محدود معين ، فليس بنسخ ، لان الحكم ينتهى بنفسه بانتهاء ذلك الوقت المعين ، وان كان الخطاب الاول دل على التابيد لم يقبل النسخ لوجوه اربعة :-

الاول : انه لو قبل النسخ لزم التناقض ، لانه حينئذ يلزم اجتماع الاخبار (بتابيد الحكم والاخبار بنفى) (٢) التابيد ، وهو تناقض ، فان اخبار الشارع صدق (٣) .

(١) في النسخ : لذكروا . ولا بد من اعادة الضمير .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) فى ت و س : صادق .

الثانى : انه لو قبل النسخ لادى الى تعذر الاخبار بالتايبيد لجواز
طريان النسخ (على) (١) مادل على التايبيد .

الثالث : انه لو قبل النسخ لادى الى نفى الوثوق بتايبيد حكم ما
(لجواز طريان النسخ عليه .

الرابع : انه لو قبل النسخ لادى الى جواز نسخ شريعتكم ، لان النص
الدا ل على التايبيد (٢) حينئذ لا يمنع النسخ .

اجاب المصنف : بان الخطاب الاول الوارد عليه النسخ مطلق غيـر
مقيد بوقت معين ولا بالتايبيد ، فيدل على تعلق الوجوب ، واما بقاء الوجوب
وعدم بقاءه فلا يستفاد من الصيغة ، ولو سلم دلالة الخطاب الاول الوارد
عليه (٣) النسخ على التايبيد صريحا ، منع لزوم التناقض على قول مـ
يجيز النسخ ، فان الامر بشئ فى المستقبل ابدا لا يستلزم استمراره ، وانما
يستلزم الامر بشئ فى المستقبل ابدا ان الفعل فى المستقبل ابدا متعلق
الوجوب ، ببيان ذلك : ان الامر بشئ فى المستقبل ابدا (٤) نحو : صـم
رمضان ابدا " لا يستلزم استمرار وجوب الصوم فى الرمضانات كلها ، وانما
يستلزم ان الرمضانات كلها متعلقة الوجوب ، فاذا تبين زوال التعلق به
لم يكن مناقضا كالموت ، فان تعلق خطاب الوجوب بالمكلف يدل على ان جميع
عمره ولو كان مائة (سنة) (٥) متعلق الوجوب ، لا انه يستمر الوجوب
مائة سنة ، وانما التناقض فى الاخبار ببقاء الوجوب ابدا مع نسخه ، كما
يقال : وجوب صوم عاشوراء باق (ابدا) (٦) فانه يمتنع ان ينسخ ،

-
- (١) غير موجود فى م .
 - (٢) غير موجودة فى ت .
 - (٣) فى م : على . وهو خطأ .
 - (٤) ٢٠٠ أ .
 - (٥) غير موجود فى ت .
 - (٦) غير موجود فى م .

والا يلزم الكذب فى خبر الله تعالى (١) ، ونسخ شريعتنا محال (٢) لثبوت الاخبار المتواترة من الصادق ببقائها الى يوم القيامة وهو قوله تعالى (وخاتم النبيين) (٣) وقوله عليه الصلاة والسلام " الا انه لانبى بعدى) (٤) والخلف فى خبر الصادق محال .

الشبهة الرابعة : لو جاز نسخ وجوب الفعل لكان النسخ ، اما قبل وجود الفعل وهو باطل اذ لا ارتفاع لما لم يوجد ، واما بعد وجود الفعل وهو باطل ايضا لانه معدوم ، والمعدوم لا يرفع ، واما مع (وجود الفعل وهو محال والا يلزم ارتفاعه حال وجوده ، فيلزم الجمع بين النفي والاثبات .

اجاب : بان المراد بنسخ (٥) الحكم : ان التكليف الثابت على المكلف بعد ان لم يكن ثابتا عليه زال كما يزول بالموت ، لا ان الفعل يرتفع .

الشبهة الخامسة : قالوا : ان علم الله تعالى استمرار الحكم المنسوخ ابدًا فلا نسخ له ، والا يلزم وقوع خلاف ما فى علم الله تعالى وهو محال ، وان علم الله تعالى استمراره الى وقت معين فلا نسخ ايضا ، واليه اشار بقوله " وكذلك ان كان مغيا بغاية معينة " لان ارتفاع الحكم حينئذ بوجود غايته او انتهائه بها ، ليس بنسخ .

-
- (١) خلاصة هذا الجواب : ان التابيد متعلق بالفعل لا بالحكم ، فكانه قال : صوم رمضان ابدًا واجب ، والنسخ يرد على الحكم لا على الفعل . انظر التقرير والتحبير فى ج ٣ ص ٤٨ .
- (٢) فى ت : قبيح . وهو خطأ .
- (٣) سورة الاحزاب ، اية " ٤٠ " .
- (٤) جزء من حديث مروي عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه وفيه قوله عليه الصلاة والسلام : " وانه لانبى بعدى ... " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب الانبياء ، باب ما ذكر عن بنى اسرائيل . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الامارة ، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء .
- (٥) غير موجودة فى م .

اجاب : بان الله تعالى يعلم استمراره الى وقت معين ، وهو الوقت الذى علم الله تعالى انه يرتفع ذلك الحكم بالنسخ ، وارتفاع الحكم بالنسخ يحقق نسخه ولايمنعه .

والحجة على ابي مسلم الاصفهاني : ان يقال : اجماع الامة على ان شريعتنا ناسخة للشرائع التى قبلها ، وعلى ان وجوب التوجه الى الكعبة ناسخ لوجوب التوجه الى بيت المقدس (١) ، وعلى ان اية المواريث وهو قوله تعالى (يوصيكم الله فى اولادكم للذكر ٠٠٠) (٢) ناسخة لاية وصية الوالدين وهو قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تترك خير الوصية للوالدين والاقربين) (٣) .

" شرط النسخ "

" قوله " مسالة : شرط النسخ التمكن من الاعتقاد ، فيجوز قبل الفعل خلافا للمعتزلة و الصيرفى . لنا : اذا ثبت التكليف قبله وجب جواز رفعه اعتبارا بجواز رفع التكليف بالموت والجامع : قطع تعليق التكليف ، ولان كل نسخ قبل الفعل ، لانه محال بعده لتحصيل الحاصل ، ومعه لاجتماع الفعل ونفيه ، وايضا لو لم يجز لم يقع ، وقد وقع ، فانه نسخ فرض خمسين صلاة ليلة المعراج بخمس قبل التمكن من الفعل ، واستدل بان ابراهيم امر بذبح الولد (افعل ماتوّم) ولا قدامه عليه ، ولولاه لم يقدم ونسخ قبل التمكن . واجيب بانه لم ينسخ . فان الامر (٤) قائم

(١) وهو قوله تعالى (قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك قبلة ترضاها . فول وجهك شطر المسجد الحرام ٠٠٠) سورة البقرة . اية " ١٤٤ " .

(٢) سورة النساء ، اية " ١١ " .

(٣) سورة البقرة ، اية " ١٨٠ " . وانظر هذا الاعتراض وهذه الحجة فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ١٩٠ .

(٤) فى ت : الامور . وهو تصحيف .

غير منته ، وانما لم يتصل بمحله للفداء (لا) (١) للنسخ . واعترض بعد تسليمه ، انما يكون قبل التمكن لو اقتضى الامر الفورية او تضيق وقت الوجوب . واجيب : لو كان موسعا حكمت العادة بالتأخير رجاء النسخ او الموت لعظم الامر ، ولانه لو كان موسعا لم يمتنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل لبقاء الامر حيث لم يفعله بعد ، وبقاء الامر هو المانع من الجواز عند الخصم حذرا من توارد النفي والاثبات مع اتحاد الوقت والمحل . قالوا : لم يؤمر ولهذا نسبة الى المنام ، ولجواز انه امر بمقدماته ولذلك قيل (قد صدقت الرؤيا) فلو كان المأمور به الذبح ولم يحصل لم يصدق . قلنا : منام النبي وحى ، ولو كان وهما لما اقدم على الحرام ، والامر بالمقدمات خلاف الظاهر . قالوا : وجد وكلما ذبح التحم ، وروى انه صفح عنقه بنحاس فمنعه منه ، فلا يكون نسخا . قلنا : لو التحم اشتهر ، لانه (٢) معجز باهر ، ولو صفح كان تكليفا بما لا يطاق ، ولاشتهر فكان نسخا قبل الفعل . قالوا : لو جاز فاما ان يؤمر بالفعل وقت نسخه وفيه توارد النفي والاثبات ، او لا يؤمر لم ينسخ لعدم ارتفاع شيء . قلنا : لم يكن مأمورا به ذلك الوقت بل قبله .

" الشرح " (٣) : اتفقوا على جواز نسخ الفعل بعد التمكن من الفعل ، والمراد من التمكن ان يمضى بعدما وصل الامر الى المكلف زمان يسع الفعل المأمور به .

واختلفوا في جواز نسخ الفعل قبل التمكن منه وهو على وجهين :

احدهما : ان يرد الناسخ بعد التمكن من الاعتقاد ، قبل دخول وقت

(١) غير موجود في م .

(٢) في م : انه .

(٣) انظر هذه المسألة في : اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢٠ الاحكام

في اصول الاحكام ج ٣ ص ١١٥ . التقرير والتحبير في شرح كتاب

التحرير . ج ٣ ص ٤٩ .

الواجب ، كما قيل : صوموا غدا ، ثم قيل قبل الصبح : لاتصوموا .

(و) (١) الثانى : ان يرد النسخ بعد دخول وقت الواجب قبل

انقضاء زمان يسع الواجب ، كما اذا قيل : صم غدا ، ثم شرع فى الصوم .
فقبل انقضاء اليوم الذى شرع فى صومه ، قيل : لاتصم .

واعلم (٢) ان حكم النسخ عند اصحاب ابى حنيفة : بيان لمدة عمل القلب والبدن تارة ، ولعمل (٣) القلب بانفراده اخرى ، واشترط التمكن من الاعتقاد هو الامر الاصل الذى لا يحتمل السقوط ، لانه لازم على كـ التقادير ، والتمكن من العمل (٤) من الزوائد الذى يحتمل ان يكون النسخ بيانا لمدته ، ويحتمل ان لا يكون .

اذا عرفت (هذا) (٥) فنقول : شرط النسخ التمكن من الاعتقاد ،

فيجوز قبل التمكن من الفعل (٦) .

خلاف للمعتزلة والميرفى (٧) .

والحجة على ان النسخ قبل التمكن من الفعل جائز من وجوه :-

الاول : اذا ثبت ان التكليف يتوجه قبل الفعل ، وجب جواز رفع

(١) غير موجود فى س .

(٢) ٢٠٠ ب .

(٣) فى ت و س : عمل . والاختيار لما فى اصول فخر الاسلام البزدوى .
ص ٢٢٠ .

(٤) فى م : الفعل . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٦٩ .

(٥) غير موجود فى ت و س .

(٦) لان التمكن من الفعل ليس شرطا لصحة النسخ . انظر كشف الاسرار .
ج ٣ ص ١٦٩ .

(٧) وبعض الحنفية وبعض الحنابلة . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٦٩ . المعتمد
فى اصول الفقه ج ١ ص ٤٠٧ . العدة فى اصول الفقه ج ٣ ص ٨٠٨ . التمهيد
فى اصول الفقه ج ٢ ص ٣٥٥ .

التكليف الثابت قبل الفعل بالناسخ ، والمقدم حق لما ثبت فى الاحكام (١) فالتالى كذلك ، بيان الملازمة : اعتبار جواز الرفع بالناسخ بجواز (٢) رفع التكليف بالموت ، والجامع قطع (تعلق) (٣) التكليف الثابت .

الثانى : ان كل نسخ قبل وقت الفعل (٤) ، لان النسخ رفع التكليف ورفع التكليف بعد الفعل محال ، لتحصيل الحاصل ، ومع الفعل ايضا محال ، لانه يلزم منه اجتماع النفي والاثبات فى وقت واحد وهو محال ، فتعيــــــــن ان يكون النسخ قبل الفعل (٥) .

الثالث : انه لو لم يجز النسخ قبل الفعل لم يقع ، لان الوقــــــــوع دليل الجواز ، لكنه قد وقع ، فانه روى ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم : امر بخمسين صلاة ليلة المعراج " وقد نسخ فرض خمسين صلاة ليلة المعراج بفرض خمس صلوات قبل التمكن من الفعل (٦) .

واستدل على (هذا) (٧) المذهب بدليل ضعيف وهو قصة ابراهيم : فانه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بذبح ولده بدليل قوله تعالى حكاية عن الولد (افعل ماتوًمر) (٨) والمأمور به الذبح ، لانه قال ابراهيم

(١) أي: أن التكليف يتوجه قبل الفعل ، وهو ماسبق بيانه فى هذا الكتاب فى

باب الأحكام الشرعية . انظر بيان معاني البديع . ج ١ ص ٧٦٠ .

(٢) قى ت و ش : لجواز .

(٣) غير موجود فى ت و س .

(٤) اى : قبل الفعل فى المستقبل .

(٥) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٢ .

(٦) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧١ . وهذا الحديث مروي

عن أنس بن مالك وابن عباس رض الله تعالى عنهم فى حديث الاســــــــرا

والمعراج الطويل وفيه قوله عليه الصلاة والسلام " ففرض الله على

امتى خمسين صلاة فقال : هى خمس وهى خمسون . . . " الجامــــــــع

الصحيح ، البخارى . كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلوات فــــــــى

الاســــــــرا .

(٧) غير موجود فى ت .

(٨) سورة الصافات ، اية " ١٠٢ " .

عليه السلام (انى ارى فى المنام انى اذبحك) (١) (و) (٢) بدليل اقدام ابراهيم على الذبح ، و (٣) لو لم يكن الذبح مأمورا به لم يقدم عليه ، فثبت ان ذبح الولد مأمور به ، ونسخ قبل التمكن (٤)

واجيب عنه : باننا لانسلم انه نسخ قبل التمكن ، فان الامر قائم غير منته ، وانما لم يتصل الامر بفعله للفداء الذى منعه من الاتصاف بمحله لا للنسخ .

واعترض على الاستدلال المذكور بعد تسليم انه نسخ عنه الامر بالذبح ، لكن لانسلم انه نسخ قبل التمكن ، وانما يكون النسخ قبل التمكن لو اقتضى مطلق الامر الوجوب على الفور ، او تضيق وقت الوجوب .

واجيب : بانه لو كان الوقت موسعا لقضت العادة بتاخير مثل هذا الفعل ، رجاء لنسخه أو موت احدهما لعظم مثل هذا الامر ، ولانه لو كان الوقت موسعا لم يمتنع رفع تعلق الوجوب بالمستقبل ، أي لا يمتنع (رفع) (٥) تعلق الوجوب قبل وقت الفعل ، لان وجوب الفعل (باق) (٦) على المكلف اذا لم يات بالفعل فى اول الوقت الموسع ، لتحقيق الوجوب فيه وبقاء الامر ، اى الوجوب على المكلف هو المانع من جواز نسخ الفعل عند المعتزلة حذرا من توارد النفي والاثبات على محل واحد فى وقت واحد ، فيمتنع النسخ فى باقى وقت الموسع ، ويمتنع ايضا بعد انقضاء الوقت الموسع ، لانقطاع التكليف بنفسه ، ويمتنع ايضا فى اول الوقت الموسع لتحقيق الوجوب ، فتعيــــــــــــــــن ان يكون النسخ قبل الوقت الموسع (٧) .

- (١) سورة الصافات ، اية " ١٠٢) .
- (٢) غير موجود فى ت .
- (٣) فى ت و س : فلو .
- (٤) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٢ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١١٦ .
- (٥) غير موجود فى ت .
- (٦) غير موجود فى م .
- (٧) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١١٨ .

المانعون من النسخ قبل التمكن قالوا : لم يؤمر ابراهيم عليه السلام بالذبح ، وانما توهم الامر به ، ولهذا نُسبه الى المنام فقال (انى ارى فى المنام انى اذبحك) ^(١) وعلى تقدير الامر يجوز انه عليه السلام امر بمقدمات الذبح (لا) (٢) بنفسه ، ولذلك قيل (قد صدقت الرؤيا) ^(٣) فلو كان مأمورا بنفس الذبح ولم يحصل ، لما صدق (٤) الرؤيا (٥) .

اجاب : بان منام النبى فيما يتعلق بالاوامر والنواهي وحى معمول به ، واكثر وحى الانبياء كان بطريق المنام ، وقد روى عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ان وحيه كان ستة اشهر بالمنام (٦) ، ولو كان وهم لا وحيا لما جاز لابراهيم (٧) عليه السلام الاقدام على الذبح لانه حينئذ يكون حراما ، وابراهيم عليه السلام كيف يقدم على الحرام (٨) ، والامر بالمقدمات خلاف الظاهر ، فلا يحمل على خلاف الظاهر .

قالوا : سلمنا انه كان مأمورا بالذبح حقيقة ، الا انه وجد الذبح منه ، وكلما ذبح التحم عقيبته ، اى صار صحيحا ، يقال التحم الجرح : للبرء ، وايضا روى ان الله تعالى جعل على عنقه صفيحة نحاس او حديد

-
- (١) سورة الصافات ، آية " ١٠٢ " . (٢) غير موجود في س .
 (٣) سورة الصافات ، آية " ١٠٥ " . (٤) في ت : صدقت .
 (٥) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى أصول الأحكام . ج ٣ ص ١١٦ .
 (٦) لم يصح شيء من هذا فى هذا الباب الا مارواه انس بن مالك رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب التعبير ، باب رؤيا الصالحين . وتناول جماعة من اهل العلم هذا الحديث وان اجزاء النبوة ستة واربعون جزءا . فلو قسمت هذه الاجزاء على المدة الحقيقية للوحى التى هى ثلاث وعشرون سنة ، فيكون ناتج المدة ستة اشهر ، فمن هنا قيل ان الوحى المنامى كان قبل النبوة ستة اشهر ، وهذا التاويل غير مقبول عند اهل الاعتبار . انظر فتح البارى بشرح صحيح الامام ابى عبد الله البخارى . ج ١٢ ص ٣٦٤ .
 (٧) فى س : ابراهيم . بدون لام الجر .
 (٨) والقاطع فى الجواب قوله تعالى حكاية عن اسماعيل عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام (يا ابت افعل ماتؤمر) سورة الصافات . آية " ١٠٢ " اى افعل ما امرك الله تعالى به . انظر التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحرير . ج ٣ ص ٥٠ .

مانعة له من الذبح ، لا ان (١) ذلك كان بطريق النسخ (٢) .

اجاب : بانه لو التحم لاشتهر ، لانه معجز باهر تتوفر الدواعى على نقله ، ولانه حينئذ يكون الامر بالذبح تكليفا بما لا يطاق ولاشتهر ، ومع هذا يكون نسخا قبل التمكن ، لانه لم يتمكن من الذبح عند وجود الصفيحة (٢) .

قالوا : لايجوز النسخ قبل الفعل ، لانه لو جاز النسخ قبل الفعل ، فاما ان يؤمر المكلف بالفعل وقت نسخه فيلزم توارد النفي والاثبات مع اتحاد الوقت والمحل ، او لا يؤمر بالفعل فى ذلك الوقت ، فلا (٣) نسخ لعدم ارتفاع شىء (٢) .

اجاب عنه : بانه لم يكن مامورا به فى ذلك الوقت لوجود الناسخ فيه ، بل يكون مامورا به قبل ذلك الوقت ، وانقطع عنه التكليف عند دخول وقته بالناسخ ، كما ينقطع عنه التكليف بالموت (٢) .

" حكم نسخ الامر المقيد بالتأبيد "

" قوله " مسالة : اذا قيد المامور به بالتأبيد لايجوز نسخه خلافا للجمهور ، ولو كان التأبيد لبيان مدة بقاء الوجوب نصا لم يقبل الناسخ وفاقا ، لنا انه حكم مقيد بالتأبيد فكان نصا على عدم انتهائه بمدة ، والناسخ بيان انتهائه فيتناقض وايضا التأبيد للدوام ، والنسخ يقطعه فيتناقض . قالوا : لامنافاة بين تأبيد الفعل الذى تعلق به التكليف ، وبين انقطاع التكليف ، كانقطاعه (٤) بالموت ، قلنا : ثابتة بين تكليفين بالضرورة بخلاف الموت .

(١) فى م : لان . وهو خطأ .

(٢) انظر هذه المناقشة فى الاحكام فى اصول الاحكام ج٣ ص ١١٨ - ١٢٢ .

(٣) ٢٠١ أ .

(٤) فى م : لانقطاعه . والدليل فيه تشبيه .

" الشرح " (١) ذهب المصنف الى ان المأمور به اذا قيد بالتأبيد

كقوله صوموا ابدا لايجوز نسخه (٢) .

• خلافا للجمهور (٣) .

ولو كان التأبيد لبيان مدة بقاء الوجوب نصا ، مثل "الصوم واجب

وجوبا مستمرا ابدا " لم يقبل الناسخ وفاقا .

واحتج المصنف على ماذهب اليه : بان (صيغة التأبيد تقتضى تقييد

الحكم بالتأبيد ، فكان نصا على عدم انتهائه ، والناسخ بيان انتهائه

فيتناقض .

وايضا (٤) الاول يقتضى الايجاب ابدا ، والناسخ يقتضى عدم الايجاب

فى بعض الاوقات ، فيتناقض (٥) .

الجمهور قالوا : لا منافاة بين تأبيد الفعل الذى تعلق به التكليف ،

— اى بين ايجاب الفعل ابدا مثل صم (٦) ابدا (وبين انقطاع التكليف

فى بعض الاوقات بالناسخ ، فان (٧) قوله صم ابدا (٨) لايزيد فى الدلالة

على تعيين الوقت او التنصيص (٩) على قوله صم غدا ، ثم ينسخ قبل دخول

(١) انظر هذه المسألة فى : كشف الاسرار ج٠ ٣ ص ١٦٥ . الاحكام فى اصول

الاحكام ج٠ ٣ ص ١٢٣ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحرير .

ج ٣ ص ٥٣ .

(٢) وهو مذهب ابى بكر الجصاص وابى منصور الماتريدى والقاضى ابى زيد

والشيخين وجماعة من الحنفية . انظر كشف الاسرار ج٠ ٣ ص ١٦٥ .

(٣) انظر المصدر السابق . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى .

ج ٢ ص ١٩٢ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحرير ج٠ ٣ ص ٥٤ .

(٤) غير موجودة فى م .

(٥) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار ج٠ ٣ ص ١٦٥ .

(٦) فى ت : صوموا .

(٧) فى م : فى قوله . وهو خطأ .

(٨) غير موجودة فى ت .

(٩) فى ت و س : والتنصيص عليه على . والاختيار لما فى كشف الاسرار .

ج ٣ ص ١٦٥ . ومعنى الجملة : ... ان قوله : " صم ابدا " لايزيد فى

الدلالة على تعيين الوقت وعلى التنصيص .

الغد ، (و) (١) كما جاز نسخ قوله صم غدا قبل دخول الغد ، فكذلك جاز نسخ صوموا ابدا ، فينقطع التكليف بالناسخ كانقطاع التكليف قبل الغد بالموت (٢) .

قال المصنف : المنافة ثابتة بين تكليفين لتقيد احدهما بالدوام على سبيل التنصيص ، وتقيد الآخر (٣) اى الناسخ بعدم الدوام ، ولاشك ان بين الدوام على سبيل التنصيص وبين عدم الدوام منافاة بخلاف الموت ، فان التكليف الذى طرأ عليه الموت لم يكن الدوام فيه على سبيل التنصيص (٤) .

" حكم النسخ باثقل "

" قوله " مسالة : الجمهور على جواز النسخ باثقل ، خلافا لبعض الشافعية ، واما الاخف والمساوى فاتفق . لنا : ان لم يقل برعاية الاصلح فلا اشكال ، وان قيل بها فلا امتناع عقلا فى ان ينسخ حكم باثقل ، وايضا فلو لم يجز لم يقع وقد نسخ التخيير فى صوم رمضان والفدية بتحتمه ، وعاشوراء

-
- (١) غير موجود فى م .
 (٢) حاصل هذا الدليل : ان التابيد متعلق بالفعل لا بالحكم ، فاذا نسخ التابيد فى هذه الحالة فلا يكون تناقض ، لان الحكم مطلق ، ويصير " صم ابدا " بمثابة " صم غدا " حيث يكون التابيد متعلق بالصوم لا بالامر به ، وتقديره " الصوم ابدا واجب " . انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ١٦٥ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ١٩٢ .
 (٣) فى ت : الاخرى . وهو خطأ لان الضمير عائد الى التكليف .
 (٤) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٦٦ . قال علاء الدين البخارى فى نهاية هذه المسالة : " ولا طائل فى هذا الخلاف ، اذ لم يوجد فى الاحكام حكم مقيد بالتابيد او التوقييت قد نسخ شرعيته بعد ذلك فى زمان الوحي ، ولا يتصور وجوده بعد ، فلا يكون فيسه كثير فائدة . " وهو كلام جميل وجدير بالاهتمام . وانظر ميزان الاصول فى نتائج العقول . ص ٧٠٩ .

برمضان ، والحبس فى البيوت بالحد ، والصفح عن الكفار بقتال مقاتلهم
ثم بقتالهم كافة . قالوا : نقلهم الى الاثقل اشق وابعد من المصلحة .
قلنا : لازم فى ابتداء التكليف ، وبتقدير المصلحة فلا يبعد ان يكون فى
الانتقال الى الاثقل (اشق) (١) قالوا : (نات بخير منها او مثلها) ،
اي بخير لكم ، والا فالقران لاتفاضل فيه ، والاشق ليس بخير للمكلف . قلنا :
خير له باعتبار جزيل الثواب فى العاقبة (ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ)
الاية .

" الشرح " (٢) : الجمهور على جواز النسخ ببديل أثقل . خلافاً
لبعض الشافعية (٣) .

واما جواز النسخ ببديل اخف ، مثل نسخ تحريم الاكل بعد النوم فى
ليلة رمضان ببديل حل الاكل وهو (الاخف ، وببديل مساو ، مثل نسخ وجوب
التوجه الى بيت المقدس بوجوب التوجه الى الكعبة فمتفق عليه .

والدليل على (٤) جواز النسخ ببديل اثقل من وجهين . -

تقرير الاول منهما : انه (ان) (٤) لم نقل برعاية الاصلح وان الحكم
تابع للحكم والمصالح فلا اشكال ، فان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد .

وان قيل برعاية الاصلح فلا امتناع عقلا فى ان ينسخ حكم ببديل اثقل ،
لجواز ان تكون مصلحة المكلف ورعاية الاصلح فى حقه بالاثقل .

(١) غير موجود فى م .

(٢) انظر هذه المسألة فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢٤ . الاحكام
فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٢٦ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب
التحرير . ج ٣ ص ٥٩ .

(٣) وبعض الظاهرية . انظر اللمع فى اصول الفقه . ص ٣٥ . المعتمد فى
اصول الفقه . ج ١ ص ٤١٦ . المحصول فى علم اصول الفقه . ج ١
ق ٣ ص ٤٨٠ .

(٤) غير موجودة فى م .

وتقرير الثانى منهما : انه لو لم يجر النسخ ببديل اثقل لم يقع ،
 فان الوقوع دليل الجواز واللازم باطل ، فان النسخ ببديل اثقل واقـع ،
 فانه نسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بوجوب الصوم على التعيين
 وهو اثقل (١) ، ونسخ وجوب عاشوراء بوجوب صوم رمضان وهو اثقل (٢) ،
 ونسخ الحبس فى البيوت والتعنيف حدا على الزنا بالحد وهو جلد مائة
 والتغريب عاما فى حق غير المحصن (٣) ، والرجم بالحجارة فى حق
 المحصن (٤) ، ولاشك انه اثقل ، ونسخ الصفح والاعراض عن الكفار بقتال
 مقاتلهم ثم بقتالهم كافة (٥) ولاشك انه اثقل (٦) .

القائلون بعدم جواز النسخ ببديل اثقل قالوا : ان النسخ ببديل
 اثقل اشق ، فنقلهم من الاخف الى الاثقل اشق وابعد من المصلحة ، لانهم
 ان امتثلوا التزموا زيادة المشقة ، وان تركوا تلزمهم العقوبة (٦) .

(١) هذه اشارة الى قوله تعالى (. . . فمن كان منكم مريضا او على سفر
 فعدة من ايام اخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين . . .)
 سورة البقرة ، اية " ١٨٤ " .

وقوله تعالى (. . . ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ،
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر . . .) سورة البقرة ، اية " ١٨٥ " .
 (٢) الحديث الذى يدل على ان صوم عاشوراء كان فرضا ثم نسخ بعد فرضية
 صيام رمضان هو المروى عن عائشة رضى الله تعالى عنها انها قالت :
 كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امر بصيام عاشوراء ، فلما
 فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء افطر " . الجامع الصحيح ،
 البخارى . كتاب الصوم ، باب صيام يوم عاشوراء .

(٣) هذه اشارة الى قوله تعالى (. . . فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن
 الموت . . . والذان ياتيانها منكم فاذهما . . .) سورة النساء ، اية ١٥ ، ١٦ ،
 وقوله تعالى (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . . .)
 سورة النور ، اية " ٢ " وحديث التغريب مخرج ص ٩١ .

(٤) انظر الحديث الذى ذكر عقوبة زانى المحصن ص ٣٨ .

(٥) هذه اشارة الى قوله تعالى (. . . فاعفوا واصفحوا حتى ياتى الله
 بامرهم . . .) سورة البقرة ، اية " ١٠٩ " .

وقوله تعالى (فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين) سورة الحجر ، اية " ٩٤ " .
 وقوله تعالى (وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا)
 سورة البقرة ، اية " ١٩٠ " .

وقوله تعالى (. . . وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة
 . . .) سورة التوبة ، اية " ٣٦ " .

(٦) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٧ . الاحكام فى اصول
 الاحكام . ج ٣ ص ١٢٦ .

اجاب : بان هذا لازم فى ابتداء التكليف ، فان الناس فى سعة
الاباحة ، فنقلهم الى التكليف الشاقة ابعد عن المصلحة .

وبتقدير القول بكون الحكم تابعا للمصلحة فلا يبعد ان تكون المصلحة
فى الانتقال الى الاثقل كما يسقمهم بعد الصحة ، ويضعفهم بعد القوة ،
لانه (١) علم ان السقم والضعف اصلح (٢) .

قالوا : قوله تعالى (مانسخ من اية او ننسها نات بخير منها
او مثلها) (٣) اى نات بخير منها لكم وليس المراد منه انه ياتى بخير
من الاية فى نفسها ، اذ القران كله خير لاتفاضل فيه ، ولا شك ان الاخف خير
من الاثقل بالنسبة اليها ، فان الاثقل (اشق) (٤) والاشق ليس بخير
للمكلف (٥) .

اجاب : بان الاثقل خير للمكلف باعتبار جزيل الثواب فى العاقبة
على ما قال الله تعالى (ذلك بانهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة فى
سبيل الله) الى قوله (الا كتب لهم به عمل صالح) (٦) .

" انواع النسخ "

" قوله " مسالة : يجوز نسخ التلاوة والحكم معا ، والتلاوة وحدها ،
والحكم وحده خلافا لبعض المعتزلة ، لنا : ان جواز التلاوة حكم ، ومما
يتعلق بها من الاحكام حكم اخر ، فتغايرا فجاز نسخهما ونسخ احدهما
كغيرهما ، وايضا الوقوع اما فيهما فما روت عائشة رضى الله تعالى عنها

-
- (١) ٢٠١ ب .
(٢) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٨ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٣ ص ١٢٧ .
(٣) سورة البقرة ، اية " ١٠٦ " .
(٤) غير موجود فى م .
(٥) انظر هذا الدليل والجواب عنه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٧ . الاحكام
فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٢٧ .
(٦) اى اجر وثواب العمل الصالح . سورة التوبة ، اية " ١٢٠ " .

كان فيما انزل عشر رخصات محرمات ، وأما نسخ التلاوة فما روى عمر كان فيما انزل " الشيخ والشيخة " الى اخره ، وتلاوة ابن مسعود في كفارة اليمين " متابعات " وأما الحكم فكنسخ اية الاعتداد بالحوال ، وحبس الزواني والاذى باللسان بالحد ، قالوا : التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية ولا ينفكان ، قلنا : لاتفاير : فان العالمية قيام العلم بالذات بخلاف التلاوة جاز بقاؤها لترتب حكم الاعجاز وجواز الصلاة عليها ، وهم مقصودان كالمتشابه فجاز الانفكاك ، وايضا فالتلاوة اشارة الحكم فينبغي ابتدائها دون دوامها ، فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء مدلولها ، وبالعكس ، قالوا : لو نسخ الحكم وحده كانت التلاوة موهمة بقاءه فيؤدي الى التجهيل وابطال فائدة القران . قلنا : لاجهل مع الدليل للمجتهد ، والمقلد فرضه التقليد ، والفائدة الاعجاز وجواز الصلاة .

" الشرح " (١) : اتفق الجمهور على انه يجوز نسخ التلاوة والحكم

معا .

ونسخ التلاوة وحدها .

ونسخ الحكم وحده .

خلافاً لطائفة شاذة من المعتزلة (٢) .

والدليل على ما اتفق عليه الجمهور : ان جواز تلاوة الآية حكم ، ولهذا يثاب عليها بالاجماع ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم " من

(١) انظر هذه المسألة في : اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢٦ . الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٢٩ . التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير . ج ٣ ص ٦٦ .

(٢) هذا القول ربما يكون لطائفة شاذة كما ذكر الشارح ، اما جمهور المعتزلة والمذهب عندهم فهو متفق مع جمهور العلماء . انظر المعتمد في اصول الفقه . ج ١ ص ٤١٨ .

قرأ القرآن واعربه فله بكل حرف عشر حسنات" (١) ، وما يترتب على الآية من الوجوب والتحريم حكم ، واذا كانا حكمين متغايرين جاز ان يكــــون اثباتهما مصلحة فى وقت ومفسدة فى وقت ، وان يكون اثبات احدهما مصلحة مطلقا واثبات الاخر مصلحة فى وقت دون وقت ، واذا كان كذلك جاز رفعهما ، ورفع احدهما دون الاخر كغيرهما من الاحكام .

وايضا : الوقوع : اما وقوع نسخ التلاوة والحكم فيدل عليه ما روت عائشة رضى الله تعالى عنها (انها قالت (٢)) : كان فيما انزل عــــشــــر رضعات محرقات ، فنسخن بخمس (٣) وليس فى المصحف عشر رضعات ، ولا حكمها ثابت فى الشرع .

واما نسخ التلاوة دون الحكم فما (٤) روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال : كان فيما انزل : الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة . نكالا من الله ورسوله" (٥) فانه منسوخ التلاوة دون الحكم .

(١) لم اعثر على حديث بهذا اللفظ فيما بين يدي من مصادر الحديث ، وانما وجدت حديثا قريبا من هذا اللفظ وهو : عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من قرا حرفا من كتاب الله فله به حسنة ، والحسنة بعشر امثالها ، لا اقول الم حرف ، ولكن " الف " حرف ، و " لام " حرف ، و " ميم " حرف . سنن الترمذى . كتاب فضائل القرآن ، باب ما جاء فيمن قرا حرفا من القرآن ماله من الاجر . قال ابو عيسى " هــــذا حسن صحيح غريب من هذا الوجه " المصدر السابق ج ٥ ص ١٧٦ .

(٢) غير موجود فى م . وفيها : انها كانت فيما انزل . والاختيار ما وافق رواية الحديث فى الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات .

(٣) فى ت و س : رضعات . والاختيار ما وافق رواية الحديث . المصدر السابق .

(٤) فى ت و س : لما . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٠ .

(٥) هذا الاثر مروي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما . سنن ابــــن ماجه . كتاب الحدود ، باب الرجم . الموطأ . كتاب الحدود ، باب ما جاء فى الرجم . وقد صحح علماء التخريج هذا الحديث . انظر المعـتـبر فى تـخـريـج احاديث المنهاج والمختصر ص ٢٠٦ .

وجعل المصنف من قبيل مانسخ التلاوة دون الحكم قراءة ابن مسعود
فى كفارة اليمين " متابعات " (١) .

واما نسخ الحكم دون التلاوة فكنسخ حكم اية الاعتداد بالحوال وهو
قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم متاعا
الى الحوال غير اخراج) (٢) فانه نسخ حكمه دون تلاوته ، وكنسخ حكم اية
حبس الزوانى والاذى بالحد " وهو قوله تعالى (واللاتى ياتين الفاحشة من
نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن فى البيوت) (٣)
فانه نسخ حكمه بوجوب الحد دون تلاوته (٤) .

المانعون من جواز النسخ قالوا : التلاوة مع حكمها كالعالمية مع
العلم ، والمنطوق مع المفهوم ، فكما انه لا انفكاك بين العلم والعالمية ،
وبين المفهوم والمنطوق ، فكذلك لا انفكاك بين التلاوة وحكمها فلا يتصور
نسخ احدهما بدون الآخر . (٥) .

اجاب عنه : باننا لانسلم ان العالمية مغايرة لقيام العلم بالذات ،
فان العالمية هى قيام العلم بالذات فلا يمكن انفكاك العالمية عن العلم
ولا العلم عن العالمية ، بخلاف التلاوة مع الحكم ، فانه يمكن بقاء
التلاوة بدون الحكم وبالعكس - اى بقاء الحكم بدون التلاوة - فجاز بقاء
التلاوة دون الحكم ، لترتيب حكم الاعجاز وجواز الصلاة عليها ، وهم
مقصودان كالمتشابه ، فجاز انفكاك نسخ احدهما عن الآخر (٦) .

-
- (١) انظر تخريج هذه القراءة ص ٣٨ .
(٢) سورة البقرة ، اية " ٢٤٠ " .
(٣) سورة النساء ، اية " ١٥ " .
(٤) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٠ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٣ ص ١٢٩ .
(٥) هذا الدليل مبنى على ادعاء الملازمة بين التلاوة وحكمها . انظره فى
كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٩ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٣٠ .
(٦) هذا الجواب مبنى على منع الملازمة المذكورة فى الدليل السابق ، لان
التلاوة وحكمها امران متغايران ، فيجوز نسخ احدهما وبقاء الآخر .
انظره فى المصدرين السابقين .

وايضا : التلاوة اشارة الحكم ابتداء لا دواما ، فاذا انتفى دوام الامارة لم يلزم انتفاء مدلولها ، اذ لا يلزم من انتفاء العلامة انتفاء الحكم وبالعكس - اى لا يلزم من انتفاء الحكم انتفاء الامارة - .

قالوا : لا يجوز نسخ الحكم دون التلاوة ، لانه لو نسخ الحكم بدون التلاوة ، كانت التلاوة موهمة بقاء الحكم ، لكون التلاوة اشارة الحكم فيؤدى (الى) (١) ايقاع المكلف فى الجهل وتزول فائدة القرآن ، اذ الفائدة بيان الاحكام التى دلت التلاوة عليها .

اجاب : (٢) باننا لانسلم انه يلزم وقوع المكلف فى الجهل ، فانه لاجهل مع قيام الدليل الناسخ ، لا للمجتهد ولا للمقلد ، لان المكلف المجتهد يعلم الدليل الناسخ فلا يقع فى الجهل ، والمقلد يرجع الى المجتهد ، لان فرض المقلد التقليد .

ولانسلم ايضا : انه تزول فائدة القرآن ، فان فائدة التلاوة لاتنحصر فى الحكم ، بل تكون فائدته كونه قرانا معجزا ، وكونه قرانا يتلى فيحصل الثواب بتلاوته ، وكونه قرانا يقرأ فى الصلاة (٣) .

" حكم الزيادة على النص "

" قوله مسالة : الزيادة على النص نسخ ، كقيد الايمان فى كفارة اليمين ، والنفى على الجلد خلافا للشافعية . لنا : ان المطلق لايعرض له بقيد فيتساوى الافراد بالنسبة اليه ، والتقييد ينافيه ، فـ اذا ورد متاخرا كان رافعا لما اقتضاه الاول من الاطلاق ، وبياننا لمدة انتفاء

-
- (١) غير موجود فى ت . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام .
ج ٣ ص ١٣٠ .
- (٢) فى ت : اجاب المصنف .
- (٣) انظر هذه المناقشة فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٣٠ .

حكمه وهو معنى النسخ ، قالوا : تخصيص . قلنا : التخصيص بيان ان بعض الافراد ليس بمراد مع التناول ، والمطلق من حيث هو (لا) (١) دلالة (له) (٢) (الا) (١) على الماهية من حيث هي ، من غير دلالة على المشخصات من حيث خصوصها (٣) وان كانت : لوازم الوجود : فالمأمور به في المطلق ليس الا الماهية من حيث هي ، والمكلف يأتى به في ضمن مقيد هو من لوازم الوجود لا من حيث دلالة الامر عليه ، واذا لم يتناولها اللفظ لا يكون تخصيصا ، ولان ماوراء المخصوص ثابت بنظم العام ، والحكم بعـد زيادة القيد ثابت به لا بالمطلق ، فالتخصيص اخراج ، وهذا اثبات ، وعلى هذا : فالنفي اذا الحق بالجلد لم يبق حدا ، بل بعضه ، وبعض الشيء ليس له حكم كله ، ولذلك لم نزد فرضية الفاتحة ولا اشتراط الطهارة للطواف ومثله (كثير) (٤) .

" الشرح " (٥) : اتفق العلماء على ان الزيادة على النص اذا كانت عبادة منفردة بنفسها عن العبادات المزيـد عليها لا يكون نسخا لحكم المزيـد عليه . وذلك كزيادة صلاة على صلوات ، او صوم ، او حج ، او زكاة ، لانها زيادة حكم في الشرع من غير تغيير الاول (٦) .

ومانقل عن بعض العراقيين : ان زيادة صلاة سادسة على الصلوات (الخمس) (٧) نسخ (٨) ، فقد بنوا ذلك على انها تزيل (٩) وجوب المحافظة

-
- (١) غير موجود في ت .
 - (٢) غير موجود في م .
 - (٣) ٢٠٢ أ .
 - (٤) غير موجود في م . وسياق اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٢٧ يلزمه .
 - (٥) انظر هذه المسألة في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٢٦ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٥٥ . التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير ج ٣ ص ٧٥ .
 - (٦) في ت و س : الاولى . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ .
 - (٧) غير موجود في ت .
 - (٨) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ .
 - (٩) في م : تزيد . وهو خطأ . انظر المصدر السابق .

على الصلاة الوسطى المأمور بالمحافظة عليها فى قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) (١) لان السادسة تخرجها عن كونها وسطى .

وهو غير صحيح ، لان النسخ انما يكون لحكم شرعى ، وكون (٢) العبادة وسطى امر حقيقى ليس بحكم شرعى فلا يكون نسخا (٣) ، ولانه (يلزم) (٤) عليه انه لو اوجب الشارع اربع صلوات ثم اوجب صلاة خامسة ، او زكاة ، او صوما ، ان يكون ذلك نسخا لخراج العبادة الاخيرة عن كونها اخيرة ، واخراج العبادات السابقة عن كونها اربعا ، وهو خلاف الاجماع .

وانما اختلفوا فى غير هذه الزيادة (٥) ، اذا ورد متاخرا عن المزيـد عليه تاخرا يصح القول بالنسخ فى ذلك القدر من الزمان كزيادة قيد الايمان فى رقبة كفارة (٦) اليمين ، وزيادة (النفى) (٤) اى التغريب على الجلد فى حد الزانى ، بعد اتفاقهم على ان مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيد عليه لاتكون نسخا .

فقال عامة العراقيين من مشايخ الحنفية واكثر المتأخرين — مشايخ ماوراء النهر (٧) : انها تكون نسخا معنى ، وان كان بيانا صورة ، وهو مختار فخر الاسلام (٨) .

وقال اكثر اصحاب الشافعى : انها لاتكون نسخا (٩) .

-
- (١) سورة البقرة ، اية " ٢٣٨ " .
 - (٢) فى م : كون الوسطى العبادة . وهو خطأ .
 - (٣) اى رفع هذا الامر لايكون نسخا . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ .
 - (٤) غير موجود فى ت .
 - (٥) فى ت : زيادة .
 - (٦) فى ت : ككفارة .
 - (٧) فى م : النهى . وهو خطأ .
 - (٨) انظر مختار فخر الاسلام البزدوى فى اصوله ص ٢٢٦ . كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩١ .
 - (٩) اللمع فى اصول الفقه . ص ٣٧ . المحصول فى علم اصول الفقه . ج ١ ق ٣ ص ٥٤٢ . شرح الكوكب المنير . ج ٣ ص ٥٨١ .

واحتج المصنف على ان الزيادة على النص نسخ : بان المطلق لاتعرض له بقيد (١) فيتساوى الافراد بالنسبة اليه ، وهو معنى مقصود من الكلام له حكم معلوم ، وهو الخروج عن العهدة باتيان ما ينطلق عليه الاسم من غير نظر الى قيد ، والتقييد معنى اخر مقصود مناف لمعنى المطلق ، فـان التقييد اثبات القيد ، والاطلاق رفعه ، وله حكم معلوم وهو الخروج عن العهدة بمباشرة ما وجد فيه القيد دون ما لم يوجد فيه ذلك القيد ، فاذا ورد متاخرا كان رافعا لما اقتضاه الاول من الاطلاق ، فان الاول يستلزم الجواز بدون القيد ، والثانى يستلزم عدم الجواز بدونه (٢) ، فاذا انتهى الحكم الاول بالثانى ، كان الثانى ناسخا له وبيانا لمدة انتهـاء حكمه (٣) .

القائلون بان الزيادة على النص ليست بنسخ قالوا : المطلق عام ، والعام لا يوجب القطع ، بل يجوز ان يراد به البعض (٤) ، وبالمطلق المقيد (٥) ، وحينئذ يظهر بورود الزيادة المقيدة (٦) للمطلق : ان المراد من العام البعض ، ومن المطلق المقيد ، فيكون تخصيصا (٧) .

اجاب (المصنف) (٨) : بان التخصيص بيان ان بعض ما تناوله اللفظ من الافراد ليس بمراد مع تناول اللفظ له ، والمطلق من حيث هو لا دلالة له (٨) على المقيد بوجه ، كاسم الرقبة لايتناول صفة الايمان والكفر ، لان المطلق من حيث هو لا دلالة له (٨) على الماهية من حيث هى من

-
- (١) فى م : للقيد .
 - (٢) فى م : دونه . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٣ .
 - (٣) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٣ .
 - (٤) فى ت : بعض . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٢ .
 - (٥) اى : اذا جاز ان يراد بالعام البعض . يجوز ان يراد بالمطلق المقيد .
 - (٦) فى ت و م : المقيد . بالتذكير وهو خطأ .
 - (٧) هذا الدليل ذكره علاء الدين البخارى فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٢ .
 - (٨) غير موجود فى ت .

غير دلالة على الشخصيات ، - اى الصفات الزائدة على الماهية من حيث خصوصها - ، وان كانت الشخصيات لوازم للوجود ، فالمأمور به فى المطلق ليس الا الماهية من حيث هى ، والمكلف يأتى بالمطلق فى ضمن مقيد (١) ، اى مقيد كان هو (٢) من لوازم الوجود ، لا من حيث دلالة الامر على ذلك المقيد ، واذا (٣) لم يتناول المطلق القيد لم يكن تخصيصا .

ولان العام اذا خص منه شىء وخرج المخصوص من ان يكون مرادا بقى الحكم فيما وراء المخصوص ثابتا بنظم العام بعينه ، كلفظ المشركين اذا خص منه اهل الذمة بقى الحكم فى غيرهم ثابتا بلفظ المشركين بعينه ، فلا يكون التخصيص نسخا ، لان النسخ بيان مدة الحكم الثابت ، وهذا لم يكن ثابتا لانه اخراج ، والحكم بعد زيادة القيد ، كقيد الايمان فى الرقبة المذكورة (٤) فى (٥) كفارة اليمين ثابت بالمقيد لا بالمطلق وهو الرقبة ، فالتقييد اثبات فيكون نسخا ، فعلى هذا : النفس - اى التغريب - اذا الحق بالجلد ، لم يبق الجلد حدا بل صار بعض الحد ، وليس لبعض الشىء حكم كله فتكون زيادة التغريب نسخا لا لنفس الجلد ، بل لكونه حدا (٦) .

ولان الزيادة على النص نسخ ، ونسخ الكتاب بخبر الواحد لا يجوز لم نزد فرضية قراءة الفاتحة فى الصلاة ، لان اطلاق قوله تعالى (فاقروا ماتيسر من القران) (٧) يقتضى الجواز بدون الفاتحة ، وكان تقييد القراءة بالفاتحة نسخا لذلك الاطلاق ، فلا يجوز بخبر الواحد وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لا صلاة الا بفاتحة الكتاب " (٨) وكذلك لم

(١) فى ت : المقيد .

(٢) فى م : من هو من . وهو خطأ .

(٣) فى ت و س : وان لم .

(٤) فى ت : المذكور . بالتذكير .

(٥) ٢٠٢ ب .

(٦) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٤ .

(٧) سورة المزمل ، اية " ٢٠ " .

(٨) انظر تخريج هذا الحديث ص ٣٢٩ .

تزد اشتراط الطهارة للطواف لان اطلاق قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) (١) يقتضى الجواز بدون الطهارة ، فكان تقييد الطواف بالطهارة (٢) نسخا لذلك الاطلاق ، فلا يجوز بخبر الواحد والقياس (٣) ، ومثل هذا كثير .

" الاجماع ليس بناسخ "

" قوله " مسالة : الاجماع لا ينسخ به ، لانه ان كان عن نص فهو الناسخ ولان النسخ لا يكون الا فى حياته صلى الله تعالى عليه وسلم ولا اجماع حينئذ ، ومن اطلق من اصحابنا ذلك : فمراده انه دليل وجود الناسخ ، وكذلك القياس لما نبين .

" الشرح " (٤) : اتفق الجمهور على ان الاجماع لا ينسخ (به) (٥) والدليل عليه من وجهين :-

احدهما : ان الاجماع ان كان عن نص يكون النسخ هو النص لا الاجماع ، وان كان (عن) (٥) غير نص يكون (عن) (٥) قياس بالضرورة ، فالاول - اى الحكم المنسوخ بالاجماع - ان كان قطعيا يكون الاجماع خطأ ، لانه ينعقد على خلاف القطعى ، واذا كان خطأ لا يكون ناسخا ، وان كان الحكم المنسوخ بالاجماع ظنيا فقد زال شرط العمل به ، لان شرط العمل بالظنى رجحانه على معارضة ، ولا (٦) يكون راجحا على معارضة الذى هو سند (٧) الاجماع (والايلزم

-
- (١) سورة الحج ، اية " ٢٩ " .
 - (٢) لعله يقصد هنا قوله عليه الصلاة والسلام " الطواف بالبيت صلاة " انظر تخريج هذا الحديث ص ٤٦٩ . ويمكن ان يستفاد من هذا الحديث اشتراط الطهارة للطواف كالصلاة .
 - (٣) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٩٦ .
 - (٤) انظر هذه المسالة فى : اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢١ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٤٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٦٧ .
 - (٥) غير موجود فى ت .
 - (٦) فى ت و س : فلا .
 - (٧) فى ت : المسند .

ان يكون الاجماع (١) خطأ ، واذا زال شرط وجوب العمل به لم يكن ثابتا ،
واذا لم يكن ثابتا لا يكون منسوخا ، لان النسخ بعد الثبوت .

وثانيهما : ان النسخ لا يكون الا فى حياة النبی صلى الله تعالى
عليه وسلم بالاتفاق ، وفى حال حياته لا ينعقد الاجماع . (٢) .

وذهب بعض اصحاب ابى حنيفة منهم عيسى ابن ابان : الى ان الاجماع
يجوز ان يكون ناسخا للكتاب والسنة (٣) .

والى عيسى بن ابان اشار المصنف بقوله : ومن اطلق من اصحابنا
— اى اطلق القول بان الاجماع ينسخ به — فمراده ان الاجماع دليل وجود
الناسخ ، لا ان الاجماع بنفسه ناسخ ، والقياس ايضا لا ينسخ به لما سنبين .

" اقسام النسخ "

" قوله " مسالة : يجوز (٤) نسخ الكتاب بالكتاب كالعديتين ، والسنة
المتواترة بمثلها ، والاحاد بمثلها . اتفاقا ، " ككنت نهيتكم عن زيارة
القبور فزوروها " وعن ادخار الاضاحى فادخروها " وفى العكسين خلاف
الشافعى . لنا : ان التوجه الى بيت المقدس ثبت بالسنة ونسخ بالكتاب ،
ومصالحته صلى الله تعالى عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية بالسنة على
ان من جاءه مسلما رده ، فجاءت امرأة فنزلت (فان علمتموهن مؤمنات
فلا ترجعهن) ومباشرة الصائم ليلا كانت حراما بالسنة فاطلقت بالكتاب ،
وكذا صوم عاشوراء ، وفى العكس نسي النبی صلى الله تعالى عليه وسلم
اية ، فلما اخبر ، قال الم يكن فيكم ابى ؟ فقال : بلى " لكنى ظننت

(١) غير موجودة فى ت .

(٢) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٦ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٣ ص ١٤٦ .

(٣) انظر هذا القول فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٥ .

(٤) فى ت : فيجوز .

انها نسخت ، فقال : لو نسخت لاخبرتكم فاقره " وعن عائشة ماقبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى احل له من النساء ماشاء " وايضا فالنسخ بيان ، فللرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بيان الكتاب (ليبين للناس ما نزل) ولله بيان ما جرى على لسان رسوله ، ولان الكتاب فوق السنة بنظمه ، والسنة تنسخ حكم الكتاب فهما متساويان ، واستدل بان اية الوصية نسخت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لا وصية لوارث " واجيب بل باية المواريث ، وايضا بان الامساك فى البيوت نسخ بالرجم الثابت بالسنة . واجيب بان فى الصحيح عن عمر رضى الله تعالى عنه ، كان ممسا يتلى اية الرجم " ، فالنسخ بها ، وايضا (قل لا اجد) نسخت بنهييه عن كل ذى ناب ، واجيب بالمنع ، او بان المعنى لا اجد الان ، وتحريم حلال الاصل ليس بنسخ ، قالوا : (لتبين) والنسخ رفع لبيان . قلنا : معناه لتبلغ ، وهو بيان كما مر ، ولو سلم فليس فيه ما يدل على عدم النسخ . قالوا : لو نسخ الكتاب السنة لحصلت النفرة ، قلنا : اذا علم ان الكل من الله تعالى لم تحصل ، قالوا : (نات بخير منها او مثلها) والسنة ليست مثل الكتاب ولا خيرا ، والضمير فى (نات) لله ، والبدل (انما) (١) يكون من جنس المبدل . قلنا : المراد الحكم ، والا فلا تفاضل فى الكتاب ، والناسخ اصلح للمكلف او مساو ، فيكون حكم السنة اصلح ، وصح الضمير لان الكل منه . والمثلية لانهما فى الحكم سواء . قالوا : (قل ما يكون لى ان ابدله) قلنا : ظاهر فى تبديل الرسم ، والنزاع فى الحكم ، ولو سلم فالسنة ايضا بالوحى . قالوا : (واذا بدلنا) . (قلنا) (١) : ليس فيه ما يدل على نفي غيره . قالوا : " اذا روى عنى حديث فاعرضوه " قلنا : معناه عند اشكال التاريخ ، او اذا لم يكن فى الصحة بحيث ينسخ به الكتاب ، (و) (٢) اما اذا اشتهر او تواتر ، او علم تاريخه فلا .

(١) غير موجود فى م .

(٢) غير موجود فى ت .

" الشرح " (١) اتفق القائلون بالنسخ على جواز نسخ القران بالقران ،
كنسخ العدة بالحول بالعدة باربعة اشهر وعشرا ، لتساويه فى العلم بـه
ووجوب العمل (٢) (به) (٣) ، وعلى جواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة
منها ، وعلى جواز نسخ الاحاد بالاحاد ، كما روى انه صلى الله تعالى عليه
وسلم حرم زيارة القبور بنهيه عنها ، ثم نسخ ذلك بقوله " كنت نهيتكم
عن زيارة القبور الا فزوروها " (٤) ، وحرم ادخار لحوم الاضاحى بنهيه عنه ،
ثم نسخ ذلك بقوله " كنت نهيتكم عن ادخار لحم الاضاحى فادخروا " (٥) (٦) .

ويجوز نسخ السنة بالكتاب ، (ونسخ الكتاب) (٧) بالسنة (٨) .

وعن الشافعى نقل خلاف فى العكس ، اى فى جواز نسخ الكتاب بالسنة

ونسخ السنة بالكتاب (٩) .

واحتمل المصنف على جواز نسخ السنة بالكتاب : بان التوجه الى بيت

(١) انظر هذه المسألة فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢١ . الاحكام

فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٣ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب

التحرير . ج ٣ ص ٦١ .

(٢) ٢٠٣ أ .

(٣) غير موجود فى ت و س .

(٤) هذا الحديث مروي عن بريدة رضى الله تعالى عنه . الجامع الصحيح ،

مسلم . كتاب الاضاحى ، باب بيان ماكان من النهى عن اكل لحوم

الاضاحى بعد ثلاث فى اول الاسلام . وبيان نسخه واباحته الى متى شاء .

(٥) فى م: فادخروها . والاختيار ماوافق رواية سنن الترمذى . كتاب الاضاحى

باب ما جاء فى رخصة فى اكلها بعد ثلاث .

(٦) انظر تخريج هذا الحديث ص ٢٤٩ .

(٧) غير موجود فى ت .

(٨) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٢١ . احكام الفصول فى احكام

الاصول . ص ٤١٧ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ١٩٥ .

شرح الكوكب المنير . ج ٣ ص ٥٦٣ .

(٩) اللمع فى اصول الفقه . ص ٣٥ . المحصول فى علم اصول الفقه . ج ١ ص ٣

ص ٥٠٨ ، ٥١٩ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ١٩٧ .

المقدس ثبت بالسنة (١) ، وقد نسخ بقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) (٢) ، وبان مصالحة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهل مكة عام الحديبية على ان من جاءه (٣) مسلما رده ، حتى انه رد ابا جنـدل وجماعة من الرجال بالسنة ، فجاءت امرأة (٤) فانزل الله تعالى (فلان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار) (٥) وقد نسخ السنة ، وبان مباشرة الصائم بالليل كانت حراما ، ثبتت حرمتها بالسنة (٦) ، وقد نسخ حرمتها بقوله تعالى (فالان باشروهن) (٧) ، وكذا (صوم) (٨) عاشوراء كان واجبا بالسنة وقد نسخ بالقران (٩) .

-
- (١) مايدل على هذا ما رواه البراء رضى الله تعالى عنه انه قال : ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلى الى بيت المقدس ستة عشر شهرا او سبعة عشر شهرا ، وكان يعجبه ان تكون قبلته قبل البيت . . . " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (قولوا آمنا بالله وما انزل اليـنا . . .) .
- (٢) سورة البقرة ، اية " ١٤٤ " .
- (٣) فى ت : جاء .
- (٤) حديث صلح الحديبية مـروى عن المسور بن مخرمة فى حديث طويل وفيه " . . . لاياتيك منا احد وان كان على دينك الا رددته اليـنا ، وخليت بيننا وبينه ، . . . فرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اباجنـدل يومئذ . . . وجاءت المؤمنات مهاجرات . . . فجاء اهلهم يسالون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يرجعها اليهم ، حتى انزل الله تعالى فى المؤمنات ما انزل " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب المغازى ، باب غزوة الحديبية .
- (٥) سورة الممتحنة ، اية " ١٠ " .
- (٦) عن البراء رضى الله تعالى عنه انه قال : لما نزل صوم رمضان كانوا لايقربون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون انفسهم ، فانزل الله تعالى (علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم . . .) الاية . الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (اياما معدودات فمن كان منكم مريضا) .
- (٧) سورة البقرة ، اية " ١٨٧ " .
- (٨) غير موجود فى ت .
- (٩) انظر مايدل على هذا ص ٥٥٨ .

وفى العكس : اى فى نسخ الكتاب بالسنة : ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ترك اية فلما اخبر به (١) ، قال : الم يكن فيكم ابلى ؟ (ف) (٢) قال : بلى يارسول الله ، لكن ظننت انها نسخت ، فقال عليه الصلاة والسلام " لو نسخت : لاخبرتكم " (٣) فانما ظن (٤) النسخ من غير كتاب يتلى ولم يرده النبى صلى الله تعالى عليه وسلم واقره ، وعمن عائشة رضى الله تعالى عنها : ما قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى احل له من النساء ما شاء " (٥) فكان نسخا (٦) للكتاب وهو قوله تعالى (لا يحل لك النساء من بعد) (٧) بالسنة وهى اخبار النبى صلى الله تعالى عليه وسلم اياها ان الله تعالى اباح له ذلك (٨) .

والدليل المعقول الذى (هو) (٩) معتمد الجمهور : ان نسخ احدهما - اعنى الكتاب والسنة - بالآخر جائز عقلا ، ولم يرد منه منعه سمعا ، فوجب القول بالجواز .

-
- (١) الضمير عائد الى الترك .
 (٢) غير موجود فى م . والاختيار لما فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٢٤ .
 (٣) عن ابى بن كعب انه قال : صلى بنا النبى صلى الله تعالى عليه وسلم الفجر وترك اية . فجاء ابى . وقد فاتته بعض الصلاة ، فلما انصرف ، قال : يارسول الله نسخت هذه الاية او انسيتهما ؟ قال : لا بل انسيتهما " مسند الامام احمد بن حنبل ج ٥ ص ١٢٣ . ذكر علماء التخرىج ان رجال سند هذا الحديث رجال الصحيح . انظر تخرىج احاديث اصول البزدوى ص ٢٢٤ .
 (٤) فى ت : يظن .
 (٥) عن ام المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها انها قالت : ما مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى احل له النساء . سنن الترمذى . كتاب تفسير القران . باب ومن سورة الاحزاب . قال ابو عيسى " هذا حديث حسن " المصدر السابق . ج ٥ ص ٣٥٦ . تفسير القران العظيم ، ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٩ .
 (٦) فى ت و س : للفظ الكتاب .
 (٧) سورة الاحزاب ، اية " ٥٢ " .
 (٨) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ١٨١ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٦ .
 (٩) غير موجود فى ت .

اما بيان جوازه عقلا : فلان النسخ بيان مدة (١) الحكم ، فاذا ثبت حكم بالكتاب لم يمتنع ان يبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدة بقاءه بوحى غير متلو ، كما لم يمتنع ان يبينها (٢) بوحى متلو ، فللرسول بيان الكتاب ، قال الله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) (٣) ولله بيان ما جرى على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شئ) (٤) .

ولان الكتاب فوق السنة بنظمه ، لكونه معجزا فيصلح ان يكون ناسخا للسنة ، لكون الكتاب خيرا منها ، والسنة ينسخ بها حكم الكتاب دون نظمها ، فان السنة فى حق الحكم وحى مطلق يوجب ما يوجب الكتاب ، فلماذا بقى النظم من الكتاب وانتسخ منه الحكم بالسنة ، كان المنسوخ مثل الناسخ لا محالة (٥) .

واستدل على جواز نسخ الكتاب بالسنة بان اية الوصية وهو قوله تعالى (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين) (٦) نسخت بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لا وصية لوارث " (٧) .

(و) (٨) اجيب : باننا لانسلم ان نسخ الوصية ثبت بهذا الحديث ،

-
- (١) اى مدة بقاءه .
 - (٢) اى : مدة البقاء .
 - (٣) سورة النحل ، اية " ٤٤ " .
 - (٤) سورة النحل ، اية " ٨٩ " .
 - (٥) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ١٨٣ .
 - (٦) سورة البقرة ، اية " ١٨٠ " .
 - (٧) هذا الحديث مروي عن عمرو بن خارجة رضى الله تعالى عنه فى حديث طويل وفيه " ... فلا تجوز لوارث وصية ... " . سنن الترمذى . كتاب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ، سنن ابن ماجه . كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث . قال ابو عيسى : " هو حديث حسن صحيح " . سنن الترمذى . ج ٤ ص ٤٣٣ .
 - (٨) غير موجود فى ت و س .

بل ثبت نسخ الوصية باية المواريث (١) ، (فان اية المواريث) (٢) نزلت بعد اية (الوصية بالاتفاق ، والذي يدل على ثبوت النسخ بهذه الاية : انه تعالى رتب الارث على وصية منكورة بقوله عز ذكره (من بعد وصية) (٢) يوصى بها او دين (١)) والوصية الاولى كانت معهودة معرفة باللام فانه تعالى قال (الوصية للوالدين والاقربين) (٣) فلو كانت تلك الوصية باقية مع الميراث ثم نسخت بالحديث لوجب ترتيب الميراث على الوصية المعهودة المفروضة (٤) ، ثم على الوصية النافلة : بان قيل من بعد الوصية للوالدين والاقربين ومن بعد وصية اوصيتم بها للاجانب ، فلما رتب الارث على الوصية المطلقة النافلة دل على نسخ الوصية المقيدة المفروضة ، لان الاطلاق بعد التقييد نسخ كما ان التقييد بعد الاطلاق نسخ لتغايير المعنيين (٥) .

واستدل ايضا على نسخ الكتاب بالسنة : بان الامساك فى البيوت فى حق الزواني الثابت بقوله تعالى (فامسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت) (٦) نسخ بالسنة وهى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " الشيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة " (٧) اذ ليس فى الكتاب ما يمكن اضافة ايجاب الرجم ونسخ الامساك اليه .

واجيب عنه : باننا لانسلم نسخ الامساك بالسنة ، فانها لاتصلح ناسخة لكونها من الآحاد ، بل النسخ ثبت بالكتاب على ما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه ان الرجم كان مما يتلى فى القران ، ولولا ان الناس يقولون

-
- (١) وهى قوله تعالى (يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الاية ، سورة النساء ، اية " ١٢،١١ " .
 - (٢) غير موجودة فى ت .
 - (٣) سورة البقرة ، اية " ١٨٠ " .
 - (٤) فى ت و س : المفروضة منه . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٩ .
 - (٥) انظر الدليل وجوابه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٨ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٣٩ .
 - (٦) سورة النساء ، اية " ١٥ " .
 - (٧) انظر هذا الحديث ص ٣٨ .

زاد عمر فى كتاب الله لكتبت على حاشية المصحف : الشيخ والشيخـة اذا
زنيا فارجموهما نكالا من الله ، والله عزيز حكيم " (١) ، فكان هذا نسخ
الكتاب بالكتاب ، ثم نسخ تلاوة الناسخ وبقي حكمه (٢) .

واستدل ايضا على نسخ الكتاب بالسنة : بان قوله تعالى (قل
لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم) (٣) نسخ بنهيه صلى الله تعالى
عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع (٤) .

واجيب اما بالمنع : بان يقال (لانسلم) (٥) ان هذه الاية منسوخة ،
فانها لاتدل على اباحة الجميع حتى يكون تحريم كل (ذى) (٥) ناب ناسخا
له ، لانه يدل على عدم وجدان المحرم بالوحى ، وعدم وجدان المحرم بالوحى
لايدل على اباحة الجميع (٦) .

واما بان معنى الاية : لاجد الان محرما ، فيكون مؤقتا ، واذا كان
مؤقتا لايكون منسوخا ، ونهيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن كل ذى ناب
رافع للحلال الثابت بالاصل (٧) ، ورفع الحلال الثابت بالاصل ليس بنسخ ،
لان النسخ لايكون الا للحكم الشرعى ، وحلال الاصل لايكون حكما شرعيا (٨) .

- (١) انظر هذا الاثر ص ٥٦٢ .
- (٢) انظر هذا الاستدلال وجوابه فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ١٨٠ . الاحكام
فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٩ .
- (٣) سورة الانعام ، اية " ١٤٥ " .
- (٤) هذا الحديث مروي عن ابى ثعلبة رضى الله تعالى عنه ان رسـول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن اكل كل ذى ناب من السباع "
الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب الذبائح والصيد ، باب اكل كل
ذى ناب من السباع . الجامع الصحيح . مسلم . كتاب الصيد والذبائح .
باب تحريم اكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مقلب من الطير .
- (٥) غير موجودة فى ت .
- (٦) سند المنع فى هذا الجواب هو عين الجواب الثانى ، لانهما مبنيان
على ان الوحى لم يتعرض الا الى تحريم ما هو موجود فى الاية ، وهو
ساكت عن غيره ، اى لم يحكم فيه باباحة او بغيرها .
- (٧) ٢٠٣ ب .
- (٨) انظر هذا الدليل وجوابه فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ١٩٦ .

المانعون من نسخ الكتاب بالسنة قالوا : قوله تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) (١) وصف نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بانه ميسر ، والناسخ رافع ، والرفع غير البيان .

اجاب : بان معنى قوله تعالى (لتبين) لتبلغ للناس ، وحمل البيان على هذا اولى ، (لانه عام فى كل القران ، اما حمله على بيان المراد فهو تخصيص ببعض ما نزل ، وحمل اللفظ على ما يطابق الظاهر اولى) (٢) من حمله على ما يوجب ترك الظاهر ، ولو سلم ان المراد البيان ، فالنسخ بيان ايضا ، ولو سلم ان النسخ ليس ببيان ، فليس فيه ما يدل على عدم نسخ (٣) الكتاب بالسنة (٤) .

المانعون من نسخ السنة بالكتاب قالوا : (لو) (٥) نسخ الكتاب السنة لحصلت نفرة الناس عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وعن طاعته ، لانه يوهم ان الله تعالى لم يرض بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يحصل المقصود من (٦) البعثة .

اجاب : بانه اذا علم ان الرسول مبلغ للاحكام لا واطع لها فلا تحصل النفرة (٧) .

المانعون من جواز نسخ الكتاب بالسنة قالوا : قوله تعالى (مانسخ من اية او ننسها نات بخير منها او مثلها) (٨) يدل على ان الكتاب

-
- (١) سورة النحل ، اية " ٤٤ " .
 - (٢) غير موجودة فى ت .
 - (٣) فى س : النسخ .
 - (٤) انظر هذا الدليل وجوابه فى الاحكام فى اصول الاحكام ج٣ ص ١٤٠ ، ١٤٢ .
 - (٥) غير موجود فى ت .
 - (٦) فى ت و س : بالبعثة .
 - (٧) انظر هذا الدليل وجوابه فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
 - (٨) سورة البقرة ، اية " ١٠٦ " .

لاينسخ بالسنة ، لان السنة ليست بخير من الكتاب ولا مثله (١) وناسخ القران منحصر فيهما ، والضمير فى (نات) لله تعالى ، فقد وصف نفسه بانـه الذى ياتى بخير منها او مثله ، وذلك (يقتضى ان) (٢) لا يكون الناسخ الا قرانا .

وايضا : وصف البديل بانه خير منها او مثله ، وكل واحد منهما يبدل على ان البديل من جنس المبدل (٣) .

اجاب : بان المراد بالنسخ فى الآية هو نسخ الحكم لا اللفظ ، لان القران لاتفاضل فيه بحسب اللفظ من حيث هو من غير اعتبار المعنى ، والمراد ان الناسخ اصلح للمكلف من المنسوخ او مساو ، فيكون حكم السنة اصلح للمكلف من حكم القران او مساويا له ولا محذور فيه ، وصح الضمير باسناد الاتيان الى الله تعالى وان كان قد اتى به الرسول ، لان الكل من الله تعالى ، فان ماتى به الرسول : من عند الله لقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) (٤) ، وصح المثلية بين السنة والكتاب لانهما فى الحكم سواء (٥) .

قالوا : قوله تعالى (قل مايكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى ان اتبع الا مايوحى الى) (٦) يدل على ان الرسول لايجوز له ان يبدل القران من تلقاء نفسه ، وكون السنة ناسخة للقران ينافى ذلك ، لان السنة من تلقاء نفسه .

-
- (١) فى النسخ : مثله . وهو خطأ . لان الضمير عائد الى الكتاب .
 - (٢) غير موجودة فى ت و س .
 - (٣) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٧ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٤١ .
 - (٤) سورة النجم ، اية " ٣ " .
 - (٥) انظر الجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٥ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٤٣ .
 - (٦) سورة يونس ، اية " ١٥ " .

اجاب : بانه ظاهر من قرينة الحال انه اراد تبديل الرسم ، اى ليس
لى ان ابدل مايوحى (الى) (١) بعضه بالبعض ، والنزاع فى الحكم ، ولو
سلم ان المراد منه التبديل مطلقا فالسنة ايضا بالوحى ، فالنسخ بها لا يكون
تبديلا من تلقاء نفسه ، بل بالوحى (٢) .

قالوا : قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " اذا روى عنى حديث
فاعرضوه على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فاقبلوه ، وما خالف
فردوه " (٣) امر بالرد عند المخالفة ، والنسخ به انما يتصور عند
المخالفة فلا ينسخ بها (٤) .

اجاب : بان معناه عند اشكال التاريخ ، او اذا لم يكن فى الصحة
بحيث ينسخ به الكتاب ، واما اذا اشتهر ، او تواتر ، او علم تاريخه
فلا (٥) .

-
- (١) غير موجود فى م .
(٢) انظر هذا الدليل وجوابه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٦ ، ١٨٤ الاحكام
فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٤١ ، ١٤٣ .
(٣) لم استطع العثور على حديث بهذا اللفظ ، والذى وجدته قريبا من
معنى هذا الحديث هو المروى عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال : سيايتكم عنى احاديث
مختلفة ، فما جاءكم موافقا لكتاب الله ولسنتى فهو منى ، وما
جاءكم مخالفا لكتاب الله ولسنتى فليس منى " سنن الدارقطنى .
ج ٤ ص ٢٠٨ . ذكر علماء التخرىج ان هذا الحديث له طرق ولكن كلها
ضعيفة ، وذكر انه حديث باطل لا يصح . انظرالمعتبر فى تخرىج احاديث
المنهاج والمختصر ص ١٧٥ . فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ١
ص ٥٥٨ .
(٤) اى بالسنة ، فترد السنة لانها خالفت الكتاب .
(٥) انظر هذا الدليل وجوابه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ١٧٧ ، ١٨٥ ، وهذا
الجواب على تسليم صحة الحديث وانه ثابت ، والا فالحديث كما سبق
بيانه غير ثابت من طريق صحيحة ، وايضا فالحديث مخالف لكتاب
الله تعالى ، فان فى القران فرضية الاتباع المطلق ، وفى هذا
الحديث فرضية الاتباع المقيد . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ١٨٥ .

" وقت ثبوت حكم الناسخ "

" قوله " مسألة : لا يثبت حكم الناسخ قبل تبليغه عليه الصلاة والسلام . لنا : لو ثبت ادى الى وجوب وتحريم معا ، لانا قاطعون بانـه لو ترك الاول اثم ، وايضا لو عمل بالثانى عصي ، وايضا لو ثبت لثبت قبل تبليغ جبريل لانهما سواء . قالوا : حكم متجدد فلا يعتبر فيه عـلـم المكلف . قلنا : لابد من اعتبار التمكن وهو منتف .

" الشرح " (١) اذا ورد ناسخ الى الرسول ولم يبلغه الى الامـة لا يثبت (حكمه) (٢) ، مثلا ورد الامر اولا باستقبال بيت المقدس ، ثم ورد الناسخ وهو الامر باستقبال الكعبة فى المدينة (٣) ، فلا يثبت حكم هذا الناسخ فى حق اهل اليمن مالم يبلغه اليهم ، بل هم مامـوـرون باستقبال بيت المقدس حتى يبلغ الناسخ اليهم .

واحتج عليه : بانه لو ثبت الناسخ قبل تبليغه : لادى الى وجوب شـئ وتحريمه معا ، اى فى حالة واحدة ، واللازم باطل ، بيان الملازمة : انا قاطعون بان المكلف لو ترك الواجب الاول قبل تبليغ الناسخ اليه اثم بتركه ، فلو كان الناسخ المحرم مثلا ثابتا قبل تبليغه يكون ذلك الفعل قبل تبليغ الناسخ واجبا وحراما معا .

(١) انظر هذه المسألة فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٥٣ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٧٣ . شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٥٨٠ . ولم يذكر المصنف هنا ولا الشارح مذهب المخالف ما هو ومن هو ؟ فبعض الشافعية قال بثبوت حكم الناسخ قبل تبليغه عليه الصلاة والسلام . انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٥٣ . اللمع فى اصول الفقه ص ٣٧ .

(٢) غير موجود فى م . والمراد : اى لا يثبت حكمه فى حق الامـة .

(٣) وذلك بقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) الاية .

وايضا ، لو عمل المكلف قبل تبليغ الناسخ اليه بالثاني ، اي بحكم
الناسخ عصى بالاتفاق ، فلو كان حكم الناسخ ثابتا قبل (تبليغه لم يكن
عاصيا بالعمل به .

وايضا : لو ثبت حكم الناسخ قبل تبليغ الرسول الى المكلفين —
يلزم ان يكون ثابتا قبل (١) تبليغ جبريل الى الرسول ، اذ لا فرق بين
الصورتين (٢) ، واللازم باطل بالاتفاق .

المخالفون (٣) قالوا : الناسخ حكم متجدد ، ولايتوقف ثبوته
على علم المكلف كسائر الاحكام المتجددة .

اجاب : بانه اريد بثبوت الحكم تعلقه بالمكلف فى الخارج فيتوقف على علم المكلف ، اذ لابد من اعتبار التمكن من الامتثال وهو منتف عند جهل المكلف بثبوت الحكم (٤) .

(۱) غیر موجودۃ فی ت •

(٢) الظاهر الفرق ، لان الشرع لا يثبت الا بعلم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم . والبحث هنا فيما بعد ذلك ، هل يثبت فى حق الامة قبل التبليغ او لابد من التبليغ .

(٣) وهم بعض الشافعية .

(٤) انظر الدليل والجواب عنه في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي

((قوله)) الفصل الثانى : فى وجوه اقتناص الحكم

من النظر

فمنها العبارة : وهى ما استفيد من لفظه مقصودا به ، ومنها الاشارة وهى ما استفيد منه غير مقصود به ، ولا تفاوت بينهما فى الثبوت ، والاول ارجح عند التعارض ، امثلة (وعلى المولود له) قصد به ايجاب النفقة على الوالد ، واشير باللام الى ان النسب اليه وان له حق التملك ، وانفراد الاب بتحمل النفقة ، وفى (الوارث) اشارة الى استحقاق النفقة بغير الولاد ، لشمول اللفظ وعموم المعنى ، وهو الاشتقاق من الارث ، وان خصصنا ذوى الارحام بقراءة ابن مسعود خلافا للشافعى ، وفى قوله (احل لكم ليلة الصيام) اشارة الى ان من اصبح جنبا لم يفسد صومه ، والمقصود نفس الاباحة ، وفى (ثم اتموا الصيام) اشارة الى جواز النية نهارا .

" الشرح " (١): الفصل الثانى (٢) من النوع الثانى فى وجوه اقتناص الحكم من النظم ، اى وجوه استنباط الاحكام من اللفظ (٣) ، وهى اربعة ، وذلك لانه لا يخلو اما ان يستدل فى اثبات الاحكام بالنظم او بغيره ، والاول ان كان النظم مسوقا له وهو العبارة ، وان لم يكن فهو الاشارة . والثانى ان كان مفهوما لغة فهو الدلالة ، وان كان مفهوما شرعا فهو الاقتضاء ، وان لم يكن مفهوما (لا) (٤) لغة ولا شرعا فهو التمسكيات الفاسدة .

(١) انظر هذا الفصل فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١١٧ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٠ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١٠٦ . ذكر فيه ابين امير الحاج : ان الشافعية قسموا الدلالة الى منطوق ، وهى دلالة اللفظ فى محل النطق ، ومفهوم : وهى دلالة اللفظ لا فى محل النطق . انظر التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٠ . ولذلك لم يذكر سيف الدين الاممى العبارة " هنا .

(٢) اى من الفصول الثلاثة التى ذكرها المصنف لما فرغ من الكلام فى السند .

(٣) جعل العبارة والاشارة من دلالة اللفظ ، دون دلالة اللفظ واقتضائه ، والحق ان كلا من الاربعة من دلالة اللفظ .

(٤) غير موجود فى ت .

الاول : العبارة : وهى ما استفيد من اللفظ مقصودا به (١) .

الثانى : الاشارة : وهى ما استفيد من لفظه غير مقصود به (١) .

ولا (٢) تفاوت بين العبارة والاشارة فى اثبات الحكم ، لان الثابت بكل منهما ثابت بنفس النظم ، لكن العبارة قطعية ، والاشارة قد تكون قطعية وقد تكون غير قطعية (٣) ، والعبارة ارجح من الاشارة عند التعارض لكون العبارة مقصودة والاشارة غير مقصودة .

امثلة اجتمع فيها العبارة والاشارة : منها : قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) (٤) قصد به ايجاب النفقة على الوالد وسيق النظم له ، واشير باللام الى ان النسب الى الاب ، لانه نسب اليه باللام التمليك (٥) وهو يوجب الاختصاص (٦) ، فدل على كونه احق بالولد ، وبالاتفاق لا يصير احق به ملكا ، لان الولد لا يصير ملكا لابيه بحال ، فدل على انه (صار) (٧) احق به نسبا ، واشير باللام ايضا الى ان للاب حق التملك لعمال الابن عند الحاجة ، ولكن ليس له حق ملك فى الحال ، واشير باللام الى انفراد الاب بتحمل نفقة الولد ، لان الشرع اوجب النفقة على الاب بناء على هذه النسبة ، اى كون الولد منسوباً اليه ولا يشاركه احد فى هذه النسبة ، فكذلك فى حكمها (٨) .

وفى الوارث فى قوله (وعلى الوارث مثل ذلك) (٩) اشارة الى

-
- (١) انظر هذا التعريف فى كشف الاسرار ج ١ ص ٦٨ .
 - (٢) ٢٠٤ أ .
 - (٣) وذلك عند اشتراك معنى الحقيقة والمجاز مراداً بالكلام . انظر كشف الاسرار ج ١ ص ٧٠ .
 - (٤) سورة البقرة ، اية " ٢٣٣ " .
 - (٥) فى س : التملك . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢١١ .
 - (٦) فى ت : اختصاص .
 - (٧) غير موجود فى م .
 - (٨) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢١١ . التقرير والتحبيس فى شرح كتاب التحرير ج ١ ص ١٠٧ .
 - (٩) سورة البقرة ، اية " ٢٣٣ " . والدلالة فيها دلالة عبارة .

ان النفقة قد تستحق بغير الولاد لشمول اللفظ (١) الاخ والعم وغيرهما ، وعموم المعنى لهم ، اى لفظ الوارث بشموله يتناول غير الوالد (٢) لانه اسم محلى باللام فكان عاما فيتناول كل من يسمى وارثا ، وبعموم معناه ، وهو الارث يتناولهم لانه مشتق من الارث ، وموضع الاشتقاق علة لوجوب الحكم المضاف الى الاسم ، لان لموضع الاشتقاق اثر فى الايجاب كما فى " السارق والزانى " ، فيكون الارث علة لوجوب هذه النفقة ، لكن خصص اصحاب ابى حنيفة ذوى الارحام المحرم (٣) بقراءة ابن مسعود " وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك " .

خلافًا للشافعى رحمه الله تعالى فانه اثبت استحقاق النفقة فيما بين الاباء والاولاد (٤) ، وحمل قوله (وعلى الوارث مثل ذلك) (٥) على نفى المضارة دون النفقة بناء على اصله (٦) ، فان عنده استحقاق الصلة باعتبار الولاد دون القرابة حتى لا يعتق احد على احد الا الوالـدان والمولودون ، وجعل قرابة الاخوة فى ذلك كقرابة بنى الاعمام ، وكذلك استحقاق النفقة ، وهذا الاستحقاق بالجزئية دون القرابة (٧) .

-
- (١) فى ت : لفظه .
 (٢) فى ت : الولد . وهو خطأ .
 (٣) انظر احكام القران ، الجصاص . ج ٢ ص ١٠٩ . الاختيار لتعليق المختار ج ٤ ص ١١ .
 (٤) انظر المذهب فى فقه الامام الشافعى ج ٢ ص ١٦٧ .
 (٥) غير موجودة فى م ، والآية من سورة البقرة ، " ٢٣٣ " .
 (٦) وهذا مبنى على تفسير قوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال الشافعى معناه : وعلى وارث الاب ماكان على الاب من النفقة ، وقال ابوحنيفة وعلى كل وارث للصبي ماكان على الاب ، فيشمل ذوى الارحام ، وقيدهم بالمحارم لقراءة ابن مسعود المذكورة . وقيل الخلاف مبنى على المشار اليه فى قوله تعالى (مثل ذلك) فقال الشافعية : اى نفى الضرر . وقال الحنفية : النفقة والكسوة . انظر لبـاب التاويل فى معانى التنزيل ، علاء الدين على بن محمد البغدادى المعروف بالخازن ج ١ ص ١٦٤ . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .
 (٧) انظر المذهب فى فقه الامام الشافعى ج ٢ ص ١٦٧ . مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٣ ص ٤٤٧ .

وفى قوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) (١) اشارة الى ان من اصبح جنبا لم يفسد صومه ، والمقصود نفس الاباحة (٢) ، هذه الاية مما اجتمع فيه العبارة والاشارة ، فان اباحة المباشرة ليلة الصيام استفيدت بطريق العبارة ، فان اباحة الوطء هى المقصود الذى سيق لــــه النظم ، وبطريق الاشارة استفيد ان (من) (٣) اصبح جنبا لم يفسد صومه ، فان جواز المباشرة الى الصبح يستلزم جواز وقوع (٤) جزء من النهار (فى الجنابة) (٥) .

وفى قوله تعالى (ثم اتموا الصيام الى الليل) (١) اشارة الى جواز النية نهارا ، وذلك لان الله تعالى اباح الاكل والشرب والوقاع الى الانفجار حيث قال (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس لكم وانتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم فالان باشروهن وابتغوا ماكتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل) (٦) ، ثم امر (باتمام) (٧) الصيام بعد الانفجار بقوله (ثم اتموا الصيام الى الليل) (٦) وحرف ثم للتراخي فاذا ابتداء الصيام بعد الفجر حصلت النية (بعدما مضى جزء من النهار) (٨) ، لان الاصل اقتران النية بالعبادة ،

-
- (١) سورة البقرة ، اية " ١٨٧ " .
 - (٢) فى ت : والمقصود ليس الا الاباحة .
 - (٣) غير موجود فى ت .
 - (٤) فى ت : وقوع الاغتسال فى جزء .
 - (٥) غير موجود فى ت . وانظر هذا المثال فى كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢١٣ .
 - الاحكام فى أصول الاحكام . ج ٣ ص ٦١ .
 - (٦) سورة البقرة ، اية " ١٨٧ " .
 - (٧) غير موجود فى ت و س .
 - (٨) عبارة فخر الاسلام فى هذا الشأن " وفيه اشارة الى ان النية فى النهار منصوص عليه لقوله تعالى (ثم اتموا الصيام) (بعد اباحة الجملة الى طلوع الفجر ، وحرف (ثم) للتراخي ، فتصير العزيمة بعد الفجر لامحالة ، لان الليل لا ينقض الا بجزء من النهار ، اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١١٨ .

فبالنظر الى موجب هذا النص ينبغي ان لاتجوز النية (١) من الليل ، لانه
 لامعنى لاشتراط نية الاداء قبل وقت الاداء حقيقة ، والليل ليس بوقت
 للاداء ، ولكننا جوزناها بالسنة وهى قوله عليه الصلاة والسلام " لا صيام لمن
 لم ينو الصيام من الليل " (٢) وهو خبر الواحد ، وخبر الواحد وان كان
 يوجب العمل لكن لايجوز نسخ الكتاب به ، فلو قلنا بانه لايجوز الا من
 الليل ، ادى الى نسخ الكتاب بخبر الواحد ، فقلنا بالجواز (٣) فيها ، عملا
 بالكتاب والسنة جميعا (٤) .

(١) غير موجودة فى ت .

(٢) هذا الحديث مروي عن ام المؤمنين حفصة رضى الله تعالى عنها ان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : من لم يجمع الصيام
 قبل الفجر فلا صيام له " . سنن ابى داود . كتاب الصيام . باب
 النية فى الصيام . سنن النسائى . كتاب الصيام ، باب ذكر اختلاف
 الناقلين لخبر ام المؤمنين حفصة رضى الله تعالى عنها فى ذلك .
 سنن الترمذى . كتاب الصوم ، باب ما جاء لاصيام لمن لم يعزم من
 الليل . ذكر علماء التخرىج ان اسناد هذا الحديث صحيح ، واختلف
 فى رفعه ووقفه ، والرفع اصب ، لانه زيادة من ثقة وهى مقبولة .
 انظر المعتبر فى تخرىج احاديث المنهاج والمختصر . ص ١٨٠ . الابتهاج
 بتخرىج احاديث المنهاج . ص ١٢٨ .

(٣) فى ت : بجواز .

(٤) انظر هذا المثال فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١١٨ .

" مفهوم الموافقة " دلالة الخطاب "

" قوله " ومنها الدلالة وهى المسماة بمفهوم الموافقة وفحوى الخطاب ، كتحريم الضرب من قوله (فلا تقل لهما اف) وكالجزاء بما فوق المثقال من قوله (ومن يعمل مثقال ذرة) وكتأدية مادون القنطار من قوله (بقنطار يؤده اليك) وهو من قبيل التنبيه بالادنى على الاعلى ، فلذلك كان الحكم فى المسكوت اولى ، او بالشئ على مايساويه والثابت بها كالثابت بما قبلها ، الا ان تينك اولى عند التعارض ، وليست الدلالة من باب القياس لتوقفه على المعنى المستنبط بالاجتهاد الذى يختص به الفقهاء ، ويساوى اهل اللغة فى فهم الدلالة ، ولهذا اثبتنا الحد والكفارة بها لا بالقياس ، وقيل هو قياس جلى . لنا : انا قاطعون بذلك لغة للمبالغة قبل شرع القياس ، وايضا فان الاصل لا يكون مندرجا فى الفرع (١) اجماعا ، وهذا قد يكون : كلا تعطه ذرة فانه اذا اعطاه دينارا كان الاصل داخلا قطعاً . قالوا : لو قطع النظر عن (٢) المعنى وانه فى الفرع أكد لما حكم به ، وهو معنى القياس . قلنا : ذاك شرط الفحوى لغة ، ولهذا قال به من لم يقل بالقياس سوى من لا يؤبه له .

" الشرح " (٣) الوجه الثالث : الدلالة : وما ثبت بالدلالة هو المعنى الذى ادى اليه الكلام ، كالايلام (٤) من الضرب ، فانه يفهم الايلام من اسم الضرب لغة لا شرعا ، بدليل ان كل لغوى يعرف ذلك المعنى ثابتا بالضرب لغة ، وهذا هو المسمى (٥) بمفهوم الموافقة وفحوى الخطاب كتحريم

-
- (١) فى م : الفروع .
 - (٢) فى ت : على .
 - (٣) انظر الكلام عن الدلالة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٠ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٢ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١٠٩ .
 - (٤) فى ت : كايلام .
 - (٥) فى م : المسماة .

الضرب من قوله تعالى (ولا تقل لهما اف) (١) فان التافيف اسم لفعل ، وهو اظهار التبرم والسآمه بالتلفظ بكلمة اف ، والمعنى المفهوم الايذاء والضرب ، فاعهار التبرم هو المعنى الذى يوضع له اللفظ ، والايذاء والضرب هو المعنى المفهوم (٢) من ذلك المعنى الموضوع (له) (٣) .

وكفهم الجزاء بما فوق المثقال من قوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) (٤) .

وكفهم تادية دون القنطار من قوله تعالى (ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يوذه اليك) (٥) .

وهذا هو التنبيه بالادنى على الاعلى ، ولان دلالة اللفظ (على المفهوم هو التنبيه بالادنى على الاعلى كان الحكم فى المسكوت - اى غير الملفوظ - اولى من الحكم فى الملفوظ) (٦) (او) (٧) التنبيه بالشئ على مايساويه .

والثابت بدلالة النص كالثابت بالعبارة وبالإشارة ، لان النص لـم يتناولها لفظا ، لكن لما كان المعنى الذى تعلق (الحكم) (٨) به ثابتا بالنص لغة كان الحكم الثابت به مضافا الى النص ، كأن النص تناولها ، الا ان العبارة والإشارة اولى (٩) من دلالة النص ، لان فى العبارة والإشارة وجد اللفظ والمعنى اللغوى ، وفى الدلالة لم يوجد الا المعنى اللغوى ، فتقابل المعنيان وبقي النظم سالما عن المعارضة فى العبارة والإشارة فرجنا بذلك .

(١) سورة الاسراء ، اية " ٢٣ " .

(٢) ٢٠٤ ب .

(٣) غير موجود فى ت . انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) سورة الزلزلة ، اية " ٧ " .

(٥) سورة ال عمران ، اية " ٧٥ " .

(٦) غير موجودة فى ت .

(٧) فى ت : و .

(٨) غير موجود فى ت .

(٩) اى : اقوى عند التعارض .

وليست الدلالة من باب القياس ، لان القياس متوقف على المعنى —
المستنبط بالاجتهاد الذى يختص به الفقهاء ، ويساوى اهل اللغة الفقهاء
وغيرهم فى فهم الدلالة ، فالدلالة غير القياس ، ولان الدلالة غير القياس
اثبت اصحاب ابى حنيفة الحد والكفارة بالدلالة لا بالقياس ، فلو كان الدلالة
قياسا لم يثبت الحد والكفارة بالدلالة كما لا يثبت بالقياس (١) .

وقيل : الدلالة قياس جلى ، لان معرفة الحكم فى المسكوت عنه متوقفة
على معرفة المعنى فى محل النطق ، وكونه اشد مناسبة للحكم فى المسكوت
عنه ، فتكون الدلالة قياسا جليا (٢) .

واحتج المصنف على ان الدلالة ليست بقياس : باننا قاطعون بفهم
المعنى فى محل السكوت لغة للمبالغة قبل شرع القياس فلا يكون قياسا (٣) .

وايضا : اصل القياس غير مندرج تحت الفرع بالاجماع ، واصل الدلالة
قد يندرج فى الفرع ، مثل قول القائل : لا تعطه ذرة ، فانه يفهم منه
بطريق الدلالة منع اعطاء ما فوق الذرة ، والذرة مندرجة فيما فوقها (٣) .

القائلون بكونه قياسا قالوا : لو قطع النظر عن المعنى المشترك
بين الاصل والفحوى ، وان ذاك (٤) المعنى فى الفرع أكد او مساو لمسا
حكم به ، وهو معنى القياس (٥) .

- (١) انظر كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٢٠ .
- (٢) من القائلين بهذا القول امام الحرمين الجوينى وفخر الدين
الرازى ، الا ان امام الحرمين جمع بين من قال بالفحوى وبين من قال
بالقياس فقال " والامر فى ذلك قريب " انظر البرهان فى اصول الفقه .
ج ٢ ص ٨٧٨ . المحصول فى علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ١٧٠ .
- (٣) انظر هذه الادلة فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ٦٥ .
- (٤) فى ت : ذلك .
- (٥) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ٦٤ . المحصول
فى علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ١٧٠ .

اجاب المصنف : بان وجود المعنى المشترك شرط لدلالة اللفظ على الحكم فى الفحوى من حيث اللغة ، ولا يلزم ان يكون قياسا ، لان القياس دل على حكم الفرع من حيث المعقول ، لا من حيث اللفظ ، (و) (١) لان الدلالة ليست بقياس (اذ (١) قال بالدلالة - اى بالفحوى - من لم يقل بالقياس سوى طائفة لا يؤيد به لهم (٢) .

" اقسام الدلالة "

" قوله " وهذه على قسمين : قطعية كما مثلنا . وظنية كما نمثل : فقد اوجبنا الكفارة على من افطر فى رمضان بالاكل والشرب دلالة ، فان قول السائل " واقعت " . وقع عن الجناية التى هى معنى الواقعة فى هذا الوقت ، لا عين الوقاع ، فانه ليس بجناية فى نفسه ، والجواب وقع عن حكم الجناية فاثبتنا الحكم بالمعنى وهو فى هذين اظهر ، لان الصبر عنهما اشد والشوق اليهما اعظم ، ولذلك اثبتنا حكم النسيان الوارد فى الاكل والشرب فى الجماع من حيث (٣) ان النسيان سماوى ، ودعاء الطبع الى الوقاع كدعائه الى الاكل والشرب فكان نظيرا لهما . فان قيل : متفاوت لكثرتهم فى مورد النص وندرته ههنا ، ولذلك لم يعذر به فى الصلاة والحج للحالة المذكورة .

قلنا : كثير (٤) ليس بقاهر ، والوقاع قليل قاهر فاعتدلا .

-
- (١) غير موجود فى م .
 (٢) انظر هذا الجواب فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى .
 ج ٢ ص ١٧٣ . وهؤلاء هم اهل الظاهر ، فانهم انكروا الفحوى والقياس . انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٥ . الاحكام فى اصول الاحكام . على ابن حزم الاندلسى الظاهرى ج ٧ ص ١٢٠٦ تحقيق محمد احمد عبدالعزيز . الناشر مكتبة عاطف - مصر .
 (٣) فى ت : حيث المعنى .
 (٤) فى م : كشىء . وهو خطأ .

" الشرح " (١) : والدلالة على قسمين : قطعية وهى ما لا يتطرق اليه انكار ، مثل الامثلة المذكورة .

وظنية قد يتطرق اليه انكار كما يمثل ، فقد اوجب اصحاب ابى حنيفة رحمه الله تعالى الكفارة على من افطر فى رمضان بالاكل والشرب بدلالة النص فى حديث الاعرابى وهو ماروى : ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ينتف شعره ويقول هلكت واهلكت ، فقال : صلى الله تعالى عليه وسلم ماذا صنعت ؟ فقال : واقعت اهلى فى نهار رمضان متعمدا فقال اعتق رقبة ، ف ضرب بيده على صفحة عنقه فقال : لا املك الا رقبتي هذه ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم : صم شهرين متتابعين " فقال : هل اتيت ما اتيت الا من الصوم ، فقال : اطعم ستين مسكينا . فقال لا اجد ، فقال : اجلس ، فجلس فاتى بصدقات ، فقال : (خذ) (٢) خمسة عشر صاعا فتصدق بها على المساكين ، فقال : اعلى اهل بيت احوج اليها منى ومن عيالى ؟ والله ما بين لابتى المدينة احوج اليها منى ومن عيالى ، فقال صلى الله تعالى عليه وسلم " كلها انت وعيالك " (٣) " بيانـه ان قول الاعرابى (٤) (السائل) (٥) واقعت امراتى فى نهار رمضان ، سوال وقع عن حكم الجناية التى هى معنى المواقعة فى هذا الوقت على الصوم بدليل قوله : هلكت واهلكت ، لا عين الوقاع ، فان الوقاع ليس بجنائية فى نفسه ، لان الوقاع وقع على محل مملوك ، فانه قد نص على مواقعة امراته ، لكنها فى ذلك الوقت تؤدى الى معنى اخر ، وهو الجناية على الصوم ، يفهم (٦) هذا من ذلك الكلام لغة ، لانه لما اشتهر فرضية

(١) انظر هذه الاقسام فى كشف الاسرار ج ١ ص ٧٣ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٥ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٣ .

(٢) غير موجود فى م .

(٣) هذا الحديث مروي عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه . . . " الجامع الصحيح . البخارى . كتاب الصوم ، باب اذا جامع فى رمضان ولم يكن له شىء فتصدق عليه فليكفر .

(٤) ٢٠٥ أ .

(٥) غير موجود فى ت .

(٦) فى ت : ففهم . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢٢ .

الصوم فى رمضان ، واشتهر ان معناه الامساك عن اقتضاء الشهوتين : البطن والفرج ، عرف كل واحد من اهل اللسان ان الواقعة فى ذلك الوقت جنائية على الصوم ، وان المقصود من السؤال حكم الجنائية ، فكان المفهوم من قوله " واقعت فى نهار رمضان " لغة الافطار ، كما ان المفهوم من قوله تعالى (ولا تقل لهما اف) المنع من الايذاء ، والجواب من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقع عن حكم الجنائية الذى هو الغرض من السؤال ، لان الجواب مبنى على السؤال خصوصا من افصح العرب والعجم المؤسس لقواعد الشرع ، لبيان نفس الوقاع فانه ليس بمقصود ، بل هو آلة للجنائية (١) ، فاثبتوا الحكم بالمعنى ، ومعنى الجنائية (على الصوم) (٢) فى الاكل والشرب اظهر واكثر منه فى الوقاع ، وذلك لان الصوم اسم لفعل له صورة ومعنى ، اما الصورة فهو الامساك عن اقتضاء الشهوتين ، واما المعنى فقهر عدو الله تعالى بمنعه عن الشهوات ، ومنعه من شهوة البطن اشد قهرا له من منعه عن شهوة الفرج ، لان الصبر عن الاكل والشرب اللذين من مقتضيات شهوة البطن اشد من الصبر عن الوقاع الذى (هو) (٣) مقتضى شهوة الفرج ، والشوق الى الاكل و الشرب اعظم من الشوق الى الوقاع ، فكان الامتناع عن شهوة البطن هو الاصل فى الصوم ،

والامتناع عن شهوة الفرج بمنزلة التبع ، فكانت الجنائية على الصوم بالاكل والشرب افحش ، لورودها على معنى هو المقصود الاصلى من الجنائية بالوقاع لورودها (٤) على معنى نازل منزلة التبع ، ولما كانت الجنائية على التبع موجبة للكفارة كانت الجنائية على ما هو المقصود الاصلى اولى ، لكونها اقوى (٥) .

-
- (١) فى م : للجواب . وهو خطأ . والمقصود الوقاع .
 - (٢) غير موجودة فى م . واشباته موافق لما فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢٢ .
 - (٣) غير موجود فى النسخ . والكلام لا يتم بدونه .
 - (٤) فى م : لوقوعها . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢٢ .
 - (٥) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٢١ .

وللدلالة النص أثبتنا حكم النسيان الوارد في الأكل والشرب في الجماع، ببيان: أن أبا هريرة رضي الله تعالى عنه روى أن رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: اني أكلت وشربت في نهار رمضان ناسيا وأنا صائم، فقال: ان الله تعالى أطعمك وسقاك، تم على صومك (١) فأثبتنا حكم النسيان الوارد فيهما في الجماع، من حيث أن النسيان سماوي محمول عليه طبعاً على وجه لا صنع له فيه، وكون الناسي مطبوعاً على النسيان يفهم لغة من النسيان وان لم يكن موضوعاً له كالايداء من التافيف، اذ لا حاجة في فهمه الى اجتهاد واستنباط، بل يعرفه كل أحد (٢)، ودعاء الطبع الى الوقاع كدعائه الى الأكل والشرب، فكان الجماع نظير الأكل والشرب، فكان الحكم ثابتاً فيه بالدلالة لا بالقياس (٣).

فان قيل: ما ورد فيه النص - أي نسيان الأكل والشرب - ونسيان الجماع متفاوت، لأن النسيان في مورد النص كثير، لأن الصوم محوج الى الأكل والشرب، لأن الصوم شرع في وقت الأكل والشرب ووقت الأسباب المفضية الى الأكل والشرب، والصوم يزيد في شهوته فيبتلى الانسان فيه بالنسيان كثيراً، والصوم غير محوج الى الجماع، لأن النهار ليس بوقت للجماع عادة، وللصوم أثر في ازالة هذه الشهوة، فان الصوم وجاء على مناطق به النص، فكان النسيان فيه من النوادر، فلا يلحق نسيان الجماع لندرته بمورد النص لكثرتة، ولذا لم يعذر المصلي والحاج بالنسيان الواقع في الصلاة والحج، لأن الحالة المذكورة (٤) متحققة فيهما فيندر النسيان فيهما.

أجيب: بأن نسيان الأكل والشرب كثير ليس بقاهر، لأنه لا يغلب البشر، والوقاع قليل قاهر، لأن شهوة الوقاع عند وجودها تغلب (البشر) (٥) فاعتدلاً فصح الاستدلال (٦).

(١) الحديث المروي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب، فليتم صومه، فانما أطعمه الله وسقاه "الجامع الصحيح، مسلم . كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر. الجامع الصحيح، البخاري . كتاب الصوم، باب الصائم اذا أكل أو شرب ناسياً.

(٢) في ت: واحد . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر هذا الفرع في كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٤) في ت: المذكيورة .

(٥) غير موجود في ت .

(٦) انظر هذا الاعتراض وجوابه في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ١٢١ . كشف

الأسرار . ج ٢ ص ٢٢٥ .

"الاقتضاء"

"قوله " ومنها الاقتضاء ، والمقتضى ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا مرادا معه ، واحترزنا (١) بشرعا عما يتوقف عليه صحته عقلا ولغة ، ومرادا معه ، عن مضمرة النص فانه لا يراد معه ، ك(اسأل القرية) ، حيث ينتقل السؤال الى اهلها عنها ، ومثاله اعتق عبدك عنى بالف ، فان الامر بالاعتاق مترتب على البيع الثابت فى ضمنه شرعا ، ولما كان ثبوته شرطا شرعيا قدم على الملفوظ (٢) ، وكان الثابت بالاقتضاء كالثابت بالمنطوق ، فيقدم على القياس ويؤخر عن النص عند التعارض .

" الشرح " (٣) الوجه الرابع : الاقتضاء : والاقتضاء لغة : الطلب ، يقال : اقتضى الدين وتقاضاه ، اى طلبه (٤) .

والمقتضى : ما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا مرادا معه ، (و) (٥) المراد بالمنطوق ما وضع اللفظ بازائه .

قوله " ما يتوقف عليه صحة المنطوق " احترز به عما لا يتوقف عليه صحة المنطوق ، وهو مالا يتوقف عليه المنطوق اصلا ، وهو كثير ظاهر ، وما يتوقف عليه صدق المنطوق لا صحته مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " رفع عن امتى الخطأ والنسيان " (٦) فان صدق الكلام متوقف على اضرار نفى

-
- (١) فى م : احترز .
 - (٢) ٢٠٥ ب .
 - (٣) انظر هذه المسألة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٣ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٠ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحرير ج ١ ص ١١٠ .
 - (٤) لم يذكر تعريف الاقتضاء اصطلاحا ، وذلك لاستفادة تعريفه من تعريف المقتضى ، وعرف : بانه مسكوت عنه يتوقف عليه صدق الكلام او صحته شرعا . انظر التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٠ .
 - (٥) غير موجود فى ت .
 - (٦) ذكر السخاوى ان علماء التخريج لم يظفروا بهذا النص ، وما وجدت قريبا من هذا المعنى مارواه ابوذر الغفارى رضى الله تعالى عنه ==

الحكم او المواءمة ، فان رفع الخطأ والنسيان مع تحققه ممتنع .

قوله " شرعا " احترز به عما يتوقف عليه صحة المنطوق عقلا ولغة ،
مثال ماتوقف عليه صحة المنطوق عقلا قول القائل " ارم " فان صحة الرمي
متوقفة على حصول القوس ، ومثال ماتوقف عليه صحة (١) المنطوق لغة قوله
تعالى (والله ورسوله احق ان يرضوه) (٢)

قوله : " مرادا معه " احترز به عن مضمير النص مثل قوله تعالى
(واسل القرية) (٣) حيث ينتقل السؤال عن القرية الى اهلها ، فان القرية
لاتكون مرادة مع اهلها .

مثال المقتضى : قول القائل " اعتق (٤) عبدك عنى بالف " فان امر
الغير باعتاق عبده عنه مترتب (٥) على البيع الثابت فى ضمن الامر
بالاعتاق شرعا .

== انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ان الله
تجاوز عن امتى الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه " سنن ابى
ماجه . كتاب الطلاق ، باب طلاق المكره والناسى . المستدرك على
الصحيحين فى الحديث . كتاب الطلاق . ج ٢ ص ١٩٨ . وهذا الحديث
صحيح باعتبار طريقه ، وصححه الحاكم وذكر انه على شرط الشيخين .
انظر المستدرك على الصحيحين فى الحديث . ج ٢ ص ١٩٨ . المعتبر فى
تخريج احاديث المنهاج والمختصر . ص ١٥٤ . المقاصد الحسنة فى بيان
كثير من الاحاديث المشتهرة على اللسان . ص ٢٢٩ . الابتهاج فى
تخريج احاديث المنهاج . ص ١٣٠ .

(١) ادخل الكمال بن الهمام ما يتوقف عليه الصدق فى المقتضى . فعرفه
بانه " ما يتوقف عليه صدق الكلام او حكم لزمه شرعا " فاتفق
التعريفان فى اخراج ما لا يتوقف عليه الصدق ولا الصحة . وما يتوقف
عليه الصحة عقلا ولغة ، وما كان مرادا معه مثل (واسأل القرية
.....) الاية . انظر التقرير والتحبير . ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) سورة التوبة ، اية " ٦٢ " .

(٣) سورة يوسف ، اية " ٨٢ " .

(٤) فى ت : رقبة عبدك .

(٥) فى م : مرتب .

ولما كان (١) ثبوت المقتضى شرطا شرعيا لصحة المنطوق ضرورة توقف صحة المنطوق عليه شرعا قدم المقتضى على المنطوق ، اذ الشرط يتقدم على المشروط ، فكان النص مقتضيا اياه ، فلهذا سمي بالمقتضى ، وكان الثابت بالافتضاء كالثابت بالمنطوق دون معناه المستنبط فيقدم المقتضى على القياس ، والثابت بالافتضاء يؤخر عن الثابت بالنص او اشارته او دلالة (٢) اقوى من الثابت بالافتضاء ، لان الثابت بالنص ودلالته ثابت بالنظم ، والثابت بدلالة النص (ثابت) (٢) بالمعنى اللغوي فكان (ثابتا) (٣) من كل وجه ، والمقتضى ليس من موجبات الكلام لغة ، وانما يثبت شرعا لاثبات الحكم به ، فكان ضروريا ثابتا من وجه دون وجه ، اذ هو غير ثابت فيما وراء ضرورة تصحيح الكلام ، فيكون الاول اقوى (٤) .

" عموم المقتضى "

" قوله " مسالة : ولا عموم له خلافا للشافعية ، حتى لاتصح نية الثلاث في طالق ، ولا في اعتدى ، ولا مكان دون اخر (في) (٥) ان خرجت فعبدى حر ، ولا مأكول ومشروب دون اخر في ان اكلت او شربت ، ولا تخصيص بسبب في ان اغتسلت . بخلاف طلاقا ، وموضعا ، وماكولا (ومشروبا) (٦) وغسلا " لنا : ثابت بالضرورة الشرعية فيقدر (٧) بقدرها ، والعموم صفوة اللفظ ولا ملفوظ ، والتخصيص تصرف فيه ، وليس . قالوا : في معنى الملفوظ فيعم كعمومه . قلنا : فيما يتوقف عليه صحته شرعا لا مطلقا . قالوا :

-
- (١) في ت : كانت .
 - (٢) غير موجودة في م .
 - (٣) غير موجود في ت .
 - (٤) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٣٦ .
 - (٥) غير موجود في ت .
 - (٦) غير موجود في م .
 - (٧) في ت : فيقدر .

لا اكلت ، نفى للحقيقة بالنسبة الى (كل) (١) مأكول ، وهو معنى العموم
فامكن تخصيصه ، قلنا : تصرف فى اللفظ ، وليس . قالوا : كلـى (و) (٢)
لاوجود له الا شخصا ، والممنوع منه مشـخص غير (٣) معين ، فصـح تخصيصه به
والا كان خالفا على غير موجود . قلنا : مطلق موجود من حيث هو فى مشـخص
ما لانه جزؤه وهو ممتنع عن المركب من حيث المطلق ، لا من حيث الشخص ،
وان كان من ضرورات الوجود . " والتحقيق : انه سلب كلـى " فلا يقتضى وجود
موضوع ليلزم الشخص الذى هو من لوازم الوجود ، فهو امتناع عن ايقـاه
نفس الماهية بخلاف ذكر المفعولات ، لانها نكرات فى سياق النفى فتعمم .

" الشرح " (٤) اختلفوا فى عموم المقتضى :-

(فـ) (٥) قال اصحاب ابى حنيفة : لاعموم له .

وقال اصحاب الشافعى : للمقتضى عموم (٦) .

-
- (١) غير موجود فى م .
(٢) غير موجود فى ت .
(٣) فى ت : عن معنى .
(٤) انظر هذه المسألة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٤ . الاحكام
فى اصول الاحكام ج ٢ ص ٢٢٩ . التقرير والتحبير فى شرح كتاب
التحرير ج ١ ص ٢١٧ .
(٥) غير موجود فى ت .
(٦) المذكور فى كتب الشافعية : انهم لا يقولون بعموم المقتضى . انظر
اللمع فى اصول الفقه . ص ١٧ . المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٦١ .
المحصول فى علم اصول الفقه ج ١ ق ٢ ص ٦٢٤ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٢ ص ٢٢٩ . نهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول ج ٢ ص ٣٦٦ .
نعم المنقول هنا من اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٤ . وذكر
جلال الدين المحلى القول بعموم المقتضى بصيغة التمريض فقال:
" ... وقيل يعمها حذرا من الاجمال ... " قال العطار معلقا على
هذه العبارة " حكاه القاضى عبدالوهاب عن اكثر المالكية والشافعية
واختاره النووى فى الروضة فى الطلاق " شرح المحلى على جمـع
الجوامع مع حاشية حسن العطار عليه ج ٢ ص ٢١ . م مصطفى محمد -
مصر .

فعلى ان المقتضى لاعموم له اذا قال لامراته انت طالق ، لاتصح نية الثلاث ، وكذا اذا قال لامراته المدخول بها " اعتدى " لاتصح نية الثلاث " لان الضرورة تندفع بالواحدة فلا يصار الى الثلاث ، ولاتصح نية (١) مكان دون اخر فى قوله " ان خرجت فعبدى حر " ، ولا تصح نية مأكول دون مأكول فى قوله : ان اكلت فعبدى حر ، ولاتصح نية مشروب دون مشروب فى قوله : ان شربت فعبدى حر ، ولاتصح نية تخصيص الغسل بسبب دون سبب فى قوله : ان اغتسلت فعبدى حر .

بخلاف طلاقا فى قوله (٢) طلقك طلاقا ، وموضعا فى قوله : ان خرجت موضعا (٣) فعبدى حر ، وماكولا فى قوله ان اكلت مأكولا فعبدى حر ، ومشروبا فى قوله ان شربت مشروبا فعبدى حر ، وغسلا فى قوله ان اغتسلت غسلا فعبدى حر ، فانه اذا ذكر طلاقا تصح نية الثلاث ، واذا ذكر موضعا تصح نية موضع بعينه دون اخر ، واذا ذكر مأكولا تصح نية مأكول دون اخر ، واذا ذكر مشروبا تصح نية مشروب (دون اخر) (٤) ، واذا ذكر غسلا تصح نية بسبب (بعينه) (٥) دون اخر (٦) .

واحتمل المصنف على ان المقتضى لا عموم له : بان المقتضى ثابت

(١) قول القائل " ان خرجت ، وان اكلت ، وان اغتسلت فعلى كذا " قال المحققون انه ليس من باب المقتضى ، اذ لا ينطبق عليه تعريفه وهو ما يتوقف عليه صحة الكلام شرعا ، فهو كلام من جهة الشرع صحيح ، الا انه من جهة اللغة فعل محذوف المفعول ، او منزل منزلة اللازم . وقد يذكر المفعول ، ويسمى هذا بالمحذوف . ولهذا قال الكمال بن الهمام : وليس من المقتضى المحذوف ، مثل : ان اكلت وان شربت . . . ، والصحيح فيه انه تصح فيه نية العموم ، لكن لا يقبل التخصيص . انظر التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحريم . ج ١ ص ٢٢٠ .

(٢) فى ت : قولك : طلقك .

(٣) الصواب ان يقال : ان خرجت الى موضع . . . " لان خرج لا يتعدى بنفسه .

(٤) غير موجود فى م .

(٥) غير موجود فى س .

(٦) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤١ .

بالضرورة الشرعية حتى اذا كان المنصوص مفيدا للحكم بدون المقتضى لايثبت المقتضى لغة ولا شرعا ، والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ، ولا حاجة الى اثبات صفة العموم للمقتضى ، فان الكلام مفيد بدونه ، فبقى فيما (١) وراء موضع الضرورة وهو صحة الكلام على عدم فلا يثبت فيه العموم (٢) .

وايضا : العموم صفة اللفظ ولا ملفوظ ، لان المقتضى (٣) غير ملفوظ فلا عموم للمقتضى (ولا يصح) (٤) تخصيص المقتضى ، لان التخصيص تصرف فى العموم ، ولا عموم فى المقتضى فلا تخصيص (٢) .

والفرق بين ما اذا لم يذكر الطلاق والمكان والمشروب والغسل وبين ما اذا (٥) ذكرها فى صحة النية فى المذكور وعدم صحتها فى غير المذكور : بانه اذا لم يذكر الطلاق والمكان والماكول والمشروب والغسل تكون هذه الامور من المقتضى فلا عموم لها (٦) ، وما لا عموم له تخصيص بعض افراده دون بعض بالنية لا اعتبار له ، بخلاف ما اذا كان مذكورا فانــــه حينئذ التخصيص انما يكون بالنسبة الى لفظ الطلاق والماكول والمشروب والغسل وهى مذكورة ، واللفظ له عموم فيقبل (٧) التخصيص بالنية (٨) .

القائلون بان للمقتضى (٩) عموما قالوا : المقتضى فى معنى الملفوظ لان الحكم الثابت به بمنزلة الثابت بالنص بالقياس ، فيصح فيه العموم

(١) فى ت و س : ما ، بدون حرف الجر (فى) والاختيار لما فى كشف الاسرار .

ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) انظر هذه الادلة فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) ٢٠٦ أ .

(٤) غير موجود فى ت .

(٥) فى ت و س : لم ذكرها . وهو خطأ .

(٦) ليس مثل : ان اكلت او شربت " من المقتضى ، بل هو من باب المحذوف

والصحيح انه يعم ، ولكن لايقبل عمومه التخصيص ، بخلاف المقتضى ،

فانه لايعم عند الحنفية والصحيح من مذهب الشافعية . انظر التقرير

والتحبير فى شرح كتاب التحرير ج ١ ص ٢٢٠ .

(٧) فى ت : فقبل .

(٨) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٩) فى ت : المقتضى .

كما يصح فى النص (١) .

اجاب : بانه يصح عموم المقتضى فيما يتوقف عليه صحة المنطوق شرعا لا مطلقا ، وصحة المنطوق لا تتوقف الا فى القدر الضرورى ، فيكون العموم ثابتا فى هذا المقدار لا فيما زاد (١) .

قالوا : " لا اكلت " يدل على نفى حقيقة الاكل الذى تضمنه الفعل ، فيكون نفى الاكل (متحققا بالنسبة الى كل مأكول ، لانه لو لم ينتف بالنسبة الى بعض الماكل لم تكن حقيقة الاكل) (٢) منتفية ، واذا كان (نفى الاكل متحققا بالنسبة الى كل مأكول كان عاما ، اذ لا معنى للعموم الا ذلك ، واذا كان) (٢) عاما امكن تخصيصه (٣) .

اجاب : بان التخصيص تصرف فى اللفظ ، وليس اللفظ موجودا ، فان اللفظ الدال على المأكول غير متحقق ، بل المأكول بطريق الاقتضاء مفهوم (٣) .

قالوا : حقيقة المأكول كلى ، والكلى لا وجود له الا مشخصا ، والممنوع منه مشخص غير معين ، فصح تخصيصه بمعين ، والا كان حالفا على غير موجود فيما اذا قال : والله لا اكلت .

اجاب : بانه مطلق موجود من حيث هو (في) (٤) مشخص ما ، لانه (٥) جزء المشخص الموجود ، والحالف ممتنع عن المركب ، اى : المركب من المطلق والتشخص ، من حيث المطلق لا من حيث التشخص ، وان كان التشخص من ضرورات وجود المطلق (٦) .

-
- (١) انظر كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٣٧ .
 - (٢) غير موجودة فى ت .
 - (٣) انظر شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ج ١ ص ١٣٧ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ١١٧ .
 - (٤) غير موجود فى م .
 - (٥) فى ت : لاجزاء .
 - (٦) انظر شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ١١٧ . المحصول فى علم اصول الفقه ج ١ ق ٢ ص ٦٢٨ .

والتحقيق : ان قوله " لا اكلت " سلب كلى فلا يقتضى وجود الموضوع ،
لما عرفت ان السالبة لاتحتاج الى وجود الموضوع ، واذا (١) لم يقتضى وجود
الموضوع لم يلزم ان يكون مشخصا ، لان التشخص من لوازم الوجود ، فـ
لاوجود له لايلزمه التشخص ، فامتناع الحالف امتناع عن ايقاع نفس الماهية ،
بخلاف ذكر المفعولات ، فانها نكرات فى سياق النفى فتعم ، فتقبل التخصيص .

" كيفية ثبوت المقتضى "

" قوله " تنبيه : المقتضى يثبت بشروط مايتوقف عليه لا بشروط نفسه ،
لانه تابع ، كما ان المبيع الثابت فى ضمن الامر بالاعتاق عار عن القبول ،
وهو ركنه . وكما قال ابو يوسف : فى " اعتقه عنى بغير شئ " يثبت الملك
بالهبة ويسقط القبض وهو اولى ، فان القبض شرط والقبول ركن ، وهو اقوى ،
ونظر - اى مثل - باعتقه عنى بالف ورطل خمر ، والقبض شرط الملك فـ
البيع الفاسد ، وقال : يقع عن المامور ، لان العتق تالف من المولى .
فليس قابضا ولا الامر حقيقة ، ولا العبد نيابة عنه ولا يمكن ايضا ، بخلاف
ما اذا امر بان يطعم عن كفارته المساكين من مال المامور ، حيث يصح ،
ولا قبض بحكم الهبة ، لامكان جعل الفقير قابضا عن الامر ثم عن نفسه
لوقوع العين فى يده ودوامه ، ولا كذلك الملك فى العبد ، فانه تالف فلا
مقبوض ينوب فيه العبد ، ثم الملك فى الموهوب لايثبت بدون القبض فلم
يمكن سقوطه ، بخلاف القبول ، فان سقوط ركنى البيع ممكن كما فى التعاطى
فالشرط (٢) اولى ، ولما كان الفاسد مشروعا باصله ، اشبه الصحيح فـ
احتمال سقوط القبض .

" الشرح " (٣) المقتضى يثبت بشروط مايتوقف عليه لا بشروط نفسه (٤) ،

-
- (١) فى ت : فاذا .
 - (٢) فى ت : فالشرط .
 - (٣) انظر هذا التنبيه فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١٢٤ . التقرير
والتحبير ج ١ ص ٢١٩ .
 - (٤) اى : ان المقتضى - بالفتح - يثبت بشروط المقتضى - بالكسر - الذى
توقف عليه . لا بشروط نفسه .

وقال ابوحنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : يقع العتق عن المأمور، وهو القياس ، لانه لما طلب (١) العتق بغير بدل : ولا صحة للعتق الا بالملك صار طالبا للهبة ، والهبة لاتوجب الملك الا بالقبض ، ولم يوجد : اما حقيقة (٢) فظاهر، واما تقديرا فلان رقة العتيق (٣) - اي ماليته - تالف على ملك المولى ، لانه فى حالة العتق ملكه ، والاعتاق ابطال للملك ، والمالية فى يد المولى ، لانه فى يده او فى يد العبد ، لان ماليته فى ذاته حقيقة وله يد معتبرة شرعا ، وذلك المتلف وهو المالية لا يصلح ان يكون مقبوضا للطالب الامر ولا العبد ، لانه لم يحصل فى يده شيء ، ولا هو محتمل لانه هالك ، واذا لم يوجد ماهو شرط ثبوت الملك وهو القبض للامر لم يثبت العتق عنه ، لانه لاعتق فى غير الملك فوقع عن المأمور ، بخلاف ما اذا امر ان (٤) يطعم بان قال لآخر : اطعم عن كفارتى عشرة مساكين من مالك : حيث يصح ، مع انه لا قبض بحكم الهبة ، وانما يصح لامكان ان يجعل الفقير قابضا عن الامر نيابة ، ثم قابضا عن نفسه لوقوع عين الطعام فى يد المسكين ، فيمكن ان يجعل (٥) قابضا للامر اولا ثم لنفسه ، ولاكذلك (الملك) (٥) فى العبد ، فان العبد بالاعتاق تالف فلم يصل العبد (٦) ، بل تلف المال على ملك المولى فلا مقبوض ينوب فيه العبد ، ثم الملك فى الموهوب لا يثبت بدون القبض ، فلم يمكن سقوطه ، لان ثبوت المقتضى بهذا الطريق وهو ان يثبت بشروط المقتضى ويسقط اعتبار شروط نفسه مأمور شرعى ، ويؤثر فى اسقاط ما يحتمل السقوط دون ما لا يحتمله ، والقبض والتسليم شرط لا يحتمل السقوط فى الهبة بحال ، اذ (٧) لم يوجد صورة اوجبت الهبة

-
- (١) فى ت : ثبت . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٤٠ .
 (٢) فى م : اما الملك حقيقة . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٤٠ .
 (٣) فى م : العتق . والاختيار ماوافق كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٤٠ .
 (٤) فى م : بان يطعم .
 (٥) غير موجودة فى ت .
 (٦) اي : الى ملك الامر .
 (٧) فى ت : اذا لم . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٤٠ .

الملك بدون القبض (١) ، ودليل السقوط وهو الاقتضاء يعمل في محل يحتمل السقوط دون مالا يحتمله ، بخلاف القبول في البيع ، فان سقوط ركني البيع ممكن كما في التعاطي ، فالشرط أولى ، و (لما) (٢) كان البيع الفاسد (٣) مشروعاً بأصله أشبه البيع الصحيح في احتمال سقوط القبض (٤) .

" نصوص مختلف فيها "

" قوله " تنبيه : " انما الأعمال بالنيات " و " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " من المضمّر ، لا من المقتضى ، وعدم العموم فيه ليس من قبيل الاقتضاء ، بل لأن المضمّر وان كان عاماً بلا خلاف لكنه لما أضيف الى غير محله سقط عمومته ، لأن كلا من الخطأ والنسيان والعمل غير مرفوع ، وما يضمّر ههنا يحتمل الحكم بالصحة والفساد ، ويحتمل الثواب والاثم ، فلم يكن الاطلاق دالاً على أحدهما ، وحكم المشترك الوقف حتى يقوم دليل على المراد ، وهذا عند الشافعية مجرى على عمومه ، قالوا : رفع الذات مستلزم لرفع أحكامها ، فالمجاز متعين " ورفع كل الأحكام أقرب الى رفع الذات من رفع البعض فكان أولى . قلنا : لو أمكن (٥) رفع الذات مراداً استتبع أحكامها ، ولكن المراد هو المحذوف دونها ، وتعيين المحذوف مع اختلافه بغير دليل تحكم . فان قيل : بالتعميم كانت مسألة تعميم المشترك وقد تقدمت . قالوا : ان عين واحد فتحكم ، والا لزم الاجمال . قلنا : ان تعين بدليل فلا تحكم والا فليلزم .

" الشرح " (٦) اعلم أن عامة الأصوليين المتقدمين جعلوا المضمّر من باب المقتضى ، ولم يفصلوا بينهما ، فعرفوا المقتضى بأنه جعل غير المنطوق منطوقاً لتصحيح المنطوق (٧) .

وفخر الاسلام وطائفة من المتأخرين لما رأوا ان العموم متحقق في بعض أفراد هذا النوع ، مثل قوله " طلقي نفسك " فان طلاقاً غير مذكور ، ونية الثلاث فيها صحيحة ، سلكوا طريقة أخرى ، وفصلوا بين ما يقبل العموم وبين مالا يقبله ، وجعلوا ما يقبل العموم قسماً آخر غير المقتضى وسموه مضمراً ، ووضعوا علاقة يميز بها المضمّر

عن المقتضى (٧) .

- (١) أي فكان ذلك باطلاً ، لعدم القبض . (٢) غير موجود في ت و س .
- (٣) في م : فاسداً . على أنه خبر كان وهو خطأ .
- (٤) انظر هذا القول في كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢٤٠ .
- (٥) في ت : كان .
- (٦) انظر هذه النصوص في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ١٢٥ . الاحكام في أصول الاحكام . ج ٢ ص ٢٢٩ .
- (٧) انظر هذا التعريف في كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢٤٣ .

و(١) المصنف ايضا فرق بينهما حيث زاد فى تعريف المقتضى قيـد قوله " مراداً معه " فالمقتضى و المضمـر متـشاركـان فى كون كل منهما مـن باب الاختصار ، ويزاد على الكلام لتصحيحه ، لكن المضمـر ثابت لغة ، والمقتضى ثابت شرعاً لا لغة ، فقليل فى تعريف المضمـر : هو ما اسقط من الكلام اختصاراً لدلالة الباقي عليه ، فكان ثابتاً لغة ، وعلامة الفرق بينهما ان الذى اقتضى غيره ، وهو الذى نسميه مقتضياً ثبت عند صحة الاقتضاء - اى تقرر(٢) عند التصريح بالمقتضى ، واذا كان الذى يحتاج اليه المنطوق مضمراً فقدـر مذكوراً ، انقطع عن المذكور وانتقل الى المقدـر(٣) كما فى قوله تعالى (واسال القرية) (٤) فان السؤال مضاف الى القرية (و) (٥) واقع عليها ، فاذا صرح بالاهل الذى هو المضمـر يصير السؤال واقعاً عليه ويتغير اعراب القرية من النصب الى الجر ، فكان من قبيل المضمـر لا من قبيل المقتضى ، لان المقتضى لتحقيق المقتضى لا لتغييره .

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " انما الاعمال بالنيات " (٦) وقوله عليه الصلاة والسلام " رفع عن امتى الخطأ والنسيان " (٧) من المضمـر لا من المقتضى . وذلك لان العمل بظاهر الحديث الاول لما اقتضى الحكم بان لا يوجد عمل بدون النية لدخول اللام المستغرق للجنس فى الاعمال ، ثم

-
- (١) ٢٠٧ آ .
 (٢) لعله فى ت : الفرق .
 (٣) انظر هذا التفريق بين المقتضى والمضمـر فى كشف الاسرار ج٢ ص ٢٤٤ .
 (٤) سورة يوسف ، اية " ٨٢ " .
 (٥) غير موجود فى ت .
 (٦) هذا جزء من الحديث المروى عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى حديث طويل ، الجامع الصحيح ، البخارى . باب كيف كان بدء الوحي . الجامع الصحيح . مسلم . كتاب الامارة ، باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم .
 (٧) انظر تخريج هذا الحديث ص ٥٩٥ .

الحكم بانها تفتقر الى النية ، وقد تعذر العمل به ، لتاديته السلي الكذب الذى هو مستحيل فى كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لتحقق (١) كثير من الاعمال بدون النية ، لم يكن بد من ادراج شئ يصح به الكلام ، ويمكن العمل به وهو الحكم او الاعتبار ، وعلى ذلك التقدير يتغير الكلام ، لان الحكم (حينئذ) (٢) يصير هو المبتدأ المحكوم عليه ، ويرتفع (ب) (٢) الابتداء ، وينجر لفظ (٣) الاعمال الذى كان مرفوعاً بالابتداء ومحكوما عليه بالاضافة ، فكان من قبيل المضمّر .

ولان العمل بظاهر الحديث الثانى لما اقتضى الحكم برفع الخطأ والنسيان عن الامة ، وقد تعذر العمل به لتاديته الى الكذب الذى هو مستحيل فى كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لتحقق الخطأ والنسيان كثيرا ، افتقر الى تقدير امر يصح به الكلام ويمكن العمل به : وهو الحكم او (٤) المؤاخذه ، وعلى ذلك التقدير يتغير الكلام ، لان المؤاخذه (٥) (حينئذ) (٦) يصير قائما مقام الفاعل ويرتفع بانه مفعول لم يسم فاعله وينجر لفظ الخطأ والنسيان ، لانه حينئذ يصير التقدير هكذا : رفع عن امتى حكم الخطأ والنسيان ، او المؤاخذه بهما ، فكان من قبيل المضمّر (٧) .

وعدم العموم فى كلا الحديثين ليس من قبيل عدم العموم فى الاقتضاء ، بل لان المضمّر وان كان عاما بلا خلاف ، لكنه لما اضيف الى غير محله سقط عمومه ، لان كلا من الخطأ والنسيان والاعمال غير مرفوع ، وما يضر ههنا يحتمل الحكم بالصحة والفساد ، ويحتمل الثواب والاثم ، فلم يكن الاطلاق

-
- (١) فى م : لتحقيق . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤٥ .
 - (٢) غير موجود فى ت .
 - (٣) فى ت : بلفظ . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤٥ .
 - (٤) فى م : " و " .
 - (٥) اى لفظ المؤاخذه .
 - (٦) غير موجود فى ت .
 - (٧) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ١٠٤ .

دالا على احدهما فيكون من قبيل الاشتراك ، والمشارك لا يقبل العموم

كالمقتضى عندهم ، بل حكمه الوقف حتى يقوم دليل على المراد (١) .

وهذا - اي المضمرة - عند اصحاب الشافعي مجرى على عمومه .

(واحتجوا على عموم) (٢) المضمرة : بان رفع الذات مستلزم لرفع

احكام الذات ، وفي الحديثين المفهوم الحقيقي منتف ، فالمجاز متعين ،

ورفع جميع الاحكام لازم لرفع الذات ، ورفع كل الاحكام اقرب الى رفع الذات

من رفع البعض ، فهو اقرب مجاز بالنسبة (الى) (٢) المفهوم الحقيقي ،

فكان المجاز الاقرب اولى (٣) .

اجاب المصنف : بانه لو امكن رفع الذات ان يكون مرادا استتبع

احكامها ، ولكن ههنا المراد هو المحذوف دون الذات ، وتعيين المحذوف

مع اختلافه بغير دليل تحكم ، وترجيح بلا مرجح (٣) .

فان قيل : بتعميم جميع الاحكام ، كانت مسألة تعميم المشترك ، وقد

تقدمت مسألة المشترك وانه لايجوز ان يكون جميع مفهوماته مرادا .

وقال اصحاب الشافعي : يتعين الحمل على جميع التقديرات ، لانه

لو لم يحمل على الجميع فان حملة (٤) على بعض معين يلزم التحكم ، لان كل

واحد مساو للآخر والتحكم باطل ، وان حمل على بعض مبيهم - اي غير معين -

يلزم الاجمال وهو خلاف الاصل .

اجاب : بانه (ان) (٥) تعين بعض معين بدليل فلا يلزم تحكم ،

(١) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) غير موجودة في ت .

(٣) هذا الدليل للقائلين بان المضمرة مجرى على عمومه . انظر الدليل

وجوابه في الاحكام في اصول الاحكام ج ٢ ص ٢٣٠ . شرح عضد الدين

لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١١٦ .

(٤) في ت و س : حمل .

(٥) غير موجود في ت .

وان لم يتعين بعض بدليل فليلزم الاجمال ، فان الاجمال اولى من الحمل على الجميع ، لان حمله على الجميع يستلزم زيادة الاضرار (١) ، وتكثر مخالفة الاصل ، فكان الاجمال اولى (٢) .

" تخصيص الثابت باشارة النص "

" قوله " (تنبيه) (٣) : وما ثبت بالاشارة يمكن تخصيصه بخلاف الدلالة ، والفرق ان معنى النص اذا ثبتت عليته لم يحتل بطلانها ، وهذا بناء على مذهبنا في ابطال تخصيص العلل ، والاشارة من المنطوق فهي كالنص العام .

" الشرح " (٤) وما ثبت (٥) باشارة النص يمكن تخصيصه كالثابت بالعبارة من حيث انه ثابت بصيغة الكلام ، فكما ان الثابت بعبارة النص يحتل الخصوص ، فكذا الثابت باشارته بخلاف الدلالة ، فان الثابت بدلالة النص لا يمكن تخصيصه .

والفرق بين الاشارة والدلالة ، ان ما ثبت بدلالة النص اذا ثبتت عليته لم يحتل بطلانها ، وهذا بناء على مذهبهم في ابطال تخصيص العلل (٦) ، والاشارة من المنطوق فهي بمثابة (٧) النص العام .

والحاصل : ان الاشارة بمثابة (٨) العبارة ، والدلالة بمثابة

-
- (١) ٢٠٧ ب .
 - (٢) انظر هذا الدليل وجوابه في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ١١٦ .
 - (٣) غير موجود في م .
 - (٤) انظر هذا التنبيه في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٧ .
 - (٥) في س : يثبت .
 - (٦) اي : ان المعنى يقبل العموم بالعلة ، لكنه عموم لا يقبل الخصوص .
 - (٧) في ت : عبارة .
 - (٨) في ت : بمثل .

المقتضى ، فكما ان العبارة تقبل العموم فيمكن تخصيصه ، كذلك الاشارة ،
وكما ان المقتضى لا يقبل العموم فلا يمكن تخصيصه ، كذلك الدلالة (١) .

(١) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٣ . وهذا مبنى على منع عموم المعنى فى الدلالة ، والراجع ان المعنى يقبل العموم كاللفظ ، وهو مافهم من قوله اولا " ان ما ثبت بدلالة النص اذا ثبتت عليته لم يحتمل بطلانها " لكن قوله ثانيا " والدلالة بمثابة المقتضى ... وكما ان المقتضى لا يقبل العموم فلا يمكن تخصيصه ، كذلك الدلالة " يدل على ان الدلالة لا تقبل العموم ، والحاصل ان كلا من الدلالة والمقتضى عند الحنفية لا يقبل التخصيص ، لكن هل ما ثبت بدلالة النص عام ، وهو مافهم من العبارة الاولى ، او ليس بعام ، وهو مافهم من العبارة الثانية . ونقل الكمال بن الهمام الرايين ، ولكن استبعد القول بان المعنى يعم ولا يقبل التخصيص . انظر التقرير والتحبير ج ١ ص ١٨٣ .

" قوله " الفصل الثالث في المفهوم

وهو ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق ، وهو نوعان: مفهوم موافقة ، وهو الدلالة كما مر ، ومخالفة وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم ، ويسمى دليل الخطاب ، وليس شيء منه حجة عندنا . وهو أقسام منها : مفهوم الصفة مثل " في الغنم السائمة زكاة " ، فقال به الشافعي وأحمد والاشعري وكثير من الفقهاء ، ووافقنا على المنع الغزالي والمعتزلة ، وفصل أبو عبد الله البصري : ان كان للبيان كالسائمة ، أو (١) للتعليم نحو اذا اختلف المتبايعان ، أو كان ماعد الصفة داخلا تحتها كالحكم بالشاهدين حيث يدل على نفيه عن الواحد فحجة ، والا فلا . وشرطه عند قائله أن لا يظهر أن المسكوت عنه أولى ولا مساويا احترازا عن الدلالة ولا خرج مخرج الاعمال الغلب مثل (وربائبكم اللاتي في حجوركم) (فان خفتم الا يقيما) " ايما امرأة نكحت نفسها " ولا لسؤال كما لو سئل أفي الغنم السائمة ؟ ولا مخرج حادثة كما لو قيل لزيد غنم سائمة " فقال: فيها زكاة و (لا) (٢) مخرج جهالة بحكمها كما لو علم ان في المعلوفة زكاة وجهل حكم السائمة ، فقال: في السائمة ، إعلاما بها ، ولا خوف عن تخصيصها باجتهاد لولا ذكرها .

" الشرح " (٣)

الفصل الثالث : من النوع الثاني في المفهوم : اعلم أن جمهور
الاصوليين قسموا دلالة اللفظ : الى دلالة منطوق (٤) والى دلالة مفهوم .
والمنطوق : ما دل عليه اللفظ في محل النطق مثل تحريم التافيف ،

-
- (١) في ت : و .
(٢) غير موجود في ت .
(٣) انظر هذا الفصل في كشف الأسرار ج ٢ ، ص ٢٥٣ ، الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٢ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٥ .
(٤) في ت : المنطوق .

فان قوله تعالى (فلاتقل لهما أف) (١) يدل (عليه) (٢) في محل النطق .

والمفهوم بخلافه : وهو ما دل عليه اللفظ لافي محل النطق كتحريم الضرب ، فان قوله تعالى (فلا تقل لهما أف) يدل عليه (لا) (٢) في محل النطق (٣) .

والمنطوق: صريح وهو ما وضع له اللفظ .

وغير صريح (٤) : وهو لازم ما وضع له اللفظ .

وغير الصريح: ان قصده المتكلم اولا وتوقف صدق المتكلم عليه ، أو توقف صحته (العقلية عليه او توقف صحته) (٥) الشرعية عليه يسمى دلالة اللفظ عليه دلالة اقتضاء .

مثال (٦) (ماتوقف عليه) (٧) الصدق (٨) قوله عليه الصلاة والسلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان " (٩) .

مثال ماتوقف عليه الصحة العقلية قوله تعالى (واسأل القرية) (١٠)

مثال ماتوقف عليه الصحة الشرعية قولك للغير : اعتق عبدك عني .

وان لم يتوقف لا (١١) الصدق ولا (١١) الصحة واقترن الملفوظ به بحكم لو لم يكن ذلك الحكم

(١) في ت: بليدل . والاية من سورة الاسراء ، آية "٢٣" .

(٢) غير موجود في ت . (٣) أي : لم ينص عليه .

(٤) في ت و س : الصريح .

(٥) غير موجودة في م . وبعدها : ماتوقف الشرعية .

(٦) في م: مثال العقلية عليه ، او توقف صحته عليه الصدق قوله عليه الصلاة والسلام " رفع ... " .

(٧) غير موجودة في ت .

(٨) في ت و س : دلالة الصدق عليه .

(٩) انظر تخريج هذا الحديث ص ٥٩٥ .

(١٠) سورة يوسف آية "٨٢" .

(١١) في ت : لا

تعليل الملفوظ به كان الاتيان به بعيدا من الشارع فهو (١) ايماء وتنبيه .

وان لم يقصد المتكلم بل فهم بالتبعية فدلالة اللفظ عليه دلالة
اشارة مثل دلالة قوله تعالى (اهل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) (٢)
على جواز الاصباح جنبا .

واصحاب ابي حنيفة سموا الصريح (٣) عبارة ، وغير الصريح ان لم يقصده
المتكلم سموه اشارة ، والثاني (سموه) (٤) اقتضاء . (٥)

ثم المفهوم ينقسم الى مفهوم موافقة ، وهو ان يكون المسكوت عنه
موافقا للمنطوق في الحكم وليس فحوى الخطاب ، ولحن الخطاب - اى معناه -
(و) (٦) هو الذى سماه اصحاب ابي حنيفة دلالة النص (٧) .

والى مفهوم مخالفة : وهو ان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فـ
الحكم ، ويسمى دليل الخطاب ، وسماه اصحاب ابي حنيفة تخصيص الشئ بالذكر ،
وليس شئ من مفهوم المخالفة بحجة عند اصحاب ابي حنيفة (٧) .

ومفهوم المخالفة على اقسام (٨) : اقواها ثلاثة : مفهوم الصفة ، والشرط

والغاية .

-
- (١) في م : فهي . وهو خطأ .
 - (٢) سورة البقرة ، آية " ١٨٧ " .
 - (٣) في م : التصريح .
 - (٤) غير موجود في ت .
 - (٥) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٣ .
 - (٦) غير موجود في ت .
 - (٧) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٣ .
 - (٨) ذكر علاء الدين البخارى ان اقسام مفهوم المخالفة ثمانية . وعدها
سيف الدين الامدى عشرة اصناف . انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٣ . الاحكام
في اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٦ .

وبداً بمفهوم الضفة (١) : وهو أن يكون اللفظ عاماً مقيداً بوصف (٢) خاص كقوله عليه الصلاة والسلام " في الغنم السائمة زكاة " (٣) فإن اسم الغنم عام في جنسه ، ووصف السوم مختص ببعض أفرادها لا يشمل (٤) جميع أفرادها ، بخلاف قوله تعالى (يحكم بها النبيون الذين أسلموا) (٥) فإنه وصف يعم النبيين اجمعين . وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " في كل ذات كبد رطبة أجر " (٦) فإن وصف رطوبة الكبد عامة لجميع الحيوانات

فاذا تعلق الحكم باسم مقيد بوصف خاص يكون دليلاً على نفي الحكم (عما) (٧) عداه عند الشافعي وأحمد والشيخ أبي الحسن الأشعري وكثير من العلماء (٨) .

ووافق أصحاب أبي حنيفة على المنع الغزالي والقاضي أبوبكر

-
- (١) انظر مفهوم الضفة في كشف الاسرار ج٢ ص ٢٥٦ . الاحكام في أصول الاحكام . ج ٣ ص ٦٨ التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٥ وعرفه علاء الدين البخاري بان يكون للمنصوص صفتان ، فاذا علق الحكم باحديهما دل على نفيه عن الاخرى .
- (٢) الاحسن ان يقال : بقيد خاص ليشمل متعلقات الفعل كالظرف والمفعول لاجله .
- (٣) نبه حفاظ الحديث بان هذا اللفظ غير وارد وفي معنى هذا اللفظ حديث مروي عن انس بن مالك رضي الله تعالى عنه ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه كتب له لما وجهه الى البحرين كتابا فيه فريضة الصدقة وفيه : " . . . وفي صدقة الغنم في سائمتها . . . " الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم ، وانظر تخريج احاديث اللمع في اصول الفقه ، ص ١٣٥ .
- (٤) ٢٠٨ أ
- (٥) سورة المائدة ، آية " ٤٤ " .
- (٦) هذا الحديث مروي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه في حديث طويل وفي اخره " . . . قال عليه الصلاة والسلام : في كل كبد رطبة اجر " الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب المساقاة ، باب فضل سقي الماء ، الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب السلام . باب فضل ساقى البهائم المحترمة واطعامها .
- (٧) غير موجود في ت .
- (٨) انظر المستصفي من علم الاصول ج ٢ ص ١٩١ نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٢ ص ٢٠٩ التمهيد في اصول الفقه ج ٢ ص ٢٠٧ شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٥٥٠ .

والمعتزلة (١) .

وفصل أبو عبد الله البصري وقال : ان ورد (٢) الخطاب للبيان مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : " في سائمة الغنم زكاة " (٣) اولللتعليم مثل قوله عليه الصلاة والسلام " اذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادا " (٤) أو كان ماعدا الصفة داخل تحت الصفة كالحكم بالشاهدين ، فان الشاهد الواحد داخل تحت الشاهدين ، فانه يدل على نفي الحكم عما عداه ويكون حجة .

والا - أى وان لم يكن ورد (٢) الخطاب لشيء مما ذكر - فلا يدل على نفي ماعداه " فلا يكون حجة (٥) .

وشرط مفهوم المخالفة عند القائلين به : أن لا يظهر ان المسكوت عنه أولى ولا مساويا ، احترازا عن الدلالة - أى مفهوم الموافقة - فانه لو ظهر ان المسكوت عنه أولى أو مساويا للمنطوق في المعنى المستلزم للحكم يكون مفهوم موافقة (٦) .

وأیضا شرطه : ان لا يكون المنطوق قد خرج مخرج الاعم الاغلب مثل قوله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) (٧) فان الغالب من حال (٨) الربائب ان تكون في حجورازواج الامهات ، فذكر هذا الوصف لانه الاعم الاغلب ، لا ليدل على نفي التحريم عما عداه ، وكقوله تعالى

-
- (١) انظر المعتمد في اصول الفقه ج ١ ص ١٦١ . المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ١٩٢ . وذكر ان القول بعدم دلالة مفهوم الصفة هو الاوجه .
- (٢) فيم : ورود . والاختيار ما وافق الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٨ . المعتمد في اصول الفقه ج ١ ص ١٦١ .
- (٣) انظر تحريج هذا الحديث صفحة ٦١٤ .
- (٤) لم اعثر على حديث بهذا اللفظ . والحديث الذى وجدته هو المروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال : اذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة والبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع او يترادان البيع " سنن ابن ماجه . كتاب التجارات باب البيعان يختلفان . واورد لهذا الحديث جمال الدين الزيلعي طرقا كثيرة وذكر انه بمجموع طرقه له اصل ، بل هو حديث حسن يحتج به . لكن في لفظه اختلاف . انظر نصب الراية لاحاديث الهداية . ج ٤ ص ١٠٥ .
- (٥) انظر المعتمد في اصول الفقه ج ١ ص ١٦١ .
- (٦) او بالقياس . وذلك بدلالة النص في صورة الاولوية ، وبالقياس في صورة المساواة اذا توقف على الاجتهاد ، وبدلالة النص اذا لم تتوقف معرفة الحكم على الاجتهاد . انظر شرح التلويح على التوضيح . ج ١ ص ١٤٢ .
- (٧) سورة النساء ، آية " ٢٣ " .
- (٨) فيت : الرجال . وهو خطأ .

(فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) (١) فان تقييد جواز الخلع بالشقاق ، لكون الخلع عند الشقاق بحسب الاغلب ، وكقوله عليه الصلاة والسلام ، " ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ، باطل ، باطل " (٢) فان الاغلب ان المرأة لا تنكح نفسها الا عند عدم اذن الولي لها وامتناعه من تزويجها ، فتقييد نكاح المرأة نفسها " بغير اذن وليها " لانه الاعم الاغلب ، لا ليدل على نفي عدم البطلان عما عداه ، فانه اذا نكحت باذن وليها فنكاحها باطل أيضا .

وشرطه أيضا : أن لا يكون واردا في جواب سؤال مثل ما اذا سئل عن سائمة الغنم ، فأجيب (٣) في سائمة الغنم زكاة .

(وشرطه أيضا : أن لا يكون واردا لحادثة (٤) حديث مثل ما اذا قيل : لزيد غنم سائمة ، فقال في الغنم السائمة زكاة) (٥)

وأيضا : أن لا يكون لتقدير جهالة المخاطب بان لا يعلم وجوب زكاة السائمة ، ويعلم (٦) وجوب زكاة المعلوفة ، فيقول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم : في سائمة الغنم زكاة ، فان التخصيص حينئذ لا يكون لنفي الحكم عما عداها .

(١) سورة البقرة ، آية " ٢٢٩ " .

(٢) هذا الحديث مروي عن عائشة رضي الله تعالى عنها . سنن الترمذي كتاب النكاح باب ما جاء لانكاح الابولي . سنن ابي داود . كتاب النكاح . باب في الولي . وهذا حديث حسن . انظر سنن الترمذي ج ٣ ص ٤٠٨ . المعتمر في تخريج احاديث المنهاج والمختصر . ص ١٩٣ .

(٣) فيت : فقال .

(٤) الاولى أن يقال : لحديث عن حادثة .

(٥) غير موجودة في ت .

(٦) اي يعلم المخاطب حكم زكاة المعلوفة ، ويجهل حكم السائمة .

وأیضا: أن لا يكون ذكرها لخوف عن تخصيصها باجتهاد لولا ذكرها (١).

" أدلة الاختلاف في الاحتجاج بالمفهوم "

"قوله " لنا: لو ثبت فاما بدليل عقلي ولامدخل له في اللغة ، أو نقلي ولاتواتر ، والاحاد المفيدة للظن معارضة بمثلا ، فلا تثبت اللغة بالشك ، وأيضا فاما بالمطابقة فيلزم الوضع ، أو بالتضمن وليس بجزء والا استحصال دونه ، أو بالالتزام فيجب تقدم اللزوم الذهني والا فدور ، ولا لزوم عقلا والا لما انفك ، ولا شرعا لانه اما خارجي فهو الدليل أو المفهوم فدور، وأيضا لما صح ادوا زكاة السائمة والمعلوفة ، كما لا يصح : لاتقل له (٢) أف واضربه لعدم الفائدة في ذكرها لقيام الغنم مقامهما ، وللتناقض ، فان ذكر السوم حينئذ يدل على نفي زكاة المعلوفة والعطف يثبتها . واورد الفائدة عدم تخصيصها بالاجتهاد ، فلو اتى بالعام امكن به . قلنا: ممنوع على ما سبق في الخصوص . قالوا: لو لم يدل لم يفهمه (اهل اللغة) (٣) وقد فهم أبو عبيدة من قوله عليه الصلاة والسلام : لى الواجد يحل عرضه وعقوبته " ان لي غيره لا يحلها ، ومن " مطل الغني ظلم " ان مطل غيره ليس بظلم . وقيل (٤) : المراد من قوله عليه الصلاة والسلام : " لان يمتلئ جوف أحدكم قيحا خير له من أن يمتلئ شعرا " هجا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال لو كان لخلا ذكر الامتلاء عن معنى ، فان قليله كذلك ، وكذلك قال الشافعي ، وهما امامان في اللغة فالظاهر (٥) فهمهما منها . قلنا بنينا (٦)

(١) مثال هذا الشرط ان يقال: يجب على الزوج الانفاق على زوجته الغنية . فان النص على الوصف ليس لخراج الفقيرة . ولكن خشية ان يجتهد مجتهد فيقول لا انفاق على الغنية . وانظر هذه الشروط في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٤ . شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٤٩١ .

(٢) فيم: لي .

(٣) غير موجودة في م .

(٤) فيت زيادة: له .

(٥) فيت: والظاهر .

(٦) من البناء

على اجتهادهما فلا يكون حجة على غيرهما ، وهو معارض بمذهب الاخفش وغيره منهم . قالوا : لو لم يكن للحصر لزوم الاشتراك ، اذ لا واسطة ، وليست باتفاق . قلنا : لا يلزم من نفي دلالة الحصر دلالة الاشتراك لجواز أن لا يدل عليهما اصلا . قالوا : اذا قيل : الفقهاء الحنفية افاضل ، ولا مقتضي للتخصيص مما تقدم ، نفرت الشافعية مع اقرارهم بفضلهم ، ولا ذلك الا للاشعار بالمخالفة . قلنا : لعلها من التصريح بالحنفية ، وتركهم^(١) على الاحتمال أو^(٢) لتوهم لاعتقاد ذلك . قالوا : اكثر فائدة فكان اولى . قلنا : اثبات لغة بتكثير الفائدة فلا يصح ، واجيب بلزوم الدور من جهة ان دلالة تتوقف على تكثير الفائدة المتوقف على دلالة ، وليس بسديد ، لان تكثير الفائدة حامل على الوضع لتحصيلها فتعقله سبب الفعل وحصوله مسبب فلا دور .

"الشرح" ^(٣) احتج المصنف على ابطال مفهوم المخالفة : بانه لو ثبت مفهوم المخالفة : فاما ان يثبت بلا دليل وهو باطل بالاتفاق . أو بدليل عقلي ولا مجال للعقل في اللغة^(٤) .

أو نقلي متواتر ، ولا سبيل اليه اذ يعلم قطعا انه لا تواتر . أو احاد ، والاحاد لا يفيد الا الظن ، وهو غير معتبر في اثبات اللغة^(٥) وعلى تقدير اعتبار الظن فالاحاد المفيدة للظن معارضة بمثلها فيسقط الظن ويقع في حيز الشك فلا تثبت اللغة بالشك .

وأیضا لو كان تقييد الحكم بالصفة دالا على نفي الحكم عما عداه فلا يخلو اما ان يدل عليه بالمطابقة فيلزم ان يكون تقييد الحكم بالصفة موضوعا (لنفي الحكم)^(٦) عما عداها^(٧) وليس كذلك بالاتفاق .

(١) ٢٠٨ ب

(٢) فيم : و

(٣) انظر هذه الادلة في : اصول فخر الاسلام للبزودي . ص ١٢٧ . الاحكام في

اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٩ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١٢٠ .

(٤) اي : في اثبات اللغة .

(٥) ان المنصوص عليه في طرق اثبات اللغة : انها تثبت بالتواتر والاحاد ، ولا

يضر كون ما ثبت بالاحاد ظنيا . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ١ ص ٥٣ .

(٦) غير موجودة في ت .

(٧) اذ لو كان كذلك لكان من المنطوق الصريح .

واما ان يدل عليه بالتضمن فيلزم ان يكون نفي الحكم عما عداها جزءا لتقييد الحكم بالصفة وليس كذلك ايضا بالاتفاق .

واما ان يدل عليه بالالتزام : وشرط دلالة الالتزام اللزوم الذهني (فيجب تقدم اللزوم الذهني على دلالة تقييد الحكم بالصفة على نفي الحكم عما عداه ، فانه لو لم يجب تقدم اللزوم الذهني)^(١) لتوقف حصوله فـ في الذهن على الدلالة ، وتوقف الدلالة على اللزوم الذهني^(٢) ، فيلزم الدور ، ولا لزوم لنفي الحكم عما عداها بالنسبة الى تقييد الحكم بالصفة عقلا ، لانه لو كان له لزوم لما انفك عنه ضرورة امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم (لكن قد انفك عنه في كثير من الصور ولا لزوم)^(٣) ايضا شرعا لانه اما دل دليل خارجي على اللزوم شرعا (فهو الدليل حينئذ لا المفهوم)^(٣) او المفهوم^(١) فيلزم الدور .

وايضا لو كان تقييد الحكم بالصفة دالا على نفي الحكم عما عداها لما صح قوله أدوا زكاة السائمة والمعلوفة ، كما انه لا يصح قوله " ولا تقل له^(٤) أف واضربه " لعدم الفائدة في ذكرهما ، لانه حينئذ يقوم مقام السائمة والمعلوفة الغنم ، بان يقال : أدوا زكاة الغنم ، ولانه بينهما تناقض فان ذكر السوم حينئذ يدل على نفي زكاة المعلوفة ، وعطف المعلوفة بالسوم وعلى السائمة يثبت زكاة المعلوفة^(٥) .

واورد على قوله^(٦) " لعدم الفائدة " بان الفائدة عدم تخصيصها بالاجتهاد فان ذكر الصفة يقوى دلالة ما جعل الصفة صفة له على افراد المتصفة بتلك (الصفة)^(١) حتى لا يتصور تخصيص تلك الافراد عما جعل الوصف وصفها له بالاجتهاد ، فلو أتى بالعام بدون هذا الوصف امكن التخصيص به .

(١) غير موجودة في ت .

(٢) في ت : الذهن .

(٣) بياض في س .

(٤) في ت : لهما .

(٥) الادلة السابقة من الادلة العقلية كما ذكرها سيف الدين الامدى . انظر

الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٧٢ .

(٦) هذا الجواب عن الدليل السابق .

أجاب : بانه ممنوع ، فان العام قطعي فلا تخصيص بالاجتهاد (١)

القائلون بمفهوم الصفة قالوا : تقييد الحكم بالوصف لو لم يدل على نفي الحكم عما عداه لم يفهمه اهل اللغة واللازم باطل ، فانه قد فهم أبو عبيد القاسم بن سلام من اهل اللغة من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لى الواجد يحل عرضه وعقوبته " (٢) ان لي غير الواجد لا يحل عرضه وعقوبته ، والواجد الغني ، وليه مطله ، واحلال عرضه مطالبته ، وعقوبته حبسه ، وفهم أيضا من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " مطل الغني ظلم " (٣) ان مطل غير الغني ليس بظلم ، وقال أبو عبيد في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : " لان (٤) يمتلىء جوف أحدكم قيحا خير (له) (٥) من أن يمتلىء شعرا " (٦) وقد قيل له اراد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالشعر الهجاء ، أو هجاء الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، فقال أبو عبيد لو كان امراة بالشعر الهجاء ، أو هجاء الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لذكر الامتلاء والتقييد بالكثرة عن معنى ، لان قليل الهجاء ومادون ملء الجوف كذلك ، ففهم أبو عبيد ان تعليق الذم على امتلاء الجوف من ذلك مخالف لما دونه ، وألزم من التقييد بالصفة نفي الحكم عما عداها ، وكذلك قال الشافعي (بمفهوم الصفة ، والشافعي) (٥) وأبو عبيد امامان في

- (١) هذا ظاهر على مذهب الحنفية القائلين بقطعية العام .
- (٢) هذا الحديث ذكره الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري معلقا . الجامع الصحيح ، البخاري . كتاب في الاستقراض واداء الديون والحجر والتفليس ، باب لصاحب الحق مقال . ورواه غيره عن عمرو بن الشريد عن ابيه انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لى الواجد . . . " سنن أبي داود كتاب الاقضية باب في الحبس في الدين وغيره . سنن ابن ماجه . كتاب الصدقات باب الحبس في الدين والملازمة .
- (٣) هذا الحديث مروي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه . الجامع الصحيح ، البخاري . كتاب الاستقراض . باب مطل الغني ظلم . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب المساقاة ، باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة .
- (٤) قبيح : ولان . والاختيار لما في كتب الحديث .
- (٥) غير موجود في ت .
- (٦) هذا الحديث مروي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما . الجامع الصحيح . البخاري . كتاب الادب . باب ما يكره ان يكون الغالب على الانسان الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقران . الجامع الصحيح . مسلم . كتاب الشعر .

اللغة ، والظاهر ان فهمهما (١) المفهوم لغة لا اجتهدا (٢) .

أجاب المصنف : لانسلم انهما فهما ذلك (لغة) (٣) بل هما مجتهدان بنيا على اجتهداهما ، وحينئذ لا يكون اجتهداهما (حجة) (٣) على غيرهما من المجتهدين المخالفين لهما في ذلك ، (ثم) (٣) هو معارض بمذهب الاخفش وغيره من اهل اللغة (٤) .

وقالوا ايضا : لو لم يكن تقييد الحكم بالوصف للحصر - اى لنفي الحكم عما عداه - لزوم اشتراك افراد المنطوق ، مثل افراد السائمة و افراد (٥) المسكوت عنه مثل المعلوفة في الحكم ، واللازم باطل بالاتفاق ، بيان الملازمة أنه لا واسطة بين الحصر والاشتراك ، فاذا انتفى احدهما ثبت الآخر (٦) .

أجاب : باننا لانسلم أنه يلزم من نفي دلالة الحصر الاشتراك ، فانه (لا) (٣) يلزم من عدم الدلالة على الحصر الدلالة على الاشتراك ، لجواز أن لا يدل على واحد من الحصر والاشتراك أصلا (٧) .

وقالوا أيضا : تقييد الحكم بالوصف يدل على نفي الحكم عما عداه ، فانه اذا قيل : الفقهاء الحنفية أفاضل ، ولم يتحقق ما يقتضي تخصيص الحنفية بالذكر من الامور التي تقدم ذكرها نفرت الشافعية مع اعتراف الشافعية بفضل الحنفية ، وليس نفرتهم الا لاشعار تخصيصهم بالذكر بنفي الفضل عن غيرهم (٨)

-
- (١) في ت : فهما . وهو خطأ .
 (٢) انظر هذا الدليل في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٩ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٥ .
 (٣) غير موجود في ت .
 (٤) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٦٩ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٥ .
 (٥) في ت زيادة : السائمة .
 (٦) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٦ .
 (٧) اى : يكون ساكتا عن بيان الحكم على الاطلاق . وانظر هذا الجواب في المصدر السابق ج ٢ ص ١٧٧ .
 (٨) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٧ .

أجاب المصنف : بآنا لانسلم ان نفرة الشافعية (لاجل^(١)) ان تخصيص الحنفية بالحكم يدل على نفيه عن الشافعية ، ولعل النفرة من التصريح بالحنفية وترك الشافعية^(٢) على الاحتمال ، فان تخصيص الحنفية بالذكر يوجب القطع بفضلهم ، وترك الشافعية يوجب الاحتمال ، وذلك^(٣) يوجب النفرة ، كما ان تقديم الحنفية على الشافعية يوجب النفرة ، أو نفرة الشافعية لتوهم أن المعتقدين مفهوم الصفة يعتقدون أنهم ليسوا أفاضل^(٤)

وقالوا أيضا : اذا كان التخصيص بذكر الصفة يدل على الحكم^(٥) في محل التخصيص وعلى نفيه في محل المسكوت^(٦) كانت أكثر فائدة مما اذا لم يدل على نفي الحكم في محل المسكوت^(٦) ، وما كان أكثر فائدة فهو أولى^(٧) .

أجاب المصنف : بأنه اثبات اللغة بتكثير الفائدة ، (واثبات اللغة بتكثير الفائدة)^(٨) لا يصح^(٧) .

وأجاب صاحب الاحكام : بلزوم الدور من جهة ان دلالة تقييد الحكم بالوصف على نفيه عما عداه متوقفة على تكثير الفائدة المتوقف على (دلالة^(٢)) تقييد الحكم بالوصف على نفيه عما عداه فيلزم الدور^(٧) .

-
- (١) ٢٠٩ ٢ .
 (٢) غير موجودة في ت .
 (٣) في زيادة : لا .
 (٤) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى
 الاصولي ج ٢ ص ١٧٧ .
 (٥) في: نفي الحكم .
 (٦) في ت و س : السكوت .
 (٧) انظر الدليل واجوبته في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٧٥ . شرح
 عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٧٨ .
 (٨) غير موجودة في ت و م .

قال المصنف : وهذا الجواب ليس بسديد ، لأن تكثير الفائدة حامل على الوضع لتحصيل الفائدة ، فيعقل تكثير الفائدة سببا (١) للفعل - أي لوضع تخصيص الوصف بالذكر - ليدل على نفي الحكم عما عداه ، وحصول تكثير الفائدة مسبب عن الفعل - أي الوضع - فلا يلزم الدور (٢) .

" مفهوم الشرط "

" قوله " ومنها مفهوم الشرط : وهو انتفاء الحكم عند عدم معلق عليه ، فقال به من (٣) يقول بمفهوم الضقة ، (و) (٤) وافقنا على المنع عبد الجبار والبصري . القائل به بما تقدم ، وايضا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، وما دخل عليه حرف الشرط شرط . وأجيب بانه لا يلزم أن يكون شرطا لجواز كونه سببا والتعدد في الاسباب ممكن ، وفخر الاسلام بني الخلاف على حرف آخر ، وهو أن الشرط عندنا مانع عن انعقاد السبب وعنده عن الحكم ، فالتعليق سبب ، وعندنا عند وجود الشرط ، فعدم الحكم يضاف الى (٥) عدم سببه ، وعنده الى انتفاء شرطه مع وجود سببه . لنا : ان (٦) السبب هو المفضي الى الحكم والتعليق يمين يعقد للبر فنافت الحث ، فاشترى التعليق في منع الانعقاد ، فبقي الحكم على عدمه الاصيل ، قالوا : سبب شرعي يجب ترتب حكمه عليه ، فآثر الشرط في تأخير عنه ، كشرط الخيار في البيع . قلنا : الشرط مغير ، فان نجز انعقد ، والا تغير عن السببية لعدم الافضاء الى الحكم ظاهرا ، واما شرط الخيار فعلى خلاف القياس ،

-
- (١) في النسخ : سبب . بالرفع وهو خطأ ، لأن الكلمة منصوبة بنزع الخافض .
 - (٢) فيم : دور . وانظر هذا الاعتراض في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى في الاصولي ج ٢ ص ١٧٨ .
 - (٣) في ت زيادة : لا .
 - (٤) غير موجود في م .
 - (٥) في ت : أي .
 - (٦) في ت : المسبب هو المقتضي .

لعدم امكان تعليق البيع ، لانه ايجاب ، والغرض التدارك ، فجعل داخلا
على الحكم لمنع اللزوم .

"الشرح" (١) ومن اصناف مفهوم المخالفة : مفهوم الشرط ، وهو —
انتفاء الحكم عند عدم معلق عليه الحكم ، وكل من قال بمفهوم الصفة
قال بمفهوم الشرط ، وقال بمفهوم الشرط بعض من لا يقول بمفهوم الصفة .

ووافق القاضي عبدالجبار ، وابوعبدالله البصري اصحاب ابي حنيفة
على المنع ، اى على ان الحكم لا يكون على العدم عند عدم الشرط (٢)

القائل : بمفهوم الشرط احتج بوجهين :

أحدهما : ما تقدم : وهو ان أئمة اللغة فهموا ذلك ، واللغة ثبتت
بقول الأئمة .

وثانيهما : انه يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ، والا لم يكن
الشرط شرطا ، وما دخل عليه حرف " ان " شرط ، فيلزم من انتفائه انتفاء الحكم
المعلق عليه (٣) .

وأجيب : بأن ما دخل عليه " ان " لا يلزم ان يكون شرطا لجواز أن يكون
سببا ، وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب ، فان التعدد في الاسباب
ممكن ، فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ، لجواز ثبوت المسبب
بسبب آخر (٤) .

(١) انظر مفهوم الشرط في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١٣٠ . الاحكام في

أصول الاحكام ج ٣ ص ٨٣ ، التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٦ .

(٢) وهو مختار سيف الدين الأمدى . انظر المعتمد في اصول الفقه ج ١ ص ١٥٣ .

الاحكام في اصول الاحكام ج ٢ ص ٨٣ .

(٣) انظر هذين الدليلين في شرح عضد الدين لمختصر انتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨٠ -

١٨١ .

(٤) انظر هذا الجواب في المصدر السابق ج ٢ ص ١٨١ .

وفخر الاسلام بنى الخلاف على طريق آخر وهو : ان التعليق بالشرط مانع عن انعقاد السبب عند اصحاب أبي حنيفة ، فالمعلق لا ينعقد سببا ، فلا يكون السبب موجبا للحكم في الحال (١) .

وعند الشافعي : التعليق بالشرط لا يمنع السبب عن الانعقاد ، وانما اثر في تأخير الحكم الى زمان وجود الشرط ، فلما لم يكن التعليق مانعا من الانعقاد ، كان السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ، لكن التعليق يمنع وجود الحكم واخره الى زمان وجود الشرط ، وكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط فالتعليق سبب (٢) .

وعند اصحاب أبي حنيفة : التعليق ينعقد سببا عند وجود الشرط ، فعدم الحكم يضاف الى عدم سببه عند اصحاب أبي حنيفة (٣) .

وعند الشافعي : عدم الحكم يضاف الى انتفاء شرطه مع وجود سببه . فعند اصحاب أبي حنيفة : عدم الحكم بناء على عدم الاصل الذي كان قبل التعليق ، لا على عدم الشرط .

والشافعي يقول : التعليق (يؤثر في الحكم دون السبب ، فان من قال لامرأته : انت طالق ان دخلت الدار " لا يؤثر التعليق (٤) في قوله انت طالق (وانما يؤثر في حكمه بمنعه من الثبوت . فانه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا في الحال ، الا ترى ان قوله " انت طالق " (٥) ثابت مع الشرط كما هو ثابت بدون الشرط ، وهو علة تامة بنفسه ، ولكن حكمه لا يثبت لمكان الشرط ، فثبت ان اثر التعليق في منع الحكم دون السبب بمنزلة

-
- (١) انظر هذا القول في أصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١٣٠ .
 (٢) انظر نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٢ ص ٤٤٠ . التمهيد في تخريج الفروع على الاصول . ص ٢٤٤ .
 (٣) انظر كشف الاسرار . ج ٢ ص ٢٧١ .
 (٤) غير موجودة في ت .
 (٥) هذه الجملة مكررة في ت .

التأجيل والاضافة ، وبمنزلة شرط الخيار في البيع ، فانه يدخل على (١) الحكم دون السبب ، فيوجب نفي الحكم قبل وجود الشرط ، وهذا بخلاف العلة ، فـان عـدمها (٢) لا يوجب عدم الحكم ، لان الحكم ثبت ابتداءً بوجود العلة ، فلا يكون عدم الحكم قبل وجود العلة مضافا الى عدم العلة باعتبار (٣) ان العلة نفت الحكم قبل وجودها ، بل لعدم سببه ، واما الشرط فمغير للحكم بعد وجود سببه فكان مانعا من ثبوت الحكم قبل وجوده مع وجود الموجب ، كما كان مثبتا وجود الحكم عند وجوده (٤) .

احتج المصنف على ما ذهب اليه أصحابه : بان السبب وهو قوله " انت طالق " مثلا هو المفضى الى الحكم ، والتعليق تاثيره في منع السبب دون حكمه فكان امتناع الحكم لعدم سببه لا لمنع التعليق اياه قصدا ، وهذا لأن التعليق دخل في السبب وهو قوله " انت طالق " مثلا لانه هو المذكور لا غير ، فاذا قال ان دخلت الدار فانت طالق " فقد علق السبب بهذا الشرط ، وقصد التطبيق عند دخول الدار لا في الحال ، فلم يكن السبب موجودا قبل (وجود) (٥) الشرط لا (٦) ان قوله " انت طالق غير موجود بل انت طالق " من حيث هو سبب غير موجود ، لان التعليق مانع من وصوله الى المحل ، وذلك مانع من انعقاده (٧) علة ، لان العلة الشرعية لاتصير علة قبل وصولها الى محلها ، كما لاتصير علة قبل تمامها ، ولما كان التعليق دخل على قوله " انت طالق " منعه من الوصول الى المحل ، واذا لم يصل الى المحل لم يصح قوله " انت طالق " علة .

-
- (١) في ت : في .
 (٢) هذه الكلمة مكررة في م .
 (٣) ٢٠٩ ب .
 (٤) انظر التمهيد في تخريج الفروع على الاصول ص ٢٤٤ . فانه ذكر فروعاً فقهية تدل على المذكور هنا .
 (٥) غير موجود في س و م . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٤ .
 (٦) في س : الا .
 (٧) في م : انعقاد علقته . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٤ .

وتعليق السبب على الشرط ليس بمفوض الى الحكم ، بل هو يمين يعقد للبر ، لأن القصد من هذا التصرف تحقق موجه وهو البر ، الا أن البر لا يتأكد الا بضمان يلزمه عند الهتك ، فجعل مضمونا بالجزاء ليتحرز عن الهتك ، واذا كان المقصود من التعليق تحقيق البر ، وتحقيق البر اعدام موجب (١) ماعلق بالشروط لا وجوده لا يكون المعلق (مفضيا) (٢) الى وجود الحكم ، بل يكون موجبا عدمه ، فلا يكون سببا قبل وجود الشرط فنافت اليمين الحنث ، لان الحنث نقض عقد اليمين ، وما ينقض العقد ينافيه لامحالة ، واذا لم يبق اليمين عند الحنث الذي تعلق به وقوع الطلاق لا يصلح ان يكون سببا لوقوع الطلاق قبل الحنث ، فاشتر التعليق في منع انعقاده سببا ، فبقي الحكم على عدمه الأصلي (٣) .

أصحاب الشافعي قالوا : " أنت طالق " سبب شرعي للطلاق يجب ترتب حكمه - أي الطلاق - عليه ، لانه موجود ، فلاوجه لجعل السبب الذي هو " أنت طالق " معدوما بالتعليق ، لان الموجود لا يصير معدوما بالتعليق ، فيجعل التعليق مانعا لحكمه ، فاشتر الشرط في تاخير الحكم الذي هو الطلاق عن سببه الذي هو قوله : أنت طالق ، كشرط الخيار في البيع فانه يدخل على الحكم وهو ثبوت الملك وحل الانتفاع دون السبب الذي هو الايجاب والقبول ، فيوجب نفي الحكم قبل وجود الشرط (٤) .

أجاب المصنف : بان الشرط مغير للسبب ، لا بان يجعل " أنت طالق " الموجود معدوما ، ولكن يجعل الشرط " أنت طالق " مانعا من وصوله الى المحل ، وذلك مانع من انعقاده . علة لان السبب الشرعي لا يصير سببا قبل وصوله الى محله ،

(١) بفتح الجيم .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) والعدم الأصلي ناشيء من عدم السبب لا من مفهوم المخالفة . انظر هذا

(٤) الدليل في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٤ . يمكن ان يستفاد هذا الدليل من نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول

ج ٢ ص ٤٤٠ .

فان نجز السبب بوجود الشرط انعقد ، وان لم ينجز تغير عن السببية
لعدم الافضاء الى الحكم ظاهرا ، واما شرط الخيار فعلى خلاف القياس ،
لعدم امكان تعليق البيع ، لان البيع لا يحتمل الخطر لانه (من قبيل) (١)
الاثباتات وهي (٢) لاتحتمل الخطر ، لانه يؤدى الى القمار الذى هو حرام .
وفي جعله متعلقا بالشرط خطر تام (٣) فكان القياس ان لايجوز البيع مع
خيار الشرط ، الا أن الشرع جوز ذلك ضرورة دفع الغبن ، والغرض التدارك ،
فجعل الشرط فيه داخلا على الحكم دون السبب لمنع اللزوم (٤) .

ii " مسائل متفرعة "

" قوله " تنبيه : ويتفرع على هذا ان التعليق بالملك قبله في العتق والطلاق صحيح ، وتعجيل النذر المعلق وكفارة اليمين ممتنع ، وطول الحرية غير مانع من نكاح الامة خلافا له .

"الشرح" (٥) ويتفرع على ان الشرط (في) (٦) التعليق مانع من انعقاد السبب ، ان تعليق العتق بملك اليمين ، وتعليق الطلاق بملك النكاح ، صحيح ، بان قال : ان اشتريت عبدا فهو حر ، او قال لعتقك : ان ملكتك او اشتريتك فانت حر . او قال لاجنبية : ان تزوجتك او نكحتك فانت طالق ، او قال : ان تزوجت امرأة او كلما تزوجت امرأة فهي طالق ، هذا كله صحيح ، حتى (٧) يعتق العبد ويقع الطلاق عند البيع والنكاح .

- (١) غير موجودة فيم . والاختيار لما في كشف الاسرار ج٢ ص ٢٧٧ .
- (٢) فيم : اثبات كوا الاثبات . والاختيار لما في المصدر السابق .
- (٣) فيت : و .
- (٤) انظر هذا الجواب في كشف الاسرار ج٢ ص ٢٧٧ .
- (٥) انظر هذا التنبيه في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٣٠ ، التقرير
- والتحبير ج ١ ص ١٣٣ .
- (٦) غير موجود في ت .
- (٧) ٢١٠ ف .

ويتفرع عليه أيضا ان تعجيل النذر المعلق : بان قال : لله تعالى على
أن اتصدق بعشرة دراهم ان فعلت كذا . فالتصدق بها عن النذر قبله ممتنع .

ويتفرع أيضا عليه : ان تعجيل كفارة اليمين ، بان أعتق قبل الحنث
رقبة عن الكفارة او اطعم او كسا عشرة مساكين ممتنع .

ويتفرع أيضا : ان طول الحرة غير مانع من نكاح الأمة (١) .
خلافا للشافعي في جميع هذه الفروع : فانه منع العتق والطلاق فـي
طـورة التعليق بالملك ، لان السبب لما كان موجودا عند التعليق وجب
وجود الملك في المحل ، لانه لا يتحقق بدون الملك فيشترط قيام الملك فـي
المحل ليتقرر (٢) السبب ثم يتاخر الحكم الى وجود الشرط بالتعليق (٣) .

وجوز تعجيل النذر المعلق لان قوله " لله تعالى على أن أتصدق
بعشرة ، سبب تام لايجب (٤) العشرة في الحال ، غير ان الشرط اخر وجود
الاداء الى زمان وجوده ، فاذا ادى قبل وجود الشرط كان الاداء واقعا بعد وجود
السبب الموجب فيجوز .

وجوز تعجيل كفارة اليمين بالمال ، لان اليمين سبب للكفارة (٥) ولهذا
تضاف الكفارة اليها ، فيقال كفارة اليمين ، الا ان الحنث شرط لوجوب
أدائها ، فكان مؤخرا للحكم الحين وجوده بمنزلة التاجيل ، فلا يمنع جـواز
التعجيل (٦) لان الاداء بعد السبب قبل وجوب (٧) الاداء جائز كتعجيل

-
- (١) انظر هذه الفروع في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٤ .
(٢) في ت : لتقرر
(٣) انظر المذهب في فقه الامام الشافعي ج ٢ ص ٨٩ . تخريج الفروع على
الاصول ص ١٤٨ .
(٤) في ت : لايجب .
(٥) في ت وس : الكفارة . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٣ .
(٦) في ت : تعجيل .
(٧) في م : وجود . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٧٣ .

الزكاة والدين المؤجل (١) .

وقال الشافعي في قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) (٢) اي ومن لم يملك زيادة في المال (٣) يتمكن بها من نكاح الحرة (فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات) (٢) اي فلينكح مملوكة من الاماء المسلمات ، والطول الفضل ، والفتاة الامة ، ان نكاح الامة علق بعدم طول الحرة ، فيقتضي ان يجوز عند تحقق الشرط بمنظومه (٤) . والفساد عند عدم الشرط وهو وجود الطول بمفهومه ، فعند تحقق الطول لا يصح نكاح الامة أصلا ، وعند انتفاء الطول يصح نكاح الامة المؤمنة دون الكافرة (٥) .

" تنبيه على مفهوم الصفة "

"قوله" تنبيه : وبني الخلاف في الصفة على هذا ، فقال هي مانعة من عمل اللفظ المطلق بموجبه ، فكانت (٦) كالشرط ، وعندنا ان قصارى (ذلك) (٧) ان تكون علة ، ولا أثر لها في النفي .

"الشرح" (٨) بني فخر الاسلام الخلاف في مفهوم الصفة على مفهوم

-
- (١) انظر المذهب في فقه الامام الشافعي ج ٢ ص ١٤٢ .
 - (٢) سورة النساء ، آية "٢٥" .
 - (٣) فيم: الجمال . وهو خطأ .
 - (٤) اي : بنظم الكلام لابمنطوقه .
 - (٥) انظر المذهب في فقه الامام الشافعي ج ٢ ص ٤٦ .
 - (٦) في ت: فكان .
 - (٧) غير موجود في ت .
 - (٨) انظر هذا التنبيه في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٨ .

الشرط . فقول (١) (المصنف) (٢) وبينى الخلاف عطف على قوله " بنى الخلاف " في قوله (٣) وفخر الاسلام بنى الخلاف على حرف ، فقال فخر الاسلام : الوصف عند الشافعي بمنزلة الشرط من حيث أن الشرط ناف للحكم في الحال ، فكذا النص يوجب بنفسه لولا الصفة ، فاذا قيد النص بالصفة تأخر الحكم في ذلك المسمى الى زمان وجوده ، فالصفة مانعة من عمل اللفظ المطلق بموجبه فكانت كالشرط . (٤)

وعند اصحاب ابى حنيفة ان قصارى الوصف : اى اقصى درجات الوصف ان يكون علة ، ولا أثر للعلة في النفي فلا يترتب عدم الحكم على عدم الوصف (٥) .

" قوله " نقضان : لو آتت بثلاثة في أبطن فادعى المولى نسب الأكبر . اقتصر ، ولولا الدلالة لثبت الآخران ، لانهما ولد أم ولده ، ولو شهدا في ميراث لا يعلم له وارثا في أرض كذا لم يقبل عندهما ، ويجعل النفي الخاص اثباتا في غيره ، وجواب الأول : ان النفي ليس للمفهوم بل لقريئة خارجية وهي ان التبرى عن اللاحق لظهور دليله فرض كالاتزام (٦) بدليله فكأن سكوته عن التبرى في موضعه بيانا له كيلا يكون تاركا للفرض . والثاني أن زيادتهما أورثت شبهة قاذحة في القبول . وقال أبوحنيفة : سكوت في غير موضع الحاجة ، لان ذكر المكان غير واجب ، وقد يكون اخترازا عن المجازفة .

" الشرح " (٨) أورد نقضين (٩) على الاصل المذكور : وهو ان التخصيص بالوصف لا يدل على نفي الحكم عما عداه وأجاب عنهما .

-
- (١) في م : نقوله .
 - (٢) غير موجود في م .
 - (٣) غير موجودة في ت .
 - (٤) انظر تخريج الفروع على الأصول . ص ١٦٢ . التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٢٣٩ .
 - (٥) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٨ .
 - (٦) في م : كاللزام .
 - (٧) في ت : زيادتهما . خطأ من الناسخ .
 - (٨) انظر النقضين في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ١٢٨ .
 - (٩) في ت : نقضين .

تقرير النقض الاول : امة ولدت ثلاثة اولاد من غير زوج في بطون مختلفة ، بان كان بين (كل) (١) ولدين ستة اشهر فصاعدا ، فادعى المولى نسب الاكبر ، فقال " الاكبر ولدى " اقتصر عليه ولم يثبت نسب الآخرين ، لانه لما خص الاكبر بالدعوى صار كانه نفي نسب الآخرين ، وقال هو ولدى دونهما ، ولولا الدلالة - اى المفهوم - لثبت نسب الآخرين ، لانهم ولد ام ولده ، ونسب (ولد) (٢) ام الولد يثبت من المولى من غير دعوة (٣) ، الا ان ينفيه (٤) .

تقرير النقض الثاني : لو شهد رجلان في ميراث ، وقالوا : لانعلم لـه وارثا في ارض كذا ، لم تقبل شهادتهما عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، ويجعل النفي الخاص - اى النفي في ارض كذا - اثباتا في غيره ، ولولا الدلالة قبل شهادتهما (٥) .

والجواب عن النقض الاول : ان نفي نسب الآخرين ليس للمفهوم (٦) ، بل لقريئة خارجية ، وهي ان التبرى عن اللاحق لظهور دليل التبرى ، فرض ، كما ان التزام اللاحق بدليل الالتزام فرض ، فان من علم ان هذا الولد مخلوق من مائه لا يحل (له) (٧) الامتناع عن الاقرار بنسبه (٨) بل يفترض (٩) عليه دعوة

(١) غير موجود في ت .

(٢) غير موجود في م .

(٣) في ت وس : دعواه . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٤) انظر هذا النقض في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٥) انظر هذا النقض في المصدر السابق ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٦) في ت : بمفهوم .

(٧) غير موجود في س .

(٨) ٢١٠ ب

(٩) في ت : يفرض . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٠ .

النسب . فكان سكوت المولى عن التبرى في موضع البيان بيانا للتبرى .
فلم يجعله (١) نفيا لبقى في عهدة الفرض ، ولو جعلناه نفيا لسكوت
محتمل لتضرر الصبي . وضرر المولى فوق ضرر الصبي . فرجنا جانب المولى
كيلا يكون المولى تاركا للفرض ، وانما لا يكون تاركا للفرض بانتفاء نسب
الآخرين (٢) .

والجواب عن النقض الثاني : ان رد شهادتهما ليس للمفهوم ، بل لان زيادة
الشاهدين " في ارض كذا " اورثت شبهة ، فان تخصيص ذكر في ارض (كذا) (٣)
وان لم يوجب الحكم في مخالفته ، فلا أقل من أن يورث تهمة وشبهة ، فكان
في تخصيص الشاهدين في ارض كذا انهما يعلمون وارثا في غير تلك الارض وتحرزوا
بذلك التخصيص عن الكذب ، فاورثت تهمة قاذبة في القبول والشهادة ———
بالتهمة القاذبة في القبول (٢) .

وقال ابو حنيفة : ان تخصيصهما مكانا وسكوتهما عن سائر الامكنة
سكوت في غير موضع الحاجة ، لان ذكر المكان غير واجب ، فانهما لو سكتا
عن ذكر المكان واكتفيا بقولهما : " لانعلم له وارثا غيره " تقبل شهادتهما
بالاتفاق ، فلا يصلح دليلا على وجود وارث في غير ذلك المكان ، لأن السكوت
في غير موضع الحاجة ليس بحجة ، وكما يحتمل تخصيصهما المكان علمهما
بالوارث يحتمل الاحتراز عن المجازفة (٥) .

" مفهوم الغاية "

" قوله " و (منها) (٦) مفهوم الغاية . وقال به أكثر الفقهاء

(١) في سب : يجعل . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) انظر هذا الجواب في المصدر السابق .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) في ت : تحرزا . والاختيار لما في كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٦٠ .

()

(٥) انظر كشف الأسرار ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٦) غير موجود في ت .

والمتكلمين . وعندنا هو من قبيل الإشارة لا المفهوم . القائل به بما تقدم
وبان معنى صوموا الى أن تغيب الشمس ، انه آخره ، فلو فرض بعده لم يكن
أخرا ، هذا خلف .

"الشرح" (١) ومن أصناف مفهوم المخالفة مفهوم الغاية

اختلفوا في ان الحكم اذا قيد بغاية كما في قوله تعالى " ثم
أتموا الصيام الى الليل " (٢) وقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) (٣) وقوله
تعالى (فلاتحل من بعد حتى تنكح زوجا غيره) (٤) وقوله تعالى (حتى يعطوا
الجزية عن يد) (٥) .

فمذهب اكثر الفقهاء والمتكلمين أنه يدل على نفي الحكم فيما بعد
الغاية (٦) .

وعند أصحاب أبي حنيفة : نفي الحكم فيما بعد الغاية من قبيل
الإشارة اليه ، كما أشار اليه في الإشارة لا من قبيل المفهوم والدلالة (٧) .

القائل بمفهوم الغاية احتج بما تقدم . وهو أن أئمة اللغة فهموا
ذلك . واللغة تثبت بقول أئمة اللغة ، وبان معنى قول القائل : صوموا
الى أن تغيب الشمس ، معناه : صوموا صوما آخره غيبوبة الشمس ، فلو قدر
وجوب صوم بعد غيبوبة الشمس لم يكن ما فرض انه آخر آخره ، هذا خلف (٨) .

(١) انظر مفهوم الغاية في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٨٧ ، التقرير
والتحبير ج ١ ص ١١٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية " ١٨٧ " .

(٣) سورة البقرة ، آية " ٢٢٢ " .

(٤) سورة البقرة ، آية " ٢٣٠ " .

(٥) سورة التوبة ، آية " ٢٩ " .

(٦) انظر اللمع في اصول الفقه ص ٢٧ . المعتمد في اصول الفقه ج ١ ص ١٥٦ .
المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٢٠٨ . احكام الفصول في احكام الاصول
ص ٥٢٣ . شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٥٠٧ .

(٧) انظر فتح الغفار بشرح المنار ، زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم
ج ٢ ص ٥١ ، ط ١ . الاولى ١٣٥٥ هـ ، م مصطفى الحلبي واولاده - مصر ، التقرير
والتحبير ج ١ ص ١١٦ .

(٨) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨١ .

" مفهوم اللقب "

" قوله " ومنها مفهوم اللقب كقولنا: زيد قائم . فالجمهور : لا يدل على نفي غيره ، خلافا للدقاق وبعض الحنابلة . لنا : المقتضي للمفهوم معدوم ، لان الشرط في مفهوم المخالفة انه لو حذف متعلق الحكم لم يختل الكلام ، وههنا يختل باسقاط اللقب ، وايضا لو كان حجة للزم الكفر من قولنا محمد رسول الله ، وزيد موجود ، فان الاول ينفي سائر الانبياء والثاني واجب الوجود ، وايضا ابطال القياس ، لان النص في الاصل حينئذ دال على نفي الحكم في الفرع ، فلو علل كان على مضادة النص . قالوا : اذا قال لمن يخاصمـــــــــــــــــه : ليست امي زانية ولا اختي ، تبارد (نسبه) (١) الى ام الخصم واخته ، ولذلك حد عند مالك وأحمد ، ولولا الدلالة ما حد . قلنا : جاز ان يكون لقريظة خارجية لا للقب ، ولذلك لا يحد عندنا .

" الشرح " (٢) ومن اصناف مفهوم المخالفة مفهوم اللقب ، وهو انه اذا علق حكم على اسم ينفي عما عداه ، مثل زيد قائم .

فالجمهور : انه اذا علق حكم باسم جنس كالتنصيص على الاشياء الستة بتحريم الربا ، او باسم علم كقول القائل زيد قائم ، لا يدل على نفي الحكم عن غيره . خلافا للدقاق وبعض الحنابلة (٣) .

والدليل على أنه لا يدل على نفي الحكم عن غيره ان المقتضي للمفهوم معدوم لان شرط مفهوم المخالفة (معدوم ، فان الشرط في مفهوم المخالفة) (٤) انه لو حذف متعلق الحكم (لم) (٥) يختل الكلام (وههنا يختل الكلام) (٥) ، باسقاط اللقب الذي تعلق الحكم به .

-
- (١) غير موجود في ت .
 - (٢) انظر مفهوم اللقب في اصول فخر الاسلام البزدوى ، ص ١٢٧ ، الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٨٩ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٧ .
 - (٣) انظر هذا المذهب في نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٢ ص ٢٠٨ ، شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ٥٠٩ .
 - (٤) غير موجودة في ت .
 - (٥) غير موجودة في ت .

وأیضا لو كان تعليق الحكم بالاسم دالا على نفي الحكم عما عداه لزم الكفر من قولنا محمد رسول الله ، وزيد موجود ، واللازم باطل بالاتفاق ، بيان الملازمة : أنه حينئذ يلزم (من الاول)^(١) وهو محمد رسول الله - نفي سائر الأنبياء ، ومن الثاني - وهو زيد موجود - نفي واجب الوجود ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا^(٢) .

وأیضا : لو كان تعليق الحكم بالاسم دالا على نفيه عما عداه لزم ابطال القياس ، واللازم باطل بالاتفاق ، بيان الملازمة : ان القياس لا بد له من اصل ، وحكم الاصل اما ان يكون منصوصا أو^(٣) مجمعا عليه ، فلو كان النص على الحكم في الاصل او الاجماع عليه يدل على نفي الحكم عن الفرع ، فالحكم في الفرع ان ثبت بالنص او الاجماع فلا قياس ، وان ثبت بالقياس على^(٤) الاصل فهو ممتنع لما فيه من تعليق الحكم في الفرع على مضادة النص^(٥) .

القائلون بمفهوم اللقب قالوا : اذا قال قائل لمن يخاصمه : ليست أمي زانية ولا أختي ، تبادر الى الفهم نسبة الزنا الى أم خصمه وأخته . ولذلك يجب حد القذف على القائل عند مالك واحمد ، فلو لم يكن تعليق الحكم على الاسم دالا على نفيه عما عداه لما تبادر الى الفهم نسبة الزنا الى أم الخصم وأخته ، ولما حد القائل^(٦) .

-
- (١) غير موجودة في ت و م .
 (٢) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٥ الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩٠ .
 (٣) ٢١١ أ .
 (٤) في ت : عن . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٨٩ .
 (٥) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٥ الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٨٩ .
 (٦) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٥٣ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ .

أجاب المصنف : بانه جاز أن يكون تبادر الذهن الى نسبة الزنا
الى أم الخصم واخته لقريئة خارجية هي قريئة حاله (١) التي عليها
من المخاصمة (٢)

" مفهوم الحصر "

" قوله " ومنها الحصر بانما فعندنا لايفيده ، بل يؤكد الاثبات .
والقاضي والغزالي يقيده بمنطوقه ظاهرا ، ويحتمل التأكيد . وقيل
بمفهومه . لنا : انما زيد قائم بمعنى أن زيدا قائم ، فكانت ما مؤ كـ
للمعنى ، وايضا لو دل لم يصح عمل بغير نية ، ولا ولاء لغير معتق ، بقوله
" انما الأعمال بالنيات " " وانما الولاء لمن أعتق " الغزالي (انما
الهكم الله) بمعنى ما الهكم الا الله ، فيدل كما يدل . وهذه أدلة
استقرائية ، فقد يكون الحصر وعدمه مستفادا من خارج ، ولادليل من قبيل
الوضع ، فتعين العمل بالمنطوق ، وهو تأكيد الاثبات لاغير .

" الشرح " (٣) . ومن أصناف مفهوم المخالفة الحصر بانما .
اختلفوا في تقييد الحكم بانما مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
" انما الشفعة فيما لم يقسم " (٤) و " انما الاعمال بالنيات " (٥) و " انما

-
- (١) فيم : حالته ، والاختيار لما في الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ .
(٢) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ .
(٣) انظر مفهوم الحصر في الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ . التقرير
والتحبير ج ١ ص ١١٨ .
(٤) هذا الحديث مروي عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه بلفظ :
انما جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الشفعة في كل مال لم
يقسم . سنن أبي داود . كتاب البيوع ، باب في الشفعة ، سنن ابن
ماجه . كتاب الشفعة ، باب اذا وقعت الحدود فلا شفعة . وسكت عليه
زكي الدين المنذرى من اهل التخريج . انظر مختصر سنن أبي داود ، زكي
الدين عبد العظيم المنذرى ج ٥ ص ١٦٨ .
(٥) انظر تخريج هذا الحديث ص ٦٠٦ .

الولاء لمن أعتق" (١) و "انما الربا في النسيئة" (٢) هل يفيد الحصر :

فعند اصحاب أبي حنيفة : لا يفيد الحصر ، وانما هو لتأكيد الاثبات (٣) .

وقال القاضي أبو بكر والغزالي : يفيد الحصر بمنطوقه ظاهرا لا قطعاً ،

ويحتمل التأكيد (٤) .

وقيل : يفيد الحصر بمفهومه .

واحتج المصنف على ما هو عندهم بأن قولنا : انما زيد قائم بمعنى

قولنا : ان زيدا قائم ، فكانت ما زائدة مؤكدة لمعنى الاثبات (٦) .

وأيضاً : لو كان " ما " مفيداً للحصر لما صح عمل بغير نية ، ولما ثبت

ولاء لغير معتق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " انما الاعمال بالنيات " (٧)

وقوله " انما الولاء لمن أعتق " (١) واللازم باطل ، لانه قد صح أعمال

كثيرة بدون النية ، ولثبوت الولاء لغير المعتق ، كمن باع العبد من نفسه ،

وثبوت الولاء لعصبات المعتق (٦) .

(١) هذا جزء من حديث طويل مروي عن ام المؤمنين عائشة رضي الله تعالى

عنها وفيه " ... انما الولاء لمن أعتق ... " الجامع الصحيح ، مسلم .

كتاب العتق ، باب انما الولاء لمن اعتق ، الجامع الصحيح ، البخاري ،

كتاب الشروط ، باب الشروط في البيع .

(٢) فيت : الستة . وهو خطأ . وهذا الحديث مروي عن ابن عباس رضي الله

تعالى عنهما عن اسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما . الجامع الصحيح ،

مسلم . كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل .

(٣) وهذا المذهب هو اختيار سيف الدين الامدى ونقل هذا المذهب عن فقهاء

الحنفية ضعيف ، بدليل انهم فهموا النفي والاثبات من الحديث المتفق

عليه " البينة على المدعى واليمين على من أنكر " فقالوا : يدل على أنه

لا يمين على المدعى ، ورجح ابن الهمام انها تدل على الحصر بطريق المنطوق

لاتفاق النحويين والبلاغيين على انها من طرق القصر ، وتفيد النفي

والاثبات ، ونقله الجوهري في الصحاح . الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ ،

التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٨ ، ١٤٢ ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ،

باب النون فصل الالف ، الايضاح لتلخيص المفتاح ، محمد بن عبد الرحمن

المعروف بالخطيب القزويني ج ٢ ص ١٣ مطبوع مع بغية الايضاح ط ٥ السادسة ،

م النموزجية - مصر : المصباح المنير ، حرف الالف مع النون .

(٤) انظر المستصفى من علم الأصول ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٥) واليه ذهب القاضي ابو يعلى وهو مذهب جمهور الحنابلة . انظر العدة في

اصول الفقه ج ٢ ص ٤٧٩ . التمهيد في اصول الفقه ج ٤ ص ٢٢٤ . شرح الكوكب

المنير ج ٣ ص ٥١٥ .

(٦) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٧) انظر تخريج هذا الحديث ص ٦٠٦ .

قال الغزالي : قوله تعالى (انما الهكم الله)^(١) بمعنى ما الهكم —
الا الله ، فكما ان الثاني يدل على الحصر بالمنطوق فكذلك الاول الذي هو
بمعناه^(٢) .

قال المصنف : وهذه أدلة استقرائية ، فان كلمة " انما " قد ترد ولا حصر
كقوله " انما الربا في النسيئة "^(٣) وهو غير منحصر في النسيئة^(٤) لان عقاد
الاجماع على تحريم ربا الفضل ، فانه لم يخالف فيه سوى ابن عباس وقس —
رجع عنه ، وقد ترد والمراد بها الحصر كقوله تعالى (انما انا بشر مثلكم)^(٥)
فقد يكون الحصر وعدم الحصر مستفادا من خارج ، ولادليل من قبل الوضع ،
فتعين العمل بالمنطوق وهو القدر المشترك بين صورة الحصر وصورة عدم
الحصر ، وهو تأكيد اثبات الخبر للمبتدأ لا غير ، نفيا للتجاوز والاشتراك عن
اللفظ ، لكون كل منهما خلاف الأصل^(٥) .

" من أمثال الحصر — "

" قوله " ومنها الحصري مثل صديقي زيد ، والعالم زيد ، ولا يكتفون
المبتدأ معهودا ، فعندنا لا يفيد . وقيل يفيد بمنطوقه . وقيل بمفهومه .
لنا : لو افاده لافاد عكسه ، لانه فيهما لا يستقيم للجنس ولا لمعهود^(٦) معين
لعدم القرينة ، وهو الدليل عندهم . وأيضا لكان التقديم يغير مدلول
الكلمة من كونها مبتدأ وخبرا ، وأيضا يلزم استعمال اللام لغير الجنس —

(١) سورة طه ، آية " ٩٨ " وفي ت و س : (انما الهكم اله واحد) .

(٢) انظر هذا الدليل في المستصفي من علم الاصول ج ٢ ص ٢٠٦ .

(٣) في ت : الستة . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩١ .

(٤) سورة الكهف ، آية " ١١٠ " .

(٥) وهذا القول هو اختيار سيف الدين الامدى . انظر الاحكام في اصول

الاحكام ج ٣ ص ٩١ .

(٦) في ت : المعهود .

والعهد والذهني ، والأولان واضحان والثالث باطل ، إذ الذهني في بعض غير مقيد بصفة . كأكلت الخبز ، وشربت الماء . القائل به : لو لم يدل لأدى إلى الاخبار بالأخص عن الأعم ، إذ لا عهد ، ولا يستقيم للجنس ، فوجب جعله لمعهد ذهني مقيد بما يصيره مطابقا كالكامل والمنتهى وهو مرادنا بالحصر . قلنا حق ، ولكنه يفيد المبالغة ، فمن أين الحصر ؟ وهي حاصلة فيزيد العالم بنص سيبويه في زيد الرجل ، أي الكامل في الرجولية . قالوا : لا يلزم ، فانه اخبار عن الاخص بالأعم . قلنا : شرطه أن يكون الأعم نكرة . قالوا : يجوز أن يكون للعهد لقريئة ، بخلاف العالم زيد . قلنا : يمتنع لوجوب استقلال الخبر بالتعريف منقطعا عن المبتدأ كوجب استقلال الصفة به .

"الشرح" (١) ومن أصناف مفهوم المخالفة الحصر في مثل صديقي زيد (٢) والعالم زيد (٣) (إذا (٤) جعل لفظ كلي معرّف بالإضافة أو باللام مخبرا عنه وأحد جزئياته مخبرا به مثل قولنا صديقي زيد (٥) ، والعالم زيد (٦) ولاقريئة تفيد العهد في المخبر عنه :

فعند أصحاب أبي حنيفة : لا يفيد حصر ذلك الكلي (الذي) (٦) هو مبتدأ في الخبر الذي هو جزئي (٧) .

وقيل : يفيد الحصر بمنطوقه .

-
- (١) انظر هذا الصنف من الحصر في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩٢ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٨ .
- (٢) هذا يفيد الحصر بالتقديم .
- (٣) هذا يفيد الحصر باللام .
- (٤) ٢١١ ب .
- (٥) الظاهر من كلامه انه جعل لفظ " صديقي " مبتدأ ولفظ " زيد " خبره ، وظاهر كلام غيره ان لفظ " صديقي " خبر مقدم ولفظ " زيد " مبتدأ مؤخر ، وان سبب الحصر هو التقديم . انظر شرح عضد الدين لمختصر المنتهى لأصولي . ج ٢ ص ١٨٣ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٨ .
- (٦) غير موجودة في ت .
- (٧) وهو مذهب القاضي أبي بكر وجماعة من المتكلمين . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٩٢ . التقرير والتحبير ج ١ ص ١١٨ .

وقيل: يفيد الحصر بمفهومه (١) .

واحتج المصنف على الاول بثلاثة وجوه :

الاول: انه لو كان قولنا " صديقي زيد " و(قولنا) (٢) "العالم زيد" يفيد (٣) الحصر لفاد عكس كل منهما الحصر : وهو قولنا " زيد صديقي، وزيد العالم " واللازم باطل بالاتفاق ،بيان الملازمة : ان دليلهم على الحصر في الاصل بعينه قائم في العكس ، وذلك لان دليلهم في الاصل ان المخبر عنه في قولنا " صديقي زيد " والعالم زيد ، لا يصلح ان يكون للجنس ،لانه لا يصدق " كل صديقي زيد ، وكل عالم زيد " ولا يستقيم ان يكون لمعهود معين اذ التقدير انه لاقرينة على العهد فتعين ان يكون (للحصر ، وهو ان يكون) (٤) لمعهود ذهني مقيد بما يصيره مطابقا للمخبر به مساويا (له) (٥) وهذا الدليل بعينه قائم في العكس (٦) .

الثاني: انه لو افاد الاصل الحصر ولم يفد العكس لكان التقديم يغير مدلول الكلمة ، لانه (٧) لم يكن بين الاصل والعكس فرق الا بالتقديم ، واللازم باطل ، لان التقديم لا يغير مدلول الكلمة (٦) .

قيل: لقائل ان يقول: لا امتناع في تغيير التقديم مدلول الكلمة ، فان قولنا " صديقي زيد " الاول من (ال) (٥) كلمتين مبتدأ والثانية خبره ، فاذا

- (١) ذكر الخطيب القزويني ان التقديم يفيد الحصر بالمفهوم ، وأيده سعد الدين الشفتازاني . انظر تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني ص ٥٥ ط . الأولى ١٣٥٧ هـ ، م مصطفى الحلبي - مصر .
- (٢) غير موجود في ت و س .
- (٣) في ت و س : افاد : والاختيار لما في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨٣ .
- (٤) هذه الجملة مكررة في ت .
- (٥) غير موجود في ت .
- (٦) انظر هذه المناقشة في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨٤ .
- (٧) فيم : لولم .

قدمت (١) الثانية صار (٢) الخبر مبتدأ ، والمبتدأ خبراً ، فتغير مدلول
(الكلمة) . (٣)

وفيه نظر : فان للكلمة مدلولين افرادى وتركيبى ، وبالتقديم والتأخير
قد يتغير مدلول الكلمة التركيبى لا الافرادى . وههنا لو أفاد الأصل الحصر
ولم يفده العكس لزم تغيير (التقديم) المدلول الافرادى (٤) .

الثالث : (انه) (٥) لو كان قولنا "العالم زيد" مفيداً للحصر يلزم
استعمال اللام " لغير الجنس والعهد والذهني ، واللازم باطل ، فان اللام (٦) لم
تستعمل لغير هذه الثلاثة ، بيان الملازمة : ان استعمال (اللام) (٥) حينئذ
لغير الجنس والعهد ظاهر ضرورة عدم صدق قولنا " كل عالم زيد " وعدم العهد
اذ الفرض ان لاقرينة ، تفيد العهد ، والثالث ايضا باطل اذ الذهني فـي
بعض غير مقيد بصفة كأكلت الخبز ، وشربت الماء ، وههنا ليس كذلك .

القائل : بأن قولنا "العالم زيد" يفيد الحصر قال : لو لم يفـد
"العالم زيد" الحصر لزم ان يكون الاخبار بالاختصاص عن الاعم ، واللازم باطل ، بيان
الملازمة : انه يتعذر ان تكون (اللام للجنس ، لانه لا يصدق " كل عالم زيد"
والعهد (٧) لعدم القرينة ، فتعين ان تكون للماهية وهي أعم من جزئياته ،
فيلزم الاخبار (٥) بالاختصاص عن الاعم فوجب جعله لمعهود ذهني بمعنى الكامل
والمنتهى (في العلم ليندفع المحذور وهو مرادنا بالحصر (٨) .

-
- (١) فيت: تقدمت
(٢) في م : صارت . وهو خطأ .
(٣) غير موجود في ت .
(٤) انظر هذه المناقشة في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي ج ٢ ص ١٨٤ .
(٥) غير موجودة في م .
(٦) في ت : اللازم .
(٧) أي : ويتعذر أن تكون اللام للعهد .
(٨) انظر هذا الدليل وجوابه في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي
ج ٢ ص ١٨٤ .

اجاب : بان قولكم : . وجب جعله لمعهود ذهني بمعنى الكامل (١) والمنتهي (٢) حق . ولكنه يفيد المبالغة ، فمن أين الحصر ؟ فان المبالغة غير مستلزمة للحصر ، والمبالغة حاصلة في قولنا " زيد العالم " (بنص سيويه فـي " زيد الرجل " فانه قال اللام في الرجل للمبالغة وبيان انه الكامل فـي الرجولية ، فلو كان المبالغة مفيدة للحصر لكان قولنا " زيد العالم " (٣) ، مفيدا للحصر (٤) .

القائلون بان قولنا " العالم زيد " يفيد الحصر قالوا : لا يلزم محذور اذا جعلنا اللام للماهية في قولنا " زيد العالم " فانه اخبار عن الاخص بالاعم ، والاخبار عن الاخص بالاعم صحيح ، بخلاف قولنا " العالم زيد " فانه يمتنع الاخبار عن اعم بالاص (٥) .

اجاب : بان شرط الاخبار عن الاخص بالاعم تنكير اعم ، وحينئذ (٦) يتعذر الاخبار بالاعم عن الاخص (٥) .

وفيه نظر : فانه لا امتناع في ان تكون اللام للماهية ، وتكون الماهية من حيث هي مخبرا بها والاخص مخبرا عنه ، فانه لا امتناع فيكون الماهية من من حيث هي ان تكون محمولة على ما هو اخص منها .

قالوا : يجوز ان تكون اللام في قولنا " زيد العالم " (٧) للعهد ، فانه يجوز ان يكون " لزيد " بقرينة التقدم بخلاف قولنا " العالم زيد " فانه لا يجوز ان تكون اللام فيه لزيد ، اذ لا قرينة تفيد العهد . (٥)

-
- (١) فيت : فالمنتهي .
 (٢) غير موجودة في م .
 (٣) غير موجودة في ت .
 (٤) انظر هذا الدليل وجوابه في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨٤ .
 (٥) انظر هذه المناقشة في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ١٨٤ ، ص ١٨٥ .
 (٦) اى : اذا لم يكن منكرا .
 (٧) اى : ان العلم محصور في زيد .

" مفهوم قرآن العطف "

(١٠) في ت: ثابتين . والخبار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦١ .

واتفقوا على أن المعطوف إذا كان ناقصا يشارك الجملة المعطوف عليها في خبره وحكمه جميعا ، ولهذا قالوا : ان القران بين الجملتين —واو العطف في قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١) يقتضي ان لاتجب الزكاة على الصبي ، كما انه لاتجب الصلاة عليه تحقيقا للمساواة في الحكم ، لاشتراك الصلاة والزكاة في العطف ، لان الواو للعطف ، ومقتضى العطف الاشتراك ، ومطلق الاشتراك يقتضي التسوية ، فيجب القول بالشركة في الحكم (٢) .

أجاب المصنف : بان عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة ، لأن الأصل في كل كلام ان يستبد بنفسه ، وينفرد بحكمه ، لا يشاركه فيه (٣) كلام آخر كقولك (٤) " جاء زيد " و " قعد عمرو " فان الأصل في اثبات الشركة جعل الكلامين كلاما واحدا ، وهو خلاف الحقيقة ، فلا يصار اليه الا عند الضرورة ، بل نقصان المعطوف في الجملة الناقصة (اقتضى الشركة ، فان الجملة الناقصة لما احتاجت الى الخبر أوجب عطفها على الكاملة الشركة في الخبر لتتضمن الناقصة (٥) المعطوفة بما تم به الكلام التام المعطوف عليه ، وهذه الضرورة مفقودة عند تمام الجملة المعطوفة على الجملة التامة ، لاتشارك الجملة المعطوف عليها الا فيما يفتقر اليه كقوله " ان دخلت الدار فانت طالق ، وعبدى حر " (لان قوله " وعبدى حر ") (٥) فيحكم التعليق (٦) قاصر وان (٧) كان تاما في نفسه ، لانه عرف بقريئة الحال ان غرضه تعليق العتق بالشرط لا التنجيز ، ولم يذكر له شرطا على حده ، فصار ناقصا من حيث المعنى والغرض ، وقد عطفه

(١) سورة البقرة ، آية " ١١٠ " .

(٢) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦١ .

(٣) فيت : يشارك . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦١ .

(٤) فيت وس : كقوله . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) غير موجودة في ت .

(٦) فيم : . . . هو قاصر . والاختيار لما في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ١٢٩ .

(٧) فيم : فان . والصواب ما اثبتته . لان الفاء هذه تدل على الاستثناف والجملة هنا ليست استثنائية .

على المعلق بالشرط فيقتضي مشاركته للمعطوف عليه فيما يفتقر اليه ، وهو حكم التعليق الذي هو قاصر فيه (١) .

" فرع تطبيقي على دلالة القرآن "

"قوله " : تفريع (ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا) جعل مشاركا فـي الجلد لصلاحيه كونه جزاء و حدا ، لانه ايلا م معنوى ، والجلد صورى ، وهو مفوض الى الامام ، بخلاف (واولئك هم الفاسقون) لانه حكاية حال ، فقام دليل الانفصال .

(٢)

"الشرح" تفريع : على ان افتقار الجملة الثانية الى الاولى في أمر وان كانت الثانية تامة بنفسها (٣) يوجب الشركة : جعل قوله تعالى (ولاتقبلوا لهم شهادة أبدا) (٤) مشاركا لقوله تعالى (فاجلدوهم) ، بيانه : ان قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) (٤) متضمن معنى الشرط ولكن (٥) نفس الرمي لا يصلح لايجاب الحد ، لان الرمي متردد بين الحسبة والجناية ، ولا يترجح جانب (٦) الجناية الا بالعجز عن الايتان بأربعة شهداء ، فعطف عليه (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) (٤) ل يترجح جانب الجناية ، والمعطوف على الشرط شرط ، فكان مجموع قوله (والذين يرمون المحصنات) (٤) وقوله (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) (٤) شرطا ، وانما عطف الثانية على الاولى بثم لان الاتيان بالشهود

(١) انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٢) انظر هذا الفرع في اصول فخر الاسلام البزودى ص ١٢٩ .

(٣) فيم : بنفسه . والضمير عائد الى الجملة .

(٤) سورة النور ، آية "٤" .

(٥) في النسخ : لكنه . وهو خطأ .

(٦) هذه الجملة في ت (شرح صابل) ورقة ٢٢٧ أ .

بحسب الاغلب متراخ عن القذف ، ثم رتب على المجموع قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) (١) جزاء ثم عطف على قوله (فاجلدوهم) (فاجلدوهم) قوله (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) (١) مشاركة في كونه جزاء وحدا ، لانه وان كان تاما مستبدا بنفسه ، لكنه لصلاحيته كونه جزاء وحدا افتقر الى الشرط ، وانما قلنا : انه صالح لان يكون جزاء وحدا ، لان حد القذف يقيم حقا لله تعالى وللمقذوف في زوال ماله من العار (٢) بتهمة الزنا ، وذلك انما يحصل بان يصير القاذف مكذب الشهادة ومردودها ، ولان الانسان يتألم برد شهادته وابطال كلامه فوق ما يتألم بالضرب ، فيصلح عقوبة ، فيحصل به الزجر (٣) ، ثم جريمة القاذف باللسان ، ورد الشهادة حد في المحل الذي حصل به الجريمة ، فكان جزاء (وفاقا) (٤) والمقصود من الحد وهو دفع العار عن المقذوف في اهدار قوله اظهر منه في اقامة الجلد ، فجعل رد الشهادة متمما للحد ، وكان ينبغي أن يكتفى به ، لانه ايلام باطنا كالقذف ، الا ان كل احد (٥) لا يتألم (به) (٤) (ولا ينزجر به) (٦) عن القذف فضم اليه الايلام الحس فعدم قبول الشهادة ايلام معنوي ، والجلد ايلام صوري (٧) فيحصل بهما (٨) الانزجار عاما ، وهو مفوض الى الامام ، كما ان الجلد ايضا مفوض الى الامام ، فثبت

(١) سورة النور ، آية "٤" .

(٢) في ت: مثل .

(٣) في ت: الرجم .

(٤) غير موجود في م . واثباته موافق لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٥) في ت و س : واحد . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٤ .

(٦) غير موجود في ت .

(٧) اي : حسى .

(٨) في ت: فحمل . والاختيار موافق لما في كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٤ .

دليل الاتصال ، فلاتقبل شهادته بعد أن أقيم عليه الحد وان تاب " لان رد الشهادة من تمام حده ، واصل الحد (١) لا يسقط بالتوبة ، كذلك ما هو مشارك له في كونه حدا .

وهذا بخلاف قوله تعالى (وأولئك هم الفاسقون) (٢) فإنه جملة تامة بنفسها ، منقطعة عما تقدمها ، فان ماتقدمها جملتان فعليتان : أمر بالجلد ونهي عن قبول الشهادة ، خوطب بها الأئمة ، وهذه الجملة اخبار : هي حكاية حال القاذفين ، أى أولئك هم العصاة (٣) بهتك ستر العصمة من غير فائدة ، حين عجزوا عن الاتيان (٤) بأربعة شهداء ، فلا يصلح جزاء عن الرمي حتى يكون متمما للحد ، فلا يصح أن يكون مشاركا لما قبله في الشرط ، فإنه قام فيه دليل الانفصال (٥) .

-
- (١) في سنن الجلد .
 (٢) سورة النور ، آية "٤" .
 (٣) في سنن زيادة : الفاسقون .
 (٤) في : الامعان . وهو خطأ .
 (٥) وثمرة انقطاع قوله تعالى (وأولئك هم الفاسقون) عما قبلها من الآية تظهر في الاستثناء في قوله تعالى (الا الذين تابوا) فإنه يعود اليها دون ما قبلها فلاتقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب وكذلك قبل التوبة في ان رد شهادة القذف تكون عند الامام ابي حنيفة تتميما للحد ، وعند الامام الشافعي للفسق . انظر كشف الاسرار ج ٢ ص ٢٦٢ .

"الدليل الرابع : القياس"

" قوله " (١) وأما القياس

فهو التقدير حقيقة ، والمساواة مجازا ، وفي الاصول مساواة فـ — فرع لاصل في علة حكمه ، ومن يصوب كل مجتهد يزيد في نظر المجتهد ، وهذا تعريف الصحيح وان عمم (٢) : قيل تشبيه الفرع على المذهبين ، فان التشبيه أعم من حصول المساواة في العلة وعدمه و أورد قياس الدلالة والعكس . وأجيب : ليسا بمرادين (٣) من مطلق القياس ، ولهذا لا يستعملان الا مضافين ، وهو دليل المجاز ، وقولهم : بذل الجهد في استخراج الحق ، والدليل الموصل الى الحق ، والعلم عن نظر ، مزيف بالنص والاجماع ، وبان بذل الجهد صفة القائس ، لا القياس ، والعلم ثمرته لانفسه . وقيل : حمل الشيء على غيره باجراء حكمه عليه ، ويرد ما يحمل بغير جامع وليس بقياس ، وقيل : حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما لا امر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما . ويردان الحمل ثمرة ، واثبات لهما مشعر ان حكم الاصل قياسي ايضا ، وليس ، والا لزم الدور ، وبجامع كساف وما بعده مستغنى عنه ، لانه اقسامه وقد تنفك ماهية القياس عنهما (٤) . وأورد ثبوت حكم الفرع فرع معرفة القياس ، فتعريفه به دور ، وأجيب بأن المحدود الماهية الذهنية ، وثبوت حكم الفرع في الخارج ليس فرعاً لها . وقول فخر الاسلام : مدرك من مدارك احكام الشرع حق ، الا انه فرع تصوره ، يريد انه ليس بمثبت ابتداء . وقيل : ابانة مثل حكم الاصل في الفرع بمثله علة الاصل . وقيل : ابانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة الآخر ليدخل القياس بين المعدومين ، ولم يتعرض للنص ليدخل القياس العقلي ، ونص على

(١) ٢١٢ ب

(٢) فيم : عم . والاختيار ما وافق الشرح .

(٣) فيت : مرادين .

(٤) فيت : عنها . وهو خطأ .

وهذا تعريف للقياس الصحيح في نفس الامر ، ولم يتناول ماهو صحيح في نظر المجتهد (١) ولم يكن مطابقا للواقع ، فيلزم المصوبة ان يزيـدوا على المذكور زيادة : " في نظر المجتهد " ليتناول القسم الثاني أيضا لانه صحيح عند المصوبة (٢) ، وان تبين الغلط ، وهو كون ما يوهـم انه علة غير علة في نفس الامر ، والرجوع عن الحكم بخلاف المخطئة (٢) فانه (لا) (٣) تلزمهم هذه الزيادة ، لان هذا التعريف للقياس الصحيح ، والقسم الثاني غير صحيح عندهم .

وان عمم تعريف القياس على وجه يشمل القياس الصحيح والفساد قيل (٤) : تشبيه الفرع بأصل . على المذهبين المصوبة وغير المصوبة ، فانه يعـم الفساد ايضا ، فان التشبيه اعم من حصول المساواة في العلة ، وعدم حصول المساواة في العلة .

وأورد قياس الدلالة وقياس العكس على عكس هذا التعريف ، وتوجيه الايرادين (٥) هذا الحد غير (٦) منعكس ، لان قياس الدلالة وهو مساواة فرع لأصل في وصف جامع لا تكون علة للحكم لا في نفس الامر ولا في نظر المجتهد ،

(١) لانه ذكر المساواة من غير قيد ، فانصرف الى المساواة الحقيقية الواقعية ، سواء وافقت نظر المجتهد ام لم توافق . فان وافقت كان المجتهد مصيبا ، وان خالفته كان مخطئا ، فكان تعريفا للقياس الصحيح دون الفساد ، فاذا زيد " في نظر المجتهد " كان تعريفا للقياس في رأي المصوبة وان كان فاسدا في الواقع ونفس الامر .

(٢) المصوبة : هم القائلون بان كل مجتهد مصيب . والمخطئة بخلافهم . اي : ان المجتهد يخطئ ويصيب . انظر شرح عضد الدين لمختصر منتهى الاصول ج ٢ ص ٢٠٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١١٧ .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) في ت : وقيل .

(٥) في النسخ : الايراد ان . وهو خطأ لان الكلمة مجرورة بالاضافة .

(٦) في ت : ليس .

بل يكون الجامع امرا مساويا للعلة دالا عليها ، مثل : الجمع بين النبيذ والخمر بالرائحة الدالة على الشدة المطربة ، فان الرائحة ليست بعلة ، بل العلة هي الشدة المطربة ، والرائحة دالة عليها مساوية لها (١) .

وقياس العكس : وهو اثبات نقيض حكم الاصل (٢) في الفرع (لتحقق نقيض علة حكم الاصل في الفرع) (٣) ، مثل قول اصحاب أبي حنيفة : لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر ، وجب أيضا بغير نذر ، عكسه : الصلاة فانها (لما) (٣) لم تجب في الاعتكاف بالنذر لم تجب بغير النذر ، فان الفرع هو الصيام ، والاصل هو الصلاة ، والحكم في الاصل عدم الوجوب في الواقع ، وفي الفرع الوجوب فيه (٤) ، والعلة في الفرع الوجوب بالنذر ، وفي الاصل عدم الوجوب بالنذر قياس . وكل منهما خارج عن الحد المذكور ، اذ ليس (٥) مساواة فرع الاصل (٦) في علة حكمه (١) .

وأجيب عنه : بان قياس الدلالة وقياس العكس ليسا بمرادين من مطلق القياس ، فان مطلق القياس انما يقال لما هو قياس حقيقة ، وقياس الدلالة وقياس العكس ليسا بقياسين حقيقة ، ولهذا لا يستعملان الا مضافين ، وهو دليل المجاز ، وهذا التعريف لما هو قياس حقيقة (٧) .

وقول الأصوليين المتقدمين : القياس : بذل الجهد في استخراجه الحق (٨) .

-
- (١) انظر الاعتراضين في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٠٥ .
 - (٢) ٢١٣ أ .
 - (٣) غير موجودة في م .
 - (٤) انظر هذا الفرع في التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٢٢ .
 - (٥) أى : ليس واحد منهما مساواة .
 - (٦) في ت وس : الأصل .
 - (٧) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٠٥ .
 - (٨) انظر هذا التعريف في الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ١٦٨ التقرير والتحبير ج ٣ ص ١١٨ .

وقولهم: القياس الدليل الموصل الى الحق (١).

وقولهم: القياس: العلم عن نظر (١) مزيف.

أما الأول: فلأن بذل الجهد صفة القئاس، بل فعله، لا القياس، فان القياس هو المساواة المذكورة، وهي هيئة للفرع بالاضافة الى الأصل، واحدهما مباين للآخر في الصدق، فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر (٢).

وأما الثاني: فلأنه منقوض بالنص والاجماع، فان كلا منهما يصدق عليه انه الدليل الموصل الى الحق، فيلزم عدم الاطراد (٣).

وأما الثالث: فلأن العلم ثمرة القياس (٤)، والقياس سببه، والسبب غير المسبب (٥)، فيصدق الحد بدون المحدود، فيلزم عدم الاطراد أيضا (٦).

وقيل: القياس: حمل الشيء على غيره، باجراء حكمه عليه (٧).

ويرد على طرد هذا التعريف ما يحمل على غيره بغير جامع فانه ليس بقياس مع صدق هذا التعريف عليه (٨).

(١) انظر هذين التعريفين في الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ١٦٨ + شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) انظر هذا الجواب في المصدرين السابقين.

(٣) فهذا التعريف غير مانع عن دخول القرآن الكريم والسنة المطهرة في التعريف. وانظر الجواب في الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ١٦٨.

(٤) حكم القياس ليس العلم بل ظن حكم الاصل في الفرع، لجواز كون الاصل شرطا وكون الفرع مانعا.

(٥) بناء على هذا يكون تعريف الشيء بغير معناه، فيكون تعريفا بالمباين وينضم الى هذا ما ذكر في الكتاب، وهو انه غير مطرد، بناء على ان العلم عن نظر ليس مقصورا على القياس بل يدخل فيه الاجماع وغيره.

(٦) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٠٧.

(٧) وهذا التعريف منسوب الى ابي هاشم. انظر المعتمد في أصول الفقه ج ٢ ص ٦٩٧.

(٨) انظر هذا الجواب في الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ١٦٩.

وقيل: القياس: حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيهما
 عنهما لأمر (١) جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما (٢) وانما ذكر
 لفظ المعلوم ، ليتناول الموجود والمعدوم ، لأن القياس يجري فيهما ، ولو قال (٣)
 لفظ "الشيء" اختص بالموجود لان (٤) المعدوم ليس بشيء . والمراد: "بالمعلوم"
 متعلق العلم والاعتقاد والنظن (لان الفقهاء يطلقون لفظ العلم على
 هذه الامور .

والمراد "بالاثبات" القدر المشترك بين العلم والاعتقاد والنظن (٥).
 وذكر قوله " في اثبات حكم " لبيان (٦) وجه الحمل ، وذكر عقبيه
 قوله " أو نفيه " لتفصيل الحكم المستفاد من القياس .

وذكر " بأمر جامع " لتمييز (حقيقة) (٥) القياس عن غيرها .
 ثم أشار الى أقسام الجامع .

ويرد على هذا التعريف: ان الحمل ثمرة القياس ، لأن المراد من الحمل
 اثبات الحكم ، واثبات الحكم ثمرة القياس .

وقوله " في اثبات حكم لهما " مشعر بان الحكم في الاصل والفروع

(١) هكذا في النسخ . وفي الشرح وفي كتب الأصول : بأمر . انظر المستقصى
 من علم الأصول ج ٢ ص ٢٢٨ . الاحكام في أصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٠ شرح
 عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٢) هذا التعريف منسوب للقاضي ابي بكر واختاره أبو حامد الغزالي .
 وذكر سيف الدين الأمدى ان أكثر المتكلمين وافقوا القاضي على تعريفه
 انظر المستقصى من علم الأصول ج ٢ ص ٢٢٨ . الاحكام في أصول الاحكام
 ج ٣ ص ١٧٠ .

(٣) في ت و س : ذكر . والاختيار لما في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى
 الاصولي ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٤) في م : ولان .

(٥) غير موجودة في ت .

(٦) في ت : ليتناول .

ثابت بالقياس ، وليس كذلك ، لان القياس فرع على ثبوت حكم الاصل ، فلو كان ثبوت حكم الاصل بالقياس لزم الدور .

وقوله " بجامع كاف " ، ولا يحتاج الى ما هو مذكور بعده " وهو قوله " من اثبات حكم او صفة او نفيهما " لان هذه اقسام الجامع ، والمعتبر في تعريف القياس نفس الجامع لا اقسامه ، لان ماهية القياس قد تنفك عن هذه الاقسام (١) .

واورد على هذا الحد : بانه قد اعتبر في تعريف القياس ثبوت حكم الفرع ، (لانه اعتبر الاثبات ، والاثبات لا ينفك عن الثبوت ، فتوقف (٢) تعريف القياس على ثبوت حكم الفرع) (٣) ، وثبوت حكم الفرع فرع معرفة القياس ، فتوقف معرفة القياس على معرفة ثبوت حكم الفرع ، وتوقف معرفة ثبوت حكم الفرع على معرفة القياس ، فيلزم الدور (٤) .

واجيب عنه : بان المحدود الماهية الذهنية للقياس ، وثبوت حكم الفرع في الخارج ، ليس فرعاً للماهية الذهنية ، لانه غير متوقف على الماهية الذهنية للقياس ، بل يتوقف على وجود القياس (٥) ، فالماهية الذهنية للقياس متوقفة على معرفة ثبوت حكم الفرع ، وثبوت حكم الفرع متوقف على وجود القياس (٥) ، فلا يلزم دور (٦) .

قال فخر الاسلام : للقياس تفسير هو المراد بظاهر صيغته - اي لـ معنى لغوى يدل ظاهر صيغته عليه بالوضع ، ومعنى هو المراد (٧) بدلالة

(١) . انظر هذه الاستدراكات في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي .

ج ٢ ص ٢٠٧ .

(٢) في س : فيتوقف .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) انظر هذا الاعتراض في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢

ص ٢٠٨ .

(٥) اي : في الخارج .

(٦) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي .

ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٧) ٢١٣ ب .

صيغته ، اى معنى يدل صيغة القياس عليه باعتبار معناها لا بظاهرها .

مثال القياس فيما ذكر " الضرب " هو اسم لفعل يعرف بظاهرة ، وهو امساس الة التاديب بمحل قابل له ، ومعنى يعقل بدلالته : وهو الايـلام ، فيتناول العض والخنق ، ومد الشعر فى قول الرجل والله لا اضرب فلاننا ، بمعناه لا بظاهرة وصورته ، كما يتناول التافيف الضرب والشتم بمعناه وهو الايذاء ، اما الثابت بظاهر صيغته التقدير . يقال : قس النعل بالنعل اى احذه به وقدره به ، والتقدير ان يلحق الشئ بغيره فيجعل مثله ونظيره ، فكان غرضه من هذا (ان) (١) التقدير فى المعانى والاحكام يكون على هذا الوجه ، واما المعنى الثابت بدلالة صيغته فهو : انه مدرك من (مدارك) (١) احكام الشرع ومفصل من مفاصله ، وذلك لان معناه اللغوى لما كان جعل الشئ مثلا لآخر ومساويا له لزم ان يعرف به حكم الشرع ، لان ما لانص فيه اذا صار مساويا للمنصوص عليه فى المعنى الذى توقف الحكم عليه يثبت ذلك الحكم فيه لا محالة ، فكان هذا (مدركا) (٢) من مدارك احكام الشرع - اى موضع درك - والدرك العلم ، وفى تسميته مدركا اشارة الى انه دليل يوقف به على الحكم ، لا انه مثبت ابتداء .

قال المصنف : انه مدرك من مدارك الشرع (حق ، الا انه فرع تصور القياس ،) فانه انما يعرف انه مدرك من مدارك الشرع (٣) اذا تصور القياس (٤) .

وفخر الاسلام ما اراد بهذا تعريف القياس (٥) ، بل اراد بهـذا

(١) غير موجود فى ت و س .

(٢) غير موجود فى ت و س .

(٣) غير موجودة فى م .

(٤) انظر تفسير فخر الاسلام البزدوى للقياس فى اصول فخر الاسلام البزدوى

ص ٢٤٨ . كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٦٧ .

(٥) غير موجودة فى ت .

ان القياس ليس بمثبت للحكم ابتداءً ، بل مظهر له (١) .

وقيل : القياس : ابانة مثل حكم الاصل فى الفرع بمثل علة الاصل .

وقيل : ابانة مثل (حكم) (٢) احد المذكورين بمثل علة الاخر (٣) .

وبدل فى التعريف الثانى بلفظ الاصل والفرع احد المذكورين —
والاخر ليدخل القياس بين المعدومين ، فان الاصل والفرع امران وجوديان ،
اذ الاصل اسم لما ينبى عليه غيره ، والفرع اسم لما ينبى على
غيره ، والمعدوم ليس بشئ ، ولم يتعرض للنص فى التعريفين " بـ" ان
يقال : ابانة الحكم الثابت بالنص ليدخل القياس العقلى .

واختيار لفظ الابانة فى التعريفين دون الاثبات : لان القياس مبين
مظهر لا مثبت ، فان المثبت هو الله تعالى قال الله تعالى (يمحو الله
ما يشاء ويثبت) (٤) .

وذكر مثل الحكم ومثل العلة ، لاتعدية الحكم والعلة ، لان العلة
والحكم قائمان بمحلها ، وتعدية ماقام بمحل وانتقاله الى غيره
محال (٥) .

" اركان القياس "

" قوله " واركانه : الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف ، فاما
حكم الفرع فثمرته لتوقفه عليه ، فلو كان ركنا لتوقف على نفسه وهو محال ،
فالاصل محل الحكم المشبه به ، وقيل : النص الدال على حكمه ، وقيل : حكمه ،

(١) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٦٨ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) هذا التعريف منسوب للشيخ ابى منصور الماتريدى . انظر كشف الاسرار .

ج ٣ ص ٢٦٨ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٢٠ .

(٤) سورة الرعد ، اية " ٣٩ " .

(٥) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٦٨ .

وقيل : نزاع لفظي ، لان هذه المعاني متفق عليها ، ولما كان الاصل — ماينبنى عليه غيره وهو مستغنى عنه ، كان كل من هذه اصلا بالاعتبار الاول ، ويختص المحل باستغنائه عنهما وافتقارهما اليه ، فكان اولي والفرع محل الحكم المشبه ، او حكمه على القولين . وقيل : لما كان مفتقرا مبنيا على غيره كان الحكم اولي ، الا انهم لما سموا محل المشبه به اصلا سمى محل المشبه فرعاً " والوصف الجامع بالنسبة الى الاصل فرع ، لانه ينشأ عنه ، واصل في الفرع لان حكمه يبنى عليه .

" الشرح " (١) : اركان (٢) القياس اربعة : الاصل ، والفرع ، وحكم الاصل ، والوصف الجامع ، لان حقيقة القياس لاتتم الا بهذه الاربعة ، اما حكم الفرع فهو ثمرة القياس ، فلا يكون ركنا للقياس لانه خارج عن حقيقة القياس ، متوقف على القياس ، فلو كان ركنا لتوقف على نفسه ، وهو محال .

فالاصل : هو المحل (٣) المشبه به ، مثلاً اذا قيس النبيذ على الخمر في الحرمة " فالخمر هو الاصل لان حرمة النبيذ مقتبسة منها مردودة اليها .

وقيل الاصل : هو النص الدال على حكم المحل المشبه به كقول — عليه الصلاة والسلام " حرمت الخمر لعينها " (٤) لان النص هو الذي بنى عليه حكم المحل المشبه به ، الذي هو تحريم الخمر ههنا .

(١) انظر اركان القياس في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٦٥ . الاحكام

في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٤ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٢٤ .

(٢) في ت : واركان .

(٣) في ت و س : محل الحكم . والاختيار ماوافق الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٧٥ .

(٤) هذا الحديث مروي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قال : حرمت الخمر بعينها ، قليلها وكثيرها " سنن النسائي . كتاب الاشربة ، باب ذكر الاخبار التي اعتل بها من اباح شراب السكر . ذكر الحافظ نور الدين الهيثمي ان الطبراني رواه باسانيدها بعضها رجالها رجال الصحيح . انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . ج ٥ ص ٥٦ .

وقيل : الاصل هو حكم المحل المشبه به وهو تحريم الخمر ههنا ،
لان حكم الاصل هو الذى يكون العلم به موصلا الى العلم بحكم المحل المشبه
او الظن به .

وقيل : النزاع فى هذه المسألة نزاع لفظى ، لان هذه المعانى متفق
عليها فى اعتبارها فى القياس ،

ولما كان الاصل ما يبنى عليه غيره ، او ما هو مستغن عن الغير ،
بنى عليه الغير اولا ، كان كل (١) من هذه الثلاثة - اى المحل المشبه
به ، والنص الدال على حكمه ، وحكمه - اصلا بالاعتبار الاول ، وهـ
بناءً الغير عليه ، لان كلا من هذه الامور الثلاثة قد بنى الغير عليه ،
ويختص المحل المشبه به باستغنائه عن النص وعن حكمه وهو ظاهر ،
وبافتقار النص والحكم اليه ، فكان المحل المشبه اولى بان يكون اصلا
للاعتبارين .

والفرع : محل الحكم المشبه ، وهو النبيذ - فى مثالنا - على
القول بان الاصل هو محل الحكم المشبه به ، والفرع هو حكم المحل المشبه ،
وهو حرمة النبيذ على القول بان الاصل هو حكم المحل المشبه به " وقيل :
لما كان حكم المشبه مفتقر الى غيره مبنيا على غيره كان اولى ان يكون
فرعا ، لكن الفقهاء لما سموا محل الحكم المشبه (به) (٢) اصلا ، سمى
محل الحكم المشبه فرعا .

والوصف الجامع : وهو الشدة المطربة فى مثالنا بالنسبة الى الاصل -
اى محل الحكم المشبه به - فرع ، لان الوصف الجامع ينشأ من محل الحكم

(١) ٢١٤ آ .

(٢) غير موجود فى ت .

المشبه (به) (١) ، واصل فى الفرع ، لكون حكم الفرع يبنى عليه (٢) .

" شروط القياس "

" (أ) شروط حكم الاصل "

" قوله " فصل فى شروطه : اما حكم الاصل فمن شرطه ان يكون شرعيا ، لانه الغرض منه ، وان لا يكون منسوخا ، لان التعدية بواسطة اعتبار الشرع الوصف الجامع ، فاذا نسخ زال اعتباره ، وان يكون دليلا شرعيا ، وان لا يكون مخصوصا بحكمه بنص كقبول شهادة خزيمة ، وجواز السلم رخصة ، وكقول الشافعى فى اختصاص نكاحه عليه الصلاة والسلام بالهبة بقوله " خالصة لك) ونحن جعلنا الخلوص فى عدم وجوب العوض اكراما له ، كما لم يحل نساؤه بعده بقوله (امهاتهم) وفيما ثبت كرامة له لم يعده حتى لم يصح فى الهبة لغيره الا بعوض ، وكقولنا فى تقوم المنافع ومالياتها فى الاجارة بالنص .

" الشرح " (٣) : لما فرغ من تعريف القياس وبيان اركانه شرع فى بيان شرائط القياس ، وذلك باعتبار اركانه ، فان شروط القياس لاتخرج عن شروط اركانه ، وابتدأ بشروط حكم الاصل . (اما حكم الاصل) (٤) فممن شروطه (٥) : -

-
- (١) غير موجود فى م .
 - (٢) انظر تفصيل اركان القياس فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٧٤ .
 - (٣) انظر شروط حكم الاصل فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٥٥ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٢٦ .
 - (٤) غير موجوده فى ت .
 - (٥) فى م : شرطه . والاختيار ماوافق الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٧٩ .

" ١ - الشرط الاول : ان يكون حكما شرعيا "

ان يكون حكما شرعيا ، لان الغرض من القياس الشرعى انما هو تعريف الحكم الشرعى فى الفرع ، فاذا لم يكن الحكم فى الاصل شرعيا بان كان قضية لغوية او عقلية فالحكم المتعدى (١) الى الفرع لا يكون شرعيا ، فلا يكون الغرض من القياس الشرعى حاصلًا ، كيف وانه اذا كان قضية لغوية فقد بينا امتناع جريان القياس (فيه) (٢) فى اللغات .

" الشرط الثانى : أن لا يكون منسوخا "

ومن شرط حكم الاصل : ان لا يكون منسوخا حتى يمكن بناء الفرع عليه ، لان تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بواسطة اعتبار الشرع الوصف الجامع ، فاذا نسخ حكم الاصل ، زال اعتبار الجامع ، فلم يتعد الحكم الى الفرع (٣) .

" الشرط الثالث : ان يكون دليله شرعيا "

(ومن شرط حكم الاصل : ان يكون دليله شرعيا ، لان ما لا يكون دليله شرعيا لا يكون حكمه شرعيا) (٤) .

" الشرط الرابع : الا يكون مخصصا "

ومن شرط حكم الاصل : ان لا يكون الاصل مخصصا بحكمه بسبب نص اخر ، فالباء

-
- (١) فى م : المعدى .
 (٢) غير موجود فى ت و س . واثباته لما فى الأحكام فى اصول الاحكام .
 ج ٣ ص ١٧٨ .
 (٣) وهذا الشرط لم يذكره فخر الاسلام البزدوى فى اصوله . وعلل لـه علاء الدين البخارى : بان هذا الشرط يفهم من قوله " وان يتعدى الحكم " فالحكم لا يمكن ان يكون متعديا اذا كان منسوخا . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٣ .
 (٤) غير موجودة فى ت .

فى "بحكمه" صله قوله مخصصا ، والمراد بكونه مخصصا كونه منفردا بـه لا يشاركه غيره - اى يشترط ان لا يكون محل الحكم مختصا بالحكم المشروع فيه بسبب نص اخر يدل على اختصاص المحل بهذا الحكم - كقبول شهادة خزيمة وحده لا يشاركه غيره (فيه) (١) وعرف هذا الاختصاص بقوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (٢) ويحتمل ان يكون المراد بالخصوص خصوص العموم ، لكنه اريد (به) (١) خصوص بطريق الكرامة لا مطلق الخصوص ، فانه لا يمنع من القياس - اى يشترط ان لا يكون محل الحكم مخصصا مـع حكمه عن قاعدة عامة بنص اخر - مثل قبول شهادة خزيمة فانه مخصص عـن العمومات المقتضية للعدد مثل قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين) (٢) وبقوله عليه الصلاة والسلام " من شهد له خزيمة فحسبه " (٣) ولكن بطريق الكرامة ، فيمنع من الحاق غيره به قياسا ، سواء كان مثله فى الفضيلة او فوقه او دونه .

ومثل جواز السلم رخصة اى جواز السلم فيما ليس فى ملكه ولا فى يده فانه مخصص عن العمومات المقتضية لعدم جواز بيع ماليس فى ملكه ولا فى يده مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لحكيم بن حزام " لاتبع ماليس عندك " (٤) اى فى ملكك ، بنص اخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام

(١) غير موجود فى ت و س .

(٢) سورة البقرة ، اية " ٢٨٢ " .

(٣) هذا الحديث مروي عن خزيمة بن ثابت رضى الله تعالى عنه فى قصة طويلة وفى اخره قال عليه الصلاة والسلام " من شهد له خزيمة او شهد عليه فحسبه " المستدرك على الصحيحين فى الحديث . كتاب البيوع ، باب لا يجوز بيعان فى بيع ولا بيع مالا يملك ولا شرطان فى بيع . وهذا الحديث له شاهد فى الصحيح عن زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه انه قال : لما نسخنا الصحف فى المصاحف فقدت اية من سورة الاحزاب كنت اسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرؤها لم اجدها مع احد الا مع خزيمة الانصارى الذى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شهادته شهادة رجلين من المؤمنين " . الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب التفسير ، تفسير سورة الاحزاب ، باب قوله تعالى (فمنهم من قضى نحبه ٠٠٠) . وانظر المعتبر فى تخريج احاديث المنهاج والمختصر ص ١٥٨ .

(٤) هذا الحديث مروي عن حكيم بن حزام رضى الله تعالى عنه . وحديث ==

" من اسلم منكم فليسلم فى كيل معلوم ، ووزن معلوم ، الى اجل معلوم " (١)
فكان الجواز مختصا بالسلم كاختصاص قبول شهادة المنفرد (٢) بخزيمة .

وكقول الشافعى رحمه الله تعالى فى اختصاص نكاحه عليه الصلاة
والسلام بالهبة (٣) ، فانه قد ثبت اختصاص النبى صلى الله تعالى عليه
وسلم بالنكاح بلفظ الهبة بالنص وهو قوله تعالى (خالصة لك) (٤) بعد
قوله (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي) (٤) والخالصة مصدر مؤكد
- اى خلص لك انعقاد النكاح بالهبة خلوصا - فلم يجز ابطال هذا الاختصاص
بالتعليل لتعدية الحكم الى نكاح غيره (٥) .

وجعل اصحاب ابى حنيفة رحمه الله تعالى الخلو فى عدم وجوب (٦)
العوض اكراما له - اى خلص لك احلال الموهوبة بغير عوض خلوصا اكراما
للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم - وذلك لانه تعالى قال فى اول الاية

== اخر حسن عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انه قال : نهاننى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابيع ماليس عندي " سنن
الترمذى . كتاب البيوع ، باب ما جاء فى كراهية بيع ماليس عندك .
قال ابو عيسى عن حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما " حديث
حسن " المصدر السابق ج ٣ ص ٥٣٥ .

(١) هذا الحديث مروي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه قال :
قال صلى الله تعالى عليه وسلم : من اسلف فى شىء ، ففى كيل معلوم
ووزن معلوم الى اجل معلوم " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب
السلم ، باب السلم فى وزن معلوم . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب
المساقاة ، باب السلم . والسلف والسلم بمعنى واحد وهو نوع من
البيوع يعجل فيه الثمن وتضبط السلعة بالوصف الى اجل معلوم .
انظر مختار الصحاح . باب السين .

(٢) فى ت و س : المنفردة . بالتانيث .

(٣) ٢١٤ ب .

(٤) سورة الاحزاب ، اية " ٥٠ " .

(٥) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج .

ج ٣ ص ١٤٠ .

(٦) فى ت : الوجوب .

(انا احللنا لك ازواجك اللاتي اتيت اجورهن) (١) اى مهورهن ، وساق الى ان قال (وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي) (١) فكان فيه بيان المنة عليه فى كلا النوعين من النكاح ببذل وبغير بدل ، والدليل عليه قوله تعالى فى سياق الاية (قد علمنا ما فرضنا عليهم فى ازواجهم) (١) يعنى فرضنا المهر عليهم ، و احللنا لك بغير مهر (وقال) (٢) (لكيلا يكون عليك حرج) (١) اللام متعلقة بقوله (خالصة لك) اى خالصة لك من دون المؤمنين لكيلا يكون عليك ضيق فى امر النكاح ، والحر ج انما يلحق الناس فى لزوم المهر ، فاما فى العدول من لفظ الى لفظ فلا حرج خصوصا فى حق من هو افصح العرب والعجم ، فجعلوا الخلوص فى عدم وجوب العوض اكراما له ، كما لم (٣) تحل نساؤه بعده بقوله (امهاتهم) اى اختصاصه عليه الصلاة والسلام بان لاتحل منكوحته لاحد بعده ، والمعنى " خلص (٤) احلال ما احللنا لك من النساء خلوصا حتى لا يحل لاحد بعدك (٥) ، فانه عليه الصلاة والسلام كان يتاذى بان يكون الغير شريكا له فى فراشه (٦) بدليل قوله (وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله ، ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدا) (٧) وقوله تعالى (وازواجه امهاتهم) (٨) وهذا الاختصاص من الوجهين اللذين ذكرا (٩) مما يعقل كرامة ، فاما الاختصاص باللفظ فلا ، لان الاستعارة لا تختص باحد ، وفيما ثبت كرامة للنبي صلى الله تعالى عليه

-
- (١) سورة الاحزاب ، اية " ٥٠ " .
 (٢) غير موجود فى م . واشباته موافق لكشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٨ .
 (٣) فى ت : كما فى لم . وحرف الجر " فى " زائد لامعنى له .
 (٤) فى ت : خلوص . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٨ .
 (٥) المناسب ان يقال : حتى لا يحل لاحد غيرك .
 (٦) هذا التعليل غير مناسب لما قبله ، الا ان يكون تعليلا لحرممة زواج غيره بازواجه عليه الصلاة والسلام ، وعلى هذا يكون قد فصل بين العلة وما علل له .
 (٧) سورة الاحزاب ، اية " ٥٣ " .
 (٨) سورة الاحزاب ، اية " ٦ " .
 (٩) فى ت و س : ذكروا .

وسلم (لم) (١) يعده ، حتى لم يصح فى الهبة لغير النبی صلى الله عليه
تعالى عليه وسلم الا بعوض (٢) .

وكذلك ثبت للمنافع المعدومة حكم تقومها ومالياتها فى باب
الاجارة بالنص مثل قوله (فاتوهن اجورهن) (٣) وقوله تعالى اخبارا عن
شعيب (على ان تاجرنى ثمانى حجج) (٤) مخالفا للقياس المعقول ، وهو
ان محل البيع مال متقوم مملوك مقدور التسليم ، والمتقوم انما يعتمد
الوجود ، لانه يثبت بالاحراز ، والاحراز انما يتحقق فى الموجود دون
المعدوم ، والمنافع ليست بموجودة فضلا ان تكون محرزة ، وبعدما وجدت
لا يمكن اثبات التقوم لها ايضا ، لان التقوم عبارة عن اعتدال المعانى ،
يقال : قيمة هذا الثوب كذا من الدراهم ، اى يعادل هذا الثوب هذا
القدر من الدراهم من حيث المعنى ، وهو المالية ، ولا بد (فى) (٥) ذلك
من المساواة فى نفس الامر ليمكن بعدها اثبات المساواة فى المعنى ، وبين
العين والمنافع (٦) تفاوت فى نفس الوجود ، لان العين جوهر يبقى ويقوم
به العرض ، والمنفعة عرض لا يبقى ويقوم بالجوهر ، وبين ما يبقى ويقوم به
غيره وبين ما لا يبقى ويقوم بغيره تفاوت عظيم ، فلا يمكن اثبات المعادلة
بينهما معنى ، كما لا يمكن صورة ، لكنه ثبت تقويم المنافع بالنص فى
باب عقود الاجارة غير معقول المعنى ، فيكون مختصا به كاختصاص قبول
الشهادة بخزيمة ، وجواز السلم فى المؤجل ، فلا يصح ابطال هذا الخصوص
بالتعليل والتعدي (الى الاتلاف والغصب) (٧) .

-
- (١) غير موجود فى م .
(٢) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٧ .
(٣) سورة الطلاق ، اية " ٦ " .
(٤) سورة القصص ، اية " ٢٧ " .
(٥) غير موجود فى م .
(٦) فى م : والمنافع والمعنى تفاوت . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار .
ج ٣ ص ٣٠٨ .
(٧) غير موجودة فى م . وانظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣
ص ٣٠٨ .

" الشرط الخامس : ان لا يخالف قواعد الشريعة العامة "

" قوله " ومنها : ان لا يكون معدولا به عن القياس ، كاكل الناسى فى الصوم ، عدل به عنه ، وهو فوات القربة بما يضادها بالنص لا مخصوصا به ، واشبتنا حكمه فى المواقف ناسيا دلالة لاقياسا ، وكترك التسمية فى الذبيحة ناسيا .

" الشرح " (١) : ومن شروط حكم الاصل ان لا يكون معدولا به عن القياس (٢) ، اى لا يكون حكم الاصل على خلاف القياس ، كحكم اكل الناسى للصوم : وهو بقاء الصوم بعد تحقق الاكل ، عدل به عن القياس ، لان القياس ان يفسد صومه ، لان الصوم قربة والاكل مضاد له ، والقياس فوات القربة بما يضادها وان كان ناسيا ، لان النسيان لا يعدم الفعل (الموجود) (٣) ولا يوجد الفعل المعدم ، لكن ثبت حكم (اكل) (٣) الناسى فى (٤) الصوم بالنص (٥) وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم للاعرابى " انما اطعمك الله وسقاك " (٦) عدل بحكم اكل الناسى فى الصوم عن القياس بالنص لا مخصوصا من النص ، واشبت اصحاب ابى حنيفة حكمه : وهو بقاء الصوم فى مواقفته ناسيا دلالة لاقياسا ، لان الاكل والجماع سواء فى قيام الركن وهو الصوم بالكف عنهما لثبوتهما بخطاب واحد وهو قوله (واتموا الصيام الى الليل) (٧) بعد قوله (فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا) (٧) اى اتموا الكف عن هذه الامور الثلاثة الى الليل ، فلم يكن للجماع اختصاص ، فكان النص الوارد فى بعضها واردا فى الكل ، لان احد المتساويين اذا ثبت له حكم ثبت للآخر أيضا (٨) .

- (١) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٥٥ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٠ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٢٦ .
- (٢) اى : القاعدة العامة للشريعة .
- (٣) غير موجود فى ت و س .
- (٤) ٢١٥ أ .
- (٥) فى م : بالنص فيه . والاختيار ما وافق كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٩ .
- (٦) انظر تخريج هذا الحديث ص ٥٩٤ .
- (٧) سورة البقرة ، اية " ١٨٧ " .
- (٨) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٩ .

وكترك التسمية فى الذبيحة ناسيا ، فانه جعل عفوا بالنص وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سئل عن ذبح فترك التسمية ناسيا " كلوه فان تسمية الله تعالى فى فم كل امرئ مسلم " (١) عدل به عن القياس ، فان القياس اقتضى حرمة لعدم شرط الحل ، لان التسمية شرط للحل بالاتفاق ، اما عند اصحاب ابى حنيفة فظاهر (٢) ، واما عند الشافعى : فلانه شرط الملة ، لتقوم مقام التسمية ، حتى لاتحل ذبائح اهل الشرك لعدم الملة (٣) .

" الشرط السادس : ان لا يكون حكم الاصل ذا قياس مركب "

" قوله " ومنها ان لا يكون ذا قياس مركب ، وهو عراؤه عن النص والاجماع ، والاستغناء بموافقة الخصم لحكم الاصل . وهو نوعان : مركب الاصل . ومركب الوصف . فالاول : ان يجمع بعلة فيعين الخصم اخرى ، كما لو قال شافعى (٤) : عبد فلا يقتل به الحر كالمكاتب . فنقول العلة فى الاصل جهالة المستحق من السيد والورثة ، فان صحت بطل اللاحاق ، وان بطلت منعنا حكم الاصل ، فلا ينفك عن عدم العلة فى الفرع ، او منع الاصل . وسمى مركبا للاختلاف فى تركيب الحكم (٥) . فالشافعى : ركب العلة على الحكم . ونحن خلافه . الثانى : ان يجمع بعلة تخالفه (٦) فى وجودها فى الاصل كما لو قال : تعليق الطلاق فلا يصح قبل النكاح . فنقول : العلة معدومة فى الاصل

(١) انظر تخريج الحديث ص ٣٣٠ .

(٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١١ .

(٣) لان الامام الشافعى رحمه الله تعالى اقام تذكر القلب لله تعالى

مقام التسمية فى حق المسلم ، فاكتفى باشتراط الملة ، وبيناء

عليه يكون الناسى على خلاف الاصل ، لانه غير متذكر . انظر مغنى

المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٤ ص ٢٧٢ .

(٤) فى م : الشافعى . والاختيار ماوافق الشرح .

(٥) فى ت : الاصل .

(٦) فى ت : مخالفة .

فان صح وجودها منعنا حكم الاصل ، وان بطلت بطل اللاحاق ، فلا ينفك عن منع او عدم العلة فى الاصل .

" الشرح " (١) ومن شروط حكم الاصل : ان لا يكون ذا قياس مركب ، والقياس المركب هو : ان يكون الحكم فى الاصل عاريا عن النص والاجتماع - اى حكم الاصل غير منصوص عليه ولا مجمع عليه بين الامة (٢) - وان يكون المستدل مستغنيا عن اثبات الحكم فى الاصل بدليل لموافقة الخصم اياه فى حكم الاصل ، وهو نوعان : مركب الاصل ، ومركب الوصف .

فالاول : ان يجمع المستدل بين الاصل والفرع (بعة) (٣) ، فيعين الخصم علة اخرى ويقول الحكم عندى ثابت بهذه العلة . كما لو قال شافعى فى مسألة الحر بالعبد (٤) مثلا : عبد فلا يقتل به الحر كالمكاتب ، والجامع كونهما رقيقين ، فان المكاتب غير منصوص عليه ولا مجمع عليه بين الامة (٢) ، لاختلاف الناس فى وجوب القصاص على قاتله ، وانما هو متفق عليه بين الشافعى وابى حنيفة رحمهما الله تعالى ، فيقول الحنفى : العلة عندى فى الاصل - اى فى المكاتب - جهالة المستحق من السيد والورثة فان صحت العلة التى عندى بطل الحاق الفرع بالاصل بالقياس ، لخلو الفرع عن العلة ، وان بطلت عليه الجهالة منعنا حكم الاصل ، لان حكم الاصل انما ثبت عندى بهذه العلة وهى مدرك (٥) اثباته لا النص (و) (٦) والاجماع (٧)

-
- (١) انظر هذا الشرط فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨١ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٢ .
 - (٢) فى ت : الائمة . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٨١ .
 - (٣) غير موجود فى م .
 - (٤) فى ت و س : الحر والعبد . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨١ .
 - (٥) اى : دليل اثباته .
 - (٦) غير موجود فى م .
 - (٧) انظر التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٣ .

ولا محذور في انتفاء الحكم لانتفاء علته ، وعلى التقديرين فالقياس غير صحيح ، لانه لا ينفك عن عدم العلة في الفرع ، او منع حكم الاصل .

وانما سمي هذا النوع مركبا لاختلاف الخصمين في تركيب الحكم على العلة في الاصل ، فالشافعي ركب العلة على حكم الاصل ، فانه زعم ان العلة مستنبطة من حكم الاصل وهي فرع له ، والحنفي يخالفه ويقول : ان الحكم في الاصل فرع على العلة ، وهي المثبتة (١) له ، لانه لا طريق الى اثباته سواها ، وانها غير مستنبطة منه ولا هي فرع (عليه) (٢) ، ولذلك منع ثبوت حكم الاصل عند ابطالها ، وانما سمي مركب الاصل لانه نظير في علة حكم الاصل .

النوع الثاني (٣) : وهو مركب الوصف : هو (٤) ما وقع الاختلاف فيه في وصف المستدل : هل له وجود في الاصل ام لا ؟ وذلك ان يجمع المستدل بين الاصل والفرع بعلة يخالفه الخصم في وجودها في الاصل ، كما لو قال المستدل في مسألة تعليق الطلاق بالنكاح : تعليق للطلاق فلا يصح قبل النكاح ، كما لو قال : زينب التي اتزوجها طالق ، فيقول الخصم : علة وقوع (٥) الطلاق في الفرع - وهو التعليق - معدومة في الاصل عندي ، فان صح وجود العلة في الاصل منع حكم الاصل ، بل قيل بصحته كما في الفرع ، ولا يلزم من منع حكم الاصل محذور لعدم النص والاجماع ، وان بطلت علة الصحة في الاصل بطل الحاق الفرع به " فما ينفك هذا القياس عن منع حكم الاصل او عدم العلة في الاصل .

-
- (١) في ت و س : مثبتة . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام .
ج ٣ ص ١٨٢ .
- (٢) غير موجود في م . واشباته موافق لما في الاحكام في اصول الاحكام .
ج ٣ ص ١٨٢ .
- (٣) ٢١٥ ب .
- (٤) في ت : وهو .
- (٥) في ت : وجود .

وانما سمي مركب الوصف : لانه خلاف في نفس الوصف الجامع (١) .

" الشرط السابع : ان لا يكون الدليل شاملا لحكم الفرع "

" قوله "ومنها : ان لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع، لانه حينئذ معلوم من ذلك الدليل لا من القياس ، ولانه ليس جعل احدهما اصلا اولى من الاخر .

" الشرح " (٢) ومن شروط حكم الاصل ان لا يكون دليل حكم الاصل شاملا لحكم الفرع ، لانه حينئذ حكم الفرع معلوم من ذلك الدليل لا من القياس ، ولانه اذا كان النص شاملا لهما فليس جعل احدهما اصلا والاخر فرعاً اولى من العكس ، كما لو قيل : الارز يجري فيه الربا قياساً على البر ، ثم يستدل على اثبات جريان الربا في البر بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لاتبيعوا الطعام بالطعام (٣) " فان هذا الدليل شامل لحكم الارز .

" الشرط الثامن : ان لا يكون التعليل مغيراً لحكم النص "

" قوله " ومنها : ان لا يتغير بالتعليل حكم النص ، لان تغييره بالراى باطل ، كقول من يقبل شهادة القاذف بعد التوبة اعتباراً بسائر الجرائم ، لان حكم النص يوجب ابطالها دائماً حداً ، فالقبول تغييراً ، (و) (٤) كرد الشهادة بالفسق اعتباراً بالصبي والمجنون وحكم النص التثبيت والوقف (ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) .

-
- (١) انظر هذا التفصيل في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٢ .
 (٢) انظر هذا الشرط في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٥٥ الاحكام
 في اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٣ .
 (٣) انظر تخريج هذا الحديث ص ٤٩٦ .
 (٤) غير موجود في م .

" الشرح " (١) ومن شروط حكم الاصل ان لا يتغير (بالتعلييل) (٢) حكم النص - اى يبقى حكم النص على ما كان قبل التعلييل - لان تغيير حكم النص بالراى باطل ، والمراد بالتغيير : ان يتغير بالتعلييل ما كان مفهوما من النص لغة قبل التعلييل ، كقول من يقبل شهادة القاذف المحدود بعد التوبة اعتبارا - اى قياسا - على المحدود فى سائر الجرائم كالزنا وشرب الخمر ، لان حكم النص الوارد فى حد القذف يوجب ابطال شهادة القاذف دائما حدا ، حيث قال (فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا) (٣) فقبول شهادة القاذف (المحدود) (٤) بعد التوبة تغيير لحكم النص .

وكرد الشهادة بالفسق حتى لا ينعقد النكاح بشهادة الفساق ولا ينفذ قضاء القاضى بشهادة الفاسق اعتبارا بالصبي والمجنون وهو تغيير لحكم النص ، لان حكم النص التثبت والتوقف فى خبره لارده ، قال الله تعالى (ان جاءكم فاسق بنباء فتبينوا) (٥) .

" اعتراضات على بعض ما سبق "

" قوله " نقوض واجوبة : (لاتبيعوا الطعام بالطعام) عام وخصتم القليل بالتعلييل ، وعينت الشاة فى الزكاة فاجزمت القيمة ، واوجبتم للثمانية فاجزمت الصرف الى واحد ، وعين التكبير للافتتاح فاجزمت غيره ، والماء لقلع النجاسة فاجزمت المائع . قلنا : خصناه بالنص مصاحبا للتعلييل ، لان استثناء الحال وهو قوله " الا سواء بسواء " من الاعيان لا يستقيم ، فكان من الاحوال التساوى والتفاضل والجزاف وهو مختص بالكثير

(١) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٥٥ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٣ .

(٢) غير موجود فى ت و س .

(٣) سورة النور ، اية " ٤ " .

(٤) غير موجود فى ت .

(٥) سورة الحجرات اية " ٦ " وانظر تفصيل هذا الشرط فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣١ .

المعلوم بالكيل ، واما الزكاة : فليست للفقير ملكا لانها عبادة ، وانما سقط حقه في الصورة باذنه تعالى نصا ، لانه وعد الفقراء ، وعين مالا لنفسه وامر بانجاز تلك المواعيد منه ، فقامت دلالة الاستبدال تحصيل لمقاصد الفقراء ، فكان رزقهم في مطلق المال لا الخاص ، والتعليل لصلاحيته دفع الشاة اليه وهو انه تقع لله تعالى بابتداء قبض الفقير قربة وبدوام اليد مصروفا اليه من الله تعالى ، فالفقراء مصارف لحاجتهم لامستحقون ، واسماء الاصناف اسباب الحاجة فمن اصاب (منهم فقد اصاب) (١) المصروف (٢) ، والجزء والكل فيه واحد ، كاستقبال الكعبة والتكبير وجب للتعظيم — لا لعينه ، لانه جزء من البدن الذي فرضت على كل من اجزائه تعظيم يناسبه ، والثناء تعظيم اللسان ، فحكم النص باق بعد التعليل ، وكذلك المماء ليس بواجب الاستعمال لذاته ، بل الواجب ازالة النجاسة ، والماء الة ، والمائع كذلك فلا تغيير ، واورد ازالة الحدث . واجيب : غير معقول ، فاثبت على الاعضاء الطاهرة نجاسة حكمية ، فتسمية (٣) الشرع الوضوء طهورا ضرورة ، فيتقدر بقدرها فلم يتعد ، واورد فكيف صح بلانية . اجيب : بان التطهير (٤) معقول ، وهو للماء بطبعه لا بالنية .

" الشرح " (٥) ذكر المصنف نقوضا واردة على هذا الشرط : وهو —
 " ان لا يغير (التعليل) (٦) حكم النص " فان في جميع هذه الصور قد غير حكم النص بالتعليل واجاب عنها :-

اما النقوض : فمنها : ان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم —
 " لاتبيعوا الطعام بالطعام " (٧) عام يتناول القليل والكثير ، فيوجب

(١) غير موجودة في م .

(٢) ٢١٦ أ .

(٣) في ت : لتسمية .

(٤) في م : غير معقول . والاختيار لما في الشرح .

(٥) انظر هذه النقوض واجوبتها في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦١ .

(٦) غير موجود في ت .

(٧) انظر تخريج هذا الحديث ص ٤٩٦ .

الحرمة فى القليل الذى لا يكال ، كما يوجبها فى الكثير الذى يـكـال ،
وخصتم القليل بالتعليل حيث عللتم بالكيل والجنس ، وعلقتهم (١) الحرمة
بصفة الكيل فلم يبق النص متناولا للقليل الذى لا يكال ، لانه ليس بمكيل ،
فكان تغييرا لحكم النص بالتعليل لاتعدية لحكمه (٢) .

ومنها : ان النص عين الشاة بصورتها ومعناها فى الزكاة للفقير ،
لان الله تعالى اوجب الصدقة للفقراء مجملة ، وفسرها النبى صلى الله
تعالى عليه وسلم بقوله " فى خمس من الابل شاة ، وفى اربعين شاة
شاة " (٣) فصار كان الله تعالى قال : انما الشاة للفقير ، فصارت الشاة
مستحقة بصورتها ومعناها للفقير ، فاجزتم القيمة ، فقد اسقطتم الحق
عن صورة الشاة بالتعليل بالمالية ، وهو تغيير لحكم النص لاتعدية لله ،
لان الشاة كانت هى الواجبة عينا قبل التعليل ، بحيث لايسعه تركها الى
غيرها ، وبعده لم تبق واجبة ، لانه يسعه تركها الى غيرها وهو
القيمة (٢) .

ومنها : ان النص اوجب الزكاة للاصناف الثمانية حيث قال الله تعالى
(انما الصدقات للفقراء والمساكين ...) (٤) الاية (٥) ، اضيفت الصدقات

-
- (١) فى م : عللتم . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٢ .
(٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .
(٣) هذا جزء من الكتاب الذى كتبه ابوبكر رضى الله تعالى عنه لانس
رضى الله تعالى عنه لما وجهه الى البحرين وفيه ... فاذا بلغت
خمسا من الابل ففيها شاة ، وفى صدقة الغنم فى سائمتها اذا كانت
اربعين الى عشرين ومائة شاة ، ... "الجامع الصحيح ، البخارى .
كتاب الزكاة ، باب زكاة الغنم .
(٤) سورة التوبة ، اية " ٦٠ " .
(٥) فى ت : الا انه . وهو خطأ .

الى الاصناف الثمانية بلام التملك ، فكان هذه الاضافة للقسمة ، بان جعل الزكاة حقا لهم ، وجعلهم مستحقين للتملك على صاحب المال ، فاجزتهم صرف الزكاة الى فقير واحد بالتعليل ، وهو تغيير حكم النص لاتعدية له (١) .

ومنها : ان النص اوجب التكبير لافتتاح الصلاة حيث قال تعالى (وربك فكبر) (٢) وقال عليه الصلاة والسلام "مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير" (٣) وقال عليه الصلاة والسلام للاعرابي الذي علمه الصلاة " اذا اردت الصلاة فتطهر كما امرك الله ، ثم استقبل القبلة ، ثم قل الله اكبر " (٤) فاجزتم غير التكبير من الثناء بالتعليل مثل قوله " الله اجل " او " الرحمن اعظم " .

ومنها ان النص عين الماء لقلع النجاسة حيث قال عليه الصلاة والسلام للمرأة " ثم اغسله بالماء " (٥) فاجزتم المائع فغيرتم حكم النص بالتعليل بكون المائع مزيلا للعين والاشتر (١) .

-
- (١) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٣ .
 (٢) سورة المدثر ، اية " ٣ " .
 (٣) هذا الحديث مروي عن علي رضي الله تعالى عنه . سنن الترمذي . ابواب الطهارة ، باب ما جاء ان مفتاح الصلاة الطهور . سنن ابن ماجه . كتاب الطهارة ، باب مفتاح الصلاة الطهور . قال ابو عيسى في الحكم على هذا الحديث " هذا الحديث اصح شيء في هذا الباب واحسن " . سنن الترمذي ج ١ ص ٩ . وانظر تعليق احمد محمد شاكر على هذا الحكم .
 (٤) انظر تخريج هذا الحديث ص ٣٠٥ .
 (٥) هذا الحديث مروي عن ام قيس بنت محصن انها سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب . فقال عليه الصلاة والسلام : حكيه بظلع واغسله بماء وسدر " سنن ابى داود . كتاب الطهارة ، باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حيضها . سنن ابن ماجه . كتاب الطهارة وسننها ، باب في دم الحيض يصيب الثوب . وسكت على هذا الحديث زكي الدين المنذرى مما يدل على صحته . انظر مختصر سنن ابى داود ج ١ ص ٢٢٠ .

والجواب عن الاول : وهو حديث الربا : انا ماغيرنا النص بالتعليل ، بل خصصنا النص بدلالة النص مصاحبا للتعليل ، بيان ذلك : انه ههنا استثنى الحال بقوله عليه الصلاة والسلام " الا سواء بسواء " (١) اذ المراد حال تساويهما فى الكيل ، والمذكور فى صدر الكلام وهو الطعام فى قوله " لاتبيعوا الطعام بالطعام " (٢) عين ، واستثناء الحال من الاعيان لا يستقيم فى الحقيقة ، وان كان يحتمل الصحة بطريق المجاز ، بان يجعل الاستثناء منقطعا ، والمجاز على خلاف الاصل ، فدل ان الاستثناء لم يقع عما تناوله ظاهر اللفظ ، بل وقع الاستثناء عما تضمن اللفظ من احوال البيع ، فوجب ان يثبت عموم صدر الكلام بدلالة استثناء الحال ، كما فى قولك : ماجاءني زيد الا راكبا ، اى ماجاءنى فى حال من الاحوال الا فى حال الركوب ، وعموم الاحوال : حال التساوى والتفاضل والمجازفة ، اذ لاحالة لبيع الطعام بالطعام غير هذه الاحوال ، فكان الاستثناء من الاحوال التساوى والتفاضل والجفاف ، وهذه الاحوال مختصة بالكثير المعلوم بالكيل ، لان المراد من التساوى هو المساواة فى الكيل بالاجماع ، والتفاضل عبارة عن فضل على احد المتساويين كيلا ، والمجازفة عبارة عن عدم العلم بالمساواة والمفاضلة ، فكان اخر هذا الكلام دليلا على ان اوله لم يتناول القليل ، فصار التغيير حاصلًا بدلالة النص (لا بالنص) (٣) ، اى تعليلنا بالكيل وافق التغيير الذى حصل بدلالة الاستثناء فى هذا النص ، فان الاستثناء يدل على ان القليل ليس بمراد من هذا الكلام .

وتعليلنا بالكيل يدل ايضا على ان القليل ليس بمحل للربا فتوافقا ،

لا ان التغيير (٤) حصل بالتعليل (٥)

-
- (١) انظر تخريج هذا الحديث ص ٤٩٦ .
 - (٢) انظر تخريج هذا الحديث ص ٤٩٦ .
 - (٣) غير موجود فى ت و س .
 - (٤) فى ت : المميز . وهو خطأ ، انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٥ .
 - (٥) نهاية ٢١٦ أ . انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٤ .

(والجواب (١) عن الثانى : ان الزكاة ليست بحق للفقير ملكا له ، لان الزكاة عبادة خالصة اصلية من اركان الدين ، شرعت شكرا على نعمة المال ، كالصلاة شرعت شكرا على نعمة البدن ، ولهذا لا تتأدى بدون النية ، والعبادة لا تجب للعباد (٢) ولا يكون حقا لهم بوجه ، لانه يؤدى الى الاشراك ، وهو ينافى معنى العبادة ، بل المستحق للعبادة هو الله تعالى لاغير ، فثبت ان الواجب لله تعالى على الخصوص ، ثم حق الله تعالى ، وان كان لايقبل التغيير بالتعليل كحق العباد ، الا انه سقط حقه تعالى فى الصورة باذنه الثابت بالنص لا بالتعليل ، لان الله تعالى وعد الفقراء ارزاقهم حيث قال (وما من دابة فى الارض الا على الله رزقها) (٣) وعين مالا لنفسه فى مال الاغنياء بالنصوص المقتضية لوجوب الزكاة ، وامر الاغنياء بانجاز تلك المواعيد من مال الله الواجب له تعالى عليهم بان يصرف الى الفقراء ، فلما امر الله تعالى الاغنياء بالصرف الى الفقراء ، مع ان حق الفقراء فى مطلق المال ، دل ذلك على اذنه باستبدال حقه ، فقامت دلالة الاستبدال تحصيليا لمقاصد الفقراء ، فكان رزقهم فى مطلق المال لا الخاص ، فثبت ان سقوط الحق عن صورة الشاة ثبت بضرورة الامر بالصرف الى الفقير ، والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص ، فصار التغيير (بالنص) (٤) مجامعا للتعليل ، لا ان التغيير حصل (٥) بالتعليل (٦) لحكم شرعى وهو صلاحية الشاة للدفع الى الفقير ، فان صلاحية حكم شرعى ، وتعليل صلاحية الشاة للدفع الى الفقير : ان الشاة تقع لله تعالى بابتداء قبض الفقير قربة - اى يقع تسليم الشاة الى الفقير لله تعالى على الخلوص فى ابتداء قبض الفقير كما قال تعالى (ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات) (٧) وقال صلى الله عليه وسلم

-
- (١) من هنا غير موجود فى م .
 - (٢) انما العبادة تجب لله تعالى وحده .
 - (٣) سورة هود ، اية " ٦ " .
 - (٤) غير موجود فى ت .
 - (٥) الى هنا غير موجود فى م .
 - (٦) ٢١٦ ب .
 - (٧) سورة التوبة ، اية " ١٠٤ " .

" الصدقة تقع في كف الرحمن قبل ان تقع في كف الفقير " (١) ثم يصير الفقير بدوام يده عليه (٢) مصروفا اليه من الله تعالى ، ولما ثبت ان الواجب وهو الزكاة خالص حق الله تعالى لم يمكن (٣) ان تحمل السلام في قوله تعالى (انما الصدقات للفقراء) (٤) على حقيقتها وهي التملك كما زعم الناقض ، لان ما هو حق الله تعالى على الخلو لا يكون حقا لغيره ، بل يحمل على انها لام العاقبة ، فالفقراء مصارف لحاجتهم لامستحقون ، بيان ذلك : ان الواجب من الزكاة حق اخراج الى الله تعالى بقطع المالك ملكه عن ذلك القدر لا حق لاحد فيه ، وحق الفقير في رزقهم على الله تعالى حال حاجته ، لاتعلق لحقه بالنصاب ، الا ان الله تعالى لما امر بقضاء حق الفقير بماله على صاحب المال ، تصير كف الفقير بالاية في حق الزكاة شرطا لتأدى حق الله تعالى به ، لا ان يصير مستحقا لما وجب على الضى بغناه ، واذا صار هكذا ، قلنا : الاصناف السبعة (٥) ماصاروا مستحقين بالاية للزكاة ، بل صاروا مصارف تصرف الزكاة اليهم ، فعلم ان الوجوب متعلق بالحاجة ، غير ان الحاجة تقع بهذه الاسباب في الاغلب ، فاسماء الاصناف الثمانية اسباب الحاجة ذكرها الله تعالى ليدل على ان الفقير استحقه لحاجته حتى شاركه غيره لما احتاج ، وان لم يكن بسبب

(١) لم اعثر على هذا اللفظ في الحديث ، ويقرب من معناه مـارواه ابوهريرة رضي الله تعالى عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ماتصدق احد بصدقة من طيب - ولا يقبل الله الا الطيب - الا اخذها الرحمن بيمينه - وان كانت تمرة - فتربو في كف الرحمن حتى تكون اعظم من الجبل ، كما يربى احدكم فلو هو او فصيله " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الزكاة . باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها . الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى (تعرج الملائكة والروح اليه) .

(٢) اى : على المقبوض .

(٣) في م : يكن . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٩ .

(٤) سورة التوبة ، اية " ٦٠ " .

(٥) الاصناف التى يجب صرف الزكاة اليها ثمانية ، الا انه اقتصر هنا على سبعة من هؤلاء الثمانية ، لسقوط سهم المؤلف قلوبهم عند الحنفية . انظر الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١١٨ .

الفقير فعلم انهم مصارف بسبب الحاجة فصاروا جنسا واحدا ، كانه قيل :
 انما الصدقات للمحتاجين باى سبب احتاجوا ، ثم تعلق (١) الحكم بادننى
 ماينطلق (٢) عليه اسم الجنس ، ثم هذا التعليل لايدفع حكم النص ، لانهم
 بالنص كانوا مصارف للزكاة وهم صالحون للمصرف اليهم ، صرفت اليهم
 ام لا ، فمن اصيب فهو المصرف ، والجزء والكل فيه واحد ، كاستقبال الكعبة
 فان الكعبةصالحة لمصرف الصلاة اليها والجزء والكل فيه واحد ، استقبل
 العبد اليها او لا ، فاي جزء وقع الاستقبال اليه فهو المصرف ، وتبين
 ان التعليل وقع لحكم شرعى وهو معرفة شرط جواز أداء الزكاة كالكعبة للصلاة ،
 لا لحق العبد. (٣)

اما (٤) التكبير فقد وجب للتعظيم لا لعينه ، بيان ذلك : ان اللسان
 جزء من البدن الذى فرض على كل جزء من اجزائه تعظيم يناسبه ، فان الصلاة
 عبادة بدنية فرضت تعظيما للرب ، والمستحق فيها افعال تحل على اعضاء
 مخصوصة تنبىء عن التعظيم كالقيام للقدم ، والركوع للظهر ، والسجود
 للجبهة ، واللسان من جملة البدن ومن الاعضاء الظاهرة من وجه ، وكان
 المستحق استعماله بما يحصل به التعظيم والثناء على الله تعالى تعظيم
 اللسان ، فعين الشرع التكبير ، لان بالتكبير يحصل الثناء ، لا ان التكبير
 فى نفسه هو المستحق ، (كما ان المستحق) (٥) فى ذكر كلمة الشهادة
 اداء ما على اللسان من عمل الايمان ، وهذه الكلمة آلة يحصل بها الاداء ،
 لا ان يكون الركن ان تصير هذه الكلمة مذكورة بلسانه ، ولهذا قوام
 مقامها سائر الكلمات بالفارسية (٦) والعربية وغيرهما ، واذا ثبت ان
 الواجب عمل اللسان صح التعليل واقامة غير التكبير مقامه ، لان عمل
 اللسان لايتبدل به ، وانما تتبدل الالة ، والالة فى تحصيل العمل لاتجب

-
- (١) فى ت : يضاف . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج٣ ص ٣٤٠ .
 (٢) فى ت : ينطق . والاختيار لما فى المصدر السابق .
 (٣) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ، ج ٣ ص ٣٣٥ .
 (٤) فى م زيادة : و .
 (٥) غير موجودة فى ت .
 (٦) فى م : الفارسية . والمختار لما فى كشف الاسرار ج٣ ص ٣٤١ .

مقصودة ، بل لضرورة تحصيل العمل بها لصلاحها لذلك العمل ، فحكم النص
باق بعد التعليل (١) .

وكذلك الماء ليس بواجب الاستعمال لذاته فى النجاسة ، لان من القى
الثوب النجس ، او قطع موضع النجاسة بالمقراض ، او احرقه بالنار سقط
استعمال الماء ، ولو كان استعماله واجبا لذاته لم يسقط بدون العذر ،
بل الواجب ازالة النجاسة ، والماء الـ ازالة عن المحل النجس على
تاويل الاسقاط والابعاد ، والواجب حقيقة التحرز عن النجاسة حالة الصلاة ،
لكن التحرز (٢) عنها انما يتحقق بازالتها ، (فالواجب ازالتها) (٣) والماء
الـ ، والمائع كالخل وماء الورد وكل ما ينعصر بالعصر كذلك - اى الـ
لازالة النجاسة - فاذا عدى حكم الماء الى المائع الصالح لان يكون الـ
للزالة ، بقى حكم النص على ما كان قبله من غير تغيير (٤) .

واورد : ازالة الحدث . وجه الايراد : انه لما جاز فى ازالة
النجاسة الحقيقية الحاق المائع بالماء فى كونه طهورا بعلـ ازالة ، جاز
فى النجاسة الحكمية - اى الحدث - الحاق المائع بالماء بهذه العلة ،
وقد منعت فى الحدث ، فقد انتقض عليكم (٥) .

واجيب : بان عمل الماء وهو التطهير لا يثبت فى محل الحدث الذى
هو المائع الحكمى من اداء الصلاة الا باثبات المزال (الذى) (٦) هو

(١) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤١ .

(٢) ٢١٧ أ .

(٣) غير موجوده فى ت .

(٤) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٢ .

(٥) انظر الاعتراض وجوابه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٣ . والخلاصة :

ان ازالة الماء للحدث الحكمى الذى سمى وضوءا او غسلا ، حكم غير
معقول العلة ، فلا يقاس على الماء غيره من المائعات . بخلاف
تطهير النجاسة الحقيقية .

(٦) غير موجود فى ت .

امر شرعى ثبت فى محل الغسل غير معقول ، فاثبت على الاعضاء الطاهرة
نجاسة حكمية ، فتسمية الشرع الوضوء طهورا ضرورة ، وماثبت ضرورة يتقدر
بقدر الضرورة فلم يتعد الى غير الماء من المائعات ، لان ماثبت غير
معقول المعنى ضرورة لايمكن تعليله للتعدية الى محل اخر (١) .

واورد : فكيف صح بلانية ، وجه الايراد : انه لما اعتبر جانب
المزال فى الوضوء ومنع عن الحاق غير الماء ، لكون المزال غير معقول
المعنى ينبغى ان تشترط النية فى الوضوء لثبوت الطهارة غير معقول
المعنى كما فى التيمم ، فكيف صح الوضوء بلانية .

اجيب : بان تطهير الماء معقول ، والماء مطهر بطبعه لا بالنية ،
ولم يحدث فى الماء معنى غير معقول وانما حدث فى المحل نجاسة حكمية
غير معقولة حتى صار الماء مطهرا ومزيلا ، والنية من شرائط العمل ، فاذا
بقى الماء مطهرا بطبعه ولم يتغير لايحتاج الى نية التطهير ليصير
مطهرا (٢) .

" الشرط التاسع : ان لا يكون الحكم فرعا عن حكم اخر "

" قوله " ومنها ان لا يكون فرعا عند الكرخى خلافا للحنابلة
وابى عبد الله البصرى . لنا : ان اتحدت العلة فذكر الوسط غير مفيد ،
كما لو قاس شافعى الربا فى السفرجل على التفاح بعلة الطعم ، ثم قاس
التفاح على تحريم الربا (فى البر) (٣) بعلة الطعم ايضا ، وان تغايرت
فكانت منصوطة او مجمعا عليها فى الاصل الممنوع فقد امكن اثبات حكم

(١) انظر هذا الجواب فى كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٤٣ .

(٢) انظر هذا الاعتراض وجوابه فى كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٣) غير موجود فى ت .

الفرع بها ولا حاجة الى القياسين ، وان كانت مستنبطة كما لو قال :
 الجذام عيب يفسخ به البيع ، فكذا النكاح قياسا على (البـرض) (١)
 والقرن (٢) ، فاذا منع ، قاسهما على الجب والعنة بواسطة فوات غرض
 الاستمتاع لم يصح ، فان حكم الفرع الاول ثبت (٣) بعللة الفرع الثانى ،
 فاذا ثبت بعللة اخرى استنبطت من الاصل الاخر امتنعت التعدية بالاولى (٤)
 لعدم ثبوتها ، لعدم اعتبار الشارع اياها حيث ثبت حكم اصلها بغيرها
 وفاقا . والثانية ليست فى الفرع ، هذا وان كان فرعاً يخالفه المستدل ،
 كما لو قال حنفى فى صوم الفرض بنية النفل اتى بما امر به كمن عليه
 فريضة الحج فنوى النفل لم يصح لانه اما مقرر او ملزم ، وليس الاول ، لانه
 لا يعتقده ، ولا الثانى لجواز (امكن) (٥) انكاره بناء الحكم على تلك
 العلة وهو اعرف بمذهبه ، ولو لم ينكر فحاصله اظهار خطأ المعترض فى
 الفرع ضرورة تصويبه فى علة الاصل ، وليس هذا باولى من خطأ المستدل فى
 الاصل وتصويبه فى الفرع (٦) .

" الشرح " (٧) : ومن شروط حكم الاصل : ان لا يكون فرعاً على حكم
 اخر عند اكثر اصحاب الشافعى والكرخى .

خلافاً للحنابلة وابى عبدالله البصرى (٨) .

-
- (١) غير موجود فى ت .
 - (٢) فى ت : القرن والرتق .
 - (٣) فى ت : يثبت .
 - (٤) فى م : الاولى . " بدون باء " .
 - (٥) غير موجود فى م .
 - (٦) بعد هذا فى ٢١٧ أ (٨) اسطر مكررة من الاخير .
 - (٧) قبل البدء فى الشرح فى ٢١٧ ب (٧) اسطر مكررة من الاول . وانظر
 هذا الشرط فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٠٣ . الاحكام فى اصول الاحكام .
 ج ٣ ص ١٧٨ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣١ .
 - (٨) انظر شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٠٩ . شرح
 الكوكب المنير ج ٤ ص ٢٥ .

والدليل على اعتبار هذا الشرط : انه ان اتحدت العلة الجامعة بين الفرع الاخير (١) واصله الذى هو فرع على حكم اخر مع العلة الجامعة بين امله الذى هو فرع متوسط واصله الاول ، فذكر الوسط ضائع غير مفيد ، لانه حينئذ يقاس الفرع الاخير على الاصل الاول ، مثال ذلك : مالو قاس شافعى الربا فى السفرجل على التفاح بعلة الطعم ، بان قال : السفرجل مطعوم فيجرى فيه الربا قياسا على التفاح ، (ثم قاس التفاح) (٢) فى تحريم الربا على البر بعلة الطعم ايضا ، فان ذكر التفاح الذى هو الوسط ضائع ، لانه يمكن ان يقيس السفرجل على البر ابتداء بعلة الطعم .

وان تغايرت العلة الجامعة بين الفرع الاخير واصله الذى هو متوسط ، والعلة الجامعة بين المتوسط واصله الاول ، وكانت العلة الجامعة التى بها عدى الحكم من المتوسط الذى هو الاصل الممنوع منصوصة او مجمعا عليها فى الاصل الممنوع حكمه ، فقد امكن اثبات حكم الفرع الاخير بها ، ولا حاجة الى القياسين (قياس الفرع (٣) الاخير على المتوسط ، وقياس المتوسط على الاصل الاول ، بل يكفى قياس واحد ، (وهو قياس) (٤) الفرع الاخير على المتوسط .

وان كانت العلة الجامعة بين الفرع الاخير والمتوسط مستنبطة كما لو قال (٥) شافعى فى مسالة فسخ النكاح بالجدام " الجدام عيب يفسخ به البيع ، فيفسخ به النكاح قياسا على الرتق والقرن ، فانه عيب يفسخ به البيع فيفسخ به النكاح ، فاذا منع (٦) فسخ النكاح بالرتق والقرن ، قاس الرتق والقرن على الجب والعنة بواسطة فوات غرض الاستمتاع به ، لم يصح هذا القياس ، فان حكم الفرع الاول المتنازع فيه وهو الجدام فى

(١) فى ت و س : الاخر .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) فى ت : على الاخير . و " على " زائد هنا خطأ .

(٤) غير موجودة فى ت .

(٥) فى م : قاس . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٩ .

(٦) فى م : امتنع . والاختيار كما فى المصدر السابق .

مثالنا يثبت بعلة الفرع الثانى الذى هو الرتق والقرن ، وتلك العلة هى انها عيب يفسخ به البيع ، فاذا ثبت حكم الفرع الثانى - اى الرتق والقرن - بعلة اخرى استنبطت من الاصل الاخر الذى هو الجب والعنة ، وتلك العلة هى فوات غرض الاستمتاع به امتنعت التعدية بالعلة الاولى (١) : لعدم اعتبار الشارع العلة الاولى حيث يثبت حكم اصلها بعلة اخرى بالاتفاق ، والعلة الثانية وهى فوات غرض الاستمتاع فى مثالنا ليست بمتحققة فى الفرع الذى هو الجذام ، هذا اذا كان حكم الاصل فرعاً يوافقه المستدل (٢) .

وان كان حكم الاصل فرعاً يخالفه المستدل كما لو قال حنفى فى صوم الفرض بنية النفل : انه اتى بما امر به فيصح قياساً على فريضة الحج ، فانه اذا اتى بالحج بنية النفل من عليه حج الفرض (ص ح) (٣) حجه فرضاً ، لم يصح القياس ، لان الحنفى اما مقرر لماخذ امامه ، او ملزم لخصمه ، وليس الاول لانه ممتنع ، لانه (٤) يعرف كون الوصف الجامع ماخذاً لامامه باثباته للحكم على وفقه ، وبالقياس على الاصل الذى لايقول به امامه لايعرف ذلك ، ولا الثانى بان يقول : هذا هو عندك علة الحكم (٥) فى الاصل المقيس عليه ، وهو موجود فى محل النزاع ، فيلزمك الاعتراف بحكمه والا فيلزم (٦) منه ابطال المعنى وانتقاضه لتخلف الحكم عنه من غير معارض ، ويلزم من ابطال التعليل به امتناع اثبات الحكم به فى الاصل ، فانه ايضا ممتنع لجواز انكار الخصم المعترض بناء الحكم على تلك العلة ، بل بناؤه (٧) على غيرها ويجب تصديقه فيه لكونه عدلاً ، والظاهر من حاله الصدق ، وهو اعرف بماخذ مذهبه ، ولو لم ينكر الخصم ان بناء الحكم على

-
- (١) بعدها فى م : لعدم ثبوت العلة الاولى لعدم الاعتبار .
 - (٢) انظر هذا التفصيل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٨ .
 - (٣) غير موجود فى ت .
 - (٤) فى م : انما .
 - (٥) ٢١٨ أ .
 - (٦) فى م : يلزم . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٠ .
 - (٧) اى : الحكم .

تلك العلة ، فحاصل الالتزام اظهار خطأ المعارض في الفرع باثبات خلاف حكمه ضرورة تصويبه في تعليل حكم الاصل بالعلة المذكورة ، (وليس تصويبه في تعليل حكم الاصل بالعلة المذكورة) (١) وتخطئته في الفرع اولى من تخطئة المستدل في تعليل حكم الاصل بالعلة المذكورة وتصويبه في الفرع (٢) .

"شروط علّة الاصل : ان تكون ظاهرة منضبطة"

" قوله " واما شروط علة الاصل : فالاتفاق على جواز التعليق
بالاوصاف الظاهرة العرية عن الاضطراب معقولا كان الوصف كالرضا والسخط ،
او محسوسا كالقتل والسرقة ، او عرفيا كالحسن والقبح وسواء كان موجودا ،
فى المحل او ملازما له ، والخلاف فى شروط منها : الاكثرون : ان لا يكون
محل الحكم ولا جزءه ، واجازه (٣) اخرون ، واختار الامدى امتناعه بالمحل
دون الجزء ، والحجة : ان العلة لو كانت المحل بخصوصه كانت قاصرة ،
اذ لو تحقق لخصوصه فى الفرع ، لاتحدا ، فلا تعدية ، ومن جوز القاصرة ،
اجاز استلزام المحل لحكمة غير متعدية ، ونحن منعناه مطلقا ، واما
الجزء فيحتمل ان يعم الاصل .

" الشرح " (٤) لما فرغ من شروط الحكم فى الاصل شرع فى شروط عللة
الاصل .

والاتفاق على جواز تعليل حكم الاصل بالافوصاف الظاهرة الجليّة
العريّة عن الاضطراب (هـ) ، سواء كان الوصف معقولا كالرضاء والسخط ،
او محسوسا كالقتل والسرقة ، او عرفيا كالحسن والقبح ، وسواء كان الوصف

- (١) غير موجودة فى م .
- (٢) انظر هذا التفصيل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٧٩ .
- (٣) فى ت : واجاز .
- (٤) انظر هذه الشروط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٣ . الاحكام
- فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٦٩ .
- (٥) ويمكن التعبير عن هذا الشرط بقوله : ان تكون ظاهرة منضبطة .

موجودا فى محل الحكم كالأوصاف المذكورة ، او ملازما لمحل الحكم غيـر موجود فيه ، كتحريم نكاح الأمة لعلـة رق الولد .

والخلاف ثابت فى شروط منها : ان الاكثريـن ذهبوا الى ان شرط علـة الاصل ان لا يكون (١) محل حكم الاصل ولا جزء محله .

واجازه اخرون .

واختار الامدى التفصيل : وهو امتناع تعليل حكم الاصل بمحلـه دون الجزء (٢) .

والحجة عليه (٣) : ان الكلام انما هو واقع فى علـة اصل القياس ، فلو كانت العلـة هى محل حكم الاصل بخصوصه لكانت قاصرة ، لاستحالة كون محل حكم الاصل بخصوصه متحققا فى الفرع ، اذ لو تحقق محل حكم الاصل بخصوصه فى الفرع لاتحد الاصل والفرع ، وهو محال فلا تعدية ، هذا عند من لم يجوز العلـة القاصرة (٢) .

ومن جوز القاصرة - اى التعليل بالعلـة القاصرة - اجاز استلزام محل حكم الاصل لحكمة غير متعددة داعية الى ذلك الحكم (٤) .

واصحاب ابى حنيفة منعوا تعليل حكم الاصل بالمحل مطلقا (٥) .

واما جزء المحل : فلا يمتنع التعليل به ، لانه يحتمل ان يعنى الجزء الاصل والفرع ، لجواز ان يكون جزء الشئ اعم منه (٦) .

-
- (١) اى : لا يكون الوصف محل حكم الاصل .
 - (٢) انظر الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٨٥ .
 - (٣) اى : على امتناع تعليل حكم الاصل
 - (٤) وهو قول جمهور الاصوليين . انظر شرح عضدالدين لمختصر المنتهى فى الاصولى . ج ٢ ص ٢١٧ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٢ .
 - (٥) انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٨٩ . اصول السرخسى . ج ٢ ص ١٥٨ . فتح الغفار بشرح المنار . ج ٣ ص ٢٨ .
 - (٦) انظر فتح الغفار بشرح المنار . ج ٣ ص ٢٩ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى فى الاصولى . ج ٢ ص ٢١٧ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٢ .

" ان تكون باعثة لا طردية "

" قوله " ومنها : اجازة بعضهم بمجرد الامارة الطردية ، والحق انه لابد ان تكون باعثة - اى مشتملة - على حكمة صالحة مقصودة للشارع ، والا يمتنع التعليل فى الاصل بمجردهما ، اذ لافائدة للامارة سوى تعريف الحكم وهو معلوم بالخطاب ، ولانها مستنبطة من حكم الاصل متفرعة عنه ، فلو عرف بها لتوقف هو عليها وانه دور .

" الشرح " (١) : اختلفوا فى جواز كون العلة فى الاصل بمعنى الامارة المجردة .

فمنهم من اجاز تعليل حكم الاصل بمجرد الامارة الطردية (٢) .

والحق انه لابد ان تكون علة حكم الاصل باعثة - اى مشتملة - على حكمة صالحة لان تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم ، لانه لو كانت العلة وصفا طرديا لا حكمة فيه ، بل امانة مجردة يمتنع التعليل فى الاصل بمجردهما ، اذ لافائدة للامارة سوى تعريف الحكم ، والحكم فى الاصل معلوم بالخطاب ، لا بالعلة المستنبطة منه ، ولان علة الاصل مستنبطة متفرعة عنه ، فلو عرف حكم الاصل بها لتوقف حكم الاصل عليها ، وانه دور (٣) .

" ان لاتكون عدما "

" قوله " ومنها : ان لاتكون عدما فى الحكم الثبوتى . لنا لو كان

-
- (١) انظر هذا الاختلاف فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦٨ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤١ .
 (٢) وهو قول فخر الدين الرازى واتباعه . انظر المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٣٨٩ . الابهاج شرح المنهاج الاصولى ج ٣ ص ٩٠ . شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الاصول ص ٤٠٦ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧ .
 (٣) وهذا هو اختيار سيف الدين الامدى . انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٦ .

عدما فاما ان يكون مناسبا للحكم او مظنة مناسب اذا خفى هو ، والثانى باطل ، لانه اما عدم مطلق فنسبته الى الكل سواء ، او عدم امر خاص : فاما ان يكون وجود ذلك الامر منشا مصلحة ، فعدمه يستلزم عدمه — او مفسدة فوجوده مانع عن المصلحة ، وعدم المانع ليس علة لها باتفاق ولا مظنة . واما ان يكون منافيا لوجود مناسب الحكم ، لم يكن عدمه مظنة (١) لمنافيه المناسب ، لانه (٢) ان كان ظاهرا كان علة ، ولا حاجة الى المظنة ، او خفيا كان عدمه ايضا خفيا للتقابل لتساويهما فى التعقل ، وان لم ينافيه كان وجوده كعدمه ، فلم يكن عدمه مناسباً ولا مظنة . واستدل : لا علة عدم ، لجواز الحمل على المعدوم ، فلو كانت وجودية اتصف المعدوم بالوجود فكانت العلة وجودية والا لزم ارتفاع النقيضين ، وقد مر فى الحسن مثله . قالوا : لو لم يجز لم يصح تعليل الضرب بعدم الامتثال . قلنا : العلة الكف عن الامتثال وهو وجودى .

" الشرح " (٣) : ومن شروط علة حكم الاصل ان لاتكون علة حكم الاصل عدما فى الحكم الثبوتى ، خلافا لبعض الاصوليين (٤) .

والدليل على انه لايجوز ان تكون علة حكم الاصل عدما فى الحكم الثبوتى : انه لو كان الجامع فى الحكم الثبوتى عدما لكان اما مناسباً للحكم الثبوتى ، او مظنة مناسب ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، اما الملازمة : فلان الوصف لابد وان يكون باعثا ، لما تقدم (٥) ، والباعث

(١) فى ت اشارة الى نسخة " فيها : مناسبا .

(٢) ٢١٨ ب .

(٣) انظر هذا الشرط فى : اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦٩ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٦٧ .

(٤) وهم طائفة من الشافعية والحنابلة منهم فخر الدين الرازى واتباعه

انظر المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٤٠٠ . الابهاج

فى شرح المنهاج الاصولى ج ٣ ص ٩٢ . شرح تنقيح الفصول فى اختصار

المحصول فى الاصول ص ٤١١ . المختصر فى اصول الفقه على مذهب

الامام احمد بن حنبل . ص ١٤٤ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٨ .

(٥) فى الشرط السابق لهذا الشرط من شروط العلة .

منحصر فى المناسب والمظنة كما سيأتى ، والمناسب هو الوصف الظاهر — المنضبط الذى يحصل عقلا من ترتب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا من حصول مصلحة او دفع مفسدة ، و مظنة المناسب : ما يلزم الوصف المذكور ، اذا لم يكن ظاهرا .

واما بطلان اللازم : فلان العدم ، اما عدم مطلق ، او عدم امر خاص — اى مضاف الى امر خاص — والاول باطل ، لان نسبة العدم المطلق الى كل الاحكام على السواء ، فلا يختص ببعض الاحكام دون بعض .

والثانى ايضا : باطل ، لان وجود الامر الخاص الذى اضيف اليه — العدم : اما ان يكون منشا مصلحة لذلك الحكم الثبوتى ، فعدم ذلك الامر الخاص يستلزم عدم تلك المصلحة ، فلا يكون عدمه مناسبا للحكم الثبوتى ولا مظنة مناسب .

واما ان يكون وجود ذلك الامر الخاص الذى اضيف اليه العدم منشا مفسدة لذلك الحكم الثبوتى ، فيكون وجود ذلك الامر مانعا عن المصلحة المقتضية لذلك الحكم الثبوتى فيكون وجود ذلك الامر مانعا للحكم — (الثبوتى) (١) واذا كان وجوده مانعا للحكم الثبوتى فعدمه عدم المانع ، وعدم المانع ليس مناسبا ولا مظنة مناسب بالاتفاق .

واما ان يكون وجود ذلك الامر الخاص الذى اضيف اليه العدم منافيا لوجود المناسب للحكم الثبوتى ، فلا يكون عدمه مظنة لمنافيه المناسب ، لان منافى وجود ذلك الامر الخاص المناسب ان كان ظاهرا تعين ان يكون بنفسه علة ولا حاجة الى المظنة ، وان كان المنافى المناسب خفيا فيكون ذلك الامر الخاص ايضا خفيا ، لان المتنافيين الوجوديين متساويان (٢) فى الجلاء والخفاء لتساويهما فى التعقل ، فعدم ذلك الامر الخاص ، أيضا خفى ، بل أخفى ،

(١) غير موجود فى ت .

(٢) فى النسخ : متساويين . وهو خطأ اعرابا ، لانه خبر ان مرفوع — وعلمة رفعه الالف لانه مشئى .

لان عدم الامر الخاص لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الامر الخاص من غير عكس ،
واذا كان عدم ذلك الامر الخاص خفيا لا يصلح ان يكون مظنة للمناسـب
الخفى ، (لان الخفى) (١) لا يصلح ان يكون مظنة للخفى .

وان لم يكن وجود ذلك الامر الخاص منشا مصلحة للحكم الثبوتى ،
ولا منشا مفسدة له ، ولا مناقيا للمناسـب للحكم الثبوتى كان وجوده كعدمه
بالنسبة الى الحكم الثبوتى ، فلم يكن عدمه مناسبا للحكم الثبوتى ولا مظنة
مناسب (٢) .

واعلم ان المنافى للمناسـب مندرج تحت ماهو منشا مفسدة للحكم
الثبوتى فلا ينبغى ان يجعل قسيما له .

واستدل على عدم جواز تعليل الحكم الثبوتى بالعدم : بان " لا علة " عدم ، لجواز حمل " لا علة " على المعدوم ، فلو كان " لا علة " موجـودا
لزم اتصاف المعدوم بالموجود وهو محال ، فتعين ان يكون " لا علة " معدوما
فتكون العلة موجودة ، لان احد النقيضين اذا كان معدوما يكون الاخر
موجودا والا لزم ارتفاع النقيضين ، فثبت ان العلة موجودة ، فيمتنع
ان يكون عدم علة ، والا اتصف عدم بالموجود وهو محال ، وقد مر فى
مسالة الحسن والقبح تقرير هذا الدليل مع الجواب ، والحق ان (٣) العلة
واللاعلة من الاوصاف الاعتبارية لاتحقق لهما فى الخارج ، فلا يستدعى محلا
موجودا فى الخارج ، والكلام فى عدم فى الخارج (٤) .

القائلون بان عدم يجوز ان يكون علة للحكم الثبوتى قالوا : لو
لم يجز ان يكون عدم علة للحكم الثبوتى لم يصح تعليل الضرب بعدم

(١) غير موجودة فى ت .

(٢) انظر هذا الاستدلال فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ٢١٤ .

(٣) فى ت : ان هذه العلة .

(٤) انظر هذا الدليل فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ٢١٦ .

الامتنال ، واللازم باطل ، اما الملازمة فلان الضرب وجودى ، وعدم الامتنال
عدمى ، فاذا لم يجرز التعليل بالعدم لم يصح تعليل الضرب بعدم الامتنال ،
واما انتفاء الثانى : فلانه جعل عدم الامتنال علة له حيث قيل : اذا امر
السيد عبده بفعل ولم يمتثل وضربه السيد ، انما ضربه لانه لم يمتثل (١) .

اجاب : بان علة الضرب الكف عن الامتنال ، والكف عن الامتنال
وجودى (٢) .

" ان لا يكون العدم جزءاً من العلة "

" قوله " ومنها : ان لا يكون العدم جزءاً منها ، قالوا : لو لم
يصح لم يقع ، وانتفاء معارضة (٣) المعجزة جزء المعرف لها ، لانها الاتيان
مع التحدى وانتفاء المعارض ، وكذلك جزء الدوران وجوداً وعدمياً معـرف
لعلية المدار وهى وجودية والجزء عدمى . قلنا : هو شرط لا جزء .

" الشرح (٤) : ومن شروط علة حكم الاصل ان لا يكون العدم جزءاً من
علة الحكم الثبوتى .

والدليل عليه ما تقدم (٥)

القائلون بان العدم يجوز ان يكون جزء علة للحكم الثبوتى قالوا :
لو لم يصح كون جزء علة الحكم عدماً لم يقع ، لان الوقوع فرع الجواز ،

(١) انظر هذا الدليل فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص
٢١٦ .

(٢) انظر هذا الجواب فى المصدر السابق .

(٣) ٢١٩ أ .

(٤) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٠ . الاحكام فى
اصول الاحكام ج ٣ ص ١٨٩ . التقرير والتحرير ج ٣ ص ١٦٧ .

(٥) وهو ما ذكر من الاستدلال فى المسالة السابقة . وهو الدليل على
ان لا يكون العدم علة للحكم الثبوتى .

واللازم باطل ، فان انتفاء معارضة المعجزة بمثلها جزء من المعرف للمعجزة لان الفعل الخارق للعادة يتوقف كونه معجزة على التحدى وانتفاء المعارضة وانتفاء المعارضة امر عدمى وكون الفعل معجزة وجودى ، فقد ثبت كـون عدم جزء علة الثبوتى (١) .

وايضا : الدوران وجودا وعدمه علة (لعلية المدار) (٢) للدائر ، وعلية المدار للدائر ثبوته ، وجزء الدوران عدم ، لان الدوران وجودا وعدمه مركب من الطرد والعكس ، والعكس عدمى فجاز ان يكون جزء علة الثبوتى عدم (١) .

اجاب : بان عدم فى الصورتين شرط لا جزء ، وشرط الحكم الثبوتى جاز ان يكون عدم (٣) .

" ما يستثنى من الشرط السابق "

" قوله " تنبيه : ولا يستثنى من هذا الا حكم اضيف الى سبب معين او مجمع على دليله ، فعدم دليل عدمه كقول محمد فى ولد المغصوب : لم يغصب ، وفيما لا خمس فيه من اللؤلؤ لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب ، فاما (٤) مثل التعليل فى افساد النكاح بشهادة النساء بانه ليس بمال ، وفى انه لا يعتق الاخ بالملك بانه ليس بينهما ولاد ، ومثل جواز اسلام المروى فى مثله لا يجمعهما طعم ولا ثمنية ، ليس بمانع عن وجود علة يضاف الجواز والعق والمانع من (٥) السلم (٦) اليها ، بخلاف الاول .

(١) انظر هذا الدليل فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى .

ج ٢ ص ٢١٦ .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) انظر هذا الجواب فى المصدر السابق ج ٢ ص ٢١٧ .

(٤) فى ت : واما .

(٥) فى ت : فى .

(٦) فى م : اسلم .

" الشرح " (١) : اعلم ان التعليل بالعدم لا يصح عند اصحاب ابي حنيفة مطلقا ، اذ العدم ليس بشيء ، فلا يصح (٢) حجة لاثبات احكام الشرع .

لا يقال : ما ذكرتم مسلم اذا كان الحكم ثبوتيا ، فاما اذا كان عديميا فلا لان العدم يصلح علة للعدم .

لانا نقول العدم لا يصلح علة اصلا ، وعدم الحكم لا يحتاج الى علة ايضا ، لانه ثابت بالعدم الاصلى ، ولا يستثنى من هذا - اى من ان العدم لا يصلح علة اصلا - الا حكم اضيف الى سبب معين او مجمع على دليله انـه واحد لا ثانى له ، فعدم ذلك السبب دليل عدم ذلك الحكم ، وعدم الدليل المجمع عليه دليل عدم الحكم (٣) المجمع على دليله ، كقول محمد فى ولد المغصوب " انه ليس بمضمون " لان الغاصب لم يغصب الولد ، فان الغصب سبب معين للضمان ، ومثل قول محمد فيما لا خمس فيه من اللؤلؤ لانه لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب ، فان سببه (٤) فى الشرع واحد بالاجماع وهو الا يجاف بالخيل والركاب فحينئذ يصح الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم : لان حكم سبب معين او حكم سبب واحد لا ثانى له لا يوجد بغير ذلك (٥) ، فانتفاء ذلك السبب يدل على انتفاء ذلك الحكم ضرورة (٦) .

واما مثل التعليل فى افساد (٧) النكاح بشهادة النساء : بلان النكاح ليس بمال فلا يثبت بشهادة النساء مع الرجال (٨) ، ومثل التعليل فى انه لا يعتق الاخ بالملك ، بانه ليس بين الاخوين ولاد وبعضية فلا يعتق

(١) انظر هذا الاستثناء من الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٠ .
التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٦٨ .

(٢) فى ت : يصلح .

(٣) فى ت : حكم .

(٤) اى : الايجاف .

(٥) اى : بغير ذلك السبب .

(٦) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧٥ . التقرير والتحبير .

ج ٣ ص ١٦٨ .

(٧) فى ت : فساد .

إذا ملكه الاخ (١) ، ومثل جواز اسلام الثوب المروى (٢) فى الثوب المروى لانه لا يجمع العوضين طعم ولا ثمنية - اى المعنى الموجب لحرمة النسيئة التى هى من انواع الربا الطعم او الثمنية - ولم يوجد واحد منهما ، فلا تثبت حرمة النسيئة (١) ، فليس (٣) بمانع - اى مثل هذا التعليل فى هذه الصور ليس بمانع - عن وجود علة يضاف جواز النكاح بشهادة النساء مع الرجال ، والعنق فى صورة تملك الاخ ، والمنع من السلم فى اسلام المروى فى المروى نسيئة الى علة اخرى ، لان الحكم يصح ان يثبت بعلة شتى ، فاذا انتفى احد العلل لم يلزم انتفاء الحكم ، اذ يجوز ان يوجد عند عدم احدى العلل علة اخرى فيضاف الحكم الى العلة الاخرى ، وعدم احدى العلل لا يمنع وجود الاخرى ، وهذا بخلاف الاول : وهو ما اذا اضيف الحكم الى سبب معين او اضيف الى سبب مجمع على دليله انه واحد لا ثانى له ، فانه يلزم من انتفاء السبب انتفاء الحكم لما مر (٤) .

" ان تكون متعدية "

" قوله " ومنها التعدية فلا يصح (٥) التعليل بالقاصرة المستنبطة ، كتعليل الشافعى الربا فى النقدين بجوهرية الثمن ، لنا : لو صححت لفادت ، فاما فى الفرع ، ولا فرع لقصورها ، ولا فى الاصل لثبوته بالنص او الاجماع . قالوا : اذا دل الايماء او المناسبة او غيرهما على العلية غلب على الظن ان الحكم مضاف اليها . قلنا : فيه ابطال للنص ، فان قيل : يفيد اختصاصه بها . قلنا : حاصل بترك التعليل ، و (٦) لفائدة . قالوا : لو توقف صحتها على التعدية لم تتوقف التعدية على صحتها . والا لزم الدور . قلنا : توقف معية لا تقدم فلا دور .

-
- (١) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧٦ .
 - (٢) اى : هو الثوب الذى تنسب صناعته الى مدينة مرو الفارسية .
 - (٣) فى ت و س : ليس .
 - (٤) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧٧ .
 - (٥) فى م : يصلح .
 - (٦) ٢١٩ ب .

"الشرح" (١) ومن شروط علة حكم الأصل : التعدية .

اتفق الجميع على ان تعدية العلة شرط فى صحة التعليق (٢) ،
وعلى صحة تعليق (٣) حكم الاصل بعللة قاصرة منصوبة او مجمع عليها .

وانما اختلفوا فى صحة التعليق بالعلة القاصرة المستنبطة ، كتعليق
اصحاب الشافعى حرمة الربا فى النقيدين بجوهرية الثمينة (٤) .

فذهب الشافعى واصحابه واحمد بن حنبل و القاضى ابوبكر والقاضى
عبد الجبار وابوالحسن البصرى واكثر الفقهاء والمتكلمين الى صحتها (٥) .

وذهب ابو حنيفة واصحابه وابوعبدالله البصرى والكرخى الى ابطالها (٦) .

واحتج المصنف على ما ذهب اليه اصحابه : بانه لو صحت العلة
القاصرة المستنبطة لافادت ، اذ مالا يفيد لايصح ، واللازم باطل ، لان فائدة

(١) انظر هذا الشرط فى : اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٥٩ الاحكام فى

اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٠٠ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٦٩ .

(٢) اى : بعللة قياسية . وفى الاحكام فى اصول الاحكام : صحة القياس .

انظره ج ٣ ص ٢٠٠ .

(٣) فى ت : التعليق .

(٤) فى ت و س : الثمن . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام .

ج ٣ ص ٢٠٠ .

(٥) انظر هذا المذهب فى المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٨٠١ . للمع

فى اصول الفقه . ص ٦٣ . البرهان فى اصول الفقه ج ٢ ص ١٠٨٠ .

المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٣٤٥ . شرح تنقيح الفصول فى

اختصار المحصول فى الاصول ص ٤٠٩ . مفتاح الوصول الى بناء الفروع

على الاصول ، محمد بن احمد المالكى التلمسانى ص ١٤٣ . تحقيق

عبد الوهاب عبداللطيف . دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٣ هـ . نزهة

الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر ، عبدالقادر بن

مصطفى بدران الدمشقى ج ٢ ص ٣١٥ . دار الكتب العلمية - بيروت .

شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٥٢ . وذكر فيه ان هذا المذهب هو

رواية عن الامام احمد رحمه الله تعالى .

(٦) وهو المذهب عند الحنابلة . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٥ . المعتمد

فى اصول الفقه ج ٢ ص ٨٠١ . نزهة الخاطر العاطر شرح روضة

الناظر وجنة المناظر ج ٢ ص ٣١٥ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٥٢ .

العلة اثبات الحكم بها ، لكن لم يثبت الحكم بالعلة القاصرة (١) ، اما
فى الفرع والحال انه لافرع لكون العلة قاصرة لم تتجاوز المحل المخصوص
فلا يثبت الحكم بها فيه ، واما فى الاصل فلان الحكم فى الاصل ثبت بالنص
أو الاجماع (٢) .

القائلون بصحة العلة القاصرة المستنبطة قالوا : ان المجتهد
اذا اجتهد فى طلب العلة ودل الايماء او المناسبة او غيرها على ان
القاصرة علة ، غلب على ظنه ان الحكم مضاف اليها ، فوجب متابعتها (٣) .

اجاب : بان فيه ابطالا للنص ، وذلك لان الحكم قبل التعليل كان
مضافا الى النص ، فلو اضيف بعد التعليل الى العلة كان التعليل مبطلا
للنص ، (لان النص) (٤) لا يبقى له حكم ، والتعليل على وجه يكون مغيرا
لحكم النص باطل (٣) .

فان قيل : لانسلم انحصار الفائدة فيما ذكرتم (٥) ، بل لها فوائد
منها : انها تفيد اختصاص النص بالعلة القاصرة فلا يشتغل (٦) المجتهد
بالتعليل للتعددية الى الفرع بعدما عرف اختصاص النص (٣) .

اجيب : بان الاختصاص حاصل بترك التعليل ، لان الاختصاص كان ثابتا
قبل التعليل ، اذ النص لا يدل بصيغته الا على ثبوت الحكم فى المنصوص
عليه ، وانما يتعمم بالتعليل ، فاذا ترك التعليل يبقى على الاختصاص على

(١) اى : المستنبطة .

(٢) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٦ . شرح عضدالدين
لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٧ .

(٣) انظر هذه المناقشة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٥ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٣ ص ٢٠٠ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ٢١٧ .

(٤) غير موجود فى ت .

(٥) اى فى اثباتها للحكم .

(٦) فى ت : يستعمل .

ماكان ضرورة ، فلم يحصل بهذا التعليل مالم يكن ثابتا (١) .

القائلون ب صحة العلة القاصرة قالوا : لو توقف صحة العلة على تعديتها لم تتوقف التعدية على صحتها (٢) ، واللازم باطل بالاتفاق ، فان التعدية متوقفة على صحة العلة بالاتفاق ، بيان الملازمة : (انه) (٣) لو توقف التعدية على صحتها لزم الدور (١) .

اجاب : بان توقف كل واحدة من صحة (العلة) (٤) والتعدية على الاخرى توقف معية ، فلا دور (١) .

" من شروط العلة جواز كونها حكما شرعيا "

قوله : ومنها انه يجوز ان تكون حكما شرعيا كقوله عليه الصلاة والسلام للتي سالته عن الحج " ارايت لو كان على ابيك دين ؟ " وكقولنا في المدبر مملوك تعلق عتقه بمطلق موت المولى .

" الشرح " (٥) : ومن شروط علة حكم الاصل انه يجوز ان تكون علة حكم الاصل حكما شرعيا كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم للتي سالته عن الحج " ارايت لو كان على ابيك دين ؟ " (٦) فانه عليه الصلاة والسلام

(١) انظر هذه المناقشة في الاحكام في اصول الاحكام ج٣ ص ٢٠٠ . شرح

عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢١٧ .

(٢) فى م : صحتة . وهو خطأ ، لان الضمير عائد الى العلة .

(٣) غير موجود فى ت و س .

(٤) غير موجود فى ت .

(٥) انظر هذا الشرط فى : اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٦٥ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج٣ ص ١٩٣ . التقرير والتحبير ج٣ ص ١٨٧ .

(٦) وردت احاديث كثيرة بهذا المعنى ، لكن الذى ورد فى الصحيح هو المروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان امرأة جاءت الى النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت : ان امى نذرت ان تحج فماتت قبل ان تحج ، افاحج عنها ؟ قال عليه الصلاة والسلام : نعم حجي عنها ، ارايت لو كان على امك دين اكنت قاضيته ؟ قالت : ==

علل (١) بقضاء دين العباد ، وهو حكم شرعى . وكقول اصحاب ابى حنيفة
فى المدبر : مملوك تعلق عتقه بمطلق موت المولى فلا يجوز بيعه كـ
الولد ، فان تعلق العتق حكم شرعى ، وقد علل به .

وقوله : " بمطلق موت المولى " احتراز عن المدبر المقيد ، فان
بيعه جائز بالاتفاق قبل وجود الشرط ، مثل ان يقول : ان شفى الله مريضى ،
او قدم غائبى فانت حر بعد موتى (٢) .

قوله " ومنها انه يجوز ان يكون (حكما) (٣) شرعيا " فيه تعسف ،
فان جواز كونها (حكما شرعيا ليس من شروط العلة ، لكن لما كان عند
بعض الاصوليين شرط العلة ان لاتكون حكما شرعيا) (٣) وهو فى معرض بيان
الشروط المختلف فيها ذكره ايضا فى سلك الشروط (٤) .

" من شروط العلة : اتحاد الوصف "

(قوله) (٥) : ومنها اختلف فى اتحاد الوصف ، فقليل يجب ، والحق
انه يجوز فيه التعدد ، فالاول تعليل ربا النسا بالجنس او الكيـل او
الوزن ، والثانى تعليل ربا الفضل بهما . لنا : ان الوجه الذى ثبت به
الواحد ثبت (به) (٣) المتعدد . قالوا : لو صح تركيبها لكانت العلة
صفة زائدة على المجموع لتعقل الهيئة الاجتماعية مع الجهل بكونها علة ،

== نعم . فقال : فاقضوا الذى له ، فان الله احق بالوفاء " الجامع
الصحيح ، البخارى . كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب من شبه
اصلا معلوما باصل مبین قد بین الله حكمهما ليفهم السائل . وانظر
المعتبر فى تخريج احاديث المنهاج والمختصر ص ٢١٤ .

- (١) الاولى ان يقال : بصحة القضاء لان الجامع المشترك هو صحة القضاء .
- (٢) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٨ .
- (٣) غير موجود فى ت .
- (٤) ولم يذكره الكمال بن الهمام ضمن شروط العلة ، بل ذكره بقوله :
" والمختار جواز كونها - العلة - حكما شرعيا " التقريـر
والتحبير ج ٣ ص ١٨٧ .
- (٥) غير موجود فى م .

والمجهول غير المعلوم ، ولانها (١) موصوفة بالعلية ، والصفة غير الموصوف
واللازم باطل ، لانها ان كانت قائمة بكل واحد فكل علة ، او بواحدة فهو
العلة ، قلنا : منتقض بالحكم على المتعدد من الحروف بانه خبر او غيره
مع ما ذكر بعينه ، والتحقيق : منع ان العلية وصف زائد فلا معنى لكون
المجموع علة ، الا ان الشارع قضى بالحكم عندها للحكمة ، وليس ذلك صفة ،
ولو سلم ، منع انها وجودية ، لامتناع قيام المعنى بالمعنى ، وايضا فعمل
الشرع امارات فلا بعد في اجتماعها ضربة ومتعددة .

" الشرح " (٢) ومن شروط علة حكم الاصل : اتحاد الوصف ، اختلف
في اتحاد الوصف ، فقليل : شرط علة حكم الاصل ان تكون ذات وصف واحد
لا تركيب فيه (٣) .

والحق انه ليس بشرط ، ويجوز في الوصف الذي جعل علة التعدد (٤) .

فالاول : وهو ان تكون العلة ذات وصف واحد : كتعليل ربا النسا
بالجنس او الكيل او الوزن ، وعلى التقديرات فالوصف واحد .

والثاني : وهو ان تكون الاوصاف متعددة : كتعليل ربا الفضل
بمجموع الوصفين " الجنس والكيل " .

واحتج المصنف على ما هو الحق : بان الوجه الذي ثبت به كون الوصف
الواحد علة يثبت به كون الوصف المركب من اوصاف متعددة علة ، فكما
صح في الواحد صح في المركب (٥) .

المانعون من جواز التعليل بالاوصاف المتعددة قالوا : لو صح

(١) ٢٢٠ آ .

(٢) انظر هذا الشرط في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦٥ . الاحكام في

اصول الاحكام ج ٣ ص ١٩٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٨١ .

(٣) ينسب هذا القول الى ابي الحسن الاشعري وبعض المعتزلة . انظر كشف
الاسرار ج ٣ ص ٣٤٨ .

(٤) هذا هو مذهب جمهور الاصوليين .

(٥) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٨ .

تركيب العلة وكانت العلة صفة زائدة على مجموع تلك الاوصاف ، والـلازم باطل ، اما الملازمة ، فلاننا نعقل الهيئة الاجتماعية - اى مجموع تلك الاوصاف - ونجهل كونها علة ، والمجهول غير المعلوم وغير جزء ، فتكون العلة وصفا زائدا على المجموع ، ولان الهيئة الاجتماعية - اى مجموع الاوصاف - موصوفة بالعلية ، والصفة غير الموصوف ، واما بطلان اللازم : فلان العلة ان كانت قائمة بكل واحد من تلك الاوصاف فكل واحد يكون علـة ، وان كانت العلة قائمة بواحد فهو العلة ، وقد فرض بخلافهما (١) .

اجاب المصنف بالنقض الاجمالى : فان هذا الدليل بعينه جار فى الحكم على المتعدد من الحروف بانه خبر او استخبار ، وذلك لان الكلام مركب من الحروف المتعددة ، وكونه خبرا او استخبارا صفة زائدة عليه ، فان كان قائما بكل واحد يكون كل واحد خبرا او استخبارا ، وان قام بواحد فهو الخبر والاستخبار (١) .

والتحقيق : منع ان العلة وصف زائد ، فانه لامعنى لكون مجموع (٢) الاوصاف علة الا ان الشارع قضى بالحكم عند وجود الهيئة الاجتماعية للحكمة ، لا ان العلة صفة زائدة ، فان قضاء الشارع بالحكم عند الصفة ليس وصفا للمجموع فضلا ان يكون وصفا زائدا ، ولان سلم ان العلة وصف زائد ، منع انها وجودية ، والا يلزم قيام المعنى بالمعنى - اى قيام العرض بالعرض - لان العلية عرض ، ومجموع الاوصاف ايضا عرض ، وامتناع قيام العرض بالعرض مبين فى اصول الدين ، وايضا علل الشرع امارات لاحكام لا مؤثرات فيها ، فلا بعد فى اجتماع الامارات ضربة - اى دفعة - واحدة حتى يكون المجموع امارا و علة ، فتكون العلة مركبة او متعددة ، بان تكون واحدة بـعد

(١) انظر الدليل وجوابه فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٨ . الاحكام فى

اصول الاحكام ج ٣ ص ١٩٧ ، ١٩٩ .

(٢) فى ت و س زيادة : تلك . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣

ص ٣٤٩ .

واحدة ، فتكون العلة والامارة واحدة. واحدة لتركيب فيها (١) .

" من شروط العلة : عدم تخصيصها "

" قوله " ومنها (عدم التخصيص) (٢) اختلف فى تخصيص العلة ، ويسميه بعضهم النقض ، وهو وجود العلة ولا حكم ، فابومنصور وفخر الاسلام والاكثر من منا ومن الشافعية على المنع ، والتخلف لعدم العلة لا لمانع مع وجودها " والعراقيون وابوزيد والمعتزلة على الجواز : والتخلف لمانع على انه تخصيص للعلة لانقض ، وقيل : بنى الخلاف على القول بعروض العموم للمعاني ، والحق ان ذلك بناء على ان التخصيص هنا ابطال للعلة ولا يصح وان كانت عامة ، والمجوز ليس بابطال بل تخصيص كالعموم اللفظي . وقيل : بالجواز فى العلة المنصوطة لا المستنبطة ، وقيل : بالعكس . واختار بعضهم فى المستنبطة عدم الجواز الا (٣) لمانع او عدم شرط ، وفى المنصوطة بالتخصيص (٤) اذا ثبتت العلية بظاهر عام . لنا : لو صح لزوم التناقض ، لان كون الوصف علة شرعية يقتضى اللزوم مطلقا لكونها تامة . فاستحال تخلف الحكم عنها مع وجودها لاستحالة انفكاك الحكم عن العلة التامة ، وايضا التخلف لا يمكن الا لمانع او انتفاء شرط فنقيضهما اذا جزء العلة التى يترتب الحكم عليها ، والا امتنع الترتب ، فالعلة هى المجموع ، فالتخلف اذا (٥) نقض لجزئها فلا يكون نقضا لها ، فان قيل : نزاع لفظي ، لانه ان اريد بالعلة الاولى التامة ، فنحن نمنع التخلف عنها ، وان اريد بها الباعثة على الحكم فالمانع او انتفاء الشرط ، شرطان فى اثبات الحكم لا جزء وان قلنا : الكلام فى نفس العلة (٦) فلا اعتبار لها عندنا

-
- (١) انظر هذا التحقيق فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٩ .
 - (٢) غير موجود فى النسخ ، ولا بد من زيادتها ليستقيم الكلام .
 - (٣) فى م : لا . وهو خطأ .
 - (٤) هكذا فى النسخ ، والظاهر انه خطأ . والصواب : حذف الباء .
 - (٥) ٢٢٠ ب .
 - (٦) فى ت : الكلمة .

الا بترتب الحكم عليهما ، وحينئذ لاتكون الا تامة ، وايضا : فالاعتبار بالعلل العقلية والجامع كونهما علة مع دلالة الدليل على وجوب تعلُّق الحكم بهما . قالوا : كما جاز عدم ارادة المخصوص من النص العام مع التناول بدليله جاز خروج بعض الصور عن عموم العلة مع وجودها بالمانع ، والجامع ان كلا منهما اشارة على الحكم ، وهذا ليس بنقض . قلنا : دفع التعارض بالتخصيص عند امكانه في النص واجب لوجوب العصمة ، والا فالنسخ ، بخلاف العلة ، والا يلزم عصمة المجتهد ، فالتخلف ناقض للعلية لا مخصص . قالوا (١) ان التخلف لفسادها او (٢) لمانع ، فاذا ابدى المانع تعيين البيان . قلنا : المانع ان كان نصا فقد ابطال العلة لعدم اعتبارها ، وكذا الاجماع ، والضرورة لانهما من حكمه ، وكذلك الاستحسان لما ياتيكم ، فلا بيان .

" الشرح " (٣) : ومن شروط العلة : عدم التخصيص ، اختلف في جواز تخصيص العلة ، وهو وجود الوصف المدعى علة في بعض الصور مع تخلف الحكم عنه .

ويسمى بعض الاصوليين تخصيص العلة : نقضا (٤) .

فابومنصور وفخر الاسلام والاكثر من اصحاب ابي حنيفة كمشايخ وراء النهر قديما وحديثا واكثر اصحاب الشافعي : على المنع - أي على : انه لايجوز تخصيص العلة ، وهو وجودها ولا حكم ، وتخلف الحكم عن وجود الوصف - (لان الوصف ليس علة ، لا لمانع مع وجود (٥) العلة) (٦) .

- (١) في ت : قالوا : يجوز ان . والاولى : حذف كلمة يجوز .
- (٢) في ت : و .
- (٣) انظر هذا الشرط في : اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٨١ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٠٢ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٧٢ .
- (٤) انظر هذه التسمية في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢١٨ .
- (٥) هذه العبارة فيها غموض والعبارة الواضحة هي : لان تخلف الحكم حينئذ انها هول عدم العلة ، لا انه لمانع مع وجودها .
- (٦) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٨١ . كشف الاسرار . ج ٤ ص ٣٢ ==

والعراقيون من اصحاب ابى حنيفة وابوزيد والمعتزلة : على جواز تخصيص العلة وتخلف الحكم عن وجود الوصف لمانع ، على ان تخلف الحكم عن وجود الوصف فى بعض الصور تخصيص للعللة ، لانقض وابطال بها (١) .

وقيل : بنى الخلاف على القول بعروض العموم للمعانى :

فمن قال : بعروض العموم للمعانى جوز تخصيص العلة من غير ابطال ، كما جوز تخصيص العام من غير ابطال .

ومن لم يجوز عروض العموم للمعانى لم يجوز تخصيص العلة ، لان التخصيص بعد العموم ، فما لاعموم فيه فلا تخصيص فيه ، والعللة لاعموم فيها ، لان العلة من المعانى ، والفرض انه لاعموم فى المعانى فلا تخصيص فى العلة .

قال المصنف : " والحق ان ذلك بناء على ان التخصيص هنا ابطال للعلية ، فان قلنا : ان التخصيص هنا ابطال للعلية فلا يصح (تخصيص) (٢) العلة ، وان كانت العلة عامة .

والمجوز تخصيص (٣) العلة . قال : تخلف الحكم عن وجود الوصف ليس بابطال للعلية ، بل تخصيص للعللة (٤) كالعموم اللفظى . وقيل بجواز التخصيص فى العلة المنصوطة لا العلة المستنبطة .

== ميزان الاصول فى نتائج العقول . ص ٦٣١ . المستصفى من علم الاصول . ج ٢ ص ٣٣٦ . المحصول من علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ٣٢٣ . مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الاصول . ص ١٤٢ . شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الاصول . ص ٣٩٩ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٦ .

- (١) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٣٢ . ميزان الاصول فى نتائج العقول . ص ٦٣٠ . المعتمد فى اصول الفقه . ج ٢ ص ٨٢٢ .
- (٢) غير موجود فى م .
- (٣) فى ت : لتخصيص .
- (٤) فى ت : العلة .

وقيل : بالعكس - أى بجواز التخصيص فى العلة المستنبطة ، لا العلة

المنصوصة (١)

واختار بعض الاصوليين فى العلة المستنبطة عدم جواز التخصيص
الا (٢) لمانع او عدم شرط ، وفى العلة المنصوصة قال بالتخصيص اذا ثبتت
العلية بظاهر عام (٣) .

واحتج المصنف على انه لا يصح تخصيص العلة (بانه لو صح تخصيص
العلة) (٤) لزوم التناقض ، لان كون الوصف علة شرعية يقتضى لزوم الحكم
مطلقا ، لكون العلة الشرعية علة تامة ، فاستحال تخلف الحكم عنها مع
وجودها ، لاستحالة تخلف الحكم عن العلة التامة ، فيلزم وجود الحكم عند
عدمه (٥) فيلزم التناقض ، واللازم باطل بضرورة العقل (٦) .

(١) فى م : المستنبطة ، وهو خطأ ، وهذه المذاهب الاربعة من المذاهب
التي ذكرت فى تخصيص العلة او ما يسميها بعضهم بالنقض ، وبعض
الاصوليين يذكر فى المسالة مذاهب كثيرة .

فالاول : لا يصح تخصيص العلة مطلقا ، أى سواء كانت منصوصة
او مستنبطة .

والثانى : يصح تخصيص العلة مطلقا أى سواء كانت منصوصة
او مستنبطة .

والثالث : يصح تخصيص العلة المنصوصة دون المستنبطة .

والرابع : يصح تخصيص العلة المستنبطة دون المنصوصة . انظر
شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٨ . شرح الكوكب
المنير . ج ٤ ص ٥٦ .

(٢) فى ت و م : لا . وهو خطأ . انظر شرح عضد الدين لمختصر المنتهى
الاصولى ج ٢ ص ٢١٨ .

(٣) هذا اختيار سيف الدين الامدى وجمال الدين بن الحاجب . انظر
الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٠٢ . شرح عضد الدين لمختصر
المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٨ .

(٤) غير موجودة فى ت .

(٥) أى : عند عدم الوصف .

(٦) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٦ . ميزان الاصول فى
نتائج العقول . ص ٦٣٢ .

وايضا : تخلف الحكم مع وجود الوصف لا يمكن الا لوجود (١) مانع او انتفاء شرط ، لان تخلف الحكم بدون وجود مانع او انتفاء شرط مشعر بانتفاء العلة ، فنقيض وجود المانع وانتفاء الشرط وهو انتفاء المانع ووجود الشرط " اذا جزء العلة التى يترتب الحكم عليها ، لان نقيضهما اذا لم يتحقق امتنع (ترتب) (٢) الحكم على الوصف ، فالعلة هى المجموع - اى مجموع الوصف مع نقيضهما - فالتخلف - اى تخلف الحكم مع وجود الوصف - نقض لجزء العلة ، لان الوصف الذى تخلف الحكم مع وجوده جزء العلة ، لان العلة هى مجموع الوصف ونقيضهما ، فلا يكون نقضا للعلة ، لان الحكم لم يتخلف مع وجود المجموع فلم تتخصص (٣) العلة (٤) .

فان قيل : النزاع فى جواز تخلف الحكم عن العلة نزاع لفظى ، لانه ان اريد بالعلة الاولى التى وقع الكلام فى جواز تخلف الحكم عنها العلة التامة ، فنحن نمنع التخلف عنها ايضا ، لاستحالة تخلف الحكم عن العلة التامة ، وان اريد بالعلة الاولى الباعثة على الحكم ، فالمانع او انتفاء الشرط شرطان فى اثبات الحكم بالباعثة لا جزءان لها ، ويصح تخلف الحكم مع وجود الباعثة ولا يقدر فى عليتها (٥) .

اجاب المصنف : بان الكلام فى نفس العلة ، فلا اعتبار للعلة عندنا الا ترتب الحكم عليها ، فالذى لم يترتب الحكم عليه لا يكون علة ، وحينئذ لاتكون العلة الا تامة يترتب عليها الحكم (٥) .

-
- (١) فى ت : الوجود .
 - (٢) غير موجود فى م .
 - (٣) ٢٢١ أ .
 - (٤) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٧ . المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٨٢٢ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٩ .
 - (٥) انظر هذا الاعتراض وجوابه فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٩ .

وايضا : لاتصح العلة الشرعية مع تخلف الحكم عن وجودها قياسا على
العلل العقلية ، والجامع كونهما علة مع (وجود) (١) دلالة الدليل على
وجوب تعلق الحكم بهما - اى بالعلة الشرعية والعقلية (٢) - .

القائلون بجواز تخصيص العلة قالوا : كما جاز عدم ارادة المخصوص
من النص العام مع تناول النص العام المخصوص بدليله جاز خروج بعض
الصور عن عموم العلة مع وجودها بالمانع ، والجامع كون كل من النص العام
والعلة اشارة على الحكم ، وهذا ليس بنقض للعلة وابطال لها ، كما
ان عدم ارادة المخصوص من النص العام ليس بابطال للنص العام (٣) .

اجاب المصنف : بالفرق بين تخصيص (النص) (٤) العام وتخصيص العلة ،
بان دفع التعارض بين النص العام المقتضى لارادة العموم الشامل للمخصوص
وغيره ، وبين المخصص المقتضى لعدم ارادة العموم بتخصيص النص العام
عند امكان التخصيص فى النص العام ، وذلك بان يكون المخصص مقارنا :
واجب لوجوب عصمة النص (٥) .

قوله " والا فالنسخ " (٦) يحتمل وجهين : احدهما : ان يــــراد
قسيمهما (٧) لدفع التعارض على معنى انه ان لم يدفع التعارض بالتخصيص يلزم
النسخ ، والتخصيص من النسخ ، والحاصل ان النص لعصمته يقتضى دفع
التعارض بين النص العام والنص الخاص ، ودفع التعارض اما بالتخصيص
واما بالنسخ ، والا لاول اولى .

-
- (١) غير موجود فى م .
 - (٢) انظر هذا الدليل فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢١٩
 - (٣) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٣ . ميزان الاصول فى
نتائج العقول ص ٦٣١ .
 - (٤) غير موجود فى ت .
 - (٥) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٧ . ميزان الاصول فى
نتائج العقول ص ٦٣٤ .
 - (٦) اى قول المصنف " والا فالنسخ " ردا على القائلين بجواز تخصيص العلة.
 - (٧) اى مقابلا لدفع التعارض الموجود بين العام والخاص . انظر التعريفات
حرف القاف .

وثانيهما : ان يراد قسيما لقوله " عند امكانه " على معنى انه
ان لم يمكن تخصيص العام يتعين النسخ ، والحاصل ان دفع التعارض واجب
عن النص ، اما بالتخصيص عند امكانه ، واما بالنسخ عند عدم امكان
التخصيص .

وكلا الوجهين مستقيم ، وهذا بخلاف العلة فان دفع التعارض عنها
غير واجب ، لانه لو كان دفع التعارض واجبا عن العلة يلزم عصمة المجتهد ،
وذلك لان صحة الاجتهاد انما ثبتت بعد تايده بسلامته عن المناقضة وفساده
وخطائه بانتقاضه ، واذا جاز تخصيص العلة امكن لكل مجتهد اذا ورد عليه
نقض ان يخصص علقته بدليل ويتخلص عن النقض فيسلم اجتهاده عن الخطا ،
فيلزم عصمة المجتهد عن الخطا ، وعصمة المجتهد عن الخطا غير لازم ، فتخلف
الحكم عن وجود الوصف ناقض للعلية لا تخصيص لها (١) .

القائلون بجواز تخصيص العلة قالوا : ان تخلف الحكم مع وجود
الوصف المدعى علقته : اما لفساد العلة او لوجود المانع للحكم ، فاذا
ادعى المعلن ان ذلك الموضوع صار مخصوصا من العلة لمانع ، فقد ادعى
امرا محتملا فيكون مطالب بالحجة ، فاذا ابدى المانع تعين بيان المعلن ،
لانه بيان احد المحتملين (٢) .

اجاب المصنف : بان المانع عن ثبوت الحكم ان كان نصا فقد ابطال
العلة لعدم اعتبار العلة مع وجود النص المخالف ، وكذا اذا كان المانع
اجماعا او ضرورة فقد ابطال العلة ، لان الاجماع والضرورة يبطلان العلة ،
فلم يبق للعلة اعتبار ، وكذلك الاستحسان ، لان دليل الاستحسان سواء كان
نصا او اجماعا او ضرورة او قياسا اقوى من الاول فوجب عدم القياس
المعارض له كما سيأتى ، فلا يكون ابداء المانع بيان المعلن ، بل يكون

(١) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٨ .

(٢) انظر هذا الدليل فى المصدر السابق ج ٤ ص ٣٤ .

مبطلا للعلة (١) .

" ادلة القائلين بجواز التخصيص فى المنصوصة "

" قوله " : المجوز فى المنصوصة : لو بطل (به) (٢) بطل النص العام المخصوص فيما وراءه ، اذ النص على العلة كالنص على الحكم (٣) . واجيب : بالمنع ، وان المانع ان كان نصا فرافع ، ولو سلم ، فان قارن فالمجموع هو العلة فلا تخلف ، وان تاخر عن العام نسخ فكان مبطلا .

" الشرح " (٤) : المجوز تخلف الحكم فى العلة المنصوصة دون العلة المستنبطة احتج : بانه لو بطلت العلة المنصوصة بالتخلف فيما وراء صورة التخلف بطل النص العام المخصوص (٥) فيما وراء المخصوص ، فان النص على العلة كالنص على العام ، واللازم باطل (٦) .

واجيب : اولاً : بمنع الملازمة ، فان العلة المنصوصة يجوز ان تكون قاصرة ، فلا يلزم من بطلانها بالتخلف بطلان العام المخصوص ، وبان تخلف الحكم ان (٧) لم يكن لمانع مع وجود العلة او لمانع ، فان لم يكن لمانع فهو باطل ، لان تخلف الحكم بدون المانع دليل الفساد والمناقضة ، (وان المانع) (٨) وان كان (نصا) (٩) فرافع للعلة المنصوصة ، لانه يجوز ان تكون المنصوصة قاصرة .

-
- (١) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٤٠ .
 - (٢) غير موجود فى م . واثباته موافق لما فى الشرح .
 - (٣) ٢٢١ ب .
 - (٤) انظر ادلة المجوزين فى المنصوصة فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٠٣ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢١٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٧٤ .
 - (٥) فى ت : المخصص .
 - (٦) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٠٣ .
 - (٧) الاولى ان يقال : اما ان لا يكون لمانع مع وجود العلة ، او يكون لمانع .
 - (٨) غير موجود فى م .
 - (٩) غير موجود فى ت . وبدله فى م : لمانع .

ولو سلم ان العلة المنصوصة غير قاصرة فالمانع عن ثبوت الحكم لا يخلو : اما ان يكون مقارنا للعام او متاخرا عنه ، فان كان مقارنا للعام فالمجموع من المنصوصة وانتفاء المانع هو العلة ، فلا تخلف للحكم عن المجموع ، فلا يلزم تخلف الحكم عن العلة ، وان تاخر المانع عن العام فهو نسخ لا تخصيص ، فكان التخلف مبطلا .

" ادلة القائلين بجواز تخصيص المستنبطة "

" قوله " المجوز في المستنبطة وحدها : ان النص العام الدال على العلية لا يحتمل التخصيص ، لانه نص على التعميم فلا تحتمله العلية فالتخصيص مبطل ، بخلاف المستنبطة ، فان التعميم ليس بقطعي ، فجاز التخصيص بالمانع . واجيب بما مر .

" الشرح " (١) : المجوز تخصيص العلة في المستنبطة دون المنصوصة احتج : بان المنصوصة دليلها نص عام ، والنص العام الدال على العلية لا يحتمل التخصيص لانه نص على التعميم - اي على ثبوت علية الوصف في جميع موارد - فلا تحتمل العلة التخصيص ، فكان التخصيص مبطلا للعلة ، بخلاف المستنبطة فان تعميم ثبوت علية الوصف في جميع موارد ليس بقطعي ، فجاز التخصيص بالمانع .

واجيب بما مر من (٢) جواب القائلين بجواز تخصيص العلة .

" ادلة القائلين بالتفصيل "

" قوله " وجه المختار : ان التخلف في المستنبطة محال الا لمانع

(١) انظر هذه الادلة في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٠٤ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٢٠ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٧٣ .

(٢) في م زيادة : الوجوب .

أو انتفاء شرط ، والا لما ثبت التخلف ، وفي المنصوصة يجب التخصيص لان عمومها يكون بنص ظاهر عام ، اما الظهور فلانه لو كان قاطعا لـم يتخلف ، واما العموم فلانه لو كان خاصا بمحله لم يتخلف ، فوجب الجمع بين الدليلين بالتخصيص ، لان النص على العلة كالنص على الحكم . قلنا :
التخلف لعدم العلة وقد مر جواب الثانى .

" الشرح " (١) : وجه المختار عند بعض الاصوليين (٢) : وهو ان العلة ان كانت مستنبطة لايجوز تخلف الحكم عنه الا لمانع او عدم شرط .

وان كانت منصوصة فشرط جواز تخلف الحكم عنها ثبوت العلة بنص ظاهر عام : ان العلة اذا كانت مستنبطة فالتخلف فيها محال الا بمانع او انتفاء شرط ، والا - اى وان لم يكن مانع او انتفاء شرط - لما ثبت التخلف ، لان العلة المستنبطة لاتثبت عليتها عند تخلف الحكم الا ببيان احدهما ، اعنى وجود المانع او انتفاء الشرط ، لان انتفاء الحكم اذا لم يكن لوجود المانع او انتفاء الشرط تعين ان يكون لعدم العلة ، اذ يمتنع تخلف الحكم عن العلة عند وجود الشرط وعدم المانع ، فثبت انه اذا لم يكن مانع او انتفاء شرط لما ثبت التخلف .

وفي المنصوصة يجب تخصيص ذلك العام بالباقي للحكم فى صورة التخلف ، لان عموم العلة يكون بنص ظاهر عام ، اما الظهور فلانه لو كان قاطعا لـم يتخلف الحكم عنها ، واما العموم فلانه لو كان النص الظاهر خاصا بمحله لم يتخلف ، والعام الظاهر دل على العلية ، والنقض دل على عدم العلية ، فنعمل بالظاهر العام فى غير صورة التخلف ، وبالنقض فى صورة

-
- (١) انظر ادلة القائلين بالتفصيل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج٣ ص ٢٠٣ .
شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢٢٠ . التقرير .
والتحبير ج٣ ص ١٧٥ .
- (٢) هذا المختار هو اختيار سيف الدين الامدى وجمال الدين بن الحاجب .
انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج٣ ص ٢٠٢ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢١٨ .

التخلف ، ليكون جمعا بين الدليلين بالتخصيص ، لان النص على العلة كالنص على الحكم (١) .

اجاب : بان التخلف فى المستنبطة لعدم (٢) العلة ، لا للمانع او انتفاء الشرط ، وقد مر جواب المنصوصة .

" تنبيه على ماسبق "

" قوله " تنبيه : موضع التخلف يعلل بالمانع عند المخصص ، وبعدم العلة عندنا ، فاذا قيل : فى صائم صب الماء فى فيه ، فات (٣) ركن الصوم . فاورد الناسى . فاجاب : خص بمانع وهو الاثر . قلنا : عدمت العلة فيه ، فان فعل الناسى مضاف الى صاحب الحق ، فكان عفوا ، وهذا فساد من قبل غيره . واذا قيل : الغصب سبب ملك البدل ، فكان سببا لملك المبدل ، فاورد المدبر ، قال المخصص : قام المانع وهو عدم احتمال نقل الملك فيه . قلنا (٤) : لم توجد العلة ، لان ضمان المدبر بدل عن اليد الفائتة لا العين .

" الشرح " (٥) تخلف الحكم فى بعض الصور مع وجود الوصف المدعى على علته يعلل بالمانع عند المخصص - اى عند القائل بجواز تخصيص العلة - ، ويعلل عدم الحكم فى صورة تخلف الحكم عن الوصف بعدم العلة عند اصحاب ابي حنيفة .

بيان ذلك : اذا قيل : فى صائم صب الماء فى حلقه بطريق الاكراه ، والصائم ذاكر لصومه ، بطل صومه ، لان ركن الصوم وهو الامساك فـ

-
- (١) انظر هذا الاستدلال فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٢٠ .
- (٢) ٢٢٢ أ .
- (٣) الاولى زيادة فاء : ففات .
- (٤) فى ت زيادة واو .
- (٥) انظر هذا التنبيه فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٨٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٧٨ .

لوصول الماء الى جوفه ، وهذا تعليل بوصف مؤثر ، فاورد الناس ، فان صومه لايفسد مع فوات الركن حقيقة ، فمن جوز تخصيص العلة اجاب : بانـه خص الوصف المؤثر بمانع - اى امتنع حكم هذا التعليل فى صورة النسيان لمانع - وهو الاثر (١) مع قيام العلة .

واصحاب ابى حنيفة قالوا : عدمت علة بطلان الصوم فى النسيان بسبب زيادة التحقت بها ، وهى ان فعل الناس مضاف الى صاحب الشرع الذى هو صاحب الحق بقوله " انما اطعمك الله وسقاك " (٢) فصار فعل الناس بهذه الاضافة ساقط الاعتبار ، واذا لم يبق فعله معتبرا كان (عفوا ، فكان) (٣) ركن الصوم باقيا حكما (٤) ، فكان عدم الحكم وهو الفطر لعدم العلة الموجبة للفطر ، لا لمانع منع من الفطر مع قيام العلة الموجبة لـه ، وهذا - اى صب الماء فى حلقه بطريق الاكراه - فساد لا من قبل صاحب الحق ، بل من قبل غيره (٥) .

واذا قيل فى الغصب : انه سبب ملك بدل المال المغصوب وهو ضمان القيمة ، وجب ان يكون سببا لملك المبدل وهو المغصوب تحقيقا للتساوى ، واحترازا عن اجتماع البديل والمبدل فى ملك واحد ، فاورد المدبر ، فان غصب المدبر يوجب تقرر الملك فى قيمته للمغصوب منه بدون ان يثبت الملك للغاصب فيه .

قال المجوز تخصيص العلة : انما امتنع ملك الغاصب فى المدبر مع وجود العلة ، لانه قام المانع من ثبوت ملك الغاصب فيه وهو عدم احتمال نقل الملك فى المدبر ، وهو تخصيص العلة .

(١) المراد به قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " ... ان الله اطعمك وسقاك " .

(٢) انظر تخريج هذا الحديث ص ٥٩٤ .

(٣) غير موجودة فى ت .

(٤) فى م : حكمه .

(٥) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٤٠ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٧٨ .

واصحاب ابى حنيفة قالوا : ان الحكم الذى هو ثبوت ملك الغاصب فى المدبر عدم ، لانه لم توجد العلة لانتقاض وصف من العلة ، وهو كـون الغصب سبب ملك بدل (اليد ، لا سبب ملك بدل) (١) العين ، وذلك لان علة تقرر ملك الغاصب ضمان هو بدل عن العين ، وضمان المدبر ليس بدلا عن عينه ، لان شرط كون الضمان بدلا عن العين : ان تكون العين محتملة للتملك ولم يوجد ذلك فى المدبر (٢) .

" تنبيه ثان "

" قوله " تنبيه : القائل بالمانع قسمه الى مايمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، ومايمنع تمامها كبيع الفضولى ، ومايمنع الحكم كشرط الخيار ، ومايمنع تمامه كخيار الرؤية ، ومايمنع لزومه كخيار العيب ، على مثال الرامى ينقطع وتره ، او يحول بينه وبين المرمى حائط ، او يصيبه لـكن يـمنع درعه الجرح ، او يجرحه لـكن يبرأ ، او يطول فيصير كالطبيعى .

" الشرح " (٣) القائل بالمانع - اى المجوز تخصيص العلة بالمانع - قسم المانع الى خمسة اقسام - اى موانع الحكم مع وجود العلة - بالاستقراء ، مثال ماتحقق فيه الموانع الخمسة من الشرعيات : " البيع " فانه علة لملك الثمن والمثمن جميعا ، ثم اذا اضيف البيع الى حر يـمنع ذلك انعقاد العلة - اى البيع - لعدم المحل .

والمانع الذى يـمنع تمام العلة كبيع الفضول ، فانه يـمنع كونه غير مملوك للبائع تمام الانعقاد فى حق المالك ، ولم يـمنع من اصل الانعقاد ، لانه لا ضرر للمالك فيه ، والدليل على انعقاده : لزومه

-
- (١) غير موجودة فى ت .
 (٢) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٤١ .
 (٣) انظر هذا التنبيه فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٨١ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٧٧ .

باجازة المالك (١) ، وغير المنعقد لا يصير لازما ولا منعقدا بالاجازة، والدليل على انه غير تام انه يبطل بموت المالك ، ولا يتوقف على اجازة الوارث .

والمانع الذى يمنع الحكم كشرط الخيار فانه يمنع ابتداء الحكم وهو الملك ، حتى لا يخرج البديل الذى من جانب من له الخيار عن ملكه الى ملك صاحبه ، وان انعقد البيع فى حقهما على التمام ، وانما امتنع الحكم بالخيار لتعلق الثبوت بسقوطه .

والمانع الذى يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، فانه يمنع تمام الحكم دون اصل الحكم حتى لا يمنع ثبوت الملك ، ولكن لا تتم الصفقة بالقبض معه ، ويتمكن من له الخيار من الفسخ بدون رضا وقضاء لعدم التمام .

والمانع الذى يمنع لزوم الحكم كخيار العيب . فانه يمنع لزوم الحكم - اى يثبت الحكم معه تماما - حتى كان له التصرف فى المبيع ، ولم يتمكن من الفسخ بدون رضا ولا قضاء ، ولكنه غير لازم حيث ثبت له ولاية الرد فثبت انه مانع من لزوم الحكم (٢) .

وهذا على مثال الرامى فى الحسيات ، فان الرمى علة القتل، فاذا انقطع وتره يمنع ذلك من انعقاد الرمى علة بعد تمام قصد الرامى الى مباشرته حتى ان شيئا من حكم الرمى لا يظهر مع هذا المانع من مضى السهم ، او اصابته شيئا بقوته ، فانقطاع الوتر مانع يمنع انعقاد الرمى علة ، وما يمنع تمام الانعقاد ان يحول بين الرامى وبين المرمى حائط فى مسافة مرور السهم يعارض السهم ويمنعه من المرور ، فهذا مانع يمنع تمام العلة ، لان الرمى انعقد علة ، لكن انما يصير قتلا اذا اصاب المرمى بامتداد السهم الى المرمى بقوته ، وهذا المانع منع تمام الامتداد اليه فمنع تمام العلة ، والمانع الذى يمنع ابتداء الحكم : ان يصيب السهم

(١) ٢٢٢ ب .

(٢) انظر هذا الفرع والتنظير فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٣٥ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٧٨ .

المرمى لكن يمنع درعه - مثلاً - الجرح ، فان السهم لما امتد الى المرمى واتصل به تمت العلة فكان من حكمه الجرح ، والمانع الذى هو الدرع يمنع اصل الحكم .

والمانع الذى يمنع تمام الحكم ان يجرح المرمى ، لكن يبـــــــــــــرا ، فالبرؤ مانع من تمام الحكم ، لان الجرح انما يتم قتلاً اذا سرى الى الموت ، فما يقطع السراية مانع (١) تمام حكم العلة .

والمانع الذى يمنع لزوم الحكم ان يطول المرض وذلك بان يصيب السهم المرمى فيمرض به (٢) ويصير صاحب فراش ، ثم يصير ذلك المــــــــــــرض والجرح له كالطبيعى للمرمى ، فيأمن المرمى المصاب من ذلك المرض وفى الغالب افضاؤه الى الهلاك ، وان لم يبرأ فصيروته كالطبيعى منع لـ لزوم الحكم وهو ان يصير الجرح قتلاً ، فان معنى لزومه ان يصير قتلاً (٣) .

" من شروط العلة : تعيينها وتمييزها "

" قوله " ومنها : وجوب تعيين العلة وتمييزها ، وكون النص معللاً بها للحال ، واختلف فى ذلك ف قيل : الاصل عدم التعليل الا بدليــــــــــــل ، اذ الموجب هو الصيغة وبالتعليل ينتقل حكمه الى معناه ، وهو كالمجاز من الحقيقة . وقيل : بل هو بكل وصف ممكن الا بدليل ، وقيل : التعليل اصل لكن لابد من مميز وهو الاشبه بمذهب الشافعى . لنا : ان التعليل لايجب للنص دائماً ، فادعاؤه مفتقر الى دليل ، وليس بكل وصف لانه تعليلــــــــــــل بمجهول فلا بد من مميز ، مثاله : قولنا فى النقيدين : ان الحكم معلــــــــــــل ، فالدليل انه يضمن التعيين بقوله يدا بيد " وهو من باب الربا ، فــــــــــــان

-
- (١) فى ت : مانع من . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٤ .
 (٢) فى ت : فيه . والاختيار لما فى المصدر السابق ج ٤ ص ٣٥ .
 (٣) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٣٤ . التقرير والتحبيــــــــــــر ج ٣ ص ١٧٨ .

تعيين احد البدلين واجب تحرزا (١) عن الدين بالدين ، وتعيين الاخر طلبا للتسوية تحرزا عن شبهة الفضل ، وقد وجدناه متعديا فى الطعام بمثلـه عند الشافعى حتى شرط التقابض . وابطلنا جميعا حنطة بعينها بشعير بغير عينه حالا وان كان موصوفا (٢) ، ووجب تعيين راس المال اجماعا فثبت انه معلول ، ووصف الثمنية غير مانع .

" الشرح " (٣) : ومن شروط علة حكم الاصل وجوب تعيين العلة وتمييزها ، وكون النص معللا بالعلة فى الحال - اى كون النص مشتملا على علة جامعة (٤) بين الاصل (والفرع ، وقد اختلف القائلون بالقياس فى وجوب تعيين العلة ، وكون النص معللا بالعلة للحال :-

ف قيل : الاصل (٥) فى النص عدم التعليل الا بدليل : بان النص قبل التعليل ثبت الحكم بصيغته على مقتضى اللغة فالموجب للحكم هو الصيغة وليس المعنى الشرعى ، مما يدل عليه النص لغة ، ولهذا اختص به الفقهاء دون اهل اللغة ، وبالتعليل ينتقل حكم النص من صيغته الى معناه ، اذ لو لم ينتقل لاتمكن التعدية ، الا ترى ان حكم النص فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " الحنطة بالحنطة مثلا بمثل والفضل ربا " (٦) حرم فضل الحنطة على الحنطة فى البيع ، وبالتعليل يصير حكمه بيع المكيل بالمكيل فى الجنس سواء كان حنطة او غيرها ، ثم المعنى الشرعى من الصيغة كالمجاز

(١) فى ت : تجوزا .

(٢) فى ت : موضوعا .

(٣) انظر هذا الشرط فى : اصول فخر الاسلام البزدوى ، ص ٢٥٣ . شرح شمس الدين المحلى لجمع الجوامع ج ٢ ص ٢٥١ . مطبوع مع حاشية البنائى . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٨٩ .

(٤) ٢٢٣ أ .

(٥) غير موجودة فى ت .

(٦) هذا الحديث مروي عن ابي هريرة رضى الله تعالى فى حديث انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد او استزاد فقد اربى الا ما اختلفت الوانه " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا .

من الحقيقة ، فان معرفة صيغة النص تتوقف على السماع كمعرفة الحقيقة ، ومعرفة المعنى الشرعى من النص لا يتوقف على السماع كمعرفة المجاز ، فكان الاشتغال بالتعلييل تغييرا لحكم النص وتركا للحقيقة الى المجاز، واذا كان كذلك كان الاصل هو العمل بصيغة النص دون معناه الشرعى ، فلا يجوز ترك هذا الاصل الا بدليل ، كما لا يجوز ترك الحقيقة الا بدليل (١) .

وقيل : الاصل فى النص التعلييل، والتعلييل بكل وصف يمكن التعلييل به ويصلح لاضافة الحكم اليه . الا بدليل من نص او اجماع يمنع التعلييل ببعض الاوصاف ، فحينئذ يمتنع التعلييل بالجميع (٢) .

وقيل : التعلييل اصل فى النص لكن بوصفه له دليل مميز عن سائر الاوصاف فى كونه متعلق الحكم ، لا بكل وصف - اى لاجابة فى تعلييل كل نص الى اقامة الدليل على ان هذا النص معلن - بل يكتفى فيه بان الاصل فى النصوص التعلييل ، لكن يحتاج فيه الى اقامة الدليل على ان هذا الوصف من بين سائر الاوصاف هو الذى تعلق الحكم به ، وهذا القول هو الاشبه بمذهب الشافعى ، وانما قال اشبه ، لانه لم ينص الشافعى عليه . بل بمسائله اسند هذا المذهب الى الشافعى (٣)

ولاصحاب ابى حنيفة قول رابع : وهو ان الاصل فى النص التعلييل ، لكن لا يجب للنص تعلييل دائما ، فادعاء ان النص الذى نريد استخراج العلة منه للحال معلن مفتقر الى دليل ، لان الظاهر وهو " ان الاصل فى النص

(١) انظر هذا القول فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٤ . شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى اصول الفقه ج ٢ ص ٦٤ .

(٢) انظر هذا القول فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٣ . شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح فى اصول الفقه ج ٢ ص ٦٤ .

(٣) ذكر المصنف ان هذا القول هو الاشبه بمذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى ، تخريجا واسنادا الى مسائله الفقهية . ونقل شهاب الدين الزنجانى عنه بان سائر المعانى الشرعية غير معللة . انظر تخريج الفروع على الاصول ، شهاب الدين محمود بن احمد الزنجانى . ص ٣٨ . تحقيق محمد اديب صالح . ط الثانية ١٣٩٨ هـ - مؤسسة الرسالة ، بيروت . كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٣ .

التعليل " يصلح (١) للدفع لا للالزام ، وليس التعليل بكل وصف اتفق من غير تمييز وتعيين ، لانه تعليل بمجهول ، والاولى ان يقال : وليس التعليل بكل وصف ، لان الدلائل الموجبة للقياس جعلت النص معللا ليتمكن القياس ، اذ لا قياس الا بكون النص معللا والامكان بوصف من الجملة ، فلم يجب بتلك الدلائل ان يجعل كل وصف علة ، بل صار البعض من الجملة علة ، فلا تثبت الزيادة على الواحد الا بدليل ، ولما انتفى التعليل بالجميع ، وجب التعليل بواحد من الجملة وهو مجهول ، والتعليل بالمجهول لتعدية الحكم باطل ، فلا بد من دليل معيز وصفا من سائر الاوصاف للتعليل (٢) .

مثاله : قول اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله تعالى فى النقديــــــــــــــــن " الذهب والفضة " ان حكم النص وهو حرمة الفضل فى النصوص معلل بعلة متعدية وهو الوزن والجنس ، فالدليل على (ان) (٣) هذا النص بعينه معلل ، ان هذا النص تضمن حكما هو التعيين بقوله " يدا بيد " (٤) اذ المراد منه التعيين ، فان اليد العا التعيين ، كالاشارة والاحضار ، وهــــــــــــــــو — اى التعيين — من باب الاحتراز عن الربا ، فان تعيين احد البدليــــــــــــــــن واجب فى كل بيع تحرزا عن الدين بالدين ، (الذى) (٣) هو نسيئة بنسيئة ، وذلك من باب الربا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " انما الربا فى النسيئة " (٥) ووجوب تعيين البدل الاخر فى الصرف ، لطلب التسوية بين البدلين فى العينية تحرز عن شبهة الفضل الذى هو ربا ، فثبت ان وجوب التعيين للاحتراز عن الربا كوجوب المساواة (٦) ، وقد وجدنا وجوب التعيين متعديا عن هذا الاصل الى الفرع فى بيع الطعام بمثله عند الشافعى حتى

-
- (١) فى ت : صلح . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٤ .
 (٢) هذا المذهب لبعض اصحاب الامام ابي حنيفة . انظر كشف الاسرار .
 ج ٣ ص ٢٩٤ .
 (٣) غير موجود فى ت .
 (٤) جملة من الحديث المذكور فى ص ٧١٥ .
 (٥) سبق تخريج هذا الحديث ص ٦٣٧ .
 (٦) فى م : التعيين . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٩ .

شرط التقابض ليحصل التعيين (١) ، وابطلنا جميعا - اى وابطل الشافعى واصحاب ابى حنيفة جميعا - حنطة بعينها بشعير بغير عينه حالا غير مقبوض فى المجلس وان كان موصوفا ، لان ترك التعيين فى احد البدلين بعدم المساواة فى اليد باليد ، كما لو باع ذهباً بفضة ولم (٢) يقبض احدهما فى المجلس ، وانما قال حالا ، ليكون وجه الجواز اظهر ، يعنى مع كونه حالا موصوفا ليجوز لعدم التعيين ، ووجب تعيين راس مال السلم بالقبض فى المجلس اجماعا سواء كان من الاثمان او غيرها ، لان المسلم فيه ابدا يكون ديناً . ورأس المال فى الاغلب هو الدراهم والدنانير ، وانها لاتتعين (٣) الا (بالقبض) (٤) فشرط (٥) القبض الذى يحصل به التعيين ، واذا ثبت التعدى فى التعيين ان النص معلول ، وان وصف الثمنية غير مانع من التعدى (٦) .

" جواز كون العلة وصفا عارضا ولازم "

" قوله " ومنها انه يجوز ان يكون وصفا لازما ، كالثمنية جعلناها علة للزكاة فى الحل ، وكالطعم فى الربا عند الشافعى ، وعارضا واسما كدم عرق انفجر ، والانفجار عارض ، وعللنا بالكيل وهو غير لازم .

" الشرح " (٧) : ومن مباحث علة حكم الاصل انه يجوز ان تكون علة حكم الاصل وصفا لازما للمنصوص عليه ، كالثمنية : جعلها اصحاب ابى حنيفة علة للزكاة فى الحل ، فقالوا : تجب فيها الزكاة ، سواء صيغت صياغة

-
- (١) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٢ ص ٢٢ .
 - (٢) ٢٢٣ ب .
 - (٣) فى ت : تتغير . والاختيار لما فى كشف الاسرار ، ج ٣ ص ٢٩٩ .
 - (٤) غير موجود فى ت .
 - (٥) فى ت : بشرط . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٩ .
 - (٦) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٩٨ . شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ج ٢ ص ٦٥ .
 - (٧) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٦٥ .

تحل او تحرم ، كما تجب فى غير المصوغ من الذهب والفضة ، لانها انما
تجب فى غير المصوغ بوصف انه ثمن باصل الخلقة ، وهذه الصفة لاتبطل
بصيرورته حليا (١) ، فان الذهب والفضة خلقا جوهرى الاثمان لايفارقهما
هذا الوصف (٢) .

وكالطعم فى الربا عند الشافعى ، فان الطعم وصف لازم للمطعم (٣) .

ويجوز ان تكون علة حكم الاصل وصفا عارضيا .

ويجوز ان يكون اسما ، فان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال :
للمستحاضة : " توضأى وصلى فانما هو دم عرق انفجر " (٤) فعلى لانتقاض (٥)
طهارتها بانه دم عرق انفجر ، والانفجار وصف عارض ، اذ الدم موجود فى
العرق وليس بمنفجر ، فالتعليل بالاسم يدل على اعتبار صفة النجاسة
وبالانفجار يدل على اعتبار صفة الخروج ، فتعلق الانتقاض بهذين الوصفين ،
ولاينبغى ان نظن انه لابد من اجتماع الوصفين العارض والاسم لصحة التعليل
بالوصف العارض ، فان التعليل بكل منهما على الانفراد صحيح (٦) .

وعلى اصحاب ابى حنيفة نص الربا بوصف الكيل وهو عارض غير لازم ،

فانه وصف يختلف باختلاف عادات الناس (٧) فى الاوقات والاماكن (٦) .

- (١) فى ت و س : مصوغا . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٥ .
- (٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٥ .
- (٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٢ ص ٢٢ .
- (٤) لم اعثر على حديث بهذا اللفظ ، حتى الحافظ قاسم بن قطلوبغا لم يذكر الحديث بهذا اللفظ . وانما الذى ذكره هو عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها : مـرى فاطمة فلتمسك كل شهر عدد ايام اقراؤها ثم تغتسل وتحتشى وتستذفر وتنظف ثم تطهر عند كل صلاة وتصلى ، فانما ذلك ركضة من الشيطان او عرق انقطع او داء عرض لها "وسكت عليه . مسند الامام احمد بن حنبل ج ٦ ص ٤٦٤ . تخريج احاديث اصول البزدوى ص ٢٦٥ .
- (٥) فى ت : الانتقاض طهارة .
- (٦) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
- (٧) فى م : النساء . وهو تصحيف .

من شروط العللة :

ان تكون مناسبة للحكم ، اى بمعنى ان لاتكون نابية
ولا طردية ، وشرط الحنفية لوجوب العمل بها التاثير ، واكتفى غيرهم بالاخالة "

" قوله " ومنها : انه يجب ان يكون معنى معقولا صالحا للعلية
معدلا ، والمعنى بالصلاحية ملائمة للمعاني المنقولة عن السلف ، وبالتعديل
ان يكون له اثر فى الشرع . وقيل : تكفى الاخالة ثم العرض على الاصول ،
وقيل : الثانى . لنا : ان الوصف انما يعلم كونه حجة باثـره ، لانه غير
محسوس ولا اعتبار بالخيال ، لانه ظن وقد تعارض بالمثل ، ولا بالعرض لانـه
تزكية تترتب على الشهادة ، مثال الاثر : التعليل بالطوف فى انها ليست
بنجسة " انها من الطوافات " فالأثر الضرورة التى (هى) (١) سبب التخفيف
ومثل امره للمستحاضة بالوضوء لكل صلاة بانه دم عرق انفجر " فللدم اثر
فى النجاسة التى هى سبب الطهارة ، وللانفجار اثر فى التخفيف لانه مـرض
لازم ، ومثل قوله لعمر وقد سألـه عن القبلة فى الصوم " ارايت لو تمـضضت
بماء ثم مججته " تعليل بمؤثر ، فان الفطر نقيض الصوم الذى هو كف عن
اقتضاء الشهوتين ، وليس فى القبلة شـئ منهما فكان كالمـضضة ، وقـول
عمر لعبادة حتى قال : ما رى النار تحل شيئا : اليس يكون خمرا ثم
يصير خلا فتؤكل ، فعلل بالتغيير الطبيعى ، وكقول ابى حنيفة فى اثـين
اشترىا قريب أحدهما ، لا يضمن لشريكه شيئا لانه اعتقه برضاه ، وللرضاء
اثر فى سقوط العدوان ، وكقول محمد فى ايداع الصبى : سلطه على استهلاكه ،
وكقول الشافعى : فى الزنا امر رجمت عليه ، والنكاح حمـدت عليه فـلا
يوجب حرمة المصاهرة ، وعلى هذا فرعنا ، فقلنا : مسح فلا يسن تثليثـه
كالخف ، لان للمسح اثرا فى التخفيف ، وقولهم ركن فيسن كالغسل ، فغير
مؤثر فى ابطال التخفيف ، وعللنا فى ولاية النكاح بالصغر والبلوغ اللذين
هما مؤثران فى العجز والقدرة بخلاف البكارة والثيوبـة .

(١) غير موجود فى ت .

" الشرح " (١) ومن شروط علة حكم الاصل انه يجب ان تكون العلة معنى معقولا (٢) صالحا للعلية معدلا (٣) .

والمعنى بصلاحيه الوصف : ملائحته للمعاني المنقولة عن السلف بموافقته ومناسبته للحكم ، بان تصح اضافة الحكم اليه ، ولا يكون نابيا عن الحكم ، كاضافة ثبوت الفرقة فى اسلام احد الزوجين الى اباء الاخر عن الاسلام ، لانه يناسبه ، لا الى وصف الاسلام ، لانه ناب عنه ، لان الاسلام عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها ، فان السلف كانوا يعللون (٤) باوصاف ملائمة لاحكام غير نابية عنها ، فما كان موافقا لها يصلح ان يكون علة ، ومالا فلا ، والمعنى بالتعديل ان يكون له اثر فى الشرع (٥) .

وقيل : يكفى فى التعديل الاخالة - اى كونه موقعا فى القلب خيال القبول والصحة - فثبتت صحته بشهادة القلب .

والاخالة : من اخالت السماء اذا كانت يرجى المطر (٦) .

لان المناسبة ايضا ترجى العلية لاشعارها بها ، ثم العرض على الاصول احتياطا - اى بعد ثبوت الاخالة يعرض الوصف على الاصول بطريق الاحتياط لا بطريق الوجوب - لتحقيق سلامته عن المناقضة والمعارضة .

والعرض على الاصول : ان تقابل بقوانين الشرع ، فان طابقتها وسلم عن المبطلات فقد شهدت الاصول بصحته وصار حجة (٧) .

(١) انظر هذا الشرط فى : اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦٥ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٨ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٩ .

(٢) اى مدركا بالعقل .

(٣) اى : قام عليها شاهد عدل من النص او الاجماع .

(٤) ٢٢٤ أ .

(٥) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٢ .

(٦) انظر المعنى اللغوى للاخالة فى لسان العرب . باب اللام فصل الخاء .

تاج العروس من جواهر القاموس . باب اللام فصل الخاء .

(٧) هذا القول منسوب الى الشافعية . انظر المستصفى من علم الاصول ج ٢

ص ٢٩٧ . المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٢١٩ . شرح عضدالدين

لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٣٩ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ١٥٢ .

وقيل : يكفى فى التعديل الثانى - اى العرض على الاصول - فان لم يردده اصل مناقضا ولا معارضا (صار) (١) معدلا (٢) .

واحتج المصنف على ان تعديل الوصف ثبت بالتأثير ، بان حاجتنا الى اثبات كون الوصف الذى لا يحس حجة ، والوصف انما يعلم كونه حجة بآثره الذى ظهر فى موضع من المواضع ، لانه غير محسوس ، ولا اعتبار بالخيال فانـه باطل ، لأن الخيال ظن ، والظن لا يغنى عن الحق شيئا ، وقد يعارض الخيال بالمثل ، فانه اذا قال المستدل : وقع فى قلبى خيال ان هذا حق ، يتمكن الخصم من المعارضة بالمثل بان يقول : وقع فى قلبى خيال انه (٣) فاسد ، او وقع فى قلبى خيال ان علتى صحيحة ، فيصير به معارضا بالمثل ، وهذه معارضة لازمة ، لانها لا تندفع بوجه ، والحجة اذا لم تنفك عن المعارضة لم تكن حجة ، لان حجج الشرع لا (٤) تحتل لزوم المعارضة كما لا تحتـمـل لزوم المناقضة ، لانها (٥) من امارات العجز والجهل والسفه ، والشرع منزّه عنها (٦) .

ولا اعتبار بالعرض على الاصول ايضا : لان العرض على الاصول تزكية يترتب على الشهادة ، والاصول شهود ، وغايته ان تكون الاصول موافقة للوصف فيحصل بالعرض كثرة النظائر ، وبكثرة النظائر لا تظهر تزكية الوصف (٧) .

مثال الاثر : تعليل طهارة الهرة بالطوف فى قوله " انها ليست

-
- (١) غير موجود فى ت .
 - (٢) هذا القول نسبته فخر الاسلام البزدوى الى بعض الشافعية . انظر اصوله . ص ٢٦٥ . وانظر المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٢٩٨ .
 - (٣) فى س : انه هذا . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٨ .
 - (٤) فى م : لم . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٨ .
 - (٥) اى : الحجة التى ثبتت فيها المعارضة او المناقضة .
 - (٦) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٦ .
 - (٧) انظر هذا الجواب فى المصدر السابق ج ٣ ص ٣٥٨ .

بنجسة ، انها من الطوافات " (١) فانها لما لم تكن نجسة كانت طاهرة
 بما (٢) ظهر اثره وهو الضرورة ، فان الهرة لما كانت من الطوافات علينا ،
 لا يمكن الاحتراز عن سورها الا بحرج عظيم ، والله تعالى ما جعل في الدين من
 حرج ، فسقط اعتبار النجاسة دفعا للضرر والحرج ، وهذا وصف ظهر تاثيره
 شرعا ، فان النجاسة سقط حكمها لمكان العجز والضرورة ، فالأثر الضرورة
 التي هي سبب التخفيف (٣)

ومثل امره للمستحاضة بالوضوء لكل صلاة . فانه صلى الله تعالى عليه
 وسلم علل لوجوب التوضوء في كل صلاة بانه دم عرق انفجر (٤) ، وهو تعليل
 بمعنى مؤثر ، فان للدم اثرا في النجاسة التي هي سبب الطهارة ، وللانفجار
 اثر في التخفيف ، لانه مرض لازم ، وذلك التخفيف قيام الطهارة مع وجود
 الانفجار في وقت الحاجة ، وهو وقت الصلاة للضرورة (٥) .

ومثل قوله عليه الصلاة والسلام لعمر وقد ساله عن قبلة الصائم في
 الصوم " ارايت لو تمضمضت بماء ثم مجتته أكان يضرك ؟ " (٦) تعليل بمعنى

(١) هذا الحديث مروي عن ابي قتادة رضي الله تعالى عنه انه قال : قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الهرة : انها ليست بنجس ،
 انها من الطوافين عليكم والطوافات " سنن النسائي . كتاب المياه ،
 باب سور الهرة . سنن ابي داود . كتاب الطهارة ، باب سور الهرة .
 سنن ابن ماجه . كتاب الطهارة وسننها ، باب الوضوء بسور الهرة
 والرخصة في ذلك . سنن الترمذي . ابواب الطهارة ، باب ماجاء في
 سور الهرة . قال ابو عيسى " هذا حديث حسن صحيح " المصدر السابق .
 ج ١ ص ١٥٤ . وانظر تعليق احمد محمد شاكر على الحكم على الحديث .
 المعتبر في تخريج احاديث المنهاج والمختصر . ص ٢٣٠ .

(٢) في ت : انما . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٣) انظر هذا المثال في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) سبق تخريج هذا الحديث ص ٧١٩ .

(٥) انظر هذا المثال في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٦) هذا الحديث مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونصه انه
 قال : هشتت فقبلت وانا صائم ، فقلت : يا رسول الله صنعت اليوم
 امرا عظيما ، قبلت وانا صائم ، قال عليه الصلاة والسلام " ارايت ==

مؤثر ، فان الفطر نقيض الصوم ، والصوم كف النفس عن اقتضاء شهوة البطن والفرج ، وليس في القبلة قضاء شيء من شهوة الفرج لا صورة لعدم ايلاج فرج في فرج ، ولا معنى لعدم الانزال ، كالمضمضة فانه ليس فيها قضاء شهوة البطن لا صورة لعدم وصول شيء الى الباطن ، ولا معنى لعدم حصول صلاح البدن ، بل كل من القبلة والمضمضة مقدمة لقضاء شهوة ، فكما ان المضمضة لاتفسد الصوم لعدم معنى الفطر فيها ، كذلك القبلة ، فهذا بيان تعليل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باوصاف مؤثرة (١) .

ثم شرع في بيان تعليل الصحابة بها وهو مثل قول عمر لعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهما حين قال رجل من النصارى : انا نصنع شرابا في صومنا ، فقال عمر رضي الله تعالى عنه : اثنتى بشيء منه ، فاتاه بشيء منه ، فقال عمر رضي الله تعالى عنه : ما شبه هذا بطلاء الابل ، كيف تصنعونه ؟ . قال : نطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ، فصب عمر رضي الله تعالى عنه ماء وشرب منه ثم ناوله عبادة بن الصامت وهو عن يمينه ، فقال عبادة : ما ارى النار تحل شيئا ، فقال له عمر : اليس يكون خمرا ثم يصير (٢) خلا فتوكل ؟ فعلل عمر رضي الله تعالى عنه بمعنى مؤثر وهو التغير الطبيعي ، وهو الطبخ فانه يغيّر طبعه (٣) .

وكقول ابي حنيفة في اثنين اذا اشترى عبدا (٤) هو قريب احدهما ، عتق نصيب القريب من العبد ، ويسعى العبد لشريكه في نصيبه ، ولا يضمن القريب لشريكه شيئا ، لانه اعتقه برضا الشريك ، فلا يضمن له شيئا ، لان

== لو مضمضت من الماء وانت صائم "سنن ابي داود . كتاب الصوم ، باب القبلة للصائم . المستدرك على الصحيحين في الحديث . كتاب الصوم . باب جواز القبلة للصيام . ثم ذكر الحاكم ان هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . انظر المصدر السابق ج ١ ص ٤٣١ .المعتبر في تخريج احاديث المنهاج والمختصر ص ٢١٥ .

(١) انظر هذا المثال في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٢) في ت و س : يكون . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦١ .

(٣) انظر المثال في المصدر السابق ج ٣ ص ٣٦١ .

(٤) ٢٢٤ ب .

للرضا اثرًا فى سقوط ضمان العدوان (١) .

وكقول محمد فى مسألة ايداع الصبي ، لان المودع سلط الصبي على استهلاك الشئ المودع ، فان التسليط على الاستهلاك معنى مؤثر علل به محمد سقوط الضمان عن الصبي ، فانه لما مكنه من المال قد سلطه على اتلافه حسا ، والتسليط يخرج فعل المسلط من كونه جنائية فى حق المسلط ، بل يكون رضا بالاستهلاك ، (والرضا بالاستهلاك) (٢) يسقط الضمان عن (٣) المسلط (٤) .

وكقول الشافعى فى ان الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة : الزنا امر رجعت عليه - اى هو امر يفضى الى اشد العقوبات واقبحها وهو الرجـم - والنكاح امر حمدت عليه ، لما ورد من الفضائل فيه ، وهذا الاستدلال فى الفرق بوصف مؤثر ، فان ثبوت حرمة المصاهرة بطريق النعمة (و الكرامة ، فيجوز ان يكون سببها ما يحمد المرء عليه ، ولا يجوز ان يكون سببها ما يعاقب المرء عليه) (٢) وهو الزنا الموجب للرجم (٥) .

وعلى هذا الاصل وهو ان اعتبار الملاءمة والتاثير واجب اتبعا للسلف : فرع اصحاب ابى حنيفة رحمهم الله تعالى فقالوا : فى ان مسح الراس لا يشترط التكرار : انه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف ، وهو مؤثر لان معنى المسح مؤثر فى التخفيف ، فان المسح ايسر من الغسل وتادى الغرض به دليل التخفيف (٦) .

-
- (١) انظر المثال فى كشف الأسرار ج ٣ ص ٣٦١ .
 (٢) غير موجودة فى ت .
 (٣) فى ت : من .
 (٤) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٢ .
 (٥) انظر هذا الفرع فى معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج . ج ٣ ص ١٧٥ .
 (٦) انظر هذا الفرع فى كشف الأسرار ج ٣ ص ٣٦٣ .

وقول المخالفين : ان المسح ركن فى الوضوء فيسن التثليث فيه (١) كالغسل (٢) فغير مؤثر فى ابطال التخفيف ، لان مسح الخف ركن فى الوضوء ولايسـ تثليثه ، وكذا المسح فى التيمم ، فعرفنا انه لا اثر (٣) للركنية فى ابطال التخفيف واثبات التثليث (٤)

وعلل اصحاب ابى حنيفة رحمهم الله تعالى فى اثبات ولاية الانكاح بالصغر ، وفى انتفاء ولاية الانكاح بالبلوغ اللذين هما مؤثران فى العجز والقدرة ، الصغر مؤثر فى العجز ، والبلوغ مؤثر فى القدرة ، فان ولاية الانكاح ماشرعت الا على وجه النظر للمولى عليه باعتبار عجزه عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجته الى مقصوده كالنفقة تجب على الولى حقا للعاجز عنها ، والمؤثر فى ذلك الصغر والبلوغ ، بخلاف البكارة والثيابـ ، بدليل ثبوت الولاية وانتفائها فى المال بالصغر والبلوغ (٤) .

" شروط الفرع "

" قوله " واما شروط الفرع فمنها : ان يكون خاليا عن المعارض الراجع على القول بتخصيص العلل ، ومنها ان تكون العلة فيه مشاركة لعلة الاصل .

" الشرح " (٥) : لما فرغ من بيان شروط علة الاصل شرع فى شروط الفرع ، فمن شروط الفرع :-

ان يكون الفرع خاليا عن المعارض الراجع المقتضى نقيض ما اقتضته علة القياس على القول بجواز تخصيص العلة ليكون القياس مفيدا .

-
- (١) فى ت : فى الوضوء .
 - (٢) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ١ ص ٥٩ .
 - (٣) فى ت : يؤثر .
 - (٤) انظر هذا الفرع والجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٣ .
 - (٥) انظر هذه الشروط فى : الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٠ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٦ .

ومن شروط الفرع : ان تكون العلة الموجودة فى الفرع مشاركة لعلـة الاصل فى الوصف الذى هو مقصود فى العلة سواء كان ذلك الوصف المقصود عين العلة كالشدة المطربة فى تحريم الخمر ، فان النبيذ مشارك للخمر فى الشدة المطربة التى هى عين علة التحريم ، او جنس العلة كالجناية فى قياس قصاص الاطراف على قصاص النفس ، فان علة قصاص الاطراف مشاركة لعلـة قصاص النفس فى الجناية التى هى المقصودة ، والجناية جنس علة قصاص النفس ، وانما اشترط ذلك لان علة الفرع اذا لم تكن مشاركة لعلـة الاصل فى صفة عمومها ولا خصوصها لم تكن علة الاصل فى الفرع ، فلا يتعدى الحكم من الاصل الى الفرع .

" من شروط الفرع : التعدية بدون تغيير "

" قوله " ومنها ان يكون حكم النص معدى اليه من دون تغيير ، لان التعليل للتعدية لا التغيير ، مثل السلم الحال باطل ، لان الشرط فى المبيع ان يكون موجودا مملوكا مقدور التسليم ، والشرع رخص فى السلم بوصف الاجل فكان النص ناقلا لشرط الاصل الى ما يخلفه (١) وهو الاجل ، فالتعليل لابطاله باطل ، ومثل اعتبار الخاطئ والمكره بالناسى بجامع عدم القصد وهو مغير ، فليس الصوم فى الناسى لعدم القصد ، فان لم ينو لعدم الشعور برمضان لم يصح صومه ، وليس بقاصد لكنه لم يجعل فطرا بالنص غير معلول ، (وعلى هذا) (٢) سقط فعله ، لانه جلى نسب الى صاحب الشرع ، فلم يصح اعتبار الخاطئ به ، وهو مقصر (٣) .

" الشرح " (٤) : و (٥) من شروط الفرع ان يكون حكم النص بعينه

- (١) فى ت : يخالفه .
- (٢) غير موجودة فى ت . وفى ت : فسقط .
- (٣) فى ت : مقتصر .
- (٤) هذا الشرط ذكره فخر الاسلام البزدوى ضمن شروط حكم الاصل فى الشرط الثالث الذى ذكر ضمنه شروطا كثيرة . انظره فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٥٩ . المحصول فى علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ٤٩٧ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٣٧ .
- (٥) ٢٢٥ أ .

معدى الى الفرع من غير تغيير فى الفرع بزيادة وصف او سقوط قيود ، لان التعليل للتعدى لا للتغيير ، مثل : ان السلم الحال باطل ، فـان التعليل لتعدية حكم النص اليه ، لما اوجب تغييره فى الفرع لزم القول ببطلانه لفوات شرطه وهو عدم التغيير (١) .

بيانه : ان الشافعى رحمه الله تعالى جوز السلم الحال فى الموجود دون المعدوم متمسكا بان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم " نهى عن بيع ماليس عند الانسان (٢) ، ورخص فى السلم من غير اشتراط اجل " فـان اشتراطه زيادة عليه فيكون مردودا ، معللا بان السلم المؤجل لما جاز مع ان الاجل فيه خلاف ما يقتضيه العقد ، فان مقتضاه ثبوت الملك ووجوب التسليم فى الحال والاجل مخالفه ، جاز السلم الحال بطريق الاولى ، لان اشتراط البديل حالا تقرير لموجب العقد (٣) .

قال اصحاب ابى حنيفة رحمهم الله تعالى : السلم الحال باطل ، لان الشرط فى المبيع ان يكون موجودا مملوكا مقدور التسليم ، والمعقود عليه فى السلم ليس بموجود قبل العقد فضلا عن ان يكون مملوكا او مقدور التسليم ، فكان الحكم الاصلى فى السلم عدم الجواز ، ورخص الشرع فى السلم ان يكون المعقود عليه معدوما عند العقد للحاجة ، ولكن بوصف الاجل ، لتحصل القدرة على التسليم عند وجوب التسليم ، وذلك بان يكون مؤجلا ، فان الاجل لما كان سببا للقدرة اقيم مقامها فى تصحيح العقد كما اقيمت العين مقام المنفعة فى صحة اضافة العقد اليها ، فصار الاجل شرطا لا لعينه ، بل خلفا عن القدرة التى هى الشرط الاصلى فى البيع ، فتبين ان هذا رخصة نقل الشرط الاصلى الى ما يصلح خلفا عنه وهو الاجل ، لانه يصلح

(١) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٨ .

(٢) يقصد به قوله عليه الصلاة والسلام " لاتبع ماليس عندك " انظره ص ٦٦٢ .

(٣) انظر مسالة جواز السلم الحال عند الشافعية فى مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٢ ص ١٠٥ .

وسيلة اليه ، فان تيسر الاداء بعد مدة بالتكسب او بادراك غلاته ظاهر ،
فالنص ناقل للشرط الاصلى الذى هو القدرة الحقيقية الى خلفه الذى هو (١)
(القدرة الاعتبارية) (٢) ، فالتعليل لابطاله باطل ، فانه متى سقط الاجل
الذى هو القدرة الاعتبارية لم يكن هذا تعدية حكم النص ، بل يكون ابطالا
له واشباتا لحكم اخر فى الفرع لم يتناوله النص (٣) .

ومثل قياس الخاطيء والمكره على الناسى بجامع عدم القصد : فانه
تعليل بما غير فيه حكم النص : بيان ذلك : انه اذا تمضمض الصائم ذاكرا
لصومه غير مبالغ فيه فسبق الماء حلقه ، او صب الماء فى حلقه مكرها
قيل : لا يفطر ، لعدم القصد قياسا على الناسى فانه لما لم يقصد الناسى
الفطر لتعذر القصد الى الشئ مع عدم العلم به لم يجعل فعله فطرا ،
فلأن لا يكون فعل الخاطيء فطرا مع انه لم يقصد الفطر ولا الفعل كان اولى ،
وكذا المكره على الفطر لان الاكراه اذا كان بغير حق ينقل فعل المكره الى
الحامل عليه ، واذا انتقل اليه لم يبق له فعل كالأكل لما كان ناسيا
لما اضيف الى صاحب الحق لم يبق للأكل فعل .

وهذا تعليل باطل ، فليس بقاء الصوم فى الناسى مع الاكل ناسيا
لعدم القصد الى تفويته ، فان الركن يفوت بعدم الاداء ، وبعدها فات ليس
لعدم القصد الى تفويته اثر فى وجوده ، لان عدم ليس شئ فلا يصلح مؤثرا
فى الوجود فانه ان لم ينو الصوم اصلا لعدم الشعور برمضان ولم ياكـ
شيئا لم يصح صومه ، وليس بقاصد تفويت الصوم ، فاذا لم يكن لعدم القصد
اثر فى ايجاد الصوم مع عدم ما ينافى الصوم من الاكل لم يكن له اثر فى
وجود الصوم مع وجود ما ينافيه ، فثبت ان بقاء صوم الناسى ليس لعدم القصد
لكن فعل الناسى لم يجعل فطرا بالنص وهو قوله صلى الله تعالى عليه

(١) بعدها فى ت : الاجل . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٩ .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) انظر هذا الفرع فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣١٩ .

وسلم " اتم على صومك " (١) غير معلول - اى غير معقول - المعنى ، فلا يقاس عليه غيره ، وعلى هذا الاصل وهو وان سلمنا ان الناس معلول فالحاق الخاطيء والمكره بالناس غير صحيح لانه لا مساواة بين الناس وبين الخاطيء والمكره فى العذر وعدم القصد ، فان الناس سقط فعله ، لان النسيان امر جلى (لا صنع) (٢) للانسان فيه ولا يمكنه الاحتراز عنه ، فكان سماويا محضا منسوبا الى صاحب الحق من كل وجه كما اشار اليه قوله عليه الصلاة والسلام " الله اطعمك وسقاك " (١) فلم يصح قياس الخاطيء والمكره عليه للفرق بينهما ، فان الخاطيء والمكره يمكنهما الاحتراز عن الخطأ بالتثبت والاحتياط فى المقدمات ، وعن الاكراه بالالتجاء الى الامام العادل مع (٣) انهما ليسا من جهة صاحب الحق ، فتعدية الحكم من الناس الى الخاطيء والمكره تغيير ، لان النص لما اوجب الحكم فى المنصوص بمعنى فاشباته فى الفرع بمعنى اخر لا يصلح علة لذلك الحكم يكون تغييرا له فى الفرع لاتعدية (٤) .

" من شروط الفرع : ان يكون نظير الاصل "

" قوله " ومنها : ان يكون نظير الاصل ، فان خالفه لم يصح ، كما تعدى حكم التيمم الى الوضوء فى اشتراط النية وليس بنظير ، فان التيمم تلويث وهذا غسل وتطهير ، فان قيل : عدتيم حرمة المصاهرة من الحلال الى الحرام وليس بنظيره فى استحقاق الكرامة . قلنا : لم نعديه ، بل بواسطة الولد المستحق لها لاثبات الجزئية به ثم يتعدى ذلك الى سببه وهو الوطىء فليس اصلا ، وانما عمل بسبب الاصل ، ونظيره : الغصب ، فانه تبع لوجوب ضمان الغصب لا اصلا بنفسه ، فثبت بشرط الاصل لا بشرط نفسه .

(١) سبق تخريج هذا الحديث ص ٥٩٤ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) ٢٢٥ ب .

(٤) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٢٠ .

" الشرح " (١) : ومن شروط الفرع ان يكون الفرع نظير الاصل فى الوصف الذى تعلق الحكم به لا فى جميع الاوصاف ، فانها لا توجد الا فى المنصوص عليه فان خالف الفرع الاصل فى الوصف الذى تعلق الحكم به لم يصح التعدى ، لان من شرط التعدى المماثلة بين المحليين ، كما تعدى حكم التيمم الى الوضوء فى اشتراط النية ، فان الفرع الذى هو الوضوء ليس بنظير للاصل الذى هو التيمم لافتقاره الى النية " وكونه طهارة ، فان التيمم تلويث فى ذاته ، والتلويث لا يكون تطهيرا حقيقة لكنه صار مطهرا شرعا فى حال الضرورة بالنية ، والوضوء غسل فى ذاته وتطهير فى نفسه ، فلا يدل افتقار ما هو تلويث - جعل تطهيرا ضرورة - الى النية على افتقار ما هو تطهير بنفسه اليها ، لعدم مساواتهما فى المعنى الذى تعلق الحكم به .

فان قيل : قد عديتم حرمة المصاهرة من الوطء الحلال وهو الوطء بالنكاح او بملك اليمين الى الوطء الحرام وهو الزنا ، ولاشك ان حرمة المصاهرة ثبتت بطريق الكرامة والنعمة ، حيث تلحق الاجنبية بالأم ، وليس الوطء الحرام بنظير الوطء الحلال فى استحقاق الكرامة ، لان الحرام سبب المقت والخذلان ، لا سبب الاكرام والاحسان ، واذا لم يكن الحرام نظير الحلال لم تصح التعدية (٢) .

اجيب : باننا لم نعد الحكم من الحلال الى الحرام ، بل الاصل فى ثبوت حرمة المصاهرة الولد الذى هو المقصود بالنكاح ، فانه لما استحق سائر كرامات البشر من الولاية والملك ونحوهما استحق هذه الكرامة وهى حرمة المحارم ، ليحرم عليه امهات امه وبناتها ان كان ذكرا ، وآباء

(١) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦٠ . الاحكام فى

اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) انظر هذا الاعتراض فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٧ .

ابيه وابناؤه ان كان انثى ، ولما كان الولد مخلوقا من ماء الرجل والمرأة تعدى اليهما الحرمات الثابتة فى حق الولد ، وذلك لان المائتين لما امتزجا بحيث لا يمكن تمييز احدهما عن الآخر وخلق منهما الولد ، نسب الى كل واحد منهما بكماله ، صار ما هو جزء الام منه مضافا الى الاب بالعضية ، وما هو جزء الاب منه مضافا الى الام بالعضية ، فثبت بينهما بواسطة الولد نوع عضوية واتحاد كما ثبت بين الاخوين بواسطة ان كل واحد منهما جزء ابيه حقيقة ، واذا ثبت بين الابوين هذا النوع من الاتحاد بواسطة الولد تعدت الحرمات الثابتة فى حق الولد الى الوالدين ، فصار اباء الواطيء وابناؤه بمنزلة اباء الموطوءة وابنائها ، وامهات الموطوءة وبناتها بمنزلة امهات الواطيء وبناته ، ثم تعدى ذلك الحكم الثابت بالولد وهو الحرمة المذكورة الى سببه وهو الوطء ، لان حقيقة العلوق امر باطن لا يمكن الوقوف عليه ولا ندري ان الولد يخلق من مائه او من ماء غيره فاقيم ما هو سبب مفض اليه مقامه ، كما اقيمت الخلوة مقام الدخول فى تكميل (١) المهر وايجاب العدة ، فصار الوطء عاملا فى اثبات الحرمة (٢) بمعنى الاصل وهو الولد والجزئية (٣) الثابتة بين الشخصين ، فلم يجر تخصيص الوطء الحلال باثبات هذا الحكم باعتبار معنى فى نفسه وهو الحل ، ولا ابطال الحكم عن الوطء الحرام ، باعتبار معنى فى نفسه وهو الحرمة ، اذ لا اثر لصفة الحرمة فى منع هذا المعنى الذى لاجله اقيم هذا السبب مقام ما هو الاصل فى اثبات الحرمة ، ولا بصفة الحل فى اثباته ، اذ الولد يوجد بالوطء باى صفة كان ، وولد الحلال وغيره سواء فى استحقاق الكرامة (٤) .

ونظير كون الوطء الحرام سببا لهذه الحرمة باعتبار قيامه مقام الولد : " الغصب " ، فانه سبب الملك فى المغصوب للغاصب مع كونه عدوانا

(١) فى ت : تمليك . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) فى ت : الجزئية . وهو خطأ .

(٣) فى ت : الحرمة . وهو خطأ .

(٤) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٧ .

محضا تبعا (١) لوجوب ضمان الغصب الذى هو مشروع ، لان وجوب الضمان بطريق العدوان يعتمد الفوات ، والفوات لا يتم الا بزوال الملك ، فكان زوال الملك الى الغاصب باعتبار ان البديل يجب عليه من شرائط وجوب الضمان ، وشرط الشيء تبع له فكان سببه الغصب للملك بطريق التبعية بشرط الاصل لا بشرط نفسه ، كسببية الزنا للحرمة لا بطريق الاصاله (٢) .

" من شروط الفرع : ان لا يكون فيه نص "

" قوله " ومنها : ان لا يكون فيه نص ، لانه يكون نقضا للنص بالتعلييل، وليس جعله (٣) اصلا اولى من العكس ، والتعدية مع الموافقة لـ ———— ، لاستغنائنا عنه بالنص ، وهذا مثل الكفارة فى قتل العمد ، والغموس ، واشترائط الايمان فى مصارف الصدقة اعتبارا بالزكاة ، واشترائط الايمان فى رقبة اليمين والظهار ، وهو تعدية الى ما فيه نص بتغييره بالتقييد ، فان المؤاخذه فى اليمين الغموس مطلقة ، والعمد قود فيقتضى ان يكون كـ ———— الموجب فاضافة الكفارة تغيير وكذا الباقي ، لان النصوص مطلقة فيه .

" الشرح " (٤) : ومن شروط الفرع ايضا ان لا يكون فيه نص ، سواء كان على وفاق نص الاصل او على خلافه ، لانه ان كان نص الفرع مخالفا للنص الذى فى الاصل تكون التعدية نقضا للنص بالتعلييل ، والتعلييل لا يصلح مبطلا لحكم النص بالاجماع .

وان كان مثبتا للزيادة والنص لم يتعرض لها فهو باطل ايضا ، لان اثبات زيادة لم يتناولها النص بمنزلة النسخ والرفع ، فان جميع

(١) ٢٢٦ أ .

(٢) انظر هذا التمثيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٨ .

(٣) فى م : بجعله . والاختيار ماوافق الشرح .

(٤) انظر هذا الشرط فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٦١ . الاحكام فى

اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٩ .

الحكم فى موضع النص كان ما اثبتته النص ، وبعد الزيادة يصير بعضه ، وقد بينا ان ذلك نسخ فلا يجوز بالراى .

وايضا : اذا كان نص فى الفرع فليس جعل الاصل اصلا اولى من العكس ، وان كان نص الفرع موافقا لنص الاصل (١) تكون التعديدية لغوا ، لاستغنائها عن التعليل بالنص ، لان الحكم لما ثبت بالنص لايجوز اضافته الى العلة ، كما لايجوز اضافته فى النص المعلوم الى العلة (٢) .

مثال تعدى الحكم الى الفرع الذى فيه نص على وجه يوجب ابطال النص او تغييره : الكفارة فى قتل العمد ، واليمين الغموس - اى ايجاب الكفارة فيهما - بالقياس على قتل الخطأ واليمين المنعقدة فيهما ، فان الكفارة فيهما متعلقة بمعنى الجناية ، ومعنى الجناية فى قتل العمد واليمين الغموس اكمل ، وهذا تعليل على خلاف النص الوارد (٣) فى قتل العمد واليمين الغموس وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " خمس من الكبائر لا كفارة فيهن " وعد منها " قتل النفس بغير حق والغموس " (٤) وكذا قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) (٥) بمقتضى ان تكون جهنم كل جزائه فنايجب الكفارة معه زيادة على النص بالراى (٦) .

واشترط الايمان فى مصارف الصدقة الواجبة : مثل الكفارات وصدقة الفطر قياسا على الزكاة ، فان الايمان شرط فى مصرف الزكاة بالاتفاق (٧) .

-
- (١) فى م : التعديدية . (٢) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٩ .
 (٣) هذه الكلمة مكررة فى ت .
 (٤) هذا الحديث مروي عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : خمس ليس لهن كفارة ، الشرك بالله عز وجل ، وقتل النفس بغير حق او بهت مؤمن ، او الفرار يوم الزحف . او يمين صابرة يقتطع بها ما لا بغير حق " مسند الامام احمد بن حنبل ج ٢ ص ٣٦٢ . و اشار جلال الدين السيوطى لحسن هذا الحديث . انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٣ ص ٤٥٨ .
 (٥) سورة النساء ، اية " ٩٣ " .
 (٦) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٢٩ .
 (٧) انظر هذا المثال فى المصدر السابق ج ٣ ص ٣٣٠ .

مثال ايضا لتعدى الحكم الى الفرع الذى فيه نص على وجه يوجب ابطال النص او تغييره : فان نصوص الكفارات وصدقة الفطر مطلقة غير مقيدة بالايمان فلا يجوز ابطال اطلاقها بالتعليل ، وكذا اشتراط الايمان فى رقبة اليمين والظهار قياسا على كفارة القتل تعدية الى ما فيه نص بالتقييد ، لان النص الوارد فى الفرع وهو قوله (او تحرير رقبة) (١) فى اليمين ، وقوله تعالى (فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا) (٢) يقتضى الخروج عن العهدة باعتاق الرقبة الكافرة فتقييدها بالمؤمنة تغيير لموجب هذا بالتعليل ، فان تقييد المطلق تغيير (٣) .

" من شروط الفرع :

ان لا يكون متقدما على حكم الاصل "

" قوله " ومنها ان لا يكون متقدما على حكم الاصل : كقياس الوضوء على التيمم فى وجوب النية ، لما يلزم من ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت العلة ، لكونها مستنبطة من حكم متاخر عنه ، وهو معنى قولنا ان يكون نظيرا . وشرط قوم : ان يكون الحكم فى الفرع ثابتا بنص جملة لا تفصيلا ، وليس بحق ، فان الائمة قاسوا " انت على حرام " على الطلاق واليمين والظهار ، فلانص جملة ولا تفصيلا .

" الشرح " (٤) : ومن شروط الفرع ان لا يكون حكمه متقدما على حكم الاصل (٥) ، كقياس الوضوء على التيمم فى النية ، فان الوضوء متقدم على التيمم ، وانما اشترط ذلك لانه لو تقدم حكم الفرع على حكم الاصل يلزم

(١) سورة المائدة ، اية " ٨٩ " .

(٢) سورة المجادلة ، اية " ٣ " .

(٣) انظر هذه الامثلة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٣٠ .

(٤) انظر هذا الشرط فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ١٣٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٣٨ .

(٥) فى م : القياس . وهو خطأ . انظر الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٢ .

ثبوت حكم الفرع قبل ثبوت علته ، لان علته - لكونها مستنبطة من حكم
الاصل - متأخرة عن حكم الاصل ، وحكم (١) الاصل متأخر عن حكم الفرع فيلزم
تاخر علة الفرع عن حكمه بمرتبتين وهو باطل ، وهو معنى قولنا : شرط
الفرع ان يكون حكمه نظيرا لحكم الاصل .

وشرط قوم (٢) ان يكون الحكم فى الفرع ثابتا بنص جملة لاتفصيلا (٣) .

وليس بحق ، فان الائمة قاسوا " انت على حرام " على الطــــــــــــــــلاق
واليمين والظهار ، ولم يثبت الفرع بنص لا جملة ولا تفصيلا (٤) .

(١) ٢٢٦ ب .

(٢) فى م : قوم اخرون . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام .

ج ٣ ص ١٣٣ .

(٣) هذا الشرط منسوب اشتراطه الى ابى هاشم الجبائى . انظر المحصول

فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٤٩٨ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٠

(٤) انظر هذا الرد فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ١٣٣ .

" الطرد وأقسامه "

" قوله " فصل فى الطرد وتنقيح : اختلف القائلون به فى تفسيره
فقليل : الوجود عند الوجود .

(وقيل) (١) والعدم عند العدم ، وقيل : وأن يكون النص قائما فى
الحالين ولا حكم له . قالوا : أوصاف النص بمنزلته والعلل امارات فلا
ضرورة الى معنى معقول . قلنا : جعله الشارع شاهدا على الحكم فلا بد من أثر
له معقول يمكن اضافته اليه وهى امارات فى أنفسها ومؤثرات عندنا : كالمقتول
يموت بأجله والقتل مزيل لحياته عندنا حتى ترتب عليه القصاص ، فلا بد من
التمييز بين العلة والشرط ، والطرد غير مميز ، ولا العدم عند عدمه لمزاحمة
الشرط ، والعدم ليس بشئ فلا يصلح دليلا ، كيف ويجوز أن يثبت بعلة أخرى .

" الشرح " (٢)

القائلون بأن الطرد (٣) دليل على صحة العلة من غير اشتراط ملائمة أو
تأثير (٤) اختلفوا فى تفسير الطرد :

فقليل : الطرد هو الوجود عند الوجود - أى الطرد وجود الحكم عند
وجود الوصف (٥) .

- (١) غير موجود فى م . والزيادة ما وافقت الشرح .
- (٢) انظر الكلام عن الطرد فى أصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٦٨ .
الاحكام فى أصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٧٥ ، التقرير والتحبير .
- (٣) المراد بالطرد عند فخر الاسلام : العلة غير المؤثرة ، أى التى لا يتبدل
عليها نص ولا اجماع ، وهى تشمل عنده : العلة المؤثرة بالاخالصة أو
بالدوران ، وعدم الحكم عند عدم الوصف ، والتعليل بالنفي أما ما يأتى
فى هذا الفصل من الكلام عن الاستصحاب وتعارض الأشباه ، وما بعدهما
فهذه تسمى بالأدلة الفاسدة ، وكان الأولى أن يفصل ما يتعلق بعلة القياس
مما هو دليل برأسه .
- (٤) الطرد وحده لا يكون دليلا عند جمهور العلماء ، انظر اللمع فى أصول
الفقه ص ٦٦ ، المستصفى من علم الأصول ، ج ٢ ص ٣٠٧ ، المحصول فى علم
أصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ٣٠٥ ، المعتمد فى أصول الفقه . ج ٢ ص ٧٨٤ ،
شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول ص ٣٩٨ ، شرح الكوكب
المنير ، ج ٤ ص ١٩٨ .
- (٥) أصحاب هذا القول هم كثير من قدماء الشافعية . انظر المحصول فى
علم أصول الفقه . ج ٢ ق ٢ ص ٣٠٥ .

وزاد بعض : عدم الحكم عند عدم الوصف من غير اشتراط ملائمة أو تأشير

فى جميع الصور ، وهو الطرد مع العكس المسمى بالدوران وجودا وعدما (١) ،
وقيل : وأن يكون مع الدوران النص قائما فى حال وجود الوصف وحال عدمه ،
ولا يكون الحكم مضافا الى النص ، بل الى الوصف (٢) ، كما أن قوله صلى الله
تعالى عليه وسلم " لا يقضى القاضى وهو غضبان (٣) " فان حرمة القضاء معطل
بشغل القلب لدوران الحكم (٤) مع وصف شغل القلب وجودا وعدما ، ولا حكم للنص
الذى هو الغضب فى الحالىين ، فان الغضب اذا وجد ولم يوجد شغل القلب لا
تثبت حرمة القضاء مع أن ظاهر النص يقتضى حرمة (٥) لوجود الغضب المنصوص
عليه ، (واذا وجد شغل القلب بدون غضب بالجوع أو بالعطش أو نحوهما تثبت
الحرمة ، مع أن النص لا يقتضى حرمة لعدم (٦) الغضب المنصوص عليه ، فتعلق
الحكم بالشغل وجودا وعدما ، وانقطاعه عن الغضب المنصوص عليه حتى لم يؤثر
وجوده فى وجوده ، ولا عدمه فى عدمه دليل على كون الشغل علة (٧) .

القائلون بكون الطرد دليل صحة العلة قالوا : ان الدلائل التى جعلت
القياس حجة لم تخص وصفا دون وصف فظواهرها تقتضى جواز التعليل بكل وصف

- (١) وهو مذهب عموم القائلين بحجية الدوران . انظر المصدر السابق ج ٢ ،
ق ٢ ص ٢٨٥ ، نهاية السؤل فى شرح منها ج الاصول ج ٤ ص ١٢١ .
- (٢) وعبر عنه بعض الاصوليين بشهادة الاصول ، ومن القائلين به ابى اسحاق
الشيرازى . انظر شرح اللمع ، ابراهيم بن على الشيرازى الفيروز ابادى
ج ٢ ص ٨٦٠ ، ط الاول ١٤٠٨ هـ ، دار الغرب الاسلامى ، بيروت .
- (٣) هذا الحديث مروي عن أبى بكر رضى الله تعالى عنه أنه قال : سمعت رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : " لا يقضين حكم بين اثنين وهو
غضبان " الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب الاحكام ، باب هل يقضى
الحاكم أو يفتى وهو غضبان ، الجامع الصحيح ، مسلم ، كتاب الاقضية ،
باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان .
- (٤) فى م : حكم الحرمة ، وفى ت : حكم العلة . والاختيار لما فى كشف الاسرار
ج ٣ ص ٣٦٥ .
- (٥) فى ت : حرمة . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٥ .
- (٦) غير موجودة فى ت .

الا ما قام عليه دليل يمنع عن التعليل به ، فكان أوصاف النص بمنزلة النص ، فكل وصف بمنزلة نص من النصوص في جواز التعليل به والعمل به ، فيجوز اثبات الحكم به ، فان العلل امارات - أى علل الشرائع علامات - على ثبوت الاحكام فانها غير مثبتة بذواتها ، اذ المثبت في الحقيقة هو الله عز وجل ، واذا كانت امارات لم يشترط فيها أن تكون معقولة المعاني ، لأن امارة الشيء ما يكون ذلك الشيء موجودا عنده من غير أن يشترط فيها معنى معقول يضاف وجود ذلك الشيء اليه (١) .

أجاب المصنف : بان الشارع جعل الاصل شاهدا ، يعنى النصوص التي جعلت القياس حجة جعلت الاصل شاهدا على الحكم والوصف منه شهادة ، وصيرورة الاصل شاهدا لا يقتضى أن يكون كل وصف منه شهادة ، لان القياس يتحقق ببعض الاوصاف ، بل يقتضى أن تكون شهادته بوصف خاص متميز من (٢) سائر الاوصاف بدليل ، كما جعل الشرع كامل الحال من الناس (٣) وهو الحر البالغ

(٧) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ، ج ٢ ص ٣٦٥ ، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ، ج ٢ ص ٧٨ ، التقرير والتحبير ، ج ٢ ص ١٩٨ .

(١) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٦ ، وانظر أدلة القائلين بصحة عليية الطرد في : المحصول في علم أصول الفقه ، ج ٢ ق ٢ ص ٢٨٦ ، نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ، ج ٤ ص ١٢١ ، شرح اللمع ، ج ٢ ص ٨٦٩ .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) ٢٢٧ أ .

العاقل العدل شاهداً ، ثم لم يدل ذلك أن تكون كل لفظة منه شهادة بل بعض الالفاظ ، ثم لا بد من معنى معقول تميزه عن سائر الالفاظ مثل قوله " أشهد " فإنه يميز من بين الالفاظ التي تصلح للاخبار عن المشهود به من قوله : أعلم أو اتيقن ، أو أخبر ، فكذا ههنا لا بد من أن يكون الوصف متميزاً من بين سائر الاوصاف بدليل معقول (١) .

وأما قولهم : العلة امارات : فهي كذلك في أنفسها ، لا مؤشرات ، فإن الموجب للاحكام هو الله تعالى ، لكن العلة مؤشرات بالنسبة الى العباد وذلك كالمقتول يموت بأجله ، والقتل مزيل لحياته في حق العباد حتى ترتب عليه القصاص ، وإذا كان العلة مؤشرات في حق العباد فلا بد من دليل يميز بين العلة والشرط ، ومجرد الطرد غير معيز ، وكذلك العدم عند عدمه بين المزاحمة الشرط ، فإن الشرط أيضاً كذلك ، والعدم ليس بشيء فلا يصلح دليلاً على علية الوصف ، لأن الدليل على الشيء أمر وجودي ، وكيف يصلح عدم الحكم عند عدم الوصف دليلاً على كون الوصف علة مع احتمال أن يثبت الحكم بعلة عند عدم الوصف لا متنع ثبوت الحكم عند عدم علة بعلة أخرى (٢) . لو كان دليلاً على صحة الوصف لا متنع ثبوت الحكم عند عدم علة بعلة أخرى (٢) .

والحاصل : ان الدوران كما يتفق بين (الحكم والعلة ، يتفق بين) (٣) الحكم والشرط ، فلا يصلح أن يكون معيزاً للعلة .

-
- (١) انظر هذه الجواب في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٦٦ .
 (٢) انظر المصدر السابق . ج ٣ ص ٣٦٧ .
 (٣) غير موجودة في ت .

" دليل اشتراط قيام النص في حالى وجود الوصف وعدمه -

ورده - ا - " .

" قوله " واحتج من شرط قيام النص مع عدم الحكم بآية الوضوء ،
وبقوله " لا يقضى القاض وهو غضبان " فان علة الوضوء الحدث ، فان الوضوء
يدور معه وجودا وعدمه ، والنص تعرض للقيام وهو موجود في الحالين بغير
حكم ، وكذلك الغضب موجود مع شغل القلب وعدمه ، والقضاء وعدمه يدور مع
الشغل لا بعين الغضب " قالوا : العلة معتبرة (١) والحكم مع الوصف قد يكون
اتفاقيا ، وقد يكون لكونه علة فلا يكون معتبرا ، الا بعدم الحكم عند
عدمه ، واشتراط قيام النص من غير حكم ليضاف (٢) الى العلة قلنا : ان سلم
فلا وجود له الا نادرا فلا يجعل أصلا ، والا فممنوع ، فان الحدث منصوص عليه
في البذل الذى هو التيمم والغسل ، فكان نصاب الطهارة الصغرى ، وقد
قرئ (من مضاجعكم) وهو دليل الحدث ، ولان الوضوء مطهر بصورته ، فدل
على قيام نحاسة ، بخلاف التيمم ، ولما شرع الوضوء سنة وفرضا في كل صلاة
سكت عن ذكر الحدث ، ولما كان الغسل غير مسنون لكل صلاة نص على السكوت
فيه ، وشغل القلب ملازم للغضب فالحكم ثابت بالنص ، والتعليل للتعددية
فاشتراط قيامه من غير حكم يبطل التعليل .

" أقسام الطرد : - "

وأول وجوه الطرد الوجود وهو لا يفيد الا كثرة الشهود ، أو كثرة
أداء الشهادة ، وصحتها لا تعرف الا بالاهلية والعدالة ، وثانيها عدم
العدم ، وهذا يجوز أن يكون ، لأنه شرط لا علة . وثالثها : التعليل بالنفى
(وهو) (٣) غير صحيح كما مر ، ورابعها : استصحاب الحال ، وهو صحيح عند

(١) في ت : مغيرة .

(٢) في م : يضاف .

(٣) غير موحدة في ت .

الشافعي موجبا ، وعندنا دافعا حتى اجزنا الصلح على الانكار ، ولم تجعل
براءة الذمة الاصلية حجة على المدعى ، وهو جعله حجة موجبة حتى يبطل به
دعوى المدعى ، ويبطل الصلح . قال : اذا ثبت حكم بدليل بقى به كما بقيت
الشرائع ، والاجماع على ان متيقن الوضوء لا يعيد للشك في الحدث وبالعكس ،
وبان الشهادة بان هذه العين كانت له : موجبة . ولنا : ان الموجب
الموجود ليس موجبا للبقاء ، لانه عرض ، فيفتقر بقاؤه الى علة ، واما
الشرائع فعدم احتمال النسخ فيها بعد الرسول لتقرر الادلة موجب ، والتنصيص
على التأبيد بخلافها وهو حى لجواز النسخ ، ومسائل الاجماع البقاء فيها
بدليل وهو ان حكم الملك التأبيد ، والطهارة البقاء ، ولهذا لم يصح
التوقيت فيهما صريحا ، لكنه يسقط بمعارض . فقليل : وجوده يبقى على
التأبيد بدليله ، وكلا منا فيما يبقى بغير دليل كالمفقود .

" الشرح " (١)

واحتج من شرط مع الدوران قيام النص مع عدم حكم (٢) النص في الحاليين
باية الوضوء وهو قوله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) (٣)
فان علة وجوب الوضوء الحدث ، فان وجوب الوضوء دار مع الحدث وجوبا
وعدما . والنص تعرض للقيام الى الصلاة - اى رتب وجوب الوضوء على القيام
الى الصلاة - والمنصوص عليه وهو القيام الى الصلاة (قائم في الحاليين ، ولا حكم

(١) انظر أدلة من شرط قيام النص مع الدوران في اصول فخر الاسلام البزدوى .
ص ٢٦٩ ، شرح التلويح على التوضيح لمعن التنقيح . ج ٢ ص ٧٩ .
التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٩٨ .

(٢) ٢٢٧ ب .

(٣) سورة المائدة ، آية "٦" .

له (١) ، فإنه وجب الوضوء عند الحدث بدون القيام إلى الصلاة ، ولم يجزئ الوضوء عند القيام إلى الصلاة (٢) بدون الحدث ، ويقول عليه الصلاة والسلام " لا يقضى القاضي وهو غضبان " (٣) فإن حرمة القضاء فيه رتب على الغضب ولما علل بشغل القلب دار الحكم - أي حرمة القضاء - مع شغل القلب وجودا وعدمه ، حتى حل القضاء مع وجود الغضب بدون شغل القلب ، ولا يحل عند شغل القلب مع عدم الغضب ، فالغضب موجود مع شغل القلب وعدمه ، والقضاء وعدمه يدور مع شغل القلب وعدمه ، لا لعين الغضب . فالنص قائم في الحالين ولا حكم معه (٤) .

قالوا : العلة معتبرة ، ووجود الحكم عند وجود الوصف قد يكون اتفاقيا ، وقد يكون لكون الوصف علة ، فلا يكون معتبرا إلا بعدم الحكم عند عدمه ، فيصلح عدم عند عدم دليلا مميزا للعلة عن غيرها ، وباشتراط قيام النص من غير حكم ليضاف الحكم إلى العلة ، فإن الحكم إذا وجد مع وجود الاسم والمعنى ، وعدم بعدهما لم تكن إضافة الحكم إلى المعنى بأولى من إضافته إلى الاسم كتحریم العصير إذا اشتد وسمى خمرا ، وزوال الحرمة عند زوال الشدة وزوال الاسم .

أما إذا كان الاسم قائما في الحالين والحكم دأثر مع المعنى وجودا وعدمه زالت شبهة تعلق الحكم بالاسم فتعين المعنى لكونه علة فصار كما إذا تعين جهة المجاز في النص لا يبقى للحقيقة حكم (٥) .

(١) في م : لأنه قد .

(٢) غير موجودة في ت .

(٣) سبق تخريج هذا الحديث في ص " ٢٣٨ " .

(٤) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ، ج ٣ ص ٣٦٩ .

(٥) انظر هذا الدليل في المصدر السابق .

اجاب المصنف : بانه ان سلم قيام النص ولا حكم له بناء على دوران الحكم مع الوصف المعلن به ، فلا وجود لهذا الشرط وهو قيام النص ولا حكم له الا نادرا فلا يمكن ان يجعل اصلا ، لان النادر لا حكم له ، والا - اي وان لم يسلم قيام النص ولا (حكم) (١) بناء على دوران الحكم مع الوصف المعلن به - فممنوع ثبوت العلة بالدوران ، فان الحدث منصوص عليه في البذل الذي هو التيمم حيث قال تعالى (اوجاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) (٢) عرف بالنص ان الحدث سبب وجوب التيمم الذي هو البذل عن الوضوء ، لانه ذكر التيمم معلقا بالحدث ، والنص في البذل نص في الاصل ، لان البذل لا يفارق الاصل بسببه . بل يفارقه بحاله من حيث انه يجب في حال لا يجب فيه الاصل ، وكذلك ذكر الغسل معلقا بالجنابة ، فكان صيرورة الحدث سببا نصا في الطهارة بالصغرى ، وقد قرئ (من مضاجعكم) والقيام من المضاجع دليل الحدث ، فيكون الحدث سببا لوجوب الوضوء بالنص لا بالمعنى ، ولان الوضوء مطهر بصورته - اي بنفسه - وحقيقته كما قال تعالى (ولكن يريد ليطهركم) (٢) فدل كونه مطهر ا على قيام النجاسة ، لان المطهر ما يثبت الطهارة ، فيقتضي ذلك ثبوت النجاسة ، ليصبح اثبات الطهارة ، فان اثبات الطهارة الثابتة مستحيل ، فاستغنى عن ذكر الحدث ، بخلاف التيمم لانه ليس بمطهر بنفسه ، بل هو تلويث حقيقة فلم يدل ذكره على قيام نجاسة ، فلو لم يذكر الحدث في التيمم صريحا لتوهم ان الحدث ليس بشرط في التيمم ، بل يجب التيمم لكل صلاة عند عدم الماء تعبدا ، والوضوء مشروع لاجل الصلاة ، وسبب وجوبه ارادة الصلاة ، والحدث شرط وجوبه ، عرف ذلك بذكره في البذل كما تقرر،

(١) غير موجود في م .

(٢) سورة المائدة ، آية " ٦ " .

فلم يذكر الحدث في الوضوء صريحا ليعلم بظاهر النص ان الوضوء مشروع لكل صلاة ، اما بطريق الندب او الفرض ، فاذا كان محدثا كان الامر في حقه للنسب لايجاب فيكون الوضوء فرضا ، واذا لم يكن محدثا كان الامر في حقه للنسب فيكون الوضوء سنة عند ارادة الصلاة ، ولما شرع الوضوء سنة وفرضا في كل صلاة سكت عن ذكر الحدث ، ولما كان الغسل ليس بمسنون لكل صلاة ، بل هو فرض خالص - اى الغسل الذى تعلق به الصلاة (١) نوع واحد هو الفرض - نص على الحدث فيه بقوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) (٢) .

وشغل القلب ملازم للغضب ، فانه لا يوجد غضب بلا شغل قلب ، فلا يستقيم قول الخصم النص قائم ولا حكم له ، لباحة القضاء مع وجود الغضب عند فراغ القلب ، لانا لانسلم ذلك ، بل لا يحل القضاء الا عند سكون الغضب وان غسل ، لانه لا يخلو عن شغل قلب البتة .

فثبت ان الحكم في جميع المواضع ثابت بالنص لا بالعلة مع قيام النص ولا حكم له ، والتعليل ابداء لتعدية الحكم الثابت بالنص الى محل لا نص فيه ، فاشتراط قيام النص ولا حكم له يمنع التعليل فيكون فاسدا (٣) .

" لا تثبت عدم العلية بالطرد "

وللطرده وجوه (٤) : فاول وجوه الطرد : الوجود ، وهو وجود الحكم عند وجوب الوصف ، وهو لا يفيد العلية ، لانه لا يفيد الا كثرة الشهود بالنظر الى الاصول التي يوجد فيها هذا الوصف ، او كثرة اداء الشهادة بالنظر الى نفس الوصف ، وصحتها لا تعرف الا بالاهلية والعدالة وذلك كقولهم (٥) في المسح

(١) ٢٢٨ أ .

(٢) سورة المائدة ، آية "٦" انظر هذا الجواب في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧٠ .

(٣) انظر هذا الجواب في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧١ .

(٤) وجوه الطرد هذه ذكرها فخر الاسلام البزودى ضمن تقسيمات الطرد ، فالمصنف في ذكره لوجوه الطرد متبع لفخر الاسلام . انظر اصوله ، ص ٢٦٩ ، كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٧٢ .

(٥) اى الشافعية في قولهم بسنية تثليث مسح الرأس . انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج . ج ١ ص ٥٩ .

" الممسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه " فوصف الركنية موجود في غسل الوجه ،
وغسل اليدين وغسل الرجلين ، وكل واحد منها اصل بنفسه ، وكان فيه كثرة الشهود
لكن الوصف واحد ، فيكون فيه كثرة اداء الشهادة (١) .

وثاني الوجوه : عدم الحكم عند عدم الوصف : ولا يفيد العلية ، لان عدم
الحكم عند عدم الوصف قد يقع بطريق الاتفاق ، وقد يكون لان الوصف شرط لا علة ،
وقد يكون لكون الوصف علة فلا يفيد ان الوصف علة (١) .

وثالث الوجوه : التعليل بالنفي - اي بعد رتبة الاحتجاج بالاطراد
وجودا وعدما ، التعليل بنفي الوصف لنفي الحكم - وهو غير صحيح ، لما مر من
ان عدم ليس بشيء ، وما ليس بشيء لا يصلح علة لاحكام (٢) .

ورابع الوجوه : استصحاب الحال : والاستصحاب : لغة : طلب الصبغة ،
يقال : استصحب الكتاب ، وكل من لازم شيئا فقد استصحبه (٣) " وسمى هذا
النوع استصحاب الحال لان المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحبا للحال
او يجعل الحال مصاحبا لذلك الحكم " وفي الشرع : الاستصحاب هو : الحكم
بشئ في الزمان الثاني بناء على انه كان ثابتا في الزمان الاول (٤) .
والاستصحاب دليل صحيح عند الشافعي رضي الله تعالى عنه صالح لان يكون موجبا
- أي ملزما - يصلح الاحتجاج به على (٥) الخصم (٦) .

- (١) وقد جعلها فخر الاسلام البزدوي قسما واحدا . انظر أصوله : ص ٢٧٠ . كشف
الأسرار . ج ٣ ص ٣٧٢ .
- (٢) انظر هذا الوجه في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٧٤ .
- (٣) انظر التعريف اللغوي للاستصحاب في : لسان العرب باب الباء ، فصل الصاد
تاج العروس من جواهر القاموس ، باب الباء فصل الصاد .
- (٤) انظر التعريف الاصطلاحي في : كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٧٧ شرح عضد الدين لمختصر
المنتبهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٨٤ . نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول . ج ٤ ص ٣٥٨ . شرح
الكوكب المنير . ج ٤ ص ٤٠٣ .
- (٥) في ت و س : عند . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٧٨ .
- (٦) وهو مذهب بعض الحنفية والحنابلة . انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٧٧ . ميزان الأصول
في نتائج العقول . ص ٦٥٩ . الاحكام في اصول الاحكام . ج ٤ ص ١١١ . المحصول في
علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١٤٨ . شرح عضد الدين لمختصر المنتبهى الاصولي
ج ٢ ص ٢٨٥ . نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول . ج ٤ ص ٣٦٦ . شرح الكوكب
المنير ج ٤ ص ٤٠٣ .

وعند اصحاب ابي حنيفة الاستصحاب لا يصلح للالزام بل يصلح ان يكون دافعا للزام (١) الغير (٢)، حتى اجاز اصحاب ابي حنيفة الصلح على الانكار ، ولم يجعلوا براءة الذمة الاصلية حجة على المدعى ، لان براءة الذمة دافعة لدعوى المدعى ، ليست بحجة على المدعى ، بل صار دعوى المدعى : ان المدعى " حقي وملكي " معارضا لانكار المنكر على السواء ، فانه خبير محتمل ايضا ، ولما لا يكون خبر المدعى حجة على المدعى عليه في الزام التسليم اليه ، لكونه محتملا ، فكذلك خبر المدعى عليه لا يكون حجة على المدعى في ابطال دعواه وفساد الاعتياض بطريق الصلح . والشافعي : جعل التمسك بالاصل حجة موجبة ، حتى ابطال بها دعوى المدعى ، فكما يدفع التمسك بهذا الاصل الدعوى عن المدعى عليه يتعدى الى المدعى في ابطال دعواه ، وصار كأنه اقام حجة على ان ذمته فارغة عن حقيق الغير ، فابطل الصلح (٣) .

قال الشافعي : اذا ثبت حكم بدليل ولم يثبت له معارض قطعا ولا ظنا يبقى ذلك الحكم بذلك الدليل كما بقيت الشرائع بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم لبقاء النصوص الموجبة لها (٤) ، وللإجماع على أن متيقن الوضوء لا يعيد الوضوء للشك في الحدث ، وبالعكس وهو ان متيقن الحدث لا يرفع حدثه للشك في الوضوء . وبان الشهادة : « بان هذه العين كانت لفلان » موجبة ملزمة حجة على الخصم .

قال اصحاب ابي حنيفة : الدليل الموجب لوجود حكم في الشرع ليس موجبا لبقاء ذلك الحكم لان البقاء عرض فيفتقر بقاؤه الى علة ، فان البقاء غير الباقي ، لأن الشيء

- (١) في س : التزام ، والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٧٨ .
- (٢) وهو مذهب جمهور المتكلمين وأبي الحسين البصري . انظر كشف الأسرار ج ٣ ص ٣٧٨ . المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٨٨٤ . الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١١١ . المحصول في علم أصول الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١٤٨ . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول . ج ٤ ص ٣٦٦ .
- (٣) انظر هذا الفرع في تخريج الفروع على الأصول . ص ١٧٣ ، مغنى المحتاج الى معرفة ألفاظ المنهاج . ج ٢ ص ١٨٠ .
- (٤) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١١٢ . المحصول في علم أصول الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١٦٤ .

في اول احواله يوصف بالوجود ولا يوصف بالبقاء ، فانه صح ان يقال وجد ولم (١) يبق ، فلو كان بقاؤه نفس وجوده لما انفك وجوده عن البقاء في الزمان الاول ، ولصح اتصافه في تلك الحالة بالبقاء واذا ثبت ان البقاء معنى آخر وراء الوجود ، ولا قيام له بنفسه كسائر الصفات تكون بمنزلة الاعراض التي تحدث في الشيء بعد وجوده كالبياض والسواد ، فلم يصلح ان يكون نفس وجود شيء من غير انضمام دليل اخر اليه علة ، لوجود غيره من الاعراض التي تقوم به ، فلا يصلح نفس وجود الحكم علة لبقائه ، فالدليل الموجب للحكم لا يوجب بقاءه (٢) ، فيفتقر البقاء الى علة اخرى .

واما الشرائع . فعدم احتمال النسخ فيها بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لتقرر الادلة موجبا لبقاء الشرائع ، فالبقاء فيها بدليل يوجب البقاء والتنصيص على التأييد ، بخلاف الشرائع وهو حي فانه يجوز نسخها .

ومسائل الاجماع ليس مما نحن بصدد ، بل من قبيل ما ثبت بقاؤه بدليل وهو ان حكم ملك الشراء وما اشبه ذلك التأييد ، وحكم الطهارة البقاء ، ولهذا لم يصح التوقيت في الشراء والطهارة صريحا ، فانه لو قال : اشتريت الى كذا ، وقد توفضت الى كذا ، او قال : اشتريت على ان يثبت الملك لي (٣) سنة او سنتين ، وتوفضت على ان تثبت الطهارة الى وقت كذا لا يصح ، ولو لم تكن هذه الاحكام موعدة ، وكان بقاؤها بالاستصحاب لجاز توقيتها كالحكم الثابت

(١) ٢٢٨ ب .

(٢) في ت : بقاء .

(٣) في س : الى .

ابتداءً بدليل شرعي في زمان الرسول ، الا ان هذه مع كونها موء بدة تحتتمسل
السقوط بالمعارض المناقض للاول المضاد له كالفسخ للبيع ، والطلاق للنكاح ،
والحدث للطهارة ،

ف قيل : وجود المعارض يبقى على التأييد بدليله لا بالاستصحاب ، وكلامنا
فيما يبقى بغير دليل كالمفقود (١) .

"والوجه الخامس : الاستدلال بتعارض الاشباه :

" قوله " و خامسها : الاحتجاج بتعارض الاشباه كقول زفر في المرفق :
من الغاية مالا يدخل ، ومنها ما يدخل ، فلا يدخل بالشك ، وهذا ليس بدليل
لان غايته عدم العلم باحدهما .

" الشرح " (٢)

خامس الوجوه : الاحتجاج بتعارض الاشباه : وهو ابقاء الحكم الاصلي
في المتنازع فيه بناء على تعارض الاصلين اللذين (٣) يمكن إلحاقه بكل واحد
منهما ، كقول زفر في غسل المرافق . انه ليس بفرض في الوضوء ، لان الله
تعالى جعل المرافق غاية لفصل الايدي بقوله (وايديكم الى المرافق) (٤) ومن
الغاية مالا يدخل في المعني كما في قوله تعالى (ثم اتموا الصيام الى
الليل) (٥) ومن الغاية ما يدخل في المعني كقوله (وليس فيما زاد على الخمس

(١) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٠ .

(٢) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٢ .

(٣) في ت : لا يمكن وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٣ .

(٤) سورة المائدة ، آية "٦" .

(٥) سورة البقرة ، آية " ١٨٧ " .

شيء النى التسع^(١) ولهذه الغاية شبه بكل واحد من القسمين ، وليس احسب
الشبهين اولى من الاخر ، ولم يكن الفصل واجبا فلا يدخل بالشك حتى يجب .

وهذا ليس بدليل ، لان غايته عدم العلم باحدهما ، وعدم العلم ليس

بدليل (٢) .

"الوجه السادس الاستدلال بالوصف الفارق"

"قوله " وسادسها : الاحتجاج بوصف فارق كقولهم : من الفرج ، فكان
حدثا / كما لو مسه وهو يبول ، وكقولهم : مكاتب فلا يصح اعتاقه كفارة ، كما
لو أدى بعض البذل .

" الشرح " (٣)

وسادس الوجوه : الاحتجاج بوصف فارق - اى الاحتجاج بالوصف الذى
لا يستقل بنفسه في اثبات الحكم - بل ينضم اليه وصف اخر يقع به الفرق بين
المقيس والمقيس عليه ، كقولهم في مسألة من الذكر أنه حدث^(٤)، لانه (٥) مس
الفرج ، فكان حدثا كما لو مسه وهو يبول ، فهذا القياس لا يستقيم الا بزيادة
وصف في الاصل به يقع الفرق بين الفرع والاصل ، وبه يثبت الحكم في الاصل .

وكقولهم في عدم جواز اعتاق المكاتب الذى لم يوءد شيئا

(١) ذكر جمال الدين الزيلعي حديثا قريبا من هذا الحديث وهو قوله عليه
الصلاة والسلام : في خمس من الابل شاة ، وليس في الزيادة شيء حتى
تبلغ عشرة " وذكر انه غريب بهذا اللفظ . انظر نصب الراية لاحاديث
الهداية ج ٢ ص ٣٦٢ .

(٢) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٣ .

(٣) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٢ .

(٤) انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ١ ص ٣٥ .

(٥) في ت : لما انه . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٨٤ .

من بدل كتابته عن الكفارة (١)، هذا مكاتب فلا يصح التكفير باعتاقه كما لو ادى بعض بدل الكتابة ثم اعتقه عن الكفارة ، لان بهذا الوصف وهو اداء بعض البدل يقع الفرق بين الاصل والفرع ، لان المستوفي من البدل (٢) عوض ، والعوض في الاعتاق مانع من جواز التكفير ، ولم يوجد هذا المانع في الفرع فلم يبق الا قوله : لا يجوز (٣) التكفير باعتاق المكاتب لانه مكاتب ، وهو دعوى بلا دليل وهو باطل (٤) .

" الوجه السابع : الاستدلال بالمختلف "

" قوله " وسابعها : بما يكون مختلفا ، كقولهم فيمن ملك اخاه ، شخص يصح التكفير باعتاقه فلا يعتق بالملك كابن العم ، وفي الكتابة الحالة عقد كتابة لا يمنع من التكفير ففسد كالكتابة بالخمر ، وفساده للاختلاف .

" الشرح " (٥)

وسابع الوجوه : الاحتجاج بالوصف الذي يكون مختلفا فيه ، كقولهم في عدم عتق الاخ بالملك (٦) الاخ شخص يصح التكفير باعتاقه فلا يعتق بالملك كابن العم ، هذا تعليل بوصف مختلف فيه اختلافا ظاهرا ، لان عند اصحاب ابي حنيفة عتق القريب وان كان مستحقا عند وجود الملك تتأدى به الكفارة .

-
- (١) لان العبد يعتبر معتوقا بمجرد موافقة السيد على قبول الكتابة ، فلم يبق للسيد على العبد ولاية يستطيع بموجبها اعتاقه مقابل الكفارة .
انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج . ج ٤ ص ٤٩٤ .
- (٢) ٢٢٩ أ . (٣) في ت : الا التكفير . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٤ .
- (٤) انظر هذا الجواب في المصدر السابق .
- (٥) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٧٢ .
- (٦) انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج . ج ٤ ص ٥٠٠ .

وكقولهم في بطلان الكتابة الحالة (١): ان هذا العقد عقد كتابة لا يمنع
(من التكفير فهو فاسد كالكتابة بالخمر ، فهذا تعليل بوصف مختلف اختلافًا
ظاهرًا ، لان الكتابة لا تمنع) (٢) . جواز الاعتاق (٣) عن الكفارة عند
اصحاب ابي حنيفة حالة كانت او موء جلة (٤) .

" الوجه الثامن : الاحتجاج بما هو ظاهر الفساد " :

" وقوله " وثامنها : بما هو ظاهر الفساد ، كقولهم : السبع احد
عددي صوم المتعة ، فكان شرطًا للصلاة كالثلاث يريد الفاتحة ، ولان الواحد
او الثلاث ناقص عن السبع فلا يتأدى به الصلاة كما دون الآية ، ولان الصلاة
لها تحريم وتحليل فكانت كالحج في ان من اركانها السبع . وكما علل بعض
اصحابنا : الوضوء فعل يقام في اعضائه فلم تكن النية ركنا كالقطع قصاصًا
او سرقة .

" الشرح " (٥)

وثامن الوجوه : الاحتجاج بما هو ظاهر الفساد كقولهم : ان السبع احد
عددي صوم المتعة فكان شرطًا للجواز الصلاة كالثلاث - اي كالثلاث ايات - فانه شرط
يريد به قراءة الفاتحة ولان الواحد او الثلاث ناقص العدد عن السبع ، فلا
يتأدى به الصلاة كما دون الآية ، ولان الصلاة عبادة لها تحريم وتحليل ، فكانت
الصلاة كالحج في ان من اركانها ما عدده سبع .

(١) انظر مغني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج . ج ٤ ص ٥١٨

(٢) غير موجودة في ت .

(٣) في ت : بين . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٨٥ .

(٤) انظر هذا التفصيل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٥) انظر هذا الوجه في أصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٧٢ .

وكما علل بعض اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله تعالى بان قال : الوضوء
فعل يقام في اعضائه فلم تكن النية ركنا له كالقطع (١) قصاصا او سرقة (٢) .

" الوجه التاسع : الاستدلال بلا دليل "

" وقوله " وتوسعها : الاحتجاج بلا دليل ، وقد جعله بعضهم دليلا وهو
فاسد ، اذ عدم الدليل لا يكون دليلا لجواز وجوده في نفس الامر ، لا يقال قد
علل محمد لنفي (٣) الخمس في العنبر لعدم الاثر ، لانا نقول : معناه انه بمنزلة
السك وهو بمنزلة الماء ولا خمس في الماء ، يعني ان القياس ينفيه ، ولا اثر
يترك به القياس فيه ، فوجب العمل به ، ولا يقال (لا اجد فيما اوحى) لانا
نقول هو الشارع ، فاذا لم يجد لم يكن ، لوجوب العصمة ، بخلاف غيره .

" الشرح " (٤)

وتوسع الوجوه : الاحتجاج بلا دليل : لاختلاف في ان النافي للعلم بالحكم
لا يطالب بالدليل ، مثل ان يقول : لا اعلم حكم الله تعالى في هذه المسألة .

ولا خلاف ايضا في ان المثبت للحكم يطالب بالدليل في المناظرة ، مثل ان

يقول : حكم الله تعالى في هذه المسألة الوجوب او الحرمة .

(١) في ت : كالقتل . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٢) انظر المصدر السابق . (٣) في ت : بنفسه .

(٤) انظر الاحتجاج بلا دليل في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٢ . الاحكام في

اصول الاحكام ج ٤ ص ١٩٠ .

واما النافي للحكم: مثل ان يقول: ليس على الصبي والمجنون زكاة،
ويدعى ذلك مذهباً ويدعو غيره اليه: فهل عليه دليل اذا طالبه الخصم في
المناظرة بدليل النفي؟ او هل يجوز له ان يعتقد نفي حكم شرعي بلا دليل في
غير موضع المناظرة؟ *

قال الظاهريون: لا دليل على معتقد النفي في حق نفسه، ولا على مدعي
النفي في المناظرة، بل يكفي التمسك بلا دليل وهو المراد من قوله "الاحتجاج
بلا دليل" (١) *

وقيل: يجب على النافي اقامة الدليل في العقلية دون الشرعية (٢) *

وقيل: "لا دليل" حجة دافعة لا موجبة (٢) *

والذي عليه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى: ان النافي يجب عليه
الدليل كالمثبت (٣)، "ولادليل" ليس بحجة لاحد الخصمين على الاخر لا في الدفع
ولا في الاثبات (٤)، وجعل "لادليل" دليلاً في النفي فاسد وذلك لان النفي من
الاحكام كالاثبات، فان انتفاء وجوب الزكاة على الصبي والمجنون، وانتفاء
وجوب صوم شوال من احكام الشرع، كوجوب الزكاة على العاقل البالغ، ووجوب

(١) هذا مذهب اهل الظاهر، وخالفهم ابن حزم الظاهري، فاوجب دليلاً على النافي.

انظر الاحكام ابن حزم ج ١ ص ٨٥ *

(٢) هذان المذهبان حكيا عن اهل العلم ونسب اولهما محمد بن علي الشوكاني
الى القاضي ابي بكر وابن فورك * انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٦ * المستصفي
من علم الاصول ج ١ ص ٢٣٢ * الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٩٠ * ارشاد
الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول * محمد بن علي الشوكاني ص ٢٤٥ طبع

اولى ١٣٥٦ م مصطفى البابي الحلبي - مصر *

(٣) وهو مذهب جمهور العلماء * انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٦ * المستصفي من

علم الاصول ج ١ ص ٢٢٣ * احكام الفصول في احكام الاصول ص ٧٠٠ * المعتمد

في اصول الفقه ج ٢ ص ٨٨١ * المحصول في علم اصول الفقه ج ٢ ق ٣ ص ١٦٥ *

التمهيد في اصول الفقه ج ٤ ص ٢٦٣ * شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٥٢٥ *

(٤) ٢٢٩ ب *

صوم رمضان ، والاحكام لا تثبت الا بأدلتها ، ولا دليل لا يصلح ان يكسبون
 دليلا لجواز وجوده في نفس الامر (١) .

لا يقال : محمد رحمه الله تعالى ذكر في كتاب الزكاة حاكيا عن ابي
 حنيفة : انه (لا خمس في العنبر ، لان الاثر لم يرد به ، فانه تمسك بلا دليل
 لنفي الخمس (٢)) .

لانا نقول : لم يكتف بقوله (لانه) (٣) لا اثر فيه ، بل ذكر انسه
 بمنزلة السمك ، حيث قال محمد حاكيا عن ابي حنيفة : لا خمس في العنبر ، قلت :
 لم ؟ قال : لانه بمنزلة السمك ، قلت : وما بال السمك لا يجب فيه الخمس ؟
 قال : لانه بمنزلة الماء ، ولا خمس في الماء ، يعني ان القياس ينفيه ، لأن
 مأخذ خمس المعادن خمس الغنائم ، وانما يوجب (٤) الخمس فيما يصاب من المعادن
 اذا كان اصله في يد العدو ، ثم وقع في ايدي المسلمين بايجاف الخيسل
 والركاب ، فيكون في معنى الغنيمة ، والمستخرج من البحر لم يكن في يد
 العدو ، ولان قهر الماء يمنع قهرا آخر على ذلك الموضع ، فكان القياس ينفي
 وجوب الخمس فيه ولم يرد اثر فيه ، بخلاف القياس يترك به القياس ، فوجب
 العمل بالقياس ، ولا يكون احتجاجا بلا دليل (٥) .

-
- (١) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٨٦
 (٢) هذا اعتراض على مذهب الحنفية و خلاصته : اذا كنتم تقولون بان "لادليل"
 ليس حجة فكيف استدللتم به في عدم وجوب الخمس في العنبر .
 (٣) غير موجودة في ت .
 (٤) أي : يوجب القياس الخمس . . .
 (٥) انظر هذا الجواب في كشف الأسرار ج ٣ ص ٢٨٨ .

ولا يقال : قوله تعالى (قل لا اجد فيما اوحى الى محرما على طاعم) (١)
يدل على صحة الاحتجاج بلا دليل . فان الله تعالى علم نبيه عليه الصلاة والسلام
الاحتجاج بلا دليل لانتفاء الحرمة عن الله تعالى غير الاشياء المذكورة فسي
هذه الآية (٢) .

لانا نقول : ان فساد الاحتجاج بلا دليل لاحتمال القصور عن دركه ، وصح
الاحتجاج بلا دليل من صاحب الشرع (٣) ، لانه هو الشارع للاحكام الواضحة
للدلائل ، فاذا لم يجد كان دليلا قاطعا على انه لم يكن لوجوب العصمة ،
بخلاف غيره (٢) .

(١) سورة الانعام ، آية "١٤٥" .

(٢) انظر هذا الاعتراض وجوابه في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٨ .

(٣) في م : الشارع . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٨٨ .

" حكم القياس واثبات العلل والشروط بالقياس "

" قوله " فصل : وحكم العلة التعدية الى ما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال الخطأ ، وما يعلل به اربع : اثبات الموجب ، او وصفه ، والشرط او وصفه ، والحكم او وصفه ، وتعدية حكم معلوم بسببه وشرطه بوصف معلوم ، والتعليل للاول باطل ، لان القياس غير مثبت وفي اثبات الموجب او وصفه اثبات الشرعية ، وفي اثبات الشرط او وصفه رفع الحكم ونسخه بالرأي ، واثبات الحكم نفياً واثباتاً بالرأي باطل فتعين الرابع .

" الشرح " (١)

حكم علة القياس ، تعدية حكم النص من الاصل الى ما لا نص فيه بغالب الرأي على احتمال الخطأ وجميع ما يعلل به اربع - اى اربعة اقسام - :

الاول : اثبات الموجب او وصفه .

الثاني : اثبات الشرط او وصفه .

الثالث : اثبات الحكم او وصفه .

الرابع : هو تعدية حكم معلوم بسببه وشرطه بوصف معلوم ، فالباء في قوله (بسببه) متعلق بمحذوف وهو الثابت ، والباء في قوله " بوصف " متعلق بقوله معلوم ، اى تعدية حكم ثابت بسببه وشرطه معلوم (بوصف معلوم) (٢) .

والتعليل للاول باطل لاختلاف بين الفقهاء ان اثبات سبب او شرط او حكم بالرأي ابتداءً من غير ان يكون له اصل يرد اليه باطل ولا خلاف ان اثبات الحكم بطريق التعدية من اصل الى فرع بالشرائط المعروفة صحيح .

واختلفوا : في اثبات الاسباب والشروط بطريق التعدية بان يثبت سبب او شرط

(١) انظر حكم علة القياس في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٣ ، الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ٥٦ ، التقرير والتحبير في شرح كتاب التحريـر

ج ٣ ص ٢٣٨ .

(٢) غير موجودة في ت .

لحكم بالنص (١) او الاجماع هل يجوز ان تتعدى السببية او الشرطية الى شيء

اخر بمعنى جامع ليصير ذلك الشيء سببا او شرطاً لذلك الحكم :-

فذهب بعض المحققين من اصحاب الشافعي الى انه لايجوز، قال عبد العزيز:

وأظنه مذهباً لعامة اصحابنا (٢) .

وذهب الاصوليون (٣) الى انه يجوز، وهو مختار من بعض اصحاب ابي حنيفة ،
قال (٤) (الامام الشيخ) ^(٥) عبد العزيز منهم صاحب الميزان (٦) وهو مذهب الشيخ (على)
البزدوى فانه ذكر في اخر الباب : وانما انكرنا هذه الجملة اذا لم يوجد له في
الشرعية اصل يصح تعليقه (٧) فاما اذا وجد فلا بأس به (٨) ، ثم قال عبد العزيز:
فتبين بما ذكرنا ان المراد من قوله " والتعليل للاقسام الاول باطل " والتعليل
لاثباتها ابتداءً لا التعليل بطريق التعدية (٩) والغرض من ذكر هذا ان مسراده
المصنف من قوله (و) (١٠) التعليل للأول - اي للاقسام الثلاثة الاول - التعليل
لاثباتها ابتداءً ، لا التعليل بطريق التعدية ، فان ما ذكره المصنف هو ما ذكره
البزدوى في اصوله (٨) من غير تفاوت ، وذكر المصنف ايضا في اخر الامثلة ، ما ذكره
البزدوى ، فيحمل على ما هو مراد البزدوى في اصوله .

-
- (١) في ت : النص . بدون حرف الجز .
(٢) انظر هذا المذهب في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٠ ، المحصول في علم اصول الفقه
ج ٢ ق ٢ ص ٤٦٥ ، نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٤٩ . شـرح
الكوكب المنير ج ٤ ص ٢٢٠ .
(٣) اي : عامتهم ، غير من ذكروا في القول الاول . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٠ .
(٤) ٢٣٠ أ . (٥) غير موجود في م .
(٦) انظر ميزان الاصول في نتائج العقول ص ٦٥٠ .
(٧) في ت : تعليقه به . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٠ .
(٨) انظر اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٧٤ .
(٩) انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٩٠ .
(١٠) غير موجود في ت .

والدليل على ان التعليل لاثبات الاقسام الثلاثة الاول ابتداء باطل :
 ان القياس مظهر لحكم الشرع غير مثبت له ، وفي اثبات الموجب او وصفه
 اثبات الشرعية بالرأى ، اما في اثبات الموجب فظاهر ، واما في اثبات
 صفته : فلأن الموجب لما لم يعمل بدون صفته كان اثباتها بالتعليل
 بمنزلة اثبات اصل السبب (فكان ذلك اثبات شرع بالرأى ايضا ، وفي اثبات
 الشرط او وصفه ابتداء رفع الحكم ونسخه بالرأى ، لان الحكم كان (١) ثابتا
 قبل الشرط ، وبعد ما شرط له شرط كان متعلقا به ومعدوما قبل وجوده ، فكان
 اثبات الشرط بالتعليل ابتداء رفعاً للحكم الثابت ونسخاً له ، وكذا التعليل
 لاثبات وصف الشرط ، لان الوصف بمنزلة الشرط ليتوقف الحكم عليه كما يتوقف
 على الشرط فيكون اثبات الوصف رفعاً للحكم كاثبات اصل الشرط ، والتعليل
 لاثبات الحكم او وصفه ابتداء نفيًا واثباتًا بالرأى باطل ايضا ، لانه اثبات
 للشرع^(٢) ابتداء وليس ذلك الى العباد ، واذا بطل التعليل للاقسام الثلاثة
 الاول تعين الرابع وهو تعدية حكم بسببه وشرطه بوصف معلوم (٣) .

" امثلة لاقسام العلة "

" قوله " مثال الاول الجنس بانفراده محرم للنساء ، فانه خلاف في
 الموجب فلا يثبت الا بالاشارة او دلالة او اقتضاء ، الثاني : كصفة السجود
 للزكاة ، والحل للوطء الميثب لحرمة الصهرية ، وصفة القتل ، واليمين الموجب
 للكفارة ، والثالث : كشرط التسمية للذبح ، والصوم للاعتكاف ، والشهود في
 النكاح ، والرابع كالشهود في النكاح رجال ام نساء ، ورجال عدول ام لا ،
 وكالوضوء شرط فلا تشترط له النية ، والخامس : كالركعة الواحدة ،

(١) غير موجودة في ت .

(٢) في م : الشرع .

(٣) انظر هذا الدليل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٣٩١ .

و(في) (١) صوم بعض اليوم ، و(في)^(١) حرم المدينة والاشعار ، والسادس :
 كصفة الوتر وصفة الاضحية ، والعمرة ، والرهن بعد الاتفاق على انه وثيقة
 للاستيفاء ، و (في)^(١) كيفية وجوب المهر وحكم البيع في ثبوته بنفسه او تراخيته
 الى القيام من المجلس . لا يقال : الاختلاف في صوم النحر بالرأى ، لانا نقول
 ليس اختلاف في شرعية الصوم ، بل في صفة حكم النهي ، وهذا الانكار منسبا
 مضافا الى ما لم يوجد له في الشريعة اصل ، فلو وجد فلا بأس ، كالتقاضي
 في الطعام بالطعام ، فاصل اثباته الصرف واصل نفيه باقي السلع .

"الشرح" (٢)

كل قسم من الاقسام الثلاثة الاول انقسم الى قسمين باعتبار الاصل
 والوصف فصار الاقسام ستة ، فذكر المصنف امثلة الاقسام الستة على الترتيب :-
 مثال الاول : اى اثبات الموجب : اختلاف (٣) الفقهاء في ان الجنس
 بانفراده هل هو محرم للنسيئة ، فانه خلاف وقع في الموجب للحكم فلا يصح اثبات
 كون الجنس موجبا للحكم ولا نفيه بالرأى ، اما الاثبات فلأنه لم يوجد اصل يقتضيه
 واما النفي فلان النافي انما يتمك بالعدم الذي هو الاصل فعليه ابطال دليل
 خصمه فانه متى ثبت ان ما ادعاه الخصم دليل صحيح لم يبق له حق التمسك
 بالعدم فلا يثبت ان الجنس بانفراده محرم للنسيئة الا باشارة النص او دلالت
 او اقتضائه ، لان الثابت بهذه الوجه بمنزلة الثابت بالنص (٤) .

(١) حرف الجر زائد ، لان الكلام مستقيم بدونه .

(٢) انظر هذه الامثلة في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٣ .

(٣) ٢٣٠ ب .

(٤) انظر هذا المثال في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٢ .

الثاني : وهو وصف الموجب - اى (اثبات وصف الموجب) (١) ابتداءً

مثل صفة الصوم اشترط لوجوب الزكاة ، فلا يثبت اشتراط صفة (٢) الصوم لوجوب الزكاة ولا ينفي ابتداءً بالرأى (٣) بل يستدل على اشتراطه بقوله عليه الصلاة والسلام " ليس في الابل العوامل صدقة ، وليس في البقر المشيرة صدقة ، في خمس من الابل السائمة شاة " (٤) ومثل (صفة)^(١) الحل في الوطء المثبت لحرمة نسائه المصاهرة ، فلا وجه لاثباتها ونفيها (٥) بالقياس ، فيستدل على اثباتها بقوله تعالى (وامهات نساءكم) (٦) وعلى نفيها بقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح اباءكم) (٧) .

(١) غير موجودة في ت .

(٢) اى : لم يشترط وصف الصوم بالرأى ابتداءً وانما اشترط بالنص .

(٣) في ت : بالرأى - اى - .

(٤) لم اعثر حديثاً بهذا اللفظ ، والذي عثرت عليه هو المروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في حديث طويل وذكر فيه : وليس عيسى

العوامل شيء سنن ابي داود .

كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة . وذكر اهل التخريج ان سند هذا

الحديث صحيح . انظر نصب الراية لاحادديث الهداية ج ٢ ص ٣٦٠ . فيض

القدير شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٢ .

وحديث آخر روى عن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال : " ليس في المشيرة صدقة " سنن الدارقطني . ، واختلف

لفظ هذا الحديث ، ولكن رواية جابر ذكر انها موقوفة وفي اسنادها ضعف ،

وروى هذا الحديث بلفظ آخر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، انظر

نصب الراية لاحادديث الهداية ج ٢ ص ٣٦١ ، فيض القدير شرح الجامع الصغير

ج ٥ ص ٣٧٣ .

(٥) في ت : نفيها بها بالقياس .

(٦) سورة النساء ، آية " ٢٣ " .

(٧) سورة النساء ، آية " ٢٢ " .

ومثل صفة القتل واليمين الموجب للكفارة : في القتل بانه حرام فلا
يثبت ولا ينفي (ابتداء) (١) بالرأى ، بل يثبت بدلالة النص ، وفي اليمين
بأنه عقد فلا يثبت ولا ينفي بالقياس (٣) .

الثالث : وهو اثبات الشرط : كشرط التسمية للذبح ، وشرط الصوم
للاعتكاف ، وشرط الشهود في النكاح ، فلا تثبت هذه الشروط ولا تنفي ابتداء
بالرأى (٣) .

الرابع : وهو وصف الشرط : مثل صفة الشهود في النكاح أرجال ام نساء ،
ورجال عدول (أم لا) (٤) فلا يصح اثبات هذين الوصفين ولا نفيهما ابتداء
بالرأى ، وكقولهم : الوضوء شرط لصحة الصلاة بدون صفة القربة فلا تشترط له
النية ، او هو شرط بصفة القربة فتشترط له النية (٥) ، ولا يمكن اثبات هذه
الصفة ونفيها ابتداء بالرأى (٣) .

الخامس : وهو اثبات الحكم كالركعة الواحدة : انها ليست بصلاة مشروعة
فلا يصح اثبات شرعيتها ونفيها ابتداء بالرأى ، و (في) (٦) صوم بعض الصوم
فان اثبات أنه صوم مشروع ونفيه ابتداء لا يصح بالرأى ، و (في) (٦) حرم المدينة
لا يصح اثبات أنه حرم ولا نفيه ابتداء بالرأى ، ومثل الاشعار : : وهو ان يضرب
بالمبضع في سنام البدنة حتى يخرج منه الدم ثم يلطخ بذلك الدم سنامها فلا
يصح اثبات أنه مكروه ونفيه ابتداء بالرأى (٧) .

(١) غير موجود في م .

(٢) في ت : وبالرأى .

(٣) انظر هذه الامثلة في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٤) غير موجود في ت .

(٥) في ت : فلا .

(٦) حرف الجر زائد ، لان الكلام مستقيم بدونه .

(٧) انظر هذه الامثلة في كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

السادس : وهو وصف الحكم : مثل صفة الوتر انه سنة او واجب ، فلا يصح اثبات صفته او نفيها ابتداءً بالرأى ، ومثل صفة الاضحية انها واجبة او سنة ، ومثل صفة العمرة انها فريضة كالحج ، فلا يصح اثبات انها فريضة ولا نفيها . (ابتداءً ١) (١) بالرأى ، ومثل صفة الرهن : بعد الاتفاق على ان الرهن وثيقة لجانب الاستيفاء ، فقد اختلفوا في صفة الحكم ، فعند اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله تعالى : اليد الثابتة للمرتهن على المرهون يد الاستيفاء فلا يصح اثبات هذه الصفة ولا نفيها ابتداءً بالرأى * و (في) (٢) كيفية وجوب المهر ، فان وجوب المهر من احكام النكاح بالاتفاق ، لكن عند اصحاب ابي حنيفة بصفة انه واجب عوضاً عن ملك البضع ، وليس فيه معنى الصلة ، (وقد) (٣) تعلق حق الشرع بوجوبه في الابتداء (وفي) (٣) البقاء تمخض حقاً للمرأة (٤) . وعند الشافعي : هو مشتمل على معنى العوض والصلة ، وقد تمخض حقاً للمرأة ابتداءً وبقاءً كالثمن في البيع (٥) ، فلا يصح اثبات (هذه) (١) الصفة ونفيها ابتداءً بالرأى ، وفي كيفية حكم البيع في ثبوته بنفسه على صفة اللزوم او تراخيهِ الى القيام من المجلس ، فلا يصح اثبات صفة اللزوم بنفسه او تراخيهِ ولا نفيها ابتداءً بالرأى (٦) * .

-
- (١) غير موجود في م * .
 - (٢) حرف الجر زائد ، لأن الكلام مستقيم بدونه * .
 - (٣) غير موجود في ت * .
 - (٤) انظر هذه الأمثلة في كشف الأسرار * ج ٣ ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ * .
 - (٥) انظر المذهب في فقه الامام الشافعي * ج ٢ ص ٥٦ * .
 - (٦) انظر هذه الأمثلة في كشف الأسرار * ج ٣ ص ٤٠٠ * .

لا يقال : (١) اختلافهم في صوم (٢) النحر وتكلمهم فيه بالرأى وهو حكم لا مدخل للرأى فيه ، فينبغي ان لا يجوز الاختلاف فيه (٣) .

لانا نقول : ليس اختلافهم اختلافا في شرعية الصوم ، بل اختلافهم في صفة حكم النهي ، بان النهي يوجب الانتهاء على وجه يبقى فيه اختيار للنهي (٤) ، فيلزم منه بقاء مشروعية الصوم في هذا اليوم ، او موجب الانتهاء على وجه لا يبقى له فيه اختيار بان صار النهي عنه منسوخا بالنهي ولم يبق مشروعا اصلا ، وحكم النهي على الوصف المذكور ليس بثابت بالرأى ، بل بالنص (٥) .

وهذا الانكار - أي انكار التعليل في الاقسام الثلاثة الاولى ، بل في الستة المذكورة (٦) - من اصحاب ابي حنيفة مضاف الى ما لم يوجد له من هذه الاقسام (٧) في الشريعة (اصل) يصح تعليل ذلك الاصل وتعدية حكمه اليه ، فلو وجد اصل له في الشريعة يصح تعليل ذلك (الاصل) (٨) وتعدية حكمه اليه ، فلا بأس باستعمال الرأى فيه ، واثباته بالقياس ، كاختلافهم في اشتراط تقابض العوضين في بيع طعام بعينه بطعام بعينه ، وتكلمهم فيه بالرأى (فقال الشافعي رحمه الله تعالى : يشترط التقابض فيه (٩) وعند اصحاب ابي حنيفة لا (٨) يشترط التقابض فاصل اثبات) الاشتراط (١٠) الصرف - أي الذهب والفضة - واصل نفي الاشتراط باقاي السلع كالثوب بالثوب او بالدراهم (١١) .

-
- (١) ٢٣١ أ . (٢) في ت : صورة .
 (٣) هذا اعتراض قد يرد على القاعدة السابقة وهي ان لا مدخل للرأى ابتداء في اثبات الاحكام الشرعية او نفيها .
 (٤) في ت : النهي . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٤٠١ .
 (٥) انظر هذا الجواب في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٤٠١ .
 (٦) جملة تفسيرية .
 (٧) غير موجود في م .
 (٨) غير موجودة في ت .
 (٩) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ٢ ص ٢٢ .
 (١٠) في ت : اشتراط .
 (١١) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٤٠١ .

" النوع الرابع من حكم القياس -

القياس والاستحسان

" قوله " : واما الرابع ففيه وجهان : القياس والاستحسان ، وهذا تقسيمهما ، من القياس : ماضع اثره ، ومنه ماضع فساده لاستتار اثره ، ومن الاستحسان ما قوى اثره وان خفي ، ومنه ماضع اثره وخفي فساده ، والاستحسان هو القياس الذي يجب به العمل ، والاستحسان انواع : ما ثبت بالاثار ، كالسلم والاجارة وبقاء الصوم في الناس ، وبالإجماع كالاتصاف ، وبالضرورة كتطهير الابار والحياض ، ولما صارت العلة علة بأثرها سمينا الضعيف الاثر قياسا ، والقوى استحسانا - اي قياسا مستحسنا ، وقدمناه لقوة اثره وان كان خفيا على الاول وان كان جليا ، مثاله : سوء ر سباع الطير بخس قياسا اعتبارا بسباع البهائم وهذا ظاهر الاثر ، وفي الاستحسان طاهر ، لان السبع ليس بنجس العين ، بل ضرورة تحريم لحمه فثبتت نجاسته لمجاورة رطوبات لعابه ، ففارقته الطير لانه يشرب بمنقاره وهو طاهر بنفسه ، ومثال ماضع فساده واستتار اثره وقابله استحسان ظهر اثره واستتار فساده : من تلى اية السجدة في الصلاة يركع (١) بها قياسا للنص (وخر راكمها) وفي الاستحسان لا يركع ، لانه مأمور بالسجود وهو غير الركوع ، والقياس ههنا اولى باثره الباطن الصحيح وهو ان السجود مأمور به لا لعينه ولهذا لم يشرع قربة مقصودة ، بل للخضوع الحاصل بالركوع ايضا ، وهذا القسم عزيز والاول غزير .

" الشرح " (٢)

واما الرابع : وهو " تعدية حكم معلوم بسببه وشرطه بوصف معلوم : ففيه وجهان في حق الحكم . والقياس والاستحسان الثابت بالتعليل " وهما واحد من حيث ان كل واحد منهما مبنى على الرأي مستنبط بالعلة ، وهما نوعان في حق الحكم ،

(١) في م : ركع .

(٢) انظر الاستحسان في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٦ ، الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٣٦ ، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٢٢ .

فان احدهما يثبت ما ينفيه الآخر ، ثم الحكم اذا تعلق بالمعنى فلا يخلو
 اما ان يكون المعنى جليا اولا يكون جليا ، فان كان جليا سمى قياسا وان لم
 يكن جليا سمى استحسانا ، ولما كان كل من القياس والاستحسان حجة باعتبار
 الاثر (١) ، والاثر قديكون قويا وغير قوى ، صار كل من القياس والاستحسان
 على وجهين باعتبار ضعف الاثر ، وهذا تقسيم القياس الذى قابله استحسان
 معنوى ، وتقسيم هذا الاستحسان المعارض ، لا تقسيم نفس القياس والاستحسان بحسب
 ذاتهما ، فان القياس المجرد عن معارضة الاستحسان ليس بداخل في هذا التقسيم (٢)
 وكذا الاستحسان الثابت بالنص (٣) او الاجماع او الضرورة غير داخل في هذا
 التقسيم (٤) فكل واحد منهما في مقابلة الآخر على وجهين :-

من القياس ما ضعف اثره - اى بالنسبة الى قوة اثر مقابله - ومنه ما ظهر
 فساد - اى ضعفه ، فانه اذا ضعف بمقابلة الآخر فسد - والمراد هنا من الضعف
 والفساد ههنا واحد ، وقوله " لا ستثار اثره علة لظهور فساد " (٥) .
 ومن الاستحسان ما قوى اثره بالنسبة الى ضعف اثر مقابله ، وان خفي (ومنه
 ما ظهر اثره وخفي) (٦) فساد (٥) .
 والاستحسان : استفعال من الحسن وهو عد الشيء حسنا ، واعتقاد حسنه
 يقال : استحسنت كذا - اى اعتقدته حسنا (٧) .

-
- (١) اى : تأثير العلة في الحكم .
 (٢) في م : القسم . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢ .
 (٣) ٢٣١ ب .
 (٤) في ت و س : القسم . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢ .
 (٥) انظر المصدر السابق .
 (٦) غير موجودة في ت .
 (٧) انظر المعنى اللغوي للاستحسان في تاج العروس من جواهر القاموس . باب
 النون فصل الحاء .

وفي الاصطلاح : هو القياس الذي يجب به العمل (١) ، بيان ذلك : ان القياسين اذا تعارضا في حادثة وجب ترجيح احد القياسين للعمل به اذا امكن ، فالقياس الذي يجب العمل به عند التعارض هو الاستحسان .^(٢)

والاستحسان انواع - اى ليس الاستحسان منحصر في النوعين المذكورين بل له انواع اخر - منها : ما ثبت بالاثار مثل السلم ، والاجارة ، ويقسم الصوم (٣) في الناسي " فان القياس يابى جواز السلم لان المعقود عليه الذي هو محل العقد معدوم حقيقة عند العقد ، (والعقد) (٤) لا ينعقد في غير محله ، الا انه ترك القياس بالاثار الموجب للترخص وهو قول الراوى " ورخص في السلم " وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم (٥) " الحديث ، واقيم الذممة التى هى محل السلم فيه مقام ملك المعقود عليه ، فيحكم جواز السلم ، وكذا القياس يابى الاجارة ، لان المعقود عليه وهو المنفعة معدوم في الحال ولا يمكن جعل العقد مضافا الى زمان وجوده ، لان المعاوضات لاتحتمل الاضافة كالبيع والنكاح الا انه ترك القياس بالاثار وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " اعطوا الاجير حقه قبل ان يجف عرقه " (٦) .

-
- (١) انظر هذا التعريف في كشف الاسرار ج ٤ ص ٤ . التعريفات ص ١٣ .
 (٢) في م : العلينة .
 (٣) في م : أي في الناسي . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٥ .
 (٤) غير موجود في ت .
 (٥) سبق تخريج هذا الحديث ص ٦٦٣ .
 (٦) هذا الحديث مروي عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما بلفظ " اعطوا الاجير أجره . . . " سنن ابن ماجه . كتاب الرهون باب أجر الاجير .
 والحديث روي بالفاظ مختلفة بعض روايته اسنادها صحيح . انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج ٤ ص ١٠١ .

فالامر باعطاء الحق دليل صحة العقد ، وكذا لا اكل ناسيا يوجب فساد الصوم ،
لأن الشيء لا يبقى مع وجود ما ينافيه ، كالطهارة مع الحدث ، الا انه متسروك
بالاثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام " اتم على صومك فانما اطعمك الله
وسقاك " (١) .

ومن انواع الاستحسان ما ثبت بالاجماع كالاستصناع - اي فيما فيه للناس
تعامل - مثل ان يأمر انسانا ليخزن له خفا مثلا بكذا ، ويبين صفته ومقداره ،
ولا يذكر له آجلا ، ويسلم اليه الدراهم فانه يجوز ، والقياس يقتضي عدم
جوازه ، لانه بيع معدوم للحال حقيقة ، وهو معدوم وصفا في الذمة^(٢) ولا يجوز
بيع شيء الا بعد تعيينه او ثبوته في الذمة كالسلم ، فاما مع العدم من كل وجه
فلا يتصور عقده ، لكنهم استحسنا تركه بالاجماع الثابت بتعامل الامة من غير
نكير ، وقصروا الامر على ما فيه تعامل ، لانه معدول به عن القياس (٣) .

ومن الانواع ما ثبت بالضرورة كتطهير الابار والحياض فان القياس
يأبى طهارة هذه الاشياء بعد تنجسها ، لانه لا يمكن صب الماء على الحوض
او البشر ، فلا يحكم بطهارته الا انهم استحسنا ترك العمل بموجب القياس
للضرورة المحوجة الى ذلك لعامة الناس ، وللضرورة اثر في سقوط الخطاب (٣) .

(١) سبق تخريج هذا الحديث ص ٥٩٤ وانظر هذا النوع من الاستحسان في كشف

الاسرار ج ٤ ص ٥ ، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٢٢

(٢) أي ثبت في الذمة بوصفه .

(٣) انظر هذا النوع من الاستحسان في كشف الاسرار ج ٤ ص ٦ ، التقرير والتحبير

ج ٣ ص ٢٢٢ .

ثم بين وجه ترجيح الاستحسان على القياس فقال : ولما صارت العلة
 علة بآثرها سمى الشيء الذى ضعف اثرها قياسا ، وسمى الشيء الذى قوى اثرها
 استحسانا - اي قياسا مستحسنا - وقدم الثاني وهو الاستحسان الذى قوى اثره
 وان كان خفيا على الاول وهو القياس الذى ضعف اثره وان كان جليلا ،
 وقد ترجح الباطن بقوة اثره حتى وجب الاشتغال بطلبه ، وتأخر الظاهر بضعف
 اثره حتى وجب الاعراض عنه (١) ، مثال (ما) (٢) تقدم الاستحسان الذى قوى
 اثره على القياس الذى ضعف اثره : ان سوء سباع الطير كالصقر والبسبازي
 والشاهين نجس قياسا اعتبارا بسباع البهائم ، لان السوء معتبر باللحم ،
 ولحم هذه (٣) الطيور حرام كلحم (٤) سباع البهائم ، فكان سوء رها نجسا ،
 وهذا ظاهر الاثر ، وفي الاستحسان ظاهر ، لان السبع ليس بنجس العيسين
 بدليل جواز الانتفاع به من غير ضرورة ، وهذا يقتضي ان يكون طاهرا كالشاة
 والادمي ، وقد ثبت نجاسة السبع باعتبار حرمة لحمه فان مثل هذه الحرمة
 تدل على النجاسة ، فان الحرمة اما ان تثبت لعدم صلاحية الغذاء كالسكراب
 اذ الاكل ابيح للغذاء فيصير بدونه عبثا ، او للخبث طبعيا كالضفدع والسحفاة ،
 او لاحترام كالادمي ، او للنجاسة لانه تعالى حرم كل نجس بنفسه او مجاور كالخمر
 والخنزير والطعام النجس ، ولا احترام للسباع وهي صالحة للغذاء وللم
 تستخبثها الطباع فانها كانت مأكولة قبل التحريم ، فثبت ان حرمتها

(١) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ٦.

(٢) غير موجود في ت .

(٣) في م : هذا ، وهو خطأ

(٤) ٢٣٢ أ .

(٥) أي : الاستخبث طبعاً .

للنجاسة ، ولما ثبت ان حرمة لحم السبع للنجاسة اقتضى ذلك ان يكون السبع نجس العين كالخنزير ، فأثبت للسبع حكما بين حكمين بين الطهارة الحقيقية والنجاسة الحقيقية وهو النجاسة المجاورة ، وذلك لانه اجتمع فيه مالا يؤكل وهو طاهر كالجلد والعظم والعصب والشعر ، وما يؤكل وهو نجس كاللحم والشحم فاشبهه دهنامات فيه فارة ، فيجوز بيعه والانتفاع به (١) كما يجوز بيع الدهن النجس والاستصباح به عند اصحاب ابي حنيفة رحمة الله تعالى (٢) ، ويحرم اكل لحمه لنجاسته ، واذا ثبت صفة النجاسة في لحمه ثبت في ولو غلبه ولعابه ، لان رطوبته متولدة من لحمه الذي هو نجس ، وانه يشرب بلسانه الذي هو رطب من لعابه فيتنجس سوءه ضرورة لمجاورة رطوبات لعابه ، ففارقه الطير ، لانه يشرب بمنقاره على سبيل الاخذ ثم الابتلاع ، والمنقار طاهر بنفسه خال عن مجاورة النجس ، لانه عظم جاف ليس فيه رطوبة (٣) .

ومثال ماظهر فساد واستتر اثره - اى القياس الذى ظهر فساد - وهذا بيان القسم الثانى من القياس وقابله القسم الثانى من الاستحسان الذى ظهر اثره واستتر فساد: من تلى اية السجدة فى الصلاة ركع بها قياسا " وجه القياس : ان الركوع والسجود يتشابهان فى معنى الخضوع ، ولهذا اطلق اسم الركوع على السجود ، لان النص قد ورد بالركوع فى مقام السجود قال الله تعالى (وخر راکعاً وأناًب) (٤) اى ساجدا ، لان الخور هو السقوط ، وانه موجود فى السجود دون الركوع ، ولما ثبت التشابه بينهما يسقط الواجب عنه بالركوع كما يسقط (٥) بالسجود ، وفي الاستحسان لا يركع لانه مأمور بالسجود

(١) اى فى غير الطعام .

(٢) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ٧ .

(٣) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٦ . التقرير والتحبير ج ٣

ص ٢٢٣ .

(٤) سورة ص ، آية ٢٤ .

(٥) فى ت : سقط .

بقوله تعالى (فاسجدوا لله واعبدوا) (١) وقوله (واسجدوا اقترب) (٢) والسجود غير الركوع حقيقة، ولهذا لا ينوب الركوع في الصلاة عن سجود الصلاة، وبالعكس، فبالطريق الأولي ان لا ينوب الركوع عن سجود التلاوة ، فلهذا لو تلا خارج الصلاة فركع لها لم يجز عن السجدة ، ففي الصلاة أولى ان لا يقام ركوع الصلاة مقام السجود ، لان الركوع مستحق بجهة اخرى ، فكون السجود غير الركوع اثر ظاهر لان المأمورية به لا يتأدى باتيان ما يخالفه ففسد به وجه القياس ، وصار مرجوحا ، لان هذا عمل يحققه كل واحد منهما .

فأما وجه القياس فمجاز محض - اي ثابت بدليل هو مجاز محض - لان المراد بالركوع السجود باتفاق المفسرين ، فاثبات التشابه والقرب بينهما لهذا الدليل ، وبناء القياس عليه يكون بمنزلة العمل بالمجاز في مقابلة الحقيقة ولهذا سمى الثاني استحسانا لانه اقوى واخفى بالنسبة الى الاول ، فلهذا ببيان ظهور اثر الاستحسان وظهور فساد القياس بمقابلته ، والقياس ههنا أولى بالعمل بسبب قوة اثره الباطن الصحيح ، والاستحسان متروك العمل لفساده الخفي ، بيان الاثر الباطن الذي يظهر به فساد الاستحسان : ان السجود عند التلاوة مأمور به لا لعينه ، لان السجود عند التلاوة لم يجز بقربة مقصودة لعينه ولهذا لم يشرع قربة مقصودة بالاستبداد ، بل المقصود منه ما يصلح تواضعا وخضوعا ليحصل به مخالفة المشركين الذين امتنعوا عن (٣) السجود استكبارا ، والركوع في الصلاة يحصل به ما هو المقصود من السجود من الخضوع فيسقط عنه السجود به ، بخلاف الركوع في غير الصلاة ، لانه ليس بعبادة ، وبخلاف سجود الصلاة حيث لا يجوز اقامة الركوع مقامه ، ولا عكسه ، لان كل واحد منهما مقصود بنفسه ، فصار الاثر الخفي للقياس وهو حصول المقصود بالركوع مع الفساد

(١) سورة النجم ، آية "٦٢" .

(٢) سورة العلق ، آية "١٩" .

(٣) ٢٣٢ ب .

الظاهر ، وهو العمل بالمجاز مع امكان العمل بالحقيقة ، واعتبار نفس
الشبه احق من الاثر الظاهر للاستحسان ، وهو العمل بالحقيقة مع الفساد
الباطن - وهو جعل غير المقصود مساويا للمقصود - وهذا القسم - اى الثانى -
من القياس وهو الذى ترجح على الاستحسان بقوة اثر الباطن عزيز الوجود - اى
قليل نادر - والقسم الاول وهو الاستحسان الذى قوى اثره وان كان خفيا غزير
- اى كثير الوجود - (١) .

" بيان الفرق بين الاستحسان

بترجيح القياس الخفى والاستحسان بغيره "

" قوله " تنبيه : وفرق ما بين الاستحسان بالثلاثة الاول والقياس
الخفى ، صحة التعدية بهذا دون الاول ، كالاختلاف فى الثمن ، قيل : قبض المبيع
لا يوجب يعين البائع قياسا لان البائع هو المدعى دون المشتري (وفى الاستحسان
يجب ، لانه ينكر تسليم المبيع بالثمن الذى يدعيه المشتري) (٢) وتعدى الى
الارث والجارة واما بعد القبض فاليعين ثابت بالاثار فلم يتعدالى الوارث والى
حال هلاك المبيع ، واذا عرفت المراد بالاستحسان فلا وجه لتشنيع من شنع .

" الشرح " (٣)

وفرق ما بين الاستحسان بالثلاثة الاول : بالاثار - اى الحديث - وبالاجماع ،
وبالضرورة . والمستحسن بالقياس الخفى صحة التعدية بالقياس الخفى دون الاول -
اى الاستحسان بالثلاثة الاول - فانه لا يصح تعديته .

(١) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٨ . التقرير والتحرير ج ٣ ص ٢٢٤ .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) انظر هذا التفريق فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٧ . التقرير والتحرير .

ج ٣ ص ٢٢٥ .

وانما قلنا : ان القياس الخفي يصح تعديته لان حكم القياس الشرعي التعدي ، وهذا القسم وان اختص باسم الاستحسان لم (١) يخرج عن كونه قياسا فيكون حكمه التعدي بخلاف الاستحسان بالثلاثة الاول ، فانه غير معلول ، بل هو معدول به عن القياس فلا يقبل التعدي ، كالاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع والتمن ، فانه لا يوجب يمين البائع قياسا ، لان البائع هو المدعى لانه لما اتفقا في البيع ، اتفقا على ان المبيع ملك المشتري ، فالمشتري لا يكون مدعيا على البائع شيئا في الظاهر ، وانما البائع هو المدعى لانه يدعى زيادة الثمن ، فكان القياس اعتبارا بسائر الخصومات ان يسلم الى المشتري ويؤخذ منه ما اقر به ويحلف المشتري على الباقي ، وفي الاستحسان يجب اليمين على البائع كما يجب على المشتري ، لان المشتري يدعى وجوب التسليم عند احضار اقل الثمنين الذي يدل عليه ، والبائع ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي يدعيه المشتري ، والبيع كما يوجب استحقاق الملك (على البائع) (٢) يوجب استحقاق اليد عليه عند وصول الثمن اليه ، وتعدى وجوب التحالف قبل القبض الى الوارثين حتى لو مات المتعاقدان ووقع الاختلاف بين وارثيهما في مقدار الثمن قبل القبض يجرى التحالف بينهما ، لان الوارث قائم مقام المورث في حقه ، والى الاجارة حتى اذا اختلف المتعاقدان في الاجارة في مقدار الاجارة قبل استيفاء المنفعة تحالفا ، لان التحالف مشروع لدفع الضرر عن كل واحد منهما بطريق الفسخ ليعود اليه ماله ، وعقد الاجارة محتمل للفسخ (٣) قبل اقامة العمل كالبيع ، ويمكن ان يجعل كل واحد منهما مدعيا ومنكرا ، فيجرى التحالف بينهما (٤) .

(١) في ت : ان لم . وهو خطأ .

(٢) غير موجودة في ت و س وفيهما : الملك عليه - والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١١ .

(٣) في ت و س : يحتمل الفسخ والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٢ .

(٤) انظر هذا المثال في كشف الاسرار ج ٤ ص ١١ .

واما الاختلاف بعد قبض الثمن فلم يجب به يمين البائع ، لان المشتري لا يدعى لنفسه على البائع شيئا ، اذ المبيع مسلم اليه ، وثبوت التحالف بالاثـر على خلاف القياس ، فيقتصر على مورد النص فلا يتعدى الى الوارث ، فلا يجرى (التحالف) (١) بين وارث المشتري والبائع ولا بين وارث البائع والمشتري ، ولا بين وارثيهما ، ولا يتعدى التحالف الى حال هلاك المبيع ، لان التحالف (٢) بعد القبض معدول به عن القياس مستحسن بالاثـر ، فلا يتعدى الى غير المنصوص عليه (٣) .

واذا عرف (٤) المراد بالاستحسان وهو انه اسم لاحد القياسين او اسم للدليل الاقوى في مقابلة القياس (٥) ولا خلاف لاحد في صحة العمل به ، بطلت المنازعة في العبارة ، اذ لاشاحة في الاصطلاح ، فلا وجه لتشنيع من شنع بان قال لامعنى تخصيص هذا النوع من (الدليل) (١) بتسميته (٦) استحسانا ، لان كـلـ الشرع استحسان ، فانه لا منازعة في الاصطلاح أو (٧) التسمية (٨) .

-
- (١) غير موجود في ت .
 - (٢) ٢٣٣ أ .
 - (٣) انظر هذا المثال في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٢٦ .
 - (٤) في ت : عرفت .
 - (٥) في ت : فلا .
 - (٦) في ت : من تسميته . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣ .
 - (٧) في ت : و .
 - (٨) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣ .

" مسالك العلية "

" ١ - الاجمـاع . ٢ - النص "

" قوله " فصل : في اثبات العلة : وفيه مسالك : الاول : الاجمـاع ،
الثاني : النص وهو على مراتب ، مادل بوضعه مثل لعنه كذا ، او لسبب كذا ،
او لاجل ، او من اجل : أو كي ، أو لكي ، أو اذا ، ومثل لكذا ، او ان كان كذا ،
او بكذا ، ومثل (فانهم يحشرون) ، ومثل (والسارق والسارقة فاقطعوا) ، ومن
احيا ارضا ميتة فهي له ، ومثل " سهى فسجد " ، " وزنا ماعز فرجم " ، وما دل
بالتنبيه والايماء وهو كل اقتران بحكم لو لم يكن للتعليل كان بعيدا ، وهو مراتب .

" الشرح " (١) .

لما فرغ من اركان القياس وشرايطها واحكامها (٢) شرع في اثبات العلة
ومسالكه :-

المسلك الاول : الاجمـاع : فان الامة اذا اجمـعوا على كون الوصف المعين
علة للحكم ، سواء كان الاجمـاع قطعيـا او ظنيا (٣) يثبت عليه الوصف ، كاجمـاعهم
على كون الصفر علة لثبوت الولاية على الصغير في قياس ولاية النكاح على ولاية
المال .

المسلك الثاني : النص : وهو ان يذكر من الكتاب او السنة ما يدل على
علية الوصف وهو على مراتب (٤) :-

الاولى : الصريح : وهو ما يدل بالوضع على العلية ، وهو اما ان لا يحتمل
غير العلية ، أو (٥) يحتمل غيرها (٦) احتمالا مرجوحا ، والاول وهو ما (لا)
يحتمل غير العلية : ان تذكر العلة (٨) بلفظ لا يقصد به غير العلية .

(١) انظر اثبات العلة ومسالكها في : الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٣ .
التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) اي : شرائط واحكام الاركان .

(٣) اي : فانه يكفي في الاثبات . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٤) اتبع المصنف في تقسيم هذا المسلك جمال الدين ابن الحاجب لانه جعل هذا

المسلك على مراتب . انظر شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢

ص ٢٣٤ .

(٥) في ت : و .

(٦) في ت و س : غير العلية .

(٧) غير موجود في ت و م . وهو خطأ .

(٨) في ت : العلية .

مثل لعلة كذا ، او لسبب كذا ، او لاجل كذا ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام
 "انما جعل الاستئذان لاجل البصر" (١) او من اجل كذا كقوله تعالى (من اجل
 ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) (٢) او كى كقوله تعالى (كيلا يكون دولة بين
 الاغنياء) (٣) والدولة في المال : يقال صار الفء دولة بينهم يتداولونه
 مرة لهذا (ومرة لهذا) (٤) او لكى كقوله تعالى (لكيلا يكون على المؤمن
 حرج فى ازواج ادعيائهم) (٥) او اذا كقوله تعالى (ولولا ان ثبتناك لقد
 كدت تركن اليهم شيئا قليلا ، اذا لاذقناك ضعف الحياة و ضعف الممات) (٦) اى ضعف
 الحياة حيا وميتا في الدنيا والاخرة . (٧)

والثاني : وهو ما يحتمل غير العلية احتمالا مرجوحا اما ان تذكر
 العلية بحرف من حروف التعليل قد يقصد به غير العلية مثل لكذا كقولـه
 تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (٨) وان كان كذا كقوله تعالى
 (عتل بعد ذلك زينم ، ان كان ذا مال وبنين) (٩) والعتل : الغليظ
 الجافي ، والزنيم : المستلحق بقوم ليس منهم ولا يحتاج اليه ، وقال عكرمة :
 هو النثيم الذى يعرف بلوءه او بكذا كقوله تعالى (جزاء بما كانوا
 يعملون) (١٠) فهذه الثلاثة ظاهرة في العلية ، وقد يقصد بها غير العلية ،

-
- (١) هذا الحديث مروي عن سهل بن سعد ، وفيه : قال عليه الصلاة والسلام :
 " . . . انما جعل الاستئذان من اجل البصر " الجامع الصحيح . البخارى
 كتاب الاستئذان ، باب الاستئذان من اجل البصر ، الجامع الصحيح ، مسلم .
 كتاب الآداب ، باب تحريم النظر في بيت غيره .
- (٢) سورة المائدة ، آية " ٣٢ " .
- (٣) سورة الحشر ، آية " ٧ " (٤) غير موجود في ت .
- (٥) سورة الاحزاب ، آية " ٣٧ " (٦) سورة الاسراء ، آية ٧٤ ، ٧٥ .
- (٧) قال الخازن في تفسير هذه الآية : أي لو فعلت ذلك لأذقناك ضعف عذاب
 الحياة وضعف عذاب الممات ، يعني ضاعفنا لك العذاب في الدنيا والاخرة .
 لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد البغدادى
 المعروف بالخازن ، ج ٣ ص ١٧٤ . دار المعرفة - بيروت .
- (٨) سورة الذاريات ، آية " ٥٦ " .
- (٩) سورة القلم ، آية " ١٣ " .
- (١٠) سورة السجدة ، آية " ١٧ " .

أما اللام فكقوله تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا) (١) فإنه لا يجوز (أن تكون) (٢) ذات جهنم غرضا بالاتفاق (٣) ، وأما أن فكقول القائل: أردت أن أضرب زيدا للتأديب ، فإن أن ههنا (٤) لا يكون للغرض .

فأما الباء فلأنه قد تكون للتعديّة كقوله تعالى (ذهب الله بنورهم) (٥) . ومثل أن تذكر العلة (٣) بتعليق الحكم على الوصف بالفاء وذلك على وجهين:

الأول : أن تدخل الفاء على العلية ويكون الحكم مقدما كقوله عليه الصلاة والسلام في قتلى أحد " زملوهم بكلومهم ودمائهم فانهم يحشرون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك (٧) ، والكلم : جمع كلم وهو الجراحة ، والودج : عرق في العنق والأوداج جمع ، وتشخب : تنفجر .

(١) سورة الأعراف ، آية " ١٧٩ " .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) الظاهر أن اللام للعاقبة بدليل قوله تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) أي أنهم لما عصوا كانت هذه عاقبتهم .

(٤) في ت : هنا .

(٥) سورة البقرة ، آية " ١٧ " .

(٦) في ت : العلية .

(٧) لم أعثر على حديث بهذا اللفظ وإنما الذي عثرت عليه قريبا من هذا المعنى وهو المروى عن عبد الله بن ثعلبة رضي الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقتلى أحد " زملوهم بدمائهم فإنه ليس كلم يكلم في الله الا يأتي يوم القيامة يدمى ، لونه لون الدم وريحه ريح المسك " سنن النسائي . كتاب الجنائز ، باب مواراة الشهيد في دمه . وذكر هذا الحديث جمال الدين الزيلعي وسكت عليه . انظر نصب الراية لأحاديث الهداية . ج ٢ ص ٣٠٧ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٩٠ .

والثاني : ان تدخل الفاء في الحكم وتكون العلة متقدمة وذلك ايضا

على وجهين :-

الاول : ان تدخل الفاء على كلام الشارع كقوله تعالى (والسارق والسارقة

فاقطعوا ايديهما (١) وكقوله " من احيا ارضا ميتة فهي له " (٢) .

والثاني : ان تدخل على رواية الراوى مثل قول الراوى سئل رسول الله

فسجد (٣) ، وزنا ما عز فرجم (٤)

والمرتبة الثانية من النص : ان يدل النص على العلية لا بالوضع بل

بالتنبيه والايحاء وهو اقتران الوصف بحكم لو لم يكن ذلك الوصف او نظيره (٥)

علة للحكم كان ذلك الاقتران بعيدا من الشارع والايحاء على مراتب (٦) .

(١) سورة المائدة ، آية " ٣٨ " .

(٢) اخرج ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى هذا الاثر موقوفا على عمر رضي الله عنه واخرج حديثا في المعنى عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : " من اعمر ارضا ليست لاحد فهو احق " الجامع الصحيح ، البخارى ، كتاب المزارعة باب من احيا ارضا مواتا .

(٣) هذا الحديث مروي عن عمران رضي الله عنه انه قال فسها فسجد سجدتين " سنن الترمذى ، ابواب الصلاة باب ما جاء في التشهد في سجدتى السهو . سنن ابى داود . كتاب الصلاة ، باب سجدتى السهو فيهما تشهد وتسليم . المستدرک على الصحيحين في الحديث . كتاب السهو ، باب سجدة السهو بعد السلام . وذكر ابو عيسى الترمذى ان هذا الحديث حسن غريب . انظر السنن ج ٢ ص ٢٤١ .

المعتبر في تخريج احاديث المعناهج والمختصر ص ١٥٥ .

(٤) انظر تخريج حادثة الرجم ص ٣٨ .

(٥) ٢٣٣ ب .

(٦) انظر هذه المراتب في شرح عقد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٤ ،

التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٠ ، وسيف الدين الامدى جعلها مسلکا مستقلا

وسماه التنبيه والايحاء . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٥ .

" المملك الثاني "

النص : ومنه الايماء

" قوله " منها حكمه عقيب حادثة بحكم " كواقعت امرأتى في نهار رمضان فقال اعتق رقبة ، فانه دليل ان الوقاع علة له ، كأنه قال : واقعت فكفر ، اذ الامر بالعتق ابتداء من غير ترتيب بعيد .

" الشرح " (١)

من مراتب الايماء ان ترفع الى الرسول واقعة مشتملة على وصف ليبييـن الرسول عليه الصلاة والسلام حكمها فيذكر الرسول حكم تلك الواقعة عقيب الرفع مثل واقعة الاعرابي ، فان الاعرابي لما رفع الواقعة الى الرسول بقوله " واقعت امرأتى في نهار رمضان " فقال الرسول صلى الله عليه وسلم " اعتق رقبة " (٢) ، فان اقتران ايجاب الاعتاق بوصف الوقاع لو لم يكن للتعليل لكان بعيدا من الرسول ذلك الاقتران ، لان كل واحد من اهل اللغة سبق فهمه الى ان ذلك الحكم لاجل الوقاع في نهار رمضان ، فكأنه قيل (٣) : اذ واقعت فكفر ، فان الامر بالعتق ابتداء من غير ترتيب بعيد .

" من مراتب الايماء : ذكر وصف مع الحكم "

قوله : ومنها : ذكره مع الحكم وصفا لو لم يكن علة لم يفـسد ، اما مع سؤال في محله كقوله " أينقص اذا جف ؟ او في نظيره كقول الخشعية :

(١) انظر هذه المرتبة في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٦ ، شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٤ ، التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٢ .

(٢) انظر تخريج هذا الحديث ص ٥٩٢ .

(٣) في س : اذا قيـل .

ان ابى توفى وعليه الحج ، اينفعه ان احج عنه ؟ فقال : رأييت لو كان على ابيك دين فقضيته أكان ينفعه ؟ فقالت : نعم ، قال : فدين الله احق ، فذكر النظر مرتباً عليه ، فيلزم في نظيره ، وفيه تنبيه على الاصل والفرع والعللة ، واما من غير سوء ال كقوله حين توضأ بنبيذ التمر تمر طيبة وماء طهور ، دل على جواز الوضوء به والا كان ضائعاً .

" الشرح " (١) :

ومن مراتب الايماء ذكر الشارع مع الحكم وصفا لو لم يقدر كونه عللة لم يفد ذكره سواء كان ذكره مع سوء ال في محله ، كقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن بيع الرطب بالتمر : اينقص الرطب اذا جف ؟ فقالوا : نعم ، فقال عليه الصلاة والسلام : فلا اذا " (٢) فانه لو لم يكن ذكر نقصان الرطب بالجفاف لاجل التعليل لكان ذكره غير مفيد لان الجواب يتم بدونه ، وينزه كلام الشارع عنه .

او مع سوء ال في نظيره كقول الخشعية : ان ابى توفى وعليه الحج افينفعه ان احج عنه ؟ فقال صلى الله عليه وسلم رأييت لو كان على ابيك دين فقضيته أكان ينفعه ؟ فقالت : نعم ، قال صلى الله عليه وسلم : فدين الله احق " (٣) فانه لو لم يكن ذكر قضاء الدين عن الميت مع سوء ال في نظيره لاجل تعليل النفع به لكان ذكره غير مفيد ، ولما كان الوصف المذكور في النظر

(١) انظر هذه المرتبة في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٧ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٣ .

(٢) انظر تخريج هذا الحديث ص ٣٧٩ .

(٣) انظر تخريج هذا الحديث ص ٦٩٦ .

علة للحكم وجب أن يكون في نظيره أيضا كذلك ، وفي كلام الرسول صلى الله عليه وسلم تنبيه على الأصل الذي هو دين الأدمي على الميت ، وعلى الفرع الذي هو الحج وهو دين الله وهو نظير لدين الأدمي ، وعلى العلة التي هي قضاء الديـن عن الميت .

أو كان بدون سوء ال كما في حديث (١) ابن مسعود ليلة الجن حيث توضأ عليه الصلاة والسلام بماء قد نبذ فيه تمرات لاجتذاب ملوحته ، فقال : تمر طيبة وماء ظهور (٢) " فانه يدل على جواز الوضوء به ، والا كان ذكره ضائعا ، لكون (ما) (٣) ذكره ظاهرا غير محتاج الى بيان .

" من مراتب الأيما : التفريق بين امرين بصفة
تكون فارقة "

" قوله " ومنها : ان يفرق بين امرين بصفة فانه يشعر بانها علة التفرقة اما مع ذكر احدهما كالقاتل لا يرث ، او ذكرهما للراجل سهم ولل فارس سهمان ، وقد يكون بالفاية مثل (حتى يطهرن) وبالأستثناء ك (الا ان يعفون) وبالأستدراك (ولكن يؤخذكم) .

(١) في ت : سوء ال .

(٢) هذا الحديث مروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه . سنن الترمذي . ابواب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء بالنبذ . سنن ابن داود . كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ . سنن ابن ماجه . كتاب الطهارة ، باب الوضوء بالنبذ . ذكر علماء التخريج ان هذا الحديث لا يصح العمل به . وذكر ابو عيسى انه يوجد في سند هذا الحديث رجل مجهول . انظر سنن الترمذي . ج ١ ص ١٤٧ . المعتبر في تخريج احاديث المنهاج والمختصر ص ٢٣١ .

(٣) غير موجود في ت .

" الشرح " (١) :

ومن مراتب الايمان ان يفرق الشارع بين حكمين بصفة فانه يشعر بان الصفة
علة التفرقة بينهما ، وذلك على نوعين :-

(٢)
احدهما : ان تكون التفرقة بينهما بصفة مع ذكر احدهما كقوله عليه
الصلاة والسلام "القاتل لا يرث" (٣) فانه خص القاتل بعدم الميراث بعد سابقة
ارث من يرث .

وثانيهما : ان تكون التفرقة بينهما بصفة مع ذكر الحكمين كقوله
عليه الصلاة والسلام " للراجل سهم وللفرس سهمان " (٤) .

وقد تكون التفرقة بينهما بغاية مثل قوله تعالى (ولا تقربوهن
حتى يظهرن) (٥) .

وقد تكون التفرقة بينهما بالاستثناء (٦) كقوله تعالى (فنصف ما فرضتم
الا ان يعفون) (٧) ، وقد تكون التفرقة بينهما بالاستدراك كقوله تعالى :
(لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان) (٨) .

" من مراتب الايمان : ذكر وصف مناسب

مع الحكم "

" قوله " ومنها ان يذكر معه وصفا مناسباً كقوله "لا يقض القاضي وهو غضبان "

-
- (١) انظر هذه المرتبة في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٣٩ . شرح عقد الذين
 - (٢) لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٤ .
 - (٣) والحكم الثاني علم من آيات الميراث .
 - (٤) انظر تخريج هذا الحديث ص : ٤٢٩ .
 - (٥) لم اعثر على حديث بهذا اللفظ وانما الموجود هو المروى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل : للفرس سهمين وللرجل سهماً " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الجهاد والسير ، باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين . الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب الجهاد والسير ، باب سهام الفرس .
 - (٦) سورة البقرة آية " ٢٢٢ " .
 - (٧) ٢٣٤ آ
 - (٨) سورة البقرة ، آية ٢٣٧ .
 - (٩) سورة المائدة ، آية " ٨٩ " .

فانه يشعر (١) بأن الغضب علة لتشويش النظر ، ومثل أكرم العالم واهن الجاهل ، لانه الف من الشارع اعتبار المناسبات ، فيقلب على الظن لمقاربتته ومناسبتة انه علة .

" الشرح " (٢) :

ومن مراتب الايماء : ان يذكر الشارع مع الحكم وصفا مناسبا كقوله عليه الصلاة والسلام " لا يقضي القاضي وهو غضبان " (٣) فانه يشعر بكون الغضب علة مانعة من القضاء لما فيه من تشويش النظر واضطراب الحال ، وكذا اذا قال: اكرم العالم واهن الجاهل " فانه يسبق الى الفهم منه ان العلم علة للاكرام والجهل علة للاهانة لانه الف من عادة الشارع اعتبار المناسبات دون الغائها ، فاذا قرن بالحكم في لفظه وصفا مناسبا يقلب على الظن لمقارنته ومناسبتته انه علة لذلك الحكم .

" الصور المحتملة للايماء "

قوله : مسألة : اذا صرح بالوصف وكان الحكم مستنبطاً منه غير مصرح مثل (واحل الله البيع) فايما ، وبالعكس حرمت الخمر لعينها ، استنبط منه ان العلة الشدة المطربة ، ليس بايماء ، وقيل ايماء فيهما وبالعكس وجه التفضيل : ان الايماء كون الوصف مذكوراً على وجه يظهر من سياقه التعليل ، والاول كذلك ، وان لم يصرح بالحكم فهو لازم لانه يلزم من الحل الصحة لتعذره مع انتفائها ، والثاني ليس كذلك لان الوصف ليس بمذكور اصلاً .

-
- (١) في م : فيشعر . والاختيار ما وافق الشرح .
 (٢) انظر هذه المرتبة في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٤٠ . شرح عضد الدين لمختصر المعنيتين الاصولي . ج ٢ ص ٢٣٦ . التقرير والتحبيير . ج ٣ ص ١٩١ .
 (٣) انظر تخريج هذا الحديث ص ٧٣٨ .

" الشرح " (١) :

لما فرغ من مراتب الايماء ذكر صورا محتملة للايماء وغيره : اذا صرح
الشارع بالحكم مع الوصف كالمثلة السابقة فهو ايماء بلا خلاف .

واذا ذكر الشارع الوصف صريحا ولم يذكر الحكم ، بل كان الحكم
مستنبطا من الوصف غير مصرح مثل قوله تعالى (واحل الله البيع) (٢) فان
الوصف الذى هو حل البيع مذكور صريحا والحكم وهو صحة البيع مستنبط من الحل
فهو ايماء ، ووجه استنباط الصحة من الحل انه لو لم يصح البيع لم يكن مفيدا
اذ هو معنى نفى الصحة ، واذا لم يكن مفيدا كان تعاطيه عبثا ، والعبث
قبيح ، والقبيح لا يحل ، فيلزم من الحل الصحة .

وبالعكس - بان يذكر الحكم صريحا ولم يذكر الوصف ، بل كان الوصف
مستنبطا من الحكم - كقوله : " حرمت الخمر لعينها (٣) فانه يدل على
الحكم وهو التحريم صريحا ، واستنبط منه ان العلة الشدة العظيمة ، ليس
بايماء .

وقيل : ايماء فيهما (٤) - اى فى الاول " وهو صورة استنباط الحكم ،
وفى الثانى " وهو استنباط العلة .

(١) انظر هذه الصورة فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٢ . شرح عضد الدين

لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩١ .

(٢) سورة البقرة ، آية " ٢٧٥ " .

(٣) انظر تخريج هذا الحديث ص ٦٥٨ .

(٤) وهو اختيار سيف الدين الامدى ، وذكر انه مذهب المحققين من العلماء .

انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٢ .

وقيل : بالعكس - أي ليس واحد منهما بإيحاء - لا الأول ولا الثاني (١)
 وجه التفصيل : وهو أن الأول إيحاء ، لا الثاني : أن الإيحاء كون الوصف
 مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل ، والأول كذلك ، لأنه إذا كان اللفظ
 بصريحه يدل على الوصف وهو الحل ، والصحة لازمة للحل ، لأنه يلزم من الصحة الحل ،
 لتعذر الحل من انتفاء الصحة لما تقرر ، فاثبات الحل وضعاً (٢) يدل على
 ارادة ثبوت الصحة ضرورة كون الصحة لازمة للحل ، فتكون ثابتة بأشياء
 الشارع لها مع وصف الحل ، واثبات الشارع للحكم مقترنا بذكر وصف مناسب
 دليل الإيحاء إلى الوصف ، كما لو ذكر الحكم معه بلفظ يدل عليه وضعاً (٢)
 ضرورة تساويهما في الثبوت وإن اختلفا في طريق الثبوت ، بأن كان أحدهما
 ثابتاً بدلالة اللفظ وضعاً والآخر مستنبط من مدلول اللفظ وضعاً ، لأن الإيحاء
 إنما كان مستفاداً عند ذكر الحكم والوصف بطريق الوضع من جهة اقتران
 الحكم بالوصف لا من جهة كون الحكم ثابتاً بطريق الوضع (٣) .

والثاني : وهو أن يكون الحكم مذكوراً صريحاً والوصف مستنبطاً ليس
 كذلك ، لأن الوصف ليس مذكوراً أصلاً لا بصريحه ولا بطريق استلزام ذكر الحكم
 له ، لأن الوصف غير لازم للحكم المصرح به (٤) .

(١) انظر هذه المذاهب في الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ٢٤٢ . شرح عضد الدين
 لمختصر المنتهى الأصولي ج ٢ ص ٢٣٦ وذكر عضد الدين ألا يجي أن الاختلاف
 لفظي مبني على معنى الإيحاء . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٢ .

(٢) في س : وصفاً والاختيار لما في الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ٢٤٣ .

(٣) انظر هذا التفصيل في الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٤) أما الحكم فهو لازم للوصف ، فيدل ذكر الوصف عليه بطريق الالتزام .

" اشتراط المناسبة للايماء "

" قوله " مسألة : اشترط قوم المناسبة في صحة علل الايماء ، ونفاه قوم ، وفصل اخرون ان كان التعليل انما فهم من الوصف المناسب اشترط والا فلا ، لانه انما فهم من المناسبة (١) فاذا انتفت انتفى .

" الشرح " (٢) :

اشترط قوم المناسبة في صحة علل الايماء مطلقا (٣) .

ونفاه اخرون (٤) مطلقا (٥) .

وفصل اخرون : بأنه تشترط المناسبة ان فهم التعليل من ذكر الوصف المناسب مع الحكم كما في قوله صلى الله عليه وسلم " لا يقضي القاضي وهو غضبان (٦) فان التعليل انما فهم من وصف الغضب المناسب للكف عن القضاء ، فاذا انتفت المناسبة انتفى التعليل وان لم يفهم التعليل من المناسبة لا تشترط المناسبة ، لانه حينئذ يكون الايماء مستقلا في افادة التعليل ، فلم يحتاج الى اشتراط المناسبة (٧) .

-
- (١) ٢٣٤ ب .
- (٢) انظر هذه المسألة في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤١ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٤ .
- (٣) وهو قول ابى اسحاق الشيرازى وتبعه فيه امام الحرمين والامام الغزالي ، وذكر امام الحرمين بانه معتمد المحققين . انظر البرهان في اصول الفقه ج ٢ ص ٨٠٢ . المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٢٩٢ .
- (٤) هذا النفى لا يتفق مع اشتراطهم في العلة ان تكون مناسبة ولهذا فسر الخلاف بعضهم : بأن المراد : هل يشترط ظهور المناسبة اولا يشترط ، انظر التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير ج ٣ ص ١٩٥ .
- (٥) وهو قول فخر الدين الرازى واتباعه والحنابلة . انظر المحصول من علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٢٠٠ . نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٦٩ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ١٤١ .
- (٦) انظر تخريج هذا الحديث ص ٧٣٨ .
- (٧) وهو مختار سيف الدين الامدى وجمال الدين ابن الحاجب . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤١ . شرح عضد الدين المختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٦ .

" المسلك الثالث : السبر والتقسيم "

" قوله " الثالث : السبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف في محل الحكم وابطال مالا يصلح للتعليل فيتعين ، وليس بحجة عندنا ، وصورته ان يقول : الموجود في المحل بعد البحث : اما وصفان او ثلاثة مثلا ، وكان اهلا للنظر عدلا ، فيغلب على الظن انتفاء سواها او يقول : الاصل عدم سواها الا بدليل ولا دليل ، ثم يحذف بعضها بدليله ، فيلزم انحصار التعليل في الباقي ، فان بين المعترض وصفا اخر لزمه ابطاله ولا يعد منقطعا ، والمجتهد يرجع الى ظنه في ذلك ، واذا كان الحصر والابطال قطعيا فقطعي ، والا فظني .

" الشرح " (١) :

المسلك الثالث : السبر والتقسيم : وهو حصر الاوصاف في الاصل المقيس عليه الذي هو محل الحكم ، وابطال مالا يصلح للتعليل فيتعين الباقي للعلة ، والسبر والتقسيم ليس بحجة عند اصحاب ابي حنيفة (٢) .

وصورة السبر والتقسيم : ان تقول : الحكم الثابت في المحل لا يجوز ان لا يكون لعلة بالاجماع ، فتعين ان يكون لعلة ، فاذا قال الناظر : الموجود في محل الحكم اما وصفان او ثلاثة ، فاني بحثت وسبرت فلم اطلع على ماسواها ، وكان اهلا للنظر بأن كانت مدارك المعرفة بذلك لديه متحققة من الحس والعقل وكان عدلا ثقة فيما يقول ، يغلب (٣) على الظن انتفاء ماسوى المذكور من الاوصاف ، او يقول الناظر : الاصل عدم سواها من الاوصاف الا ان يدل الدليل على غيره ولادليل ، لأن الاصل عدمه ، فانه يغلب

(١) انظر هذا المسلك في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٣ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٥ .

(٢) صرح الكمال بن الهمام بان ابا بكر الجصاص والمرغيناني صاحب الهداية خالفوا الحنفية في هذه المسألة . انظر التقرير والتحبير في شرح كتساب التحرير ج ٣ ص ١٩٧ .

(٣) في ت : فغلب .

على الظن الحصر فيما عينه ، ثم بعد ذلك يحذف بعضها بدليله فيلزم من مجموع
الامرين انحصار التعليل في الباقي ، فان بين المعترضوصفا اخر لزم المستدل
ابطال ذلك الوصف لئتم استدلاله ، ولا يجعل المستدل منقطعا ، لانه ابطاله ،
وان لم يذكره اولا ، هذا اذا كان مستدلا على غيره ، اما اذا كان مجتهدا
فيرجع الى ظنه ، فمهما غلب على ظنه حصر الاوصاف وبطلان البعض كفاه ، وكلمنا
كان الحصر والابطال قطعيين كان التعليل قطعيا ، وان لم يكونا قطعيين
او يكون احدهما قطعيا والاخر ظنيا كان التعليل ظنيا (١) .

(١) انظر صورة هذا المسلك في الاحكام في اصول الاحكام ج ٢ ص ٢٤٤ .

شرح عقد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٦ .

" طرق الحذف : ١ - الالفاء "

"قوله" واما طرق الحذف فمنها الالفاء : وهو بيان اثبات الحكم بالوصف المستبقى فقط دون المحذوف ، ولا بد من اثبات الحكم مع المستبقى اذ لو ثبت دونه كما ثبت دون المحذوف كان الفاء له ايضا ، وحينئذ يثبت استقلاله بالعلية فيمتنع ادخال المحذوف واستقلاله ، ولقائل ان يقول : دعوى الاستقلال من مجرد اثبات الحكم مع وجوده غير حقة ، اذ لو كفى ذلك من دون ضمنية تدل على استقلاله من طرق اثبات العلة لكفى في اصل القياس ، واستغنى عن السبر وغيره ، وعند ذلك فان اثبته في صورة الالفاء بالسبر كما اثبته في الاصل الاول استغنى عنه لثبوت استقلال صورة الالفاء بدليله فذكر الاصل المستقل ايضا غير مفيد ، وان اثبته بطريق اخر غير السبر فهو انتقال شيع .

" الشرح " (١) :

ولما كان التعليل لا يتم الا بالحصر والحذف - اي ابطال بعض الاوصاف - وذكر الحصر ، اراد ان يذكر الحذف وله طرق :-

منها : الالفاء وهو بيان اثبات الحكم بالوصف المستبقى (٢) في صورة بدون الوصف المحذوف ، كما يقال : علة حرمة الربا في البر اما الطعم والقوت ، والثاني باطل لتحقيق حرمة الربا في الملح بدون القوت ، فلو كان القوت معتبرا في العلية لما تحقق الحكم بدونه ، فيتحقق ان حرمة الربا لا تحصل الا بالطعم ، ولا بد من بيان ثبوت الحكم مع المستبقى (اذ لو ثبت بدون المستبقى) (٣) ، كما (٤) ثبت بدون المحذوف كان ذلك الفاء للمستبقى ايضا ، واذا ثبت الحكم مع المستبقى تبين استقلال المستبقى بالتعليل ، ومع ظهور ذلك يمتنع ادخال الوصف المحذوف في التعليل في محل التعليل واستقلاله ، اما امتناع الادخال فلانه يلزم منه الفاء وصف المستدل في الفرع مع استقلاله ضرورة تخلف ما لم يثبت كونه مستقلا وهو ممتنع .

(١) انظر الالفاء في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٦ . شرح عقد الدين

لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٧ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٦ .

(٢) في ت : المستثنى .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) ٢٣٥ أ .

واما امتناع استقلال الوصف المحذوف بالتعليل في محل التعليل فلما (١) فيه من اثبات الحكم بما لم يثبت استقلاله والغاء ما ثبت استقلاله وهو ممتنع .

ولقائل ان يقول : دعوى استقلال الوصف المستبقى في صورة الالغاء بالتعليل من مجرد اثبات الحكم مع وجوده ، وانتفاء الوصف المحذوف غير صحيح اذ لو كفى مجرد ثبوت الحكم مع الوصف في صورة الالغاء في التعليل من دون ضمنية يدل على استقلاله بطريق من طرق اثبات العلة لكان ذلك كافيا في أصل القياس واستغنى عن السبر وغيره من الطرق، فاذا لابد من بيان الاستقلال بالاستدلال ببعض طرق اثبات العلة، وعند ذلك ان شرع المستدل في بيان الاستقلال ببعض طرق اثبات العلة، فان أثبت الاستقلال في صورة الالغاء بالبحث والسبر، كما أثبت ذلك في الأصل الأول، فقد استقلت صورة الالغاء بالاعتبار، وأمكن أن يكون أصلا لعلة واستغنى عن الأصل الأول، لثبوت استقلال صورة الالغاء بدليله ، فذكر الأصل المستقل أيضا غير مفيد ، فان المصير الى أصل لا يمكن التمسك به في الاعتبار الا بذكر صورة أخرى مستقلة بالاعتبار يكون تطويلا بلا فائدة وان اثبت الاستقلال بطريق آخر غير السبر فيلزمه مع هذا المحذور (٢) محذور آخر وهو الانتقال في اثبات كون الوصف علة من طريق السبب طريق آخر ، وهو شنيع في مقام النظر (٣) .

" بيان يكون الوصف مما الغاء الشارع "

" قوله " ومنها ان يكون الوصف من جنس ما الف من الشارع الغاؤه مطلقا كالطول والقصر والسواد والبياض .

(١) في ت : لما

(٢) في ت : محذوف .

(٣) انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٦ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى

الاصولي ج ٢ ص ٢٣٧ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٦ .

" الشرح " (١)

ومن طرق الحذف ان يكون الوصف المحذوف من جنس ما الف من الشارع
عدم الالتفات اليه والغاؤه في اثبات الاحكام كالتطول والقصر والسواد والبياض
ونحوه .

" ج - ما الغى من جنس ذلك الحكم "

" قوله " ومنها ما الف الغاؤه من جنس ذلك الحكم وان كان مناسبا (٢)،
كالذكورة في سراية العتق .

" الشرح " (١)

ومن طرق الحذف ان يكون الوصف المحذوف من جنس ما الف من الشارع الغاؤه
من جنس ذلك الحكم المعلن وان كان مناسبا ، وذلك كما في قوله عليه الصلاة
والسلام " من اعتق شركا له من عبد قوم عليه نصيب شريكه " (٣) فانه وان امكن
تقرير مناسبته بين صفة الذكورة وسراية العتق ، غير اننا لما عهدنا من الشارع
التسوية بين الذكر والانثى في احكام العتق الغينا صفة الذكورة في السراية ،
بخلاف ما عده من الاحكام .

" د - عدم ظهور المناسبة "

" قوله " ومنها : ان لا تظهر مناسبته بعد البحث ، ويكفي المناظران يقول:

(١) انظر الاحكام في أصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٤٧ . شرح عقد الدين لمختصر المنتهى

الأصولي . ج ٢ ص ٢٣٧ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٩٦ .

(٢) في ت : كانت مناسبة .

(٣) هذا الحديث مروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : من اعتق شركا له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد .

قوم العبد قيمة عدل ، فاعطى شركاءه حصصهم . " الجامع الصحيح ، البخاري .

كتاب العتق ، باب اذا اعتق عبدا بين اثنين . الجامع الصحيح ، مسلم .

كتاب العتق .

(٤) في م : الذكورة .

بحث فلم اجد ، فان قيل : مثله في المستبقى ، رجع المستدل بالتعددية ، واستدل على اعتبار السبر بان حكم الاصل لا بد له من علة لاجماع الفقهاء ، اما بالوجوب كقول المعتزلة او غيره كقول غيرهم ، ولو لم يكن اجماع فهو الغالب المؤلف ، فالحمل عليه اولى ولا بد ان تكون ظاهرة ، والا كان بعيدا وهو خلاف الاصل ، لان التعقل اقرب واغلب الى الانقياد ، فاذا قال سبرت وبحثت فما وجدت وكان اهلا غلب على الظن صدقه . قلنا : يحتمل عدم السبر اصلا ، ومع وجوده فالوقوف على صفة مع تركها ولو لم يجد لم يدل على عدمه ، فان الجهل ليس بدليل ، ولو دل بالنسبة اليه لم يدل بالنسبة الى الخصم لجواز علمه بوصف آخر ، ولو سلم دلالتة على الحصر فالحذف انما يستلزمه في المستبقى ان لو كان معقول المعنى ، ويجوز ان لا يكون ، فيشترك المستبقى والمحذوف في عدم الاعتبار وبتقدير التعقل فغايتة ابطال معارض العلة ، ولا يلزم منه صحة علة المستبقى لان ذلك باعتبار مصحح العلية لا باعتبار انتفاء المعارض .

" الشرح " (١) :

ومن طرق الحذف : ١ ان لا تظهر مناسبة الوصف للحكم بعد البحث ، فحينئذ يسقط عن درجة الاعتبار ويكفى المناظر المستدل ان يقول : بحثت عن الوصف المحذوف فما وجدت (٢) بينه وبين الحكم مناسبة ، فان ادعى المعارض ان الوصف المستبقى كذلك - اى بحثت عنه ولم اجد مناسبة للحكم - احتاج المستدل الى اثبات مرجح يرجح به (سبره) (٣) على سبر المعارض ، بأن يبين المستدل رجحان سبره بالتعددية ، فان سبره موافق للتعددية وسبر المعارض قاصر .

(١) انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٧ . التقرير والتحبير ج ٣

ص ١٩٦ .

(٢) ٢٣٥ ب .

(٣) غير موجود في ت .

" ادلة وجوب العمل بالسبر والتقسيم "

ولما فرغ من السبر والتقسيم ذكر دليل وجوب العمل بالسبر والتقسيم ، واعتباره بان حكم الاصل لا بد له من علة ، لاجماع الفقهاء على ان احكام الله تعالى مقترنة بالعلة اما على طريق الوجوب كقول المعتزلة ، واما بطريق اللطف والتفضل كقول غير المعتزلة ، ولو سلم عدم الاجماع على اقتران الحكم بالعلة فثبوت الحكم بالعلة هو الغالب في الشرع على ثبوته بدونها ، ولا بد ان تكون العلة ظاهرة ، والا كان الحكم بعيدا وهو خلاف الاصل لان اثبات الحكم بجهة التعقل اغلب من اثباته بجهة التعبد ، واقرب الى الانقياد واسرع فسي القبول ، فكان افضى الى تحصيل مقصود الشارع من شرع الحكم ، فكان اولى .

واذا كان (١) لا بد^(٢) من علة ظاهرة ، فاذا قال الناظر : الموجود في محل الحكم لا يخرج عن وصفين او ثلاثة مثلا ، لا نى بحث^(٣) وسبرت فما وجدت غيرها ، وكان اهلا للنظر ، بان كانت مدارك المعرفة بذلك لديه متحققة من الحس والعقل وكان عدلا ثقة فيما يقول ، والغالب من حاله الصدق غلب على الظن صدقه .

قال المصنف : يحتتمل عدم السبر اصلا ومع وجود السبر يحتتمل وقوف الناظر على صفة اخرى وراء ما ادعى الخصم (٤) فيه ولم يذكرها وتركها ترويجا لكلامه ، ولو سلم انه لم يجد شيئا سوى المذكور لم يدل (ذلك) (٥) على عدمه ، (فان عدم

-
- (١) في ت : كان اولى . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٤٤ .
 (٢) في م : لا بد له . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٤٤ .
 (٣) في م : وما سبرت : وهو خطأ .
 (٤) في م : الخصم . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٤٤ .
 (٥) غير موجود في ت .

العلم به جهل (به) (١) والجهل بوجود الوصف لا يدل على عدمه (٢) وان دل على عدمه بالنسبة الى الباحث فلا يدل على عدمه بالنسبة الى الخصم ، لجواز علم الخصم بوصف آخر سوى المذكور ، فلا ينتهض بحث المستدل دليلا في نظر خصمه على العدم لعلمه بمناقضته ، ولو سلم دلالة ذلك على حصر الاوصاف فيما ذكره ، فحذف بعض الاوصاف عن درجة الاعتبار في التعليل انما يستلزم انحصار التعليل في المستبقى ان لو كان الحكم في محل التعليل معقول المعنى ، ويجوز ان لا يكون معقول المعنى فيشترك المستبقى والمحذوف في عدم الاعتبار (و) (٣) على تقدير ان يكون متعلق المعنى ، فغاية مافي (حذف) الوصف (المحذوف) (٣) ابطال معارض العلة ، ولا يلزم منه صحة عليية المستبقى لان حجة العلة انما يكون باعتبار مصحح العلية ، لا باعتبار انتفاء المعارض (٤) .

" المسلك الرابع : المناسبة • اى الاخالة "

" قوله (٥) الرابع : المناسبة والاخالة : ويلقب بتخريج المناط وهو تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء مناسبة من ذاته لا بنص ولا غيره ، وفسرها ابو زيد بما لو عرض على العقول تلقته بالقبول ، وهذا هو اقرب الى اللفظة ، واشباته متعذر في مقام النظر ، لامكان ان لا يتلقاه عقل الخصم بالقبول

-
- (١) غير موجود في س .
 - (٢) غير موجودة في ت .
 - (٣) غير موجود في م .
 - (٤) انظر هذا الدليل في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٤ • شرح مفيد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٨ • التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٦ •
 - (٥) من هنا سقط من م .

وتلقى غيره ليس بحجة عليه كما في العكس ، فلذلك منع ابو زيد التمسك بهما
 وفسرها غيره : بأنها وصف ظاهرة منضبط يحصل من ترتب الحكم عليه ما يصلح
 ان يكون مقصودا ، فان كان خفيا او غير منضبط : فالمتعتبر ملازمته ، وهو
 المظنة ، كالعمدية في القصاص باستعمال الالة الموضوعة عرفا للقتل ، وكالمشقة
 في السفر في الفطر والقصر يعتبر بالسفر الذي هو المظنة ، ثم المقصود من
 شرع الحكم اما جلب منفعة للعبد او دفع مفسدة عنه او مجموعهما ، وذلك اما
 في الدنيا كالمعاملات ، او في الاخرى كاجابة الطاعات وتحريم المعاصي ، وقد
 يحصل المقصود يقينا وظنا ، وقد يكون الحصول ونفيه متساويين ، وقد يترجح
 نفيه ، فالاول كالبيع والثاني كالقصاص المترتب على القتل العمد العدوان ،
 لان الغالب صيانة النفوس ، والثالث لا مثال له على التحقيق ويقرب منه الحد
 على الخمر لحفظ العقل ، فان الحصول ونفيه متساويان ، لتعارض كثرة
 الممتنعين وكثرة المقدمين ، والرابع كالحكم بصحة نكاح الآيسة لمقصود التوالد
 فان نفيه ارجح والقائلون بالمناسبة مجمعون على الاولين ، واما الاخران فاتفقوا
 على اعتبارهما اذا كان المقصود ظاهرا من الوصف في غالب صور الجنس
 والا فلا .

" الشرح " (١) :

المسلك الرابع : المناسبة والاخالة : ويلقب بتخريج المناط وهو عبارة
 عن تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء المناسبة من ذات الوصف ، لا تعيين العلة
 بنص وغيره كاجماع .

(١) انظر هذا المسلك في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٨ . شرح عضد الدين
 لمختصر المنتهى الاصول ج ٢ ص ٢٣٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤١ ، ١٨٩ .

وفسر ابو زيد الذبوسي من اصحاب ابي حنيفة المناسبة : بما لو عرض على العقول تلقتة بالقبول (١) وهذا وان كان اقرب الى اللغة حيث يقال : هـذا الشيء مناسب لهذا الشيء - اى ملائم له - (٢) غير ان تفسير المناسب بهذا المعنى وان امكن ان يتحققه الناظر مع نفيه ، فاثباته على خصمه متعذر في مقام النظر لامكان ان لا يتلقاه عقل الخصم بالقبول فلا يكون مناسباً بالنسبة الى الخصم. وان تلقاه عقل الناظر بالقبول وتلقي عقل غيره ليس بحجة عليه كما في العكس - اى كما ان تلقى عقل الخصم بالقبول ليس بحجة على المستدل - فلذلك منع ابو زيد التمسك بالمناسبة في اثبات العلية في مقــــــــــــــــام المناظرة (٣) .

وفسر المناسبة غير ابي زيد : بأنها وصف ظاهر منضبط يحصل من ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصوداً من شرع الحكم سواء كان ذلك الحكم نفيًا او اثباتاً ، وسواء كان ذلك المقصود جلب مصلحة او دفع مفسدة (٤) .

قوله " ظاهراً " : احتراز من الوصف الخفي .

وقوله " منضبط " : احتراز عن غير المنضبط .

- (١) هذا التعريف ذكره علاء الدين البخارى منقولاً من كتب الشافعية انسه منسوب الى الامام ابي زيد رحمه الله تعالى . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٢ .
- (٢) انظر المعنى اللغوى للمناسب في لسان العرب ، باب الباء فصل النون ، تاج العروس من جواهر القاموس ، باب الباء فصل النون .
- (٣) انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٨ .
- (٤) هذا تعريف سيف الدين الامدى للمناسب واختاره جمال الدين ابن الحاجب . انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٨ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٣٩ .

وقوله " ما يصلح ان يكون مقصودا " : احتراز عن الوصف المستبقي في السبر ، وعن الوصف المدار في الدوران ، وعن غيرهما .

وتفسير المناسبة بهذا غير خارج عن وضع اللغة ، لما بينه وبين الحكم من التعلق والارتباط ، وكل ماله تعلق بغيره وارتباط فانه يصح لغة ان يقال: انه مناسب له ، ولا يخفى امكان اثبات مثل ذلك في مقام النظر على الخصم بما لو اعرض عنه الخصم واصر معه على المنع كان معاندا (١) .

" فان كان الوصف خفيا ، او غير منضبط " : اعتبر ملازمة وهو المظنة ، وانما لم يعتبر الخفي وغير المنضبط اذ لا يصح التعليل بكل منهما لان كلا منهما غيب عن العقل للخفاء وعدم الضبط والغيب عن العقل لا يعرف الغيب عن نفسه .
- اي الحكم - (٢) .

" مقصود الشارع من شرع الاحكام "

ثم المقصود من شرع الحكم : اما جلب مصلحة - اي منفعة - للفيد أو دفع مفسدة - اي مضرة - عنه (٣) ، او مجموع الامرين بالنسبة الى العبد ، لتعالى الرب تعالى عن المنفعة والمضرة وربما كان ذلك مقصودا للعبد ، لانه ملائم له وموافق لنفسه ، ولذلك اذا خير العاقل بين وجود ذلك وعدمه اختار وجوده .

(١) انظر الاحكام في اصول الاحكام، ج ٣ ص ٢٤٩ . شرح عضد الدين لمختصر

المنتهى الاصولي، ج ٢ ص ٢٣٩ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) الى هنا ينتهى السقط الموجود في م .

على عدمه ، واذا عرف ان المقصود من شرع الحكم انما هو تحصيل المنفعة او دفع الضرر بالنسبة الى العبد فذلك اما في الدنيا : لتحصيل اصل المقصود ابتداء كالمعاملات مثل البيع والاجارة ونحوهما ، او دواما كتحريم القتل ، وايجاب القصاص على من قتل عمدا عدوانا ، لافضائه الى دوام المصلحة المتعلقة بالنفس الانسانية المعصومة ، او تكميلا للمقصود كمهر المثل في النكاح ، فانه مكمل لمصلحة النكاح ، لا انه محصل لاصلها ، او في الاخرى كايجاب الطاعات وتحريم المعاصي لافضائه الى رفع الدرجات ، ونيل الثواب ودفع مضرة العقاب (١) .

ثم المقصود من شرع الحكم قد يحصل يقينا او ظنا - وقد يكون حصول المقصود ونفيه متساويين ، وقد يترجح نفي حصول المقصود على حصوله ، فالاول كالبيع : فانه اذا كان صحيحا يحصل منه ثبوت الملك يقينا ، والثاني كشرع القصاص المرتب على القتل العمد العدوان صيانة للنفس المعصومة عن الهلاك ، فانه اذا رتب القصاص على القتل العمد العدوان يحصل المقصود الذي هو صيانة النفس المعصومة عن الفوات ظنا ، لان الغالب حينئذ صيانة النفوس عن الفوات فان المكلف اذا علم انه اذا قتل اقتصر منه ، ينزجر عن القتل ولا يجترأ عليه غالبا لا يقينا ، لان بعض المكلفين قد يقدم على القتل مع شرعية القصاص ، والثالث : فقل ما يتفق له في الشرع مثال على التحقيق ، بل على طريق التقريب وذلك كشرع الحد على شرب الخمر لحفظ العقل ، فان حصول المقصود الذي (٢) هو حفظ العقل ونفيه من حد شرب الخمر متساويان فان استيلاء ميسل الطباع الى شرب الخمر يقاوم خوف عقاب الحد ، ولهذا يعارض كثرة الممتنعين

(١) انظر هذا التفصيل في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٤٩ . شرح عضد الدين

لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٣٤١ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢) ٢٣٦ أ .

عنه كثرة المقدمين عليه، والرابع : كالحكم بصحة نكاح الایسة ، فان المقصود الذى هو التوالد نفيه ارجح فانه وان كان التوالد ممكنا عقلا لكنه بعيد عادة . فكان الافضاء اليه مرجوحا ونفيه راجحا (١) .

والقائلون بالمناسبة : اتفقوا على صحة التعليل بالاولين واما الاخران فقد اتفقوا على اعتبارهما ، اذا كان المقصود ظاهرا من الوصف في غالب صور الجنس ، والا فلا (وذلك) (٢) كما ذكر من مثال صحة نكاح الایسة لمقصود التوالد ، فانه وان كان غير ظاهر بالنسبة الى الایسة الا انه ظاهر فيمسا عداها (٣) .

" اقسام المقاصد "

" قوله " تقسيم المقاصد وهى ضربان : ضرورى في اصله وهو اعلاها ————— كالخمس (٤) التي روعيت في كل ملة " حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والعمال " وحصرها عادى ، فالدين كقتل الكافر المضل وعقوبة الداعى الى البعد ، والنفس كالقصاص ، والعقل كحد (٥) الشرب ، والنسل كالحد على الزنا ، والعمال كعقوبة السارق والمحارب ، ومكمل للضرورى كتحریم قليل الخمر والحد عليه ، وان كان اصل المقصود حاصلًا بتحریم المسكر منه ، لكن فيه تكميل له وغير ضرورى وهو ما تدعو اليه الحاجة في اصله كالبيع والاجارة والقراض وتزويج الصغيرة

(١) انظر هذا التفصيل فى الاحكام فى أصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٥٠ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٤٠ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ١٤٥ .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) انظر الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٥١ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى

الأصولي . ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) في ت : كالمقاصد الخمسة .

(٥) فيم : كشرب الخمر .

لخوف فوات الكفو ء وهي الرتبة الثانية وهي معارضة للتكميل ولهذا جاز اختلاف العمل فيها ، وبعض هذه اكد من بعض ، وقد تكون ضرورة كالاجارة على تربية الصغير وشراء المطعوم والملبوس له ولغيره ، ومكمل له كراية الكفاءة ومهر المثل في الصغيرة ، فانه افضى الى دوام النكاح ، وان كان اصله حاصلًا ومالا تدعو اليه لكنه من قبيل التحسين كسلب العبد أهلية الشهادة لانهطاط رتبته فلا تليق به المناصب الشريفة .

" الشرح " (١) :

تقسيم في المقاصد باعتبار اختلاف مراتبها ، المقاصد : ضربان ضرورى وغير ضرورى .

" ١ - الضرورى :

والضرورى اما في اصله واما مكمل لما هو ضرورى في اصله ، والمقاصد الضرورية في اصلها هي اعلى المراتب ، كالمقاصد الخمسة التي روعيت في كل ملة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، والحرص في هذه الخمسة عادى ، بالنظر الى الواقع .

اما حفظ الدين : فبشرع قتل الكافر المضل ، وعقوبة الداعى الى البدع

وقد نبه الله تعالى عليه بقوله (قاتلوا الذين لا يؤء منون) (٢) .

واما حفظ النفس : فبشرع القصاص وقد نبه الله تعالى عليه بقوله (ولكم

في القصاص حياة) (٣) .

(١) انظر هذا التقسيم في الاحكام في اصول الاحكام ج ٢ ص ٢٥٢ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٣٤٠ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٤٣ ، ولقد كتب ابواسحاق الشاطبي كتابا موسعة شافية وافية وقد اجاد فيها واحسن ، وفى بالفــرض والمقصود ، واذ لك في كتابه الاصولي المسمى الموافقات في اصول الشريعة ، فجزء من هذا الكتاب سماه (كتاب المقاصد) انظر الموافقات في اصول الشريعة ج ٢ .

(٢) سورة التوبة ، آية " ٢٩ "

(٣) سورة البقرة ، آية " ١٧٩ " .

واما حفظ العقل : فبشرع الحد على شرب الخمر وقد نبه الله تعالى عليه

بقوله (انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة) (١) .

واما حفظ النسل : فبشرع حد الزنا ، لان المزاحمة على الابضاع تفضي الى

اختلاط الانساب المفضي الى الضياع وقد نبه الله تعالى (عليه) (٢) بقوله :

(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (٣) .

واما حفظ المال : فبشرع حد السارق ، وعقوبة المحارب والغاصب وقد نبه

الله تعالى (عليه)^(٢) بقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) (٤)، وبقوله

(انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض) . . الآية (٥) .

— " المكمل للضروري " —

واما الضروري المكمل للضروري فهو التابع للضروري في اصله كتحرير

شرب قليل الخمر وايجاب الحد عليه مبالغة في حفظ العقل ، فان اصل المقصود

من حفظ العقل حاصل بتحريم شرب المسكر منه ، لا بتحريم قليله ، وانما يحرم

القليل للتكميل والتتميم له .

" ٢ — غير الضروري " —

وغير ضروري : وهو الضرب الثاني من المقاصد : فان كان مما تدعو الحاجة

(١) سورة المائدة ، آية " ٩١ " .

(٢) غير موجود في م .

(٣) سورة النور ، آية " ٢ " .

(٤) سورة المائدة ، آية " ٣٨ " .

(٥) سورة المائدة. آية " ٣٣ " .

اليه : فاما ان يكون في اصله كالبيع والاجارة وتزويج الصغيرة لا لضرورة الجأت اليه ، بل لخوف فوات الكفوۃ عند دعوة الحاجة اليه بعد البلوغ ، وهذا القسم في الرتبة دون الضرورية في اصله ، ولهذا جاز اختلاف الشرائع فيه دون القسم الاول وهذه الرتبة معارضة لتكميل القسم الاول ، ولهذا اشتركا في جواز اختلاف المثل^(١) فيها ، وبعض هذه الرتبة اكد من بعض ، وقد تكون ضرورية كلاجارة على تربية الصغير وشراء المطعوم والملبوس للصغير وغيره فانها في الرتبة الضرورية لان الهلاك قد يحصل بانتفائها، واما ان يكون مكمل لما هو محل الحاجة في اصله كرعاية الكفاءة ومهر المثل في تزويج الصغيرة ، فان ذلك^(٢) افضى الى دوام النكاح الذي هو في محل الحاجة ، وان كان اصل المقصود حاصلا دون ذلك .

وان كان مما لا تدعو اليه حاجة فهو من قبيل التحسين والتزيين ورعاية احسن المناهج في العادات ، والا لم يكن مقصودا وذلك كسلب العبد اهلية الشهادة من حيث انحطاط رتبة العبد ونزول قدره ، لكونه مستخرا للمالك مشغولا بخدمته فلا تليق به المناصب الشريفة اجراء للناس على ما ألفوه وعهدوه من محاسن العادات وان كان لا يتعلق به^(٤) ضرورة ولا حاجة زائدة على الضرورة ولا هو من قبيل التكملة لاحدهما^(٥) .

(١) ٢٣٦ ب .

(٢) في م : به .

(٣) في م : فان كان ذلك والاختيار ماوافق شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٤١ .

(٤) غير موجود في م .

(٥) انظر هذا التفصيل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٥٣ . شـ زوج عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٤١ .

" أقسام المناسبات "

" قوله " تقسيم المناسبات : وهو موء شر وملائم وغريب ومرسل ، لانه
 اما ان يعتبره الشارع اولا ، فالمعتبر بنص او اجماع موء شر ، والمعتبر
 بترتيب الحكم عليه في صورة فقط ، ان ثبت بنص او اجماع ، اعتبار عينه في
 جنس الحكم او جنسه في عين الحكم او جنسه في جنس الحكم فهو الملائم ، وهذان
 معتبران وفاقا وهذه نسميه الملائم المعدل كما مر ، وان لم يثبت فهو
 الغريب ولا اعتبار به عندنا وعند جمع من الاصوليين ، واعتبره آخرون مصيرا
 منهم الى انه يفيد الظن بالعلية ، لان الحكم ان ثبت لا لعلة فهو بعيد
 لمخالفة الاصل او بعللة غير ظاهرة ، فكذلك ، لان التعبد به (بعيد) (١) ، او
 ظاهرة وهو المطلوب . قلنا : شرعي فلا بد من اعتبار الشارع اياه وافادته
 للظن (٢) بالاخالة ممنوعة ، والظهور باعتبار الشرع وبعد التعبد ممنوع
 من حيث قيام الاحتمال وان لم يعتبر فهو المرسل ، ومنه (ما) (١) ظهر
 الفاوة شرعا ، وهما مردودان كما افتى بعض العلماء ملكا افطر عمدا في
 رمضان بايجاب شهرين متتابعين مع اتساع ماله ، نظرا الى انه اذجر له فانه
 وان ناسب الا انه ملغى باطلاق الكتاب .

" الشرح " (٣) :

تقسيم في المناسبات : بالنظر الى اعتباره ، وعدم اعتباره .

المناسبات : هو موء شر وملائم وغريب ومرسل .

(١) غير موجود في ت .

(٢) في ت : الظن .

(٣) انظر أقسام المناسبات هذه في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٥٩ . شرح

عقد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٤٢ . التقرير والتحبيس .

ج ٣ ص ١٤٩ .

ووجه الحصر : ان المناسب اما ان يعتبر الشارع عينه فى عين الحكم او لا يعتبر ، والمعتبر اما ان يعتبر عينه فى عين الحكم بنص او اجماع فهو مؤثر ، لانه ظهر تاثيره فى الحكم بالاجماع او النص ، كتعليل : الحدث بمس المحدث ذكره ، فانه اعتبر عين مس الذكر فى عين الحدث بالنص بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " من مس ذكره فليتوضأ " (١) ، وكتعليل الولاية فى المال بالصفر ، فانه اعتبر عين الصفر فى عين الولاية فى المال بالاجماع .

واما ان يعتبر عينه فى عين الحكم لابنص ولا بالاجماع بل بترتيب الحكم على الوصف فى صورة فقط ، وحينئذ ان ثبت بنص او اجماع اعتبار عين الوصف فى جنس الحكم ، او اعتبار جنس الوصف فى عين الحكم ، او اعتبار جنس الوصف فى جنس الحكم فهو الملائم ، لكونه موافقا لما اعتبره الشارع .

وهذان معتبران وفاقا (٢) وهذا الملائم هو الذى يسميه اصحاب ابى

حنيفة : الملائم المعدل (٣) كما مر .

وان لم يثبت بنص او اجماع واحد منهما ، بل اعتبر الشارع عين الوصف فى عين الحكم بترتيب الحكم عليه فقط فهو الغريب ، ولا اعتبار به عند اصحاب ابى حنيفة وعند جمع من الاصوليين (٤) ، واعتبره اخرون مصيرا منهم الى انه يفيد الظن بالعلية ، فانا اذا راينا شخصا قابل الاحسان بالاحسان ، والاساءة بالاساءة ، مع انه لم يعهد من حاله قبل ذلك شئ فيما يرجع الى المكافاة وعدمها . غلب على الظن ان العلة (٥) مرتب الحكم

-
- (١) انظر تخريج هذا الحديث ص ١٣٤ .
 - (٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٣ . المستصفى من علم الاصول ج ٢ ص ٢٩٩ .
 - شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ١٧٨ .
 - (٣) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٢ .
 - (٤) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٢ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٥٤ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ١٧٨ .
 - (٥) فى ت : العلية .

عليه ، والذي يؤيد ذلك ان الحكم ان ثبت لا لعله فهو بعيد لمخالفة الاصل ،
فان الاصل : امتناع خلو الاحكام عن العلل ، وان (١) كان لعله غير ظاهرة
فهو بعيد ايضا ، لانه يلزم منه التعبد ، والتعبد بعيد ، او لعله ظاهرة
وهو المطلوب (٢) .

اجاب المصنف : بان المناسب شرعى ، فلا بد من اعتبار الشارع ايساه ،
وافادته للظن بمجرد الاخالة ممنوعة ، فانه اذا وقع فى قلبى خيال
ان علتى صحيحة ، يتمكن الخصم ان يقول : وقع فى قلبى خيال انه فاسد ،
والظهور باعتبار الشرع ، فاذا لم يبين الشرع لم يظهر ، والغريب لم
يثبته الشرع (٣) ، وبعد التعبد ممنوع من حيث قيام الاحتمال ، فان احتمال
التعبد ثابت ، وان لم يعتبر فهو المرسل .

ومنه ماظهر الغاؤه شرعا ، والى غير معلوم الالغاء ، وهما مردودان
كما افتى بعض العلماء ملكا افطر فى رمضان عمدا بايجاب صوم شهريين
متتابعين مع اتساع ماله وتمكنه من الاعتاق ، نظرا الى ان ايجاب صوم
شهريين متتابعين اذجر له من ايجاب اعتاق رقبة ، لعسر الاول ويسر الثانى ،
فانه وان ناسب ، الا انه ملغى باعتبار ان الشرع اوجب اولا الاعتاق ، ولم
يعتبر ايجاب الصوم اولا على من يسهل (٤) عليه الاعتاق (٥) .

وقول المصنف " الا انه ملغى باطلاق الكتاب " غير مناسب لقولـه
افطر عمدا فى رمضان ، لانه ماورد فى الكتاب مايجب فى افطار رمضان عمدا ،
نعم لو ذكر ايجاب شهريين ابتداء فى الظهر كان مناسبا ، فان واجبـه

(١) ٢٣٧ آ .

(٢) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٦٠ .

(٣) انظر هذا الرد فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٥٢ ، ٣٥٧ .

(٤) فى ت و س : سهل .

(٥) انظر هذا القسم فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٦٢ . شرح عضد

الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٤٣ .

الظهار مذكور في الكتاب (١) .

" المسلك الخامس : الشبه "

" قوله " الخامس : " الشبه " وهو الوصف الذي لا تثبت مناسبتـــــــــــــــــه
الا بدليل منفصل ، فانه تمييز عن الطردى ، لانه غير مناسب ، وـــــــــــــــــن
المناسب ، لان مناسبتـــــــــه من ذاته . وليس بحجة عندنا ، لانه اما مـــــــــــــــــطـــــــــــــــــلـــــــــــــــــع
على المناسب المؤثر فيكون حاكما به اولا ، وهو حكم بغير دليل .

" الشرح " (٢) : المسلك الخامس : الشبه : وهو الوصف الذي لا تثبت
مناسبتـــــــــه الا بدليل منفصل ، والشبه (٣) تمييز عن الوصف الطردى، لان الطردى
غير مناسب للحكم اصلا ، فان وجود الطردى كعدمه بالنسبة الى الحكم ، بخلاف
الشبه فان له مناسبة وان كانت بدليل منفصل ، وتميز عن الوصف المناسب ،
لان مناسبة الوصف المناسب من ذاته ، يعلم العقل مناسبتـــــــــه للحكم بالنظر الى
ذاته وان لم يرد الشرع ، كالاسكار في التحريم ، فان مناسبة الاسكار
للتحريم تعلم بالنظر في ذات الاسكار وان لم يرد الشرع ، بخلاف الشبـــــــــــــــــه
فان مناسبتـــــــــه لا تعلم بالنظر في ذاته ، بل يحتاج الى دليل منفصل والــــــــــــــــى
ورود الشرع (٤) .

مثال الشبه : قول الشافعى : فى ازالة الخبث بالماء (٥) : طهارة

- (١) المقصود به اية الظهار وهى قوله تعالى (والذين يظاهرون مــــــــــــــــن
نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يــــــــــــــــتمــــــــــــــــاســــــــــــــــا .
ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين من قبل ان يــــــــــــــــتمــــــــــــــــاســــــــــــــــا ، فمن لم يستطع فاطعام ســــــــــــــــتين
مسكينا .) سورة المجادلة ، اية " ٣ ، ٤ " وانظر شرح عضد
الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٤٣ .
- (٢) انظر هذا المسلك فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧١ . شــــــــــــــــرح
عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٣ ص ٢٤٣ . التقرير والتحبيــــــــــــــــر .
ج ٣ ص ٢٠٠ .
- (٣) فى س : وهو تمييز .
- (٤) انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٢ .
- (٥) اى : فى تعين الماء لازالة الخبث .

الخبث طهارة تراد للصلاة فيتعين فيه الماء كطهارة الحدث ، فان مناسبة الطهارة لتعين الماء غير ظاهرة من ذاته ، ولكن لما اعتبر الطهارة بالماء في مس المصحف والصلاة توهم مناسبة الطهارة لتعين الماء (١)

والشبه ليس بحجة عند اصحاب ابي حنيفة ، لان الشبه لا يخلو امـ ان يكون مطلعا على المناسب المؤثر اولا ، فان كان الاول فهو الحاكم لا الشبه ، لانه مع وجود المناسب المؤثر لا يعلل بغيره ، وان كان الثانى فلا يكون الحكم باثباته (٢) لانه لا دليل فيه ، فيكون الحكم بغير دليل وهو باطل (٣) .

" المسلك السادس : الطرد والعكس "

" قوله " السادس : الطرد والعكس : فقل يدل قطعا ، والاكتشرون ظنا ، قلنا : لا قطعا ولا ظنا . لنا : ان الوصف والموصوف بهما يجوز ان يكون من لوازم العلة لا العلة ، وما ثبتت به العلية غيرهما وهو مستقل بنفسه ، واستدل بان الدوران حاصل فى المتضايفين وليس احدهما علة . واجيب : بان الظن انتفى لدليل خاص مانع . قالوا : اذا وجد الدوران ولا مانع من كونه علة ، ولا قاطع بغيرها حصل الظن عادة ، كما لو تكرر غضب انسان عند دعائه باسم غلب على الظن أنه سببه ، حتى أن الصغار يعلمون ذلك . قلنا : لولا ظهور انتفاء غير ذلك بدليل لم يظن ، وهو مستقل .

" الشرح " (٤) : المسلك السادس : الطرد والعكس ، وهو الدوران

- (١) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المعناه ج ١ ص ١٧ .
- (٢) اى : لا يكون دليلا على اثبات الحكم .
- (٣) انظر ميزان الاصول فى نتائج العقول ص ٦٠٨ .
- (٤) انظر هذا المسلك فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٥ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٤٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٩٧ .

وجودا. وعدما - اى ترتب الشئ على الشئ وجودا وعدما ، اى يلزم من وجود الوصف وجود الحكم وهو الطرد ، ومن عدم الوصف عدم الحكم وهو العكس - مثاله : ترتب وجوب الرجم على الزنا بشرط (١) الاحصان ، فانه يلزم من وجود الزنا الصادر من المحصن وجوب الرجم ، ومن عدمه عدم وجوب الرجم ، وقد اختلفوا فى عليته على ثلاثة مذاهب :-

الاول : انه لايفيد العلية لقطعها ولا ظنا (٢) .

والثانى : انه يفيد العلية قطعاً (٣) .

والثالث واليه ذهب الاكثرون : الى انه يفيد العلية ظناً (٤) .

احتج المصنف على انه لايفيد العلية اصلاً بمجرد لا قطعاً ولا ظناً - ما لم ينضم اليه احد المسالك الدالة على العلية : بان الوصف المتصف بالطرد والعكس اذا خلا عما يفيد العلية يجوز ان يكون من لوازم العلة كرائحة الخمر فانها وصف متصف بالطرد والعكس ، ويلزم من وجودها وجود الحرمة ومن عدمها عدم الحرمة ، ومع هذا لا تكون علة للحرمة ، بل تكون لازماً للعلة ، واذا كان كذلك فلا يحصل بمجرد الدوران قطع العلة (٥)

(١) ٢٣٧ ب .

(٢) وهو مذهب اليه الحنفية ، واختاره سيف الدين الامدى وجمال الدين ابن الحاجب . انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٧٢ . ميزان الاصول فى نتائج العقول ص ٦٠٥ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٥ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣) وهو قول ابى الحسين البصرى ، وبعضهم ينسبه الى المعتزلة عموماً . انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٧٨٤ . كشف الاسرار ج ٣ ص ٣٦٥ . المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٢٨٥ .

(٤) وهو مذهب جمهور الاصوليين . انظر اللمع فى اصول الفقه ص ٦٣ . البرهان فى اصول الفقه ج ٢ ص ٨٣٥ . المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٢٨٥ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ١٩٣ .

(٥) اى : القطع بعلية الوصف .

ولا ظنها (١) .

واستدل على عدم العلة بدليل ضعيف : وهو ان الدوران وجد فى المتضايفين كالأبوة والبنوة ، فانه يلزم من وجود احدهما وجود الآخر ، ومن عدمه عدمه . وليس احدهما علة للآخر (١) .

واجيب : بان الدوران يفيد ظن العلية بشرط انتفاء مانع ينفى (٢) الظن ، وفى المتضايفين انتفى ظن العلية بدليل خاص مانع من الظن ، وهو كون كل (٣) منهما مع الآخر (٤) .

القائلون بان الدوران يفيد العلية ظنا قالوا : اذا وجد الدوران ولا مانع من كونه علة كما فى المتضايفين ، ولا قاطع بعلية (٥) غيـر الدوران ، حصل الظن بالعلية بطريق العادة ، كما لو تكرر غضب انسان بتكرر دعائه باسم مغضب ، بانه اذا دعى باسم مغضب غضب ، ثم ترك دعائه بالاسم المغضب فلم يغضب وتكرر ذلك مرارا ، غلب على الظن أن الدعاء بالاسم المغضب هو سبب الغضب ، حتى أن الصغار يعلمون أن الدعاء بالاسم المغضب هو سبب الغضب ولهذا يتبعونه داعين له بالاسم المغضب (٦) .

-
- (١) انظر هذا الدليل فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ٢٤٦ .
- (٢) فى ت : انتفى .
- (٣) فى ت : كل واحد منهما .
- (٤) انظر هذا الجواب فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٤٧ .
- (٥) فى س : يعتليه .
- (٦) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ٣٦٦ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٣ ص ٢٧٧ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٤٧ .

اجاب : بانه لولا ظهور انتفاء غير ذلك الوصف المتصف بالظــــرد
والعكس بدليل ببحث (١) ، او بان الاصل عدم الغير لم يحمل الظن بالعلية ،
واذا وجد دليل اخر فهو مستقل فلا يكون الدوران مفيداً للعلية (٢) .

" الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخرجه "

" قوله " تنبيه : الفرق بين تحقيق المناط وتنقيحه وتخرجه : ان
تحقيقه نظر في اثبات العلة في بعض الصور بعد معرفتها في نفسها بنص
او اجماع او استنباط ، والتنقيح النظر في تعيين العلة المنصوص عليها ،
بحذف ما اقترن به مما (٣) لامدخل له في الاعتبار ، كحذف كونه اعرابياً
وزيذا ، وكون الموطوءة زوجة او امة ، وكونه شهر تلك السنة ، والتخريج
النظر في اثبات علة الحكم الثابت بنص او اجماع بمجرد الاستنباط ،
كالاكتفاء في اثبات الشدة المطربة علة لتحريم الخمر ، وليس بحجة كما
مر .

" الشرح " (٤) : لما كان العلة مناط الحكم فالنظر فيه : اما في
تحقيقه او تنقيحه او تخرجه والفرق بينها :-

ان تحقيق المناط : النظر في معرفة وجود العلة في بعض الصور بعد
معرفتها بنفسها بنص او اجماع او استنباط ، اما اذا (٥) كانت معروفة
بنص فكما في جهة القبلة ، فانها مناط وجوب استقبالها ، وهي معروفة

-
- (١) اي : بدليل وصلنا اليه بالبحث .
 - (٢) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام ج٣ ص ٢٧٨ . شرح عضد
الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٤٧ .
 - (٣) ٢٣٨ أ .
 - (٤) انظر هذا التنبيه في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٩ . التقرير
والتحبير ج ٣ ص ١٩٢ .
 - (٥) في ت : ان . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٩ .

بايماء النص وهو قوله تعالى (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (١) وكون هذه الجهة هي جهة القبلة في حالة الاشتباه ، فمظنون بالاجتهاد والنظر في الامارات ، واما اذا كانت معلومة بالاجماع فكالعدالة ، فانها مناط وجوب قبول الشهادة ، وهي معلومة بالاجماع ، واما كون هذا الشخص عدلا فمظنون بالاجتهاد ، واما اذا كانت مظنونة بالاستنباط كالشدة المطربة فانها مناط تحريم الشرب في الخمر ، فالنظر في معرفتها في النبيذ هو تحقيق المنط ، ولا خلاف في صحة الاحتجاج بتحقيق المنط اذا كانت العلة فيه معلومة بنص او اجماع ، وانما الخلاف فيما اذا كان مدرك معرفتها بالاستنباط (٢) .

وتنقيح المنط : النظر والاجتهاد في تعيين مادل النص على كونه علة من غير تعيين (٣) ، بحذف ما اقترن به مما لامدخل له في الاعتبار بطريقه كما تقدم ، كما في قضية الاعرابي من التعليل بالوقاع ، فانـه وان كان مومي اليه بالنص ، غير انه يفتر (٤) في معرفته عينا الى حذف كل ما اقترن به من الاوصاف عن درجة الاعتبار بالراى والاجتهاد ، وذلك بان يحذف كونه اعرابيا ، وكونه شخصا معينا ، وكون الموطوة زوجة او امة معينة ، وكون ذلك الزمان شهر تلك (٥) السنة ، ويتبين انه لامدخل لهذه الاوصاف في التاثير بما يساعده من الدليل حتى يتعدى الى كل من وطىء في نهار رمضان عامدا ، وهذا النوع وان اقر اكثر منكري القياس فهـو دون الاول (٢) .

وتخريج المنط : النظر والاجتهاد في اثبات علة الحكم السـذي

-
- (١) سورة البقرة ، اية " ١٤٤ " .
 (٢) انظر الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٩ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٢٠١ .
 (٣) اي : من غير ان يعين النص العلة ، بل الذي عينها هو تنقيح المنط .
 (٤) في م : مفتقر . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٧٩ .
 (٥) في ت : من .

دل النص والاجماع عليه دون علتة بمجرد الاستنباط كالاقتضاء في اثبات
كون الشدة المطربة علة لتحريم شرب الخمر ، وكون القتل العمد العدوان
علة لوجوب القصاص في المحدد ، حتى يقاس عليه كل ما سواه في علتة (١) .
وهذا ليس بحجة عند اصحاب ابي حنيفة كما مر (٢) .

(١) في ت : عليته . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٣ ص ٢٨٠ .
(٢) انظر الاحكام في اصول الاحكام ٣٠ ص ٢٨٠ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص
١٩٣ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٢٠٢ .

" فصل : حكم التعبد بالقياس "

" قوله " فصل : التعبد بالقياس جائز خلافا للشيعة والنظام وبعض المعتزلة . القفال وابوالحسين واجب عقلا . لنا : لو فرض واقعا لم يلزم بحال لذاته قطعا ولا لغيره ، لان الاصل عدمه ، ولو لم يجز لم يقع . قالوا : العقل مانع من سلوك طريق لا يؤمن فيه الخطا ، فامتنع القياس عقلا . قلنا : ليس باحالة خصوصا مع ظن الصواب . قالوا : ورود الشرع بالعمل بالظن ممنوع عقلا ، وقد علم وروده بخلافه في : مثل الشاهد الواحد ، والعبيد ، وانفراد النساء في الاموال . قلنا : ورد العمل بخبر الواحد وظاهر الكتاب ، والمنع في هذا لمانع (خاص) (١) بها . النظام امتنع عقلا ورود الشرع به ، مع العلم بانه يفرق بين المتعاثلات ويجمع بين المتفرقات فانه اوجب الفسل وابطل الصوم بالمنى (٢) ، بخلاف البول والمذى ، وقطع سارق القليل دون غاصب الكثير ، وجلد بنسبة الزنا دون الكفر ، وقتل بشاهدين دون الزنا ، وفرق بين عدتى الموت والطلاق ، والحرمة والامانة ، وسوى بين قتل الصيد عمدا وخطا ، وبين القاتل والواطىء الصائم والمظاهر في الكفارة . قلنا : غير مانع من الجواز ، لجواز انتفاء صلاحية (٣) ما ظن جامعا ، او وجود المعارض في الاصل او الفرع ، وامامات المختلفات فلاشترائها في معنى جامع (٤) ، او لاختصاص كل بعلة .

" الشرح " (٥) : ذهب جمهور المحققين الى جواز التعبد بالقياس عقلا : على معنى انه يجوز ان يقول الشارع اذا ثبت حكم في صورة ووجد (٦)

-
- (١) غير موجود في م .
 - (٢) في ت : المعنى .
 - (٣) في ت : صلاحية .
 - (٤) ٢٣٨ ب .
 - (٥) انظر حكم التعبد بالقياس في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٤٨ الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٤١ .
 - (٦) لعل الافصح : ووجدت .

صورة اخرى مشاركة للصورة الاولى فى وصف ، وغلب على ظنكم ان هذا الحكم
فى الصورة الاولى مغلل بذلك الوصف ، فقيسوا الصورة الثانية على الصورة
الاولى .

خلافاً للشيعة والنظام وبعض المعتزلة فانهم قالوا : باحالة التعبد

به عقلاً (١) .

وقال القفال وابوالحسين البصرى : يجب التعبد بالقياس عقلاً (٢) .

والدليل على جواز التعبد بالقياس عقلاً : انه لو فرض التعبد
بالقياس واقعاً ، لم يلزم محال لذاته قطعاً ولا لغيره ، لان الاصل عدمه ،
فانا نقطع بان الشارع اذا قال : حرمت الخمر لاسكارها ، فقيسوا عليها
كل مشارك لها فى الاسكار ، لم يلزم منه محال ، ولانه لو لم يجز التعبد
بالقياس عقلاً لم يقع ، لان الوقوع دليل الجواز ، واللازم باطل ، فانه وقع
التعبد بالقياس كما سيأتى بيانه (٣) .

المانعون من جواز التعبد بالقياس قالوا : القياس طريق لايؤمن
وقوع الخطا فيه لكونه مظهرنا ، والمظنون لايؤمن وقوع الغلط فيه ، وكل
مالايؤمن وقوع الخطا فيه يمنع العقل ، لكون الخطا محذورا ، فامتنع
التعبد بالقياس عقلاً (٣) .

- (١) اختلف النقل عن النظام ، فالبعض نقل عنه انه يقول بجواز نوع من
القياس . انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٧٠٥ . البرهان فى
اصول الفقه ج ٢ ص ٧٥٢ . الوصول الى الاصول ، احمد بن على بن
برهان البغدادى ج ٢ ص ٢٣٣ . تحقيق عبدالحميد على ابوزنيد .
ط الاولى ١٤٠٤ هـ ، مكتبة المعارف - الرياض . نهاية السؤل فى
شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٩ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٢١١ .
(٢) انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٧٢٥ . المحصول فى علم
اصول الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٣١ . نهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول .
ج ٤ ص ٧ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٢١٢ .
(٣) انظر هذا الدليل فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى
الاصولى ج ٢ ص ٢٤٨ .

اجاب : بان منع العقل مالا يؤمن وقوع الخطا فيه ليس منع احالة ،
 خصوصا مع ظن (١) الصواب ، فان (٢) مع ظن الصواب لا يمنع العقل (٣) .

قالوا : ورود الشرع بالعمل بالظن ممتنع عقلا ، فانه قد علم —
 ورود الشرع بمنع العمل بالظن ، لانه منع (٤) من الحكم بالشاهد الواحد ،
 وبشهادة العبيد ، وانفراد النساء في الاموال وان افادت الظن (٥) .

اجاب : باننا لانسلم ان الشرع منع العمل بالظن ، بل علم انه امر
 بالعمل بالظن ، فانه امر بالعمل (٦) بخبر الواحد ، وظاهر الكتاب ، والشهادات
 وغيرها ، والمنع في الصور التي ذكرتم من العمل بالظن لمانع خاص بتلك
 الصور ، لا لعدم جواز التعبد بالعمل بالقياس (٥) .

قال النظام : امتنع عقلا ورود الشرع بالعمل بالقياس ، مع العلم
 بان الشرع يفرق بين المتماثلات ، ويجمع بين المختلفات . فانه اوجب
 الفسل وابطل الصوم بالمنى دون البول والمذى ، وقطع سارق القليل دون
 غاصب الكثير ، وجلد بنسبة الزنا دون نسبة الكفر ، وقتل بشاهدين ، ولم
 يحد في الزنا بهما ، وفرق بين عدتي الموت والطلاق ، وعدتي الحرية والامة ،
 وسوى بين قتل الصيد عمدا وخطا ، وبين القاتل والواطيء الصائغ —
 والمظاهر في الكفارة ، فان القياس انما يجوز باعتبار الجامع ، والشرع
 اذا لم يعتبر الجمع بين المتماثلات واعتبر الجمع بين المختلفات لسبب
 عدم اعتبار الجامع ، فانه لو كان الجامع معتبرا ، لزم اعتبار المثلية
 بين المتماثلات للجامع ، واذا لم يكن الجامع معتبرا امتنع القياس ،

-
- (١) في ت : الظن .
 (٢) اي : ان ما يظن صوابه لا يمنع العقل .
 (٣) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى
 الاصولي ج ٢ ص ٢٤٨ .
 (٤) في م : يمنع .
 (٥) انظر الدليل وجوابه في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي .
 ج ٢ ص ٢٤٨ .
 (٦) في م : العمل .

(واذا امتنع القياس) (١) امتنع التعبد به عقلا (٢) .

اجاب : بان ذلك غير مانع من جواز التعبد به عقلا ، فان الفرق بين المتعاشلات يجوز ان يكون لانتفاء صلاحية مايوهم جامعا للعلية ، او لوجود معارض في الاصل له اثر في الحكم ، او لوجود معارض في الفرع له اثر في منع الحكم ، واما المختلفات فلجواز اشتراكها في معنى جامع يوجب اشتراكها في الحكم ، او لاختصاص كل من المتلفات بعلة لحكم مثل حكم خلافه (٣) .

" ادلة المانع من جواز التعبد بالقياس "

" قوله " قالوا : مفض الى الاختلاف وهو مردود بقوله (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ورد بالزام العمل بالظواهر ، والمراد بالاختلاف التناقض او الاضطراب المخل بالبلاغة ، لا اختلاف الاحكام الشرعية للقطع بوقوعه . قالوا : لو جاز فاما ان يصوب كل مجتهد او واحد ، وكون الشيء ونقيضه حقا محال ، وتصويب احدهما مع استوائهما محال . قلنا : يلزم في الظواهر مثله ، وشرط النقيضين الاتحاد ، وتصويب احد الظنين لابعينه ليس بمحال . قالوا : لو جاز لجاز في الاصول فيتسلسل قلنا : لا يلزم من امتناعه فيها للتسلسل : الامتناع في غيرها .

" الشرح " (٤) : المانعون من جواز التعبد بالقياس احتجوا بوجوه :

- (١) غير موجودة في ت .
- (٢) انظر دليل النظام في : كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٧٣ . الاحكام في اصول الاحكام . ج ٤ ص ٧ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٤٩ .
- (٣) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٣ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٤٩ .
- (٤) انظر هذه الادلة في شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٥٠ .

الاول : ان القياس مفض الى (١) الاختلاف ، لان الامارات متعددة ، فيجوز ان يستنبط كل من المجتهدين امانة توجب الحاق الفرع باصل يخالف اصل الآخر ، وما يفض الى الاختلاف مردود لقوله تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) (٢) فانه يدل على ان ما كان من عند الله لا اختلاف فيه ، والقياس فيه اختلاف ، فلا يكون من عند الله فلا يجوز التعبد به .

ورد بالزام العمل بالظواهر . فان فيه اختلافا مع انه لا يكون مردودا ، وبان المراد بالاختلاف التناقض ، او الاختلاف الذى يخل بالبلاغة ، لا اختلاف الاحكام الشرعية ، فيكون معنى الآية : ان القران لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه تناقضا كثيرا ، او وجدوا فيه اختلافا يخل بالبلاغة ، وانما وجب حمله على هذا ، لان الاختلاف فى الاحكام حاصل قطعا .

الثانى : انه لو جاز التعبد بالقياس ، واختلف اقيسة المجتهدين فلا يخلوا اما ان نصوب كل مجتهد ، او نصوب واحدا ، والاول يلزم ان يكون الشيء ونقيضه حقا وهو محال ، والثانى يلزم تصويب احد الظنين دون الآخر مع استواء الظنين ، وتصويب احد الظنين دون الآخر مع استوائهما محال ، لامتناع الترجيح بلا مرجح .

اجاب : بانه يلزم فى الظواهر مثله مع جواز التعبد به ، وبانا (٣) لانسلم لزوم كون الشيء ونقيضه حقا عند تصويب كل مجتهد ، وذلك لان ما افض اليه اجتهاد كل مجتهد من الحكم لا يكون نقيضا لما افض اليه اجتهاد الآخر ، لان شرط النقيضين اتحادهما فيما عدا السلب والايجاب (٤) ، ويجوز ان يكون عند الاختلاف حكم الله تعالى فى حق احد المجتهدين الحرمة ، وفى

(١) ٢٣٩ آ .

(٢) سورة النساء ، اية " ٨٢ " .

(٣) فى ت : بان .

(٤) فى م : لا الايجاب وهو خطأ .

حق الاخر الاباحة ، او الحرمة فى زمان والاباحة في آخر ، اذا كان اجتهاد مجتهد واحد مختلفا ، فتكون الحرمة بالنسبة الى شخص او فى زمان ، وعدم الحرمة بالنسبة الى شخص اخر او زمان اخر ، فلا يتحقق الاتحاد ، فلا يلزم التناقض ، وبانا (١) لانسلم بان تصويب احد الظنين يستلزم الترجيح بلا مرجح ، وذلك بان (٢) نحكم بتصويب احد المجتهدين لا بعينه ، وتصويب احدهما لا بعينه لا يستلزم الترجيح بلا مرجح ، فليس محال (٣) .

الثالث : لو جان التعبد بالقياس عقلا فى الفروع لظن المصلحمة ، لجان مثل ذلك فى اصول الاقيسة ، واللازم باطل لما فيه من التسلسل (٤) .
اجاب : بانه لا يلزم من امتناع التعبد بالقياس عقلا فى الاصول ، لاستلزام (٥) القياس فى الاصول التسلسل الامتناع فى غير الاصول (٦) .

" دليل القائلين بالوجوب العقلى "

" قوله " القائل بالوجوب عقلا : الاحكام تعم صورا (٧) لاتتناهى ، والنص غير واف بها ، فوجب التعبد به ، قلنا : الجزئيات غير متناهية ، لا اجناسها ، والتنصيص على الاجناس ممكن .

" الشرح " (٨) القائل بوجوب التعبد بالقياس قال : الاحكام تعم

-
- (١) فى ت : بان .
 - (٢) فى م : لانا .
 - (٣) انظر الدليل وجوابه فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى .
ج ٢ ص ٢٥٠ .
 - (٤) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٠ .
 - (٥) فى ت : لاستلزم .
 - (٦) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧ .
 - (٧) فى م : صورها . وهو خطأ .
 - (٨) انظر ادلة القائلين بالوجوب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٣ .
شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٥١ .

صورا لاتتناهى ، والانبياء مأمورون بتعميم الحكم فى كل صورة ، والنص (١) غير واف بها ، فاقضى العقل وجوب التعبد بالقياس ، فوجب التعبد به عقلا .

اجاب : بأن الجزئيات الداخلة تحت الاجناس غير متناهية ، لا اجناس تلك الجزئيات ، فان الاجناس الكلية متناهية ، فعلى هذا امكن التنصيص على كل واحد من الاجناس بان يقول الشارع : كل مطعوم ربوى ، وكل مسكر حرام ، وكل قاتل عمدا عدوانا مقتول ، وكل سارق من حرز مثله لاشبهه (له) (٢) فيه مقطوع ، الى نظائره ، والحكم فى كل صورة من جزئيات ذلك الجنس يكون ثابتا بالنص ، وان افترقنا فيه الى الاجتهاد فى ادراج كل واحد تحت جنسه لىتم اثبات الحكم فيه بالنص ، فذلك انما هو من تحقيق متعلق الحكم ، لا انه قياس ، وعلى هذا فلا حاجة الى القياس (٣) .

" الخلاف فى وقوع التعبد بالقياس "

" قوله " فصل : اكثر المجوزين قائلون بالوقوع ، خلافا لداود وابنه والقاسانى والنهروانى ، والاكثر سمعا لا عقلا . والاكثر قطعى ، خلافا لابى الحسين . لنا : ثبت (بالتواتر) (٤) عن عظماء الصحابة العموم به ، وان كانت التفاصيل احادا ، والعادة ان لا يجتمع مثلهم على مثله الا بقاطع ، وايضا فبالاجماع السكوتى رجعوا الى ابي بكر فى قتال بنى حنيفة على الزكاة ، ولما قال له بعض الانصار حين ورث ام الام دون ام الاب تركت (٥) التى لو كانت هى الميته ورث جميع ماتركت فشارك بينهما ، وقول

(١) فى النسخ : النصوص . ولا بد من اصلاح الجملة ، لهذا اخترت ماورد فى المتن .

(٢) غير موجود فى س .

(٣) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٢٠ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٥١ .

(٤) غير موجود فى م .

(٥) ٢٣٩ ب .

عمر اقضى فى الجد برائى ، وقوله فى الجنين لولا هذا لقضينا فيه براينا ،
 وورث المبتوتة بالرأى ، وقول على فى الشارب ارى عليه حد الغرية ، وقوله
 لعمر وقد شك فى قتل الجمع بالواحد : ارايت لو اشتركت جماعة فى سرقة
 اكنت تقطعهم ؟ قال : نعم ، قال : فكذا هذا ، ومن ذلك اختلافهم فى الجد ،
 فاسقط بعضهم به الاخوة كالأب ، وقاسم بينهم اخرون ، " وفى انت حرام "
 فقليل ثلاث وواحدة ويمين وظهار الى غير ذلك .

"الشرح" (١) : القائلون بجواز وقوع التعبد بالقياس عقلا ، قائلون
 بوقوع التعبد به (٢) الا داود الاصفهاني وابنه ، والقاساني (٣) ،
 (والنهراني) (٤) .

واكثر القائلين بوقوع التعبد به ذهبوا الى (ان) (٥) وقـ
 التعبد به سمعا لا عقلا .

ثم ذهب اكثر القائلين بوقوع التعبد به سمعا الى وقوع التعبد به
 سمعا بدليل قطعى ، خلافا لابی الحسين فانه قال بدليل ظنى (٦)

واحتمج المصنف على وقوع التعبد به بدليل سمعى قطعى بوجهين :-

الاول : انه ثبت بالتواتر عن عظماء الصحابة العمل بالقياس عند

- (١) انظر ادلة القائلين بجواز التعبد بالقياس فى اصول فخر الاسلام البزدوى
 ص ٢٤٩ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٢٢ . التقرير والتحبير فى
 شرح كتاب التحرير ج ٣ ص ٢٤٤ .
- (٢) اى : بوقوع التعبد سمعا ايضا .
- (٣) بالسين المهملة . انظر التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٤٢ .
- (٤) غير موجود فى ت . وانظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٧٠ . شرح عضد الدين
 لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٥١ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٢١٣ .
- (٥) غير موجود فى ت و س . واشباته موافق لما فى الاحكام فى اصول
 الاحكام ج ٤ ص ٢٢ .
- (٦) انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٧٢٥ . المحصول فى علم اصول
 الفقه ج ٢ ق ٢ ص ٣١ .

عدم النص ، وان كان تفاصيل مانقل اليها من العمل بالقياس احاداً ، فانه لا يمنع تواتر القدر المشترك بين الاحاد وهو العمل بالقياس فى الجملة ، والعادة تقضى بانه لا يجمع مثلهم - اى عظماء الصحابة - على مثلـــــــــــــــــه - اى على العمل بما هو اصل - الا بقاطع دال على العمل به (١) .

الثانى : انه تكرر عمل عظماء الصحابة بالقياس عند عدم النص ، وشاع وذاع ولم ينكر عليه احد ، والعادة تقضى بان سكوت الباقيين مــــن الصحابة فى مثل ذلك لا يكون الا للموافقة ، فيكون اجماعاً علــــــــــــــــى ان القياس (٢) قد تعبد به (٣) ، فمن ذلك :-

رجوع الصحابة الى اجتهاد ابي بكر فى اخذ الزكاة (من بنى حنيفة ، وقتالهم على ترك الزكاة) لقياسهم خليفة رسول الله على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى اخذ الزكاة (٤) بواسطة اخذها للفقراء (٥) ، بالاجماع السكوتى (٦) .

ومن ذلك قول بعض الانتصار لابي بكر لما ورث ام الام ولم يـــــــــــــــــورث

-
- (١) خلاصة هذا الدليل انه تواتر معنوى .
 (٢) خلاصة هذا الدليل انه اجماع سكوتى متكرر .
 (٣) انظر هذين الدليلين فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٨٠ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٣٥ . شرع عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولــــــــــــــــى . ج ٢ ص ٢٥١ .
 (٤) غير موجودة فى ت و م .
 (٥) ذكر ابن امير الحاج : ان الصديق قاس الزكاة على الصلاة فى قوله لما راجعه عمر ، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . انظر التقرير والتحبير فى شرح كتاب التحرير ج ٣ ص ٢٤٦ .
 (٦) هذا الاثر مروي عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه وفيه قال ابوبكر رضى الله تعالى عنه : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ... "الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب الاعتصام ، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الايمان ، باب الامر بقتال الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله .

ام الاب : لقد ورثت امرأة من ميت لو كانت هي الميتة لم يرثها ، وتركـت
امرأة لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت ، فرجع ابوبكر عن القول
الأول وشرك السدس بين ام الام وام الاب (١) .

ومن ذلك قول عمر : اقضى في الجد براى ، وقضى فيه باراء مختلفة (٢)

(ومن ذلك قول عمر لما سمع حديث الجنين " لولا هذا لقضينا فيه
براينا " (٣) .

ومن ذلك ان عمر ورث المبتوتة بالراى (٤) .

ومن ذلك قول على في حد شارب الخمر : انه اذا شرب سكرا ، واذا
سكر هذى ، واذا هذى افترى (٥) . فحدوه حد المفتريين ، قاس الشارب على
القاذف (٦) .

ومن ذلك ان عمر كان قد شك في قود القتل الذى اشترك في قتله
جمع ، فقال له على : يا امير المؤمنين ارايت لو اشتركت جماعة في سرقة
اكنت تقطعهم ؟ قال : نعم ، قال على : فكذا هذا ، وهو قياس القتل على
السرقه (٦) .

(١) يعنى انه قاس ام الاب على ام الام قياسا او لويا ، لان قرابـة
ام الاب اقوى .

(٢) اكثر الصحابة قالوا بمقاسمة الاخوة للجد ، قياسا لهم عليه ،
لان كلا يدلى الى الميت بالاب . انظر المستدرک على الصحيحين فى
الحديث . كتاب الفرائض . باب مشاورة عمر فى ميراث الجد والاخوة .
ج ٤ ص ٣٣٩ .

(٣) انظر هذا الاثر فى سنن ابى داود . كتاب الديات ، باب دية الجنين .

(٤) غير موجودة فى م .

(٥) انظر هذا الاثر فى المستدرک على الصحيحين فى الحديث . كتاب

الحدود ، باب كان الشارب يضرب على عهد النبی صلى الله تعالى

عليه وسلم بالايدي والنعال . ج ٤ ص ٣٧٦ . الموطأ . كتاب الاشربة ،

باب الحد فى الخمر .

(٦) قياس المظنة على ما هو مظنة له .

ومن ذلك اختلافهم فى الجد حتى الحقه بعضهم بالاب فاسقط به الاخوة ،
والحقه بعضهم بالاخوة وقاسم بينهم (١) .

ومن ذلك اختلافهم فى قول الرجل لامراته " انت على حرام " فقال
على وزيد هو طلاق ثلاث ، وقال ابن مسعود : هو طلقة واحدة . وقال ابوبكر
وعمر : هو يمين . وقال ابن عباس هو ظهار (٢) . الى غير ذلك من الوقائع
التي لاتعد ولا تحصى ، وذلك يدل على ان الصحابة مثلوا الوقائع بنظائرها
وشبهوها بامثالها ، وردوا بعضها الى بعض فى احكامها ، وانه مامن احد
منهم من اهل النظر والاجتهاد الا وقد قال بالراى والقياس ، ومن لم يوجد
منه الحكم بذلك فلم يوجد منه فى ذلك انكار ، فكان اجماعا (٣) .

" مناقشة ادلة القياس "

" قوله " قالوا : احاد فلا قطع ، ولو سلم فهم بعض الصحابة ،
ولو سلم انه من غير نكير دليل ، منع عدم النكير ، ولو سلم ، منع
انه وفاق ، ولو سلم ، فاقيسة خاصة . قلنا : متواتر المعنى كجسود
حاتم ، والشيع والتكرار من غير انكار قاطع عادى ، والا فالعادة قاضية
بنقل الانكار ، وقد مر حجة كونه وفاقا ، والقطع حاصل بان العمل بها
انما كان لظهورها لا لخصوصها ، كظاهر الكتاب والمتواتر ، وايضا فقصد
تواتر عنه عليه الصلاة والسلام - وان كانت الجزئيات احادا - تعليلا
لاحكام للبناء عليها ، وهو معنى القياس (٤) مثل : ارأيت لو كان على

-
- (١) انظر هذا الاختلاف فى المستدرك على الصحيحين فى الحديث . كتاب
الفرائض ، باب مشاورة عمر فى ميراث الجد والاخوة . ج ٤ ص ٣٣٩ .
(٢) هذا الاثر ذكره ابن امير الحاج وعزاه الى سعيد بن منصور وهو
مروى عن ابراهيم ، وعن جعفر بن محمد ، وعن ابن عمر رضى الله
تعالى عنهم . انظر التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٢٤٦ .
(٣) انظر كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٨٠ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ٣٨ .
(٤) ٢٤٠ أ .

ابيك دين ؟ اينقص اذا جف ؟ انها ليست بنجسة انها من الطوافات،فانه لايدري اين باتت يده ، واستدل على الحاق كل محصن بما عز . ورد امــــا بحكمى على الواحد ، واما للاجماع على التعميم فى مثله ، واستــــدل باعتباروا - اى انظروا فيمن هلك قبلكم بالكفر بما هلكوا به ، فاجتنبوا اسباب الهلاك - . وضعف بانه ظاهر فى الاعتاظ بحالهم ، ولو سلم ، فصيفة الامر محتملة ، وبحديث معاذ وامثاله وهى ظنية .

" الشرح " (١) لما ذكر الدليل على وقوع التعبد بالقياس ذكر اسئلة مع الجواب عنها .

تقرير الاسئلة : ان يقال التعبد بالقياس قطعى لانه اصل من الاصول، والوقائع التى ذكرتم احاد ، وهى لاتفيد القطع ، ولو سلم انها متواترة، ولكنهم بعض (الصحابة) (٢) فلا يكون عملهم حجة ، ولو سلم ان عمــــل الصحابة من غير نكير الباقيين دليل، منع عدم النكير فانه نقل عن الصحابة تارة انكار الراى وتارة انكار القياس : روى عن ابى بكر رضى الله تعالى عنه انه قال " اى سماء تظلنى واى ارض تقلنى اذا قلت فى كتاب اللهــــ براى " ، وعن عمر : اياكم واصحاب الراى فانهم اعداء السنن اعيتهمــــ الاحاديث ان يحفظوها فقالوا بالراى ، فضلوا واضلوا " وعن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال : اياكم والمكايلة ، قيل : وما المكايلة ؟ قال : المقايسة " وعن شريح قال : كتب عمر بن الخطاب الى - وهو يومئذ مــــ قبله قاض - اقض بما فى كتاب الله . فان جاء ماليس فيه فاقض بما فى سنة رسول الله . فان جاءك ماليس فيهما فاقض بما اجمع عليه اهل العلم فان لم تجد فلا عليك ان تقضى ، وعن على : لو كان الدين بالقياس (٣) لكان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره " وروى عن ابن عمر وابن عباس انهمــــ

(١) انظر هذه المناقشة فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٨١ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٣٩ . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) فى ت و س : بالراى . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٨١ .

قالا : يذهب قراؤكم وصلحاؤكم ويتخذ الناس رساء جهالا يقيسون (١) الامور
برايهم ، ويروى عن ابن مسعود انه قال : اذا قلتم فى دينكم بالقياس
احللتكم كثيرا مما حرم الله ، وحرمتكم كثيرا مما احل الله ، وعن ابن
عباس انه قال : ان الله تعالى قال لنبيه (وان احكم بينهم بما انزل
الله) (٢) ولم يقل بما رايت ، وقال : لو جعل لاحدكم ان يحكم برايه
لجعل ذلك لنبيه ، ولكن قيل له (وان احكم بينهم بما انزل الله) (٢) وقال
اياكم والمقاييس فانما عبت الشمس والقمر بالمقاييس ، وعن ابن عمر :
السنة ماسنه رسول الله ، لاتجعلوا الراى سنة للمسلمين ، وعن مسروق :
لاقيس شيئا بشيء اخاف ان تزل قدمى بعد ثبوتها ، وكان ابن سيرين يذم
القياس ويقول : اول من قاس ابليس ، وقال الشعبى : ان اخذتم بالقياس
احللتكم الحرام وحرمتكم الحلال . فثبت بهذه الروايات تصريح الصحابة
والتابعين بانكار القياس والراى ، ولو سلم ان بعض الصحابة عمل بالقياس
من غير نكير ، منع ان عمل بعض الصحابة مع عدم النكير وفاق ، فان عدم
نكيرهم لايدل على الموافقة لجواز ان يكون عدم انكارهم للخوف او لغير
ذلك من الاحتمالات ، ولو سلم ان عمل بعضهم بدون النكير وفاق لكنها اقيسة
مخصوصة ، ولايلزم منه الاجماع على العمل بكل قياس .

اجاب : عن الاول : بان تلك الاخبار متواتر المعنى ، وان كانت
احادا فى التفاصيل ، لان القدر المشترك بينها (٣) وهو العمل بالقياس
متواتر كجود حاتم .

وعن الثانى : ان شياع العمل بالقياس وتكرره من غير انكار قاطع
عادى ، بان عدم انكارهم بسبب الموافقة والا - اى وان كان منهم نكير

(١) فى م : لا يقيسون . وهو خطأ .

(٢) سورة المائدة ، اية " ٤٩ " .

(٣) فى ت : منها . والاختيار موافق لما جاء فى شرح عضد الدين لمختصر

المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٥٢ .

فالعادة قاضية بأنه لو انكر (١) بعضهم - لنقل ، ولما لم ينقل دل على أنهم لم ينكروا ، وقد مر حجة كونه وفاقا (٢) ، والقطع حاصل بان عملهم فى تلك الوقائع بالاقيسة المخصوصة ليس لاجل خصوصها انما كان لظهورها كظاهر الكتاب والمتواتر ، فان العمل بها ليس لاجل خصوصها ، بل لاجل انها من الادلة الظاهرة (٣) .

وايضا قد تواتر عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم - وان كانت الجزئيات احادا - تعليل الاحكام للبناء على العلل ، وهو معنى القياس ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام للخنعمية لما سالت وقالت يارسول الله : ان ابى ادركته فريضة الحج شيئا زمنا لا يستطيع ان يحج ، ان حججت عنـه اينفعه ذلك ؟ فقال لها : ارايت لو كان على ابىك دين فقضيته (٤) اكان ينفعه ذلك ؟ قالت : نعم ، قال : فدين الله احق بالقضاء " (٥) ومثل قوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن بيع الرطب بالتمر : اينقص الرطب اذا جف ؟ فقالوا : نعم ، فقال : لا اذا " (٦) ومثل قوله فى حق الهرة : انها ليست بنجسة ، انها من الطوافات عليكم " (٧) وقوله عليه الصلاة والسلام " اذا استيقظ احدكم من نوم الليل فلا يغمس يده فى الاناء حتى يغسلها ثلاثا ، فانه لا يدري اين باتت يده " (٨) وذلك يدل على ان العمل بالقياس معتد به .

-
- (١) فى ت : لو كان .
 (٢) فى الدليل الثالث : الاجماع . انظر بيان معانى البديع ج ٢ ص ١٠٥٥
 (٣) انظر هذين الجوابين فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٨١ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٤٣ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٥٢ .
 (٤) ٢٤٠ ب .
 (٥) انظر تخريج هذا الحديث ص ٦٩٦ .
 (٦) انظر تخريج هذا الحديث ص ٣٧٩ .
 (٧) انظر تخريج هذا الحديث ص ٧٢٣ .
 (٨) انظر تخريج هذا الحديث ص ١٥٤ .

واستدل على العمل بالقياس بان رجم كل محصن ليس الا الحاقه بمعاز
عن طريق القياس ، فان رجم معاز ثبت بفعل الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وهو ليس بمعاز ولا نص على رجم كل زان لعدم النقل ، فيكون لاجل
القياس .

ورد هذا الاستدلال : بان رجم كل زان محصن ثبت بالنص وهو قوله عليه
الصلاة والسلام " حكمى على الواحد حكمى على الجماعة " (١) او ثبت بالاجماع
وسند الاجماع يجوز ان يكون نصا عاما لم ينقل اليه ، لانه قد يستغنى
بالاجماع عنه (٢) .

واستدل ايضا بقوله تعالى (فاعتبروا يا اولى الابصار) (٣) فان
القياس هو المجاوزة من الاصل الى الفرع ، والمجاوزة الاعتبار ، والاعتبار
واجب لقوله تعالى (فاعتبروا يا اولى الابصار) اى انظروا فيمن هلك قبلكم
بالكفر بما هلكوا به ، فاجتنبوا اسباب الهلاك (٤) .

وضعف هذا الاستدلال : بان الاعتبار ظاهر فى الاتعاظ بحالهم ، ولو
سلم ان المراد به القياس الشرعى فصيغة الامر - اى اعتبروا - محتملة
للايجاب وغيره ، فلا تكون دلالة على وجوب العمل بالقياس قطعية (٤) .

واستدل ايضا بحديث معاذ ، فانه عليه الصلاة والسلام لما بعثه الى
اليمن قال : بم تقض ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فان لم تجد ؟ قال : بسنة
رسول الله ، قال : فان لم تجد فيها ؟ قال : اجتهد برأى ، وصوبه الرسول عليه
الصلاة والسلام (٥) ، وذلك يدل على ان العمل بالقياس معتد به ، وقد استدل
ايضا بامثال (حديث) (٦) معاذ وهى ظنية (٧) .

- (١) انظر تخريج هذا الحديث ص ٣٩٢ .
- (٢) انظر هذا الدليل وجوابه فى مختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢٥٢ مع
شرح عضد الدين عليه .
- (٣) سورة الحشر ، اية "٢" .
- (٤) انظر هذه المناقشة حول هذا الدليل فى كشف الاسرار ج٣ ص ٢٧٥ . الاحكام
فى اصول الاحكام ج٤ ص ٢٦ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى
ج ٢ ص ٢٥٣ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٤٤ .
- (٥) انظر تخريج هذا الحديث ص ١٤٩ .
- (٦) غير موجود فى م .
- (٧) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٧٨ . الاحكام فى اصول
الاحكام ج ٤ ص ٢٨ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج٢ ص ٢٥٣
التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٤٥ .

" فصل : فى دفع العطل المؤثرة "

" قوله " فصل : فى دفع العطل المؤثرة ، ولا تصح الا بالممانعة والمعارضة ولا وجه للمناقضة لظهور الأثر بالكتاب والسنة ، فان تصورت مناقضة خرج على ما مر من عدم الحكم لعدم العلة كقولنا : مسح فليس وضوء فلا يسن تكراره كالخف ، لا يلزم الاستنجاء لانه ازالة الخبث ، فانه اذا لم يعقب اثرا لا يسن ، ولا لفساد الوضع ، اذا يوصف الكتاب والسنة والاجماع به ، ولا للفرق لان السائل منكر ، فله الدفع ، وذكر معنى اخر فى الاصل دعوى ، وغايته ان يذكر علة لا تتعدى لكنها لاتمنع التعديده (١) ، وحامله فى الفرع عدم العلة ، والعدم ليس بدليل .

" الشرح " (٢) العطل المؤثرة مظهر اثرها بنص أو اجماع فى جنس الحكم المعلن بها ، مثل التعليل بعلة الطوف فى سقوط نجاسة سورء سواكن البيوت اعتبارا بالهرة ، والغلل المؤثرة دفعها بطريق فاسد وبطريق صحيح .

اما الفاسد فاربعة أوجه : المناقضة ، وفساد الوضع ، وقياس الحكم مع عدم العلة ، والفرق بين الفرع والاصل .

واما الصحيح فوجهان : الممانعة والمعارضة .

فقال المصنف : ولا يصح الا بالممانعة والمعارضة ، ولا وجه للمناقضة ، وهى تخلص الحكم عن الوصف المدعى عليه فى دفع العطل المؤثرة ، لظهور (الأثر) (٤) فى العلة المؤثرة بالكتاب والسنة والاجماع ، وهذه الادلة لاتحتل المناقضة ، فكذلك التأثير الثابت بهذه الادلة ، لان فى مناقضة التأثير مناقضة هذه الادلة .

(١) فى ت : المتعدية .

(٢) انظر هذا الفصل فى اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٨٣ ، الاحكام فليس اصول الاحكام . ج ٤ ص ٦٠ ، التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٢٥٠ . الا ان المصنف سار فى هذا الفصل وتقسيمه على منهج فخر الاسلام البزدوى .

(٣) فى ت : الطواف .

(٤) غير موجود فى ت .

مثال ذلك : ما قال اصحاب ابى حنيفة فى شهادة. أحد الزوجين لصاحبه : هذه
شهادة. تمكنت فيها تهمة فلا تقبل كشهادة. الولد لوالده. ، و بالعكس
فلو اورد النقض بشهادة. صاحب الدين لمديونه فانها تقبل مع وجود. التهمة
كان باطلا ، لان الاجماع منعقد على ان التهمة مانعة من القبول ، فكان
الاشتغال بنقضه سفها ، لانه لاينتقض ، لكن يجب على المستدل ان يبين ان
التهمة غير متحققة فيما ذكره السائل ، ويجب على السائل ان يبين ان
التهمة فى الفرع - أى شهادة. احد الزوجين على الآخر - غير متحققة ،
ولا يشتغل بالنقض . (٢)

فان تصورت مناقضة فى العلة المؤثرة (٣) وجب تخريجه - أى تخسيريح
النقض - على الاصل الذى مر ذكره من عدم. الحكم لعدم. العلة ، باعتبار
نقص وصف أو زيادته ، كقولهم فى مسألة تكرار المسح : مسح مشروع فليس
وضوء فلا يسن تكراره كمسح الخف ، ولا يلزم الاستنجاء بالاحجار نقضاً ،
لانه ليس بمسح ، بل المشروع فيه ازالة الخبث ، فانه اذا لم يعقب اشرا
- بان خرج منه ريح - لايسن مسحه . (٤)

ولا وجه لفساد. الوضع فى دفع العلة المؤثرة ، وفساد. الوضع : هو
كون الجامع فى القياس بحيث قد ثبت اعتباره بنص أو اجماع فى نقيض
الحكم ، والدليل على انه لاوجه لفساد. الوضع فى دفع العلة المؤثرة
لان التأثير لا يثبت الا بدليل مجمع عليه فعند ذلك دعواه ان الوصف يأبى
عن هذا الحكم وانه فى وضعه (٥) فاسد لا يسمع ، لانه لا يوصف الكتاب والسنة
والاجماع بفساد. الوضع ، وهو مثل النقض بل اقوى منه . (٦)

واما قيام الحكم مع عدم. العلة فلا بأس به - أى لا يدل على فساد
العلة - لان الغرض بيان (ان) (٧) هذه العلة موجبة لهذا الحكم ، فمتى اذا

(١) فى ت و س : انها . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٤ .

(٢) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٣ .

(٣) ٢٤١ أ .

(٤) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٤ .

(٥) فى م : وضعها . وهو خطأ ، لان الضمير عائد الى الوصف .

(٦) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٥ .

(٧) غير موجود فى س .

ظهر اثر هذه العلة فى جنس ذلك الحكم وجب اثبات هذا الحكم بهذه العلة، وشبوته بعلّة أخرى جائز ، لان التعليل لم يقع لا بطلان علة أخرى ، بل يجب الحكم بها ، ومع كونه ثابتا بها يجوز ان يثبت بغيرها ، لان الشبوت بعلّة لا ينافى . الشبوت بعلّة أخرى ، فلا يكون قيام الحكم مع عدم العلة، فى موضع ثبت بعلّة أخرى دليل فساد العلة ، وحاصله يرجع الى جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين مستقلتين . (٢)

ولا وجه للفرق ايضا فى دفع العلة المؤثرة ، وصورة الفرق ان يقول السائل : ليس المعنى فى الاصل ما ذكرت ، ولكن المعنى فيه كذا ، ولستم بوجود ذلك فى الفرع .

والدليل على ان الفرق طريق فاسد فى دفع العلة المؤثرة : ان السائل منكر مستترشد لا فى موضع الدعوى ، فاذا ذكر السائل فى الاصل معنى آخر ، ينصب مدعيا ولم يبق سائلا ، فيكون متجاوزا حده ، وذلك لا يجوز .

وايضا : غاية السائل فى الفرق : ان يذكر علة أخرى فى الاصل لا تتعدى الى الفرع ، وهذا (لا) يمنع العلة المتعدية الى الفرع للمستدل ، فان الحكم فى الاصل يجوز ان يكون معللا بعلتين ثم يتعدى الحكم الى الفرع باحدى العلتين دون الاخرى ، فبأن عدم فى الفرع الوصف الذى يفرق به السائل ان سلم له انه علة لاثبات حكم فى الاصل لا يمنع المعلن من ان يعدل حكم الاصل الى الفرع بالوصف الذى يدعى المعلن انه علة للحكم ، فلم يبق لدعوى السائل اتصال بالمسألة ، اذ كل سوءال يمكن للمعلن الاعتراف به مع الاستقرار على ما ادعاه كان فاسدا. ولا يكون قدحا فى كلام المعلن فكان الاشتغال بالفرق عبثا .

وايضا الخلاف وقع فى حكم الفرع لا فى حكم الاصل ، ولم يمنع السائل بما ذكر من الفرق فى الفرع الا ان اراد عدم العلة فيه ، وعدم العلة لا يهبط دليلا على عدم الحكم عند مقابلة عدم أى اذا لم يوجد دليل آخر

(١) فى م : كونها ، وهو خطأ ، لان الضمير عائد الى الحكم .

(٢) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٥ .

(٣) غير موجود فى م .

(٤) فى ت : لا يفرق .

موجب وجود الحكم - حتى لو علل ، وقال : الحكم معدوم لان علقته معدومه ،
لا يصح ، وان لم يعارضه دليل موجب للحكم على ما مر ذكره ، من فساد
التعليل بالنفي ، فلان لا يصلح عدم العلة دليلا على عدم الحكم عسب
مقابلة الحجة الموجبة للحكم كان أولى . (١)

(١) انظر الفرق بين الاصل والفرع في كشف الاسرار ج ٤ ص ٤٦ .

" اقسام الممانعة "

" قوله " اما الممانعة فاربعة : أولها في نفس الحجة كما اذا كانت طردية أو عدمية ، كما يعلل فساد النكاح بشهادة النساء والرجال ، بانه ليس بمال ، وثانيها في وجود الوصف في الفرع والاصل لجواز كونه مختلفا فيه كقولنا في ايداع العبي : سلط على الاستهلاك ، وفي صوم العيد منهن وهو دليل التحقيق ، والخم يقول مسلط على الحفظ ، والنهي نسخ ، وثالثها في شروطها وقد عرفتها ، والممنوع ههنا شرط متفق عليه وقد فقد في الاصل أو الفرع كقولهم في السلم الحال أحد عوض البيع فكان كتمان المبيع فيقال الشرط ان لا يغير حكم النص ولا يكون معدولا به عن القياس وقد فقدا ، ورابعها في اثرها لان مجرد الوصف بلا أثر ليس بحجة عندنا ، قلنا : المنع حتى يثبت .

" الشرح " (١) (اما) (٢) دفع (علة) (٣) المؤثرة بالطرق الصحيحة (٤) فوجهان : الممانعة والمعارضة .

أما الممانعة : فهي على أربعة اوجه :

أولها : الممانعة في نفس الحجة - أي يمنع كون ما تمسك به المستدل على - بان يقول لانسلم ان الوصف الذي ذكرته صالح لكونه علة ، وهو سوء ال (٥) صحيح ، لان المستدل قد يتمسك بما لا يعلل ان يكون علة ، ويعتقده علة ، كما اذا كانت العلة طردية أو عدمية ، كما يعلل فساد النكاح بشهادة (٦) النساء والرجال ، بانه ليس بمال ، وقد عرفت ان العلة الطردية غير صحيحة وكذا العدمية ، فلو تركت الممانعة يكون قبولا من الخصم ما لا يكون حجة (٧) اصلا .

(١) انظر الممانعة في اصول فخر الاسلام البزدوي : ص ٢٨٤ .

(٢) غير موجود في م .

(٣) غير موجود في ت و س . (٤) في م : الصحيح .

(٥) في ت و س : قول .

(٦) ٢٤١ ب .

(٧) انظر هذا الوجه في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٩ .

وثانيها : الممانعة في وجود الوصف في الأصل والفرع بعد تسليم ان الوصف صالح للعلية ، فان التعليل قد يقع بوصف مختلف في وجوده ، لافي كونه علة ، كقول أصحاب أبي حنيفة في ايداع العبي : انه مسلط على الاستهلاك ، فهو ممنوع عند الخصم ، لان الايداع ليس بتسليط عنده ، اذ لو كان تسليطا عنده لما بقى النزاع في الحكم ، وكقولهم في صوم يوم النحر ، انه منهي ، والنهي دليل التحقيق ، والخصم يقول في ايداع العبي انه مسلط على الحفظ لا على الاستهلاك ، وفي صوم يوم النحر النهي نسخ ، والنهي عن الشرعي لا يدل على التحقيق عنده . (١)

وثالثها : الممانعة في شروط العلة ، (وقد عرفت شروط العلة) (٢) وانما يجب ان يمنع منها شرط مجمع عليه ، وقد فقد في الأصل والفرع ، ليفيد منعه بطلان التعليل في غير المتنازع فيه ، فاما اذا منع شرطاً مختلفاً فيه فيقول المعلن : هذا ليس بشرط عندي ، وحينئذ يؤول الكلام الى مامنه السائل ، هل هو شرط للصحة أم لا ؟ وذلك يخل بالمقصود اذ المقصود اثبات الحكم المتنازع فيه ، دون اثبات الشرط ، كقبول الشافعية في السلم الحال : المسلم فيه أحد عوضي البيع فيثبت حسنه لا وموجلا كضمن البيع (٣) ، فيقال : لا خلاف ان من شرط التعليل ان لا يغيى حكم النص ، وان لا يكون الأصل معدولا به عن القياس بحكمه ، وقد فقهنا هذان الشرطان ههنا ، لان حكم النص يتغير بهذا التعليل فيصير ما هو رخصة نقل رخصة اسقاط ، وجواز السلم يثبت معدولا به عن القياس ، لكون المبيع معدوما حقيقة فلا يجرى فيه القياس . (٤)

ورابعها : الممانعة في الاثر - اي اذا ثبت صلاح الوصف للعلية ووجوده في الأصل و الفرع ، وتحقق شرائط القياس ، كان للسائل ان يقول لا سلم ان العمل بهذا الوصف واجب ، بل العمل به جائز ، وليس كل ما جاز وجب ،

(١) انظر هذا الوجه في كشف الاسرار ج ٤ ص ٤٩ .

(٢) غير موجودة في ت .

(٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج . ج ٢ ص ١٠٥ .

(٤) انظر هذا الوجه في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٤٨ .

كالنوافل فانها جائزة وغير واجبة ، وكالقضاء بشهادة مستور الحال ،
 فاذا لابد من بيان انه واجب العمل ، ليتم الالتزام على السائل ، وذلك
 ببيان الاثر ، لان مجرد الوصف بلا اثر ليس بحجة عند اصحاب ابي حنيفة
 فلم يمنع حتى يثبت أثره ، وسبيل السائل في وجوه الممانعة الانكسار
 ولا يتعرض للدعوى ولا يتكلم بكلام هو في صورة الدعوى .
 (١)

(١) انظر هذا الوجه في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٤٨ .

" المعارضة واخواعها "

" قوله " واما المعارضة فنوعان : معارضة بمناقضة وخالصة ، فالأول وهو القلب نوعان : احدهما ان تجعل العلة حكما ، والحكم علة ، ولايتأتى (١) الا فى التعليل بالحكم ، كقولهم الكفار يجلد بكرهم فيرجم شيبهم كالمسلمين ، والقراءة تكررت فرضا فى الاوليين فكانت فرضا فى الاخرين كالركوع ، قلنا : المسلم لم يجلد بكره الا لانه (٢) يرجم شيبه ، ولم يتكرر الركوع فرضا فى الاوليين الا لانه فرض فى الاخرين ، والمخالف ان يخرج مخرج الاستدلال بان يكونا نظيرين ، ليدل كل على الآخر كقولنا : مايلزم بالنذر يلزم بالشروع اذا صح كالحج ، والشيب الصغيرة يؤل علىها فى مالها فيولى فى نفسها كالبكر الصغيرة ، فيقال : (٣) انما يلزم الحج بالنذر لانه يلزم بالشروع ، وانما يولى على البكر فى مالها لانه يولى عليها فى نفسها ، قلنا : النذر لما وقع قرينة لكونه سببا لزم ابتداء الفعل ، رعاية له مع انفعاله عنه ، فلأن يلزم بمباشرة القرينة اولى ، والولاية شرعت للعجز ، والنفس والمال والشيب والبكر فيه سواء ، اما الرجم والجلد والقراءة (والركوع) (٤) فيفترقان ، حتى (٥) افترقا فى شرط الثيابه ، والقراءة تسقط بالافتداء عندنا ، ولخسوف فوت الركعة عندكم ، ويجب الفعل على العاجز عن الذكر ، لا بالعكس وافترق الشفعان فى سقوط السورة والجهر فلم يكونا نظيرين .

" الشرح " (٦) المعارضة : تسليم المعترض دلالة ما ذكره المستدل من الوصف على مطلوبه ، واقامة دليل اخر يدل على خلاف مطلوب المستدل .

وقيل : هي ممانعة فى الحكم مع بقاء دليل المستدل ، فان السائل يقول للمستدل : ما ذكرت من الوصف وان دل على الحكم ، لكن عندى من الدليل ما يدل على خلافه ، فليس (٧) فيه تعرض للإبطال (٨)

-
- (١) فى م : ان لا . (٧) ٢٤٢ أ .
 (٢) فى م : انه . (٨) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥١ .
 (٣) فى م : ويقال .
 (٤) غير موجود فى م .
 (٥) فى م : حتى لو افترقا .
 (٦) انظر المعارضة فى اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٥ .

(١)

ثم المعارضة مقبولة عند جمهور المحققين من الفقهاء والمتكلمين .
والمعارضة نوعان : معارضة بمناقضة - أى متضمنة لإبطال تعليل المعلل .
ومعارضة خالصة : أى غير متضمنة لإبطال تعليل المعلل .

فالأول : أى المعارضة بالمناقضة وهو القلب نوعان :

أحدهما : أن تجعل العلة حكماً ، والحكم علة ، والقلب : لغة لشيء
معنيان :

أحدهما : أن يجعل الشيء منكوساً أعلاه أسفله ، وأسفله أعلاه ويقوم
به ضرب من الاعتراض .

وثانيهما : قلب الشيء ظهراً لبطن يقوم به ضرب آخر من الاعتراض . (٢)

أما الأول : فبما يقوم به من الاعتراض هو أن تجعل العلة حكماً ،
والحكم علة ، لأن العلة أصل الحكم (٣) مقدم عليه ذهنياً كما هو مذهب الجمهور
أو زمانياً كما هو مذهب البعض (٤) ، والحكم تابع فى الوجود متأخر ذهنياً
أو زمانياً ، فتكون العلة أعلى رتبة من الحكم ، فإذا قلبت التعليل
جعلته منكوساً أعلاه أسفله وأسفله أعلاه ، وهذا النوع من القلب معارضة
من حيث الصورة فيها مناقضة - أى إبطال تعليل المعلل - فإن القالب
عارض تعليل المستدل بتعليل يلزم منه بطلان تعليل المعلل ، ولا يتأتى
هذا النوع من القلب إلا فيما إذا علل المستدل بالحكم ، بأن جعل (٥)
حكماً فى الأصل علة لحكم آخر ثم عداه إلى الفرع ، فاما إذا علل المعلل
بالوصف المحض - أى بالمعنى (٦) فلا يرد عليه هذا القلب ، لأن الوصف
(لا يميز) (٧) حكماً بوجه ، ولا يميز الحكم الثابت به علة أصلاً لأنه سابق
على الحكم ، مثال هذا النوع من القلب : قول أصحاب الشافعى فى أن الإسلام
ليس من شرائط الإحصان (٨) : الكفار يجلد بكبرهم مائة فى الزنا فيرجسون .

(١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٥١ .

(٢) انظر معنيي القلب فى لسان العرب . باب الباء ، فعل القاف .
العروس من جواهر القاموس . باب الباء ، فعل القاف .

(٣) فى م : متقدم .

(٤) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٥٢ .

(٥) فى ت : يجعل . (٧) غير موجود فى م . وفيه الآخر .

(٦) فى م : المعين . (٨) انظر معنى المحتاج إلى معرفة .

معانى الفاظ المنهاج . ج ٤ ص ١٤٧ .

(١)

شبههم كالمسلمين ، ومثل قولهم : في فرضية القراءة في جميع الركعات
" القراءة تكررت فرضا في الأوليين فكانت فرضا في الآخرين كالركوع ،
فجعلوا جلد المائة علة لوجوب الرجم ، وتكرر القراءة في الأوليين علة
لوجوب القراءة في الآخرين .

فقال أصحاب أبي حنيفة : المسلمون إنما يجلد بكرهم مائة لأن شبههم
يرجم ، لا أن شبههم يرجم لأنه يجلد بكرهم ، فجعلوا مانصب علة في الأصل
وهو جلد المائة حكما ، وما جعل حكما في الأصل وهو رجم الشيب علة ،
فانتقض تعليلهم بهذا القلب ، وبطل لبقائه بلا أصل إذا لم يبق إلا قولهم :
يجلد بكرهم مائة فيرجم شبههم ، وهذا ليس بشبهة فضلا عن أن يكون
حجة ، إذ لا مستند له أصلا ، وكذا قال أصحاب أبي حنيفة : إنما تكون
القراءة فرضا في الأوليين لأن القراءة فرض في الآخرين ، فجعلوا مانصب
علة في الأصل وهو تكرار القراءة فرضا في الأوليين حكما ، وما جعل حكما
في الأصل وهو فرضية القراءة في الآخرين علة ، فانتقض تعليلهم كما سبق
ذكر . (٢)

والمخلص - أي إذا أراد المعلل أن لا يرد عليه هذا القلب فطريقه
الخلاص من وروده ، أن يخرج الكلام بطريق الاستدلال ، لا بطريق التعليل بأن
يكونا نظيرين أي مثليين متساويين ، ليدل كل على الآخر ، لأن الشيء
يجوز أن يكون دليلا على شيء ، وذلك الشيء يكون دليلا عليه إذا كان بينهما
تلازم تساوي ، كالنار بالنسبة إلى الدخان ، والدخان بالنسبة إلى النار ،
والاستدلال بحكم على حكم طريق السلف في الحوادث .

(٣) والمخلص وهو الإخراج من مخرج الاستدلال تحقق في قول أصحاب أبي حنيفة
في أن الشرع في النافلة " ملزم " كالنذر (٤) فما (٥) يلزم بالنذر يلزم
بالشرع إذا صح الشرع ، كالحج فإنه يلزم بالشرع كما يلزم بالنذر ،

-
- (١) انظر مغنى المحتاج إلى معرفة الفاظ المنهاج . ج ١ ص ١٥٦ .
(٢) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٣ .
(٣) في م : أن الإخراج . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٤ .
(٤) في م : بالنذر . والمراد هنا التشبيه . انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٤ .
(٥) في النسخ ما : ولا بد من زيادة الفاء ليصبح الكلام .

واحترز بقوله " اذا صح " عن صوم يوم النحر ، وفى قولهم " فى ثبوت ولاية التزويج على الشيب الصغيرة : الشيب الصغيرة يولى عليها فى مالها فيولى عليها فى نفسها .

فيقال انما يلزم الحج بالنذر ، لانه يلزم بالشروع ، وانما يولى على البكر فى مالها لانه يولى عليها فى نفسها . (١)

فقالوا على طريق المخلص : النذر لما وقع لله تعالى قربة لكسبون النذر سبب القربة - يعنى النذر ليس بقربة ابتداء ، بل انما هو قربة لكونه (سببا للقربة) (٢) يباشره العبد على سبيل (التقرب) (٣) ، ثم لزمه مراعاة النذر الذى هو سبب القربة - وليس بقربة بابتداء مباشرة الفعل الذى هو حقيقة القربة هيانة للسبب عن البطلان ، مع ان ابتداء الفعل ينفصل عن النذر ، وبالشروع حصل فعل القربة حقيقة ، فلان يلزم مراعاة هذا الفعل الموجود قربة بالزام الاتمام هيانة له عن البطلان كان أولى ، لان البقاء اسهل من الابتداء ، وحقيقة القربة أولى بالهيانة من سببها .

وكذا الولاية على المال والولاية على النفس متساويتان فى الشبوت لان الولاية شرعت لعجز المولى عليه عن التصرف لنفسه بنفسه مع (٣) حاجته اليه على من هو قادر على قضاء حوائجه وهو الولى ، وذلك لان الاصل عدم الولاية لحر (٤) على حر مثله، وثبوت الولاية للشخص على نفسه هو الاصل ، اذ الاصل رأيه ، لكن اذا عدم رأيه بالمعز أو الجنون أقيم رأى الغير مقام رأيه وانتقلت الولاية الى الغير نظرا للولى (٥) على المولى عليه ، ولهكذا كانت تصرفاته مقيدة بشرط النظر ، فالولاية وان كانت ثابتة للولى (٥) على المولى عليه ظاهرا ، ولكنها وجبت على الولى (٥) للمولى عليه معنى

(١) انظر هذا المخلص فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٤ .

(٢) غير موجودة فى ت .

(٣) ٢٤٢ ب .

(٤) فى ت : كحر . وهو خطأ .

(٥) فى م : المولى، والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٥ .

نظرا في قضاء حوائجه النفسية والمالية ، ولهذا لا يتمكن الولي من ردهما ، ولو امتنع عن اقامة معالج المولى عليه وقضاء حوائجه يأثم ، والنفس والمال والشيب والبكر في المعنى الذي ثبتت به الولاية وهو العجز والحاجة ، سواء ، فاذا ثبت التساوى بينهما يمكن الاستدلال بثبوت احدهما على الاخرى . (١)

واما الرجم والجلد فليسا بسواء في انفسهما بل يفترقان ، لان احدهما نهاية في العقوبة تأتي على النفس ، والاخر تأديب ، محله ظاهر البدن ، ويفترقان في شروطهما ، فان الثياب بصفة الكمال وهي الثيابة بملك النكاح دون ملك اليمين شرط في وجوب الرجم دون وجوب الجلد ، واذا انتفى التساوى بينهما لا يصح الاستدلال بوجوب احدهما على الاخر . وكيف يستدل بالاخف على الاثقل ، وبالابتداء على الانتهاء ، وكذا القراءة والركوع ليسا بسواء في انفسهما بل يفترقان ، فان القراءة ركن زائد يسقط بالاعتداء عند اصحاب ابي حنيفة ، ويسقط بخوف فوت الركعة عند اصحاب الشافعي كما في المسبوق (٢) ويجب الفعل على العاجز عن الذكر ، ولا يجب الذكر على العاجز عن الذكر - يعنى من عجز عن الافعال دون الازكار كالمرضى الذي لا يقدر على الائمة لم يجب عليه ، اذا الصلاة ، بخلاف الافعال فان من قدر على الافعال وعجز عن الازكار كالآخرس والامى تجب عليه الصلاة ، واكثر الشفعان في سقوط السورة التس هي أحد شطري القراءة بالسقوط في الشفع الاخير (٣) وعدم السقوط في الشفع الاول ، واكثر الشفعان ايضا في سقوط صفة الجهر عن الشفع الاخير دون الشفع الاول فلم يكونا نظيرين ففسد الاستدلال . (٤)

" النوع الثاني من القلب "

" قوله " وثانيهما ان تجعل الوصف شاهدا لك ، وقد جعله شاهدا .

.....

(١) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٥ .

(٢) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ منهاج ، ج ٤ ص ١٥٧ .

(٣) في ت : الاخر .

(٤) انظر هذا الجواب في كشف الاسرار ، ج ٤ ص ٥٥ .

عليك ، ولايتأتى الا فى وصف زائد مقرر ومفسر : كقولهم فى رمضان " صوم
فرض فوجب تعيين النية كالقضاء ، وفى المسح ركن فيثالث كالفصل . قلنا :
لما كان فرضا استغنى عن التعيين ، كالقضاء ، الا ان هذا يتعين
بالشروع وذلك قبله ، ولما كان ركنا وجب ان لا يسن تثليثه بعد اكماله
بالزيادة على الفرض كفصل الوجه ، لان المسح يقام بالقليل فاستيعابه
تكميل فى محله كالتكرار فى الغسل المستوعب .

" الشرح " : (١) وثانى النوعين من القلب ، وهو (من) (٢) قلب
الشيء ظهرا لبطن - أى جعل ظهره بطناً ، وبطنه ظهراً ، مثل قلب الجراب .
والقلب المأخوذ من هذا المعنى : ان تجعل الوصف شاهداً لك ، وقد جعله
المستدل شاهداً عليك ، وهذا النوع معارضة ، لانه يوجب خلاف ما اوجبه
تعليل المعلن ، ومعنى المعارضة بالمناقضة فى هذا النوع اظهر منه فى
النوع الأول ، لوجود (حد) (٣) المعارضة (٤) فيها مناقضة - أى ابطال
التعليل الاول - لان المطلوب هو الحكم والوصف الذى يشهد بثبوته من وجه
وبانتفائه من وجه آخر يكون مناقضاً (٥) فى نفسه بمنزلة الشاهد الذى
يشهد لآخذ الخصمين على الآخر فى حادثة ، ثم للخصم الآخر عليه فى عين
تلك الحادثة ، فانه يتناقض كلامه ، بخلاف المعارضة بقياس آخر ، حيث
لا تكون مناقضة (٦) ، لان التعارض يوجب (٧) الاشتباه ، فيتعذر العمل
بالاشتباه الى ان يتبين رجحان لاحدهما على الآخر ، وهذا لا يوجب ابطالا
لأول . (٨)

-
- (١) انظر هذا النوع من القلب فى اصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٨٦ .
 - (٢) غير موجود فى ت .
 - (٣) غير موجود فى ت .
 - (٤) " أى : وجود حد المعارضة فيه ، وفى المعارضة مناقضة . انظر كشف
الاسرار ج ٤ ص ٥٦ .
 - (٥) فى ت : متناقضة .
 - (٦) فى س : معارضة . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٥٦ .
 - (٧) فى م : بوجه . والاختيار لما فى المصدر السابق .
 - (٨) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٦ .

(١)

وهذا النوع من القلب لا يتأتى الا فى وصف رائد على الوصف الذى ذكره

المعلل ، مقرر للوصف الاول ومفسر له .

قوله " مقرر ومفسر " اشارة الى جواب دخل : تقرير الدخل : ان القلب انما يتحقق بتعليق الحكم بذلك الوصف بعينه ، فاذا (٢) زيد عليه وصف اخر لم (يبق) (٣) بعينه علة ، فيكون تعليقا للحكم بعلة اخرى فتكون معارضته خالصة غير متضمنة للمناقضة .

تقرير الجواب : هذا زيادة. مقررة ومفسرة للوصف (٤) الاول لاتغيير فيه ، فلا تجعله فى حكم شيء آخر ، وذلك كقول اصحاب الشافعى فى صوم رمضان " صوم فرض فوجب تعيين النية كصوم القضاء (٥) " ولم يبينوا انه متعين فى هذا الوقت ، لعدم بقاء غيره من الصيامات مشروعا معه فى هذا الوقت ، وكقولهم فى مسح الرأس : مسح الرأس ركن فى الوضوء فيسن تثليثه كغسل الوجه (٦) ولم يبين بانه اكمال بامثال الفرض فى محل الفرض .

قال اصحاب ابى حنيفة : لما كان صوم رمضان صوما فرضا استغنى عن (تعيين) (٧) النية بعد تعيينه كصوم القضاء ، الا ان صوم القضاء يتعين بالشروع ، وصوم رمضان تعيين قبل الشروع ، ومسح الرأس لما كان ركنا فى الوضوء وجب ان (لا) (٨) يسن تثليثه بعد اكماله بزيادة. علسن الفرض كغسل الوجه لان مسح الرأس يتأدى بالقليل ، فيكون استيعابه تكميلا للفرض فى محله بزيادة. عليه بمنزلة التكرار فى الغسل المستوعب بالنسبة الى الوجه ، فلم يكن تغييرا للعلة ، بل كان قلبا لذلك الوصف بعينه ، فبطل الوصف ، لان الوصف لا يتعلق به حكمان مختلفان فى حالته واحدة ، فاذا تعارضا سقط كلام المستدل . (٩) .

(١) فى ت : التعليل .

(٢) فى ت : فان .

(٣) غير موجود فى ت .

(٤) ٢٤٣ أ .

(٥) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج . ج ١ ص ٤٢٣ .

(٦) المصدر السابق . ج ١ ص ٥٩ .

(٧) غير موجود فى ت .

(٨) غير موجود فى م . وهو خطأ .

(٩) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٥٦ .

"" الحاق العكس بالقلب ""

" قوله " وقد يلحق بهذا النوع العكس ، وان لم يكن منه ، وهو نوعان : رد الشيء على سننه ويصلح للترجيح ، كقولنا : ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج وعكسه الوضوء ، والاخر : رده على خلاف سننه كقولهم عبادة لا يعمض في فاسدها فلم تلزم بالشروع كالوضوء فيقال : فاذا يستوى فيه النذر والشروع كالوضوء ، وهذا ضعيف لذهاب المناقضة حيث اتسمى بحكم آخر ، ولبطلان القياس باختلاف الاستواء فانه في الوضوء سقوط ، وفي الصلاة ثبوت ، فامتنعت تعدية استواء السقوط لاثبات الاستواء في الصلاة .

" الشرح " (١) والعكس يقابل النوع الثاني من القلب ، لان القلب يذكر لابطال (تعليل) (٢) المستدل ، والعكس يذكر لتصححه ، ولهذا يذكره المعلن دون السائل ، ولما كان العكس مقابلا للقلب لم يكن ممن بابه ، وقد يلحق العكس بهذا النوع وان لم يكن منه ، لانه استعمل في مقابله ، وذكر مقابل الشيء (٣) بعد ذكره من محسنات الكلام .

والعكس لغة : رد الشيء على سننه الاول ، وقيل : رد أول الشيء الى آخره ، واخره الى أوله . (٤)

وفي اصطلاح الفقهاء والاصوليين : هو انتفاء الحكم لانتفاء علته ، فقيل : هو تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض العلة المذكورة ، ورده الى أصل آخر . (٥)

والعكس نوعان : احدهما : يصلح لترجيح العلل .
والثاني : معارضة فاسدة .

والمراد من قوله " وان لم يكن العكس من هذا النوع " القسم الاول من العكس دون الثاني ، لان الثاني ليس بعكس حقيقة ، بل هو قلب .

-
- (١) انظر العكس في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٦ .
(٢) غير موجود في ت . (٣) الجملة في م : وذكر متقابل معدودة من .
(٤) انظر التعريف اللغوي في لسان العرب . باب السين ، فصل العين . تناسج العروس من جواهر القاموس . باب السين ، فصل العين .
(٥) انظر التعريف الاصطلاحي في كشف الاسرار ج ٤ ص ٥٩ .

فان استواء النذر والشروع في الاصل وهو الوضوء سقط ، فان الاستواء فيه باعتبار عدم الالتزام ، فانه لا اثر للنذر ولا للشروع في اجاب (١) الوضوء بالاجماع واستوائهما في الفرع وهو الصلاة بثبوت ، فان الاستواء فيها باعتبار (٢) الالتزام ، والمعنيان مختلفان على وجه التنافي ، واختلاف المعنى في الاصل والفرع مبطل للقياس فامتنعت التعدية من الاصل الى الفرع في حكم لا يوجد في الاصل ، فامتنعت تعدية استواء السقوط في الوضوء لاثبات الاستواء في الصلاة . (٢)

" النوع الثاني : المعارضة الخالصة "

" قوله " الثاني : المعارضة الخالصة : وهي خمسة في الفرع ، وثلاثة في الاصل ، وأصح الفرعية المقابلة بالخذ ، فاذا قيل ركن فيسن تشليثه كالغسل . قيل : مسح فلا يسن كالخف ، وثانيهما مع زيادة مقررة ، ركعتين فلا يسن تشليثه بعد اكماله كالغسل ، وثالثها مع تغيير : ينفي به ما اثبت ، كقولنا في اليتيمة : صغيرة فتتزوج كالتى لها أب ، فيقال : صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة كالمال ، وهذا تغيير ، لان الاول يعرض لاثبات الولاية ، وهذا لتعيين الولي ، الا انه يستلزم نفس الاول لاستلزام انتفاء ولاية الاخ انتفاؤها مطلقا بالاجماع ، ورابعها هو ثاني قسمي العكس ، وفيه صحة من وجه كما قلنا : يملك الكافر بيع المسلم فيملك شراؤه كالمسلم ، فيقال : واجب استواء الابتداء والبقاء كالمسلم . وخامسها : المعارضة في حكم اخر فيه نفى الاول كما لو عورض ابو حنيفة في المنعية اذا قال : زوجها الاول أحق بالولد للفراش الصحيح بان الثاني ذو فراش فاسد ، فكان له كالمولود من نكاح بغير شهيد فظاهرها فاسد لاختلاف الحكم ، لكن لما تعذر اثبات النسب لزيد بعينه عمرو ، صحت بما يملح سببا له فرجح الاول بالصحة ، فاذا عورض بالحضور رد بان الصحة والملك ارجح في الاعتبار ، لان الفاسد شبهه فلا تعارض الحقيقة .

(١) في ت و س : الزام . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٦٠ .

(٢) في ت : عدم الاعتبار .

(٣) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٥٩ .

" الشرح " (١) : والنوع الثانى من المعارضة : المعارضة الخالصة عن معنى المناقضة والابطال ، ثمانية انواع : خمسة منها متحققة فى الفرع وثلاثة فى الاصل ، ثم اثنان من الخمسة الواقعة فى الفرع صحيحان بلا شبهة ، وثلاثة منها (فيها) (٢) شبهة الصحة .

وأصح المعارضات الفرعية المقابلة بحد ذلك الحكم - أى (بما) (٢) يخالف حكم المستدل - بان يذكر علة اخرى توجب خلاف ما توجيه علة المستدل من غير زيادة ، فيقع بايراد الضد محض المقابلة ، من غير تعرض لابطال علة الخصم فيمتنع العمل بهما بعدافعة كل واحدة منهما ما يقابلها ، وينسد طريق العمل الا بترجيح احدى العلتين على الاخرى ، فاذا ترجحت احدهما وجب العمل بالراجحة (٣) حينئذ ، فاذا قبل فى تثليث المسح : المسح ركن فى الوضوء فيسن تثليثه كالغسل فيقال : انه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف ، فهذه معارضة خالصة صحيحة لما فيها من اثبات حكم مخالف للحكم الأول بعللة فى ذلك المحل من غير زيادة وتغيير (٤) .

وثانيهما : مع زيادة مقررة وهو ما اذا قيل فى هذا الموضع : المسح ركن فى الوضوء فلا يسن تثليثه بعد اكماله كالغسل ، فهو معارضة بتغيير وتفسير للحكم الاول وتقرير له ، وهى صحيحة ايضا ، حتى وجب المصير الى الترجيح فيها كما فى المعارضة الاولى ولكنها دون الاولى ، فليسان الاولى تعص بدون الزيادة ، وهذه لاتصح بدونها . (٥)

وثالثهما : المعارضة بالضد مع تغيير ينفى به ما اثبتته المستدلل كقول اصحاب ابن حنيفة فى اليتيمه الصغيرة : اليتيمه صغيرة فتثبت عليها ولاية التزويج كالتى لها أب ، فيقال : هذه صغيرة فلا يولى عليها بولاية الاخوة قياسا (٦) على المال ، فانه لا ولاية للاخ على مال الصغيرة بالاتفاق

(١) انظر هذا النوع من المعارضة فى اصول فخر الاسلام البيزدوى ص ٢٨٧ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) فى ت و س : بالمتراجحة . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٦١ .

(٤) انظر هذا النوع فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦١ .

(٥) انظر هذا النوع فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦١ .

(٦) ٢٤٤ أ .

وهذا تغيير للأول ، لان الاول وقع التعليل فيه لاثبات ولاية التزويج عليها على الاطلاق ، وهذا لتعيين الولي المزوج لها ، والخمسم بهـ هذه المعارضة على لنفي الولاية في محل خاص وهو الاخ ، فمن هذا الوجه للم يمكن هذا الحكم عين ذلك الحكم ، فلم تكن هذه المعارضة دفعا ، الا انه يستلزم نفي الاول ، لاستلزام انتفاء ولاية الاخ انتفاء الولاية مطلقا (١) ، لان قرابة الأخوة اقرب القرابات بعد قرابة الولاد ، والاخ هو الاصل بعد الاب والجد في الولاية ، لان الولاية لسائر الاقارب تثبت بعد ولاية الاخ بالاجماع ، كما تثبت ولاية الاخ بعد ولاية الاب والجد ، فكما انتفى بهـ هذه المعارضة ولاية الاخ الذي هو اقرب والاصل ، فلان (٣) تنتفى (٤) ولا يـ سائر الاقارب التي هي مبنية على ولاية الاخ كان اولى . (٥)

ورابعها : هو شأني قسمي العكس ، وفيه صحة من وجه - اي ايـ راداه في المعارضة - بعدما بينا فيه ما يوجب (٦) فسادة . باعتبار ان فيه صحة من وجه ، وهو انه لو ثبت ما ادعاه السائل من الاستواء على الاطلاق يلزم منه انتفاء حكم المستدل ، فمن حيث انه لم يثبت بهـ هذه المعارضة خلاف حكم المستدل مريحا وقعدا ، لم يتحقق معنى المعارضة فيها فتكون فاسدة ، ومن حيث ان ما ادعاه السائل من الحكم يستلزم نفي حكم المستدل ، يظهر (٧) فيها جهة الصحة ، كما قال اصحاب ابى حنيفة في شراء الكافر عبدا . مسلما يملك الكافر بيع العبد المسلم فيملك شراؤه قياسا على المسلم ، فعارضوه بان الكافر لما ملك بيعه وجب ان يستوى ابتداءؤه - اي ابتداءه الملك . وبقاؤه كالمسلم (٥) .

وخامسها : المعارضة في حكم اخر - أي يأتي السائل بحكم يخالف حكم اخر ، ولا يخالف الحكم الاول صورا ، لكن فيما ثبت بهـ المعارضة من الحكم بقى الحكم الاول من حيث المعنى - كما لو عورض قول ابى حنيفة ،

(١) يبدو انه لا يلزم من نفي ولاية الاخ على الصغيرة في المال نفي الولاية مطلقا .

(٢) هكذا في النسخ والاولى : الاقرب . كما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٦٢

(٣) في م : فان : والاختيار ما وافق كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٢ .

(٤) في ت : تنتفى . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٢ .

(٥) انظر هذا النوع في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٢ .

(٦) في ت : ما لا يوجب . وهو خطأ .

(٧) في ت : فظهر . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٢ .

فى المنعوية - أى (فى) (١) المرأة التى اخبرت بموت زوجها ، من نعتى
الناعى الميت نعتيا ، اذا اخبر بموته - فاعتدت المرأة وتزوجت بزوج
آخر وجاءت بولد ، ثم جاء الزوج الاول ، ان الأول أحق بالولد ، لان
الزوج الأول صاحب فراش صحيح ، لقيام النكاح بعفة الصفة ، فكان أحق
بالولد ، كما اذا لم تتزوج بزواج آخر وجاءت بأولاد فى حالة غيبته ،
(٢) بان الثانى صاحب فراش فاسد ، فكان الولد للثانى كالمولود من نكاح
بغير شهود ، فان الولد لصاحب الفراش الفاسد ، فهذه المعارضة فسد
الظاهر فاسدة ، لاختلاف الحكم - أى من شرط المعارضة ان يكون الحكم الذى
يتوارد عليه النفى والاثبات واحدا (٣) - لان المعارضة ملحت حجة للمدافعة ،
والمدافعة انما تتحقق فيما (١) (١) كان الحكم واحدا ، وههنا الحكم
مختلف ، لان المستدل علل لاثبات النسب من الاول ، والسائل علل لاثباته
من الثانى ، وكان ينبغى ان يعلل لنفيه عن الاول ليتوارد النفى والاثبات
على حكم واحد ، ففسدت المعارضة من هذا الوجه ، لكن لما تعذر اثبات
النسب لزيد ، وهو الزوج الاول بعد ثبوته لعمر وهو الزوج الثانى ، لعدم
تصور ثبوته من شخصين فتضمنت هذه المعارضة نفى النسب عن الأول ، وقصد
وجد ما يصلح سببا لاستحقاق النسب فى حق الثانى وهو الفراش الفاسد ، فصحت
من هذا الوجه ، لكن الحكم الذى ادعياه المستدل لا ينتفى الا بعد اثبات
السائل الحكم الذى ادعاه ، وليس اليه اثباته ، وانما اليه الابطال
بالمدافعة ، وذلك انما يتحقق فى محل واحد ، فتكون معارضة فاسدة ،
ولما صحت المعارضة من الوجه (الذى) (٤) ذكر ، احتاج المستدل الى
ترجيح ما ادعاه على ما ذكر السائل بان يقول : فراش الزوج الاول صحيح
والملك قائم حقيقة ، وفراش الزوج الثانى فاسد لا حقيقة له ، فليكن
الاول أحق بالاعتبار ، كما لو كانا حاضرين وأحد الفراشين صحيح والاخر
فاسد رجع الاول بالصفة ، فاذا عارضه السائل بالحضور وقد وجد ما يثبت
به النسب وهو الفراش الفاسد ، رد : بان صفة فراش الاول وقيام ملكه
مع وجود غيبته ارجح فى الاعتبار من حضور الثانى وكونه صاحب ماء مسع

~~~~~

- (١) غير موجود فى م .
- (٢) متعلق بقوله : عورض قول أبى حنيفة .
- (٣) والخلاف يكون فى العلة .
- (٤) غير موجود فى ت .

فساد فراشه وانتفاء ملكه حقيقة ، لان الفساد يوجب الشبهة والصحيح  
يوجب الحقيقة ، فلا تعارض الشبهة الحقيقة . (١)

" المعارضة في الاصل "

" قوله " (٢) واما الاصلية فأولها المعارضة لمعنى غير متعين ،  
وهي باطله لعدم حكمها ، وثانيها التعدية الى مجمع عليه كالارز بالارز ،  
وثالثها : الى مختلف كالتفاحه بمثلها . ومن النظار من استحسانها فليس  
الاصل للاجماع على ان العلة احدهما فاشبات هذه ابطال للآخرى ضرورة ، ورد  
بان الاجماع على فساد احدهما لمفسد يخصصها ، لا لصحة الاخرى .

" الشرح " (٣) واما المعارضة الاصلية أى المعارضة في الاصل الذى هو  
المقيس عليه - فهو ان يذكر السائل علة اخرى فى المقيس عليه لم توجد ،  
تلك العلة فى الفرع ، وهي ثلاثة انواع :

فأولها : المعارضة لمعنى غير متعد الى فرع ، كما اذا علل المستدل  
فى بيع الحديد بالحديد بانه موزون قويل بجنسه فلا يصح بيعه به متفاضلا  
كالذهب والفضة فيعارضه السائل بان العلة فى الاصل الثمنية دون الوزن ،  
والثمنية مفقودة فى الفرع ، فلا تثبت فيه الحرمة ، وهذه المعارضة  
باطلة لعدم حكمها وهو التعدية ، لانه قد ثبت ان حكم التعليل التعدية ،  
فاذا عرى تعليل عن التعدية بطل لخلوه عن الفائدة ، واذا بطل التعليل بطلت (٤)  
المعارضة (٥) .

وثانيها : المعارضة بمعنى يتعدى الى فرع مجمع عليه ، كما اذا علل  
المستدل فى حرمة بيع الجص بالجص متفاضلا بانه مكيل قويل بجنسه فيحسب  
بيعه به متفاضلا كالبر ، فيعارضه السائل بان العلة فى الاصل غير مذكورة  
بل الاقتيات والادخار ، وهذه العلة غير موجودة فى الفرع ، وهذا المعنى

(١) انظر هذا النوع فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٣ .

(٢) ٢٤٤ ب .

(٣) انظر هذه المعارضة فى اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٨ .

(٤) فى م : بطل .

(٥) انظر هذا النوع فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٤ .

يتعدى الى فرع مجمع عليه وهو الارز بالارز ، لان المستدل لا يستدل  
السائل فيه ، وهذه المعارضة فاسدة ، لانه لا تفيد السائل ( ١ )  
من حيث انه ليس موجودا في الفرع ، لان عدم الدليل لا يصلح دليلا . ( ٢ )

وثالثها : المعارضة بمعنى يتعدى الى فرع مختلف فيه ، كما اذا  
عارض السائل في مسألة الجص بالجص والتفاحة بالتفاحة ، بان يقبل  
ليس العلة في الاصل مذكرت ، بل العلة الطعم ولم توجد في الفسور  
والطعم يتعدى الى فرع مختلف فيه وهو التفاحة ( بالتفاحة ) ( ٣ ) وهذه  
المعارضة ايضا فاسدة ، لان هذه المعارضة لا تتصل بمحل النزاع الا مطلقا  
حيث انه تنعدم تلك العلة في هذا الموضع ، وعدم العلة لا يوجب عدم  
الحكم ( ٤ )

ومن النظار من اصحاب ابي حنيفة من استحسنت المعارضة في الاصل  
في القسم الثاني والثالث دون الاول ، لان المعارضة في القسم الاول بالعلة  
القاصرة ولم يصحح أحد من اصحاب ابي حنيفة التعليق بالعلة القاصرة ، ووجه  
الاستحسان في القسم الثاني والثالث : ان الاجماع منعقد على ان العلة  
أحد الوصفين لا كلاهما . فاثبات هذه العلة من السائل ابطال للأخرى -  
أي لعلة المستدل من طريق الضرورة - فيتحقق في هذه المعارضة معنى  
المدافعة والممانعة ، فيصح .

ورد هذا بان الاجماع لم ينعقد على ان العلة أحد الوصفين قطعا ، بل  
الاتفاق واقع على أنه لا تنافي بينهما ذاتا لجوار تعلق الحكم بكل واحد  
منهما بانفراده ، وانما الاجماع على فساد احدي العلتين لمعنى مفسديها  
لا لصحة الأخرى ، وحينئذ اثبات الفساد لاحد العلتين بثبوت الصحة للأخرى  
باطل ، بل لا بد من بيان معنى مفسد في نفس الوصف لثبوت الفساد في  
كما ( ٥ ) أنه لا بد من ذكر معنى مضمح لثبوت الصحة فيه ( ٦ ) .

( ١ ) غير موجود في النسخ ، ولا بد من اثباته والا تغير معنى الجملة ،

فيفسد ، وانظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٤

( ٢ ) انظر هذا النوع في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٤ .

( ٣ ) غير موجود في ت .

( ٤ ) انظر هذا النوع في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٥ .

( ٥ ) في م : وكما . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٥ .

( ٦ ) انظر هذه المناقشة في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٦٥ .

" فائدة. تتعلق بالمعارضة في الاصل "

" قوله " فائدة. : كل ما يذكر في الاصل على وجه المفارقة فاجعله ممانعه كقولهم في اعتاق الراهن تصرف الا في حق المرتهن بالابطال ، فيرد كالبائع ففرقوا باحتمال البيع للفسخ ، والحق ان القياس للتعدية دون التغيير وهذا تغيير ، لان حكم الاصل : وقف ما يحتمل الفسخ ، وحكم الفرع ، ابطال ما لا يحتمله ، وكذا قيل : قتل ادمي مضمون فيوجب المال كالخطأ ، ففرق بان المثل في الخطأ متعذر ، قلنا : شرط القياس غير موجود ، لان حكم الاصل كون المال خلفا عن القود وهذا مزاحم له .

" الشرح " (١) كل كلام صحيح في الاصل - أى في نفسه - يذكر (٢) اهل الطرد على سبيل المفارقة ولا يقبل منهم فاذكره (انت) (٣) على سبيل الممانعة ، ليكون ذلك مفاقيه صحيحة على حد الانكار فيقبل منك لا محالة كقولهم في اعتاق الراهن ، اذا أعتق الراهن العبد المرهون نفذ عتقه عند أصحاب ابى حنيفة سواء (٤) كان الراهن موسرا أو معسرا ، الا أنه اذا كان معسرا يومر العبد بالسعاية في أقل من قيمته ومن الديسسين ، ثم يرجع على المولى عند اليسار ، وعند الشافعي لا ينفذ اعتاق الراهن العبد المرهون اذا كان معسرا (٥) ، وعلى أصحاب الشافعي بان اعتاق الراهن العبد المرهون تصرف منه (٦) الا في حق المرتهن ، يبطل (٧) حق المرتهن بدون رضاه (به) (٨) فيرد كالبائع ، اذ باع الراهن العبد المرهون بدون اذن المرتهن ، ففرق اهل الطرد من أصحاب ابى حنيفة بين

(١) انظر هذه الفائدة في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٨ .

(٢) أى : يذكره .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) ٢٤٥ أ .

(٥) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٢ ص ١٣٠ .

(٦) أى : ان هذا التصرف من الراهن صحيح .

(٧) في ت : فيبطل .

(٨) غير موجود في ت .

البيع الذى هو الاصل وبين الاعتاق الذى هو الفرع ، بان البيع يحتتمسب  
الفسخ بعد وقوعه ، فيظهر اثر حق المرتهن فى المنع من النفاذ فينعقد  
( على وجه يتمكن المرتهن من فسخه ، بخلاف الاعتاق فانه لا يحتمل الفسخ  
بعد ماصدر من الاهل فى محله ، فلا يظهر أثر حق المرتهن فى المنع من  
النفاذ فينعقد ) (١) لازما ، فهذا فرق فقهي صحيح فى نفسه ، ولكن  
صدر ممن ليس له ولاية الفرق وهو السائل فيفسد . (٢)

والوجه فى ايراده على وجه الممانعة ليقبل ان يقول السائل : ان  
القياس لتعدية حكم الاصل دون تغييره ، والتعدية فى المتنازع فيه مع  
التغيير ، لان حكم الاصل - اى البيع - وقف ما يحتمل الفسخ بعد ثبوته  
لان حق المرتهن لا يمنع انعقاد البيع عليه من الراهن ، وحكم الفرع - اى  
الاعتاق - ابطال ما لا يحتمل الرد والفسخ ، فان العبد لورد الاعتاق  
لا يترد ، ولو اراد المولى والعبد الفسخ لم ينفسخ بخلاف البيع ، وهذا  
تغيير لحكم الاصل ، لان الابطال من الاصل غير الانعقاد على (٣) وجوب  
الوقف .

وكذا اذا قيل فى ايجاب الدية فى القتل العمد ، انه قتل ادمس  
مضمون ، فوجب المال كالقتل الخطأ ، ففرق السائل بان العمد ليس  
كالخطأ فى لزوم المال ، لان لزوم المال فى الخطأ باعتبار تعذر الايجاب  
للمثل ، لان الخاطئ مغذور لعدم القصد ، فيعير الى ايجاب المال خلفا  
عنه ، صونا للدم عن الهدر ، وقد عدم هذا المعنى فى الفرع وهو العمد  
لوجوب (٥) القصاص فيه بالاتفاق ، فهذا فرق صحيح فى نفسه ، ولكنه (٦)  
غير مقبول من السائل ، فسيله ان يقول : لانسلم قيام شرط القياس : وهو  
عدم تغيير حكم الاصل ، فان حكم الاصل وهو القتل الخطأ شرع (٧) المسائل

(١) غير موجودة فى ت .

(٢) انظر هذه الفائدة فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٦٧ .

(٣) فى ت : وعلى .

(٤) فى م : العمل . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ٦٨ .

(٥) فى ت : يوجب . والاختيار لما فى المصدر السابق .

(٦) فى ت : ولكن .

(٧) أى : شرع فيه المال خلفا .



خلفا عن القود عند العجز عن استيفائه ، وبهذا التعليل جعل المال مزاحما للقود حيث أثبت المال بطريق الاصل والخلف لا يزاحم الأصل فكان هذا التعليل يوجب تغيير حكم الأصل فكان باطلا . (١)

" كيفية رد المناقضة : أ - الوصف "

" قوله " وجوه دفع المناقضة : قد سلف انها لا ترد على المؤثرة ، لكن اذا تعورت مناقضة فالدفع بالجمع والتوفيق بأربعة أوجه :

أولها بالوصف ، مسح فلا يسن تثليثه كالخف ، فاذا نقض بالاستنجاء قلنا : ليس يمسح بل ازالة نجاسة ولهذا لا يسن اذا لم يؤثر ، وكقولنا نجس خارج فكان حدثا كالبول فلا ينقض بغير السائل ، لانه ظاهر غير خارج ، ولهذا لم يجب غسله اجماعا .

" الشرح " (٢) : قد تقدم ان المناقضة لا ترد على العلة المؤثرة ، لكن اذا وقع صورة مناقضة في العلة المؤثرة فالدفع بالجمع بين مذكره المستدل علة وبين ما يتصور مناقضة ، والتوفيق بينهما بأربعة أوجه :

أولها : بالوصف : بان يقول المستدل للسائل : ما ذكرته ليس موجودا (٣) في صورة النقض فتخلف الحكم في تلك الصورة لا يدل على فساد العلة ، مثل قول اصحاب ابي حنيفة في مسح الرأس انه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف ، فاذا نقض بالاستنجاء بالاحجار فانه مسح ويسن فيه التثليث ، فان العبد وان لم يكن مسنونا عند اصحاب ابي حنيفة ، لكن اذا احتيج الى التثليث يقع سنة فيدفعون بالوصف بان يقولوا : الاستنجاء ليس بمسح - اي لا اعتبار للمسح في الاستنجاء ، بل المعتبر في الاستنجاء ازالة نجاسة ، بدليل انه شرع بشيء له اثر في ازالة الحجر والمدر والماء بدليل (٥) انه لو

(١) انظر هذا الوجه في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٦٧ .

(٢) انظر هذه الوجوه في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٩ .

(٣) في م : بموجود . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٦٩ .

(٤) في ت : يقول .

(٥) في ت : وبدليل .

أحدث من غير تلويث بان خرج ريح لم يكن المسح سنة ، ولو (١) كسبب  
الاستنجاء مسحاً ( لم ) (٢) يتوقف على التلويث كمسح الرأس والخشخاش  
وكقولهم في الخارج من غير السبيلين : نجس خارج من بدن الانسان  
فكان حدثا كالبول فلا ينقض (٣) بغير السائل ، لان العلة غير موجبة  
في غير السائل ، لان العلة هو النجس الخارج ، وغير السائل ليس  
كذلك ، لانه ظاهر غير خارج ، ولهذا لا يجب غسل ذلك الموضع بالاجماع . (٤)

### " الثاني : الرد بالتأثير "

" قوله " وثانيها بمعناه ، وتقديره : ان المسح تطهير حكمي  
غير معقول ، والتكرار تأكيد فاذا لم يرد بطل ، ولهذا تأدى الفرض  
ببعض المحل ، والاستنجاء ازالة نجاسة ، وفي التكرار تأكيد ، ولهذا  
لم يتأد ببعضه فكان نظير الغسل ، وغير السائل لا يتعلق به تطهير والسائل  
اوجه فكان نظير البول .

" الشرح " (٦) وثاني وجوه الدفع بمعنى الوصف وهو التأثير : لما  
تقرر ان العمل بمجرد الوصف لا يجوز ما لم تظهر ملائمته ، ولا يجب ما لم  
تظهر عدالته ، وانما حجة بمعناه الذي يعقل من الوصف ، والمعنى  
الذي يعقل من الوصف ضربان :

احدهما : ثابت بنفس الصيغة - أى لفظه لغة - يدل عليه كدلالة  
لفظ الخروج لغة على الانتقال من الباطن الى الظاهر ، ودلالة لفظ المسح  
لغة على الاصابة .

والثاني : بمعناه الثابت بالوصف دلالة وهو التأثير ، فان اللفظ  
بواسطة معناه اللغوي يدل على معنى آخر هو مؤشر في الحكم ، فان وصف المسح

---

(١) ٢٤٥ ب .

(٢) غير موجود في م .

(٣) في ت و س : ينتقض .

(٤) انظر هذا النوع في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٧٠ .

(٥) في ت : ببعض .

(٦) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٨٩ .

بواسطة معناه اللغوي يدل على التخفيف الذى هو المؤثر فى اسقاط التكرار  
ووصف الخروج من مسألة السبيلين بواسطة معناه ايضا يدل على قيساس  
النجاسة بمحل الطهارة الذى هو المؤثر فى ايجاب التطهير . (١)

تقرير الدفع بمعنى الوصف فى المشالين : اما فى الاول فلان المسح  
- أى معنى المسح وتأثيره - تطهير حكمى غير معقول المعنى - أى ليس  
المقصود منه حصول التطهير حقيقة - لانه لا يحصل بالمسح ، بل هو تعبدى مبنى  
على التخفيف كالتيمم ، والتكرار انما شرع لتوكيداً للتطهير ، فاذا لم  
يكن التطهير هنا مراداً بطل التكرار الذى شرح لتوكيده . (٢) ، ولأجل ان  
التطهير الحقيقى غير مقصود ، يتأدى (٣) الفرض بمسح بعض المحل - أى الرأس  
- ولو كان التطهير مقصوداً لم يتأد ببعض المحل ، ( بخلاف الاستنجاء ، فان  
الاستنجاء ازالة نجاسة ، فيكون التطهير فيه مقصوداً ) (٤) وفى تكراره توكيد  
تطهير - أى توكيد ازالة المقصودة فى الاستنجاء - ولأجل (٥) ان ازالة النجاسة  
هى المقصود لم يتأد الفرض ببغضه - أى لو استعمل الحجر فى بعض المحل دون  
بعض لا يتم الاستنجاء - وكان الاستنجاء نظير (٦) الغسل لا المسح ، فلذلك  
شرع التكرار فى الاستنجاء . (٧)

واما فى المشال الثانى وهو قولهم فى الخارج من غير السبيلين " انه  
نجس خارج ، فكان حدثاً كالبول ، ولا ينقض بغير السائل ، لان غير السائل  
لا يتعلق به تطهير ، فانه لم يوجب تنجيس المحل ، ولم يؤثر فى ايجاب  
التطهير حتى لم يجب (٨) غسل ذلك الموضع بالاجماع ، فلم يكن نظيراً (٩)

الاستنجاء

- (١) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ٧٠ .
- (٢) فى ت : التوكيد .
- (٣) فى م : ويتأدى .
- (٤) غير موجودة فى ت .
- (٥) فى ت : ولان جل .
- (٦) فى ت : تطهيرا .
- (٧) انظر هذا المشال فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٧١ .
- (٨) فى م : يوجب .
- (٩) فى ت و س : تطهير .

(٢) البول (١) ، فلم يكن كالبول في ايجاب الطهارة في محلها ، فكذلك في غير محلها ، والسائل - أى النجس - الخارج أوجب تطهير الممسك ، لانه مؤثر في تنجيس ذلك الموضع ، فوجب غسل ذلك الموضع للتطهير كما يجب بخروج البول ، فكان نظير البول في ايجاب الطهارة الحقيقية فكذلك نظيره في ايجاب الطهارة الحكمية ، فتبين بدلالة التأشير ان غير السائل لسم يدخل تحت التعليل وان عدم الحكم هناك لعدم الوصف فعنى ، وان وجب صورة ، ومثله يكون مرجحا للعلة فلا يكون نقضا . (٣)

### " الثالث : الرد بالحكم "

" قوله " وثالثها : بالحكم ، كقولنا : الغصب سبب لملك البدل فكان سببا لملك المبدل ، فاذا أورد المدير ، أجيب بانه سببا ايضا ، ولهذا ظهر أثره فيما يضم اليه ، لكن امتنع حكمه لمانع ، وكقولنا في المائل قتله لحياء نفسه فلم يناف العصمة كالمقتل لدفع المصممه ، فاذا أورد مال الباغي . اجيب بان عصمته لم تبطل باحياء المهجة .

(٤) " الشرح " : وثالث وجوه الدفع : الدفع بالحكم : أى يدفع المعسّل مايرد عليه من صورة المناقضة بمنع عدم الحكم في صورة المناقضة ، بان يقول : لانسلم تخلف الحكم عنه ، كقول اصحاب ابى حنيفة : الغصب سبب لملك البول وهو (٥) الضمان (٦) فيكون سببا لملك المبدل ، وهو المغموب فاذا أورد عليه المدير نقضا حيث كان غصبه سببا لملك (٧) البدل (٨) وليس سببا لملك المبدل .

اجيب : بدفع الحكم ، بان يقول : لا أسلم تخلف الحكم عنه ، بسبب الغصب فيه سبب للملك كالبيع ، لان المدير مال مملوك بدليل انه لو جمع

.....

- (١) في س : البدن .
- (٢) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ٧٢ .
- (٣) انظر هذا المثال في كشف الاسرار ج ٤ ص ٧١ .
- (٤) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٩٠ .
- (٥) في ت : ملك .
- (٦) اى : لانه سبب للضمان عند الاتلاف .
- (٧) ٢٤٦ أ .
- (٨) غير موجودة . في ت .

(١) بين مدبر وقن في البيع دخل المدبر في البيع ، واخذ حصته من الثمن حتى يبقى العقد في القن بحصته ، لكن امتنع حكم السبب - أي الغصب - وهو ثبوت الملك لمانع وهو حق المدبر ، نظرا للمدبر ، لا لان السبب لم يوجد ، واذا كان امتناع الحكم لمانع كان الحكم موجودا. تقديرا نظرا الى اقتضاء العلة اياه ، فلا يكون نقضا.

وكقول اصحاب ابي حنيفة في الجمل المائل اذا مال على انسان فقتله، المصول يجب الضمان ، عند اصحاب ابي حنيفة ، وعند الشافعي لاضمان عليه (٣) ، لانه قتله دفعا للهلاك عن نفسه ، فصار كالحرق المائل والعبد المائل ، واصحاب ابي حنيفة يقولون ان المصول عليه اتلف ما لا متقوما معصوما حقا للمالك لاحياء نفسه فيجب الضمان عليه، كما لو اتلفه قبل الميال، وهذا لان اباحة القتل لاحياء مهجته لا ينافي عصمة المحسب كما في الاتلاف لدفع المخيمه . (٤)

فاذا أورد : ما اذا اتلف العادل مال الباغي حال القتال والبغي ، فانه اتلاف لاحياء المهجة (٥) ثم عصمة المحل قد سقطت حتى لا يجب الضمان على المتلف ، لانه اتلفه لاحياء نفسه .

اجيب : بالحكم بان عصمة الباغي لم تبطل باحياء المهجة ، لكن العصمة سقطت بالبغي في حق الباغي ، فكان اتلاف مال الباغي موافقا لما ذكرنا من المعنى لانقضاء للعلة ( لانه ) (٦) انما يكون نقضا ان لو وجد الاتلاف منافيا للعصمة موجبا لسقوطها في صورة النقض ولم يوجد، بل السقوط وحد بعلة أخرى لا بالاتلاف ، فكان حكم الاتلاف وهو عدم منافاته للعصمة موجودا. فليس هذه الصورة ، كما في اتلاف الجمل المائل ، لكنه لا يمنع وجود معنى اخر سقط للعصمة . (٧)

- (١) في م " مدبر " مكرر .
- (٢) في م : حكمها لسبب والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٧٢ .
- (٣) انظر هذا الفرع في معنى المختار الى معرفة معاني الفاظ المنهاج ج ٤ ص ١٩٤ .
- (٤) انظر هذا الجواب في كشف الاسرار ج ٤ ص ٧٢ .
- (٥) في س : لاحياء مهجته . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٧٣ .
- (٦) غير موجود في ت .
- (٧) انظر الاعتراض وجوابه في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٧٣ .

**" الرابع : الرد بغرض الحكم "**

" قوله "ورابعها : بغرض الحكم ، كقولنا : شجس خارج ، فإذا  
أورد المستحاضة . أجيب بان الغرض التسوية بينه وبين الخارج من السبيلين  
وذلك حدث ، فإذا دام كان عفواً لموضع الخطاب بالاداء ، فكذا هذا : وقد  
يلقب هذا القسم بانه لايفارق حكم أصله .

" الشرح " (١) : ورابع وجوه دفع المناقضة : الدفع بالغرض بـبيان  
يقول : الغرض من هذا التعليل الحاق الفرع بالاصل والتسوية بينهما فى المعنى  
الموجب للحكم ، وقد(٢) حصل ، فما (٣) يرد نقضا على الفرع الذى هـللكوا  
محل الخلاف فهو وارد على الاصل الذى هو مجمع عليه .

فالجواب : الذى للسائل فى محل الوفاق ، هو الجواب للمستدل فى محل  
 الخلاف ، كقول اصحاب ابى حنيفة فى الخارج من غير السبيلين " خارج نجس  
 فيكون حدثا كالخارج من احد السبيلين •

فاذا أورد عليه دم الاستحاضة ، فانه يرد نقضا على الاصل ، اذ هو خارج نجس من أحد السبيلين ، وليس بحدث .

اجيب : بان الغرض من هذا التعليل التسوية بين الفرع وهو الخارج من غير السبيلين وبين الاصل وهو الخارج من أحد السبيلين وقد حصل ، فبان الخارج من أحد السبيلين حدث ، فاذا دام صار عفوا ، لقيام وقت الصلاة فانها مخاطبة بالاداء ، فيلزم ان يكون قادرا ، ولاقدرة الا بسقوط حكم الحدث في هذه الحالة ، فكذلك هذا - اى فمثل الاصل الفرع - وهو الخارج من غير من السبيلين في انه اذا صار لازما يعمير عفوا ، لقيام وقت الصلاة ولو لم يجعل عفوا في الفرع عند اللزوم لكان الفرع مخالفا للاصل ، وذلك لايجوز ، فثبتت التسوية التي هي المقصود من التعليل في جعله عفوا

(٤)

كالاصل فلا يكون نقضا .

(۱) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوي \* ص ۲۹۰ \*

(۲) فی ت : فقد .

(٣) في م : فيها . وهو خطأ .

(٤) في م : فبقيت . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٧٤ .

وقد يلقب هذا القسم - اى الدفع بالغرض - بانه لايفارق حكم الاصل (١)

" وجوه رد العلل الطردية : ١ - القول بموجب العلة "

" قوله " وجوه دفع العلل الطردية : وهى أربعة " القول بموجب العلة : وهو التزام ما يلزمه المستدل ، كقولهم ركن فيسن تشليثه كالغسل فنقول الاستيعاب تشليث وزيادة ، اذ ليس من لوازم التشليث استحسان المحل ، فان غير التشليث الى التكرار منعناه فى الغسل والسنة ليس الا الاكمال . ولما تعذر بالاطالة كالركوع والسجود لاستيعاب المحل كسنان التكرار خلفا ، والاكمال فى المسح ممكن فبطل الخلف وظهر الفقه (٢) ، وهما ان لا اثر للركنية فى التكرار ولا التكميل ، فان مسح الخف مشترك فى سنة الاطالة ، ولا ركنية ، وكذلك الممضعة اما المسح فله اثر فى التخفيف لانه ليس بظهر معقول فسنت اطالته ، لاتكراره ، وهذا بناء على ان الفرض يتأدى ببعض ، وهم يمدعون بل الفرض الكل والبعض رخصة . واجيب : بان الاستيعاب غير مراد من الباقي بروءكم ، فكان البعض أصلا ، والاستيعاب تكميل والزيادة . على التكميل بدعة ، وكقولهم فى رمضان صوم فرض فوجب تعيين النية . قلنا : بالموجب من حيث ان الاطلاق فيه تعيين . وكقولهم باشعر نفلا لايمضى فى فاسده . فلم يقض بالافساد كالوضوء . قلنا : بالموجب بلسان القضاء ليس بالافساد ، ولهذا يجب بالفساد ، كما لو وجد المتيمم فى رطله ماء لكنه بالشروع يهbir مضمونا ، وفواته موجب بمثله ، فاذا (٣) غيرت العبارة الى انه لايجب بالشروع ولا بالافساد كالوضوء . قلنا : ضمنا القربة عندنا بوصف الالتزام بالنذر .

" الشرح " (٤) الاوصاف الطردية نوعان ، نوع فاسد فى ذاته لخلوه عن التأثير والملازمة ، ونوع صحيح فى نفسه لكونه ملائما وموئرا الا ان

(١) انظر هذا الوجه فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٧٤ .

(٢) ٢٤٦ ب .

(٣) فى ت : فان .

(٤) انظر هذه الوجوه فى اصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٩٧ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٩٧ ، التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٥١ . وقد سئل المصنف فى هذا الفعل على طريقة فخر الاسلام البزدوي ايضا .

اهل الطرد تمسكوا باطراده، لا بتأثيره ومناسيته ، فان المنظور عندهم،  
الاطراد لاغير ، وهذه الوجوه لدفع النوع الثانى من (١) العلل الطردية،  
ووجوه دفع العلل الطردية اربعة :

الأول : القول بالموجب ، وهو التزام السائل مايلزمه المستدل  
المعلل بتعليله مع بقاء الخلاف (٢) فى الحكم المقصود ، وهذا النوع من  
الاعتراض انما يستقيم فيما اذا اثبت المعلل بعلته مايوهم انه محل النزاع  
ولا يكون كذلك ، فيمكن السائل دفعه بالتزام موجب مع بقاء مقصوده، فليس  
الحكم ، أو اثبت المعلل بدليله ابطال مايتوهم انه مأخذ للخصم ، فالتزام  
السائل موجب لدليله مع بقاء نزاعه فى الحكم يبين ان ذلك ليس مأخذه ،  
فمسألة التثليث ، ومسألة التعيين من امثلة القسم الأول ، والمسألة  
الاخيرة من امثلة القسم الثانى .

واما مسألة التثليث فكقول اصحاب الشافعى المسح ركن فيسن تثليثه  
كالغسل (٣) فيقول اصحاب ابى حنيفة : الاستيعاب تثليث وزيادة، ولكن فليس  
غير المحل الذى أدى فيه الفرض وذلك ليس بمانع عن التثليث،  
اذ ليس من لوازم التثليث اتحاد المحل ، فان غير  
المستدل العبارة بطريق العناية الى التكرار - أى أردت بالتثليث التكرار  
الذى هو مقتضى لاتحاد المحل ، منع السائل الحنفى التكرار فى الغسل  
الذى هو الاصل . فيقول لا أسلم ان التكرار فى الاصل مسنون قهوا ، بسبل  
المسنون اكماله اذ هو الاصل فى الاركان ، واكمال الركن باطالته فى محله،  
بمنزلة اطالة القيام والركوع والسجود لا بتكراره ، لان النص الذى يوجب  
الركن لا يقتضى التكرار ، ولكنه يقتضى الكمال ، لكن الفرض لما استغسرق  
فسي الغسل محله لم يمكن الاكمال بالزيادة من (٥) جنسه فى محله،  
وهو الاكمال بالاطالة ، ولما تعذر الاكمال بالاطالة كان الركوع والسجود لاستيعاب  
المحل ، كان التكرار خلفا عن الاكمال بالاطالة، والاكمال بالاطالة فى المسح

(١) فى ت : فى .

(٢) فى ت : الخلف . والاختيار لما فى كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٠٣ .

(٣) سبقت الاشارة اليه .

(٤) فى النسخ : محل . بدون آل التعريف . وهو خطأ لغة . انظر كشف الأسرار .

ج ٤ ص ١٠٤ .

(٥) فى ت : فى .



ممكن لاتساع محله ، فيطل الخلف وهو التكميل بال تكرار ، وظهر بالقول  
الموجب فقه المسألة ، فان المعلن اضطر الى الرجوع الى طلب التأشير  
بوصف الركنية في التكرار ، والى التأمل في وصف المسح الذى هو معتمد  
خصمه ، فظهر ان لا اثر للركنية في التكرار اصلا ( فان ) ( ١ ) في اركان  
الصلاة لم يشرع التكرار فرضا ولا سنة مع قيام وصف الركنية ( ٢ ) . ولا أثر  
للركنية في التكميل - أى ليس التكميل مختصا بالركنية مع كونها مؤثرة فيه - بل  
هو ثابت فيما هو رخصة وفيما هو سنة ايضا ، فان مسح الخف مشترك لمسح  
الرأس في سنة الاطالة ومسح الخف رخصة وليس بركن ، وكذا المضمضة  
مشاركة لغسل الوجه في سنة الاكمال بال تكرار وليست بركن لانها سنة  
فثبت ان وظائف الوضوء اركانها وسننها ورخصها سواء في معنى التكميل  
لاختصاص الركنية ( به ) ( ٣ ) واما المسح فله أثر في التخفيف ، وثبت  
اختصاص التخفيف به ، لان المسح ليس تطهير معقول - أى المسح لا يعقل  
فيه معنى التطهير - بدليل ان الطهارة لا تحصل بالمسح لو تحقق نجاسة  
في المحل ، فالمطلوب من المسح طهارة حكمية لا طهارة حقيقية ، فسنت  
اطالته ليزداد بالاطالة طهر حكمى ، مثل الاول ( ٤ ) مع رعاية صفة التخفيف  
لا تكراره ، لان التكميل بال تكرار شرع فيما عقل معنى التطهير في نفسه  
وهو التطهير بتسييل الماء ليكون أقرب الى طمأنينة القلب كما في غسل  
النجاسة العينية من البدن والثوب ، وهذا - أى ما ذكر من ان الاستيعاب  
تثليث وزيادة ، وان اكمال المسح بطريق السنة - يحصل بالاطالة دون التكرار  
بناء على ان فرض المسح يتأدى بمسح بعض الرأس ، واصحاب الشافعية  
يمنعونه ( ٥ ) بل الفرض الكل والبعض رخصة ( ٦ ) .

( ١ ) غير موجود في ت .

( ٢ ) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٤ .

( ٣ ) غير موجود في ت .

( ٤ ) ١٤٧ أ .

( ٥ ) انظر مذهب الشافعية في مسح الرأس في معنى المحتاج الى معرفة معانى

الفاظ المنهاج ج ١ ص ٥٩ .

( ٦ ) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٥ .

واجيب : بان استيعاب الرأس بالمسح غير مراد من الباء فى قوله تعالى : ﴿ و امسحوا برؤوسكم ﴾ (١) فكان البعض هو المراد ابتداءً بالنص فكان البعض اصلاً والاستيعاب تكميلاً ، والزيادة على التكميل بدعة . (٢)

واما مسألة التعيين فكقول اصحاب الشافعى فى تعيين صوم رمضان " صوم فرض فوجب تعيين النية فيه " (٣) .

فقال اصحاب ابى حنيفة بالموجب - أى بموجب العلة - لان وصف الفرضية يوجب التعيين ، لان تحصيل الوصف واجب كتحميل الاصل ، فلم يكن بد من نية الفرضية لتمييزه عن غيره بالتعيين ، لكنه وان اوجب التعيين (٤) لا (٥) يمنم وجود ما يعينه ، وقد وجد المعين وهو انفراده بالشرعية ، وعدم المزاحم ، فان الله تعالى لم يشرع فى رمضان صوما سوى الفسلسل فليكون متعيناً بتعيين الشارع ، فاذا اطلق صار كأنه نوى صوم المشسلسروع فيه فيكون اطلاقه تعييناً ، لا أن (٦) التعيين ساقط (٧) .

واما المسألة الاخيرة التى تكون من امثلة القسم الثانى : فكقول اصحاب الشافعى فى ان الشروع فى صلاة التطوع أو صوم النفل غير ملزم ( ٨ ) باشر نفلاً لايمضى فى فاسده ، فلم يقض بالافساد كالوضوء .

فقال اصحاب ابى حنيفة بالموجب ، وقالوا : يلتزم بهذا الموجب ويقول لم يلزم القضاء بالافساد (٩) ، ولهذا يجب القضاء بالفسسساد .

- (١) سورة المائدة ، آية " ٦ " .
- (٢) انظر الجواب فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٠٥ .
- (٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج . ج ١ ص ٤٢٤ .
- (٤) فى م : اوجب على التعيين . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٠٦ .
- (٥) فى ت : ولا .
- (٦) فى ت : الا ان . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٠٦ .
- (٧) انظر هذه المسألة فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٦ .
- (٨) انظر مغنى المحتاج الى معرفة الفاظ المنهاج . ج ١ ص ٤٤٨ .
- (٩) أى : أن القضاء لم يلزم بالافساد بل بما يلزمه من الفساد .

لا باختياره ، بان شرع فى صلاة النفل بالتيمم ناسيا الماء فى راحلتيه ، ثم تذكر فى خلال الصلاة ، أو شرع فى صوم النفل فصب الماء فى حلقه وجب عليه القضاء عند اصحاب ابى حنيفة وان لم يوجد منه الفساد ، ولما وجب القضاء بالفساد كما وجب بالافساد علم انه مضاف الى معنى اخر شامل لهما ، وهو الشروع الذى يعبر الاداء به مضمونا عليه ، وفوات المضمون موجب سبب للمثل .

فان غيرت العبارة الى انه لايجب بالشروع ولا بالافساد (١) كالوضوء قال اصحاب ابى حنيفة يلتزم هذا الموجب ايضا ، ويقول : لا يضمن النفل بالشروع المضاف الى نفل لا يمضي فى فاسدها ، وانما يضمن بالشروع فى عبادة ، تلتزم بالنذر ، ولا بد من اضافة الحكم الى هذا الوصف لأن الوصف انما يذكر علة للحكم ، وما ذكر لا يصلح علة للوجوب ، فلا بد من اضافته الى وصف يصلح علة للوجوب ، وهو انه مما يلتزم بالنذر ، وعدم اللزوم باعتبار الوصف الذى ذكره لا يمنع اللزوم باعتبار الوصف الذى ذكرنا . (٢)

### " الثانى : الرد بالممانعة "

" قوله " الثانى : الممانعة وهى أربعة : اولها فى الوصف كقولهم عقوبة تعلقت بالجماع فلا يجب بالاكل كالزنا وهو ممنوع ، فان الكفارة عندنا تعلقت بالفطر ، وكقولهم فى التفاحة بمثلها مطعوم بمطعوم مجازفة ، ( فيبطل ) (٣) كالعبرة بالعبرة ، فيقول مجازفة ذات أو وصف ، فسيان قال : ذات ، قلنا : بالصورة أم بالمعيار ، ولا بد من المعيار ، لان المطعوم بمثله كيلا جائز ، وان تفاوتت بالذات ، فان قال : بن غنيس عن هذا ، منع المجازفة مطلقة ، فيضطر الى ان الطعم علة بشرط الجنس مع ان الكيل الذى به الجواز لا يعدم الا الفضل على المعيار ، ومن الممانعة ما يدخل فى الامل كقولهم طهارة مسح فيسن التثليث كالاستنجاء ، فيقول ليس الاستدجاء طهارة مسح بل طهارة عن نجاسة حقيقية فيضطر الى التسوية

(١) فى ت : بالفساد . واختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٦ .

(٢) انظر هذه المسألة فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٦ .

(٣) غير موجود فى م .

بين الممسوح والمغسول ، واحدهما مؤثر في التخفيف والاخر في التكرار  
وهما طرفان ، وثانيهما في الحكم كما اذا قيل ركن فيسن تثليثه كالغسل  
فيقول المغسول لايسن تثليثه ( كالغسل ) بل اكماله كما مر ، وثالثهما  
في صلاحية الوصف ، ولما لم يصح الابعثاه وهو الاثر . قلنا : المنع حتى  
يظهر ، ورابعها في نسبة ( الحكم الى الوصف كقولهم الاخ لايعتق عيسى  
اخيه لعدم البعضية كابن العم ، فيقول حكم الاصل لم يثبت لعدمه )  
بل للقربة المؤثرة في المحرمية ، وكقولهم لا يثبت النكاح بشهادة النساء  
لعدم المالية كالحذ ، فيقول الحد لا يثبت بها لانه ليس بمال ، لانه يندري  
بالشبهة بخلاف النكاح حيث يثبت بها . ( ٢ )

" الشرح " ( ٣ ) : الثاني من وجوه دفع العلل الطردية الممانعة  
وهي أربعة :

أولها الممانعة في الوصف وهي عدم تسليم وجود الوصف المذكور فليس  
محل النزاع ، كقول اصحاب الشافعي في كفارة الافطار في رمضان ، ان الكفارة  
عقوبة متعلقة بالجماع فلا تجب بغير الجماع كالاكل ( ٤ ) ، كحد الزنا ،  
وهذا الوصف ، وهو كونها متعلقة بالجماع ممنوع ، فان الكفارة عتبت  
اصحاب ابي حنيفة تعلقت بالافطار بدليل انه لو جامع ناسيا لصومه لا يفسد  
صومه لعدم الفطر ، وان كان الوطء زنا يوجب الحد ، ولو جامع ذاكس  
لصومه يفسد ، لوجود الفطر وان كان الوطء حلالا في نفسه ، وكقول اصحاب  
الشافعي في بيع التفاحة بالتفاحة : انه ( بيع ) ( ٥ ) مطعوم بمطعوم مثله  
مجازفة ، فيبطل كبيع العبرة ( بالعبرة ) ( ٥ ) مجازفة ، فيقول اصحاب  
ابي حنيفة مجازفة ذات أو وصف - أي تريدون مجازفة ترجع الى نفس البدلين  
- أو الى وصفها من الرداءة والجودة ، فلا بد من القول بالذات ، لان  
التفاوت والتساوي في الوصف ساقط الاعتبار في الاموال الربوينة . ( ٦ )

( ١ ) غير موجود في م .

( ٢ ) انتهاء ٢٤٧ أ . وابتداء ٢٤٧ ب فيها ( ٩ ) أسطر مكررة .

( ٣ ) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٩٩ .

( ٤ ) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج . ج ١ ص ٤٤٣ .

( ٥ ) غير موجود في ت .

( ٦ ) في ت : الردية .

بالاجماع ، ثم يقول بالصورة ام بالمعيار ، " اى تريدون مجازفة فسى  
الذات باعتبار صورته التى بها عرفت تفاحة ، أم هى مجازفة بالنظر  
الى المعيار - الذى وضع لمعرفة القدر من الاشياء ولا بد من القول بالمعيار  
- اى بالمجازفة من حيث المعيار - لان المجازفة من حيث الصورة لا يمنع  
جواز البيع بالاتفاق ، فان بيع قفيز من الحنطة بقفيز منها جائز مع وجود  
المجازفة فى ( الذات ) ( ١ ) صورة ، فريما يكون احدهما اكثر من الاخر  
فى عدد الاجزاء والحببات ، فان قال المستدل ليس لى حاجة الى هذا  
التفصيل ، بل اريد بها مطلق المجازفة ، منع المجازفة مطلقة - اى  
لانسلم ان مطلق المجازفة مانع من صحة هذا البيع ، فاذا : لا يجد المستدل  
بدا من أن يفسر المجازفة بالمجازفة فى المعيار - وهو الكيل - واذا فسرهما  
بها لم يسلم وجودها فى بيع التفاحة بالتفاحة ، لأن التفاحة لا تدخل تحت المعيار  
والمجازفة كيلا فيما لا يدخل تحت الكيل لا تتصور ، فقد ادى الاستفسار  
الى الممانعة فى الوصف فيضطر المستدل بعد هذه الممانعة الى الرجوع  
الى ان الاصل هو ( الحرمة ) ( ٢ ) فى بيع المطعوم بالمطعوم ، لان الطعم  
علة لتحريم البيع فى المطعومات والجنسية شرط ، والمساواة كيلا مخلص  
عن الحرمة ، ففى بيع التفاحة بالتفاحة وجد الشرط والعلة ( ٣ ) ولسلم  
يوجد المخلص ، لعدم تصور المساواة فيهما كيلا ، فثبتت الحرمة كما لو  
فاتت المساواة بالفضل على أحد الكيلين مع ان التساوى فى الكيل الذى  
يظهر به الجواز لا يعدم الا الفضل على المعيار - اى لا يقتضى الا الاحتراز عن  
الفضل على المعيار ، فكان اثبات العلة على وجه يوجب الحرمة مطلقة  
فى القليل والكثير على خلاف مقتضى النص . ( ٤ )

والممانعة التى ذكرت فى المسألتين " مسألة كفارة الصوم ، وبمسألة  
التفاحة " من امثلة ممانعة الوصف فى الفرع ، فان ( فى ) ( ٥ ) المسألة

- 
- ( ١ ) غير موجود فى ت .
  - ( ٢ ) غير موجود فى م .
  - ( ٣ ) آى : وجد فى بيع التفاحة بالتفاحة الطعم والجنسية .
  - ( ٤ ) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٠٩ .
  - ( ٥ ) غير موجود فى ت .

الأولى كون الحكم متعلقاً بالجماع فى الأصل وهو الحد مسلم (١) ولكنيسة،  
فى الفرع وهو كفارة الصوم ممنوع ، وفى المسألة الثانية المجازفة،  
فى بيع العبرة بالعبرة مسلم (٢) ولكنها فى بيع التفاحة بالتفاحيسة،  
ممنوعة .

ومن ممانعة الوصف قسم آخر : وهو ممانعة تدخل فى الأصل ، كقبول  
أصحاب الشافعى ( فى ) (٣) طهارة : مسح (٤) فيسن التثليث كالاستنجاء ،  
فيقول الممانع : ليس الاستنجاء طهارة مسح بل طهارة عن نجاسة حقيقية،  
فيضطر المستدل الى اثبات التسوية بين الممسوح والمغسول بوصف المسح ،  
لتعلق حكم التكرار به أو التفرقة بينهما بوصف الغسل والمسح ، فليسان  
أحدهما يدل على الاستيعاب والآخر يدل على التخفيف ، هذه عبارة شمس  
الأئمة (٥)، أما عبارة فخر الإسلام فهى هذه فيضطر المعلن الى الرجوع الى  
فقه المسألة وهو بيان ما يتعلق به التكرار وهو الغسل ، وما يتعلق به  
التخفيف وهو المسح (٦) - أى فقه المسألة دأثر على معرفة الغسل الذى  
تعلق به التكرار ، وعلى معرفة معنى المسح الذى تعلق به التخفيف - وهما  
- أى المسح والغسل - فى اقتضاء التكرار فى طرفى نقيض - أى لا يمكن الجمع  
بينهما - لأنهما متناقضان فى اقتضاء التكرار ( التكرار ) (٧) فى أحدهما،  
وهو الغسل يحقق غرضه وهو التنظيف والتطهير الذى هو وضع الغسل له<sup>(٨)</sup> ،  
فيصلح التكرار مكمل له ، وفى الثانى وهو المسح يفسد التكرار حقيقته،  
وبلحقه بالمحذور وهو الغسل ، لأن الغسل فى موضع المسح مكروه ، وإذا كان  
كذلك لا يمكن اعتبار أحدهما بالآخر فى شرعية التكرار . (٩) .

- 
- (١) ٢٤٨ أ . فى س : فمسلم . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١١١ .  
(٢) فى س : مسلة . والأولى عوف . الضمير الى الحكم .  
(٣) غير موجود فى ت .  
(٤) أى فى الوضوء . وقد سبقت الإشارة اليه .  
(٥) انظر اصول السرخس . ج ٢ ص ٢٧٢ .  
(٦) انظر اصول فخر الإسلام البزدوى . ص ٣٠٠ .  
(٧) غير موجود فى س .  
(٨) فى ت : هو فى وضع . انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١١١ .  
(٩) انظر هذا الوجه من الممانعة وامثلته فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٠٨ .

وثانى الممانعة : الممانعة فى الحكم : كما اذا قيل الممسح ركن  
فى وضوء ، فيسن تثليثه كغسل الوجه فيقول : المغسول - أى غسل الوجه -  
لايسن تثليثه . بل يسن اكماله بعد تمام فرضه كما مر . (١)

وثالث الممانعة : الممانعة فى صلاح الوصف ، ولما لم يصلح الوصف  
الا بمعناه لان الوصف بمجرد غير صالح لاثبات الحكم ، وليس بحجة بنفسه  
وانما يعير جة بمعناه وتأثيره ، فكل وصف لم يظهر تأثيره منع ان يكون  
دليلا وحجة حتى يظهر . (٢)

ورابع الممانعة : الممانعة فى نسبة الحكم الى الوصف الذى ذكره  
المستدل كقول الشافعى : الاخ لايعتق على أخيه عند الدخول فى ملكه (٣) لعدم  
البعضية كابن العم ، فيقول : حكم الاصل وهو عدم العتق فى ابن العيسم  
لم يثبت لعدم البعضية ، لان عدمه لايجوز ان يوجب حكما ، بل لمعنى  
اخر وهو بعد القرابة المؤثرة فى المحرمية وكقول اصحاب الشافعى : لا يثبت  
النكاح بشهادة النساء مع الرجال لعدم المالية (٤) ، كالحديث فانه لا يثبت  
بشهادة النساء مع الرجال ( لانه ليس بعمال ، فيقول : الحد لا يثبت بشهادة  
النساء مع الرجال ، لانه ليس بعمال ، لان كونه ليس بعمال لا يصلح عللة  
لامتناع ثبوته بشهادة النساء مع الرجال ) (٥) بل لان فى هذه الشهادة شبهة  
رائدة ، والحدود تندرى بالشبهات ، بخلاف النكاح حيث يثبت بها ، فانه  
يثبت مع مثل هذه الشبهة . (٦)

### " الثالث : الرد بفساد الوضع "

" قوله " ( الثالث ) (٥) فساد الوضع كتعليقهم لايجاب الفرقة باسلام  
احد الزوجين ، ولبقاء النكاح مع ردة أحدهما ، فانه فاسد الوضع

(١) انظر هذا الوجه فى كشف الأسرار . ج ٤ ص ١١٢ .

(٢) انظر المصدر السابق ج ٤ ص ١١٦ .

(٣) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٤ ص ٥٠٠ .

(٤) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج . ج ٣ ص ١٤٤ .

(٥) غير موجودة فى ت .

(٦) انظر هذا الوجه فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١١٢ .

اذ الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق ، ولا الردة للعفو .

" الشرح " (١) : الوجه الثالث من وجوه دفع العلل الطردية : هو فساد الوضع ، وقد مر تفسيره ، كتعلييل أصحاب الشافعي لايجاب بالفرقة بسبب (٢) اسلام احد الزوجين قبل الدخول ، فانهم قالوا : اسلام احدهما يوجب اختلاف الدين فوجب (٣) الفرقة من غير توقف على قضاء القاض وعلى انقضاء العدة (٤) ، وكتعلييلهم لابقاء النكاح مع ارتداد احدهما في المدخول بها الى انقضاء العدة (٥) ، فانهم قالوا : هذه فرقة وجبت بسبب طارىء على النكاح غير مناف اياه ، فوجب ان يتأجل الى انقضاء العدة في المدخول بها كالطلاق ، فاجبوا الفرقة بنفس الاسلام في المسألة الاولى : ( وحكموا ببقاء النكاح مع الردة في المسألة الثانية ، فان تعلييلهم في المسألتين فاسد الوضع لان الاختلاف حصل في المسألة الأولى ) (٦) باسلام احدهما وبقاء الآخر على الكفر ، وفي المسألة الثانية حصل بردة احدهما وبقاء الآخر على الاسلام ، والحكم يضاف الى الحادث ابداً ، أو الى اخر الاوصاف وجوداً ، والحادث في المسألة الاولى الاسلام وكذا الاسلام اخر الوصفين وجوداً ، فلو اثبتنا الفرقة لوجب اضافتها الى الاسلام الذي حدث الاختلاف بسببه وهو غير جائز ، لان الاسلام لا يصلح قاطعا للحقوق لانه شرع عاماً لهماً ، وفي المسألة الثانية : الحادث هو الارتداد وهو اخر الوصفين فوجب اضافة (٧) ( الفرقة ) (٨) اليه وهو مناف النكاح لانه يبطل عصمة النفس والمصاهرة جميعاً والنكاح مبني على العصمة ، واذا كان كذلك كان التعلييل لابقاء النكاح الى انقضاء ( العدة ) (٨) بعد تحقق الارتداد فاسداً في وضعه ، لانه تعلييل لابقاء الشيء مع ما ينافيه (٩)

- 
- (١) انظر هذا الوجه في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٣٠١ .  
 (٢) في م : من . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١١٩ .  
 (٣) في م : فيوجب . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١١٩ .  
 (٤) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٣ ص ١٩١ .  
 (٥) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ٣ ص ٢٠١ .  
 (٦) غير موجوده في م .  
 (٧) في ت : اضافته .  
 (٨) غير موجود في ت .  
 (٩) انظر هذا الوجه مع مثاله في كشف الاسرار ج ٤ ص ١١٩ .



## " الرابع : الرد بالمناقضة "

" قوله " الرابع : المناقضة ، كقولهم فى النكاح ليس بمال فلا يثبت بالنساء كالحد فينقض بالبكارة ، وما لا يطلع عليه الرجال ، فيضطر النسوة الفقه وهو ان شهادتهن حجة ضرورية فتظهر فى موضعها ، وفيما يبتذل عادة. كالمال فيمنع كونها ضرورية ، بل هى اصلية فيها شبهة (١) لاتمنع الاصلية كالعكس الثابت بظاهر اليد ، والنكاح يثبت مع الشبهة ، فانه يشبهت بالهزل الذى لا يثبت به المال ، فلان يثبت بما يثبت به المال اولسببى واذا اندفعت العلة وتعين الانتقال ، فان انتقل الى علة اخرى اختبرى لاثبات الاولى ، أو من حكم الى حكم بالعلة الاولى ، أو من حكم الى حكم وعلة اخرى لم يكن منقطعا لانه ساع فى اثبات علة الحكم ، كمن يعلى بالضممان المسمى المودع المستهلك بالتسليط ، فاذا منع الوصف بينه ، وكذا لو ادعى حكما بوصف فسلم ، كان له ان يثبت به حكما اخر ، كقولنا الكتابة عقد يفسخ بالاقالة فلا يمتنع التكفير به كالبيع ، فان قال : العقد لا يمتنع ، قيل : فوجب ان لا يوجب نقصانا فى الرق مانعا ، والالم يقبل الفسخ ، واذا سلم فعلى بوصف اخر لحكم اخر فلا بأس مع ضرب غفلة ، أو من علة الى اخرى لاثبات الحكم الاول كان انقطاعا ، لانه لم يثبت به المدعى ، ولو نقض عليه لم يقبل منه وصف زائد ، فما الظن بالعلة المعتمدة وقيل : ليس بانقطاع اعتبارا بقعة الخليل عليه العلة والسلام فانه انتقل الى علة اخرى لاثبات دعواه بعينها ، واجيب : بان تعليله لازم لبطلان المعارض من دعوى الاحيساء والامانة ، الا انه لما خاف اللبس على قومه انتقل الى مالىس فيستدسسه ، دفعا له ، وهو حسن فى مقام الاشتباه .

" الشرح " (٢) : الوجه الرابع من وجوه دفع العلل الطردية : المناقضة وقد مر تفسيرها ، كقول أصحاب الشافعى فى النكاح : انه ليس بمال فلا يثبت بشهادة النساء كالحد (٣) فينقض بالبكارة وكل ما لا يطلع عليه الرجال مسن الولادة والعيوب التى فى موضع العورة ، فان شهادتهن فيها مقبولة مع أنها ليست بمال ، فيضطر المستدل الى الرجوع الى المعنى الفقهى الذى بنى الشافعى هذا الحكم عليه ، وهو ان شهادتهن منفردة ليست بحجة أصلية ، بل هى حجة ضرورية صير اليها للضرورة ، فتظهر فى موضع الضرورة مثل البكارة وما لا يطلع عليه الرجال

(١) ٢٤٨ ب .

(٢) انظر هذا الوجه من وجوه الدفع فى أصول فخر الاسلام البزدوي + ص ٣٠٢ .

(٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج + ج ٣ ص ١٤٤ .

وفيما يبتدل عادة كالمال ، لأنه للبذلة والتجارة دائم بين الشئ ،  
 وأكثر ماتقع به المنازعات تقع في باب المال ، وكذا الميايسسات  
 تقع بغته ، وربما يتعذر احضار الذكور ، فلو لم تقبل شهادتهن فليس  
 ذلك الباب لضاق الامر ، فقبلت توسعة دفعا للضرورة بخلاف النكاح ، لأنه  
 عقد على الابضاع ولم يجر الابتذال والاباحة فيها فكانت اعظم خطرا مسسب  
 الاموال ، ولهذا اختص النكاح بشرط الشهادة والولى ، ولا توجد فيسبب  
 الضرورة ايضا لأنه لا يقع بغته وفي (١) كل وقت ، وانما يقع بعد تدبير  
 وتشاور ، وفي بعض الاوقات ، فاعتبار شهادتهن فيما فيه ضرورة وابتذال  
 عادة لايدل على اعتبارها فيما لاضرورة فيه وله خطر ليس لغيره ، فيمنع (٢)  
 كون شهادتهن ضرورية . بل شهادتهن اصلية كشهادة الرجال لان الانسان انما  
 يصير شاهدا بالولاية ، وهي مبنيّة على الحرية والعقل ، والنساء فيهمسب  
 مثل الرجال والشبهة التي فيها لاتمنع الاصلية ، كالمالك الثابت بظاهرس  
 اليد - اى الحجج التي تثبت بها اكثر الحقوق نظير هذه الحجة - فليسبب  
 احتمال الشبهة فانها تثبت بشهادة رجلين وهي لاتخلو عن احتمال كذب وسهو  
 وغلط وان ترجح فيها جانب الصدق ثم انها لم تخرج باحتمال الشبهة عسب  
 كونها اصلية ولم تصر ضرورية ، فكذا هذه ، والنكاح يثبت مع الشبهة  
 المقارنة اياه ، فانه يثبت مع الهزل الذي لا يثبت معه المال ، فلأن يثبت  
 بما يثبت به المال اولى (٤) واذا اندفعت العلة وتعين الانتقال ، فبان  
 انتقال المستدل الى علة اخرى لاثبات العلة الاولى ، او من حكم الى حكم آخر  
 بالعلة الاولى ، او من حكم الى حكم وعلة اخرى لم يكن المستدل منقطعاً  
 فانه ساع في اثبات علة الحكم كمن يعلل لضمان العيب المودع المستهلك  
 بالتسليط بان قال : ان العيب مسلط على الهلاك فلا يضمن ، فاذا منسبب  
 السائل الوصف - اى انكركون الايداع استهلاكاً - بين المعلل (٥) مادعاه (٦)

(١) أى : ولا يقع النكاح في كل وقت .

(٢) هذا شروع في الجواب ، أى : يمنع المجيب بان شهادتهن ضرورية .

(٣) في م : بالهزل . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٠ .

(٤) انظر هذه الفرعية في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٢٩ .

(٥) في س : واثبت مادعاه .

(٦) أى : ان مادعاه . . . .

حجة بدليل آخر من غير اعراض عن الدليل الاول ، واشتغال (١) بعلّة اخرى  
من باب الفقه ، فهو حسن مستقيم . (٢)

وكذا لو ادعى المعلن حكما بوصف ، فسلم الوصف في نفسه كان للمستدل  
ان يثبت بذلك الوصف حكما آخر ، كقول اصحاب ابي حنيفة في جواز اعتساق  
المكاتب الذي لم يوءد شيئا من بدل الكتابة عن كفارة اليمين : الكتابة  
عقد يفسخ بالاقالة عند التراضي ، وعند عجز المكاتب عن ادائه (٣)  
فلا يمتنع التكفير به كالبيع فانه لو باع العبد بشرط الخيار لنفسه  
ثم اعتقه عن الكفارة جاز .

فان قال السائل : انا أقول بموجب هذه العلة ، فعندى لا يمنع هذا  
العقد عن الصرف الى الكفارة ، ولكن المانع نقصان تمكن في الرق بسبب  
هذا العقد لان العتق مستحق للعبد بسبب الكتابة كعتق أم الولد .

قيل للسائل : موجب هذه (٤) العلية ان لا يوجب هذا العقد نقصانا في  
الرق مانعا من الصرف الى الكفارة ، لان ما يمكن نقصانا لا يحتمل الفسخ  
بوجه ، لان نقصان الرق بثبوت الحرية من وجه ، وكما ان ثبوت الحرية  
من جميع ( الوجوه ) (٥) لا يحتمل الفسخ ، لا يحتمله ثبوتها من وجه ، فهذا  
اثبات الحكم الثاني بالعلّة الاولى ايضا . (٦)

واذا سلم الوصف الذي اثبت به الحكم الاول ، واراد المستدل ان يثبت  
بذلك الوصف حكما آخر ولم يمكنه اثبات الحكم الذي انتقل اليه بذلك  
الوصف ، وانتقل (٧) الى وصف ( آخر ) (٨) وعلل بالوصف الآخر الحكم الآخر  
فلا بأس لان ما ادعاه من ثبوت الحكم الذي زعم ان خصمه ينازعه فيه بالوصف  
المذكور أولا صار مسلما ، فاذا احتاج الى اثبات حكم آخر كان له ان يثبته

(١) الاحسن ان يقال : والاشتغال بعلّة ...

(٢) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣١ .

(٣) ٢٤٩ آ .

(٤) في ت : بهذه .

(٥) غير موجود في ت .

(٦) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣١ .

(٧) في م : لانتقل . والاختيار ما وافق كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٢ .

(٨) غير موجود في م .

بوصف آخر ولا يعد ذلك انقطاعا ، وذلك ان يقول في هذه المسألة بعدمسئ  
سلم الخصم ان هذا العقد بنفسه لا يمنع الصرف الى الكفارة : هذه رقبسة  
مملوكة ، فوجب ان يجوز صرفها الى الكفارة ، قياسا على ما ذكرنا ،  
ولكن مثل (١) ذلك التعليل الذي يحتاج فيه الى الانتقال الى وصف آخر  
وحكم آخر ، لا يخلو عن ضرب غفلة حيث لم يعرف (٢) المعلل موضع الخلاف  
في ابتداء تعليله . (٣)

واذا انتقل من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول كان انقطاعا  
لان المناظرة شرعت لظهار الحق والظهار انما يتحقق اذا كان الدليل متناهيا  
فاذا لم يكن الدليل متناهيا لم يقع به اظهار الحق لوجود الانتقال ، ولو  
لم يجعل انقطاعا لطال مجلس المناظرة من غير حصول المراد - وهو اظهار  
الحق - لان المعلل كلما رد عليه دليله يتعلق باخر فلا تنتهي المناظرة  
ولم يثبت به المدعى ، ولو توجه على الوصف الذي علل به المعلل نقض ، لم  
يقبل من المعلل ضم وصف زائد الى الوصف الذي ورد عليه النقض . يحصل به  
الاحتراز عن النقض مع انه ساع في تصحيح العلة التي ذكرها ، وان الوصف  
الزائد ليس بعلة ، فما ظنك بالعلة المبتكرة - اي المبتدأة - التامة  
بنفسها فانه بطريق (٤) الاولى ان يعد انقطاعا .

وقيل الانتقال من علة الى علة اخرى لاثبات الحكم الاول ليس بانقطاع  
بل صحيح عند أهل النظر اعتبارا بقصة الخليل عليه الصلاة والسلام فانه حين  
حاج نمرود بقوله ﴿ ربى الذى يحي ويميت ﴾ (٥) وعارضه نمرود بقوله ﴿ انى  
احي واميت ﴾ انتقل عليه السلام الى حجة اخرى وهى قوله : ﴿ فان الله يأتى  
بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ﴾ (٥) وكان هذا منه انتقالا ليس  
علة اخرى لاثبات دعواه الاولى بعينها .

=====

- (١) فى ت : بمثل .
- (٢) فى ت : يعلم . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٢ .
- (٣) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٢ .
- (٤) فى ت : بالطريق .
- (٥) سورة البقرة ، ايه ( ٢٥٨ ) .

واجيب : بان قبة ابراهيم عليه السلام ليس من قبيل الانتقال المذكور لان تعليله عليه السلام الاول لازم على نمرود ، لان الخليل عليه السلام اراد بقوله ﴿ ربي الذي يحي ويميت ﴾ (١) حقيقة الاحياء والاماته ، وعارضه نمرود بأمر باطل ، وهو اطلاق احد المسجونين وقتل الآخر ، وليس ذلك من الاحياء والاماته في شيء الا بطريق الشبه والمجاز ، واذا كان التعليل الاول لازما لبطلان المعارض من دعوى الاحياء والاماته كان نمرود منقطعاً وكان يمكن للخليل عليه السلام ان يقول اني اردت الاحياء والاماته على طريق الحقيقة لا ما أوردت من الاطلاق والقتل ، بل افعل كما فعلت ( ولكن ) (٢) ان قدرت على الاحياء والاماته ، فامت هذا الذي اطلقت من غير مباشرة آفة وسبب ، وأحي هذا الذي قتلت فيظهر به بهت الذي كفر ، الا انه عليه السلام لما خاف اللبس على قومه انتقل الى مالىس فيه دفعا له ، وذلك من الانتقال حسن في مقام الاشتباه عند قيام الحجة الاولى . (٣)

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٥٨ .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) انظر هذه المناقشة في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٢٢ .

"فعل : اقسام الاحكام ومتعلقاتها"

"قوله " فعل فى تقسيم الاحكام ومتعلقاتها من السبب والعلة والشرط  
اما الاحكام فمنها خالص حق الله تعالى عبادات محضة كالايمان والصلاة والزكاة  
والصوم والحج والعمرة والجهاد والاعتكاف ، وعبادة. تتضمن مومنة كصدقة  
الفطر فلم يشترط لها كمال الاهلية، ومومنة فيها معنى القرية كالعشر لا يبتدأ  
به الكافر ، وان اجاز محمدا بقاءه اعتبارا بالخراج ، ومومنة فيها  
عقوبة كالخراج لان سببها الانقطاع الى الحرث الذى هو سبب الذل شرعا ، فلا  
يبتدأ به المسلم وجاز ابقاؤه لتردده. (١) فلم يجب ولم يبطل بالشك  
وحق قائم بنفسه كالخمس فى (٢) المعدن ، لان الجهاد حقه فكان المصاب به  
له ، وان من باربعة اخماسه على الغانمين ، ولهذا تولى الامام قسمته  
وحل الخمس لبنى هاشم لطهارته ، ولهذا جعلنا علة الاستحقاق نعمة الاجتماع .  
" الشرح " : (٣) لما كان القياس لتعدية حكم معلوم بسببه وشرطه  
بوصف معلوم ، ولا يتحقق ذلك الا بعد معرفة هذه الامور الحق المصنّف  
بيان هذه الامور بمباحث القياس لتكون معرفتها وسيلة الى القياس بعينه .  
احكام طريق التعليل .

والحق الموجود من كل وجه ، الذى لا ريب فى وجوده ، ومنه السحر  
حق والعين حق - اى موجوده. بأثره - وهذا الدين حق - اى موجود مורה ومعنى  
ولفلان حق فى ذمة فلان - اى شى موجود من كل وجه - وحق الله تعالى ما يتعلق  
به النفع العام للعالم فلا يختص به احد وينسب الى الله تعالى تعظيمه  
اولثلا يختص به احد من الجبابرة ، كحرمة البيت الذى تتعلق به مصلحة العالم  
باتخاذها قبلة لعلواتهم ، ومثابة لاعتذار اجرامهم ( و ) (٤) كحرمة الزنا  
لما يتعلق بها من عموم النفع فى سلامة الانساب وصيانة الفرش ، وارتفاع  
السيف بين العشائر بسبب التنارع بين الزناة، وانما ينسب اليه تعظيمه

(١) ٢٤٩ ب .

(٢) فى ت : والمعدن .

(٣) انظر هذا الفصل فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٣٠٤ . الاحكام فى اصول  
الاحكام ج ١ ص ١١٨ . الا ان هذا الفصل بهذا التفصيل انما هو من صنيع  
فخر الاسلام البزدوى، لان سيف الدين الامدى تكلم عن السبب والشرط ضمن  
اقسام الحكم الوضعى .

(٤) غير موجود فى م . و اضافته لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٥ .

لأنه منزّه عن أن ينتفع بشيء فلا يجوز أن يكون شيء حقاً له تعالى بهذا الوجه ، ولا يجوز أن يكون حقاً له تعالى بجهة التخليق ، لأن الكل سواء في ذلك بل الإضافة إليه لتشريف ما عظم خطره وقوى نفعه وشاع فضله بل إن ينتفع به الناس كافة .

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير فانه حق العبد .  
لتعلق سيادة ماله بها ، فلهذا يباح مال الغير باباحة المالك ، ولا يباح الزنا باباحتها ولا باباحة أهلها . (١)

والاحكام (٢) منها خالص حق الله تعالى عبادات محضة كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة والجهاد والاعتكاف وهي على مراتب فالإيمان أصل ، وسائر العبادات فروع الإيمان ، إذ لا صحة لها بدون الإيمان أصلاً وهو صحيح بدونها ، ثم الصلاة أصل هذه الفروع وعماد الدين ، ولهذا لم تخل منها شريعة من شرائع المرسلين ، شكراً لنعمة البدن الذي يشمل ظاهر الإنسان وباطنه كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم " أفبلا أكون عبداً شكوراً " (٣) إلا أنها لما صارت قريبة بواسطة الكعبة كانت دون الإيمان ، الذي صار قريبة بلا واسطة ثم بعدها الزكاة لتعلقها بالبدن بنعمة المال التي هي دون نعمة النفس ، وبعدها الصوم ، لأنه شئ سريع رياضة وقهراً للنفس الإمارة بالسوء ولاتعير قريبة إلا بواسطة النفس وهي

(١) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٢٤ .

(٢) الحكم : هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين والمقصود به اثر الخطاب ، وهو إما تكليفي ومتعلقه فعل العبد ، ومنه الحسب الذي قسمه المصنف هنا وتبعه الشارح فيه ، وإما وضعي وهو السبب سيأتى واقسامه السبب والشرط والعلة . انظر الاحكام في اصول الأحكام .

ج ١ ص ١١٨ . التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) هذا الحديث مروي عن المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه . الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب التهجد بالليل ، باب القيام النبي صلى الله عليه وسلم حتى ترم قدماه . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب صفات المنافقين واحكامهم ، باب اكثار الاعمال والاجتهاد في العبادة .

دون الواسطتين الاوليين ، لان كونها امانة بالسوء صفة قبيح فيها ، ويعنده الحج ، لانه عبادة هجرة عن الاوطان وسفر اليبيت الرحمان ، لايتأدى الا بافعال تختص ببقاء معظمة واوقات شريفة ، فكان دون الصوم ، كآنيته وسيلة اليه ، فانه لما هجر الاوطان وجانب الأهل والاولاد وانقطع عنه موائد الشهوات في البوادي ضعفت نفسه وقدر على قهرها بالصوم فكان الحسنة بمنزلة الوسيلة الى الصوم من هذا الوجه فكان دونه ، وبعد هذه الجملة الجهاد لانه من فروض الكفاية وما تقدم من فروض الاعيان وذلك لان الواسطتين ههنا وهى كسر شوكة المشركين ودفع شرهم هى المقصود بالرد والاعدام ، وهذا المقصود يحصل بالبعض فكان من فروض الكفاية ، ثم الكفر حياته (١) قائمة بالكافر ثابتة باختياره فكان امرا عارضا فيه فالجهاد (٢) الذى يسرع لدفعه لم يكن عبادة اصلية بخلاف الوسائط المتقدمة فانها اصلية ثابتة بخلق الله تعالى لا اختيار للعبد فيها ، فكانت تلك العبادات اصلية وأما ما سواها من نوافل العبادات وسننها وآدابها فمن الزوائد لانها ليست بواجبة بل شرعت مكملات للفرائض فلم تكن مقصودة . (٣)

وعبادة تتضمن مونة كصدقة الفطر ، والمونة الثقل من مائنت القوم امائتهم اذا احتملت مونتهم اى شغلهم .  
وقيل : العدة ، من قولهم : آتاني فلان وما مانت له مائنا ، اذا لم تستعد له .  
وقيل : انها من منت الرجل أمونه ، والهمزة فيها كهى فى ادومر .

وقيل : هى مفعلة من الأون وهو الخرج والعدل ، لانه ثقل على الانسان ، أو من الأين وهو التعب والشدة ، والاول أصح كذا فى المغرب والصباح . (٤)

ومدقة الفطر واجبة مشتملة على معنى العبادة . (٥) والمونة ، لان تسميتها فى الشرع وكونه طهرة للمعاصى عن اللغو والرفث واعتبار مفسدة الغنى فيمن تجب عليه كما فى الزكاة واشتراط النية فى ادائه حتى لايتأدى

(١) أى : حياة الكفر .

(٢) فى م : والجهاد . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٨ .

(٣) انظر هذا التفصيل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٦ .

(٤) انظر المغرب فى ترتيب المعرب . ج ٢ ص ٢٥٥ . الصباح تاج اللغويات . وصاح العربية . مادة " مون " .

(٥) ٢٥٠ أ .



بدون النية بحال ، وعدم صحة ادائه من غير المالك وتعلق وجوبه بالوقت ،  
 ووجوب صرفه الى معارف الصدقات يدل على كونه عبادة ، ووجوبه على  
 الانسان بسبب رأس الغير وكون الرأس فيه سببا يدلان على ان فيه معنى  
 الموهنة ، ولما قهر معنى العبادة فيه حيث لم يكن عبادة خالصة  
 لم تشترط لها كمال الاهلية كما شرط للعبادات الخالصة حتى وجب على  
 العبي والمجنون الغنيين في مالهما كنفقة ذوي الارحام (١) .

وموهنة فيها معنى القرية كالعشر فان سبب العشر الارض النامية  
 فباعتبار تعلقه بالارض موهنة ، لان موهنة الشيء سبب بقاءه ، والعشر  
 سبب بقاء الارض ، وباعتبار تعلقه بالنماء وهو الخارج كتعلق الزكاة به  
 أو باعتبار ان مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة تحقق (٢) فيه معنى العبادة  
 واخذ شبهها بالزكاة الا أن الارض أصل والنماء وصف تابع ، وكذا المحل شرط  
 والشرط تابع ، فكان معنى الموهنة فيه أصلا ومعنى العبادة تبعا ( ولا ن  
 فيه معنى العبادة ) لا يوضع على ارض الكافر العشر في ابتداء وضع الوظيفة  
 لان معنى القرية وان كان تابعا يمنع وضعه على الكافر لانه ليس بأهل  
 للقرية (٤) ، وأجاز محمد بقاءه على الكافر اعتبارا بالخراج حتى لو ملك  
 الذمي من جهة المسلم أرضا عشرية تبقى عشرية كما كانت عنده ، لان العشر  
 يجب موهنة للارض كالخراج ، فيكون الكافر أهلا له ، لانه من أهل تحصيل  
 الموهنة ، الا أن في أداء العشر للمؤمن قرينة وثوابا تبعا لمعنى الموهنة كما في  
 نفقة الابوين والاولاد ، واذا كان معنى القرية في الاداء تابعا ، امكن  
 الايجاب على الكافر بلا تضمين (٥) قرينة في ادائها كما في النفقات ، بخلاف  
 ابتداء ايجاب العشر عليه حيث لا يجوز لان الكفر مانع منه (٦) لما في

(١) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٩ .

(٢) في م : يحق . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٩ .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) في م : القرية . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٣٩ .

(٥) في ت : تضمن . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٠ .

(٦) في ت : عنه .

من ضرب كرامة مع إمكان وضع الخراج ، كما أن الإسلام مانع من وضع الخراج مع إمكان وضع العشر ، فإما بعد ما صارت عشية فيستقيم إيجابه على الكافر فلا تصير خراجية بكفره ، كالخراجية لاتصير عشية بإسلام المالك . (١)

وموئنة فيها عقوبة كالخراج ، وهو موئنة كالعشر لأن الله تعالى يحكم ببقاء العالم إلى اليوم الموعود وسبب بقاءه هو الأرض لأن القوت يخرج منها ، فوجب العشر والخراج عمارة لها كما وجب على الملاك موئنة عبيدهم ودوابهم وعمارة دورهم ، وعمارة الأرض ويقاومها لجماعة المسلمين ، لأنهم يذبون عن الدار ويعنونونها عن الأعداء فوجب الخراج للمقاتلة كفاية لهم ، لأنهم هم الذابون عن حريم الإسلام حقيقة ، والفقراء معنى كما قال عليه الصلاة والسلام يوم بدر ( أنكم تنصرون بضعفائكم ) (٢) فكان (٣) المصروف إليهم صرفا إلى الأرض وانفاقا عليها معنى ، فهذا هو معنى الموئنة فليس العشر والخراج . (٤)

ثم الشرع جعل في العشر معنى العبادة كما بينا كرامة للمسلمين وفي الخراج معنى العقوبة أهانة للكافرين، وذلك لأن الخراج متعلق بالأرض بصفة التمكن من طلب النماء بالزراعة ( و ) ( ٥ ) الاشتغال بالزراعة عمارة الدنيا وأعراض عن الجهاد وهما من صنيع الكفار وعاداتهم وقد ذمهم الله تعالى بذلك في قوله عز وجل : \* وإشاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها \* (٦)

(١) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٩ .

(٢) هذا الحديث مروي عن أبي الدرداء رضي الله عنه بلفظ أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ابغوني ضعفاكم فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم " سنن الترمذي . كتاب الجهاد ، باب ما جاء في الاستفتاح بمعاليك المسلمين . قال أبو عيسى : " هذا حديث حسن صحيح " . المصدر السابق .

ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في ت : وكان .

(٤) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٣٩ .

(٥) غير موجود في ت .

(٦) سورة الروم ، آية (٩) .

فيملح سببا للعقوبة ، ووضع الخراج على الاراضى مذلة متضمنة لمعنى العقوبة ، كوضع الجزية على الروموس ، واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم " اذا تبايعتم بالعين واتبعتم اذئاب البقر ذللتهم وظهروا عليكم عدوكم " (١) وفى قوله عليه الصلاة والسلام حين رأى آلة الزراعة فى دار قوم " مادخل هذه دار قوم الا ذلوا " (٢) فكان الخراج باعتراف تعلقه بالارض مؤنة <sup>(٣)</sup> وباعتراف الاشتغال بالزراعة عقوبة ، الا ان الارض اصل والتمكن فى الزراعة وصف ، فسمى مؤنة فيها معنى العقوبة ، ولان الخراج متضمن معنى العقوبة والذل لا يبتدأ به المسلم ، حتى لو اسلم اهل بلدة طوعا وقسمت الاراضى بين المسلمين لم يوضع الخراج على اراضيهم ، وجاز ابقاء الخراج على المسلم حتى لو اشترى مسلم من كافر أرض خراج ، أو أسلم الكافر وله أرض خراج يؤخذ منه الخراج دون العشر ، لتردد الخراج <sup>(٤)</sup> بين المؤنة والعقوبة ، فلم يجب على المسلم ابتداء بمعنى المؤنة

(١) هذا الحديث مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما بلفظ انه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اذا تبايعتم بالعين واخذتم اذئاب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم " سنن ابى داود . كتاب البيوع ، باب النهى عن العينة .

(٢) هذا الحديث مروي عن أبى أمامة الباهلي رضى الله تعالى عنه انه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل هذا آلة الحرث بيت قوم الا ادخله الذل " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب المزارعة والحرث ، باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بالآلة الزرع او مجاوزة الحد الذى امر به هذا الحديث المروي عن أنس رضى الله عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من مسلم يغرس غرسا او يزرع زرعاً فيأكل منه طير او انسان او بهيمة الا كان له به صدقة " الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب الحرث والمزارعة ، باب فضل الزرع والغرس . الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب المساقاة ، باب فضل الغرس والزرع ، وجمعيه بينهما الحافظ ابن حجر العسقلاني بان يحمل الاول على الاستكثار من الزرع والاشتغال به عن امر الدين ، ويحمل الثانى على اتخاذ الزرع للكفاف ولنفع المسلمين . انظر فتح البارى بشرح صحيح الامام ابى عبد الله البخارى . ج ٥ ص ٤ .

(٣) فى ت : من .

(٤) فى م : الخارج ، والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٠ .

لمعارضة معنى العقوبة ايها ، ولا يسقط بعد الوجوب أيضا ، فانه لو سقط بعد الوجوب لسقط (١) باعتبار معنى العقوبة ، وقد عارضه معنى المؤنة فانه يوجب البقاء فلا يسقط بالشك (٢) .

وحق قائم بنفسه - أى ثابت بذاته - من غير ان يتعلق بذمة العبد ومن غير أن يكون له سبب يجب باعتباره على (٣) العبد ادائه على طريق الطاعة أو غيرها ، كخمس الغنائم والخمس فى المعدن يأخذه المسلمون من امسواال الكفار بالاستيلاء .

والمعدن اسم لما خلقه الله تعالى في الأرض من الذهب والفضة ،  
سمى به لأن الناس يقيمون به الصيف والشتاء ، من عدن بالمكان أقام به ،  
وقيل لأثبت الله تعالى جواهرهما في الأرض حتى عدن فيها (٤) - أى ثبت -  
فإن الخمس وجب لله تعالى بحكم الرهينة ، لا حق لأحد فيه بناء على أن  
الجهاد حق تعالى ، لأنه أعزاز دينه وأعلى كلمته ، فكان المعنى  
بالجهاد لله تعالى . قال الله تعالى ﴿ يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال  
لله والرسول ﴾ (٥) أى خالص حقه والرسول ينفذه ، فيما بين المسلمين فثبت  
أن مجموع المصاب خالص حقه ، وإن (٦) من بأربعة أخماسه على الغانمين  
من غير أن يستوجبها (٧) بالجهاد ، لأن العبد يجاهد لمولاه لا يستحق  
على مولاه شيئاً ، لكنه تعالى أثبتها للغانمين جزاء معجلاً في الدنيا فضلاً  
منه ورحمة ، فلم يكن الخمس حقاً لزمنا أدائه بطريق الطاعة ، بل هو حق  
استبقاه لنفسه من المال الذي هو خالص حقه وأمر بالصرف إلى من سماه الله  
(الله تعالى) (٨) في كتابه ، ولهذا تولى الإمام قسمته لأنه نائب الشريعة

(۱) فی ت : سقط .

(۲) انظر كشف الاسرار . ج ۴ ص ۱۴۰ .

• ۛ ۛۛۛ (ۛ)

(٤) انظر المعنى اللغوى للمعدن فى : لسان العرب باب النون فصل العين .  
تاج العروس من جواهر القاموس . باب النون فصل العين .

(٥) سورة الانفال ، آية (١) .

(۶) فی ت : وائے .

(٧) الضمير عائد الى العبد المفهوم من الغانمين وان لم يذكر .

(۸) لفظ الجلالة غیر موجود فی م .

في اقامة حقوقه ، ولهذا - أى ولأن الخمس ليس بحق لزمننا ادأوه بطريق  
الطاعة - حل خمس الخمس منه لبنى هاشم ، لانه حق قائم بنفسه لله تعالى  
لايلزمننا ادأوه بطريق الطاعة لم يعبر من الاوساخ ، لان المال انفسنا  
يصير وسخا لغيرورته آلة لاداء الواجب ومحلا لانتقال الاشام التى هى بمنزلة  
الذين فى البدن ، قال تعالى : ﴿ خذ من اموالهم صدقة تطهرهم ﴾ (١)  
فيصير كالماء المستعمل فى البدن بانتقال الحدث اليه غير ظهور ، وهذا  
المال لم يوءد به واجب فيبقى طيبا كما كان ، فحل لبنى هاشم لطهارته  
ولان حل الخمس لبنى هاشم لطهارته جعل اصحاب ابى حنيفة علة الاستحقاق  
نصرة الاجتماع (٢) لانه ثبت لهم بطريق الكرامة ، فتعليق هذه الكرامة  
بنصرة الرسول صلى الله عليه وسلم على الوجه الذى وجد منهم فى الجاهلية  
والاسلام أولى من تعليقه بالنسب ، لان النصرة فعل هو طاعة فى الاصل ،  
والقربة أمر يثبت خلقه لاصنع لاحد فيه ، وتعلق الكرامة بالطاعة اكثر  
من تعلقها بما ثبت خلقه ، واعتبارا بالاخماس الاربعة فانها لم تستحق  
الا بالنصرة . (٣)

---

- (١) سورة التوبة ، آية " ١٠٣ " .  
(٢) عبارة فخر الاسلام : غير اننا جعلنا النصرة علة للاستحقاق . والظاهر  
ان المراد نصرة الرسول عليه الصلاة والسلام . اصول فخر الاسلام البزدوى .  
ص ٣٠٦ .  
(٣) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٢ .

### "اقسام العقوبات"

"قوله " وعقوبات كاملة كالحدود ، وقاصرة ، نسميها اجزائية ، كحرمان الارث بالقتل ، وحقوق داخرة بين العقوبة والعبادة : كالكفارة اداؤها عبادة ، ووجوبها جزاء ، والعبادة غالبية للاختيار في الاداء ، وتؤدي بعبادة محضة وتشترط لها النية ، ولهذا لم نوجبها في الغموس والقتل العمد ، لعدم الاباحة بوجه ، ومنعناها عن العصى والمسبب لعدم الاهلية والمباشرة . وكفارة الفطر يغلب فيها العقوبة ، ولهذا قوبل بها الجنابة الكاملة ، فاسقطناها بالشبهة كالحد ، وباعتراض الحيض والمرض والفطر على سفر حادث على الصوم ، وألحقها الشافعي بغيرها ، وخصناها بقوله صلى الله عليه وسلم "فعليه ما على المظاهر" وهي فيه عقوبة وسببها حرام اجماعا ، وما يجب عقوبة قد يستوفى عبادة ، فان اقامتها عبادة ولاعكس ولهذا قلنا بالتداخل فيها .

"والشرح " (١) وعقوبات كاملة اي محضة تامة في كونها عقوبات كاملة كالحدود نحو حد الزنا ، وحد السرقة ، وحد الشرب ، فانها واجبة بجناسات كاملة لا يشوبها معنى الاباحة فاقتضى كل واحد منها ان يكون لها عقوبة زاجرة عن ارتكابها حقا لله تعالى على الخلوص وعن العبث سرد . سميت عقوبة (٢) لانها تعقبه - أي تتبعه . .

وعقوبات قاصرة ، ويسمونها اصحاب ابى حنيفة اجزية فرقا بين الكاملة والقاصرة والجزاء : يطلق على ما هو عقوبة كما في قوله تعالى : ﴿ جسزاء بما كسبا ﴾ (٣) وعلى ما هو مثوبة كما في قوله ﴿ فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾ (٤) فلقصور معنى العقوبة سميت اجزية ، اذ مطلق اسم العقوبة ينطلق على الكامل منها .

(١) انظر اقسام العقوبات في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٣٠٦ .

(٢) في ت : سميت به .

(٣) سورة المائدة ، اية " ٣٨ " .

(٤) سورة السجدة ، اية " ١٧ " .

مثال القاصرة : حرمان الارث بالقتل ، فانه غرم لحق القاتل بجنايته  
 وفي الغرم معنى العقوبة وانما هو من قبيل ما هو خالص حق الله تعالى  
 لان ما يجب لغير الله بالتعدى يجب لمن وقع التعدى عليه لا لغيره ، وليس  
 في حرمان الارث نفع عائد على المقتول المعتدى عليه ، فثبت انه وجب  
 جزاء لله تعالى زاجرا عن ارتكاب ما حرمه كالحدود ، لان ما لا يجب لغير  
 الله تعالى يجب لله تعالى ضرورة ومعنى القصور فيه انه عقوبة مالية  
 لا يتحمل بسببه ألم بظاهر بدنه بخلاف الحدود . (٢)  
 (١)

وحقوق دائرة بين العقوبة والعبادة : كال كفارة ادومها عبادة. فانها  
 يومر من عليه بالاداء بنفسه من غير ان يستوفى منه جبرا كالعبادات ،  
 والشرع لم يفوض الى المكلف اقامة شيء من العقوبات على نفسه (٣) بل  
 العقوبات مفوضة الى الائمة ، وتستوفى بطريق الجبر ، فكان في ادائها  
 ( معنى ) (٤) العبادة ، وفيها معنى العقوبة ، لان وجوبها جزاء ، فانها  
 لم تجب الا اجزية على افعال توجد من العباد ولذلك سميت كفارات ، لانها  
 ساترات للذنوب ، ولم تجب متبداءة كما تجب العبادات ، بل تتوقف على  
 اسباب توجد من العبد فيها معنى الخطر في الاصل كالعقوبات فمن هذا الوجه  
 فيها معنى العقوبة ، فان العقوبة هي التي تجب جزاء على ارتكاب المحذور الذي يستحق  
 المعاشم به ، وجهة العبادة في الكفارات غالبية ، لاختيار المكفر فليس  
 الاداء وتفويضه اليه من غير جبر ، ولانها تؤدي بعبادة محضة ولانها تشترط  
 فيها النية ولان فيها جهتين وجهة العبادة غالبية ، راعى اصحاب الفقه  
 حنيفة في ايجاب الكفارة صفة الفعل (٥) الذي وجب جزاء عليه ، من كونه  
 دائرا بين الخطر والاباحة كاليمين المعقودة على أمر في المستقبل ، والقتل  
 بصفة الخطأ ، فلم يوجبوا الكفارة في الغموس وفي القتل العمد ، لخلو  
 فعل صاحب الغموس وقاتل العمد عن الاباحة فلا يعلج سببا لما هو عبادة ،  
 ومنعوا الكفارة عن المصبي وعن المسبب وهو حافر البئر وواضع الحجر

(١) في ت : ظاهر .

(٢) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٤٧ .

(٣) ٢٥١ أ .

(٤) غير موجود في م . واشباهه لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤٩ .

(٥) في م : النفل . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٥٠ .

ومن في معناهما ، لعدم اهلية الصبي للإيجاب عليه ، لأن فعل الصبي لا يوصف بالحرمة ، والكفارة من الإجزية فيقتضى مباشرة فعل فيه معنى الحظر ولعدم مباشرة المسبب ، والكفارة من الإجزية ، والإجزية تقتضى مباشرة الفعل . (١)

وسائر الكفارات ككفارة القتل في أن جهة العبادة فيها راجحة على جهة العقوبة إلا كفارة الفطر ، فإنها تغلب فيها جهة العقوبة ، والذي يدل على أن جهة العقوبة في كفارة الفطر غالبية أنها قوبل بها الجناية الكاملة فاسقطت بالشبهة فإن كفارة الفطر تسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة إباحة كالحد ، فإن من جامع على ظن أن الفجر لم يطلع فلا تجب عليه الكفارة واسقطت باعتراض الحيض والمرض ، والفطر على سفر حادث على الصوم وإن كان بالجماع ، فلما سقطت بالشبهة عرف أنها ملحقه بالعقوبات ، وألحق الشافعي كفارة الفطر بغيرها من الكفارات في أنها لا تسقط بالشبهات وإنها ضمنية ما تلتف من حق الله تعالى بجنايته ، وخص أصحاب أبي حنيفة كفارة الفطر عن الكفارات في إسقاطها بالشبهة بقوله صلى الله عليه وسلم "من أفطر في رمضان متعمدا فعليه ما على المظاهر" (٣) والكفارة في الظهار عقوبة وسببها حرام اجتماعا فكفارة الفطر أيضا تكون كذلك وعند وجود الشبهة لا تكون حراما فلا تكون موجبا للكفارة ولأنه قيد الإفطار بعفة (٤) التعمد.

(١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٤٩ .

(٢) في م : فاما . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٥١ .

(٣) هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ وهذا المعنى ، وذكر جمال الدين الزيلعي أن الحديث بهذا اللفظ غريب ، ثم ذكر الحديث المروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يهضم شهرين أو يطعم ستين مسكينا " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الصيام ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهيل رمضان على الصائم . وانظر نصب الراية لأحاديث الهداية . ج ٢ ص ٤٤٩ .

(٤) في ت و س : بسبب . والاختيار لما في كشف الأسرار .

ج ٤ ص ١٥٦ .



الذي به يتكامل معنى الجناية ، ثم رتب وجوب الكفارة عليه ، ففرق أن وجوبها تستدعي جناية كاملة وأن وجوبها بطريق العقوبة ، إذ الجناية الكاملة تقتضي أن يكون الجزاء الواجب عليها عقوبة وكان ينبغي أن تكون كفارة الفطر من العقوبات المحضة كالحدود ، ولأن هذه الجناية معصية خالصة كالجنايات الموجبة للحدود ، ولكن الصوم لما لم يكن حقاً مسلماً إلى صاحب الحق تاماً وقت الجناية ، صار التعدي عليه بالافطار قاصراً في كونه جناية ، فيتمكن باعتبار القصور شبهة اباحة ( فيه ) ( ١ ) فيتعذر إيجاب الزاجر الذي هو عقوبة محضة ، فأوجب أصحاب أبي حنيفة الزاجر بالوصفين وهما العبادة والعقوبة وجعلوا معنى العقوبة في الوجوب ومعنى العبادة في الأداء دون عكسه ، لأنهم وجدوا ما يجب بطريق العقوبة ويستوفي بطريق العبادة كالحدود لأن إقامتها من السلطان عبادة ، اذ هو مأمور بإقامتها حتى يثاب على الإقامة ، ويعاقب ( ٢ ) على تركها ولم يجدوا ما يجب بطريق العبادة ، ويستوفي بطريق العقوبة أصلاً ، ولوجوب هذه الكفارة بطريق العقوبة قال أصحاب أبي حنيفة بتداخل الكفارات في الفطر ، حتى لو أفطر مراراً في رمضان واحد من غير تكفير لم تلزمه الا كفارة واحدة ، ولو أفطر في رمضانين ولم يكفر للمرة الأولى فكذلك لم تلزمه الا كفارة واحدة ، لأنه لما خصت هذه الكفارة من بين سائر الكفارات في إسقاطها ( ٣ ) بالشبهة لترجع معنى العقوبة فيها ، دل ذلك على أن السبيل فيها الدرء ، والتداخل من باب الدرء كما في الحدود ( ٤ ) .

### " من أقسام الأحكام "

" قوله " : ومنها خالص حق العبد وهو كثير ، ومنها ما غلب فيه حق الله تعالى ، كحد القذف ومنها ما غلب فيه حق العبد كالقصاص . وكلها تنقسم إلى أصل وخلف : كالتصديق في الإيمان ، ثم الإقرار في أحكام الدنيا ، ثم أداء أحسن الأبوين ثم تبعية الدار والغنيمة ، وكالتيمم مع الماء وهو خلف مطلق عندنا ، وضروري عند الشافعي وثبوت الخلافة بالنص أو دلالته ، وشرطها عدم الأصل للحال مع تصوّره .

( ١ ) غير موجود في ت و س وإثباته لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٥٧ .

( ٢ ) في م : يثاب . وهو خطأ .

( ٣ ) في م : في إسقاط الشبهة . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٥٨ .

( ٤ ) انظر هذا التفصيل في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٥١ .

" الشرح " (١) ومن (٢) الاحكام ما هو خالص حق العبد وهو اكثر مما يحمى نحو ضمان الدية ، وبدل المثل والمغصوب ، وملك المبيع والشمن ، وملك النكاح والطلاق وما اشبهها . (٣) .

ومن الاحكام ما اشتمل على حق الله تعالى وحق العبد ، وغلب حق الله تعالى كحد القذف ، فانه مشتمل على الحقين بالاتفاق ، فان شرعه لدفع العار عن المقذوف دليل على ان فيه حق العبد ، وشرعه حدا زاجرا دليل على حق الله تعالى ، ( الا ان حق الله تعالى ) (٤) فيه غالب عن ~~حقوق~~ اصحاب ابي حنيفة كما في سائر الحدود حتى لا يجرى فيه الارث ولا يسقط بعفو المقذوف ، ويجرى فيه التداخل عند الاجتماع حتى لو قذف جماعة في كلمة واحدة ، أو في كلمات متفرقة لا يقام عليه الا حد واحد . (٥)

ومن الاحكام ما غلب فيه حق العبد ، كالقصاص ، فان سببه ~~ليست~~ الا القتل الذي هو جناية على النفس ، وفيها لله تعالى حق ، وهو حقيق الاستعداد ، وللعبد حق ، وحق العبد أرجح بجعل الله تعالى له ذلك ، فعبار معظم الحق فيه للعبد . (٥)

وكل هذه الحقوق تنقسم الى أصل وخلف ، وذلك الانقسام الى الأصل والخلف في الايمان ، أوله التعديق والاقرار ، ثم صار الاقرار بنفسه ، أملا مستبدا ، في احكام الدنيا خلفا عن الايمان الذي هو التعديق والاقرار جميعا ، كما في المكروه على الاسلام ، انه يحكم باسلامه بمجرد الاقرار حتى لو رجع عن الاقرار عند زوال الاكراه يعير مرتدا ، ثم صار ( ادا ) (٤) أحد الابوين ثابتا في حق الصغير (٦) خلفا عن ادا الصغير بنفسه لعجزه عن ذلك وقصور عقله ، وكذا ادا أحد الوالدين خلفا عن ادا المعتبر به والمجنون ، ثم صار تبعية أهل الدار واداء الغانمين خلفا عن تبعية

(١) انظر هذه الاقسام في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣٠٧ .

(٢) ٢٥١ ب .

(٣) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٥٨ .

(٤) غير موجودة في ت .

(٥) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٦١ .

(٦) أي : غير العاقل كما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٦٢ .

الابوين ، وليس المراد من خلفية الدار والغانمين لاداء الابوين كون تبعية الدار والغانمين خلفا عن تبعية الابوين ثم كون تبعيتهما خلفا عن اداء الصغير ، بل المراد ان تبعية الدار والغانمين خلفا عن اداء الصغير بنفسه ، ولكن البعض مقدم على البعض .

وكالتيمم مع الماء ، فان في شروط (١) الصلاة الطهارة بالماء وهو الوضوء او الاغتسال اهل ، والتيمم خلف عنها بلا خلاف ، والتيمم خلف مطلق عند اصحاب ابي حنيفة - يعنى به ان الحدث يرتفع بالتيمم الى غاية وجود الماء - فتثبت اباحة الصلاة بناء على ارتفاع الحدث وحصول الطهارة كما في الطهارة بالماء ، وعند الشافعي التيمم خلف ضرورى - اى ثبتت خلفيته ضرورة الحاجة - الى اداء الصلاة واسقاط الغرض عن الذمة ، فيكون التيمم خلفا عن الوضوء لاباحة الصلاة . (٢) مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة .

وشبوت الخلافة بالنص أو دلالتة أو اشارته أو اقتضائه لا بالرأى ، فإن الخلف انما يثبت بما ثبت به الأصل ، والأصل لا يثبت بالرأى وكذا الخلف ، وشروط الخلافة عدم الأصل للحال لان مع وجود الأصل لا يجوز العدول الى الخلف لكسب بشرط ان يكون عدما مع تصور وجوده - اى مع احتمال الوجود ليصير السبب المثبت للأصل ( منعقدا للأصل ) (٣) - ثم بالعجز عنه يتحول الحكم للنسب الخلف ، كما في التيمم ، فان السبب الموجب للوضوء وهو ارادة الصلاة قد انعقد موجبا له لاحتمال حدوث الماء ، ثم بالعجز انتقل الحكم للنسب التيمم ، فاذا لم يحتمل وجود الأصل فلا يثبت الخلف كالخارج من البئس اذا لم يكن موجبا للوضوء كالدمع والعرق لا يكون موجبا للخلف وهو التيمم . (٤)

.....

(١) في م : شرط . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٦٣ .

(٢) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج ج ١ ص ٨٧ .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) انظر هذا التفصيل في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٦٣ .

"متعلقات الاحكام الوضعية وتعريفاتها"

"قوله" واما متعلقاتها : فالسبب ما يفضى الى مطلوب يدرك فيسند  
لا به . والعلة ما يجب به الحكم ابتداء . كالبيع للملك والزكاح للحبس  
والقتل للنقص ، والله تعالى هو الموجب ، وانما نسب الى العلية  
بجعله علة موجبة في حقنا ، لخفاء حكمه في كل واقعة بعد الوحي ، وعلى  
هذا فالاتفاق ان شاهد العلة اذا رجع ضمن لنسبة الايجاب اليه ، والشرط  
ما يتعلق به الوجود ، والعلامة ما يعرف بها من دون تعلق .

"الشرح" (١) : لما فرغ من تقسيم الاحكام شرع في تقسيم متعلقاتها  
متعلقات الاحكام الشرعية اربعة : السبب والعلة والشرط والعلامة ، والدليل  
على الحصر الاستقراء لا غير .

والسبب : ما يتوصل به الى المقصود من علم أو قدرة أو آلة . (٢)  
وفي عرف الفقهاء : السبب يفضى الى الحكم المطلوب الذي يدرك فيه لا بسببه  
كالطريق يتوصل به الى المقصد ، (٣) وان كان الوصول بالمشي (٤) وكالحبل  
يتوصل به الى الماء ، وان كان يحصل الوصول بالاستقاء (٥)

(٦)  
والعلة : لغة : عارض يتغير وصف المحل بعروضه فيه ، وسمى العرض  
علة لكونه عارضا يتغير المحل بعروض المرض فيه من وصف الصحة الى المرض .  
وقيل : انها في اللغة مستعملة فيما يؤثر في امر من الامور سواء  
كان المؤثر ذاتا أو صفة ، وسواء أثر في الفعل او في الترك ، يقال :

---

(١) انظر الكلام عن السبب في اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣٠٩ ، الاحكام  
في اصول الاحكام . ج ١ ص ١١٨ . الا ان المصنف سار في هذا الفصل عموما  
على منهج فخر الاسلام البزدوي .

(٢) انظر التعريف اللغوي للسبب في : لسان العرب . باب الباء ، فصل السين .  
تاج العروس من جواهر القاموس . باب الباء فصل السين .

(٣) في ت : المقصود . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٠ .

(٤) في م : بالحكم . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٠ .

(٥) انظر هذا التعريف في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٠ .

(٦) ٢٥٢ أ .

مجيء زيد علة لخروج عمرو . (١)

وفى عرف الفقهاء : العلة : ما يجب به الشيء ابتداء . (٢)

" قوله " يجب به الشيء : احتراز به عن الشرط ، فان الشرط يوجب الشيء عندئذ ، ولا يجب به .  
 (٣)  
 " وقوله " ابتداء : احتراز به عن السبب والعلامة وعلة العلة والشرط  
 ايضا ، فان المراد بقوله " ابتداء " الوجوب بلا واسطة ، وبهذه الاشياء  
 لا يثبت الحكم بلا واسطة .

ويدخل فى هذا الحد العلة الوضعية التى جعلها الشارع عللا كالبيع ،  
 للملك والنكاح للحل والقتل للقصاص ، والاوقات (٤) للعبادات (٥) .  
 والعلة المستنبطة بالاجتهاد : كالمعانى المؤثرة فى الاقيسه ، والله  
 تعالى هو الموجب فان وجوب الحكم وثبوته بايجاب الله تعالى اذله ولا يسه  
 الايجاب ، وهو قادر على ان يشرع الاحكام بلا علة ، وانما نسب الحكم الى  
 العلة بجعل الله تعالى العلة علة موجبة فى حقنا ، لان ايجاب الله تعالى  
 تعالى الحكم فى كل واقعة لما خفى عنا خصوصا بعد الوحي ، ونحن عاجزون  
 عن ادراكها ، جعل الله تعالى العلة التى تمكن لنا الوقوف عليها موجبات  
 للاحكام فى حقنا - أى فى حق العمل - ونسب الوجوب الى العلة فى حق العباد .  
 تيسيرا ، فصارت العلة موجبة فى الظاهر بجعل الله تعالى اياها عللا ،  
 وفى حق صاحب الشرع هذه العلة اعلام خالصة على الايجاب ، وهى نظير الاماته  
 والاحياء ، فان المحي والمميت هو الله حقيقة ، ثم جعل الاماته مضافة الى  
 القاتل بعلة القتل فيما ينبئ عنى عليه من الاحكام فى حق العباد ، من القصاص  
 وحرمان الميراث والكفارة والدية وهذا مثل افعال العباد من الطاعات ،  
 فانها ليست بموجبه للشواب بذواتها ، فان العبد لا يستحق على مولاه بعمله .

=====

- (١) انظر التعريف اللغوى للعلة فى : لسان العرب . باب اللام فعل العين .  
 تاج العروس من جواهر القاموس . باب اللام فعل العين .
- (٢) هذا تعريف فخر الاسلام البزدوي . انظره فى اصوله . ص ٣٠٩ .
- (٣) فى ت : احتراز . والاختيار لما فى كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٧١ .
- (٤) هذا التمثيل غير مسلم ، اذ يشترط فى العلة ان تكون مناسبة .
- (٥) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٧١ .

( له ) ( ١ ) ثواباً قط ، إلا ان الله تعالى يفضل به جعل هذه الافعال موجبة ،  
للتواب بقوله ﴿ جزاء بما كانوا يعملون ﴾ ( ٢ )

وعلى ان العلة يجب به الحكم ابتداءً ، يجعل الله تعالى موجبة لابنفسه ،  
اجمعوا على أن الشاهد بعلة الحكم اذا رجع ضمن ، النسبة الايجاب اليه فان العلة  
هى الموجبة ابتداءً ، اذ شهد شاهدان على أنه طلق امرأته قبل الدخول بهنفسه ،  
او اعتق عبده ، ففرض القاضى بوقوع الطلاق والعتق ، وضمن الزوج نصف المهر  
ثم رجع الشاهدان ، ضمننا نصف المهر للزوج وقيمة العبد للمولى ، لانهما  
اثبتا عليه التلف ، فكان التلف مضافاً اليهما ، فاذا اضيف التلف اليهما  
مع ان الشهادة علة العلة ، فأولى أن يضاف الى حقيقة العلة . ( ٣ )

والشرط لغة : العلامة اللازمة للشئ ، ومن معنى العلامة اشراط الساعة  
- اى علاماتها ( اللازمة ) . ( ٤ )

( ٥ )  
والشرط فى عرف الفقهاء : ما يتعلق به وجود الحكم لا وجوبه - اى يتوقف  
عليه وجود الشئ بان يوجد عند وجوده ، لا بوجوده ، كالدخول فى قول الرجل  
لامرأته : ان دخلت الدار فانت طالق - فان الطلاق يتوقف على وجود الدخول  
وبعير الطلاق عند وجود الدخول مضافاً الى الدخول موجوداً عنده ، لا واجباً به ،  
بل الوقوع بقوله " انت طالق عند الدخول ، فمن حيث انه لا اثر للدخول  
فى الطلاق من حيث الشبوت به ، ولا من حيث الوصول اليه لم يكن الدخول  
سبباً ولا علة ، بل كان علامة ، ومن حيث انه مضاف اليه وجوده ، كان الدخول  
شبهها بالعلل ، وكان بين العلامة والعلة فسمى شرطاً ، ولهذا لا يجب الضمان على  
شهود الشرط بحال ، وانما يجب الضمان على شهود التعليق اذا رجعوا ( ٦ ) .

والعلامة فى اللغة : هى الامارة ، كالميل للطريق . ( ٧ )

( ١ ) غير موجود فى ت و س . واثباته لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٢ .

( ٢ ) سورة السجدة ، آية " ١٧ " انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧١ .

( ٣ ) هذا دليل على ان العلة معتبرة غير مهدرة . انظر كشف الاسرار . ج ٤ ،  
ص ١٧٣ .

( ٤ ) غير موجود فى م . انظر تعريف الشرط اللغوى فى لسان العرب . باب الطاء  
فصل الشين . تاج العروس من جواهر القاموس . باب الطاء فصل الشين .

( ٥ ) هذا تعريف فخر الاسلام البزدوي . انظره فى اصوله ص ٣١٠ .

( ٦ ) انظر شرح التعريف فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٣ .

( ٧ ) انظر التعريف اللغوى فى : لسان العرب . باب الميم فصل العين . تاج  
العروس من جواهر القاموس . باب الميم فصل العين .

وفى الشرع العلامة : ما يعرف وجود الحكم من غير ان يتعلق به وجوده .  
ولا وجوبه (١) فتكون العلامة دليلا على ظهور الحكم عند وجودها فحسب سبب  
( مثل ) (٢) التكبيرات فى الصلاة اعلام على الانتقال من ركن الى ركن  
والاذان علم الصلاة . (٣)

### " اقسام السبب "

" قوله " تقسيم السبب (٤) : منه حقيقى وهو ما يتخلل بينه وبين  
الحكم علة كدلالة السارق والقاتل ، وكدلالة مسلم فى دارنا مسلمين علي  
حسن فى دارهم فأصيب لم يشارك الدال ، وكأمر بنكاح امرأة وكونها حرة  
وكانت أمة ، وقد استولدها لم يرجع عليه بقيمة الولد ، بخلاف ما لو  
زوجها على ذلك ، لانه حينئذ صاحب علة ، ولا يلزم دلالة المحرم على الصيد  
لانه يزيل بها امه اذا اتصل بها القتل ، فكان مباشرا ، وليس المال  
محفوظا بالبعد عن اليد فافترقا ، ولا دلالة المودع لانه مباشر حيث ضيع  
ما التزم من الحفظ بنفسه ، ومنه مجازى كالتعليقات عندنا سميت اسبابا  
وان لم تفض الى البر الذى شرعت له اليمين لجواز الافضاء اليه ، وعند  
الشافعى هى اسباب بمعنى العلل ، ولهذا المجاز شبهة الحقيقة خلافا للزقر،  
والفائدة فى مسألة ابطال التعليق بالتنجيز ، ومنه ما هو فى معناها كسوق  
الدابة ، وقودها اذا تلف به (٥) شيء ، وكالشهادة بالقصاص فانها  
سبب باعتبار تحلل حكم القاضى واختيار الولى قتل المشهود عليه ، وفى  
معنى العلة لاضافة المباشرة اليها لانه تلف بالشهادة .

" الشرح " (٦) لما ذكر معاني السبب والعلة والشرط والعلامة شرع فى  
تقسيماتها ، فبدأ بتقسيم السبب : - منه حقيقى : وهو ما يفضى الى الحكم من  
غير أن يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا تعقل فيه معاني العلل ، لكن تتخلل بينه وبين

(١) تعريف فخر الاسلام البزدوي . انظره فى اصوله . ص ٣١٠ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) انظر هذا الشرح فى كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٧٤ .

(٤) ٢٥٢ ب .

(٥) فى م : منه .

(٦) انظر اقسام السبب فى اصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣١٠ .

الحكم علة لاتضاف الى السبب .

قوله "مايفضى الى الحكم" هو بمنزلة الجنس يشمل السبب والعلة والشرط .

واحترز بقوله " من غير ان يضاف اليه وجوب ، عن العلة .

ويقوله " ولاوجود " عن الشرط .

وقوله " ولا تعقل فيه معانى العلل " اى لا يوجد له تأثير فى الحكم

بوجه بواسطة وبغير واسطة عن السبب الذى له شبه العلة ، وعن السبب الذى

فيه معنى العلة ، فان كلا منهما يفضى الى الحكم من غير ان يضاف اليه

وجوب ولا وجود ، ولكن لا يخلو عن معنى العلة ، وقد تم التعريف .

ثم بين خلوه عن معنى العلة بقوله " لكن تتخلل بينه وبين الحكم علة

لاتضاف الى السبب " من (١) السبب الذى فى معنى العلة ، مثل دلالة رجل

السارق على مال الغير ليسرقه ، فسرق لم يضمن الدال شيئا ، لان الدلالة

سببا محض ، اذ هى طريق الوصول الى المقصود ، وقد تخلل بينها وبين

المقصود علة غير مضافة الى الدلالة وهو فعل السارق الصادر عن اختياره

فلم يكن فى دلالة شيء من معنى العلة ، فلم يشارك الدال فى الضمان ،

وكدلالة مسلم فى دار الاسلام مسلمين على حمن فى دار المشركين فاصيب ، لم

يكن الدال شريكا لهم ، لان دلالة سببا محض ، اذ هى طريق الوصول الى

المطلوب ، وقد تخلل بينها وبين المقصود علة غير مضافة الى الدلالة

وهو فعل القوم الصادر عن اختيارهم ، فلم يكن فى دلالة لهم شيء من معنى

العلة ، فلا يشاركهم الدال فى المعاب .

وكأمر رجل بنكاح امرأة كما اذا قال ( لرجل ) (٢) تزوج هذه المرأة

فانها (٣) حرة " فتزوجها فظهر انها امة ، وقد استولدها لم يرجع الزوج

على الدال بقيمة الولد (التى ) (٤) اداها الى المالك ، لان الامر صاحب

سببا محض ، فان اختياره سببا للوصول الى المقصود ، ولكن تخلل بينه وبين

(١) لعل العبارة : ليحترز عن السبب الذى فى معنى العلة .

(٢) غير موجود فى ت و س واشباته لما فى اصول فخر الاسلام البزدوي ص ٣١١ .

(٣) فى ت و س : وهى حرة . والاختيار لما فى المصدر السابق .

(٤) غير موجود فى ت .



المقصود وهو الاستيلاء على غير مضافة الى السبب وهي عقد النكاح الذى  
 بآشبه الزوج والمرأة باختيارهما ، بخلاف ما اذا زوجها رجل على هذا الشرط  
 اى على انها حرة بان قال زوجته على انها حرة - حيث يرجع المستولس  
 بضمان الولد على المزوج ، لانه صار صاحب على اذ الاستيلاء مبنى على  
 التزويج وشرط الحرية صار بمنزلة الوصف اللازم لهذا التزويج ، فيكسبون  
 الاستيلاء بناء على التزويج وشرط الحرية ، وكان شرط الحرية بمنزلة العلة  
 كالتزويج ، فكان (١) الشارط لها صاحب على ، فصار كأنه قال : انساب  
 كفيل ما يلحقك بسبب هذا العقد ، ويقال : مالزمه من الضمان انما لزمه  
 بالاستيلاء ، والاستيلاء حكم التزويج ، لانه موضوع له فكان المزوج (٢)  
 صاحب على فيضاف الحكم اليه (٣) .

ولا يلزم على ان الحكم لا يضاف الى السبب المحض مع وجود العلة دلالة المحرم  
 على الصيد ، انها توجب الضمان على المحرم الدال ( وان كانت الدلالة ) (٤)  
 سببا محضا لانه تخلص بين الدلالة وبين المقصود فعل مختار . وهو القتل  
 من المدلول لان المحرم الدال يزيل بالدلالة أمن الصيد ، فان الصيد ببعده  
 عن الناس آمن وتواريه (٥) عن اعينهم ، والمحرم قد التزم بعقد الاحرام  
 الامن للصيد عنه ، فصار المحرم الدال خائفا بازالة الامن عنه بالدلالة  
 فيضمن اذا صحت الدلالة اى وجدت شرائطها وهى ان لا يكون المدلول عالميا  
 بمكان الصيد ، اذ لو كان عالما بمكان الصيد لم يحدث له تمكن من قبله  
 بدلالته فكان وجودها وعدمها سواء ، وان يصدق المدلول فى الدلالة حتى لو  
 كذبه وصدق غيره لاضمان على المكذب ، وان يتعمل القتل بهذه الدلالة وان يكون  
 الدال محرما عند القتل ، حتى لو كان محرما عند الدلالة ، وحل عند القتل  
 لا يجب الضمان لان الوجوب يتقرر عند القتل ، فيشترط الاحرام عند القتل وحينئذ  
 يكون المحرم مباشرا فيجب الضمان . (٦) .

(١) ٢٥٣ أ .

(٢) فى م : الزوج . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٧٨ .

(٣) انظر هذه الامثلة فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٧٨ .

(٤) غير موجود فى ت ، وفى م : كان للدلالة ، وهو خطأ من الناسخ .

(٥) أى : ويتواريه . (٦) انظر هذا المثال فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٧٩ .

وعند الشافعى رحمه الله تعالى هي - اى التعليقات - اسباب بمعنى سبب  
العلل لان اليمين هي التي توجب الكفارة عند الحنث والمعلق هو الذي يوجب  
الجزاء عند وجود الشرط ٣ فكان كل ( واحد ) ( ٤ ) منهما سببا في الحال  
لا لعله باعتبار تأخر الحكم ، ولكن في معنى العلة ، باعتبار انه سبب  
المؤثر في الحكم لا غير واذا كان سببا بمعنى العلة في الحال لم يجز  
تعليق الطلاق والعتاق بالملك ، لان السبب لا ينعقد في غير محله ، والمرأة  
الاجنبية والعبد الذي ليس في ملكه ، ليسا ( ٥ ) بمخطين ( ٦ ) للطلاق والعتاق ( ٧ )

- (١) فى م : والسارق ، وهذا خطأ .
- (٢) انظر في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٠ .
- (٣) انظر هذا القسم من السبب في كشف الاسرار، ج ٤ ص ١٨٣ .
- (٤) غير موجود فى م .
- (٥) فى م : ليس، والضمير عائد الى المرأة والعبد .
- (٦) فى ت : بمحلى .
- (٧) انظر معنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج، ج ٣ ص ٢٩٢ ، ج ٤ ص ٣٢٧ .

وعند اصحاب ابى حنيفة لهذا المجاز - اى المعلق بالشرط الذى سموه  
سببا مجازا - شبهة الحقيقة - اى جهة كونه علة حقيقية من حيث الحكيم  
خلافاً لزفر فان عنده المعلق بالشرط خال عن شبهة الحقيقة . بل (هو) (١)  
مجاز محض (٢) .

وفائدة الخلاف تظهر فى مسألة ابطال التعليق بالتنجيز ، وهى مسألة اذا  
قال لامرأته : ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا ، فعند  
اصحاب ابى حنيفة يبطل التنجيز التعليق حتى لو عادت اليه بعد زوج اخر  
ثم وجد الشرط لا يقع شيء لان اليمين شرعت للبر - اى المقصود من شرعية اليمين  
سواء كانت بالله أو بغيره تحقيق المخلوف عليه - من الفعل أو الترك ، فان  
المخلوف عليه قبل الحلف كان جائز الاقدام والترك ، فاذا قصد الحالف (٣)  
ترجيح احد الجانبين ( وتحقيقه ) (٤) اكده باليمين التى هى عبارة عن القوة  
ليتقوى بها على تحقيق ما قصده ، فلم يكن بد من ان يعبر البر مضمونا بالجزء  
على معنى أنه لو فات البر يلزمه الجزء لا محالة فى اليمين بغير الله ، كما تلزمه الكفارة  
فى اليمين بالله ليتحقق معنى اليمين من الحمل والمنع ، واذا صار البر مضمونا بالجزء  
يعنى فى اليمين بغير الله ، صار لما ضمن به البر من الطلاق والعتاق  
ونحوهما (٥) شبهة الوجوب - اى الشبوت - فى الحال يعنى قبل فوات البر  
كالمغضوب مضمون بالقيمة على معنى انه تلزمه القيمة عند فوات المغضوب  
لا محالة ، فيكون للغصب حال قيام العين المغصوبة فى يد الغاصب شبهة  
ايجاب القيمة حتى مع البراءة عن القيمة والرهن والكفالة بها حال قيام  
العين المغصوبة ، ولو لم يكن لها ثبوت بوجه لما صحت هذه الاحكام ولا يصح  
قبل الغصب (٦) .

=====

- (١) غير موجود فى ت .
- (٢) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٤ .
- (٣) ٢٥٣ ب .
- (٤) غير موجود فى م .
- (٥) فى ت و س : غيرهما . والاختيار لما فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٤ .
- (٦) انظر المصدر السابق .

وتحقيق هذا : ان البر واجب لغيره ، وهو الاحتران عن هتك حرمة اسم الله تعالى ، أو خوف لزوم الجزاء لا لعينه . (١) اذا ليس للعبد ايجاب ماليش بواجب شرعا ، لانه نصب شريعة وما ثبت لغيره فهو ثابت له من وجه دون وجه والبر من حيث انه واجب كان ثابتا موجودا ، ومن حيث انه غير واجب لعينه كان معدوما في نفسه فثبت ان عرضة العدم والجزاء يلزم عند فوات البر ، فاذا ثبت للبر عرضة العدم ثبت بقدرها عرضة الوجود للجزاء فثبت لسببه عرضة الوجود ايضا ليكون الحكم ثابتا على قدر سببه ، فعرفنا ان لهذا السبب وهو المعلق بالشرط شبهة الثبوت في الحال اليه (٢) لا يقال : ان سلمنا انه ثبت للبر عرضة العدم من الوجه الذي قلتم ، فلا نسلم انه ثبت للجزاء بقدرها عرضة الوجود ، لان ثبوت الجزاء متعلق بفوات البر بعد الثبوت لا بالعدم الاصل ، ولهذا لاتجب الكفارة فليس الغموس ، لان عدم البر فيها اصل بخلاف المنعقدة ، وعرضة العدم للبر لو ثبت انما يثبت من الاصل ، لان كون البر غير واجب لعينه يقتضي ان يكون له عرضة العدم من الاصل ، لا ان تثبت له عرضة العدم بعد الوجود ، واذا كان كذلك لم تثبت عرضة الوجود للجزاء بهذه العرضة .

قال فخر الاسلام : لايد لشبهة السبب من محل تبقى فيه كما لايد لحقيقة السبب من محل تبقى فيه لان شبهة الشيء لا تثبت فيما لا تثبت حقيقة ذلك الشيء الا ترى

- (١) في م : بعينه .  
 (٢) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٨٤ .  
 (٣) لعل " قد " الثانية زائدة لضرورة لها، انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٥ .  
 (٤) انظر المصدر السابق ج ٤ ص ١٨٤ .

ان شبهة النكاح لا تثبت في الرجال بالاتفاق ولا في حق المحارم عندهما ،  
وان شبهة البيع لا تثبت في حق الحر والميتة لأن حقيقة النكاح والبيع  
لا تثبت فيهما ، فاذا فات المحل بتنجز الثلاث بطل التعليق ، لأن التعليق ثبت  
صفة وهو أن يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل وجود الشرط ، فاذا بطلت  
تلك الشبهة بفوات المحل لم يبق التعليق لبطلان محل الجزاء ، كما يبطل  
لبطلان محل الشرط بأن جعل الدار بستانا وانما لم يشترط بقاء الملك  
لبقاء التعليق كما شرط المحل ، لأن محلية الطلاق تثبت بمحلية النكاح  
ومحلية النكاح تفتقر الى بقاء الحل ولا يفتقر الى بقاء الملك . (١)

وعند زفر لا يبطل التنجيز التعليق ، لأن عنده ليس للمعلق شبهة  
الحقيقة بوجه ، اذ لا بد للسبب وشبهته من محل ينعقد فيه كالسبب الحسي ،  
والتعليق بالشرط حائل بين المعلق ومحلّه ، فأوجب قطع السببية بالكلية ،  
كالترس اذا حال بين الرمي والمرمى ، واذا لم تبق له جهة السببية بوجه  
لا يحتاج الى المحل ، واحتمال صيرورته سببا في الزمان الثاني لا يوجب  
اشتراط المحل (٢) في الحال ، بل يكفيه احتمال حدوث المحلية وهو قائم  
لاحتمال عودها اليه بعد زوج آخر ، وهو في الحالين يمين ومحليها ذممة  
الحالف فتبقى ببقائها ، ولا يبطل تنجيز الثلاث . (٣)

ومن السبب ما هو سبب في معنى العلة ، كسوق الدابة وقودها ، فان  
كل واحد من السوق والقود سبب لما يتلف بالدابة من النفس والمال حاله  
السوق والقود لا علتة ، لأن (٤) السوق (٥) أو القود طريق الوصول الى الاتلاف  
لا لأنه موضوع له ليكون علة لكنه بمعنى العلة ، لأن السوق أو القود حمل  
الدابة على الذهاب كرها ، فصار فعلها مضافا الى المكروه فيما يرجع الى

(١) هذا القول نقله علاء الدين البخاري عن فخر الاسلام البزدوى . انظر

كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٥ .

(٢) في م : الحل في المحل . والاختيار لما في كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٥ .

(٣) انظر كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٨٥ .

(٤) ٢٥٤ آ .

(٥) في ت : للسوق .

ببدل المحلل ، فاما فيما يرجع الى جزاء المباشرة فلا حتى لا يحرم عن الميراث ولا تجب الكفارة . والقصاص وكالشهادة . بالقصاص فانها سبب لقتل المشهود عليه في معنى العلة ، لا أنها علة لتخلل الوسطة بين الشهادة وبين الحكم - وهو القتل - حكم القاضي ، واختيار الولي قتل المشهود ( عليه ) ( ١ ) - أي فعل الشهادة ليس بفعل قتل بنفسه ، لكونه غير موضوع للقتل - ويتخلف القتل عنه في كثير من الصور ، وانما يصير فعل الشهادة قتلًا بواسطة ليس في يد الشاهد . وقدرته تحصيله ، وتلك الوسطة حكم القاضي بوجوب القصاص ومباشرة الولي الصادرين عن اختيار ، اذ ليس في وسع الشاهد ايجاد ما يظهره القاضي بحكمه أو يوجبه ، ولا ايجاد اختيار القتل من الولي ، فبقي فعل الشهادة سببًا فلا يجب به ما يجب بالقتل وهو القصاص ، ولكنها في معنى العلة ، لاضافته مباشرة القتل الى الشهادة ، لأنه تلف بالشهادة ، لأنه لم تكن ( ٢ ) للولي ولاية الاستيفاء قبل شهادتهم ، وانما حدثت ولاية الاستيفاء للولي بالشهادة فالاستيفاء مرتب على الشهادة ، فصار الشهادة في معنى العلة لضرورة المباشرة التي هي علة التلف مضافة اليها مع كونها في نفسها سببًا من قبل أن المباشرة حادثة باختيار المباشر ( ٤ )

### " أقسام العلة "

" قوله " : تقسيم العلة : منها حقيقة وهي العلة أسما ومعنى وحكما كالبيع و النكاح للملك والحل ، وفي اقترانها بالحكم خلاف ، والحق انه يجب ، ومن مشايخنا من أجاز تقدمها وفرق بينها وبين الاستطاعة مع الفعل بأنها عرض ، فلعدم البقاء وجب القران ، وللعلة الشرعية بقاء حكما فتصوّر تقدمها .

( ١ ) غير موجود في ت .

( ٢ ) في ت : الصادران . وهو خطأ اعرابا .

( ٣ ) في م : لو لم . وهو خطأ .

( ٤ ) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٧٥ .

"الشرح" (١) :- تقسيم ما يطلق عليه اسم العلة ، منها العلة حقيقة ،  
والعلة الشرعية .

الحقيقية تتم بأوصاف ثلاثة :-

أحدها : أن تكون علة اسما ، بأن تكون في الشرع موضوعة لموجبها ،  
ويضاف ذلك الموجب اليها لربوأسطة .

وثانيها : أن تكون علة معنى : بأن تكون مؤثرة في اثبات ذللك  
( الحكم ) ( ٢ ) .

وثالثها : أن تكون علة حكما : بأن يثبت الحكم بوجودها متصلا بها  
من غير تراخ ، فإذا تمت هذه الأوجه كانت علة حقيقية ، وإذا لم يوجد  
منها بعض هذه الأوصاف كانت علة مجازا . ( ٣ )

مثال العلة الحقيقية : البيع للملك ، والنكاح للحل ، فإن كلا من  
البيع والنكاح علة اسما من حيث أنه موضوع لأجل موجب ، والموجب مضاف  
اليه بغير واسطة ، وعلة معنى من حيث أنه مشروع لأجل هذا الموجب ، وعلة  
حكما من حيث أن الحكم ثبت به ، ولايجوز أن يتراخى عنه وكان علة حقيقية .

وفي اقتران الحكم بالعلة الشرعية وتقدمها على الحكم وتأخرها عن  
الحكم تقدما وتأخرا زمانيا ( خلاف ) ( ٤ ) .

والحق أنه يجب اقترانها بالحكم كالعلة العقلية . ( ٥ )

- 
- (١) انظر هذه الأقسام في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣١٣ .
  - (٢) غير موجود في ت .
  - (٣) انظر هذه الأوصاف في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٧ .
  - (٤) غير موجود في م .
  - (٥) وهو اختيار فخر الاسلام البزدوي ، وأبي بكر السرخسي . انظر أصول فخر  
الاسلام البزدوي . ص ٣١٣ . أصول السرخسي . ج ٢ ص ٣١٣ .

ومن مشايخ الحنفية من أجاز تقدم العلة الشرعية (١)، وفرق بينها وبين الاستطاعة ، فلم يجوز تراخي الحكم عن الاستطاعة ، وشرط الاستطاعة مع الفعل ، لأن الاستطاعة عرض ، والعرض لا يبقى زمانين ، فلعدم البقاء وجب مقارنة الاستطاعة للفعل لئلا يلزم وجود المعلول بلا علة ، أو خلو العلة عن المعلول ، والعلل الشرعية لها بقاء ، لأنها في حكم الجواهر والأعيان ، فيتصور تقدمها وتراخي الحكم عنها .

وأجيب عنه : بأنه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولها ، ومقارنة الاستطاعة الفعل ، والأصل اتفاق الشرع والعقل ، فوجب أن تكون العلة الشرعية مقارنة لحكمه ، كالعلة العقلية . (٢)

#### " من أقسام العلة - العلة المجازية "

" قوله " : ومنها مجازية وهي ما كانت اسما لا غير ، كالتعليقات ، ومنها علة اسما ومعنى كالبيع الموقوف ، لأنه بيع ومشروع ، لا حكما لتراخيه لمانع ، فإذا زال ثبت به ( من ) (٣) أصله ، فيظهر كونه علة لا سببا ، وكالبيع بشرط الخيار لدخول الشرط على الحكم دون السبب .

" الشرح " (٤) : - ومن العلة ما هو علة مجازية : وهي التي لم توجد فيها الأوصاف الثلاثة ، فمنها ما كانت علة اسما فقط - أي لا تكون علة معنى ولا حكما - كالتعليقات مثل الإيجاب المعلق واليمين قبل الحنث ، فإن كل واحد منهما علة اسما لوجود صورة العلة ، ولإضافة (٥) الحكم إليه إذا

(١) منهم أبو بكر محمد بن الفضل . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٨ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) غير موجود في م .

(٤) انظر العلة المجازية في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣١٣ .

(٥) ٢٥٤ ب .



ثبت بلا واسطة ، فان الطلاق والعتاق الواقع يضاف الى التطبيق أو الاعتاق السابق ، والكفارة تضاف الى اليمين ، لكنه ليس بعلة معنى ، لأنه (لا) (١) يؤثر في الحكم قبل وجوده. شرط الحنث ، ولا حكما وهو ظاهر.

وكذلك بيع الحر علة اسما ، لوجود صورة الايجاب والقبول ، لامعنى ولا حكما ، لعدم التأثير والحكم (٢).

ومن العلة المجازية : ما هو علة اسما ومعنى لا حكما ، فمثل البيع الموقوف : كبيع الفضولي مال غيره بغير اذنه هو علة اسما ، لأنه بيع مشروع ، لأن البيع المشروع هو ان يوجد ركنه من أصله مضافا الى محلله وقد وجد ، ومعنى ، لأن البيع لغة شرعا وضع لحكمه وذلك معناه - أي أثر البيع أن يكون مفيدا للملك - لأن البيع لغة شرعا موضوع لافادة الملك ، وهذا البيع بهذه الصفة ، لأنه انعقد لافادة الملك ، وقد ظهر أثره في الحال بأن الملك في المبيع ثبت للمشتري موقوفا على اجازة المالك ، حتى لو أعتق المبيع ، يتوقف اعتاقه ولا يبطل ، ولو لم يثبت الملك موقوفا لما توقف وبطل ، كما لو اعتقه قبل العقد ثم اشتراه فثبت انه علة (معنى) (٣) لا حكما ، لأن حكمه الاصل - وهو اثبات الملك الثابت - تراخى الى اجازة المالك المانع ، وهو حق المالك ، لأن ملكه محترم (٤) لا يجوز ابطاله عليه بغير اذنه ، فلو ثبت الملك الثابت قبل الاجازة ، لتضرر به لخروج العين عن ملكه بدون رضاه ، فاذا زال المانع بالاجازة ثبت الحكم بهذا البيع من الاصل أي يستند الى وقت العقد حتى يملكه المشتري بزوائده المتصلة والمنفصلة جميعا ، فيظهر به انه علة لاسبب (٥).

(١) غير موجود في م . وهو خطأ . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٩ .

(٢) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٩ .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) في م : محرم . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٩ .

(٥) انظر هذا المثال في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٩ .

وكالبيع بشرط الخيار فإنه علة اسما ومعنى لاحكما ، لأن دخول الشرط في البيع مخالف للقياس ، فإن القياس يقتضي عدم جواز اشتراط الخيار فيه لكونه متضمنا تعليق التمليك بالخطر (١) وهو قمار ، إلا أن الشرع جوزه (٢) للضرورة والحاجة ، والضرورة تندفع بادخال الشرط في الحكم الذي هو أقل خطرا وكان أولى بالاعتبار من ادخاله على السبب الذي هو أكثر خطرا ، تقيلا للخطر بقدر الامكان ، فبقي السبب وهو البيع مطلقا - أي غير معلق بالشرط - كالبيع الخالي عن الخيار ، فلكونه مطلقا كان علة اسما ومعنى لا حكما لتعلق الحكم بالشرط ، ودلالة كونه علة لا سببا ما ذكر في البيع المعوقوف ان المانع وهو الخيار اذا زال بمضي المدة أو باسقاط من له الخيار وجب الحكم - أي ثبت الملك للمشتري بهذا البيع - من وقت الايجاب حتى يملكه المشتري بزوائده المتصلة والمنفصلة . (٣)

#### " من أقسام العلة المجازية : ما يشبه السبب "

" قوله " : ومنها ما يشبه السبب : كنصاب الزكاة أول الحول علة اسما ومعنى لكنه بوصف النماء وهو متراخ ، ولذلك صح التعجيل ، ومن حكمه أن لا يظهر الوجوب في أوله . ولما أشبه العلة كان الوجوب ناشئا منه تقديرا ، أو كمرض الموت علة لتغيير الأحكام لكن بوصف اتصاله بالموت ، وكالجرح علة للسراية ، وكذلك علة العلة تشبه الأسباب ، كشراء القريب فإنه علة للملك الذي هو علة العتق .

" الشرح " (٤) :- ومن العلة المجازية التي هي علة اسما ومعنى

- (١) الخطر : هو الشيء الذي يكون أو لا يكون .
- (٢) في م : جوز . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٠ .
- (٣) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٨٩ .
- (٤) انظر هذا القسم من العلة المجازية في أصول فخر الاسلام البزدوي ص ٣١٤ .

لاحكما ما يشبه السبب كنصاب الزكاة أول الحول علة اسما ومعنى، أما اسما فلأن النصاب وضع لايجاب الزكاة ، ولهذا تضاف الزكاة اليه ، وأما معنى فليكون النصاب مؤثرا في حكمه وهو الوجوب ، اذ الغنا يوجب الاحسان الى الغير ، والغنا في النصاب بدون وصف النماء ، لكن النصاب بوصف النماء جعل ملة لوجوب الزكاة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " لازكاة في المال حتى يحول عليه الحول " (١) فلما تراخى حكم النصاب وهو وجوب الزكاة الى وجود وصف النماء أشبه النصاب قبل وجود الوصف بالأسباب ، ومما يوضح مشابهته للأسباب ان الحكم - وهو الوجوب - انما تراخى عن أصل النصاب الى ما ليس بحادث بالنصاب وهو النماء ، فان النماء الحقيقي وهو الدر والنسل والسمن في الاسامة (٢) ، وزيادة المال في التجارة ، والنماء الحكمي وهو حولان الحول لا يثبتان بالنصاب ، بل السمن والدر والنسل فسي الحيوان يحصل بسومها في العزى وسفادها ، وزيادة المال في أموال التجار تحصل بكثرة رغبات الناس وتغير الأسعار الحادث بخلق الله تعالى ، واذا لم يكن ما تعلق (٣) الحكم به - وهو النماء - حادثا بالمال تأكد الانفصال بينه وبين الحكم من هذا الوجه ، فيقوى شبهه بالسبب ، وان الحكم تراخى الى ما هو سببه بالعلل ، لأن النماء الذي هو في الحقيقة فضل على الغناء ، توجب المساواة كأصل الغناء .

ويثبت أو يزداد به اليسر في الواجب وهو مقصود فيه ، على ما عرف ، فكان له أثر في وجوب الزكاة من هذا الوجه ، ثم لو كان الحكم متراخا الى ما هو علة حقيقية غير مضافة الى النصاب ، كان النصاب سببا حقيقيا كما

---

(١) هذا الحديث مروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم بلفظ : " ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول " سنن أبي داود . كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة . سنن الترمذي . كتاب الزكاة ، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول . وصحح الحديث أبو عيسى الترمذي . انظر المصدر السابق . ج ٣ ص ٢٦ .

(٢) من السوم .

(٣) ٢٥٥ آ .

في دلالة السابق ، فاذا تراخى الى ما هو شبيه بالعلل كان له شبه الأسباب أيضا ، ولما كان الحكم متراخيا الى وصف لا يستقل بنفسه أشبه النصاب العلة ، اذ السبب الحقيقي ان تراخي الحكم عنه الى ما هو مستقل بنفسه غير مضاف الى السبب كما في دلالة السارق ولم يوجد ، وكان شبه العلة غالبا ، لأن النصاب أصل والنماء وصف للنصاب شبه العلة من جهة نفسه وشبه السبب من جهة توقف الحكم على النماء الذي هو وصفه (١) وتابع (٢) له ، فترجح الشبه الذي ثبت له من جهة وصفه (٣) .

ومن حكم النصاب الذي هو علة يشبه الأسباب أن لا يظهر وجوب الزكاة في أول الحول ، وان وجد أصل العلة لفوات الوصف عنها وهو النماء ، اذ العلة الموصوفة بوصف لا تعمل بدون الوصف ، ولما أشبه النصاب العلة ، وكان النصاب أصلا كان وجوب الزكاة ناشئا من الأصل تقديرا ، لأن الوصف متى ثبت والوصف لا يقوم بنفسه ، بل بالموصوف ، استند الى أصل النصاب ، فصار من أول الحول متصفا بأنه حولي ، واذا استند الوصف استند الحكم وهو الوجوب الى أوله أيضا ، فيصح تعجيل الزكاة قبل تمام الحول (٤)

وكمريض الموت علة لتغيير الأحكام من تعلق حق الوارث بالمال ، وحجر المريض عن التبضع لما تعلق به حق الوارث من الهبة والصدقة والمحاباة والوصية أسما ، لأنه وضع في الشرع للتغيير من الاطلاق الى الحجر، ومعنى أنه مؤثر في الحجر عن التصرف فيما هو حق الوارث بعد الموت ، لكن حكم المرض وهو الحجر عن التصرف يثبت بالمرض بوصف اتصاله بالموت ، فاشبهه

- 
- (١) في ت : وصف . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٣ .
  - (٢) في م : مانع . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٣ .
  - (٣) انظر هذا التفصيل في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٢ .
  - (٤) انظر هذا المثال في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٣ .

الأسباب من هذا الوجه . وهو أن الحكم توقف على أمر آخر كتوقف الزكاة على النماء ، ولما كان (هذا) (١) الوصف معدوما في الحال لم يثبت الحجر تاما حتى لو وهب المريض جميع ماله وسلمه (٢) إلى الموهوب له يصير ملكا له في الحال ، لأن العلة لم تتم بوصفها ، فإذا اتصل به الموت تمت (٣) العلة (٤) .

وكالجرح علة للسراية - أي الهلاك - اسما لأنه موضوع له ، ويضاف الهلاك إليه يقال " مات فلان بجرح فلان " ومعنى لأنه مؤثر فيه ، لكن تراخي حكمه عنه ، وهذا الوصف - أي وصف السراية - قائم بالجرح - أي ثابت به كثبوت الموت بالمرض - لا كوصف النماء في النصاب ، فإنه ليس بثابت به ، وكان الجرح قبل السراية علة تشبه الأسباب ، لتوقف حكمه على الوصف (٥) .

وكذلك علة العلة ؛ علة تشبه الأسباب وذلك لأن علة الحكم لما كانت مضافة إلى علة أخرى كان الحكم مضافا إلى الأولى بواسطة الثانية ، وكانت العلة الأولى بمنزلة علة توجب الحكم بوصف هو قائم بالعلة ، وكما أن الحكم هناك مضاف إلى العلة دون الوصف فهنا يضاف إلى العلة دون الواسطة ، فمن حيث أن العلة الأخيرة بحكمها (٦) تضاف إلى الأولى ، فكانت الأولى علة ، ومن حيث أنها لا توجب الحكم إلا بواسطة أخذت (٧) شيئا بالسبب ، كشراء القريب فإنه علة للملك الذي هو علة العتق ، فإن شراء القريب يوجب الملك في القريب ، والملك في القريب يوجب العتق ، فيصير العتق مضافا

---

(١) غير موجود في ت .

(٢) في م : سلم . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٥ .

(٣) في م : ثبتت .

(٤) انظر هذا المثال في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٤ .

(٥) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٥ .

(٦) في م : حكمها . والاختيار لما في المصدر السابق .

(٧) في م : أحدث . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٥ .

الى الشراء لكون الواسطة وهي العلك من موجباته ، وكان شراء القريب  
اعتاقا حتى لو اشتراه ناويا عن الكفارة تتأدى به (١)

### " من أقسام العلة المجازية "

" قوله " ومنها الوصف الذي يشبه العلة ، فالحكم يتعلق بوصفيين  
مؤثرين فلكل منهما شبهة العلة ، كقولنا في الجنس أو القدر بانفراده  
يحرم النساء ، لأنه شبهة الفضل فيثبت بشبهة العلة .

" الشرح " (٢) :- ومن العلة المجازية ما هو علة معنى لا اسما  
ولا حكما وهو الوصف الذي يشبه العلة ، وكل حكم تعلق (٣) بوصفيين  
مؤثرين من العلة التي هي ذات وصفين ، فلكل واحد من الوصفين (٤) شبهة  
العلة لتأثير كل واحد منهما في الحكم ، فان أحد الوصفين لم يكن سببا ،  
لأنه ليس بطريق موضوع لثبوت الحكم بعلة ، بل هو مؤثر في اثبات الحكم  
ومن أركان العلة ، فلم يكن سببا ، وليس بعلة بنفسه أيضا لفوات شطر  
الثاني من العلة ، لكن له شبهة العلة لكونه أحد ركني العلة ، كقول  
أصحاب أبي حنيفة الجنس أو القدر بانفراده يحرم النساء - أي الجنس الذي  
هو أحد وصفي علة الربا يحرم النسيئة - حتى لو أسلم ثوبا في ثوب لايجوز ،  
وكذلك القدر حتى لو أسلم شعيرا في حنطة ، أو حديدا في رصاص لايجوز  
أيضا ، لأن ربا النسيئة شبهة الفضل ، فان للنقد (٥) مزية على النسيئة  
عرفا وعادة. حتى كان الثمن في البيع نسيئة أكثر منه في البيع بالنقد .

(١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٥ .

(٢) انظر هذا القسم في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣٠٤ .

(٣) ٢٥٥ ب .

(٤) في ت و س : الوصف . وهو خطأ .

(٥) في م : للتقدم . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٧ .

فثبتت شبهة العلة ، لأن حرمة النسيئة مبنية على الاحتياط وهي أسرع ثبوتا من حرمة الفضل ، فيجوز أن يثبت بأحد الوصفين الذي له شبهة العلة ، ولا تثبت به حرمة الفضل لأنها أقوى الحرمتين (١)

### " من أقسام العلة المجازية "

" قوله " ومنها علة معنى وحكما لا اسما ، كحكم تعلق بعلة ذات وصفين ، فان آخرهما وجودا علة حكما لترجحه بالوجود ، ومعنى لتأشيريه ، لا اسما فانه لا يسمى به أحدهما ، كإلقرابة والملك للعتق ، فانه يتعلق بالملك حتى كان المشتري معتقا ، ولو تأخرت الإقرابة أضيف اليها ، كما ليوورث اثنان عبدا فادعى أحدهما بنوته غرم لشريكه وأضيف الى الإقرابة .

" الشرح " (٢) :- ومن العلة المجازية ما هو علة معنى وحكما لا اسما ، فهي الوصف الآخر وجودا من علة حكم ذات وصفين مؤثرين ، اما كونه علة معنى فلأنه مؤثر ، واما كونه علة حكما فلأن الحكم يوجد عنده . ويضاف اليه ، لأن الوصف الموجود آخره يشارك الأول في إيجاب الحكم ، لكنه ترجح على الأول بوجود الحكم عنده . فيضاف الحكم اليه ، لا اسما فانه (٣) لا يسمى به أحدهما ، مثل الإقرابة والملك للعتق في القريب ، فان كل واحد من الوصفين مؤثر فيه ، فان العتق يتعلق بالملك ويضاف اليه حتى صار المشتري معتقا ، لأن الشراء يوجب الملك ، والملك يوجب العتق ، فكان العتق الثابت به مضافا الى الشراء ، فيكون الشراء اعتاقا بواسطة الملك بطريق الحقيقة ، ولو تأخرت الإقرابة أضيف العتق اليها ، كما لو ورك اثنان عبدا مجهول النسب فادعى أحدهما بنوته ، غرم لشريكه قيمة

(١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٦ .

(٢) انظر هذا القسم من العلة المجازية في أصول فخر الاسلام البيزدوي .

ص ٣١٥ .

(٣) في م : انه .

نصيبه ، لأن القِراءة التي هي آخر الوصفين وجودا، حصلت بصفة فيضاف العتق اليه ويجعل المدعى معتقاً بواسطة القِراءة ، كما جعل المشتري معتقاً بواسطة الملك (١) .

### " من أقسام العلة المجازية "

" قوله " ومنها علة اسما وحكما ، كالسفر للرخصة فإنه متعلقها وهي منسوبة اليه ، لا معنى لتعلقها بحقيقة المشقة ، وإنما أضيفت اليه لأنه مظنتها .

" الشرح " (٢) : - ومن العلة المجازية : ما هو علة اسما وحكما ، كالسفر علة للرخصة الثابتة ( به ) (٣) اسما وحكما ، فإن السفر متعلقها في الشرع - أي ثبتت الرخصة متصلة بالسفر حتى إذا جاوز بيوت المصر قصر الصلاة - فكان السفر علة للرخصة حكما ، والرخصة منسوبة الى السفر شرعا ، يقال رخصة السفر القصر والافطار فكان علة اسما ، لا معنى لتعلق الرخصة بحقيقة المشقة ، فإن المؤثر هو المشقة لا نفس السفر ، وإنما أضيفت الرخصة الى السفر لأن السفر مظنة المشقة ، فإنه هو السبب للمشقة بحسب الأغلب . (٤)

### " أقسام الشرط "

" قوله " تقسيم الشرط : منه محض ، وهو ما يتوقف وجود العلة على

- (١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٧ .
- (٢) انظر هذا القسم من العلة المجازية في أصول فخر الاسلام البـزدوي . ص ٣١٥ .
- (٣) غير موجود في م .
- (٤) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٩٩ .



وجوده كالتعليقات كلها ، كالعبادات تتعلق بأسبابها ثم بشروطها ، حتى من أسلم في دار الحرب جاهلا بالأحكام لم تلزمه ، فكانت الأسباب كالمعدومة لعدم الشرط ، كالنية والطهارة للصلاة ، وكالاشهاد في النكاح ، فأثر الشرط عندنا في منع العلة عن الانعقاد ، وعند الشافعي في تراخي حكمهنا ، ولا ينفك معنى الشرط عن صيغته ، وأما ( ان علمتم فيهم خيرا ) فتعلق استحباب الكتابة بدليل ( وأتوهم من مال الله ) وما قيل : شرط عبادة مردود باستلزام الغاية ، وأما القصر المعلق بالخوف فالمراد قصر الأحوال من الأيماء على الدابة ، وتخفيف القراءة والتسبيح بدليل ( فان خفتم فرجالا أو ركبانا ، فاذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ) ( فاذا اطعأنتم فأقيموا الصلاة ) وقصرها يتعلق به لا بالسفر ، والشرط (١) دلالة مثل :

المرأة التي أتزوجها طالق لوقوع الوصف في النكحة .

" الشرح " (٢) :- ومن الشرط ما هو شرط محض : وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده ، فاذا وجد الشرط وجد (٣) العلة ، ووجود الشرط بالصفة المذكورة يوجد في التعليقات كلها - أي في كل تعليق - بحرف من حروف الشرط مثل قوله : ان دخلت الدار فأنت حر ، ومتى دخلت ، أو اذا دخلت ، فالدخول (٤) الذي دخل عليه حرف الشرط شرط ، وامتنعت العلة وهي قوله : " أنت حر " عن الانعقاد بعد وجود صورتها من حيث التكلم لعدم الشرط في الحال ، فاذا وجد الدخول ينعقد علة ويصير تحريرا ، فيثبت به العتق وكالعبادات : ( فان وجوب العبادات ) (٥) يتعلق بأسبابها ثم بشروطها - أي الشرط المحض الذي يتوقف وجود العلة على وجوده داخل في العبادات - فان وجوب العبادات تتعلق بأسبابها ، ثم يتوقف صيرورة السبب سببا على

(١) ٢٥٦ أ .

(٢) انظر أقسام الشرط في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣١٦ .

(٣) الأفصح : وجدت .

(٤) في ت : فان الدخول . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٢ .

(٥) غير موجودة في م .

شرط علم العبد بالخطاب الذي به صار السبب سببا نحو قوله تعالى: ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) (١) وقوله تعالى ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه ) (٢) وقوله تعالى ( ولله على الناس حج البيت من استطاع ) (٣) أو على ما يقوم مقام العلم من شيوع الخطاب في دار الاسلام ، وإنما شرط العلم ، لأن التكليف لا يصح إلا بالقدرة ، والقدرة لا تحصل بدون العلم ، فشرط العلم لصحة التكليف ، حتى ان من أسلم من أهل دار الحرب في دار الحرب لم يلزمه شيء من الشرائع قبل العلم ، حتى لو علم بها بعد مدة لا يجب عليه قضاء ما مضى ، لأن الشرط لما فات في حقه منع السبب من الانعقاد فلم يثبت الوجوب ، فكانت الأسباب كالمعدومة لعدم الشرط ، وكالنية والطهارة للملأة ، وكالاشهاد في النكاح ، فان ركن العبادات ينعدم لعدم شرطها ، وهو النية والطهارة للملأة ، وركن النكاح وهو الإيجاب والقبول ينعدم عند ( عدم ) (٤) شرطه وهو الاشهاد عليه ، فأثر الشرط عند أصحاب أبي حنيفة في منع العلة عن الانعقاد - أي لا ينعقد السبب عند عدم الشرط - ويتوقف انعقاد السبب على وجود الشرط (٥) .

وعند الشافعي أثر الشرط في تراخي حكمها - أي لا يتحقق الحكم بعد انعقاد السبب إلا عند وجود الشرط - ولا ينفك معنى الشرط عن صيغة الشرط - أي لا تخلو صيغة الشرط عن معنى الشرط - خصوصاً في كلام الله تعالى (٦) .

" قوله " وأما ( ان علمتم فيهم خيراً ) (٧) فتعليق استحباب ، إشارة

إلى جواب دخل مقدر ،

- 
- (١) سورة الاسراء ، آية " ٧٨ " .
  - (٢) سورة البقرة ، آية " ١٨٥ " .
  - (٣) سورة آل عمران ، آية " ٩٧ " .
  - (٤) غير موجود في م . وهو خطأ .
  - (٥) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٣ .
  - (٦) انظر تخريج الفروع على الأصول . ص ١٤٨ .
  - (٧) سورة النور ، آية " ٣٣ " .

تقرير الدخل : ان ماذخل عليه الشرط لا يخلو في الغالب عن معنى الشرط ، وان كان قد ثبت الحكم بدونه في بعض الأحوال كما في قوله تعالى ( فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ) (١) فانه مذكور على سبيل التغليب والعادة ، اذ العادة الغالبة ان الانسان انما يكتب العبد اذا رأى فيه خيرا لا (٢) انه شرط حقيقي بدليل جواز الكتابة وان لم يعلم في العبد المكاتب خيرا باجماع أهل الفقه ، ولو كان شرط حقيقة لم يجز .

تقرير الجواب : ان الكتابة غير معلقة على الشرط وهو ( ان علمتم فيهم خيرا ) بل استحباب الكتابة معلق (٣) على الشرط بدليل ( فكاتبوهم ) فان الأمر للايجاب تارة والاستحباب أخرى ، وههنا للاستحباب بدليل قوله تعالى ( وأتوهم (٤) من مال الله ) (١) فانه سنة واستحباب ، فكذا الأول - أي ( فكاتبوهم ) - لأن الأصل في الكلام الانتظام والاتساق ، ولا يوجب الاستحباب إلا بهذا الشرط وهو العلم بالخيرية ، ويعدم الاستحباب قبل هذا الشرط . (٥)

" قوله " وما قيل شرط عادة ، مردود " اشارة الى جواب ما ذكره بعض العلماء منهم القاضي أبو زيد ان صيغة الشرط قد تخلو عن معنى الشرط ، وسموا ذلك الشرط شرط تغليب على معنى أن ماذخل عليه الشرط لا يخلو في الغالب عن هذا ( الشرط ) (٦) ، وان (٧) كان قد ثبت الحكم بدونه في بعض الأحوال .

- 
- (١) سورة النور ، آية " ٣٣ " .  
 (٢) في م : لا . وهو خطأ .  
 (٣) في النسخ : متعلقة . وهو خطأ ، لأن الضمير عائد الى الاستحباب .  
 (٤) أي : حظوا عنهم جزءاً من بدل الكتابة ، لكن الظاهر ان الخطاب للعامة ، والعمراد أعينهم من مال الزكاة . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٤ .  
 (٥) انظر الجواب في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٤ .  
 (٦) غير موجود في ت و س .  
 (٧) في م : وانما .

تقرير الجواب : ان مذكروه مردود ، فانه مستلزم لالغاء الشرط  
وادخاله في جنس ما لا معنى له ( من ) ( ١ ) الأصوات ، وكلام الله تعالى منزّه  
عن أن يكون فيه لغو ( ٢ ) .

قوله " واما القصر " فاشارة الى جواب متمسكاتهم ، تقرير المتمسكات  
ان قوله تعالى ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن  
يفتنكم الذين كفروا ) ( ٣ ) شرط تغليب ومذكور على وفاق العادة ، فان عامة  
أسفار المؤمنين في ذلك الزمان لم تكن تخلو عن خوف العدو ، لا أنه شرط  
حقيقي بدليل جواز القصر حالة الأمن بالاجماع .

تقرير الجواب : ان قوله تعالى ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من  
الصلاة ان خفتم ) ( ٤ ) غير مذكور على وفاق العادة ، بل هو شرط أريد به  
حقيقة ما وضع له ، فان المراد بالآية قصر الأحوال لا قصر الذات ، وقصر  
الأحوال ان يقصر عن بعض أوصاف الصلاة من الإيماء عن الدابة وتخفيف  
القراءة والتسبيح ، بدليل قوله تعالى ( فان خفتم فرجالا أو ركبانا .  
فاذا امنتم فاذكروا الله ) ( ٥ ) أي صلوا ( كما علمكم ) ( ٥ ) من صلاة الأمن  
فعلق بالخوف في هذه الآية قصر الأحوال لا قصر الذات ، فيكون هو المراد  
في الآية الأخرى ، لأن القرآن يفسر بعضه بعضا . وقال تعالى ( فـإذا  
اطمأننتم ) ( ٦ ) أي أمنتم من العدو ( فأقيموا الصلاة ) ( ٦ ) أي أطيلوا  
قيامها وركوعها وسجودها على حسب ما يليق بحال الحضر ( ٧ ) ، وقصر الأحوال  
يتعلق بالخوف لا بالسفر ، فلا تنفك صيغة الشرط من معناها ، لأن قصر الأحوال  
يعدم قبل الخوف و الشرط دلالة .

( ١ ) غير موجود في م .

( ٢ ) انظر هذا الجواب في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٤ .

( ٣ ) سورة النساء ، آية " ١٠١ " .

( ٤ ) ٢٥٦ ب .

( ٥ ) سورة البقرة ، آية " ٢٣٩ " .

( ٦ ) سورة النساء ، آية " ١٠٣ " .

( ٧ ) في ت : القصر .

تقريره : انه كما لا ينفك الشرط عن معناه لانتفك دلالة الشرط عن مدلولها وهو معنى الشرط ، وذلك - أي ثبوت الشرط دلالة ، وعدم انفكاكه عن المدلول - مثل قول الرجل " المرأة التي أتزوجها طالق " ( ١ ) وكذا قوله لنسائه : المرأة التي تدخل ( ١ ) منكن الدار فهي طالق " فان ( ٢ ) هذا الكلام بمعنى التعليق بالشرط ، فالشرط دلالة والتزوج ودخول الدار بمنزلة الشرط . حتى يتوقف وجود العلة على وجود التزوج والدخول ، لأن التزوج والدخول دخل على امرأة غير معينة فكانت نكرة ، والوصف في النكرة معتبر لتعرفها به فصلاح دلالة على الشرط ، وصار كأنه قال " ان تزوجت امرأة فهي طالق " أو قال " ان دخلت واحدة منكن الدار فهي طالق " ولو وقع الوصف في العين بأنه أشار الى امرأة وقال " هذه المرأة التي أتزوجها ، أو هذه المرأة التي تدخل الدار فكذا ، لم يصلح دلالة على الشرط ، لأن الوصف في المعين لغو فيبقى قوله " هذه المرأة طالق ، فيلغوا في الأجنبية ويتنجز في المنكوحة . ( ٣ )

#### " من أقسام الشرط الذي هو في حكم العلة "

" قوله " : ومنه ما هو في حكم العلة ، وهو أن يسلم عن معارضتها فيصلح أن يضاف الحكم اليه من حيث تعلق الوجود به ، والعلة ليست عللة بذاتها فتشابهها ، وهذا أصل كبير لنا . فقد قلنا في شهود الشرط واليمين وقد رجعوا بعد الحكم يضمن شهود اليمين لأنهم شهود علة ، وإذا اجتمع السبب والعلة ، قدمت كشهود ( ٤ ) التخيير والاختيار في الطلاق قبل الدخول . يضمن شهود الاختيار لأنه علة والتخيير سبب ، فاما سلامة الشرط عمن

( ١ ) في س : دخلت . والاختبار كما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٦ .

( ٢ ) غير موجودة في م .

( ٣ ) انظر هذا التفصيل في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٥ .

( ٤ ) في ت : قدمت العلة .

معارضتها فخرج قيد عبده. ثم حلف " ان كان قيذه. رطلا فهو حر " أو حل فهو حر ، فشهد بوزن القيد ، فحكم بعتقه ، ثم حل فكان انقص ، فمبين الشاهدان قيمته عند أبي حنيفة لنفاذ القضاء مطلقاً وعندهما عتق بالحل لعدم النفاذ باطنياً ، وهما أثبتا شرط العتق عنده بسبب أن علة العتق وهي اليمين لا تصلح مضمنة لعدم التعدي ، وكحفر البئر شرط ، إذ العلة وهي السقوط لا تصلح ، لأنها طبيعية ، وكشق الزق ، أما اشراع الجناح ووضع الحجر فمن الأسباب المشتبهة للعلل حكماً.

" الشرح " (١) :- ومن الشرط (٢) : شرط هو في حكم العلة ، وهو الشرط الذي يسلم عن معارضة العلة ، فيصلح أن يضاف الحكم اليه من حيث ( تعلق ) (٣) الوجود به ، فإن كل شرط لم تعارضه علة صالحة لاضافة الحكم اليها صلح ذلك الشرط ان يكون علة يضاف اليه الحكم - أي صلح علة في حق اضافة الحكم اليه - خلفاً عن العلة وان لم يكن له تأثير في الحقيقة ، ومتى عارض الشرط علة صالحة لاضافة الحكم اليها لم يصلح الشرط علة لعدم الحاجة الى اثبات الخلافة (٤) ، وعدم صلاحية الشرط للخلافة عند صلاحية العلة لاضافة اليها ، لما ثبت أن الشرط يتعلق به الوجود من حيث أنه يوجد عند وجوده دون الاثبات ، إذ لا تأثير للشرط في الاثبات ، فصار الشرط من هذا الوجه شبيهاً بالعلل ، والعلل أصول في اثبات الاحكام و اضافتها اليها ، لأن العلل مؤثرة في الاثبات فلا يجوز مع وجود (٥) حقيقة العلة و صلاحيتها لاضافة الحكم اليها أن يضاف الى ماله شبه العلة ، وكان ينبغي أن لا يخلفها الشرط أصلاً ، إذ لا تأثير له في ايجاد الحكم بوجه كما لا يجوز ذلك

(١) انظر هذا القسم من الشرط في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٣١٧ .

(٢) في ت : شروط .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) في ت : الخلف . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٥) في ت : وجوده . وهو خطأ .

في العلل (١) العقلية ، لكن العلل الشرعية لما لم تكن عللا بذواتها بل هي في الحقيقة امارات على الاحكام كالشروط ، تشابه الشرط والعلة ، فاستقام ان تخلصها (٢) الشروط في حق اضافة الحكم عند تعذر الاضافة اليها لتحقق الشبه من الجانبين (٣) .

واعتبار العلة عند صلاحها ، لاضافة الحكم اليها وترجيحها على الشرط أصل كبير لأصحاب أبي حنيفة ، فقد قالوا في شهود الشرط (٤) واليمين وقد رجعوا : بأن شهد فريق لامرأة قبل الدخول بها بتعليق الزوج طلاقها بدخول الدار ، أو شهدوا لعبد بتعليق المولى عتقه بدخول الدار ، ثم شهد آخرون بوجود الشرط ، ثم رجعوا جميعا بعد الحكم بوقوع الطلاق ولزوم نصف المهر . " أو بالحرية - أن ضمان ما أداه الزوج الى المرأة - أي نصف المهر - وضمن العبد على شهود اليمين - أي التعليق - خاصة - لأنهم شهود العلة ، فانهم أثبتوا قول الزوج : أنت طالق ، وقول المولى : أنت حر ، وكل واحد منهما صالح لاضافة الطلاق أو العتق اليه ، فلم يجز اضافته الى الشرط فلم يضمن شهود الشرط شيئاً ، وسمي شهود التعليق : شهود العلة وان لم يكن المعلق بالشرط علة قبل وجود الشرط : اما باعتبار أن المعلق بصدد أن يصير علة تسمية للشيء بما يؤول اليه ، أو باعتبار أن الفريقين لما شهدوا ، وقضى القاضي بشهادتهم ، فقد ثبت للمعلق اتصال بالمحـلل بوجود الشرط في زعمهم فصارت علة حقيقية ، فصح تسميتهم بشهود العلة . (٥)

واذا اجتمع السبب والعلة الصالحة لاضافة الحكم اليها كشهدود التخيير والاختيار اذا اجتمعوا في الطلاق قبل الدخول بأن شهد فريق بأن

(١) في ت و س : العلة . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٢) أي : العلة .

(٣) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٤) ٢٥٧ أ .

(٥) انظر هذه الفرعية في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٧ .

الزوج قال لامرأته قبل الدخول بها في المجلس الفلاني : اختاري نفسك ،  
 وشهد آخرون بأنها اختارت نفسها في ذلك المجلس ، ثم رجعوا جميعا بعد  
 الحكم بالطلاق يضمن شهود الاختيار خاصة نصف المهر ، لأن الاختيار علة ،  
 لأن لزوم نصف المهر يحصل بالاختيار لا بالتخير ، والتخير سبب ، لأنه طريق  
 مقضى اليه ، فكان الحكم مضافا الى العلة دون السبب ، فلم يضمن شهود  
 السبب شيئا ، كما لا يضمن شهود الشرط . (١)

أما سلامة الشرط عن معارضة العلة الصالحة لاضافة الحكم اليها ، فكرجل  
 قيد عبده . ثم حلف فقال : ان كان قيده . رطلا فهو حر ، ثم قال : وان حله  
 أحد من الناس فهو حر . فشهد شاهدان : أن القيد رطل فحكم القاضي بعتقه ،  
 ثم حله فوزنه ، فكان أنقص من رطل ، ضمن الشاهدان قيمة العبد عنسد  
 أبي حنيفة ، لنفاذ قضاء القاضي بالاعتناق مطلقا - أي ظاهرا و باطنا -  
 لأن القاضي بنى القضاء على دليل شرعي وأمر بالعمل به ، فوجب صون قضائه  
 عن البطلان وتصحيحه ما أمكن ذلك باثبات المشهود به سابقا على القضاء  
 فيجب اثباته بطريق الاقتضاء صونا للقضاء عن البطلان بقدر الامكان ، والقضاء  
 كان بشهادتهما ، فيثبت العتق بشهادتهما قبل حل القيد ، وقد ظهر أنهما  
 شهدا . بالباطل ، فيضمنان قيمة العبد ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يضمن  
 الشاهدان شيئا ، لأن العبد عتق بحل القيد ، لعدم نفاذ قضاء القاضي  
 بالاعتناق باطنا ، لأن صحة القضاء بالحجة ، والحجة باطلة في الحقيقة لكونها  
 كذبا ، ولكن العدالة الظاهرة دليل الصدق ظاهرا ، فاعتبرت حجة في حق  
 وجوب العمل دون تنفيذ القضاء حقيقة . (٢)

قوله " وهما أثبتا " جوابا عما يقال : سلمنا أن القضاء ينفذ  
 ظاهرا وباطنا ، لكن الشاهدان أثبتا شرط العتق ، وهو كون القيد رطلا  
 لا علة العتق ، ولا ضمان على شهود الشرط .

(١) انظر هذه الفرعية في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٧ .

(٢) انظر هذه الأقوال في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٨ .



تقرير الجواب : ان الشاهدين اثبتا شرط العتق عند أبي حنيفة، ومع ذلك ضمنا بسبب أن علة العتق - وهي اليمين - لاتصلح مضمنة للعتق ليزوال التعدي عن العلة، لأن المالك تصرف في ملكه ، وذلك لا يصلح سببا للضمان فجعل الشرط علة ، لخلوه عن معارضة ما يصلح علة . (١)

وكحفر البئر هو شرط التلف في الحقيقة ، لأن الثقل (٢) علة السقوط والعشي سبب محض ، لأنه مفضى الى السقوط ، وليس بعلة ، بدليل انه لو نام في موقع فحفر تحته يحصل (٣) السقوط بدون المشي ، فعلم أن المشي سبب وليس بعلة ، لكن الأرض كانت معسكة مانعة عمل الثقل ، فيكون حفر البئر ازالة المانع وايجاد الشرط ، فثبت أن حفر البئر شرط والعلة السقوط (٤) لا يصلح لاضافة الحكم اليها، لأن العلة التي هي السقوط طبيعية لاتصلح لاضافة ضمان العدوان اليه ، والمشي وان كان أقرب الى العلة - من الشرط ، فهو مباح بلا شبهة فلم يصلح أن يجعل علة بواسطة الثقل ، لأن الواجب ضمان جنائية ، وضمان الجنائية لا يمكن ايجابه بدون الجنائية، فتعذر الاضافة الى المشي ، فيقام الشرط الموصوف بالتعدي وهو حفر البئر في الطريق مقام العلة في اضافة الضمان اليه ، خلفا عن العلة عند تعذر الاضافة الى العلة لشبهه بالعلة من حيث تعلق الوجود به ، ومن شبه العلة به من حيث انها غير موجبة بذاتها ، وكشق الزق شرط للسيلان ، لأن الشق كان مانعا من سيلان المائع ، فالشق ازالة المانع وايجاد (٥) الشرط، فثبت أن الشق شرط والعلة السيлян ، لاتصلح لاضافة الحكم اليها ، لأن سيلان المائع طبيعي لا يصلح اضافة الضمان اليه ، فيقام الشرط مقامه في اضافة الضمان اليه خلفا عن العلة عند تعذر الاضافة اليها ، واما اشراع الجناح - أي اخراجه الى الشارع - ووضع الحجر في الطريق فمن الأسباب المشبهة للعلل

(١) انظر هذا الجواب في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) أي : وزن الانسان ، وهذه اشارة الى قانون الجاذبية .

(٣) في م : حصل . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٩ .

(٤) أي : فثبت أن مجموع كل من الشرط والعلة لا يصلح لاضافة الحكم اليه .

(٥) ٢٥٧ ب .

حكما ، وان كان مثل الحفر في الحكم حتى وجب فيه ضمان النفس والمال ، ولا تجب به كفارة ولا يحرم به عن الميراث ، لأنه لم يكن ازالة للمانع ، بل هو طريق مفض الى التلف فكان (١) سببا أخذ حكم العلة ، بخلاف الحفر فإنه ازالة للمانع فكان شرطا له حكم ( العلة ) (٢)

### " القسم الثالث من أقسام الشرط الذي هو في حكم السبب "

" قوله " ومنه ما هو في حكم السبب بأن يتخلل الفعل الاختياري سابقا عليه ، كرجل حل قيد عبد فابق لم يضمن ، لأن الحل ازالة للمانع ، وسابق على الابق ، وهو علة التلف ، فكان الشرط كالسبب ، فالسبب ما يتقدم والشرط يتأخر ، وقد اعترض عليه ، علة غير حادثة بالشرط فكان كمن أرسل دابة في الطريق فجالت ، فتلف به شيء لم يضمنه المرسل ، لأنه ذو سبب أصلي وهذا ذو شرط جعل مسببا ، ولو اتلفت بنفسها شيئا نهارا لم يضمن ، وكذلك ليلا عندنا ، لأنه ليس بذئ سبب ولا علة ولا شرط ، ومنه ما هو شرط اسما لاحكما وهو كل حكم تعلق بشرطين فان أولهما شرط اسما ، والثاني اسما وهكما للتعلق به مثل: أن دخلت هذه وهذه فأنت طالق ، ثم ابانها فدخلت الأولى ثم نكحها فدخلت الأخرى طلقت خلافا لفرق ، لقيام الملك عند وجود الشرط لترتيب الجزاء لا لعين الشرط ، والا لما انحلت اليمين بوجودهما (٣) في غير الملك ، ولا لبقاء اليمين فانها (٤) باقية مع الابانة . ومنه ما هو علامة كالاحصان ، فان حكم الشرط منع انعقاد العلة ، وحكم الزنا لا يتوقف على احصان يحدث بعده ، لكن اذا ثبت عرفنا به حكمه من غير توقف انعقاد علة الزنا على وجوده ، فلذلك لم يضمن شهود الاحصان بعد الرجوع . واما العلامة فنوع واحد

- 
- (١) يعني: الكفارة والحرمان من الميراث انما يجبان بالمباشرة .  
 (٢) غير موجود في م . وانظر هذه الفروع في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٠٩ ، ٢١١ .  
 (٣) في م . لوجودهما .  
 (٤) في ت : فانهما .

وهو ما يعرف الحكم من دون تعلق وجود ولا وجوب .

" الشرح " (١) :- ومن الشرط (٢) شرط هو في حكم السبب : وهو الشرط الذي يتخلل الفعل الاختياري سابقا على الفعل ، واحتراز (٣) بالاختياري عن الفعل الطبيعي كسيلان المائيم في مسألة الزق ، وذلك كرجل حل قيد عبد فابق العبد ، لم يضمن الرجل الحال قيعة العبد لمالكه ، لأن حل قيد العبد إزالة المانع ، لأن المانع من الأباق القيد ، فكان حل القيد إزالة المانع فكان حل القيد شرطا في الحقيقة ، وقد سبق حل (٤) القيد الذي هو شرط الأباق وهو علة التلف ، فكان الشرط كالسبب ، لأنه لما تقدم للم يتمحض شرطا ، بل كان شرطا مشابها بالسبب من حيث أن تقدم وجوده لا يخلو عن معنى الإفضاء إلى الحكم بواسطة وجود العلة كالسبب الحقيقي بخلاف ما إذا تأخر وجوده عن صورة العلة ، فإن انعقاد العلة بعد وجود صورتها متوقف على الشرط ، فلذلك يتمحض شرطا ، فالسبب الحقيقي مما يتقدم على العلة ، لأن السبب مفض إلى الشيء وما هو مفض إلى الشيء لأبد وأن يكون سابقا عليه والشرط الحقيقي مما يتأخر وجوده عن وجود صورة العلة ، وإن كان يتقدم على انعقادها علة كما في تعليق الطلاق فإن قوله " أنت طالق " هو الذي ينعقد علة عند وجود الشرط ، ووجوده سابق على وجود الشرط ، وحل القيد وإن شابه السبب ، لكنه شابه السبب الخالص الذي لم يكن فيه معنى العلة ، لأن السبب الذي فيه معنى العلة ما كانت العلة مضافة إلى السبب وحادثة به كقود الدابة وسوقها . (٥)

- 
- (١) انظر هذه الأقسام من الشرط في أصول فخر الإسلام البزدوي . ص ٣١٨ .  
 (٢) في م : الشروط .  
 (٣) في ت : احترازا .  
 (٤) في س : قبل القيد .  
 (٥) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢١٢ .

وههنا قد اعترض على الشرط الذي هو حل القيد : علة غير حادثة بالشرط الذي هو حل القيد ، فان الابق الذي هو علة التلف حادثة باختيار صحيح، وهو اختيار العبد الابق فانقطع به عن الشرط من كل وجه، فكان بمنزلة السبب الخالص، فكان التلف مضافا الى ما اعترض من العلة وهي الابق دون ما سبق من الشرط وهو حل القيد ، فكان كمن أرسل دابة في الطريق فجالت يمينه أو يسره عن سنن الطريق فتلف به شيء لم يضمنه المرسل ، لأن المرسل صاحب سبب والذي حل القيد صاحب شرط جعل مسببا ، لأن الحل ازالة للمانع عن الابق جعل مسببا باعتبار تقدم الشرط على العلة ، وقد اعترض فعل مختار فيبر منسوب اليه ، فكانا في انقطاع الحكم عنهما واضافته الى ما اعترض من الفعل سواء ، ولو انفلتت الدابة فاتفقت بنفسها شيئا ( نهارا لم يضمن فكان هدرًا بلا خلاف لأن فعل العجماء جبار ، وكذلك لو انفلتت واتفقت بنفسها شيئا ) (١) ليلا لم يضمن عند أصحاب أبي حنيفة ، لأن مالك الدابة ليس بصاحب سبب لأنه لم يرسل (٢) ، ولا علة (٣) لأنه لم يباشر الاتلاف بنفسه ، ولا شرط لأنه لم يفتح له باب الاصطبل فلا يضمن شيئا (٤) .

ومن الشرط ما هو شرط (اسما) (٥) لا حكما : فان كل حكم تعلق بشرطين فان أولهما شرط اسما لا حكما ، وثانيهما شرط اسما وحكما ، لأن حكم الشرط أن يضاف الوجود اليه ، وذلك مضاف الى آخرهما ، فلم يكن الأول شرطا الا اسما ، والثاني شرط اسما وحكما ، والأول ( هو ) (١) شرط مجازا لتخلف حكمه ، ولكن لما كان الحكم يفتقر اليه في الجملة كان شرطا صورة لا معنى مثل قول الرجل لاميرأته : ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق ،

(١) غير موجودة. في ت .

(٢) ٢٥٨ أ .

(٣) أي : ولا صاحب علة .

(٤) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢١٣ .

(٥) غير موجود في م .

ثم ابانها فدخلت البائنة (١) الأولى ، ثم نكحها الزوج ثم دخلت الدار  
الثانية طلقت خلافا لزفر (٢)

وجه وقوع الطلاق : ان الملك شرط عند وجود الشرط لصحة وجود الجزاء  
لا لصحة وجود الشرط ، ولهذا لو دخلت الدارين في غير الملك لانحلت اليمين  
ولو كان الملك شرطا لصحة وجود الشرط لما انحلت اليمين ، لوجودهما في  
غير الملك ، ولم يوجد فيما اذا وجد الشرط ( الأول ) (٣) حالة البينونة  
جزاء يفتقر الى الملك ليشترط الملك له ، لأن الجزاء لا يترك قبل وجود  
الشرط الثاني ، ولم يجر شرطه لبقاء اليمين ، لأن محلها الذمة فيبقى  
ببقائها ، ألا ترى أن اليمين تبقى قبل وجود الشرط الأول بدون الملك ، بأن  
ابانها قبل دخول الدارين وانقضت عدتها فتبقى بدونها قبل وجود الشرط  
الثاني ، والحاصل أن الملك شرط صحة الايجاب أو صحة الايقاع ، وحال الشرط  
الأول خالية عنهما ، فلو شرط الملك لبقاء اليمين أو لصحة عين الشرط  
وذلك باطل . (٤)

ومن الشرط ما هو شرط علامة : كالاحصان في باب الزنا ، والدليل على  
أن الاحصان علامة - أي معرف وليس بشرط - ان حكم الشرط منع انعقاد العلة  
الى أن يوجد الشرط ، وهذا لا يكون في الزنا بحال ، لأن حكم الزنا لا يتوقف  
على احصان يحدث بعده ، فان الزنا اذا تحقق لم يتوقف انعقاده على للرجم  
على احصان يحدث بعده ، فان الاحصان لو وجد بعد الزنا لا يثبت بوجوده  
الرجم ، فليس الاحصان بشرط للرجم ، ومعلوم أنه ليس بعلة للرجم ولا سبب  
أيضا ، لأنه ليس بطريق مفض اليه ، لكن اذا ثبت الاحصان عرفنا به حكم

(١) أي : الدار الأولى .

(٢) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢١٨ .

(٣) غير موجود في ت .

(٤) انظر هذا الوجه في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢١٨ .

الزنا - أي الرجم - من غير توقف انعقاد فلية الزنا على وجود الاحصان  
 ( أي لا يوجد الزنا بصورته فيتوقف انعقاده على وجود الاحصان ) ، (١)  
 ولأن الاحصان علامة وليس بشرط لم يضمن شهود الاحصان إذا رجعوا (٢) .

وأما العلامة فنوع واحد : وهو ما يعرف بالحكم من غير أن يتعلق به  
 وجود ولا وجوب مثل تكبيرات الصلاة ، فانها علامات الانتقال (٣) من ركن  
 الى ركن من غير أن يكون فيها معنى الشرط بوجه (٤) .

---

(١) غير موجودة في ت .

(٢) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢١٩ .

(٣) في ت : الانتقال . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٢٢٦ .

(٤) انظر المصدر السابق ، ج ٤ ص ٢٢٦ .

### " الاستدلال "

" قوله " ( فصل ) (١) ومن الأصوليين من الحق بهذه الأدلة الشرعية دليلا سماه الاستدلال ، وعرفه : بأنه دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس علة ، وسوغ له التحديد بسلبها عنه تعريفها من قبل .

قالوا : ونحو وجد السبب فيثبت الحكم ، ووجد المانع وفقد الشرط فينتفي ليس بدليل . وقيل : دليل للزوم ثبوت المطلوب من ثبوته ، وعلى هذا فقيل : استدلال ، لأنه ليس بنص ولا اجماع ولا قياس ، وقيل : ان ثبت وجود السبب والمانع بغيرها والا فلا .

وبعض أصحابنا : ان استدلال بمثل ذلك في غضون كلامه فمعتد به ما يقرره به من قياس علة أو نص أو اجماع والا فليس بدليل ، ومن ذلك التلازم بين حكمين بأنواعه .

" الشرح " (٢) أعلم أن بعض الأصوليين الحق بهذه الأدلة الشرعية الأربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس دليلا سماه الاستدلال .

والاستدلال : لغة : استفعال من الدلالة ، ومعناه طلب الدلالة والارشاد (٣) .

وفي اصطلاح الفقهاء : يطلق على معنى عام هو ذكر الدليل نصا كان أو اجماعا أو قياسا أو غيره ، ويطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة ، وهذا هو المطلوب بيانه ههنا .

وعرف بأنه : دليل ليس بنص ولا اجماع ولا قياس (٤) .

- 
- (١) غير موجود في م .
  - (٢) انظر هذا الفصل في : الاحكام في أصول الاحكام ج ٤ ص ١٠٤ . التقرير والتحرير ج ٣ ص ٢٨٦ .
  - (٣) انظر التعريف اللغوي في : المنجد في اللغة والاعلام . حرف الدال مع اللام .
  - (٤) هذا التعريف ذكره سيف الدين الأمدي . انظر الاحكام في أصول الاحكام ج ٤ ص ١٠٤ .

( من الأصوليين من عرف الاستدلال : بأنه دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس ( ١ ) ) علة ( ٢ ) .

وأورد عليه : بأن تعريف الاستدلال بسلب غيره من الأدلة عنه ليس  
أولى من تعريف غيره من الأدلة بسلب حقيقة الاستدلال ( عنه .

أجيب : بأنه انما كان تعريف الاستدلال بما ذكر أولى ، بسبب سبق تعريف حقيقة غيره من الأدلة دون تعريف الاستدلال ( ٣ ) ، فسوغ للاستدلال التحديد بسلب الأدلة التي هي غير الاستدلال عنه ، تعريف الأدلة من قبيل تعريف الاستدلال ( ٤ ) .

وقد اختلفوا في نحو : وجد السبب فيثبت (٥) الحكم، ووجد المانع  
فينتفي الحكم ، وفقد الشرط فينتفي الحكم . فجماعة قالوا : ليس بدليل  
بل دعوى دليل ، لأن قول القائل وجد السبب معناه : وجد الدليل وهــو  
دعوى وجود الدليل (٦)

وقيل دليل ، لأن الدليل ما يلزم من ثبوته لزوم المطلوب قطعاً أو ظاهراً ، ولا يخفى لزوم ثبوت المطلوب من ثبوت ما ذكر فكان دليلاً ، وعلى أن يكون دليلاً ، فقليل استدلال لأنه ليس بنص ولا إجماع ولا قياس . (٦)

وقيل : ان ثبت وجود السبب أو (٧) المانع أو (٧) فقد الشرط بغير النص والاجماع والقياس فاستدلال ، وان ثبت بأحدها فليس باستدلال (٨) .

(۱) \* غیر موجودۃ فی م \*

(٢) هذا التعريف ذكره جمال الدين ابن الحاجب . انظر مختصر المنتهى  
الأصولي . ج ٢ ص ٢٨٠ مع شرح عضد الدين عليه .

(٣) غير موجودة في ت \*

(٤) انظر هذا الاعتراض وجوابه في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٠٤ .

• ٧٥٨ (٥)

(٦) انظر هذا الاختلاف وهذه الأقوال في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٠٤ .  
شرح عقد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٢٨١ .

(٧) في م: و . والاختيار لما في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٢٨١ .

(٨) انظر المصدر السابق .



وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : ان استدلال المستدل بمثل ذلك - أي بمثل وجد السبب - فيثبت الحكم في أثناء كلامه (١) فهو دليل ، ومعتومه ما يقرره به من قياس علة أو نص أو اجماع ، وان لم يذكر في أثناء الكلام ، أو ذكر في أثناء الكلام ولا يكون معتومه ما يقرر به من قياس علة أو نص أو اجماع فليس بدليل . (٢)

ومن الاستدلال التلازم بين حكمين بأنواعه ، وهو التلازم بين ثبوتين نحو من صح طلاقه صح ظهاره ، وبين نفيين نحو لو صح الوضوء بغير نية لصح التيمم بغير نية ، وبين ثبوت ونفي ان كان هذا مباحا لا يكون حراما ، وبين نفي وثبوت ان لم يكن هذا جائزا يكون حراما . (٣)

---

(١) في م : دليله . والاختيار ما وافق المصنف .

(٢) انظر التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٢٨٩ .

(٣) انظر التلازم بين الحكمين في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٠٥ .  
 شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٢٨١ .

" الأدلة المختلفة فيها: أ - شرع من قبلنا "

" قوله " ونذكر ههنا شرع من قبلنا ، ومذهب الصحابي (١) ، (أما الأول (٢) فالمختار ان ما قص منه ولم يتكرر لهو لازم لنا على أنه شرعنا ، وقيل ما لم ينسخ . وقيل غير لازم حتى يثبت أنه شرع لنا . وجه الأول (فبهذاهم اقتضاه) . والهدي يقع على الايمان والأحكام ، فالأصل الموافقة فيما لم ينسخ . وجه الثاني : ( لكل جعلنا منكم شرعة ) فالأصل الاختصاص .

وجه المختار : ان الأصل في الشرع البقاء ، فاذا قص ولم ينكسر كان دليل الشرعية ، وهذا الشرط احتياط ، وقد احتج محمد رحمه الله تعالى في القسمة والمهاياة بقوله تعالى ( ونبئهم ان الماء قسمة بينهم ، لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ) .

" الشرح " (٣) :- لما جعل بعض الأصوليين شرع من قبلنا ومذهب الصحابي من قبيل الاستدلال ، ذكرهما (٤) المصنف في مباحث الاستدلال .

اما شرع من قبلنا فمفتزع على ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل يجوز ان يكون متعبدا بشرع من قبلنا ، واعلم انه يجوز عقلا أن يتعبد الله تعالى نبيه بشريعة من قبله من الأنبياء و يأمره باتباعها ، ويجوز أن يتعبده بالاجتناب عنها ، ولا امتناع في ذلك ، فانه لو امتنع (لامتنع) (٥) لذاته ، أو لعدم المصلحة في ذلك ، أو لمعنى آخر ، الأول : باطل ، فانه لو فرض وقوعه ( لم ) (٥) يلزم عنه لذاته في العقل محال ، والثاني : فمبني

(١) في م : الشافعي . وهو خطأ .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) انظر هذين الدليلين في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٣٢ ، ٢٣٤ .  
الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٢١ ، ١٣٠ . التقرير والتحبيـر .

ج ٢ ص ٣٠٨ . ٣١٠ .

(٤) في ت ، ذكر .

(٥) غير موجود في م .

على وجوب رعاية المصلحة في أفعال الله تعالى وهو باطل ، وموضع بيانه علم الكلام ، وبتقدير رعاية المصلحة فلا استبعاد أن يعلم الله تعالى أن مصلحة النبي قبل نبوته وبعده ، في تكليفه بشريعة من قبله أو باجتنابه عنها ، فان مصالح العباد قد تختلف وقد تتفق بحسب الأشخاص والأوقات ، فانه يجوز أن يكون الشيء مصلحة بالنسبة الى جميع الناس ، وفي جميع الأوقات ، ويجوز أن يكون مصلحة بالنسبة الى قوم دون غيرهم ، ويجوز أن يكون مصلحة فسي الزمان الأول دون الثاني وبالعكس ، ويجوز اختلاف الشرائع ، والاتفاق في الجميع أو في البعض ، والثالث : لا بد من اثباته ، والأصل عدمه . (١)

أما وقوع التعبد بشرع من قبله فقد اختلف العلماء في موهين :-  
أحدهما : ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل بعثته هل كان (٢) متعبدا  
بشرع أحد من الأنبياء قبله ، فمنهم من منعه كأبي الحسين البصري ومسن  
وافقه من المتكلمين (٣) .

ومنهم من أثبته ، ثم المثبتون اختلفوا فمنهم من نسبه الى شمسرع  
نوح ، ومنهم من نسبه الى شرع ابراهيم ، ومنهم من نسبه الى شرع موسى ،  
ومنهم من نسبه الى ( شرع ) (٤) عيسى ، ومنهم من قال ما ثبت أنه بشرع ،  
ومنهم من أثبت التعبد بشرع ، وتوقف في التعيين ، ومنهم من قضى بالجواز  
وتوقف في الوقوع كالغزالي والقاضي عبد الجبار وغيرهما من المحققين (٥) .  
والأخيران أرجح مما سبقهما ، واختار ابن الحاجب الأول من الأخيرين (٦)  
وصاحب الأحكام الثاني (٧) وهو المختار .

- 
- (١) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢١ .  
(٢) في ت : يكون .  
(٣) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٢ . الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢١ .  
المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٩٠٠ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٤٠٩ .  
(٤) غير موجود في م .  
(٥) انظر المستصفى من علم الأصول . ج ١ ص ٢٥١ . الآن الامام  
أبا حامد الغزالي اختار عدم تعبد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشريعة  
من قبله .  
(٦) انظر شرح عقد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٢٨٦ .  
(٧) انظر الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢١ .

حجة الأول من الأخيرين : ان الأحاديث متضافرة - أي متعاونة - على انه عليه الصلاة والسلام كان يتعبد ويأتي غار حراء فيتحنث فيه (١) - أي يتعبد (٢) - وكان (٣) يصلي وكان يطوف ببیت الله ، وهذه أمور لا يرشد اليها العقل ، فلا مصير اليها الا من جهة الشرع .

وان شرع من قبله عليه الصلاة والسلام شرع للمكلفين كافة والنبى صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ، فيكون متعبداً بذلك الشرع . (٤)

ورد صاحب ( الأحكام ) (٥) الوجهين : أما الأول : فاننا لا نسلم ثبوت شيء مما ذكره بنقل يوثق به ، وبتقدير ثبوته لا يدل ذلك على أنه كان متعبداً به شرعاً ، لاحتمال أن تكون صلاته وحجه وعمرته وتعظيمه للبيت بطريق التبرك يفعل مثل ما نقل جملة عن أفعال الأنبياء المتقدمين واندرس تفصيله ، وأما أكل اللحم وذبح الحيوان واستخارته (٦) للبهائم ، فانما كان بناء منه على أنه لا تحريم قبل ورود الشرع ، وأما تركه للميتة فبناء على عيافة (٧) نفسه لها كعيافه (٨) لحم الضب ، اما أنه كان متعبداً بذلك فلا ،

وأما الثانى : فننعم شرع من قبله لجميع المكلفين ، فانه لم ينقل في ذلك نقل يدل على التعميم ليحكم به ، وبتقدير نقله يحتمل أن يكون زمان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم زمان اندراس الشرائع المتقدمة

- 
- (١) مكرر في م .
  - (٢) نهاية ٢٥٨ ب .
  - (٣) ٢٥٩ آ بيضاء لم يكتب فيها شيء . ومن هنا تبدأ ٢٥٩ ب .
  - (٤) انظر هذه الحجة في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي ج٢ ص ٢٨٦ .
  - (٥) غير موجود في ت .
  - (٦) الاستسحار من التسخير وهو الاذلال والتكليف ، والمعنى هنا : استخدام البهائم . انظر تاج العروس من جواهر القاموس . باب الرأء فصل السين .
  - (٧) في ت : تعافه . والاختيار لما في الأحكام في أصول الأحكام ج٤ ص ١٢٣ .
  - (٨) في ت : كتعافه . والاختيار لما في الأحكام في أصول الأحكام ج٤ ص ١٢٣ .

وتعذر التكليف بها لعدم نقلها وتفصيلها ، ولذلك بعث في ذلك الزمان . (١)

وأما وجه المختار : فهو ان الوقوع يستدعى دليلا ، والأصل عدمه ، وما يتوهم من الأدلة الدالة على الوقوع وعدمه ، فمع عدم دلالتها في نفسها فمتعارضة . (٢)

لا يقال : لو كان الرسول قبل البعثة متعبدا بشرع لقضت العبادات بمخالطة الرسول عليه الصلاة والسلام أهل ذلك الشرع ، أو لزمه المخالطة ليبحت عن أوضاعه .

( لانا نقول ) (٣) : ما تواتر من ذلك الشرع استغنى عن المخالطة وغير المتواتر لا يفيد ، لأنه لا يجب العمل به ، ولأنه قد تعتنع المخالطة لموانع فيتحمل عدم المخالطة على الموانع . (٤)

والثاني (٥) : ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمته بعد مبعثه هل كانوا متعبدين بشرع من قبله وهو مسألة الكتاب ، والمختار ان ما قص الله تعالى في كتابه العزيز انه كان من شرع من قبلنا ، أو قصه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان من شرع من قبلنا من غير انكار ، فهو لازم لنا على أنه شرعنا ، والحاصل ان ما ثبت بكتاب الله تعالى أو بيان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان من شرع من قبلنا يلزمنا العمل به على أنه شرع نبينا مالم يظهر ناسخه ، وأما ما علم بنقل أهل الكتاب أو بفهم المسلمين من كتبهم فانه لا يجب اتباعه لقيام دليل موجب للعلم (٦) على أنهم حرفوا الكتب فلا يعتبر نقلهم في ذلك ،

(١) انظر هذا الرد في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٢ .

(٢) انظر هذا الدليل في المصدر السابق .

(٣) غير موجودة في م .

(٤) انظر هذا القول في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٥) أي : الموضع الثاني ، مما اختلف فيه العلماء من هذه المسألة .

(٦) في ت : العلم . والاختيار لمنا في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٢ .

ولافهم المسلمين ذلك من كتبهم ، لاحتمال أن يكون المفهوم أو المنقول مما حرفوا وبدلوا ، وكذا لا يعتبر قول من أسلم منهم فيه ، لأنه انما يعرف ذلك بظاهر الكتاب أو بنقل جماعتهم ، ولا حجة في ذلك لما بينا . (١)

وقيل : يلزمنا العمل بشرع من قبلنا فيما لم يثبت نسخه على أن ذلك شريعة نبينا ، ولم يفصلوا بين ما يصير معلوما منها بنقل أهل الكتاب ، أو برواية المسلمين عما في أيديهم من الكتاب ، وبين ما ثبت من ذلك ببيان القرآن أو السنة . (٢)

وقيل : العمل بشرع من قبلنا غير لازم حتى يثبت أنه شرع نبينا . (٣)

وجه الأول من الأخيرين المرجوحين : قوله تعالى ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) (٤) أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاعتداء بهدي الأنبياء ، والهدي يقع على الإيمان والأحكام جميعا ، لأن الاهتداء يحصل بالكل ، فالأصل الموافقة فيما لم ينسخ ، فيجب اتباع شرعهم فيما لم ينسخ . (٥)

وجه الثاني من الأخيرين : قوله تعالى ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) (٦) فانه يقتضى أن يكون كل نبي داعيا الى شريعته ، والأصل اختصاص كل أمة بشريعة جاء بها نبيهم ، فان بعث الرسول ليس الا لبيان ما بالناس حاجة الى بيانه ، واذا لم تجعل شريعة رسول منتهية ببعثة رسول آخر ولم يأت بشرع مستأنف لم يكن بالناس حاجة الى البيان عند بعث

(١) وهو مذهب أبي منصور الماتريدي وأبي زيد وفخر الاسلام البزدوي وأبي بكر السرخسي و عامة المتأخرين من الحنفية . انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٣ .

(٢) نقل هذا المذهب علاء الدين البخاري عن بعض أهل العلم . انظر كشف الأسرار ج ٣ ص ٢١٢ .

(٣) أي : المنع من أن شرع من قبلنا شرع لنا . وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة ، وهو اختيار سيف الدين الأمدي . انظر الأحكام في أصول

الأحكام . ج ٤ ص ١٢٣ ، المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٩٠١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية (٩٠) .

(٥) انظر هذا الدليل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٣ .

(٦) سورة المائدة ، آية (٤٨) .

الثاني ، لكونه مبينا عندهم بالطريق الموجب للعلم ، فلم يكن في بعثه فائدة. والله تعالى لا يرسل رسولا بغير فائدة. ، فثبت أن الاختصاص هو الأصل (١) .

وجه المختار : ان الأصل في الشرع الثابت قبل مبعث النبي بقاؤه ، ولكن التحريف من أهل الكتب (٢) السالفة كان أمرا ظاهرا ، وكذلك الحسد والعداوة والتلبيس كثير منهم ووقعت الشبهة في نقلهم ، فشرط (٣) في هذا أن يقص الله أو رسوله من غير انكار ، فإذا قص الله ورسوله (ولم ينكر) (٤) كان دليل الشرعية ، وهذا الشرط وهو أن يقص الله أو رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من غير انكار احتياط في باب الدين (٥) .

ومما يدل (٦) على أن هذا مذهب أصحاب أبي حنيفة أنه قد احتج محمد رحمه الله تعالى في تصحيح القسمة في العين والمهاياة في المنفعة بقوله تعالى في قصة صالح ( ونبئهم ان العاء قسعة بينهم ) (٧) وقوله تعالى ( لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ) (٨) ومعلوم أن محمدا رحمه الله تعالى ما احتج به الا بعد اعتقاده بقاء ذلك الحكم شريعة لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم فانه بيان احكام شريعة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم لاشريعة من قبله ، والمهاياة مفاعلة من الهيئة ، وهي الحالة الظاهرة للمتهم في الشيء كأن المتهمين لنا تواضعا (٩) على أمر رضى كل واحد بحالة واحدة واختارها (١٠) .

(١) انظر هذا الدليل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٤ . وذكر سيف الدين الأمدي

هذا الدليل ولكن في معرض الجواب عن اعتراضات مخالفينهم . انظر الأحكام

في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٩ .

(٢) في ت : الكتب .

(٣) في م : فشرطه .

(٤) غير موجود في ت .

(٥) انظر هذا الدليل في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٣٤ .

(٦) ٢٦٠ أ .

(٧) سورة القمر ، آية " ٢٨ " .

(٨) سورة الشعراء ، آية " ١٥٥ " .

(٩) في ت و س : تراضيا . والاختيار لنا في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٩ .

(١٠) انظر هذا الدليل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٦ .

وقيل : المهايأة مقاسمة المنافع وهي أن يتراضى الشريكان : ينتفع  
هذا بذلك النصف وذلك بالنصف الآخر ، وهذا ( ب كله ) (١) في كذا من الزمان ،  
وذاك ب كله في كذا من الزمان بقدر الأول (٢) .

### " من أدلة المسألة السابقة "

" قوله " واستدل بمثل ( انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح )  
وأجيب بأنه رد لاستبعاد الايحاء الى بشر . ولو سلم فمعناه أنه متعبد  
بمثله لا بالاتباع ، وبمثل ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ) وأجيب  
بأن المراد التوحيد ، وتخصيص نوح للتشريف ، ولو سلم فكما تقدم ، وبمثل  
( ان اتبع ملة ابراهيم ) وأجيب بمثله ، اذ لا يقال في الفروع ملّة  
أبي حنيفة والشافعي .

" الشرح " (٣) : - واستدل على أنه يلزمنا العمل بشرع من قبلنا  
فيما لم ينسخ بمثل قوله تعالى ( انا أوحينا اليك كما أوحينا الى  
نوح ) (٤) .

وأجيب : بأنه لا دلالة له على أن موحى اليه بعين (٥) ما أوحى به الى  
نوح والنبیین ( من بعده ) (٦) حتى يقال باتباعه لشريعتهم ، بل (هو) (٦)  
رد لاستبعاد الايحاء الى بشر بأنه أوحى اليه صلى الله تعالى عليه وسلم  
كما أوحى الى غيره من النبيين .

- 
- (١) غير موجود في م .
  - (٢) انظر هذا التصريف في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ .
  - (٣) انظر هذه الأدلة في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٣٤ . الأحكام في  
أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٥ . التقرير والتحبير . ج ٢ ص ٣٠٩ .
  - (٤) سورة النساء ، آية "١٦٣" .
  - (٥) في م : بمثل . والاختيار لما في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٧ .
  - (٦) غير موجود في ت و س .



ولو سلم أن المراد به أنه أوحى اليه بما أوحى به إلى غيره — من النبيين فمعناه أنه متعبد بمثل شرع من قبله بوحى متبداء ، لا بطريق الاتباع لغيره . (١)

(٢) واستدل أيضا بمثل قوله تعالى ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا )  
فأنه يدل على وجوب اتباعه لشرعة نوح . (٣)

وأجيب : بأن المراد ( بالدين ) (٤) انما (٥) هو أصل الدين — من التوحيد لا ما اندرس من شريعته ، ولهذا لم ينقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البحث عن شريعة نوح ، وذلك مع التعبد بها ممتنع ، وتخصيص نوح بالذكر مع اشتراك جميع الأنبياء في الوصية بالتوحيد لتشريفه وتكريمه ، كما خص روح عيسى بالاضافة اليه .

ولو سلم أنه لوجوب العمل فكما تقدم من أنه متعبد بمثل شرع نوح مبتدأ لا بطريق الاتباع له . (٦)

واستدل أيضا بمثل ( ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ) (٧)  
أمره باتباع ملة إبراهيم ، والأمر للوجوب . (٨)

وأجيب : بمثله ، أي بأن المراد بلفظ الملة انما هو أصول التوحيد دون الفروع الشرعية .

- 
- (١) انظر هذا الجواب في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٧ .
  - (٢) سورة الشورى ، آية " ١٣ " .
  - (٣) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٥ .
  - (٤) غير موجود في ت .
  - (٥) في ت : بما . والاختيار لما في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٨ .
  - (٦) انظر هذا الجواب في المصدر السابق .
  - (٧) سورة النحل ، آية " ١٢٣ " .
  - (٨) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٢٥ .

فان لفظ الملة لا يطلق على الفروع الشرعية بدليل انه لايقال ملة الشافعي ، وملة أبي حنيفة لمذهبهما في الفروع الشرعية . (١)

" أدلة المانعین "

وأجيب : بأنه يحتمل أن يكون معاذ انما تركه لأن الكتاب يشملـه ،  
فان الكتاب كما يطلق على القرآن يطلق على التوراة والانجيل ، أو لأن  
الأحكام المأخوذة من كتب المتقدمين قليلة (١) الوقوع (٢) .

الثاني : انه لو كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد البعثة  
متعبدًا بشرع من قبله لافترض تعليمه علينا على الكفاية ، ولوجبـت  
المراجعة والبحث عنه كما وجب تعلم القرآن والاخبار والبحث عنها ، واللازم  
باطل (٣) .

وأجيب : بأن المعتبر منها ما ثبت بالتواتر أو الوحي ، كما شرط  
أصحاب أبي حنيفة ، فلا يحتاج الى مراجعته وبحث معهم (٢) .

الثالث : ان الاجماع منعقد على أن شريعة نبينا صلى الله تعالى  
عليه وسلم نسخت الشرائع السابقة فلا يكون متعبدًا بها ، لأن المنسوخ  
لا يتعبد به (٣) .

وأجيب : بأن معناه : أن شريعته ناسخة لما خالفها ، لا لجميعها ،  
لأنها لو كانت ناسخة لجميعها للزم نسخ وجوب الايمان وحرمة الكفر ، لكونها  
من الشرائع السابقة (٢) .

#### " ب - مذهب الصحابي "

" قوله " : واما مذهب الصحابي فليس بحجة على مثله وفاقا ، ولا على

- 
- (١) في النسخ : قليل . وهو خطأ ، لأن الضمير عائد الى الاحكام .
  - (٢) انظر هذه الأجوبة في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٢٤ .
  - (٣) انظر هذه الأدلة في المصدر السابق . ج ٤ ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

غيره عند الشافعي ، وأبو سعيد البردعي منا على أن تقليده واجب يترك به القياس ، والكربي : لا يجب ألا فيما لا يدرك قياسا . وقيل : يقلد الشيخان . وقيل : الخلفاء الراشدون وأمثالهم . والمختار فيما لا يدرك قياسا الاتباع وألا يكون تكديبا ، إذ الظاهر التوقيف . وأما في القياس فالكربي احتمال الخطأ ممكن فلا يجوز تقليده . أبو سعيد رأيهم أولى . لاحتمال التوقيف ولرجحان الإصابة للاختصاص بمزية الصحة وهو المختار . النافي : لو كان حجة لتناقضت ( الحجج ) (١) لاختلافهم كمسائل الجد . وأجيب باندفاعه بالترجيح أو الوقف أو التخيير ، كأخبار الأحاد والاقيسة . قالوا : ولجاز للمجتهد التقليد مع تمكنه ، وهو ممتنع كالأصول . وأجيب : بأنه لا يمتنع أن يكون حجة فلا يقلد المخصص " اقتدوا بالليدين من بعدي أبي بكر وعمر " " أصحابي كالنجوم " وأجيب : لا عموم فيما يقتدى فيه ، ولو سلم فالمراد المقلدون ، لأن خطابه للصحابة وغيرهم مثلهم .

" الشرح " (٢) : - وأما مذهب الصحابي فليس بحجة على صحابي (٣) آخر إماما كان أو حاكما (٤) أو مفتيا (٥) .

وليس بحجة على غير الصحابي عند الشافعي . (٦)

وقال أبو سعيد البردعي : أنه حجة وتقليده واجب يترك بمذهب

- 
- (١) غير موجود في م .
  - (٢) انظر حجية مذهب الصحابي في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٣٤ . الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٣٠ . التقرير والتحبير . ج ٢ ص ٣١٠ .
  - (٣) في ت : الصحابي .
  - (٤) ٢٦٠ ب .
  - (٥) أي : اتفاقا . انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ . الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٣٠ . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول . ج ٤ ص ٤٠٧ . التقرير والتحبير . ج ٢ ص ٣١٠ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٤٢٢ .
  - (٦) انظر الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٣٠ . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول . ج ٤ ص ٤٠٩ .

الصحابي القياس . (١)

وقال أبو الحسن الكرخي وجماعة من أصحاب أبي حنيفة : لا يجب

تقليد الصحابي (٢) الا فيما لا يدرك بالقياس (٣)

وقيل : يقلد الشيخان لا غير . (٤)

وقيل : يقلد الخلفاء الراشدون وأمثالهم في الفضيلة والتخصيص

بتشريف مثل ابن مسعود ، وابن عباس ، ومعاذ بن جبل . (٥)

والمختار عند المصنف فيما لا يدرك بالقياس ، نحو المقادير وغيرها

وجوب اتباع قول الصحابي فيه (٦) ، (و) (٧) الا - أي وان لم يجب الاتباع -

يكون تكذيبا للصحابي ، لأن الظاهر من حال الصحابي انه لا يقول -

مجازفة ، اذ لا تظن بهم المجازفة في القول ، ولا مدخل للرأي فيه ، لأن الفرض

انه لما لا يدرك بالقياس فتعين التوقيف - أي السماع والتنصيص من رسول

الله صلى الله تعالى عليه وسلم - والا يلزم تكذيب الصحابي ، ولا يجوز أن

يحمل قولهم على الكذب ، فان ( طريق ) (٨) الدين من النصوص انما

انتقل اليها بروايتهم ، وفي حمل قولهم على الكذب والباطل قول بفسقهم ،

وذلك يبطل روايتهم ، فتعين التوقيف . (٩)

(١) وهو قول أبي بكر الجصاص وجماعة من الحنفية واختاره فخر الاسلام

البزدوي وأبو بكر السرخسي . انظر أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٣٤ .

أصول السرخسي . ج ٢ ص ١٠٨ . كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ .

(٢) في م : الصحابي الافتاء .

(٣) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ . التقرير والتحبير . ج ٢ ص ٣١٠ .

(٤) روى هذا المذهب عن طائفة من العلماء . انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ .

الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٣٠ .

(٥) هذا المذهب مروى عن جماعة من العلماء . انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٧ .

(٦) وهذا المذهب اتفق عليه الحنفية . انظر المصدر السابق . ج ٣ ص ٢١٨ .

(٧) غير موجود في ت .

(٨) غير موجود في م . واشباهه لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢١٩ .

(٩) انظر المصدر السابق .

وأما مذهب الصحابي فيما يعقل بالقياس فوجه قول الكرخي بعدم جواز تقليد الصحابة ، بأنه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأي ظهوراً لا وجه لانكساره ، واحتمال الخطأ في اجتهادهم ثابت لكونهم غير معصومين عن الخطأ كسائر المجتهدين ، فكان قولهم متردداً بين الصواب والخطأ كقول غيرهم ، وإذا كان قول الصحابي محتملاً للخطأ لم يجز لمجتهد آخر تقليد الصحابي وتـرك القياس الذي هو حجة بالكتاب والسنة بقول الصحابي ، كما لا يجوز بقول التابعين ومن بعدهم من المجتهدين (١) .

واحتج أبو سعيد البردعي : بأن رأي الصحابة أقوى وأولى من رأي غيرهم لاحتمال التوقيف والسمع في قول الصحابة ( ثابت ) ( ٢ ) بل الظاهر والغالب من حالهم انهم يفتنون بالخبر وانما يفتنون بالرأي عند الضرورة ، ويشاورون مع القرناء (٣) ، لاحتمال أن يكون عندهم خبر ، وإذا لم يجد (٤) اشتغل بالقياس ، ولرجحان الإصابة فيهم لاختصاصهم بمزية الصحبة و مشاهدة طريق الرسول في بيان أحكام الحوادث والأحوال التي نزلت فيها النصوص وهو المختار (٥)

واحتج النافعي - أي القائل بأن مذهب الصحابي ليس بحجة - بأنه لو كان مذهب الصحابي حجة لتناقضت الحجج ، واللازم باطل قطعاً ، ببيان الملازمة : ان الصحابة يخالف بعضهم بعضاً كمسائل الجد ، وليس قول بعضهم أولى من قول البعض الآخر حتى يكون أحدهما حجة والآخر ليس بحجة ، فيلزم التناقض (٦) .

- 
- (١) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٢٠ .
  - (٢) غير موجود في ت .
  - (٣) في ت و س : على الغير فلاحتمال . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٢٢ .
  - (٤) في ت : لم يجدوا اشتغلوا . والاختيار لما في المصدر السابق .
  - (٥) انظر هذا الدليل في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٢٢ .
  - (٦) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٣١ ، ١٣٢ .

وأجيب : بمنع الملازمة ، فإن التناقض مندفع بترجيح المكلف أحـد القولين على الآخر ان أمكن ، وان لم يمكن الترجيح فالوقف أو التخيير كإخبار الآحاد والأقيسة المتخالفة . (١)

النافون قالوا : لو كان مذهب الصحابي حجة على غيرهم لجاز التقليد للمجتهد مع قدرته على الاجتهاد وتمكنه منه ، واللازم باطل فإن التقليد ممتنع عند التمكن من الاجتهاد كالأصول . (٢)

وأجيب : بأنه لا يمتنع أن يكون مذهب الصحابي حجة ، وإذا كان حجة لا يكون عمل المجتهد به تقليداً ، لأن التقليد هو العمل بقول غيره بلا دليل ، وإذا كان قول الصحابي حجة لا يكون العمل به بلا دليل . (١)

المخصص بأن قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حجة .

احتج بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " اقتدوا بالذين من بعدي " (٣)

والمخصص بأن قول الخلفاء الراشدين وأمثالهم حجة ، احتج بقوله صلى

الله تعالى عليه وسلم " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٤)

(١) انظر هذا الجواب في الاحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٣٢ .

(٢) انظر هذا الدليل في المصدر السابق . ج ٤ ص ١٣١، ١٣٢ .

(٣) هذا الحديث مروي عن حذيفة رضي الله تعالى عنه ولفظه : قال رسول

الله صلى الله تعالى عليه وسلم : اقتدوا بالذين من بعدي ، أبي بكر

وعمر " سنن الترمذي . كتاب المناقب ، باب في مناقب أبي بكر وعمر

رضي الله تعالى عنهما كليهما . سنن ابن ماجه . المقدمة . باب في

فضائل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . قال أبو عيسى :

هذا حديث حسن " . سنن الترمذي . ج ٥ ص ٦١٠ .

(٤) هذا الحديث مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما . لهذا الحديث

طرق وهو مروي عن عمر وابن عمر وجابر رضي الله تعالى عنهم ، ولكن

جميع طرقه ضعيفة ، لم يثبت فيه اسناد ، وذكر بدر الدين الزركشي ان

طرق هذا الحديث تقوي بعضها بعضاً ، ولا يخلو الاحتجاج به من نظر " .

انظر المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر . ص ٨٠ . تخريج

أحاديث اللمع . ص ٢٧٠ . كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من

الأحاديث على السنة الناس . ج ١ ص ١٤٧ .

وأجيب عنهما : بأنه (١) لا دلالة فيه على عموم الاهتداء في كل ما يقتدى فيه ، وعند ذلك فقد أمكن حمله على الاقتداء بهم فيما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس الحمل على غيره أولى من الحمل عليه ، ولو سلم عمومهم فالمراد المقلدون ، لأن خطابه للصحابة وغيرهم المخاطبين مثلهم . (٢)

---

(١) في م : بأن .

(٢) انظر هذه الأدلة والجواب في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٢٢١ .



" القاعدة الثالثة فى الاجتهاد وما يتبعه "

" قوله " القاعدة الثالثة فى الاجتهاد وما يتبعه ، الاجتهاد : استفراغ الوسع فى تحصيل امر مشق ، وفى الاصول : استفراغ الفقيه وسعه فى طلب الظن بشئ من الاحكام الشرعية ، والظن احتراز عن القطع ، والشرعية عن العقلية والحسية ، وبشئ عن الاستفراق ، فليس كل مجتهد محيط بالاحكام كلها بالفعل ، وفى الاستفراغ اشارة الى خروج اجتهاد المقصر ، وللمجتهد شرطان : ان يعلم من اصول الدين ماتم (١) به نسبة الاحكام الى الله تعالى من وجوده وقدمه وحياته وقدرته وكلامه (٢) وجواز تكليفه وبعثة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ومعرفة معجزه (٣) وشرعه ، لاتبخره فى ادلتها التفصيلية ، وان يعلم مدارك الاحكام واقسامها وطرق اثباتها ووجوه دلالاتها وشروطها وكيفية الاستثمار منها ، وطرق الجرح والتعديل والصحيح والسقيم علما متقنا ، ومن اللغة والنحو مايكون الة له فى الاستثمار ، واما المجتهد فى حكم فيكفى فيه معرفته بما يتعلق به خاصة .

" الشرح " (٤) لما فرغ من القاعدة الثانية شرع فى القاعدة الثالثة فى الاجتهاد وما يتبعه .

الاجتهاد : لغة : استفراغ الوسع فى تحصيل امر مشق ، ولهـذا يقال : اجتهد فلان فى حمل حجر الرضى ، ولا يقال : اجتهد فى حمل التبنه (٥)

وفى اصطلاح الاصوليين الاجتهاد : استفراغ الفقيه الوسع فى طلب

- 
- (١) فى ت : به يتم .
  - (٢) ٢٦١ أ .
  - (٣) فى ت : لمعجزته .
  - (٤) انظر الكلام عن الاجتهاد وما يتبعه فى : اصول فخر الاسلام البنزدوى . ص ٢٧٨ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤١ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٢٩١ .
  - (٥) انظر التعريف اللغوى للاجتهاد فى لسان العرب . باب الدال فصل الجيم . تاج العروس من جواهر القاموس . باب الدال فصل الجيم .

الظن بشيء من الاحكام الشرعية (١) .

وقد عرف الفقيه حيث عرف الفقه (٢) .

والاستفراغ قد يكون من الفقيه ، وقد يكون من غيره ، فبقيد الفقيه

يخرج استفراغ غير الفقيه .

واستفراغ الفقيه قد يتعلق بالوسع ، وقد يتعلق بغير الوسع —

احوال النفس وغيرها ، فقيد الوسع يخرج استفراغ الفقيه غير الوسع .

واستفراغ الفقيه الوسع قد يكون لطلب ظن ، وقد يكون لطلب علم ،

فقيد الظن احتراز عن القطع .

والشرعية : احتراز عن العقلية والحسية .

وبشء : عن الاستفراق . فانه ليس كل مجتهد محيطا بالاحكام كلها

بالفعل .

"وفى الاستفراع " اشارة الى خروج اجتهاد المقصر فى اجتهاده —

امكان الزيادة عليه ، فانه لا يعد فى اصطلاح الاصوليين اجتهادا معتبرا (٣) .

وللمجتهد — وهو المتصف بالاجتهاد — شرطان :-

الاول : ان يعلم من اصول الدين ما تتم به نسبة الاحكام الى الله

تعالى ، من وجود الرب تعالى ، وما يجله من الصفات ويستحقه —

الكمالات ، وانه واجب الوجود لذاته ، وانه قديم حى عالم قادر مريد

متكلم ، وانه يجوز ان يكلف العباد ، وانه يبعث الرسل (٤) ، وأن يعرف

(١) هذا تعريف سيف الدين الامدى . انظر الاحكام فى اصول الاحكام .

ج ٤ ص ١٤١ .

(٢) اى : فى المقدمات .

(٣) انظر شرح التعريف فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤١ .

(٤) فى ت : الرسول .

معجزه وشرعه ، وان يكون مصدقا بالرسول وما جاء به من الشرع المنقـسول  
بما ظهر على يده من المعجزات والايات الباهرات ، ليكون فيما يسنده اليه  
من الاقوال والاحكام محقا ، ولا يشترط ان يكون عارفا بدقائق علم الكلام  
متبحرا فيه ، كالمشاهير من المتكلمين ، بل ان يكون عارفا بما يتوقف  
عليه الايمان مما ذكرناه ، ولا يشترط ان يكون مستند علمه فى ذلك : الدليل  
المفصل بحيث يكون قادرا على تقريره وتحريره ودفع الشبه عنه ، كالجارى  
من عادة الفحول من اهل الاصول ، بل ان يكون عالما بادلة هذه الامور من  
جهة الجملة لا من جهة التفصيل (١) .

والثانى : ان يعلم مدارك الاحكام الشرعية واقسامها وطرق اثباتها  
ووجوه دلالاتها على مدلولاتها ، واختلاف مراتبها وشروطها المعتبرة فيها ،  
وان يعرف جهات ترجيحها عند تعارضها ، وكيفية استثمار الاحكام منها ،  
قادرا على تحريرها وتقديرها ، والانفصال عن الاعتراضات الواردة عليها ،  
وانما يتم ذلك بان يكون عارفا بالرواة وطرق الجرح والتعديل ، والصحيح  
والسقيم علما متقنا ، وان يكون عارفا باسباب النزول والناسخ والمنسوخ  
فى النصوص الاحكامية ، وان يعلم من النحو واللفظ ما يكون له فى  
الاستثمار ، ولا يشترط ان يكون فى اللغة كالاصمعى ، وفى النحو كسيبويه  
والخليل ، بل ان يكون قد حصل من اللغة والنحو ما يعرف به اوضاع العرب ،  
والجارى من عاداتهم فى المخاطبات بحيث يميز بين دلالات الالفاظ من  
المطابقة والتضمن والالتزام ، والمفرد والمركب والكلى والجزئى ،  
والحقيقة والمجاز ، والتواطىء والاشتراك ، والترادف والتباين ، والنص  
والظاهر ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمنطوق والمفهوم ،  
والاقتضاء والاشارة ، والتنبيه والايماء ، ونحو ذلك مما ذكر فى القاعدة  
الاولى ، وذلك كله انما يشترط فى المجتهد المطلق - اى المتصدى للفتوى  
والحكم فى جميع مسائل الفقه - .

---

(١) انظر هذا الشرط فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ١٥ . الاحكام فى اصول  
الاحكام . ج ٤ ص ١٤١ .

واما فى بعض الاحكام فيكفى فيه ان يكون عارفا بما يتعلق بذلك  
البعض خاصة ومالابد منه فيه ، ولايضير جهله بما لاتعلق له به مما يتعلق  
بباقى مسائل الفقه (١) .

### " المجتهد فيه "

" قوله " والمجتهد فيه : الاحكام الشرعية المظنونة الدليل ،  
والاول فصل عن العقلية والحسية ، والثانى عن مثل العبادات الخمس .  
" الشرح " : مافيه الاجتهاد ماهو من الاحكام الشرعية دليله  
ظنيا .

فقولنا " من الاحكام الشرعية " احتراز من الاحكام العقلية واللغوية  
والحسية .

وقولنا " دليله ظنى " احتراز عما كان دليله قطعيا (٢) من الاحكام  
كالعبادات الخمس ونحوها ، فانها ليست محلا للاجتهاد فيها ، لان المخطئ  
فيها يعد اثما ، والمسائل الاجتهادية مالا يعد المخطئ فيها اثما  
باجتهاده (٣) .

### " اجتهاد النبی صلى الله تعالى عليه وسلم "

" قوله " مسألة : المختار انه عليه الصلاة والسلام كان متعبدا  
بانتظار الوحي فيما لم يوج اليه اولا ، ثم بالاجتهاد ثانيا . وقيل :

(١) انظر شروط المجتهد فى كشف الاسرار ج٤ ص ١٥ . الاحكام فى اصول الاحكام .  
ج ٤ ص ١٤١ .

(٢) بحيث يكون معناه معلوما بالضرورة ، والا فبعض الادلة القطعية خفى  
الدلالة ، كما فى قوله تعالى ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن  
بالمعروف ) وقوله تعالى ( وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط  
الابيض من الخيط الاسود من الفجر ) الاية .

(٣) انظر الكلام عن المجتهد فيه فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤ . الاحكام فى  
اصول الاحكام ج ٤ ص ١٤٣ .

بالجواز ، والمنع مطلقا . وقيل : مجتهد فى الحروب . المجوز (١) (وشاورهم فى الامر ) وطريقها الاجتهاد . ( عفا الله عنك لم اذنت لهم ) وانما يتوجه فيما لم يوح اليه " لو استقبلت من امرى اما استدبرت ماسقت الهدى " ولايستقيم فيما اوحى فيه . واستدل ( بما اراك الله ) وقدر بان الراءه ليست لراءه (٢) العين لاستحاله فى الاحكام ، ولا هى الاعلام لوجوب ذكر المفعول الثالث لذكر الثانى : فالمعنى بما جعله الله لك راي (٣) . واجيب : بان معناه الاعلام ، وما مصدرية فلا ضمير ، وحذف المفعولين جائز . واستدل : بان الاجتهاد للحكم اثوب للمشقة ، فلو اختص به الامه لكانوا افضل منه ( فيه ) (٤) . واجيب : بان شرط الاجتهاد ان اذا فقد لامر اكبر ، فلا اثر لذلك . واستدل : بانه اعلم بطرق الاستنباط مع البعد عن الخطا والاقرار عليه ، فلو لم يقض به لكان تاركا حكم الله تعالى فى ظنه وهو حرام . واجيب : بان ذلك فرع التعبد به ، ولو سلم فهو مشروط بعدم المعرفة بالوحى .

" الشرح " (٥) : اختلفوا فى ان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم هل كان متعبدا بالاجتهاد فيما لانص فيه .

والمختار عند المصنف انه عليه الصلاة والسلام كان متعبدا بانتظار الوحى فيما لم يوح اليه اولا ، ثم بالاجتهاد ثانيا (٦) .  
وقيل : يجوز ان يكون متعبدا بالاجتهاد مطلقا (٧) .

- 
- (١) فى ت : والمجوز .  
(٢) فى ت : باراءه .  
(٣) ٢٦١ ب .  
(٤) غير موجود فى م .  
(٥) انظر هذه المسالة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٢٨ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٤٣ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٤ .  
(٦) وهو مذهب اكثر الحنفية . انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٠٥ .  
(٧) وهو قول الامام احمد بن حنبل والقاضى ابى يوسف . انظر المصنوع السابق . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٤٣ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٧٦ .

وقيل : لايجوز ان يكون متعبداً بالاجتهاد مطلقاً (١) .

وقيل : ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مجتهد فى الحروب

دون الاحكام الشرعية (٢) .

المجوز مطلقاً احتج : بقوله تعالى ( وشاورهم فى الامر ) (٣)

والمشاورة انما تتصور فيما يحكم فيه بطريق الاجتهاد لا فيما يحكم فيه بطريق الوحي .

وبقوله تعالى ( عفى الله عنك لم اذنت لهم ) (٤) عاتب الله تعالى

النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الاذن لهم ونسبه الى الخطأ ، وذلك انما يتوجه فيما لا يكون حكمه بالوحي ، فتعين ان يكون بالاجتهاد ، لان الرسول لا يحكم عن تشهى (٥) النفس لقوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى ) (٦) .

ولقوله عليه الصلاة والسلام " لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما

سقت الهدى " (٧) فان سوق الهدى الصادر من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصح ان يكون بالوحي (٨) ، لانه لايجوز للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبدل الوحي من تلقاء نفسه ، واذا لم يكن بالوحي تعيّن

(١) وهو رواية عن الامام احمد والمعتزلة والظاهرية . انظر المعتمد

فى اصول الفقه . ج ٢ ص ٧٦١ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤٣ .

شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٤٧٥ .

(٢) ذكر علاء الدين البخارى الاتفاق فى هذه الجزئية من المسألة . انظر

كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٠٦ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٤٧٤ .

(٣) سورة ال عمران ، اية " ١٥٩ " .

(٤) سورة التوبة ، اية " ٤٣ " .

(٥) فى س : من مشتهى .

(٦) سورة النجم ، اية " ٣ " .

(٧) هذا الحديث مروي عن جابر رضى الله تعالى عنه فى حديث طويل وفيه

قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ولو استقبلت من

امرى ما استدبرت لم اسق الهدى . . . " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب

الحج ، باب بيان وجوه الاحرام ، وانه يجوز افراد الحج والتمتع

والقران . الجامع الصحيح . البخارى . كتاب الحج . باب تقضى

الحائض المناسك كلها الا الطواف بالبيت .

(٨) فى ت : عن وحي . وس : عن الوحي .

ان يكون بالاجتهاد (١) .

واستدل ابو يوسف على ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان متعبدا بالاجتهاد بقوله تعالى ( انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ) (٢) ووجه الاستدلال بها كما قرره ابو علي الفارسي : ان الراءفة : اما من الراي الذي هو الاجتهاد ، او من الرؤية بمعنى الابصار ، او بمعنى العلم ، لا جائز ان يكون من الرؤية بمعنى الابصار ، لان المراد بما في قوله تعالى ( بما اراك الله ) (٢) هو الاحكام . واءرافة العين في الاحكام مستحيلة ، لان الاحكام لاتكون مبصرة ، ولا جائز ان تكون من الرؤية بمعنى العلم ، لانه حينئذ تكون الراءفة الاعلام وهو متعدد الى ثلاثة مفاعيل فيجب ذكر المفعول ( الثالث ، لوجود ذكر المفعول (٣) الثاني وهو الضمير الراجع الى الموصول ، وهو في حكم الملفوظ ، فتعين ان يكون من الراي ، فالمعنى بما جعله الله لك رايا " (٤)

واجيب : بان معناه الاعلام من الرؤية بمعنى العلم ، ومصدرية لاموصولة فلا ضمير وقد حذف المفعولان وحذفهما جائز (٥) .

واستدل ايضا على ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان متعبدا بالاجتهاد بان الاجتهاد للحكم والعمل به اكثر ثوابا ، لانه اشق ، وما هو اشق اكثر ثوابا لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها " ثوابك على قدر نصبك " (٦) وقوله عليه الصلاة والسلام " افضل العبادات

(١) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٩١ .

(٢) سورة النساء ، اية " ١٠٥ " .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٠٧ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي . ج ٢ ص ٢٩١ .

(٥) انظر هذا الجواب في المصدرين السابقين .

(٦) هذا الحديث مروي عن ام المؤمنين عائشة رضى الله تعالى عنها بلفظ قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : انتظري ، فاذا ظهرت فاخرجي الى التنعيم فاهلى منه ، ولكنها على قدر نصبك " ==

احمزها - اى اشقها - " (١) فلو اختص الامة بالاجتهاد لكانوا افضل منه وهو ممتنع (٢) .

واجيب : بان شرط الاجتهاد اذا فقد الامر اكبر وهو العلم بالاحكام بالوحي فلا اثر للاجتهاد فى الفضل بالنسبة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذى هو متصف بما هو اكبر من الاجتهاد (٣) .

واستدل ايضا : بان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعلم بطسرق استنباط الاحكام من العلماء المجتهدين لسلامة نظره ، وبعده عن الخطأ وبعده عن الاقرار على الخطأ فلو لم يقض بالاجتهاد لكان تاركاً حكم الله تعالى فى ظنه على بصيرة وهو حرام بالاجماع (٤) .

واجيب : بان ذلك فرع تعبد بالاجتهاد فانه انما لم يقض بالاجتهاد، لانه غير متعبد بالاجتهاد ، فلا يكون تاركاً حكم الله تعالى ، ولئن سلم انه لا يكون فرع تعبد بالاجتهاد ، لكن وجوب العمل به فى حقه مشروط بعدم

== الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب الحج . باب بيان وجوه الاحرام . وانـه يجوز افراد الحج والتمتع والقران . الجامع الصحيح ، البخارى . كتاب العمرة ، باب اجرة العمرة على قدر النصب .

(١) هذا الحديث ، ذكر العلماء عنه انه من غرائب الاحاديث ولم يرد فى شيء من الكتب الستة ، ونقل عن ابن القيم انه ذكر ان هذا الحديث لا اصل له . وذكر مجد الدين ابن الاثير ان هذا الحديث مروي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما . انظر النهاية فى غريب الحديث والاثر ، مجد الدين المبارك بن محمد " ابن الاثير " ج ١ ص ٤٤٠ . تحقيق طاهر الزاوى ومحمود الطناحى . ط الاولى ١٣٨٣ هـ . م - دار احياء الكتب العربية . المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الالسنه . ص ٦٩ . كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنه الناس ، اسماعيل بن محمد العجلونى . ج ١ ص ١٧٥ . تعليق احمد القلاش . ط الثالثة ١٤٠٣ هـ . م مؤسسه الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

(٢) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤٥ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٩١ .

(٣) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤٦ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٩١ .

(٤) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٠٨ . الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤٥ .



معرفة الحكم بالوحي ، وهذا الشرط مما لم يتبين في حقه عليه الصلاة والسلام فلا مشروط (١) .

### " أدلة المانع "

" قوله " المانع (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) واجب بان الظاهر انه رد على منكرى القران ، ولو سلم فاذا تعبد بالاجتهاد بالوحي لم ينطق الا عن وحي ، وايضا لو كان لجاز ان يخالف فيه وان لا يذم مخالفه ، لانه من لوازم الاجتهاد ، واجب بالمنع ، واذا كان الاجماع عن اجتهاد امتنعت مخالفته فاجتهاده (٢) احق ، قالوا : لو كان لما تاخر عن اجوبة كثير من الاحكام . واجب : بان التوقف لانتظار الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد ، او لاستفراغ الوسع فيه . قالوا : القادر على اليقين يحرم عليه الظن .

واجب : بالقول بالموجب ، وانما القدرة بالوحي .

" الشرح " (٣) : المانع من تعبد الرسول عليه الصلاة والسلام بالاجتهاد احتج بوجوه : -

الاول : قوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ) (٤) اقتضى ان يكون الحكم الصادر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالوحي ، والاجتهاد ليس بوحى فلا يجوز ان يصدر عن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم الحكم بالاجتهاد (٥) .

- 
- (١) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٤٦ .
  - (٢) في ت : واجتهاده .
  - (٣) انظر هذه الادلة في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٣٠ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٤٧ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٢٩٩ .
  - (٤) سورة النجم ، اية " ٣ ، ٤ " .
  - (٥) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار . ج ٣ ص ٢٠٦ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولي ج ٢ ص ٢٩٢ .

واجيب (١) : بان الظاهر ان المراد على منكرى القران حيث قالوا :  
( افترى على الله ) (٢) فيكون المعنى ان مانطق به قرانا فهو من الوحي  
لا ان كل ما صدر عنه من الوحي ، ولئن سلم ان كل ما صدر عنه بالوحي فلا  
نسلم ان الحكم اذا ثبت بالاجتهاد لا يكون من الوحي ، فاذا تعبد الرسول  
عليه الصلاة والسلام بالاجتهاد بالوحي لم ينطق الا عن وحي (٣) .

الثانى لو كان الرسول عليه الصلاة والسلام متعبدا بالاجتهاد لجاز  
ان يخالف فى الحكم الثابت بالاجتهاد ، ولجاز ان لا يذم مخالفه ، لان الحكم  
الثابت بالاجتهاد من لوازمه (٤) جواز مخالفته ، وعدم الذم لمخالفته ،  
واللازم باطل (٥) .

واجيب : بالمنع ، فانا لانسلم ان الحكم الثابت بالاجتهاد تجوز  
مخالفته ، وذلك لان الحكم الثابت بالاجماع الذى يكون سنده (٦) اجتهادا ،  
ثابت بالاجتهاد ولا تجوز مخالفته ، واذا كان ( الاجماع ) (٧) الثابت  
بالاجتهاد امتنعت مخالفته ، فالثابت باجتهاد النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم احق بان لاتجوز مخالفته (٨) .

الثالث : لو كان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم متعبدا  
بالاجتهاد لما تاخر عن اجوبة كثير (٩) من الاحكام ، واللازم باطل ، فانه

- 
- (١) ٢٦٢ آ .  
(٢) سورة سبا ، اية " ٨ " .  
(٣) انظر هذا الجواب فى شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى .  
ج ٢ ص ٢٩٢ .  
(٤) فى م : لاوازم . وهو خطأ املائي .  
(٥) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٣ ص ٢٠٦ . شرح عضدالدين  
المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٢ .  
(٦) فى ت و س : مستنده .  
(٧) غير موجود فى ت و س .  
(٨) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٠ . شرح  
عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٢ .  
(٩) فى ت : كثيرة .

توقف كثيرا في احكام الوقائع وانتظر الوحي (١) .

واجيب : بان التوقف لانتظار الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد (٢) ،  
فان الاجتهاد انما يجوز اذا لم يكن نص يثبت به الحكم ، او بانه انما  
يتوقف لاستفراغ الوسع في الاجتهاد (٣) .

والرابع : انه عليه الصلاة والسلام كان قادرا على تحصيل اليقين  
بالاحكام بواسطة الوحي ، والقادر على اليقين يحرم عليه الظن ، كما  
ان من عاين القبلة لايجوز له الاجتهاد فيها (١) .

واجيب : بالقول بالموجب - اى سلمنا ان القادر على اليقين يحرم  
عليه الظن - لكن حين عمل بالاجتهاد لم يكن قادرا على اليقين ، لان القدرة  
انما تكون بالوحي ، وحين عمل بالاجتهاد لم يكن الوحي حاصلا (٣) .

#### " ادلة مختار المصنف "

" قوله " وجه المختار : ان اجتهاده وان كان صوابا الا انه ضرورى  
والوحي نص واصل ، ولا عدول عن الاصل الى الضرورى الا للعجز عنه ، ومدة  
الانتظار مايرجى فيه نزول الوحي ، الا ان يخاف فوت الحكم في الحادثة .

" الشرح " (٤) : وجه المختار وهو انه عليه الصلاة والسلام كان  
متعبدا بانتظار الوحي فيما لم يوح اليه اولا ثم بالاجتهاد ثانيا :  
\_\_\_\_\_

(١) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي ج٢ ص ٢٩٢ .

(٢) لان الشرط في الاجتهاد في المسألة ان يقطع بعدم نزول وحي فيها ،  
ومادام راجيا للوحي لا يجتهد .

(٣) انظر هذا الجواب في الاحكام في اصول الاحكام ج٤ ص ١٥٠ . شرح  
عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي ج٢ ص ٢٩٢ .

(٤) انظر هذا الدليل في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٣٢ . كشف  
الاسرار ج٣ ص ٢١١ .

ان اجتهاد النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم وان کان صوابا فهو ضروری (و) (١) لا یصار الیہ الا عند فقد النص ، والوحی نص واصل ، ولا عدول عن الاصل الی الضروری الا للعجز عن الاصل ، فوجب علیہ (٢) تقدیم طلب النص بانتظار الوحی ، لاحتمال اصابة النص بنزول الوحی ، كما وجب علی المتیمم طلب الماء فی موضع یرجى وجوده ، وصار انتظار الوحی فی حقه کطلب النص النازل الخفی بین النصوص فی حق سائر المجتہدین ، ومدة الانتظار مادام رجاء نزول الوحی باقیا ، فاذا خاف ان یفوت حکم فی الحادثة فحينئذ ینقطع طمعه عن الوحی فیحکم بالاجتهاد .

### " حکم الخطأ فی الاحکام العقلية "

" قوله " مسالة : ليس كل مجتهد فی العقلیات مصیبا اتفاقا ، ومخالف الملة اثم مطلقا ، والجاحظ والعنبری : ان اجتهد فلا اثم بخلاف المعاند ، واول : نفی الاثم بالاجتهاد فی مسائل الکلام ، کنفی الرویة لا فی الکفر الصریح ، والعنبری : کل مجتهد فی العقلیات مصیب ، فان عنی مطابقة الاعتقاد للمعتقد فغير معقول الاستلزام النقیضین ، او انه اتى بما کلف فهو قول الجاحظ وهو باطل سمعا . لنا : الاجماع - قبل مخالف - علی قتال الکفار مطلقا ، وانهم من اهل النار من غیر فرق ، قالوا : لو کلفوا بنقیض اجتهادهم لکان تکلیف مالا یطاق . قلنا : بل هو ممکن .

" الشرح " (٣) ليس كل مجتهد فی العقلیات مصیبا بالاتفاق ، ومخالف ملة الاسلام اثم مطلقا سواء نظر وعجز عن معرفة الحق ، او لم ینظر ،

- 
- (١) غیر موجود فی م .  
 (٢) فی م : طلب تقدیم . والاختیار لما فی کشف الاسرار ج ٣ ص ٢١١ .  
 (٣) انظر هذه المسالة فی کشف الاسرار ج ٤ ص ١٧ . الاحکام فی اصول الاحکام ج ٤ ص ١٥٤ . التقرير والتحییر ج ٣ ص ٣٠٣ .

اذ احقية صلة الاسلام اظهر من الشمس وابين من النهار فلا مجال لنفيه —  
بالاجتهاد ام بغيره .

وقال الجاحظ وعبيد الله بن الحسن العنبري من المعتزلة : مخالف —  
ملة الاسلام ان نظر واجتهد فاداه اجتهاده الى معتقده فلا اثم ، بخلاف  
المعاند (١) .

وقال الجاحظ : المجتهد سواء كان اجتهاده فى نفي ملة الاس —  
ام فى غيره مخطيء ، اذا لم يكن مطابقا للواقع ، واول نفي الاثم —  
بالاجتهاد فى مسائل الكلام التى ليست بكفر صريح كنفى الروية ، لا فى  
الكفر الصريح .

فان المخطيء فيه اثم .

وزاد العنبري : بان قال : كل مجتهد فى العقليات مصيب (٢) ، فان  
عنى بالاصابة مطابقة الاعتقاد للمعتقد فقد احوال وخرج عن المعقول لاستلزام  
النقيضين ، لانه حينئذ يلزم ان يكون العالم حادثا وليس بحادث ف —  
الواقع عند اختلاف الاجتهاد ، وكذلك فى كل قضية عقلية اعتقد فيها النفي  
والاثبات بحسب اختلاف اجتهادين ، وان عنى بالاصابة انه اتى بما كلف به  
مما هو داخل تحت وسعه وقدرته من الاجتهاد ، وانه معذور فى المخالفة  
غير اثم ، فهو قول الجاحظ ، وهو باطل سمعا (٣) .

حجة الجمهور : ان الامة من السلف — قبل ظهور مخالف — اجمعوا  
على قتال الكفار مطلقا سواء كانوا جاحدين او غير جاحدين ، نظروا او لم  
ينظروا ، وانهم من اهل النار من غير فرق ، ولو كانوا معذورين فى ذلك

(١) انظر شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٩٨٨ .

(٣) انظر الاحتمالين فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٤ . شرح

عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٣ .

لما ساغ ذلك من الامة المعصومين عن الخطأ (١) .

القائلون بان المجتهدين فى نفي ملة الاسلام لا اثم عليهم قالوا :  
لو كلفوا باعتقاد نقيض معتقدهم الذى ادى اليه اجتهادهم لكان تكليف  
مالايطاق ، واللازم باطل (٢) .

اجاب : بان اعتقاد نقيض معتقدهم غير ممتنع ، بل هو ممكن الوصول  
اليه بالادلة المنصوبة عليه (٢) .

### " حكم الخطأ فى الاجتهاد فى الاحكام الشرعية "

" قوله " (٣) : مسألة : لا اثم على مجتهد فى حكم شرعى اجتهد به  
قطعا . وبشر والاصم يؤثمان المخطئ من غير تكفير ولا تفسيق . لنا العلم  
الضرورى بالتواتر ان الصحابة تكرر اختلافهم فى الفروع ، ولا نكير منهم  
ولا تاثير لمعين ولا مبهم ، مع القطع بانه لو خالف احد فى مثل العبادات  
الخمسة او الزنا او القتل يخطئ ويأثم .

" الشرح " (٤) القطع حاصل بانه لا اثم على مجتهد مخطئ فى حكم  
شرعى اجتهد به - اى الذى لا قاطع فيه :-

وبشر المريسى وابوبكر الاصم : يؤثمان المخطئ من غير تكفير  
ولا تفسيق ، فانهما قالا : مامن مسألة الا والحق فيها متعين ، وعليه  
دليل قاطع فمن اخطأه فهو اثم غير كافر ولا فاسق (٥) .

- 
- (١) انظر هذا الدليل فى المصدرين السابقين .
  - (٢) انظر الدليل وجوابه فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .  
شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٤ .
  - (٣) ٢٦٢ ب .
  - (٤) انظر هذه المسألة فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٨ . شرح  
عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٤ . التقرير والتحبير  
ج ٣ ص ٣٠٦ .
  - (٥) انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٩٤٩ .

لنا : حصل العلم الضروري بالتواتر ان الصحابة تكرر اختلافهم فى الفروع فيما بينهم اختلافا شائعا ، ولا نكير لاحد منهم على غيره ، ولا تاشيم بعضهم بعضا ، لا بطريق التعيين ولا بطريق الابهام ، مع القطع بانه لو خالف احد فى وجوب العبادات الخمس ، وتحريم الزنا ، والقتل لبادروا الى تخطئته وتاشيمه ، فلو كانت المسائل الاجتهادية نازلة منزلة هذه المسائل فى كونها قطعية وماثوما على المخالفة فيها ، لانكروا واثموا كما انكروا على من خالف فى وجوب العبادات الخمس وفى تاشيمه لاستحالة تواطئهم على الخطأ (١) .

### " المجتهد فى الشرعيات يخطئ ويصيب "

" قوله " مسالة : مافيه نص فقصر المجتهد فى طلبه اخطا واثم . وما لانص فيه : فالجبائى وابنه كل مجتهد فيه مصيب وحكم الله تعالى تابع لظنه ، فالحق متعدد ، فمن هولاء من سوى بينها ، ومنهم من قال : ان احدها (٢) احق . وقيل : الحق واحد يصاب من غير دليل . والاستساذ وابن فورك . بل بدليل ظنى . والاصم : بقطعى والمخطئ اثم ، والائتمنة الاربعة : على التصويب والتخطئة . وقيل : فى المخطئ انه مخطئ ابتداء وانتهاء . و(٣) المختار : الاصابة فى الابتداء - اى (٤) فى الطلب - والخطأ فى الانتهاء - اى المطلوب ، والمروى عن ابى حنيفة : كل مجتهد مصيب والحق عند الله تعالى واحد ، وهذا معناه .

" الشرح " (٥) المسالة الفقهية الظنية - اى التى لا قاطع فيها -

(١) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٨ . شرح

عضدالدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٢) فى ت : احدهما .

(٣) فى ت : فالمختار .

(٤) فى ت : اعنى .

(٥) انظر هذه المسالة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٨ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٠٧ .

لاتخلو اما ان يكون فيها نص اولا ، فان كان فيها نص : فان قصر المجتهد في طلبه فهو مخطيء اثم لتقصيره فيما كلف به من الطلب ، وان لم يقصر في الطلب وافرغ الوسع فيه لكن تعذر الوصول اليه ، اما لبعده (١) المسافة ، او لاختفاء الراوى له وعدم تبليغه ، فلا اثم لعدم تقصيره .

ومالانص فيه : فالجبائى وابنه والقاضى ابوبكر وابوالهذيل قالوا : كل مجتهد فيه مصيب ، وحكم الله تعالى ( فيه ) (٢) تابع لظنه ، ولا يكون الحق فيه واحدا ، بل الحق فيه متعدد وحكم الله تعالى في حق كل مجتهد ما ادى اليه اجتهاده وغلب على ظنه ، ومن هولاء من سوى بينها (٣) ، ومنهم من قال ان احدها (٣) احق (٤) .

وقيل : الحق واحد ، ومن عداه مخطيء ، لان الحكم في كل واقعة لا يكون الا معيناً ، لان الطالب (٥) يستدعى مطلوبا ، وذلك المطلوب هو الا شبه عند الله في نفس الامر ، بحيث لو نزل نص لكان نصا عليه ، فقيـل انه لادليل عليه ، وانما هو مثل دفين يظفر به حالة الاجتهاد بحكم الاتفاق ، فمن ظفر به فهو مصيب ، ومن لم يصبه فهو مخطيء (٦) .

وقيل : عليه دليل ، فالاستاذ ابواسحاق الاسفرائينى وابن فـورك على انه عليه دليل لكن ليس بقطعى ، بل بدليل ظنى ، فمن ظفر به فهو مصيب وله اجران ، ومن لم يصبه فهو مخطيء وله اجر واحد (٧) .

(١) في ت : لتعذر . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٠ .

(٢) غير موجود في ت .

(٣) اى : الاجتهادات جميعها .

(٤) انظر احكام الفصول في احكام الاصول ص ٧٠٧ . المعتمد في اصول

الفقه ج ٢ ص ٩٤٩ . البرهان في اصول الفقه ج ٢ ص ١٣١٩ . المستصفى

من علم الاصول ج ٢ ص ٣٦٣ . المحصول في علم اصول الفقه ج ٢ ق ٣

ص ٤٧ . نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٥٦٠ .

(٥) في ت : الطلب . والاختيار لما في الاحكام في اصول الاحكام

ج ٤ ص ١٥٩ .

(٦) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٨ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٥٩ .

(٧) انظر المصدرين السابقين . شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الاصول

ج ٢ ص ٢٩٥ .



وابوبكر الاصم : على انه يصاب بدليل قطعى ، والمخطئ آثم عند  
عدم الظفر به لتقصيره (١) .

ونقل عن الائمة الاربعة الشافعى وابى حنيفة ومالك واحمد  
رحمهم الله تعالى التصويب والتخطئة (٢) .

وقيل : فى المخطئ اذا اخطأ انه مخطئ ابتداء - اى مخطئ فى  
اجتهاده - وانتهاء - اى مخطئ فيما ادى اليه اجتهاده (٣) .

والمختار عند اصحاب ابى حنيفة ان المجتهد المخطئ - اى الذى  
لم يصب الحق عند الله - مصيب ابتداء - اى فى حق عمله حتى ان عمله  
يقع صحيحا شرعا ، كأنه اصاب الحق عند الله تعالى ، ومخطئ فى الانتهاء  
- اى المطلوب ، اى للحق عند الله تعالى (٤) - .

والمروى عن ابى حنيفة : كل مجتهد مصيب ، والحق عند الله تعالى  
واحد ، فيتبين ان الذى اخطأ ما عند الله تعالى مصيب فى حق عمله (٥) .

#### " ادلة القائلين بان المصيب واحد "

" قوله " لنا : لو كان كل مجتهد مصيبا لاجتمع النقيضان ، لان  
استمرار قطعه بما ادى اليه ظنه مشروط ببقاء ظنه ، والا فلو تغير ظنه

- 
- (١) انظر المصادر السابقة .
  - (٢) انظر المصادر السابقة . احكام الفصول فى احكام الاصول . ص ٧٠٧ ،  
٧٠٨ . نهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٥٦٧ . المختصر  
فى اصول الفقه . ص ١٦٥ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٤٩٠ .
  - (٣) وهذا القول منسوب الى القاضى ابى زيد من الحنفية . انظر كشف  
الاسرار . ج ٤ ص ١٩ .
  - (٤) وهو مختار فخر الاسلام البزدوى . انظر اصوله . ص ٢٧٨ .
  - (٥) انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٩ .

وجب الرجوع الى الثانى اجماعا، فيلزم علمه بشيء وظنه له معا ، ولا يقال ينتفى الظن بالعلم ، لانا قاطعون ببقاء ظنه ، ولاستحالة ظن النقيض مع ذكره . وايضا ( ففهمناها سليمان ) وتخصيصه دليل اتحاد الحق واصابته وايضا اطلقت الصحابة ( الخطا ) (١) فى الاجتهاد : قال ابوبكر اقول فى الكلالة براى فان يكن صوابا فمن الله ، وان يكن خطأ فمنى (٢) وممن الشيطان ، ولما حكم عمر بحكم قال جليس له : هذا والله الحق ، فقال : أن عمر لا يدري انه اصاب الحق ؟ لكنه لم يال جهدا ، وعن على وابن مسعود وزيد تخطئة ابن عباس فى ترك العول ، وعن ابن عباس تخطئتهم فيه ، وقال من باهلى باهلىته ان الله تعالى لم يجعل فى مال واحد نصفان ونصفا وثلاثا ، ولانكير للتخطئة منهم ، وايضا : الاتفاق على شرعية المناظرة ، وليس فائدتها الا اصابة الحق . وايضا : فاجتماع الفساد والصحة ، والخطر والاباحة ، والوجود والعدم فى محال واحد وزمان واحد محال ، والمحال لا يكون حكما شرعيا ، وصحة التكلف تحصل بما قلنا من صحة الاجتهاد ابتداء .

" الشرح " (٣) : احتج المصنف على انه ليس كل مجتهد مصيبا : بانه لو كان كل مجتهد مصيبا لاجتمع النقيضان ، واللازم باطل بالضرورة ، بيان (٤) الملازمة : ان كل مجتهد لو كان مصيبا ، فالمجتهد اذا ظن ان حكم الله تعالى فى حقه ما ادى اليه اجتهاده قطع بان الحكم ذلك ضرورة علمه ، بان كل مجتهد مصيب ، واذا قطع استمر قطعه ، اذ الاصل بقاء الشيء على ما كان ، واستمرار قطعه بما ادى اليه ظنه المستفاد من الاجتهاد مشروط

(١) غير موجود فى ت .

(٢) ٢٦٣ أ .

(٣) انظر هذه الادلة فى : اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٨ . الاحكام

فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٠ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى

الاصولى ج ٢ ص ٢٩٥ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٠٨ .

(٤) فى ت : وبيان .

ببقاء ظنه ، لانه لو تغير ظنه وجب الرجوع عما ادى اليه اجتهاده بالاجماع ،  
 فيلزم علمه بما ادى اليه اجتهاده وظنه ( به ) ( ١ ) فى زمان واحد ، فيلزم  
 اجتماع النقيضين ضرورة اقتضاء العلم عدم احتمال النقيض واقتضاء  
 الظن احتمال النقيض ( ٢ ) .

لا يقال : الملازمة انما تتم لو كان استمرار القطع مشروطا ببقاء  
 الظن ، وهو ممنوع ، لانه ينتفى الظن بوجود العلم ، ضرورة انتفاء احتمال  
 النقيض عند عدم احتمال النقيض ، فلا يمكن اجتماع الظن مع العلم ، وما  
 لا يمكن اجتماعه مع الشيء لا يكون شرطا له ، لانا نقول : نحن قاطعون ببقاء  
 ظنه عند بقاء الاصابة الموجبة لاستمرار القطع ، فلا يمكن منعه ، وغايته  
 انه يلزم على تقدير ان يكون كل مجتهد مصيبا بقاء الظن عند استمرار  
 القطع وعدم بقاء الظن ، وهو محال لازم على تقدير ان يكون كل مجتهد مصيبا ،  
 فيلزم ان يكون التقدير لاستلزامه المحال محالا وهو المطلوب ، فالشك  
 المذكور مقو للحجة المذكورة .

وايضا : لو انتفى ظن مادى اليه الاجتهاد بالعلم به لاستحال ظن  
 نقيض مادى اليه الاجتهاد مع ذكر الحكم ، لاجل العلم ، فانه عند ظن  
 نقيض مادى اليه اجتهاده ، يكون مادى اليه اجتهاده ( ٣ ) موهوما ،  
 واذا كان ظن مادى اليه الاجتهاد ينتفى العلم به فبالحرى ان ينتفى وهم  
 مادى اليه الاجتهاد اللازم لظن نقيض مادى اليه الاجتهاد بالعلم به ،  
 فيلزم ان ينتفى عند العلم بما ادى اليه الاجتهاد وهم مادى اليه  
 الاجتهاد ، فيلزم عند العلم بما ادى اليه الاجتهاد انتفاء ظن نقيض  
 مادى اليه الاجتهاد ، لانتفاء لازمه ، فيلزم استحالة ظن نقيض مادى اليه  
 الاجتهاد عند العلم بما ادى اليه الاجتهاد ولكنه لا يستحيل ظن ( نقيض ) ( ٤ )

- 
- ( ١ ) غير موجود فى ت .  
 ( ٢ ) انظر هذا الدليل فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٥ .  
 ( ٣ ) فى ت و س : الاجتهاد .  
 ( ٤ ) غير موجود فى ت .

ما أدى اليه اجتهاده ، للاجماع على انه يجوز نقيض الحكم عند ذكـــــــــر  
الحكم (١) .

وايضا قوله تعالى ( وداود وسليمان اذ يحكمان فى الحرث اذ نفشت  
فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليمان ) (٢) يدل على انه  
ليس كل مجتهد مصيبا ، بيانه : انه خصص سليمان بفهم الحق فى الواقعة  
وذلك يدل على عدم فهم داود له ، والا لما كان التخصيص مفيدا ، وهـــــــــو  
دليل اتحاد حكم الله تعالى فى الواقعة ، وان المصيب واحد (٣) .

وايضا : اطلقت الصحابة الخطا فى الاجتهاد كثيرا وشاع وذاع ولم  
ينكر احد ، فيكون اجماعا منهم على ان المصيب واحد ، فمن ذلك ما روى عن  
ابى بكر انه قال : اقول فى الكلالة براى فان يكون صوابا فمن الله ،  
وان يكن خطأ فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله يريثان منه ، ومنها (٤)  
ما روى عن عمر انه حكم بحكم ، فقال رجل حضره : هذا والله الحق ، فقال  
عمر : ان عمر لا يدري انه اصاب الحق ، لكنه لم يال جهدا ، ومن ذلك  
ما روى ان عليا وابن مسعود وزيدا رضى الله تعالى عنهم خطبوا ابن عباس  
فى ترك العول ، وروى عن ابن عباس تخطئتهم فيه ، وقال : من باهلتنى  
باهلته ان الله لم يجعل فى مال واحد نصفان ونصفا وثلاثا . ولانكير لبعضهم  
على بعض فى التخطئة ، فكان ذلك اجماعا على ان الحق من اقاويلهم ليس  
الا واحدا (٥) .

وايضا : الامة اجمعوا على تجويز المناظرة بين المجتهدين . ولو

(١) انظر هذا الدليل فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص  
٢٩٦ .

(٢) سورة الانبياء ، اية " ٧٨ ، ٧٩ " .

(٣) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٢١ . الاحكام فى اصول  
الاحكام ج ٤ ص ١٦٠ .

(٤) فى ت : ومنه .

(٥) انظر هذا الدليل وهذه الوقائع فى كشف الاسرار . ج ٤ ص ٢٢ . الاحكام  
فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٢ .

كان كل مجتهد مصيبا فيما ادى اجتهاده اليه لم يكن للمناظرة معنى ولا فائدة ، وذلك لان كل احد يعتقد ان (١) ماصار اليه مخالفه حق ، وانه مصيب فيه ، والمناظرة اما لمعرفة ان ماصار اليه خصمه صواب او لردده عنه ، فان كان الاول ففيه تحصيل الحاصل ، وان كان الثانى فقصد كل واحد لرد صاحبه عما هو عليه ، مع اعتقاده انه صواب يكون حراما (٢)

وايضا اجتماع الفساد والصحة والحظر والاباحة ، والوجود والعدم فى محل واحد ، وزمان واحد محال ، والقول بان كل مجتهد مصيب يفضى الى اجتماع المتقابلين منها فى شخص واحد فى زمان واحد ، وذلك لان القياس حجة فى حق الجميع كالنص ، لانه خلف النص ، والحكم الثابت بالنص لا يختص بقوم دون قوم فكذا الثابت بالقياس ، فكان حكم القياس شاملا للجميع كحكم النص ، فيجتمع الحظر والاباحة فى حق كل واحد ، الا ترى ان المقلد اذا استفتى احد المجتهدين : افتاه بالحظر الذى ثبت عنده على انه حكم الشرع فى حق الجميع ، ولو استفتى الاخر لافتاه بالاباحة التى ثبتت (٣) عنده على انه حكم الشرع فى حق الجميع ، فكان الحظر والاباحة مجتمعين (٤) فى حق شخص واحد فى زمان واحد وهو محال ، والمحال لا يكون حكما شرعيا (٥) .

قوله " وصحة التكليف " اشارة الى جواب من يقول : لا بد لصحة التكليف بالاجتهاد من تعدد الحق ، اذ لو كان واحدا لزم تكليف مالىس فى الوسع .

تقرير الجواب : ان صحة التكليف تحصل بما قلنا من صحة الاجتهاد واصابته ابتداء ، وانما (٦) لم يصح التكليف اذا كلفوا باصابة ما عند

- 
- (١) ٢٦٣ ب .  
 (٢) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٣ .  
 (٣) اى : الحكم .  
 (٤) فى م : مجتمعين ولو فى حق .  
 (٥) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٣ .  
 (٦) فى ت و س : وانما قلنا . والاختيار لما فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤ .

الله من الحق ولم يكلفوا بها ، اما لعدم الدليل عليه او لخفائه بحيث لا يصل اليه كل احد ، بل كلفوا الاجتهاد للاصابة ، فان اصابوا اجروا ، وان اخطأوا عذروا واجروا على الطلب ، وكانوا مصيبين في الاجتهاد ، وان اخطأ بعضهم الحق فلم يلزم تكليف ماليس في الوسع . (١) .

### " ادلة القائلين بان الكل مصيب "

" قوله " المصوبة ( وكلا اتينا حكما وعلمنا ) ولو اخطا احدهما لم يحسن . قلنا : لان منع الخطا في حادثة اطلاق انه اوتى حكما وعلمنا على انه محمول على العمل دون اصابة المطلوب . قالوا : " بآيههم اقتديتم اهتديتم " ولا هدى مع الخطا . قلنا : كما صح ان يقال لكل مجتهد في اتباع ظنه مهتد ، صح لمقلده ذلك ، لانه فعل الواجب اجماعا . قالوا : اتفاق الصحابة على تسويغ الخلاف ، وتولية القضاة مع العلم بمخالفتهم لهم ، ولو كان فيه خطأ لما سوغوه . قلنا : بل لانهم اجمعوا على وجوب اتباع كل مجتهد ظنه ولم يجز الانكار لعدم تعيين المخطيء . قالوا : كلف المجتهدون اصابة الحق ولا وسع الا ان يتعدد كاجتهاد جمع في القبلة ، فانهم مصيبون لسقوط الفرض عنهم ( مع ) (٢) علمنا بخطا المستدبر ، وتعدد الحق ممكن مع اختلاف الدليل والشرائع والزمان فليمكن مع اختلاف المكلفين .

" الشرح " (٣) : المصوبة - اي القائلون بان كل مجتهد مصيب - احتجوا بوجوه :

الاول : قوله تعالى في حق داود وسليمان (وكلا اتينا حكما وعلمنا)

- (١) انظر الاعتراض والجواب في كشف الاسرار . ج ٤ ص ٢٤ .
- (٢) غير موجود في ت .
- (٣) انظر هذه الادلة في اصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٧٨ . الاحكام في اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٦٧ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣١١ .

وعلما (١) ولو كان احدهما مخطئا لم يكن ماصار اليه حكما لله تعالى  
ولا علما فلم يحسن (٢) .

اجاب : بانه لا يمنع الخطا فى حادثة اطلاق انه اوتى حكما وعلما ،  
فان غاية الاية الدلالة على ان كل واحد اوتى حكما وعلما ( وهو نكرة فى  
سياق الاثبات فيخص ، وليس فيه ما يدل على انه اوتى حكما وعلما فيمما  
حكم به ، على انه امكن حمل ذلك على انه اوتى حكما وعلما ) (٣) فى العمل  
- اى الاجتهاد ابتداءً دون اصابة المطلوب (٤) - .

الثانى : قوله عليه الصلاة والسلام " اصحابى كالنجوم بايهم  
اقتديتم اهتديتم " (٥) وجه الاحتجاج : انه عليه الصلاة والسلام جعل الاقتداء  
بكل واحد من الصحابة هدى ، مع اختلافهم فى الاحكام نفيا واثباتا ، فلو  
كان فيهم مخطىء لما كان الاقتداء به هدى ، بل ضلالة (٦)

اجاب : بان كون الاجتهاد خطأ لا ينافى كونه هدى ، لان العمى  
بالاجتهاد واجب على المجتهد وعلى من يقلده سواء كان مخطئا او غير  
مخطىء ، والهدى فعل ما يجب على المكلف ، فكما صح (٧) ان يقال لكل مجتهد  
فى اتباع ظنه مهتد ، صح لمقلده ذلك ، لانه فعل الواجب عليه اجماعا (٨) .

الثالث : اتفاق الصحابة على تسويغ خلاف بعضهم لبعض ، وتولية

- 
- (١) سورة الانبياء ، اية " ٧٩ "
  - (٢) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٧ .
  - (٣) غير موجودة فى س .
  - (٤) انظر هذا الجواب فى الأحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٩ .
  - (٥) انظر تخريج هذا الحديث ص ٩٣٨ .
  - (٦) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٧ . شرح  
عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٨ .
  - (٧) فى ت : وكما يصح .
  - (٨) انظر هذا الجواب فى شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٨ .

الخلفاء منهم القضاة والحكام مع علمهم بمخالفتهم لهم فى الاحكام من غير  
نكير لاحد منهم ، ولو كان فى اجتهادهم خطأ لما سوغوه ، كما لم يسوغوا  
ترك الانكار على مانعى الزكاة ، وكل منكر انكروه (١) .

اجاب : باننا لانسلم انهم ( انما ) (٢) لم ينكروا لان كل مجتهد  
مصيب ، بل انما لم ينكروا لانهم اجمعوا على وجوب اتباع كل مجتهد ظنه ،  
ولم يجز الانكار لعدم تعيين المخطئ (٣) .

الرابع : انه كلف المجتهدون اصابة الحق ، لانهم لما كلفوا الفتوى  
يغلب الراى بقوله تعالى ( فاعتبروا يا اولى الابصار ) (٤) كان ذلك تكليفا  
باصابة الحق ، اذ ليس بعد الحق الا الضلال ، والشرع منزه عن ان يكلف  
بالضلال والخطأ ، فعلم انهم فى تكليفهم بالفتوى بغالب الراى مكلفون  
باصابة الحق ، ولايتحقق التكليف بالاصابة بالنظر الى (٥) وسعهم الا بان  
يجعل الحق متعدد ، اذ لو لم يكن متعددا وكان واحدا لم يكن فى وسع  
كل واحد اصابته لغموض طريقه وخفاء دليله ، فكان التكليف بالاصابة  
حينئذ تكليف مالىس فى الوسع ، واذا كان كذلك وجب القول بتعدد الحق  
تحقيقا لشرط التكليف باصابة الحق ، اذ القدرة عليها تثبت به ، فلا  
يتحقق التكليف بدونه ، كما قيل فى المجتهدين فى القبلة : انهم جعلوا  
مصيبين للقبلة حالة الاشتباه وجعل الجهات كلها قبلة فى حقهم على ما قال  
الله تعالى ( فايئنا تولو فثم وجه الله ) (٦) حتى لو صلى كل واحد الى  
جهة تادى الفرض عنهم جميعا ، ولايسقط الفرض عنهم الا باصابة (٧) المأمور

(١) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٧ .

(٢) غير موجود فى ت .

(٣) انظر هذا الجواب فى الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٦٩ .

(٤) سورة الحشر ، اية " ٢ " .

(٥) ٢٦٤ أ .

(٦) سورة البقرة ، اية " ١١٥ " .

(٧) فى ت : بالاصابة . وهو خطأ . انظر كشف الاسرار ج ٤ ص ١٩ .



به ، وهو التوجه الى الكعبة ، فلو لم تصر كل الجهات بمنزلة القبلة في حقهم لما تادى فرض من استدبر (١) الكعبة منهم ، لظهور خطأ المستدبر بيقين ، وانما عين هذا الوجه وهو جهة المستدبر ، لان المستدبر ليس بمتوجه الى القبلة بوجه ، فكان خطأ من كل وجه ، فاما من وقع يمينه او يساره الى جهة الكعبة في تحريره فليس بمخطئ من كل وجه لوجود توجه الكعبة منه بجزء من وجهه وهو العذار (٢) .

قوله " وتعدد الحق ممكن " جواب عن سؤال يرد عليهم ، تقرير السؤال : ان القول بتعدد الحق يفضي الى الجمع بين المتنافيين وهما الحل والحرمة ، والصحة والفساد في شيء واحد ، اذ يلزم ان يكون متروك التسمية عمدا حلالا وحراما ، والنكاح بلاولى صحيحا وفاسدا ، وذلك محال .

تقرير الجواب : ان تعدد الحق ممكن بان يكون الحظر حقا والاباحة حقا ايضا في شيء واحد مع اختلاف الدليل على التعدد ، ومع اختلاف الشرائع بان بعث الله تعالى رسولين في قومين مختلفين على اقتصار رسالة كل واحد منهما على قومه ، ومع اختلاف الزمان كما اذا نسخ الحظر بالاباحة والاباحة بالحظر في شريعة رسول واحد في زمانين ، فليمكن مع اختلاف المكلفين اي كما جاز التعدد عند اختلاف المكان والزمان جاز (٣) عند اختلاف المكلفين فيثبت الحظر في حق شخص والاباحة في حق اخر (٤) .

#### " ادلة القائلين باستواء المجتهدين "

" قوله " : والقائل باستوائها احتج : بان دليلها لم يوجب تفاوتها والقائل بتفاوتها (٥) قال استواءها يقطع التكليف لاصابتها بمجرد الاختيار

(١) في م : من هو استدبر .

(٢) انظر هذا الدليل في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٩ .

(٣) في ت و س : جاز التعدد . والاختيار لما في كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٠ .

(٤) انظر هذا السؤال وجوابه في كشف الاسرار ج ٤ ص ١٩ .

(٥) في ت : بتفاوتهما .

من غير اجتهاد ، وفيه اسقاط درجة العلم والنظر . قلنا : صح التكليف  
فى نفس الطلب والكل مصيبون فيه ولايستلزم اصابة المطلوب . ومسالمة  
القبلة على الاختلاف . فانا قلنا فى قوم مؤتمين متحرين علم احدهم انه  
خالف امامه ، فسدت صلاته بخطا امامه عنده .

" الشرح " (١) : القائل باستواء الحقوق احتج : بان دليل الحقوق  
وهو التكليف باصابة الحق لكل ، لم يوجب تفاوتاً بين الحقوق ، بل  
يوجب ان يكون ما ادى اجتهاد كل مجتهد اليه حقاً فى حقه ، واذا كان كذلك  
لايمكن ترجيح البعض بلا مرجح (٢) .

والقائل بتفاوت الحقوق " وان واحداً من الجملة احق قال : استواء  
الحقوق يقطع التكليف - اى يؤدى الى سقوط التكليف - ببذل المجهود فى  
الطلب ، لان الكل لما كان حقاً عند الله تعالى على السواء لم يكن فى  
اتعاب النفس واعمال الفكر فى الطلب فائدة ، بل يختار كل مجتهد ماغلب  
على ظنه من غير امتحان ، كالمصلى فى جوف الكعبة يختار التوجه الى  
اى جهة شاء من غير بذل المجهود ، وفيه اسقاط درجة العلم والنظر ،  
لان المقصود من النظر اظهار الصواب باقامة الدليل عليه ، فاذا كان  
الكل على السواء فى الحقيقة لم تبق للمناظرة فائدة (٢) .

اجاب المصنف عن الوجه الرابع للمصوبة : بانه صح التكليف فى نفس  
الطلب فانهم كلفوا الاجتهاد والطلب للاصابة ، والكل مصيبون فى الاجتهاد  
والطلب ، ولايستلزم اصابة المطلوب ، فانهم غير مكلفين باصابة ما عند  
الله تعالى من الحق ، اما لعدم الدليل او لخفاؤه بحيث لا يصل اليه كل  
واحد ، فانهم ان اصابوا فى المطلوب اجرُوا ، وان اخطاوا عذروا واجروا  
على الطلب ، فلم يلزم تكليف ما ليس فى الوسع (٣)

(١) انظر هذه الادلة فى اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٧٨ .

(٢) انظر هذا الدليل فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٠ .

(٣) انظر هذا الجواب فى كشف الاسرار ج ٤ ص ٢٤ .

والجواب عن مسألة القبلة : انا لانسلم ان المجتهد في القبلة مصيب لامحالة ، فان المسألة على الاختلاف ، والمذهب عند اصحاب ابي حنيفة ان المجتهد في القبلة يخطئ ويصيب كغيره من المجتهدين ، فان اصحاب ابي حنيفة رحمهم الله تعالى قالوا : في قوم صلوا مؤتمين - اى جماعة - متحرين في القبلة واختلفوا فيها فمن علم منهم حال امامه وهو مخالف امامه في جهته فسدت صلاته ، لان امامه مخطئ عنده في القبلة ، ولو كان الكل صوابا والجهات قبله لما فسدت صلاته (١) .

### " حكم تقابل الدليلين "

" قوله " مسألة : العقلاء على امتناع تقابل الدليلين العقليين ، لاستلزام اجتماع النقيضين (٢) ، واختلف في تقابل الامارات الظنية ، فالجمهور على الجواز . ومنعه الكرخي قال : لو تعادلا فاما ان يعمل بهما او بمعين منهما او يتخير اولا ، والاوّل جمع بين النقيضين ، والثاني تحكم ، والثالث تخيير للمجتهد وهو مردود بالاجماع ، والرابع جمع بين النقيضين ، لانه يقول لاحرام ولا واجب وهو احدهما ، واجيب : بانه يعمل بهما في ان كلا منهما وقف الاخر فيقف او يتخير ، او بان يعمل باحدهما على التخيير ، والاجماع على المنع اذا لم يتعادلا ، او بان لا يعمل بهما ويتساقطان ، وانما يلزم النقيضان ان لو اعتقد نفى الحكمين في نفس الامر .

" الشرح " (٣) اتفق العقلاء على امتناع تقابل الدليلين العقليين - أي القطعيين - بالنفي والاثبات ، لأن الدليل العقلي يجب أن يكون مدلوله ثابتا في

(١) انظر هذا الجواب في كشف الأسرار ج ٤ ص ٢٦ .

(٢) ٢٦٤ ب .

(٣) انظر هذه المسألة في اصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٠٠ . الاحكام في اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧١ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣ . هذه المسألة من مسائل التعارض والترجيح عند فخر الاسلام البزدوى ، لكن مظفر الدين ابن الساعاتي ذكرها هنا تبعا لسيف الدين الامدى .

نفس الامر ، فلو تعادل الدليلان العقليان لزم حصول مدلوليهما فى نفس الامر ، كالدليل الدال على حدوث العالم ، والدليل الدال على قدمه ، فيلزم اجتماع النقيضين (١) .

واختلف فى تقابل الامارات الظنية وتعادلها : فالجمهور على جـواز تقابل الامارات الظنية (٢) .

ومنع الكرخى وقال : لو تعادلا فاما ان يعمل بكل منهما او يعمل باحديهما على التعيين ، او يعمل باحديهما على سبيل التخيير ، او لا يعمل بواحد منهما . والاقسام باسرها باطلة ، اما الاول فانه لو عمل بكـل واحد منهما لزم اجتماع النقيضين ، واحالته ظاهرة ، واما الثانى فتحكم ، لان العمل باحديهما على التعيين دون الاخرى مع تعادلها يوجب التحكم وهو باطل ، واما الثالث : فلانه يلزم تخيير المجتهد فى المسائل الاجتهادية وهو مردود بالاجماع ، واما الرابع فلانه جمع بين النقيضين (٣) ، لانه حينئذ يقول : لاحرام ولا حلال ، وفى الواقع احدهما ، ورفع النقيضين مستلزم للجمع بين النقيضين (٤) .

واجيب : بانه يعمل بهما - اى بمجموعهما - بان يكونا كالدليل الواحد ، ومقتضاهما الوقف فى ان كلا منهما وقف الاخر - اى منعه - فى ترتب مقتضاه عليه ، فيقف المجتهد عنهما ، او يتخير بينهما ، او يعمل

- (١) وهو محال . انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧١ .
- (٢) انظر كشف الاسرار ج ٣ ص ٧٨ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧١ . فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٠٩ .
- (٣) ذكر جمال الدين الاسنوى فى هذه الحالة وهى عدم العمل باحـد الدليلين ان يكون نصيهما عبثا . والعبث على الله تعالى محال ، وهو اوضح مما ذكر هنا ، انظر نهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول ج ٤ ص ٤٣٥ .
- (٤) انظر فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٠٩ . فانه ذكر ان مانقل عن ابى الحسن الكرخى ، فانه يريد التعارض فى الحقيقة ونفس الامر . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٢٩٨ .

بأحدهما على التخيير (١) ، ولا امتناع فى ذلك فانه كما جاز التخيير  
بالنص جاز بالامارة (٢)

قوله : الاجماع على امتناع تخيير المكلف فى مسائل الاجتهاد على  
الاطلاق ، ليس بصحيح .

فان الاجماع على امتناع التخيير فيما اذا كان احدى الامارتين  
راجعة على الاخرى ، واما عند تعادل الامارتين فلا .

او لا يعمل بواحد منهما ويتساقطان ، ولا يلزم اجتماع النقيضين ،  
( وانما يلزم اجتماع النقيضين ) (٣) ان لو اعتقد نفى الحكمين فى نفس  
الامر ، اما اذا لم يعتقد شيئا من ذلك فلا (٤) .

#### " حكم المجتهد فى التقليد "

" قوله " مسالة : اذا اداه اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد  
غيره اتفاقا ، واذا لم يجتهد فالاكثر على منع التقليد ايضا ، وقيل  
فيما يفتى به لا فيما يخصه . وقيل فيما لا يفوت وقته باشتغاله بالنظر ،  
وقيل : بجوازه مطلقا ، وعن ابى حنيفة قولان ، وعن محمد جوازه ان كان  
اعلم منه . وابن سريج ان تعذر عليه ، والشافعى والجباى يجوزان يقلد  
صحابيا خاصة ارجح من غيره ، فان استؤوا تخير ، وقيل : وتابعيا . لنا :  
انه متمكن من الاصل فلا يصير الى البديل كغيره . المجوز ( فاسالوا اهل

- 
- (١) هذا الذى قبله شىء واحد ، لانهما يؤديان الى التخيير فى النهاية  
وقد اكتفى جمال الدين بن الحاجب بالاول . انظر شرح عضدالدين  
لمختصر المنتهى الاصولى . ج ٢ ص ٢٩٩ .  
(٢) انظر هذا الجواب فى المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٩ .  
(٣) غير موجودة فى ت .  
(٤) انظر الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧٢ .

الذكر ( قلنا : كلهم اهل فلم يدخلوا ، لان المعنى يسأل (١) من ليس اهلا  
 اهل (٢) الذكر ، ولقوله ( ان كنتم لاتعلمون ) المخصص: اصحابى كالنجـوم،  
 وقد سبق .

" الشرح " (٣) : اذا حصل للمكلف اهلية الاجتهاد بتمامها فى مسألة  
 من المسائل فان اجتهد فيها (و) (٤) اداه اجتهاده الى حكم فيها ، لـم  
 يجز له تقليد غيره من المجتهدين فى خلاف ما اوجبه ظنه وترك ظنه بالاتفاق ،  
 وان لم يكن قد اجتهد فيها فالاكثر على منع التقليد ايضا (٥) .

وقيل : المجتهد قبل الاجتهاد ممنوع من التقليد فيما يفتى به ،  
 ولا يكون ممنوعا من التقليد فيما يخصه ، اى يتعلق بنفسه (٦) .

وقيل : يجوز له التقليد فيما يخصه اذا فات الوقت ان اشتغل  
 بالاجتهاد ، ولايجوز له التقليد فيما لايفوت وقته باشتغاله بالنظر  
 والاجتهاد (٧) .

- 
- (١) فى ت : ليسال .  
 (٢) فى ت : باهل .  
 (٣) انظر هذه المسألة فى كشف الاسرار ج ٤ ص ١٤ . الاحكام فى اصول  
 الاحكام ج ٤ ص ١٧٧ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٣ .  
 (٤) غير موجود فى ت .  
 (٥) انظر المعتمد فى اصول الفقه ج ٢ ص ٩٤٢ . المستصفى  
 من علم الاصول ج ٢ ص ٣٨٤ . المحصول من علم اصول الفقه ج ٢ ق ٣  
 ص ١١٥ . شرح الكوكب المنير ج ٤ ص ٥١٦ .  
 (٦) هذا المذهب منسوب لبعض اهل العراق . انظر المستصفى من علم الاصول .  
 ج ٢ ص ٣٨٤ . الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ١٧٧ . شرح الكوكب  
 المنير ج ٤ ص ٥١٧ . سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٨٩ .  
 (٧) وهذا القول منسوب الى ابن سريج . ونسبه سيف الدين الامدى الى بعض  
 اهل العراق . انظر المحصول فى علم اصول الفقه ج ٢ ق ٣ ص ١١٦ .  
 فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ج ٢ ص ٣٩٣ . الاحكام فى اصول  
 الاحكام ج ٤ ص ١٧٧ . سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٩٠ .

وقيل : يجوز له التقليد مطلقا ، سواء كان مما يفتى به او مما  
يخصه ، فات وقته باشتغاله بالنظر او لم يفت (١) .

وعن ابي حنيفة فى ذلك قولان (٢) .

وعن محمد بن الحسن جواز تقليد المجتهد لغيره من المجتهديين  
ان كان غيره من المجتهدين اعلم منه (٢) .

وقال ابن سريج : يجوز تقليد العالم لمن هو اعلم منه اذا تعذر  
عليه وجه الاجتهاد (٣) .

وقال الشافعى والجبائى : يجوز للمجتهد ان يقلد واحدا من الصحابة  
اذا كان مترجحا فى نظره على غيره ممن خالفه ، وان استورا فى نظره تخير  
فى تقليد من شاء منهم ، ولا يجوز له تقليد من عداهم (٤) .

وقيل : يجوز له ان يقلد صحابيا وتابعيا دون من عداهم (٥) .

- (١) وهذا القول منسوب الى الامام احمد وسفيان الثورى واسحاق بن  
راهوية . انظر المحصول فى علم اصول الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١١٥ . شرح  
الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥١٦ .
- (٢) انظر التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٣٠ . فواتح الرحموت بشرح مسلم  
الثبوت . ج ٢ ص ٣٩٣ .
- (٣) هذا المذهب حكاه عن ابن سريج سيف الدين الامدى ، وسبقت الاشارة  
الى مذهب ابن سريج عند غير سيف الدين الامدى . وقد جمع بين هذين  
المذهبين بخيت المطيعى بان ابن سريج له قولان فى هذه المسألة .  
انظر الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٧٧ . شرح الكوكب  
المنير . ج ٤ ص ٥١٧ . سلم الوصول لشرح نهاية السؤل .  
ج ٤ ص ٥٨٨ .
- (٤) انظر المعتمد فى اصول الفقه . ج ٢ ص ٩٤٢ . المحصول فى علم اصول  
الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١١٥ . نهاية السؤل فى شرح منهاج الاصول .  
ج ٤ ص ٥٩١ .
- (٥) فى م : ما . وهو خطأ .
- (٦) انظر هذا المذهب فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٧٧ . شرح  
الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥١٧ .

واحتمج المصنف على ان المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد اخر سوا ء كان اعلم منه او لم يكن : بان المجتهد متمكن من الاصل - اى الاجتهاد - فلا يجوز له ان يصير الى تقليد غيره (١) الذى هو بدل كغيره من العقلية (٢) .

المجوز - اى القائل بانه يجوز للمجتهد تقليد (٣) مجتهد اخر مطلقا - احتج بقوله تعالى ( فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ) (٤) وجبه الاحتجاج : انه تعالى امر بالسؤال وادنى درجاته اتباع المسؤول واعتقاد قوله ، وليس المراد به من لم يعلم شيئا اصلا ، بل من لم يعلم تــــك المسالة ، ومن لم يجتهد فى المسألة وان كانت له اهلية الاجتهاد فيها غير عالم بها ، فكان (٥) داخلا تحت عموم الاية (٦) .

اجاب : بان كل مجتهد اهل الذكر ، لان المراد باهل الذكر اهل العلم اى المتمكن من تحصيل العلم باهليته فيما يسأل عنه . لا من العلمــــ بالمسالة المسؤول عنها حاضرة عتيده لديه ، فان اهل الشئ من هو متأهل لذلك الشئ لا من حصل له ذلك الشئ ، والاصل ينزل اللفظ على ما هو حقيقة فيه ، وعلى هذا فتختص الاية بسؤال من ليس من اهل العلم كالعامى لمن هو اهل له ، والذى يدل على ذلك قوله تعالى ( ان كنتم لاتعلمون ) (٧) .

المخصص - اى القائل بان المجتهد قبل الاجتهاد يجوز ان يقلد الصحابة - احتج بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " اصحابى كالنجوم " وقد سبق الكلام على هذا ، وهو انه خطاب مع عوام الصحابة (٨) .

- 
- (١) ٢٦٥ أ .  
 (٢) انظر هذا الدليل فى الاحكام فى أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٧٨ .  
 (٣) فى ت : ان يقلد .  
 (٤) سورة النحل ، اية " ٤٣ " .  
 (٥) فى م : وكان . والاختيار لما فى الاحكام فى اصول الاحكام . ج ٤ ص ١٧٩ .  
 (٦) انظر هذا الدليل فى المصدر السابق .  
 (٧) انظر هذا الجواب فى المصدر السابق ج ٤ ص ١٨٠ .  
 (٨) انظر هذا الدليل وجوابه فى المصدر السابق . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الاصولى ج ٢ ص ٣٠١ .



" قوله "

### فصل : التقليد

العمل بقول الغير (١) بغير حجة ، وليس الرجوع الى الاجماع ولا العامي الى المفتي، ولا القاضي الى العدول بتقليد ، لقيام الحجة ، ولا مشاحة في التسمية ، والمفتي : العالم بأصول الفقه والأدلة السمعية التفصيلية واختلاف مراتبها وبما يتوقف العلم بذلك عليه من العقلية . والمستفتي ان كان مجتهدا فقد سبق ، أو عاميا أو محصلا لعلم معتبر فوظيفته الاتباع على المختار ، وما فيه الاستفتاء المسائل الاجتهادية .

" الشرح " (٢) التقليد لغة : مأخوذ من تقليده بالقلادة وجعلها في عنقه (٣) .

وفي الاصطلاح : التقليد : هو العمل بقول الغير (٤) من غير حجة ملزمة ، وذلك كالأخذ بقول العامي ، وأخذ المجتهد بقول من هو مثله ، فعلى هذا ليس الرجوع الى قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا الرجوع الى الاجماع ولا رجوع العامي الى قول المفتي ولا رجوع القاضي الى العدول بتقليد ، لعدم خلوه عن الحجة الملزمة ، وان سمي ذلك تقليدا بعرف الاستعمال فلا مشاحة في التسمية . (٥)

(١) في ت : الآخر .

(٢) انظر تعريف التقليد في الاحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٢ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٥ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٠ .

(٣) انظر المعنى اللغوي في : لسان العرب . باب الدال فصل القاف . تنج العروس من جواهر القاموس . باب الدال فصل القاف .

(٤) دل ف ت و س : الآخر . والاختيار لما في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٢ .

(٥) انظر الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٢ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٥ .

والمفتى لابد وأن يكون من أهل الاجتهاد : وهو العالم بأصول الفقه ومبادئها من أصول الدين وبالأدلة السمعية التفصيلية واختلاف مراتبها وجهات دلالتها وبما يتوقف العلم بذلك عليه من العقلية وبالناسخ والمنسوخ منها والمتعارضات وجهات الترجيح (١) فيها ، وأن يكون عدلاً ثقة حتى يوثق به فيما يخبر عنه من الأحكام الشرعية ، ويستحب له أن يكون قاصداً الارشاد وهداية العامة الى معرفة الأحكام الشرعية ، لا بجهة الرياء والسمعة ، متصفاً بالسكينة والوقار ، لترغيب المستمع في قبول ما يقول ، كافاً نفسه عما في أيدي الناس ، حذراً من التنفير عنه (٢) .

والمستفتى : ان كان من أهل الاجتهاد فقد سبق الكلام فيه ، وان كان عامياً صرفاً لم يحصل له شيء من العلوم ، أو محملاً قد ترقى عن رتبة العامة بتحصيل بعض العلوم المعتبرة في رتبة الاجتهاد فوظيفته اتباع قول المفتى على المختار (٢) .

وما فيه الاستفتاء : فهي المسائل الظنسية الاجتهادية (٢) .

### " حكم التقليد في أصول الدين "

" قوله " مسألة : لا يجوز التقليد في الأصول كوجود الباري . وأجازه العنبري . وقيل : يحرم النظر فيه . لنا : الاجماع على وجوب معرفة الله تعالى والتقليد لا يحصلها لجواز كذب المخبر ، وأيضا : فلو أفاد التقليد علماً فاما بالضرورة أو بالنظر ، والأول باطل ، والنظر يستلزم الدليل ، والأصل عدمه . قالوا : لو وجب النظر لما نهى عنه ، وقد نهى ( الصحابة ) (٣) عن الكلام في القدر ،

و قوله تعالى ( وما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا ) قلنا : المنهى عنه الجدل بالباطل فيها ، لقوله تعالى ( وجادلهم بالتي هي أحسن )

---

(١) وحاصل هذه المعارف انها ما يجب على المجتهد ، فلو قال : المفتى هو المجتهد ، لكان أخصر .

(٢) انظر هذه الصفات في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣) غير موجود في م .

قالوا : ولكانت الصحابة أولى ولنقل حينئذ كالفروع . قلنا : هو كذلك  
والأذى إلى نسبتهم إلى الجهل بالله قطعاً ، وهو باطل ، لأنه ليس بضروري  
وعدم النقل للوضوح وعدم المحوج إلى الكلام بخلاف الفروع . قالوا : ولوجب  
الانكار على تاركه من العامة وهم أكثر الخلق . قلنا : ليس المراد تحرير  
الأدلة والجواب عن الشبه ، وإنما المراد الدليل الجملي ، وأنه حاصل  
بأيسر نظر .

"الشرح" (١) اختلفوا في جواز التقليد في المسائل الأصولية المتعلقة  
بالاعتقاد ، كوجود الباري و صفاته وما يجوز عليه وما يجب له ، وما يستحيل  
عليه ، والمختار عند المحققين أنه لا يجوز التقليد فيها .

وأجاز العنبري والحشوية التقليد فيها . (٢)

وقيل : الواجب على المكلف فيها التقليد ، والنظر فيها والاجتهاد فيها  
حرام (٣) .

والدليل على المختار من وجوه :-

الأول : أن الإجماع من السلف منعقد على وجوب معرفة الله تعالى ،  
والتقليد لا يحصل المعرفة لجواز كذب المفتي المخبر بذلك ، لأنه غير معصوم ،  
و(٤) من لا يكون معصوماً يجوز كذب خبره فلا يفيد خبره العلم (٥) .

(١) انظر هذه المسألة في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٣ . شرح عضد  
الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٥ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٣ .  
(٢) المصادر السابقة . الفقيه والمتفقه ، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب  
البغدادى . ج ٢ ص ٦٦ . تعليق اسماعيل الأنصارى . نشر دار احياء  
السنة النبوية ، ١٣٩٥ هـ . ارشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . ص  
٢٦٦ .

(٣) وهذا القول منسوب إلى جماعة من أهل الحديث وأهل الظاهر . انظر التقرير  
والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٣ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٣٥ .  
(٤) ٢٦٥ ب .

(٥) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

وأیضا : لو أفاد التقليد العلم لكان العلم بذلك اما أن يكون ضروريا  
أو نظريا : والأول باطل ، والا لما خالف فيه أكثر العقلاء ، والثاني يستلزم  
الدليل ، لأن النظري مستلزم للنظر المستلزم للدليل ، والأصل عدم الدليل  
المففى اليه . (١)

الوجه الثاني : ان النظر واجب ، وفي التقليد ترك للواجب فلا يجوز ،  
والدليل على وجوب النظر كثير منها قوله تعالى ( ان في خلق السموات  
والأرض ) (٢) الآية ، قال صلى الله تعالى عليه وسلم " ويل لمن لاكها بين  
لحييه ولم يتفكر فيها " (٣) تواعد على ترك التفكير والنظر فيها ، فدل  
على وجوبه (١) .

الثالث : ان التقليد مذموم شرعا لقوله تعالى في مواضع كثيرة من  
القرآن منها قوله تعالى ( انا وجدنا آبا نا على امة وانا على آثارهم  
مقتدون ) (٤) ذكر ذلك في معرض الذم (١) .

لهم : القائلون بأن النظر ليس بواجب في مسائل الأصول احتجوا بوجوه :-

الأول : انه لو وجب النظر لما نهى عنه ، والملازمة ظاهرة . والسلازم  
باطل لما روي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى الصحابة لما رأهم

(١) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) سورة آل عمران ، آية " ١٩٠ " .

(٣) لم أجد حديثا بهذا اللفظ ، وذكر الامام ابو حامد الغزالي حديثا بهذا  
المعنى وهو انه عليه الصلاة والسلام قال في شأن هذه الآية : ويل لمن  
قرأها ولم يتفكر فيها " وذكر الحافظ زين الدين العراقي ان هذا الحديث  
أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن  
عطاء عن عائشة رضى الله تعالى عنها " احياء علوم الدين ، محمد بن محمد  
الغزالي . ج ٤ ص ٤١٠ . ١٣٥٨ هـ ، مصطفى البابي الحلبي - مصر . ومعه  
المغنى عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الاحياء من الأخبار  
الحافظ زين الدين عبدالرحيم ابن الحسين العراقي .

(٤) سورة الزخرف ، آية " ٢٣ " .

يتكلمون في مسألة القدر وقال " انما هلك من كان قبلكم لخوضهم فيها " (١)  
ولقوله تعالى ( ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا ) (٢) والنظر  
يفضي الى فتح باب الجدل فيكون منهيا عنه . (٣)

والجواب : عن السنة ان المنهى عنه التكلم في هذه المسألة خاصة (٤) لا على  
وجه الاستقامة ، لا النهي عن النظر مطلقا ، وكيف يكون النظر مطلقا منهيا  
عنه وقد اثنى الله تعالى على الناظرين بقوله تعالى ( ويتفكرون في خلق  
السموات والأرض ) (٥) أورد ذلك في معرض الثناء والمدح ، وعن الكتاب  
ان المراد انما هو الجدل بالباطل (٦) على ما قال الله تعالى ( وجادلوا  
بالباطل ليدحضوا به الحق ) (٧) دون الجدل بالحق لقوله تعالى ( وجادلهم  
بالتي هي أحسن ) (٨) ولو كان الجدل بالحق منهيا عنه لما كان مأمورا  
به (٩) .

الثاني لو وجب النظر لكانت الصحابة أولى بالنظر ، ولو كان النظر  
واجبا على الصحابة لنقل مباحثتهم ومناظرتهم في مسائل الأصول الاعتقادية ،  
كما نقل مناظرتهم في الفروع ، ولما لم ينقل (١٠) دل على ان النظر غير  
واجب (١١) .

(١) الحديث المروي في النهي عن بحث القدر عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه  
انه قال : خرج علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن  
نتنازع في القدر ، فغضب حتى احمر وجهه ، حتى كأنما فقي في وجنتيه  
الرمان ، فقال : أبهذا أمرتم ؟ أم بهذا أرسلت اليكم ؟ انما هلك من  
كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر ، عزمتم عليكم عزمتم عليكم  
ألا تتنازعوا فيه " . سنن الترمذي . كتاب القدر ، باب ما جاء في التشديد  
في الخوض في القدر . ذكر أبو عيسى الترمذي ان هذا الحديث غريب لا يعرف

الا من هذا الوجه الذي روى به . انظر المصدر السابق . ج ٤ ص ٤٤٣ .  
(٢) سورة غافر ، آية " ٤ " .

(٣) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٤ .

(٤) في م : الخاصة .

(٥) سورة آل عمران ، آية " ١٩١ " .

(٦) في ت : الجدل الباطل . والاختيار لما في الاحكام في أصول الاحكام .

ج ٤ ص ١٩٦ .

(٧) سورة غافر ، آية " ٥ " .

(٨) سورة النحل ، آية " ١٢٥ " .

(٩) انظر هذا الجواب في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٦ .

(١٠) في ت : ... ينقل ذلك ، علم ان .

(١١) انظر هذا الدليل في الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ١٩٥ .

والجواب : انه كذلك - أى الصحابة أولى بالنظر - ولو لم يثبت النظر في مسائل الأصول لهم ، لأدى الى نسبتهم الى الجهل بالله تعالى قطعاً ، وهو باطل ، واذا كانوا عالمين بذلك فليس العلم بذلك من الضروريات ، فتعين اسناده الى الدليل والنظر ، وانما لم تنقل عنهم المناظرة في ذلك لا لعدم وجوب النظر عليهم ، بل لوضوح الأمر عندهم ، ولعدم المحوج الى الاكثار في الكلام والمناظرة لنقاء سريرتهم وصفاء عقيدتهم وصحة اذهانهم ، ومشاهدتهم آثار الوحي والتنزيل ، فانها أمور تعد النفوس الزكية لدرك الأمور الالهية والصفات القدسية المنزهة عن الشوائب الحسية والعوائق الجسمية ، بخلاف الفروع لأنها اجتهادية ثانية ، والظنون متفاوتة متقابلة فتحتاج الى المناظرة (١)

الثالث : لو وجب النظر في مسائل الأصول لوجب الانكار على تارك النظر من العامة وهم أكثر الخلق (٢) والملازمة ظاهرة والتالي باطل ، لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة والتابعين الى زمننا هذا الانكار على من كان في زمانهم من العوام ومن ليس له أهلية النظر (٣) على ترك النظر ، بل كانوا حاكمين باسلامهم مقربين لهم على ما هم عليه (٤) .

والجواب عنه : انه انما لم ينكروا عليهم ترك النظر ، لأن المعرفة والنظر المفضى اليها كانت حاصلة لهم ، فانه ليس المراد بالنظر تحرير الأدلة وتلخيصها والجواب عن الشبه الواردة على الأدلة كما فعله المتكلمون ، وانما المراد الدليل الجملي وانه حاصل بأيسر نظر (٥) .

---

(١) انظر هذا الجواب في الأحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٦ .  
 (٢) في م : الناس . والاختيار لما في المصدر السابق . ج ٤ ص ١٩٥ .  
 (٣) في ت و س : الاجتهاد . والاختيار لما في الأحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٥ .

(٤) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٥ .

(٥) انظر هذا الجواب في المصدر السابق . ج ٤ ص ١٩٦ .

" حكم المتعلم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد "

" قوله " مسألة : المختار أن المحصل لعلم معتبر إذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد . وقيل : ان تبين له صحة اجتهاده بدليله والا لم يجز . والجبائي : ما لم يكن كالعبادات الخمس . لنا ( فاسألوا أهل الذكر ) ويجب تعميمه ، لأن علة الأمر بالسؤال الجهل ، ولأنه مقيّد بشرط فيتكرر بتكرره . وأيضا : لم يزل العلماء يستفتون ويتبعون من غير ابداء المستند من غير نكير . وأيضا : لو توقف عمل المستفتين (١) على الاطلاع (٢) فأما أن لا يجب شيء وهو (٣) باطل ، وأما أن يجب فيؤدي إلى ابطال المعاش والضائع وأنه باطل قطعاً ، ولا يلزم ذلك في النظر فـي معرفة الله تعالى ليسره . قالوا : ( انا وجدنا آباءنا على أمة ) وهو يتضمن تحريم التقليد . قلنا : المراد ما يطلب فيه العلم . قالوا : طلب العلم فريضة على كل مسلم .

قلنا لا يمكن التمسك به ، فان أحدا لم يقل بوجوب العلم بل النظر . (٤)

" الشرح " (٥) المختار : ان المحصل لبعض العلوم المعتبرة في الاجتهاد اذا لم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد في الفروع ، واتباع قول المجتهد والأخذ بفتواه ، كالعامي الذي لم يحصل شيئا من العلوم المعتبرة فـي الاجتهاد .

وقيل : انما يلزم غير المجتهد تقليد المجتهد اذا تبين (٦) له صحة اجتهاد من يقلده بدليله ، وان لم يتبين له صحة اجتهاده بدليله لم يجز له تقليده (٧) .

---

(١) في ت : المستفتى .

(٢) في ت : الاطلاق .

(٣) في ت : هي .

(٤) في م : بالنظر .

(٥) انظر هذه المسألة في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٧ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٦ . التقرير والتحبيير . ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٦) ٢٦٦ أ .

(٧) هذا قول المعتزلة البغداديين . انظر المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٩٣٤ . المحصول في علم أصول الفقه . ج ٢ ق ٣ ص ١٠١ . الفقيه والمتفقه . ج ٢ ص ٦٨ .

والجبائي : جوز التقليد في مسائل الاجتهاد دون غيرها كالعبادات  
الخمس . (١)

والدليل على المختار : النص وهو قوله تعالى ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ) (٢) وهو عام لكل المخاطبين ، ويجب تعميمه في السؤال عن كل ما لا يعلم بحيث يدخل فيه محل النزاع ، لأن علة الأمر بالسؤال الجهل ، ولأنه مقيد بشرط فيتكرر بتكرره . (٣)

والاجماع : فانه لم يزل العلماء الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد يستفتون المجتهدين ويتبعونهم في الأحكام الشرعية ، والمجتهدون يبادرون الى اجابة سؤالهم من غير ابداء المستند والدليل لهم ولا ينهونهم عن ذلك من غير نكير ، فكان اجماعا على جواز اتباع غير المجتهد للمجتهد . (٤)

والمعقول (٥) : وهو أن من ليس له رتبة الاجتهاد اذا حدث به حادثة فرعية اجتهادية لو توقف عمل المستفتى على الاطلاع على الدليل فاما أن لا يكون متعبدا بشيء وهو خلاف الاجماع ، وان كان متعبدا بشيء فاما بالتقليد أو بالنظر في الدليل المثبت للحكم والأول خلاف المقرر ، فتعيين الثاني فيؤدي الى ابطال المعايير وتعطيل الصنائع والحرف وخراب الدنيا وتعطيل الحرث والنسل ورفع الاجتهاد والتقليد ، وانه باطل قطعاً ولا يلزم ذلك في امتناع التقليد في معرفة الله تعالى ليسر النظر فيها لما سبق (٤)

المانعون من التقليد احتجوا بقوله تعالى حكاية عن قوم ( انا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مقتدون ) (٦) ذكر ذلك في معرض الذم للتقليد وهو يتضمن تحريم التقليد ، فان المذموم لا يجوز (٧) .

(١) انظر المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٩٣٤ .

(٢) سورة النحل ، آية " ٤٣ " .

(٣) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٨ .

(٤) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٨ .

(٥) أي : الدليل العقلي .

(٦) سورة الزخرف ، آية " ٢٣ " .

(٧) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٩ .



أجاب : بآن المراد ذم التقليد فيما يطلب فيه العلم ويجب حمله على

هذا جمعا بينه وبين ما ذكر من الدليل (١) .

وبقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم " (٢)

وهو عام في الأشخاص وفي كل علم ، وهو يدل على وجوب النظر . (٣)

أجيب (٤) : بأنه لا يمكن التمسك به ، فإنه غير محمول على ظاهره ، والا يلزم

وجوب العلم (٥) بالنظر بالنسبة الى كل علم وكل شخص ، ولم يقل أحد

بوجوب العلم بالنظر على هذا الوجه (٦) .

### " صفات المفتى "

" قوله " : مسألة : الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة

أو روى منتصبا مسؤولا معظما ، والامتناع في ضده ، وأما من لم يعرف

بعلم ولا جهل فالمختار ان لا يستفتى ، فان الأصل هو الجهل وهو الغالب ،

فالظاهر أن المجهول من الغالب .

قالوا : لو امتنع لامتنع فيمن علم علمه دون عدالته . قلنا : الغالب في

العلماء العدالة ، وليس الغالب في الناس الاجتهاد بل بالعكس .

" الشرح " (٧) الاتفاق على جواز استفتاء العامي لمن عرفه بالعلم

(١) انظر هذا الجواب في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٩ .

(٢) هذا الحديث مروي عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه . سنن ابن ماجه .

المقدمة ، باب فضل العلم والحث على طلب العلم . ذكر كثير من علماء

التخريج ان هذا الحديث له طرق كثيرة ولكنها معلولة ، لاجبة في شيء

منها من جهة الاسناد ، وذكر بعضهم انه مشهور المتن ، ضعيف الاسناد . انظر

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . ج ١ ص ١٢٤ . فيض القدير شرح الجامع

الصفير . ج ٤ ص ٢٦٨ . كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من

الأحاديث على ألسنة الناس . ج ٢ ص ٥٦ .

(٣) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ١٩٩ .

(٤) في ت و س : اجاب . (٥) في م : العمل .

(٦) انظر هذا الجواب في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٠ .

(٧) انظر هذه المسألة في المصدر السابق . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى

الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ ، التقرير والتحبير . ج ٢ ص ٣٤٥ .

وأهلية الاجتهاد والعدالة ، أو رآه منتصبا للافتاء مسئولا ، يسأله الناس ويستفتونه ، معظما يعظمونه بافتائه . (١)

والاتفاق على امتناع الاستفتاء فيمن عرفه بضده - أي بالجهل وعدم العدالة ، ولم يره منتصبا للافتاء ولا مسئولا ، ولا معظما .

واما من لم يعرف بعلم ولا بجهل : فالمختار الا يستفتى ، فان الأصل هو الجهل ، والجهل هو الغالب ، فان أكثر الناس الجهال ، فالظاهر أن المجهول من الغالب الحاقا للفرد (٢) بالأعم الأغلب وبالأصل .

المخالفون قالوا : لو امتنع الاستفتاء ممن جهل علمه لامتنع فيمن (٣) علم علمه دون عدالته ، واللازم باطل ، فان الناس يستفتون من علم علمه وجهل عدالته من غير نكير .

أجاب : بأن الغالب في العلماء المجتهدين العدالة ، فمن لم يعرف بالعدالة من المجتهدين يلحق بالعدول منهم الحاقا للفرد بالأعم الأغلب ، وليس الغالب في الناس الاجتهاد ، بل الغالب في الناس الجهل وعدم الاجتهاد فمن لم يعرف بالاجتهاد والعلم يلحق بالجهل الحاقا للفرد بالأعم الأغلب . (٤)

#### " حكم تكرير الاجتهاد بتكرار الأحداث "

" قوله " مسألة : المختار انه لا يحتاج المجتهد الى تكرير النظر عند تكرار الواقعة . وقيل : يحتاج . لنا : انه قد اجتهد فيها ، والأصل بقاء ما أدى اليه اجتهاده وعدم اطلاعه على أمر آخر . قالوا : يحتتمل اجتهاده التغيير . قلنا : ذلك يوجب التكرير أبدا .

(١) في م : وافتائه .

(٢) في ت : للمفرد .

(٣) في ت : ممن .

(٤) انظر هذه المناقشة في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠١ . شرح  
عند الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ .

" الشرح " (١) اذا استفتى العامي مجتهدا في واقعة وأدى اجتهاده الى حكم معين في تلك الواقعة ، ثم تكررت تلك الواقعة :-

فالمختار : انه لا يحتاج المجتهد الى تكرير النظر عند تكرار الواقعة . (٢)

وقيل : يحتاج المجتهد الى (٣) تكرير النظر عند تكرير (٤) الواقعة . (٥)

والدليل على المختار : ان المجتهد قد اجتهد في الواقعة وحصل الظن بمقتضى اجتهاده ، والأصل بقاء ما أدى اليه اجتهاده ، وعدم اطلاعه على أمر آخر ، فلم يجب عليه تكرير النظر . (٦)

القائلون بأنه يحتاج الى تكرير النظر قالوا : يحتل اجتهاده التغيير باطلاعه على ما لم يطلع عليه أولا ، فيحتاج الى تكرير النظر . (٧)

أجاب : بأن احتمال تغير الاجتهاد بالوجه المذكور (٨) لو كان موجبا لتكرير النظر ، لوجب تكرير النظر أبدا ، لاحتمال تغير الاجتهاد ، لكن لم يجب تكرير النظر أبدا بالاتفاق . (٩)

---

(١) انظر هذه المسألة في : الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠١ . شرح

عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ . التقرير والتحبير .

ج ٣ ص ٣٣٢ .

(٢) هذا قول امام الحرمين واختيار جمال الدين ابن الحاجب . انظر البرهان

في أصول الفقه . ج ٢ ص ١٣٤٣ . مختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ مع

شرح عضد الدين .

(٣) في ت . الى أن يكرر .

(٤) في ت . تكرر .

(٥) هذا القول منسوب الى القاضي أبي بكر الباقلاني وهو المذهب عند الحنابلة

انظر التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٣٢ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٥٣ .

(٦) انظر هذا الدليل في البرهان في أصول الفقه . ج ٢ ص ١٣٤٣ ، شرح عضد

الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ .

(٧) انظر هذا الدليل في المصدر السابق . الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠١ .

(٨) ٢٦٦ ب .

(٩) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ .

واختار سيف الدين الأمدى في هذه المسألة التفصيل : بأن المجتهدان كان

ذاكرا للاجتهاد الأول فلا يحتاج الى اجتهاد جديد ، وام لم يتذكر وجب

عليه اجتهاد جديد . انظر الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠١ .

" حكم خلو العصر من المجتهدين "

" قوله " مسألة : يجوز خلو العصر عن مجتهد . ومنعت الحنابلة منه .  
لنا : لو امتنع لكان لغيره ، والأصل عدمه ، ولقوله عليه الصلاة والسلام  
" ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم  
يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا "  
قالوا : " لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله "  
وهو مستلزم للعلم . قلنا : حديثنا أدل على المقصود . ولو سلم ، فاذا  
تعارض سلم الأول . قالوا : التفقه فرض كفاية ، والخلو عنه يستلزم  
اتفاق الأمة على باطل . قلنا : عند الامكان . فاذا فرض موت العلماء لم  
يمكن .

" الشرح " (١) : - يجوز خلو العصر عن مجتهد يمكن تفويض الفتاوى اليه .

ومنعت الحنابلة منه (٢) .

واحتج المصنف على الجواز بوجهين :-

الأول : انه لو امتنع خلو العصر عن مجتهد لكان امتناعه لغيره ،  
لأن امتناعه لذاته محال ، فان فرض وقوعه لم يلزم عنه لذاته محال عقلا ،  
واللازم باطل ، لأن الأصل عدم الغير . (٣)

الثاني : قوله صلى الله تعالى عليه وسلم " ان الله لا يقبض العلم  
انتزاعا ينتزعه ولكن يقبض العلماء ، حتى اذا لم يبق عالم اتخذ

- 
- (١) انظر هذه المسألة في : الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٢ . شرح  
عقد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٧ . التقرير والتحبير .  
ج ٣ ص ٣٣٩ . فتح الغفار بشرح المنار . ج ٣ ص ٣٧ .  
(٢) انظر شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٦٤ .  
(٣) انظر هذا الدليل في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٢ .

الناس رؤساء جهالا فسئلوا ، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا" (١) فانه يدل صريحا على خلو الزمان عن العلماء . (٢)

الحنابلة قالوا : لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله " (٣) وهو مستلزم للعلم وعدم خلو الزمان عن المجتهد . (٤)

والجواب : ( ان الحديث دل على عدم خلو الزمان عن طائفة ظاهرين على الحق ، ولا يدل على عدم جواز خلو الزمان عن المجتهد ، ولو سلم ) (٥) ان الحديث دل على عدم جواز الخلو ، فحديثنا أدل على المقصود ، فانه يدل صريحا على خلو الزمان عن العلماء ، وهذا الحديث ليس بصريح في نفي الجواز، لأن القوائم بالحق أعم من المجتهد ، ولو سلم ان حديثنا ليس بأدل على المقصود ، فاذا تعارض الحديثان سلم الدليل الأول عن المعارض (٦)

قالوا : الاجتهاد والتفقه فرض كفاية ، وخلو العصر عنه يستلزم اتفاق المسلمين على باطل ، لأنه اذا انتفى الاجتهاد في عصر تكون الأمة في هذا العصر متفقين على ترك الواجب وهو باطل (٧)

(١) هذا الحديث مروي عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما بلفظ " قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى اذا لم يترك عالما ، اتخذ الناس رؤساء جهالا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا " الجامع الصحيح ، مسلم . كتاب العلم ، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان . الجامع الصحيح ، البخاري ، كتاب الاعتصام ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس .

(٢) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٣) هذا الحديث مروي عن ثوبان بلفظ انه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : " لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك " . الجامع الصحيح . مسلم . كتاب الامارة ، باب قوله عليه الصلاة والسلام " لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين... الجامع الصحيح ، البخاري . كتاب الاعتصام ، باب قوله عليه الصلاة والسلام لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ..

(٤) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ . شرح الكوكب المنير . ج ٤ ص ٥٦٥ .

(٥) غير موجودة في ت .

(٦) انظر هذا الجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٧) انظر هذا الدليل في المصدر السابق . الأحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ٢٠٢ .

أجاب : انما يكون الاجتهاد فرض كفاية اذا أمكن ، فاذا فرض موت العلماء لم يمكن الاجتهاد فلا يكون ( حينئذ ) (١) واجبا ، فاتفاق الأمة في ذلك العصر على ترك الاجتهاد لا يكون باطلا . (٢)

### "حكم افتاء غيرالمجتهد بقول المجتهد"

" قوله " مسألة : غير المجتهد يجوز له أن يفتي بقول المجتهد . ومنعه أبو الحسين . وقيل ان عرف مأخذ المجتهد جاز والا فلا . لنا : انه ناقل فلا فرق كالأحاديث . المفصل : اجماع المسلمين في كل عصر على جواز ذلك . المانع : لو جاز لجاز للعامي لأنه لم يسأل الا عما عنده ، ولا عند له كالعامي .

" الشرح " (٣) :- من ليس بمجتهد يجوز له أن يفتي بمذهب مجتهد — كما هو المعتاد في زماننا ، كالفقيه الحنفي الذي ليس بمجتهد يفتي بمذهب أبي حنيفة . (٤)

ومنع أبو الحسين البصري من ذلك . (٥)

وقيل : غير المجتهد ان عرف مأخذ المجتهد قادرا على التفريع على المأخذ جاز له ، وان لم يعرف مأخذ المجتهد كما ذكر لم يجوز ( له ) (١) أن يفتي (٦) .

واحتج المصنف على الجواز مطلقا : بأن غير المجتهد المفتي ناقل لما أفتى به فيعتبر نقله كالأحاديث ، فانه حينئذ لا فرق بينه وبين غيره ممن يعرف المأخذ قادرا على التفريع كالأحاديث . (٧)

- (١) غير موجود في ت .
- (٢) انظر هذا الجواب في الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٣ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ .
- (٣) انظر هذه المسألة في المصدرين السابقين . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٦ .
- (٤) هذا القول انكره الكمال بن الهمام وذكر أنه خليق بالنفي . انظر التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٧ .
- (٥) انظر المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ٩٣٢ .
- (٦) وهو قول المحققين من الحنفية . واختاره سيف الدين الأمدي وجمال الدين ابن الحاجب . انظر الاحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٣ . شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٦ .
- (٧) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٨ .

المفصل - أي القائل بأنه يجوز لمن عرف المأخذ ، ولايجوز لغيره -  
 قال : اجماع المسلمين في كل عصر على جواز الافتاء من المطلاع على المأخذ ،  
 وانكار السلف على افتاء من ليس بمطلع على المأخذ يدل على عدم جوازه (١) .  
 المانع من الجواز مطلقا قال : لو جاز افتاء من ليس بمجتهد لجاز  
 افتاء العامي ، لكون كل منهما غير مجتهد ، ولأنه انما يسأل عما عنده .  
 لا عما عند غيره ، وليس عنده شيء كالعامي (٢) .

### " حكم تقليد واحد من المجتهدين "

" قوله " مسألة : اذا تعدد المجتهدون فللمقلد تقليد من شاء وان  
 تفاضلوا . وعن أحمد وابن سريج يجب النظر في الأرجح . لنا : القطع بأن  
 المفضولين في زمن الصحابة استفتوا وأفتوا مع الاشتهار والتكرار ولا منكر .  
 وأيضا " أصحابي كالنجوم " ، واستدل بأن العامي يقصر عن الترجيح . وأجيب :  
 بأنه يظهر بالتسامع وكثرة المستفتين والمراجعة اليه .

قالوا : قول المفتي للمقلد كالدليل للمجتهد ، فيرجح كما يرجح قلنا : (٣)  
 الفرق عسر الترجيح على العامي وتيسره للمجتهد .

" الشرح " (٤) : اذا حدثت للعامي حادثة . وأراد الاستفتاء عن حكمها ،  
 فان كان في البلد مفت واحد وجب عليه الرجوع والأخذ بقوله ، وان تعدد (٥)  
 المجتهدون فللمقلد تقليد من شاء وان تفاضلوا ، فان له أن يقلد المفضل  
 مع وجود الأفضل .

وعن أحمد وابن سريج : يجب النظر في الأرجح ويتعين تقليده (٦) .

- (١) انظر هذا الدليل في شرح عضدالدين لمختصر المنتهى الأصولي ج ٢ ص ٣٠٨ .
- (٢) انظر هذا الدليل في شرح المصدر السابق ج ٢ ص ٣٠٩ . المعتمد في أصول  
 الفقه ج ٢ ص ٩٣٢ .
- (٣) ٢٦٧ أ .
- (٤) انظر هذه المسألة في الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٠٤ . شرح عضد  
 الدين لمختصر المنتهى الأصولي ج ٢ ص ٣٠٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ٣٤٩ .
- (٥) في ت : فان كثر .

(٦) عن الامام أحمد في هذه المسألة روايتان . انظر الأحكام في أصول الأحكام  
 ج ٤ ص ٢٠٤ . المختصر في أصول الفقه . ص ١٦٧ . شرح الكوكب المنير . ج ٤  
 ص ٥٧٢ . نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر ، عبدالقادر  
 ابن مصطفى بدران . ج ٢ ص ٤٥٣ . م دار الكتب العلمية - بيروت .

واحتج المصنف على أن له (١) تقليده المفضول مع وجود الأفضل : بأن القطع حاصل بأن المفضولين في زمن الصحابة استفتوا وأفتوا مع اشتهارهم بالمفضولية واشتهار غيرهم بالأفضلية ، ومع تكرار الافتاء منهم وشاع وذاع ولم ينكر عليهم أحد من الصحابة ، فيكون اجماعاً منهم على جواز تقليد المفضول مع وجود الأفضل بقوله عليه الصلاة والسلام " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم" <sup>(٢)</sup> فانه ظاهر في جواز الاقتداء بكل منهم من غير فرق بين الفاضل (٣) والمفضول (٤) .

واستدل على جواز تقليد المفضول مع وجود الأفضل : بأن تعيين الأفضل للتقليد يتوقف على ترجيح العامي ، والعامي يقصر عن الترجيح (٥) .

وأجيب : بأن الترجيح يظهر للعامي بالتسامع ورجوع العلماء اليه وكثرة المستفتين (٥) .

المانعون من جواز تقليد المفضول مع ( وجود ) (٦) الفاضل قالوا : قول المفتي بالنسبة الى المقلد كالدليل للمجتهد فيرجح قول المفتي كما يرجح الدليل (٧) .

أجاب : بالفرق بين المقيس والمقيس عليه ، فان العامي يعسر الترجيح عليه والمجتهد تيسر له ترجيح بعض الأدلة على بعض (٧) .

- 
- (١) في ت و س : انه يجوز تقليد .
  - (٢) انظر تخريج هذا الحديث ص ٩٣٨ .
  - (٣) في ت : الأفضل .
  - (٤) انظر هذا الدليل في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٩ .
  - (٥) هذا الدليل للمذهب المختار ، ولكنه ضعيف ، لأجل ذلك ذكره بصيغة المبني للمجهول ، انظر المصدر السابق .
  - (٦) غير موجود في م .
  - (٧) انظر هذا الدليل والجواب في شرح عضد الدين لمختصر المنتهى الأصولي . ج ٢ ص ٣٠٩ .



### " التعارض والترجيح "

" قوله " القاعدة الرابعة : في الترجيح —————

وانه بعد التعارض ، ولا تعارض بالحقيقة في حجج الشرع ، ولكن قد يتصور به ، فلذلك يجب دفعه ما أمكن ، والمعارضة : تقابل الدليلين على سبيل الممانعة ، ويشترط التساوي في الشبوت والقوة والمنافاة بين حكميها مع اتحاد الوقت والمحل والجهة ، فلا معارضة بين الكتاب وخبر الواحد ، ولا بين المتواتر والواحد ، ولا امتناع بين الحل والحرمة والنفي والاثبات ففي زمانين في محل أو محليين في زمان أو بجهتين كالنهي عن البيع وقت النداء مع الجواز ، والمخلص بيان فوت شرط من هذه ، فان اجتمعت وتعدر الانفصال فان كانا عامين حمل أحدهما على القيد والأخرى على الإطلاق ، أو أحدهما على الكل والآخر على البعض ، أو خاصين بالقيد والمجاز ما أمكن ، أو خاصا وعاما بنى العام على الخاص هنا اجماعا ، دفعا للتعارض .

" الشرح " (١) :- لما فرغ من القاعدة الثالثة شرع في القاعدة الرابعة في الترجيح ، ولما كان الترجيح عبارة عن اقتران أحد الصالحين للدلالة على المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به وإهمال الآخر لا يتحقق الا بعد التعارض ، ولا تعارض مع عدم صلاحية الأمرين أو أحدهما ، ولا تعارض بالحقيقة في حجج الشرع ، لأن التعارض تقابل الحجتين المتساويتين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه ، والتعارض من علامات العجز ، فان من أثبت حكما بدليل عارضه دليل آخر يوجب خلافه : كان ذلك لعجزه عن إقامة دليل سالم عن المعارضة ، والعجز عن ذلك (٢) بناء على الجهل بحقائق الأشياء ، والله تعالى منزّه عن اتصافه بالجهل والعجز ، فثبت أنه لا تعارض في حجج الشرع حقيقة ، وانما يقع التعارض بين هذه الحجج لجهلنا بالناسخ والمنسوخ ،

---

(١) انظر التعارض في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٠٠ ، الاحكام في أصول

الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٩ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٢ .

(٢) أي : عن إقامة دليل سالم عن المعارضة .

فان أحدهما يجب أن يكون مقدما فيكون منسوخا بالمتأخر ، فاذا لسم يعرف (١) التاريخ لم يمكن التمييز بين المتقدم والمتأخر ، فيتصور الشيء بصورة التعارض ، ( فيقع التعارض ) (٢) ظاهرا بالنسبة اليها ، من غير أن يثبت التعارض في الحكم حقيقة ، فلذلك يجب دفع التعارض ما أمكن ، فاحتيج الى بيان المعارضة وما يتعلق بها . (٣)

والمعارضة لغة : هي الممانعة على سبيل المقابلة ، يقال : عرض لي كذا ، أي استقبلني فمنعني مما قصدته - وسمي السحاب عارضا لمعنه شعاع الشمس عن الاتصال بالأرض (٤) .

وفي اصطلاح الأصوليين : هي تقابل الدليلين المتساويين (٥) على سبيل الممانعة (٦) .

واشترط التساوي في الثبوت والقوة ، لأن الممانعة لا تتحقق بين الثابت وغيره ، ولا بين القوى والضعيف ، بل يترجح القوى عليه ، ويشترط المنافاة بين حكميهما ، فان الممانعة التي هي جزء مفهوم المعارضة تسقط عند امكان الجمع بين حكميهما ، ولا تتحقق المنافاة بين الحكمين الا باتحاد الوقت والمحل ( والجهة ) (٧) ، اذ لا منافاة بين الحكمين

- 
- (١) في ت : يعلم . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٧٦ .
  - (٢) غير موجودة في ت .
  - (٣) انظر هذا التقديم في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٧٦ .
  - (٤) انظر التعريف اللغوي للمعارضة في : لسان العرب . باب الضاد . فصل العين . تاج العروس من جواهر القاموس . باب الضاد فصل العين .
  - (٥) اشترط التساوي مبني على أن التعارض بين الأدلة الشرعية بحسب الحقيقة ، لكن ثبت ان التعارض بين الأدلة لا يكون الا ظاهرا في ظن المجتهد ، ولهذا لا يشترط التساوي . فيقال عارض الكتاب السنة ، وعارض الكتاب القياس . انظر التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير . ج ٣ ص ٣ .
  - (٦) هذا تعريف علاء الدين البخاري . انظره في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٧٦ .
  - (٧) غير موجود في ت .

عند اختلاف أحد هذه الأمور ، فلا معارضة بين الكتاب وخبر الواحد ، ولا بين المتواتر وخبر الواحد لعدم تساويهما في القوة ، ولا امتناع بين الحل والحرمة ، والنفي والاثبات في زمانين في محل واحد ، أو في محلين في زمان واحد من جهتين ، فانه يجوز اجتماع الحل والحرمة في محل واحد في زمانين كاجتماع حرمة الخمر بعد حلها ، ويجوز اجتماع الحل والحرمة في زمان واحد في محلين كاجتماع حل وطئ المرأة للزوج وحرمة للأجنبي ، وكذا يجوز اجتماع الحرمة والجواز في محل واحد في زمان واحد بجهتين كالنهي عن البيع وقت النداء مع جوازه (١)٠

إذا (٢) عرفت معنى المعارضة وشروطها ، فالمخلص عن التعارض ببيان فوات ( شرط ) (٣) من الشروط المذكورة ، بأن تبين عدم المساواة في القوة ، أو عدم المنافسة بين الحكمين ، أو عدم اتحاد الوقت ، أو عدم اتحاد المحل ، أو عدم اتحاد الجهة ، فإذا لم يتساوا الدليلان في القوة فلا معارضة بينهما ، مثل المحكم وهو قوله تعالى ( ليس كمثله شيء ) (٤) يعارضه المتشابه وهو قوله تعالى ( الرحمن على العرش استوى ) (٥) ، وإذا لم يتنافى الحكمان فلا معارضة بينهما ، لأن من شرط المعارضة المنافسة بين حكميهما مثل قوله تعالى في سورة البقرة ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم . ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) (٧) فانه يقتضى المؤاخذة في كل يمين مكسوبة بالقلب ، أي مقصودة ، سواء كانت معقودة.

- 
- (١) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٧٧ . ميزان الأصول في نتائج العقول . ص ٦٨٧ .  
 (٢) ٢٦٧ ب .  
 (٣) غير موجود في م .  
 (٤) سورة الشورى ، آية " ١١ " .  
 (٥) سورة طه ، آية " ٥ " .  
 (٦) في م : في .  
 (٧) سورة البقرة ، آية " ٢٢٥ " .

أو غير معقودة ، فتحقق المواخذه في الغموس .

وقوله تعالى في سورة المائدة: ( لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ) (١) يقتضى ألا تتحقق المواخذه في الغموس ، لأن الآية سيقت لبيان المواخذه في المعقودة ، وعدم المواخذه في اللغو والغموس ، ( والغموس ) (٢) ليست بمعقودة بل لغو ، إذ اللغو اسم لكلام لا فائدة فيه ، وليس في الغموس فائدة. اليمين المشروعة ، بل خلت عنها ، لأن اليمين شرعت لتحقيق البر والصدق ، وقد فات ذلك في الغموس أصلاً فكانت لغوا - أي كلام لا عبرة به (٣) - من حيث أنه لم ينعقد لحكمه ، وإذا كان كذلك يتحقق التعارض بين الآيتين من حيث الظاهر (٤) في حق الغموس ، إذ آية البقرة توجب المواخذه فيها (٥) ، وآية المائدة تنفيها عنها (٥) .

فيتخلص عن التعارض ببيان عدم المنافاة بين الحكمين ، بأن المواخذه المثبتة في آية البقرة مطلقة منصرفة الى الكامل ، فيكون المراد منها المواخذه بالعقوبة في الآخرة ، فإنها المواخذه الكاملة ، ( والمواخذه ) (٦) المنفية في سورة المائدة. المراد منها نفي المواخذه بالكفارة في الدنيا بدليل قوله تعالى ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته ) (١) فيكون الحكم الذي أثبتته أحد النصين غير منافي للحكم الذي ينفيه الآخر ، فلم يتحد محل النفي والاثبات ، فأمكن الجمع بينهما ، فلا تعارض بين الآيتين (٧) .

(١) سورة المائدة ، آية " ٨٩ " .

(٢) غير موجود في م .

(٣) في ت : فيه . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٣ ص ٩٠ .

(٤) في م : التعارض . والاختيار لما في المصدر السابق .

(٥) أي : اليمين الغموس .

(٦) غير موجود في ت .

(٧) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٩٠ .

واذا لم يتحد الحال فلا معارضة بينهما مثل قوله تعالى في آية الوضوء ( وأرجلكم ) (١) بالخفض والنصب ، فان القرأتين متعارضتان من حيث الظاهر ، اذ الخفض (٢) معطوف على الرأس فيقتضى وجوب مسح الرجل لا غير ، كما هو مذهب الشيعة ، والنصب معطوف على الوجه فيوجب وجوب الغسل وعدم جواز الاكتفاء بالمسح فيتعارضان ظاهرا .

فيتخلص عن التعارض ببيان اختلاف الحال ، بأن يحمل النصب على ظهور القدمين ، والخفض على حال الاستتار بالخفين فيندفع التعارض (٣) .

قوله : فان اجتمعت الى قوله : ثم الترجيح . غير مأخوذ من أصول فخر الاسلام البزدوي . وانما هو مأخوذ من الميزان .

فنقرر أولا . حاصل مذكره في الميزان ثم نرجع الى حل ما في الكتاب قال في الميزان : النصان اذا تعارضا . أما ان يكونا خاصين أو عامين من وجه أو من كل وجه ، أو أحدهما عاما والآخر خاصا ، فان لم يكن بينهما زمان يصلح للنسخ ، فان كانا خاصين يحمل أحدهما على قيد أو حال أو مجاز ما أمكن ، وان كانا عامين من وجه دون وجه يحمل على وجه يتحقق الجمع بينهما ، وان كانا عامين لفظا يحمل أحدهما على بعض الآخر والآخر على بعض آخر ، أو على القيد والاطلاق ، وان كان أحدهما عاما والآخر خاصا يبنى العام على الخاص ، وهذا بلا خلاف ، لأنه لا يندفع التعارض الا بهذا الطريق . فانه لا يمكن الدفع بطريق النسخ ، لأنه لا يصلح للنسخ .

(١) سورة المائدة ، آية " ٦ " .

(٢) أي : القراءة بخفض الأرجل .

(٣) انظر كشف الأسرار . ج ٣ ص ٩٣ .

وكذلك اذا كان النصان بطريق الخبر ، والنسخ في الأخبار انه (١) لايجوز على قول الأكثرين : يجب ( الحمل ) (٢) على القيد والاطلاق، مثال ذلك ان الله تعالى قال ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ) (٣) ثم قال ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم ) (٣) تعين ما حرم في حالة الاختيار ومثله في حالة الاضطرار ، ولا تعارض لاختلاف الحالتين ، وقال الله تعالى لآدم عليه السلام ( ان لك أن لاتجوع فيها ولا تعرى ، وانك لاتظمأ فيها ولا تضحى ) (٤) ثم قال ( فاكلا منها فبدت لهما سواتهما وطفقا يخفان عليهما من ورق الجنة ) (٤) واندفع التعارض بالتقييد بحال ترك النهى والامتناع عنه ، فاما اذا كان بينهما زمان يصلح للنسخ بأن كان يتمكن المكلف من الفعل والاعتقاد جميعا ، أو من الاعتقاد فقط على اختلاف المذهبين ، فان هذه الصور التي ذكرناها يمكن العمل بالطريقتين بالنسخ والتخصيص والتقييد في العامين ، والنسخ والحمل على المجاز في الخاصين ، وقد ذكر الكلام في العام والخاص اذا تعارضا ، وكذا اذا كان لايعرف تاريخه . (٥)

ولكن اختلف أهل الأصول في هذه الصور هل يجب العمل بطريق النسخ

أو بطريق البيان من حيث التخصيص والقيد : -

فقال أصحاب الحديث : ان العمل بطريق التخصيص (٦) والبيان أولى، لأن العام لا يوجب العموم قطعا ، بل يجوز أن يكون المراد منه البعض ابتداءً ، وكذا اللفظ المطلق يجوز أن يراد به المقيد من الابتداء ، فاذا كان النص

- 
- (١) الأولى حذف ( انه ) لأن في هذا ركافة في التعبير . انظر ميزان الأصول في نتائج العقول . ص ٦٨٩ .
- (٢) غير موجود في ت .
- (٣) سورة المائدة ، آية "٣" .
- (٤) سورة طه ، من آية " ١١٨ - ١٢١ " .
- (٥) انظر ما ذكر في العام والخاص اذا تعارضا ميزان الأصول في نتائج العقول . ص ٣٢٣ .
- (٦) ٢٦٨ أ .

الخاص متأخرا ، أو جاء القيد ( و ) ( ١ ) لايجوز الجمع بين حكميهما —  
وأمكن دفع التعارض بكل ( واحد ) ( ٢ ) من الطريقتين ، فالدفع بالتقييد والتخصيص  
أولى لوجهين :-

أحدهما : ان النسخ أمر ضروري ، فان الأصل هو بقاء الحكم المشروع  
الثابت بالدليل المطلق ، والنسخ يرفعه والتخصيص لا يرفعه ، فالتخصيص أولى .

الثاني : ان التخصيص عمل بالدليلين بالنص الخاص في المستقبل ، وبالنص  
العام فيما وراء المخصوص في الماضي والمستقبل جميعا ، ولو حمل على النسخ  
فيما اذا كان العام متأخرا صار ناسخا للخاص أصلا ، فكان التخصيص أولى .

وقالت المعتزلة : العمل بالنسخ أولى ، لأن العام لما كان متناولا  
جميع ما وضع له كأنه نص على كل فرد من أفرادها ، فاذا ورد نص خاص  
بخلافه ، فقد أثبت ضد ما أوجبه النص العام في حق هذا الفرد ، فاذا كان  
بين النصين زمان يجوز فيه النسخ ، لو لم يحمل على النسخ ويحمل على البيان  
من الأصل يصير كأن النص العام أوجب الاباحة في حق هذا الفرد ، والنص  
الخاص أثبت الحرمة في زمان واحد ، فيلزم التناقض وهو منتف عن أحكام  
الله تعالى ، فيجب الحمل على النسخ ( ٣ ) .

وقال مشايخ الحنفية ، وهو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي : أنه  
ينظر الى عمل الأمة في ذلك ان حملوها على النسخ يجب العمل به ، وان  
حملوها على التخصيص والتقييد يجب العمل به ، وان لم يعرف عمل الأمة في  
ذلك أو استوى عملهم فيه ، بأن عمل بعض الأمة على أحد الوجهين ، والبعض  
على الوجه الآخر ، فالرجوع في ذلك الى شهادة الأصول فيعمل بالوجه الذي  
شهدت به ، وكذا اذا كان أحدهما عاما والآخر خاصا ولا يترجم الخاص

( ١ ) غير موجود في تهـ انظر ميزان الأصول في نتائج العقول . ص ٦٩٢ .  
( ٢ ) غير موجود في مـ . وإثباته أولى . انظر ميزان الأصول في نتائج  
العقول ص ٦٩٢ .

( ٣ ) انظر قول المعتزلة في المعتمد في أصول الفقه . ج ٢ ص ١٠١٧ .

بخصوصه ولا العام بعمومه ، ولا يحمل على النسخ أو على الخصوص والتقييد والمجاز الا بدليل ، لأن عنده يجوز تأخير البيان فيما يمكن العمل بظاهرة من العموم والخصوص ، لاحتمال المجاز والخصوص ، فكان الخاص والعام سواء ، فلم يختلف الجواب .

وهذا الاختلاف بناء على أن اللفظ العام يوجب العلم بعمومه قطعاً ، أو مع الاحتمال ، ووجه قول المشايخ الاجماع والمعقول :-

أما الأول : فان (١) الأمة أجمعت (٢) على النسخ في موضع امكان التخصيص ، فانه ورد في عدة الوفاة قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ) (٣) وقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) (٤) وأمكن العمل بالنصين بأن يقيد أحدهما ويطلق الآخر ، بأن يقيد ( أربعة أشهر وعشرا ) تقريراً لبعض ما في الآية الأخرى فانها موجودة في السنة ، ويبقى الحول الذي في الآية الأخرى على الإطلاق ، فالتربص بالحول متعين ، ويمكن أن يجعل أحدهما بعضاً للآخر ، والآخر بعضاً آخر ، فالتربص بمجموع الحول وأربعة أشهر وعشرا وكل واحد بعض (٥) المجموع ، فالواجب سنة وأربعة أشهر وعشرا ، ويمكن أن يجعل المتأخر ناسخاً للمتقدم فالواجب أربعة أشهر وعشرا ، وأجمعت الأمة ههنا على النسخ .

(١) في م : فلان . والاختيار لما في ميزان الأصول في نتائج العقول ص ٦٩٣

(٢) في ت : اجتمعت . والاختيار لما في ميزان الأصول في نتائج العقول .

ص ٦٩٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية " ٢٤٠ " .

(٤) سورة البقرة ، آية " ٢٣٤ " .

(٥) في ت : بعض من المجموع .



وأما المعقول : فهو ان كل واحد منهما بيان ، الا أن اخراج بعض الأعيان من الجملة يسمى تخصيصا ، واخراج بعض الأزمان يسمى نسخا ، اذ لو لم يكن النسخ بيانا لم يندفع التعارض ، فلم يكن أحدهما أولى من الآخر ، فوجب الترجيح بعمل الأمة أو بشهادة الأصول بعد العجز عن عمل الأمة . (١)

ولنرجع الى حل ما في الكتاب قوله " وان اجتمعت " - أي وان اجتمعت شرائط التعارض وأركانها وتعذر الانفصال عن التعارض ، ولم يكن بين الدليلين زمان يصلح للنسخ - فان كان الدليلان عامين حمل أحدهما على القيد والآخر على الاطلاق مثال ذلك قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) (٢) وقوله تعالى ( و أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ) (٣) فتحمل الآية الأولى على القيد بأن تقيد قوله تعالى ( أزواجا ) بغير أولات الأحمال (٤) .

والآية الثانية على الاطلاق ، أو حمل أحدهما على الكل والآخر على البعض ، مثال ذلك قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) (٢) مع قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ) (٥) على تقدير أن لا يكون بينهما زمان يصلح للنسخ بأن يجعل أربعة أشهر وعشرا تقريرا لبعض ما في الآية الأخرى ، فانها موجودة في الحول ، والحول فـي الآية الأخرى كلا ، وحينئذ يكون التربص بالحول (٦) .

- 
- (١) انظر عبارة ميزان الأصول في نتائج العقول . ص ٦٨٩ - ٦٩٤ .
  - (٢) سورة البقرة ، آية " ٢٣٤ " .
  - (٣) سورة الطلاق ، آية " ٤ " .
  - (٤) في م : الحمل . والاختيار ما وافق اللفظ القرآني .
  - (٥) سورة البقرة ، آية " ٢٤٠ " .
  - (٦) هذا مثال افتراضي .

وان (١) كان الدليلان خاصين فالتقيد والمجاز فيهما وفي أحدهما ما أمكن ، وان كان أحد الدلييلين خاصا والآخر عاما بنى العام على الخاص ههنا - أى فيما لم يكن ( بين ) (٢) الدلييلين زمان يصلح للنسخ - مذكرونا من التقيد والتخصيص والمجاز ، والبناء ثابت بالاجماع دفعا للتعارض، فان التعارض يندفع حينئذ بالطريقتين أحدهما مذكر ، والآخر النسخ، والتقدير انه لم يكن بين الدلييلين زمان يصلح للنسخ فتعين مذكرونا دفعا للتعارض .

---

(١) في ت : واذا .

(٢) غير موجود في ت .

### " الترجيح "

" قوله " (١) : ثم الترجيح : فضل أحد المثلين على الآخر وصفا ، واحترزنا بالوصف عن الترجيح بما يصلح علة بانفراده فلا يرجح النص بنص مثله ، ولا القياس بمثله ، ولا الكتاب بالخبر ، ولا القياس بالنص ، وانما يرجح بقوة فيه كالمشهور أولى من الغريب ، وعلى هذا لو جرح واحد واحدة وآخر جراحات خطأ ، فمات فالدية نصفان ، ولا يترجح بالكثرة ، لاستبداد كل جرحه بالعلية فلم يكن وصفا ، ومثاله قولنا في الشفيعين في الشقص الشائع في المبيع بسهمين متفاوتين يستويان في الاستحقاق ، لأن كل جزء من السهم علة لاستحقاق الجملة ، والاجماع في ابني عم أحدهما زوج ، ان التعصيب لا يترجح بالزوجية . وعامة الصحابة في ابني عم . أحدهما أخ لأم ( ان ) (٢) السدس له بالأخوة والباقي بينهما بالتعصيب ، ولم يرجحوا بالأخوة لانفرادهما بعلية الاستحقاق . ولا تصلح وصفا لأنها أقرب من العمومة بخلاف الأخوة لأم ، حيث جعلت وصفا للأخوة من الأب ، لأن هذه الجملة تابعة ، ومثال الترجيح وصفا أن يكون أحد النصين محكما أو مفسرا أو محرما ، أو ان الراوي أفقه أو أضبط . أو متنه عريا عن اللحن أو مسقطا لعقوبة أو موجبا فساد عبادة أو احتياطا فهو أولى مما يقابلها .

" الشرح " (٣) : - لما فرغ من بيان التعارض وأركانه وشروطه وبيان المخلص منه شرع في الترجيح .

والترجيح لغة : اظهار فضل في أحد جانبي المعادلة وصفا لا أصلا، ومنه الرجحان في الوزن ، فانه زيادة بعد ثبوت المعادلة بين كفتي الميزان ،

(١) ٢٦٨ ب .

(٢) غير موجود في م .

(٣) انظر تعريف الترجيح في : أصول فخر الاسلام البزدوى ص ٢٩٠ . الأحكام

في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٠٦ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٦ .

وتلك الزيادة على وجه لا تقوم به المماثلة ابتداءً ، ولا يدخل تحت الوزن منفرداً عن المزيد عليه مقصوداً بنفسه في العادة ، نحو الحبة في العشرة ، وهذا لأن الترجيح ضد التطفيف ، ( والتطفيف ) (١) بنقصان (٢) يظهر في الوزن أو الكيل بعد وجود المعارضة بالطريق الذي أثبتت به المماثلة ( على وجه لا تنعدم المعارضة ، فذلك الرجحان بزيادة وصف على وجه لا تقوم به المماثلة ) (١) ولا ينعدم بظهوره أصل المعارضة ، ولهذا لم تسم زيادة درهم على العشرة في أحد الجانبين رجحاناً ، لأن المماثلة تقوم به أصلاً ، وتسمى زيادة الحبة ونحوها رجحاناً ، لأن المماثلة لا تقوم بها عادة (٣)

وفي عرف الأصول : الترجيح : فضل أحد الدليلين المتماثلين على الآخر وصفاً (٤)

واحترزنا (٥) بالوصف عن فضل أحد المثليين على الآخر بما يصلح علّة موجبة للحكم بانفراده ، فانه لا يصلح للترجيح به ، وانما الترجيح بما لا يصلح بانفراده علّة موجبة للحكم فلا يرجح النص المعارض لما هو مثله بنص آخر ، لأن النص الآخر يصلح أن يكون موجباً للحكم بانفراده فلا يصلح الترجيح به ، ولا يرجح القياس المعارض لقياس آخر بقياس مثله ، ولا الكتاب بالخبر ولا القياس بالنص ، لعين ما ذكره (٦)

- 
- (١) غير موجودة في ت .  
 (٢) في ت : نقصان . والاختيار لما في أصول فخر الاسلام البزدوي، ص ٢٩١  
 (٣) انظر المعنى اللغوي للترجيح في : لسان العرب . باب الحاء فصل الرابع .  
 تاج العروس من جواهر القاموس . باب الحاء فصل الرابع .  
 (٤) هذا تعريف فخر الاسلام البزدوي ، وتابعه فيه علاء الدين السمرقندي .  
 انظر أصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٩٠ . ميزان الأصول في نتائج العقول ، ص ٧٣٠ . كشف الأسرار . ج ٤ ص ٧٨ .  
 (٥) في م : احترز .  
 (٦) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٧٩ .

وانما يرجح الدليل على معارضه بقوة فيه ، فان القوة وصف للدليل ليس بصالح لأن يكون موجبا للحكم بانفراده ، وكذلك الخبران اذا (تعارضا) (١) لا يترجح أحدهما على الآخر بخبر آخر منفرد بافادة الحكم ، بل يترجح بما يتأكد معنى الحجة فيه وهو الاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كالمشهور بكثرة رواته أولى من الغريب لظهور زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فعرف أن ما به يقع الترجيح هو ما لا يصلح علة للحكم ابتداءً ، بل يكون (٢) مقويا (٣) لما به صارت العلة موجبة للحكم ، وعلى هذا : لو جرح رجل رجلا آخر جراحة واحدة وجرحه رجل آخر عشر جراحات خطأ ، فمات من ذلك . فالدية عليهما نصفان ، ولا يترجح الآخر بكثرة الجراحات في جانبه لاستبداد كل جراحة بالعلية ، فلم تكن الجراحات بعضها وصفا لبعض (٤) .

ومثال قول أصحاب أبي حنيفة في الشفيعين في الشقص الشائع فـ في المبيع بسهمين متفاوتين في القلة والكثرة : يستويان في استحقاق الشقص المبيع ، لأن الشركة بكل جزء من السهم علة تامة لاستحقاق جملة المبيع بالشفعة ، وانما وجد في جانب صاحب الكثير كثرة العلة ، ولا يقع الترجيح بها (٥) ، وعلى هذا اجماع الصحابة في امرأة ماتت عن ابني عم أحدهما زوجها ، على ان لزوجها النصف والنصف الباقي بينهما بالتعصيب ، ولا يترجح تعصيب الزوج بالزوجية ، لأن الزوجية علة أخرى لاستحقاق الميراث ، سوى ما تستحق به العصوبة ، فلا يترجح بها علة أخرى ، وعامة الصحابة في ابني عم ، أحدهما أخ لأم : على أن السدس للذي هو أخ لأم ، والباقي بينهما

(١) غير موجود في م .

(٢) أى : بل يقع الترجيح بما يكون مقويا . . . انظر أصول السرخسي .

ج ٢ ، ص ٢٥١ .

(٣) في م : مقويا له . والاختيار لما في المصدر السابق .

(٤) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٠ .

(٥) انظر المصدر السابق . ج ٤ ص ٨١ .

بالتعصيب على السواء ، ولم يرجحوا بالأخوة ، ( لأن الأخوة (١) للآم علة أخرى ) (٢) لاستحقاق الارث سوى ماتستحق به العصوبة فلا تترجم بها العصوبة ولا تصلح اخوة الأم وصفا لبنوة العم ، لأن الأخوة للآم أقرب من العمومة ، بخلاف الأخوة لأم حيث جعلت وصفا للأخوة للآب فيمن مات عن أخوين أحدهما للآبوين والآخر للآب فقط ، لأن الأخوة للآم في هذه الصورة تابعة غيـر مستبـدة في كونها علة لاستحقاق الميراث ، فيجوز أن تقوى بها علة العصوبة في جانب الأخ للآبوين . (٣)

ومثال الترجيح وصفا : أن يكون أحد النصين محكما أو مفسرا، أو محرما والآخر مايقابله بأن يكون متشابها أو مجملا أو مبينا ، أو أن راوي أحد النصين أفقه ، أو اضبط من راوي النص الآخر ، أو متن أحد النصين عرييا عن اللحن ، أو أحد النصين مسقطا لعقوبة ، أو أحد النصين موجبا فساد عبادة ، أو موجبا احتياطا ، فالنص المتصف ببعض هذه الصفات أولى وأرجح من النص المتصف بما يقابلها ، فان للأمور التي ذكرت أوصافا غير مستبدة بالعلية سالحة لأن ( يتقوى ) (٤) أحد النصين المتعارضين بها ، ويترجح بها على مايعارضه . (٥)

(١) ٢٦٩ أ .

(٢) غير موجودة. في ت .

(٣) انظر هذه الفروع في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٢ .

(٤) غير موجود في ت .

(٥) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٢ . أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٥٣ .

### " الأمور المرجحة "

" قوله " فصل مابه الترجيح : قوة الأثر وقوة الثبات على الحكم ، وكثرة الأصول ، والعكس ، أما الأول فلأن الأثر معنى الحجة ، فإذا قوي قويت كالأستحسان والقياس المشهور والغريب ، ولا كذلك تفضيل الشاهد بالعدالة لأنها التقوى ولا وقوف على حدودها ، ومثال ذلك في مسألة طول الحرة ، فقال الشافعي انه مانع من نكاح الأمة لارقاق الماء مع الغنية عنه وانه حرام، وقلنا : نكاح يملكه العبد اذا دفع اليه المولى مهرا صالحا للحرة والأمة وأطلقه فيهما ، فيملكه الحر كسائر الأنكحة ، وهذا قوي الأثر ، اذ الحرية من أسباب الشرف ، وتوسعة الحل والرق متصف ، وفي منع الحر توسعة بالرق وقلب للموضوع ، واما الارقاق فضعيف الأثر لأنه دون التضييع الجائر بالعزل باذن الحرة وضعيف الحال ، فان نكاحها جائز مع سرية يستغنى بها ، وكقوله في اسلام أحد الزوجين أنه سبب للفرقة عند انقضاء العدة لابنفسه ، وكذلك الردة ، فسوى بينهما . وقلنا : الاسلام من أسباب العصمة ، حتى لو أسلم الآخر استقر نكاحهما ، وما هو سبب الفرقة ، فلا (١) يتوقف القرار عليه وبقاء الآخر على أمره ليس مفرقا بالاجماع ، لأنه غير طارىء فوجبت الاضافة الى فوت اعراض النكاح بالاباء عن الاسلام حقا لمن أسلم ، وهذا ظاهر الأثر في اللعان والايلاء ، والجب والعنة ، ولا كذلك الردة فانها منافية ، لأنها سبب زوال العصمة .

" الشرح " (٢) : - مايقع به الترجيح ينحصر في أربعة : -

أحدهما : قوة الأثر . الثاني : قوة الثبات على الحكم المشهود به .

(١) في ت : لا .

(٢) انظر الأمور التي يقع بها الترجيح في أصول فخر الاسلام البزدوي ص ٢٩٢ .

الاحكام في أصول الأحكام . ج ٤ ص ٢٠٩ . التقرير والتحبير ج ٣ ص ١٧ .

وقد اتبع المصنف في هذا الفصل منهج فخر الاسلام البزدوي في أصوله .

وثالثها : كثرة الأصول . ورابعها : العكس ، وهو عدم الحكم عند عدم العلة .

أما الأول : فلأن المعنى الذي به صار الوصف حجة هو الأثر فمهما قوي الأثر قويت الحجة ، نحو الاستحسان مع القياس ، ونحو المشهور مع الغريب في الأخبار ، وليس كذلك تفضيل الشاهد بالعدالة ، فإن الشهادات متى تعارضت لم تترجم بعضها بقوة عدالة بعض الشهود (١) ، لأن العدالة ليست ذات أنواع متفاوتة حتى يظهر لبعضها قوة عند المقابلة بالنقض ، لأن العدالة هي التقوى والتحرز عن ارتكاب ما يعتقد الحرمة فيه ، ولا وقوف على حدودها حتى ترجح بعضها بزيادة قوة عند الرجوع (٢) الى حده ، بخلاف قوة تأثير العلة فإنها عند المقابلة تظهر على وجه لا يمكن انكساره (٣) ، ومثال ذلك في مسألة طول الحرة : قال الشافعي رحمه الله تعالى :  
ان طول الحرة مانع عن نكاح الأمة (٤) ، لأن في نكاح الأمة ارقاق الماء مع الاستغناء عنه وانه حرام . كما اذا كانت تحته حرة ، وهذا الوصف بين الأثر ، فإن ارقاق نظير القتل من وجه ، ألا ترى أن الامام في الأسارى يتخير بين القتل والاسترقاق ، وكما يحرم قتل ولده شرعاً يحرم عليه ارقاقه مع الغنية عنه .

وقال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى : نكاح الأمة نكاح يملكه العبد المسلم اذا دفع اليه المولى مهراً صالحاً للحرة والأمة وأطلقه فيهما بأن اذن له في أن ينكح به ما شاء من حرة أو أمة ، واذا كان العبد المسلم يملك نكاح الأمة مع طول الحرة فيملكه الحر المسلم كسائر الأنكحة ،

(١) في النسخ : الشاهد . وهو خطأ . انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٣ .

(٢) في م : الترجيح . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٣ .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ٣ ص ١٨٣ .



وهذا قوي الأثر ، اذ الحرية من أوصاف الشرف والكمال ومن أسباب توسعة الحل ، والرق من أوصاف النقص ومنصف للحل الذي يترتب عليه عقد (١) النكاح ، فانه يحل للحر نكاح أربع ، ولا يحل للرقيق الا نكاح اثنتين ، وفي منع الحر عن نكاح الأمة مع جوازه للعبد توسعة بالرق ، وقلب للموضوع ، فان حل النكاح كرامة يختص بها البشر فكيف يجوز القول بأنه يتسع الحل بسبب الرق حتى يحل للعبد ما لا يحل للحر .

واما الارقاق فضعيف الأثر عند الرجوع الى الأصول ، فان ارقاق الماء دون تضييع الماء (٢) بالعزل عن الحرية باذنها ، فلأن يجوز للحر تعريض مائه للرق ونكاح الأمة كان أولى ، والارقاق ضعيف الحال ، فان نكاح الأمة جائز مع سرية يستغنى بها (٣) عن نكاح الأمة (٤) .

ومثل قول الشافعي في اسلام أحد الزوجين بعد الدخول أنه سبب للفرقة بينهما عند انقضاء العدة ، لا بنفس الاسلام ( دون انقضاء العدة ) (٥) - أي لا تحصل الفرقة بنفس الاسلام دون انقضاء العدة (٦) - وكذلك الردة - أي اذا ارتد أحد الزوجين بعد الدخول فالارتداد سبب للفرقة بينهما عند انقضاء العدة ، لا بنفس الارتداد (٧) - فسوى بين الاسلام والارتداد في كونهما سببا للفرقة عند انقضاء العدة ، فان الحادث اختلاف الدين بين الزوجين ، وبيان أثر هذا الوصف ابتداء النكاح ، فان مع اختلاف الدين عند اسلام المرأة وكفر

(١) في ت : عقدة .

(٢) في م : الماء الجائز بالعزل . والاختيار ما وافق كشف الأسرار ج ٤

ص ٨٥ .

(٣) ٢٦٩ ب .

(٤) انظر هذه الفرعية في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٤ .

(٥) غير موجودة في م .

(٦) انظر مغنى المحتاج الى معرفة مصاني ألفاظ المنهاج . ج ٣ ص ١٩١ .

(٧) انظر المصدر السابق . ج ٣ ص ١٩٠ .

الرجل لا ينعقد النكاح ابتداءً ، كما عند ردة أحدهما لا ينعقد النكاح ابتداءً ، فكذا في حالة يستوي اسلام أحدهما ( وردته ) (١) ، اذا كان على وجه يمنع ابتداء النكاح ، وردة أحدهما .

وقال أصحاب أبي حنيفة : الاسلام من أسباب عصمة الملك حتى لو أسلم الآخر استمر نكاحهما ، فلا يجوز ان يستحق بالاسلام زوال الملك ، فان ماهو سبب الفرقة لا يتوقف القرار عليه ، وكفر الذي أصر منهما على الكفر وبقيت أواؤه على أمره ليس مفرقا بالاجماع ، لأنه غير طاريء ، فاذا ظهر أن واحدا من هذين السببين : اسلام أحدهما وبقاء الآخر على أمره - أي كفره - لا يصلح سببا للفرقة ، فوجبت اضافة الفرقة الى فوات (٢) أغراض النكاح بآباء الآخر عن الاسلام ، حقا لمن أسلم ، قوله " حقا " منصوب لأنه مفعول له ، فلا بد من تفريق القاضي بعد عرض الاسلام على الذي يآبى منه ، وهو قوى الأثر ظاهره بالرجوع الى الأصول ، فان التفريق في اللعان والايلاء والجب والعنة يكون ثابتا باعتبار هذا محالا له على من كان فوات الامساك بالمعروف من جهته ، فهنا أيضا يحال به على من كان فوات الامساك بالمعروف بالاصرار على الكفر من جهته ، ولا يثبت الا بقضاء القاضي ، وليس كذلك الردة ، فانها غير موضوعة للفرقة بدليل صحتها حيث لا نكاح ، وبهذا فارق الارتداد الطلاق ، فان الطلاق موضوع للفرقة ، واذا لم تكن الردة موضوعة للفرقة عرف أن حصول الفرقة بالردة لأنها منافية للنكاح ، لأن الردة سبب زوال العصمة ، فان النكاح يبنى على الحل الذي هو كرامة ، وبعد الردة لا يبقى الحل ، لأن الردة سبب لاسقاط ماهو كرامة ، ولإزالة الولاية الملكية الثابتة بطريق الكرامة ، فجعلها منافية

(١) غير موجود في س .

(٢) في س و م : فوت . والاختيار لما في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٠ .

للنكاح حكما يكون قوي الأثر من هذا الوجه ، ومع وجود المنافى لا يبقى  
النكاح ، سواء دخل بها أو لم يدخل (١) .

### " الثاني : الترجيح بقوة الشبث "

"قوله " : - وأما الثاني : فلأن الأثر يزداد قوة بما هو أثره من  
الكتاب والسنة والاجماع ، كقولنا مسح ، فإنه أثبت في دلالة التخفيف من  
قولهم ركن في دلالة التكرار ، فإن الركنية وصف عام في الوضوء والصلاة ،  
ومن قضيته الاكمال بالاطالة كالركوع والسجود ، وتخلف التكرار عن  
الركنية في المضمضة ، أما أثر المسح في التخفيف فلازم كالتيمم والجبيرة  
والخف والجورب .

" الشرح " (٢) : - وأما الثاني : وهو الترجيح بقوة الشبث على الحكم  
المشهود به : فلأن الأثر يزداد قوة بما يكون الأثر ، أثره من الكتاب  
والسنة والاجماع ، فما يكون ثابتا بالنص من الكتاب والسنة والاجماع يكون  
ثابتا متأكدا ، وما يظهر فيه زيادة القوة في الشبث (٣) عند العرض على  
الأصول يكون راجحا باعتبار ما به صار حجة ، كقول أصحاب أبي حنيفة في  
مسح الرأس : مسح فلا يسن فيه التكرار ، فإن المسح أثبت في دلالة  
التخفيف من قول أصحاب الشافعي : ركن فيسن فيه التكرار في دلالة التكرار ،  
فإن الركنية وصف عام في الوضوء والصلاة ، ومن قضيته الاكمال بالاطالة  
لا بالتكرار كالركوع والسجود ، ويخلف التكرار عن الركنية في المضمضة ، ( فإن  
التكرار متحقق في المضمضة ) (٤) والركنية منتفية ، فليس لوصف الركنية

(١) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٨٩ .

(٢) انظر هذا القسم من الترجيح في أصول فخر الإسلام البزدوي . ص ٢٩٤ .

(٣) لعله في م : البيان .

(٤) غير موجودة في ت .

الذي علل به قوة الثبات ، وأما أثر المسح في التخفيف فللزم في أنواع المسح كالتييم والمسح على الجبيرة ، والمسح على الخفين ، والمسح على الجورب عند من يجوز به (١) .

### " الثالث : كثرة الأصول "

" قوله " وأما الثالث : فكالاتهتار (٢) في السنن ، وقد مر .  
 " الشرح " (٣) : - وأما الثالث (٤) وهو الترجيح بكثرة الأصول : فلأن كثرة الأصول في المعنى الذي صار به حجة بمنزلة الاشتهتار في المعنى الذي صار الخبر به حجة ، وقد مر بيان ذلك (٥) .

### " الرابع : الترجيح بالعكس "

" قوله " وأما الرابع : فاضعفها لعدم تعلق الحكم بالعدم ، لكنه اذا علق بوصف فعدم عند عدمه دل على صحته ، فصلح للترجيح ، كقولنا مسح ينعكس بما ليس بمسح ولا كذلك قولهم ركن للتكرار ، للتخلف في المضمضة ، وكقولنا (٦) في بيع الطعام بمثله مبيع عين فلا يشترط قبضه أولى من قولهم مالان (لو) قوبل كل بجنسه حرم ربا الفضل ، لانا نعكس ببذل الصرف ورأس مال المسلم ، لأنه دين بدين ولا عكس ، لتعليقهم ، لأن بيع السلم لا يشمل أموال الربا ، ووجب فيه القبض تحرزا عن الكالي بالكالي .

- 
- (١) انظر هذا القسم من الترجيح في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٢ .
  - (٢) في ت : فالاشتهار .
  - (٣) انظر هذا القسم من الترجيح في أصول فخر الاسلام البزدوي . ص ٢٩٥ .
  - (٤) ٢٧٠ أ .
  - (٥) في أول فصل الترجيح .
  - (٦) غير موجود في م .

" الشرح " (١) :- وأما الرابع : وهو الترجيح بالعكس - أي بعدم الحكم عند عدم العلة - فهو أضعف وجوه الترجيح ، لعدم تعلق الحكم بعدم ، لما ثبت أن عدم لا يوجب شيئاً ، وإن عدم لا يكون متعلقاً بعلة ، لكن إذا علق بوصف ، فعدم ذلك الحكم عند عدم ذلك الوصف دل على صحة تعلق الحكم بذلك الوصف وإضافته إليه ، فمن هذا الوجه صلح للترجيح كقول أصحاب أبي حنيفة في مسح الرأس : مسح فلا يسن فيه التكرار ، فإنه ينعكس بما ليس بمسح ، كغسل الوجه فإنه ليس بمسح ويسن فيه التكرار ، وكذا غسل اليدين والرجلين (٢) ، وليس كذلك قول أصحاب الشافعي : مسح الرأس ركن فيسن فيه التكرار (٣) ، فإن حكم (٤) التكرار لا ينعقد بانعدام الركنية كما في المضمضة والاستنشاق ، وكقول أصحاب أبي حنيفة في بيع الطعام بمثله : مبيع عين فلا يشترط قبضه في المجلس ، فهو أولى من قول أصحاب الشافعي : ما لئن لو قبض كل واحد منهما بجنسه يحرم التفاضل بينهما فيشترط التقابض في بيع أحدهما بالآخر (٥) ، لأن تعليل أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينعكس ببطلان الصرف ورأس مال السلم ، فإنه في باب الصرف ينعقد هذا الحكم عند انعدام هذا الوصف فيشترط القبض من الجانبين ، لأن الأصل فيه النقود ، وهو لا يتعين في العقود فكان ديناً بدين ، وكذا في السلم يشترط قبض رأس المال في المجلس ، لأن المسلم فيه دين ورأس المال في الغالب نقد ، فيكون ديناً بدين ، ولا عكس ، لتعليل أصحاب الشافعي فإن الحكم لا ينعقد عند انعدام هذا المعنى في السلم ، فإن بيع السلم لا يشمل أموال الربا من الجانبين ،

- 
- (١) انظر هذا القسم في أصول فخر الإسلام البزدوى . ص ٢٩٥ .  
 (٢) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٦ .  
 (٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ١ ص ٥٩ .  
 (٤) في م : حكم ثبوت التكرار . وهي زيادة . لضرورة لها .  
 (٥) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ٢ ص ٢٢ .

ووجب فيه قبض رأس المال في المجلس تحرزا عن (١) بيع الكالي بالكالي (٢) .

### " حكم معارضة الترجيحين "

" قوله " فصل : اذا تعارض ضربا ترجيح : أحدهما ذاتي والآخر حالي ، فالاعتبار للذاتي لسبقه كاجتهاد أمضى حكمه لاينسخ بغيره ، ولقيام الحال بالذات ، فلو اعتبرناه مضاد للذات نسخنا الأصل بالتبع ، مثاله ابن الأخ للأبوين أو لأب أحق من العم لرجحان الأول في ذات القرابة ، والثاني في حالها ، وكذلك العمة لأم مع الخال لأب وأم أحق بالثلاثين والثالث للخال ، لرجحانها في الذات والخال في الحال ، وابن الأخ لأب وأم أحق منه لأب لاستوائهما في الذات فرجح بالحال وهو قوة الاتصال ، وابن ابن الأخ لأب وأم لا يرث مع ابن الأخ لأب لرجحان في الذات ، وعلى هذا فرعنا مسألة صنعة الغاصب ، حيث (٣) ينقطع بها حق المالك لقيام الصنعة بذاتها ، وهلاك العين من وجه ، فترجحت الصنعة بالوجود ، ولا يقال قائمة بالمصنوع باقية به ، لأننا نقول البقاء تابع للوجود فهو حال ، والوجود أسبق .

" الشرح " (٤) : - اذا تعارض ضربا ترجيح : أحدهما ذاتي والآخر حالي فالاعتبار بالترجيح الذاتي لسبقه على الحالي ، وذلك لأن كل محدث موجود بصورته ومعناه الذي هو حقيقة له ، ثم بعد تحققه بصورته ومعناه تقوم به أحوال تحدث عليه ، فاذا قام دليل الترجيح بمعنى في ذات أحد المتعارضين ، وعارضه دليل الترجيح لمعنى في حال الآخر على مخالفة الأول ،

(١) في م : من . والاختيار لما وافق المتن .

(٢) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٦ .

(٣) في ت : حتى .

(٤) انظر هذا القسم في أصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٩٥ . أصول

السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٢ . التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير .

ج ٣ ، ص ٣١ .

فانه ترجح المعنى ( الذي ) (١) هو في الذات على المعنى الذي هو في الحال  
لوجهين : -

أحدهما : ان الذات أسبق وجودا من الحال ، فبعدها وقع الترجيح —  
لمعنى فيه لا يتغير بما حدث من معنى في حال الآخر بعد ذلك ، بمنزلة  
اجتهاد أمضى حكمه لا ينسخ بما يحدث من اجتهاد آخر بعد ذلك ، واذا اتصل  
الحكم بشهادة المستورين بالنسب أو النكاح لرجل لم يتغير بعد ذلك بشهادة  
عدلين لآخر. (٢)

الثاني : أن الأحوال ( التي ) (٣) تحدث على الذات تقوم به ، فكانت (٤)  
الذات بمنزلة الأصل ، وما تقوم به من الأحوال بمنزلة التابع ، فلو اعتبرنا  
الحال مضادا للذات نسخنا الأصل بالتبع وهو باطل ، مثال ذلك : ابن ابن  
الأخ للأبوين أو لأب أحق من العم ، فيكون مقدما في العصوبة على العم ، لأن  
المرجح في ابن ابن الأخ للأبوين أو لأب معنى في ذات القرابة وهي الأخوة  
التي هي مقدمة (٥) على العمومة ، والمرجح في العم في حال القرابة وهي  
زيادة القرب باعتبار الحال ، وكذلك العمة ( لأم مع الخال لأب وأم ، اذا  
اجتمعوا فهي أحق بالثلثين من الخال . فللعمة الثلثان وللخال الثلث  
لرجحان العمة ) (٣) في الذات ، لأن المرحج في حق العمة معنى فسي ذات  
القرابة وهو الادلاء بالأب ، ورجحان الخال في الحال ، لأن المرحج في حق  
الخال معنى في حال القرابة ، وهو اتصالها (٦) من الجانبين بأم العيت ،  
وابن الأخ للأبوين أحق من ابن الأخ لأب ، فيقدم بالعصوبة التي بالأبوين ، لأنهما استويا  
في ذات القرابة ، فيصار الى الترجيح باعتبار الحال ، وهو زيادة الاتصال لابن

(١) غير موجود في ت و س . وإثباته لما في أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٢) أي : بالنسب أو بالنكاح .

(٣) غير موجودة في ت .

(٤) ٢٧٠ ب .

(٥) في ت : متقدمة . والاختيار لما في أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٣ .

(٦) أي : القرابة .

الأخ للأبوين ، وابن ابن الأخ لأبوين مع ابن الأخ لأب لا يرث (١) ، فيقدم ابن الأخ لأب على ابن ابن الأخ للأبوين ، للرجحان في الذات ، فانهما وان استويا في ذات القرية وهو الأخوة ، ترجح ذات القرابة في ابن الأخ لأب باعتبار الحال وهو القرب (٢)

وعلى هذا فرع أصحاب أبي حنيفة مسألة صنعة الغاصب ، وقالوا : فيمن غصب ساجدة وأدخلها في بناءه ، ينقطع حق المصنوب من الساجدة ، لأن الصنعة التي أحدثها الغاصب فيها قائمة بذاتها من كل وجه غير مضافة الى صاحب العين ، وعين الساجدة قائم من وجه مستهلك من وجه ، لأنه صار مضافا الى الحادث بعمل الغاصب ، وهو البناء ، فترجحت الصنعة القائمة من كل وجه باعتبار معنى في الذات وهو الوجود ، واسقط اعتبار معنى قوة الحال في الجانب الآخر وهو أنه أصل .

لا يقال : الصنعة قائمة بالمصنوع باقية به ، فيرجح الجانب الآخر .

لأننا نقول : البقاء تابع للوجود فهو حال ، والوجود أسبق ، فترجح الصنعة بالوجود (٣) .

### " حكم ترجيح القياس بمثله "

" قوله " : فصل : ترجيح القياس بمثله فاسد ، لانفراده بالعينية ، وبغلبة الاشباه ، كقولهم : الأخ يشبه الولد بالمحرمية وابن العم بسائر الوجوه ، كوضع الزكاة ، وحل الحليلة ، وقبول الشهادة ، ووجوب القصاص

(١) الى هنا تنتهي ورقة رقم (٢٨٢) من نسخة س ، وهي آخر ورقة موجودة في النسخة المصورة .

(٢) انظر هذه الفروع في كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٨ . أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٣) انظر المصدرين السابقين : كشف الأسرار . ج ٤ ص ٩٩ . أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٦٤ .



فكان أولى ، لأن كل شبه كالقياس فكان كالأول ، وبالعوم كقولهم الطعم أحق لأنه يعم القليل والكثير . قلنا : الوصف فرع النص ، والعام كالخاص عندنا ، وعندكم الخاص يقضي على العام فكيف يرجح العام الذي هو فرعه ، وبقللة الأوصاف فاسد ، كقولهم : ذات وصف ( فكان ) (١) أولى من ذات وصفين . قلنا : العلة فرع النص ، والنص المختصر والمطول واحد ، والقلة والكثرة صورة والترجيح ليس إلا بالمعاني .

" الشرح " (٢) :- ترجيح القياس بقياس آخر فاسد ، لانفراد كل واحد من القياسين بالعلية ، فان كل واحد منهما علتة شرعية لثبوت الحكم . فلاتكون احدهما مرجحة للأخرى ، وترجيح القياس بغلبة الاشباه باطل ، كقول أصحاب الشافعي في عدم عتق الأخ بتملك الأخ (٣) ، ان الأخ يشبه الولد من وجه وهو المحرمية وهو أن الأخ لا يتزوج ببنت الأخ ، كما أنه لا يتزوج ببنت الابن ، والاخت لا تتزوج بالأخ ، كما لا تتزوج بالابن ، ويشبه الأخ ابن العم بسائر الوجوه : كوضع الزكاة فيه ، وحل نكاح حليته كل واحد منهما لصاحبه ، وقبول شهادة كل واحد منهما في حق صاحبه ، ووجوب جريان القصاص من الطرفين ، وغير ذلك من الأحكام ، فيرجح الحاقه (٤) بابن العم في أن لا يعتق بتملكه باعتبار (٥) كثرة الاشباه فكان أولى ، وهو فاسد ، لأن كل شبه كالقياس ، فكان كالأول ، وهو ترجيح القياس بقياس آخر (٦) .

- 
- (١) غير موجود في ت .  
 (٢) انظر ترجيح القياس في أصول فخر الاسلام البزدوى . ص ٢٩٦ . الأحكام في أصول الاحكام . ج ٤ ص ٢٣٦ . التقرير والتحبير . ج ٣ ص ٣٤٤ . الا أن المصنف قد اتبع منهج فخر الاسلام البزدوي في ترجيح القياس على مثله وسار عليه .  
 (٣) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ٤ ص ٥٠٠ .  
 (٤) ٢٧١ أ .  
 (٥) في ت : لاعتبار . والاختيار لما في أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٥ .  
 (٦) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٠١ . أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٤ .

وترجيح القياس بعموم العلة أيضا فاسد ، كقول أصحاب الشافعي :  
ان تعليل حكم الربا في الأشياء الأربعة بالطعم أولى ، لأن الطعم يعم  
القليل والكثير (١) والتعليل بالقدر مختص بالكثير ، وما يكون أعم فهو  
أولى .

قال أصحاب أبي حنيفة : ان اثبات الحكم بالوصف فرع لاثبات الحكم  
بالنص ، (٢) (٣) العام عندهم كالخاص ، والترجيح في النصوص لا يقع بالعموم  
والخصوص ، فكذا فيما هو فرع النص (٣) .

وعند أصحاب الشافعي : الخاص يقضي على العام ، فانه يخصه ، فكيف  
يرجح العام (٤) الذي هو فرعه عليه .

وترجيح القياس بقلّة الأوصاف فاسد ، كقول أصحاب الشافعي في تعليل  
حكم الربا في الأشياء الأربعة بالطعم ، ان ما جعلنا (٥) علة وصف واحد ،  
وهو الطعم ، وأنتم تجعلون علة الربا ذات وصفين " القدر والجنس " .  
فتترجح عليه الطعم باعتباره قلّة الوصف فكان أولى من ذات وصفين .

قال أصحاب أبي حنيفة : العلة فرع النص لما ثبت ، ان ثبوت الحكم  
بالعلة فرع لثبوته (٦) .

والنص المختصر لا يترجح على النص المطول ، فكذلك العلة التي فيها  
قلّة الوصف لا تترجح على العلة التي فيها كثرة الوصف لأن العلة فرع النص ،

- 
- (١) انظر مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج . ج ٢ ص ٢٢٠ .
  - (٢) غير موجود في ت .
  - (٣) انظر كشف الأسرار . ج ٤ ص ١٠٢ . أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٥ .
  - (٤) في م : النص .
  - (٥) أي : جعلناه .
  - (٦) انظر هذا القول في أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٥ . كشف الأسرار .  
ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

ولأن القلة والكثرة صورة العلة ، والترجيح انما يتحقق باعتبار المعانى  
المؤثرة ، ولا يتحقق فيها الاختصار والتطويل (١) .

والله أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب .

( وقع الفراغ من تأليفه ظهر يوم الخميس الرابع والعشرين من شوال  
سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . حامدا لربنا ومصليا على نبينا محمد وعلى  
آله وصحبه ) (٢) .

- 
- (١) انظر هذا القول في أصول السرخسي . ج ٢ ص ٢٦٥ . كشف الأسرار .  
ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
- (٢) هذه العبارة واقعة في آخر " م " وفي آخر " ت " قبلها ، قال المصنف  
رحمه الله في آخر نسخته .
- وكان الفراغ بفضل الله تعالى من نسخ هذا القسم من المخطوط فـي  
الثالث والعشرين من شهر شعبان سنة أربع بعد الأربعمئة والألف من  
هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبد الله الأمين .
- ووقع الفراغ من عرض هذا الجزء من المخطوط والتعليقات على فضيلة  
الأستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنه المشرف على هذه الرسالة يوم  
السبت السادس عشر من ذى القعدة سنة عشر وأربعمئة بعد الألف من  
هجرة سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد بن عبد الله الأمين .
- ولا يفوتني أن أذكر الناظر في هذه التعليقات بأن فيها استدراكا ،  
وربما وقع فيها نقص أو خلل ، وحسبي ما قاله شيخ صناعة الكتابة في  
عصره القاضي عبدالرحيم البيساني : " اني رأيت أن لا يكتب انسان  
كتابا في يومه الا قال في غد : لو كان غير هذا لكان أحسن ، ولوزيد  
هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أجمل ، ولو ترك هذا لكان  
أفضل ، وهذا من أعظم العبر ودليل استيلاء النقص على جملة البشر " .
- رحلة الشتاء والصيف ، محمد بن عبد الله الحسيني الموسوي . ص ٨٠ تحقيق  
محمد سعيد الطنطاوى . ط الثانية ١٣٨٥ هـ ، المكتب الاسلامي للطباعة  
والنشر - بيروت .

سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين ، دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر  
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين . اللهم وفقني الى ما فيه خير  
الدارين وسدد خطاي فيما عملت ، وفيما أستقبل في عمري من أعمال .

" ملحق تراجم الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب "

" الألف "

أبو ثور :

هو أبو ثور ابراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، تتلمذ على الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي ، وغيره من الأئمة الأعلام ، قيل : انه كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلماء وورعا وفضلا وخيرا ، صنّف الكتب العلمية المفيدة ، وفرع على السنن وذب عنها وقمع مخالفينها ، أثنى عليه علماء عصره وفضلاء وقته ، توفى في صفر سنة أربعين ومائتين (١) .

النظام :

هو أبو اسحاق ابراهيم بن سيار البصري ، المعروف بالنظام ، أحد رؤوس علماء النظر والكلام على مذهب أهل الاعتزال ، له شعر رقيق ذو معاني دقيقة ، كان متأدبا رقيقا ، لكن له مسائل غريبة وأقوال شاذة ، ذمه قوم من أهل السنة على سوء اعتقاده وفساد عقيدته ، له كتب كثيرة وتصانيف عديدة في الاعتزال والفلسفة ، اختلف في تاريخ وفاته ، فقليل توفى سنة بضع وعشرين ومائتين ، وقيل سنة احدى وثلاثين ومائتين (٢) .

أبو اسحاق الاسفراييني :

هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران ، المعروف بالأستاذ أبي اسحاق ، الملقب بركن الدين ، الفقيه الشافعي ، أحد أئمة الدين كلاما وأصولا وفروعا ، الجامع لأشتات العلوم ، أقر له أهل العلم

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان . ج ١ ص ٢٦ . تحقيق احسان عباس . دار الفكر - بيروت . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٢ ص ٧٤ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٢ ص ٩٣ .

(٢) انظر تاريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي . ج ٦ ص ٩٧ ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت . لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ج ١ ص ٦٧ . ط الثانية ١٣٩٠هـ ، منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت .

بالعراق وخراسان بالفضل والتقدم ، له التصانيف الجليلة ، منها : الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين ، مسائل الدور ، تعليقة في أصول الفقه ، توفى في المحرم سنة ثمان عشرة وأربعمائة (١) .

#### ابراهيم النخعي :

هو أبو عمران ابراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي ، التابعي الفقيه ، امام أهل الكوفة في الفقه والفتوى والاجتهاد ، أحد الأئمة المشاهير ، كان شديد الورع لا يعيب شيئاً وقال في ذلك : اني لأرى الشيء مما يعاب فلا يمنعني من عيبه الا مخافة أن أبتلى به ، توفى سنة خمس وتسعين للهجرة ، وله تسع وأربعون سنة (٢) .

ابن جني = عثمان بن جني .

ابن الحاجب = عثمان بن عمر .

ابن داود = محمد بن داود الظاهري .

ابن الراوندي = أحمد بن يحيى .

ابن سريج = أحمد بن عمر .

ابن سيرين = محمد بن سيرين .

ابن فورك = محمد بن الحسن .

أبو اسحاق الأسفرايني = ابراهيم بن محمد .

أبو بكر الأصم = عبد الرحمن بن كيسان .

أبو بكر الدقاق = محمد بن محمد البغدادي .

أبو بكر الرازي " الجصاص " = أحمد بن علي .

أبو بكر القاضي = محمد بن الطيب الباقلاني .

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ١ ص ٢٨ . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ١ ص ٢٥ . البدايعة والنهاية ، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي . ج ٩ ص ١٤٦ . تحقيق أحمد أبو ملحم وآخرين . دار الكتب العلمية - بيروت . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ١١١ .

- أبو شور = ابراهيم بن خالد
- أبو الحسن الأشعري = علي بن اسماعيل
- أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين
- أبو الحسين البصري = محمد بن علي الطيب
- أبو زيد القاضي = عبيد الله بن عمر الدبوسي
- أبو سعيد البردعي = أحمد بن الحسين

#### أبو سلمة بن عبد الرحمن :

هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري ، ذكر أن اسمه عبد الله الأصغر ، وقيل : أن اسمه وكنيته واحد ، أحد فقهاء المدينة المنورة وقضاتها ، كان اماما عالما روى عن أبيه وغيره من كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، قال ابن شهاب الزهري : أربعة وجدتهم بحورا : عروة بن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود . توفي رحمه الله تعالى بالمدينة المنورة سنة أربع وتسعين للهجرة (١) .

- أبو عبد الله البصري = الحسين بن علي
- أبو عبيد = القاسم بن سلام
- أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد
- أبو مسلم الأصفهاني = محمد بن بحر
- أبو منصور الماتريدي = محمد بن محمد بن محمود
- أبو هاشم = عبد السلام بن محمد
- أبو الهذيل = محمد بن الهذيل
- أبو اليسر = محمد بن محمد البزدوي

---

(١) انظر الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد . ج ٥ ص ١٥٥ . دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٧٧ هـ . البداية والنهاية . ج ٩ ص ١٢٢ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ١٠٥ .

أبو سعيد البردعي :

هو أبو سعيد أحمد بن الحسين ، كان من الفقهاء الكبار ، وأحد المتقدمين من مشايخ الحنفية ببغداد ، وصاحب الغلبة على أهل الظاهر في بغداد ، أخذ عنه أبو الحسن الكرخي وأبو طاهر الدباس القاضي وغيرهما من المشاهير ، خرج إلى مكة حاجاً فاستشهد في وقعة القرامطة مع الحاج ، سنة سبع عشرة وثلاثمائة (١) .

أبو بكر الرازي " الجصاص " :

هو أحمد بن علي الرازي ، المعروف بأبي بكر الجصاص ، أحد الأئمة الأعلام ، امام الحنفية في عصره ، واليه انتهت رئاستهم في بغداد ، كان على طريقة من تقدمه في الورع والزهد ، طلب إلى القضاء ، لكنه رفض ، له مؤلفات كثيرة ومصنفات عظيمة منها : أحكام القرآن ، شرح مختصر الكرخي ، شرح مختصر الطحاوي ، الفصول في الأصول ، شرح الأسماء الحسنى ، توفي رحمه الله تعالى في ذي الحجة سنة سبعين وثلاثمائة ، عن خمس وستين سنة (٢) .

ابن سريج :

هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي البغدادي ، أحد أئمة الشافعية ، وممن عمل على نشر المذهب الشافعي في الآفاق ، وصفه السبكي بأنه : البارز الأشهب ، والأسد الضاري على خصوم المذهب ، شيخ المذهب وحامل لوائه ، والبدر المشرق في سمائه ، والغيث المغدق بروائه ، ليس من الأصحاب إلا من هو حائم على معينه ، هائم من جوهر بحر بثمينه ، انتهت

---

(١) انظر : الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، محي الدين عبدالقادر ابن محمد القرشي الحنفي . ج ١ ص ١٦٣ . تحقيق عبدالفتاح الحلواني . م . عيسى البابي الحلبي - مصر ، ١٣٩٨ هـ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، محمد عبدالحى اللكنوي . ص ١٩ . الناشر نور محمد كراتشي - باكستان .

(٢) انظر : الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، ج ١ ص ٢٢٠ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . ص ٢٧ ، البداية والنهاية . ج ١١ ص ٣١٧

اليه الرحلة ، فضربت الابل نحوه اباطها ، وعلقت به العزائم مناطها ،  
واتته أفواج الطلبة لاتعرف الا نمارق البید بساطها ، وقد مدحه أهل عصره  
بكلام بليغ ، له تصانيف كثيرة ، منها : الرد على ابن داود في القياس .  
توفى سنة ست وثلاثمائة من الهجرة (١) .

#### ابن الراوندي :

هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن اسحاق ، المعروف بابن الراوندي ،  
ذكر عنه الحافظ ابن كثير أنه كان أحد مشاهير الزنادقة في عصره ، ألف  
كتبا كلها طعن على القرآن الكريم وعلى سيدنا المصطفى عليه الصلاة  
والسلام ، وبلغ به الحد أن صح في بعض كتبه مذهب الدهرية القائلين بقدوم  
العالم ونفى الصانع ، وكتابا آخر في الرد على أهل التوحيد ، الى غير  
ذلك من الفظائع والقبائح (٢) .

الأخفش = سعيد بن مسعدة .

الأصمعي = عبد الملك بن قريب .

امام الحرمين = عبد الملك بن عبد الله الجويني .

#### " الباء "

#### بشر المريسي :

هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي ، من موالى  
زيد بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، تفقه في أول أمره على الامام  
أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وقد أعرض عنه الامام لنظره في الفلسفة وعلم  
الكلام واشتغاله بهما ، كان ورعا زاهدا ، الا أن الناس رغبوا عنه في  
زمانه لاشتغاله بعلم الكلام ، وقوله بخلق القرآن ، وله أقوال غريبة  
وآراء شاذة ، توفى سنة ثمان وعشرين ومائتين ، وقيل توفى سنة ثمان عشرة

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ١ ص ٦٦ . طبقات

الشافعية الكبرى . ج ٣ ص ٢١ . البداية والنهاية . ج ١١ ص ١٣٨ .

(٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ١ ص ٩٤ . البداية

والنهاية . ج ١١ ص ١٢٠ .



أو تسع عشرة ومائتين (١) .

البلخي = محمد بن الفضل .

" الجيم "

الجاحظ = عمرو بن بحر .

الجبائي = محمد بن عبد الوهاب .

" الحاء "

الحاكم = محمد بن عبد الله .

أبو علي الفارسي :

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي النحوي ،  
امام وقته في علم النحو ، صلب عضد الدولة بن بويه وتقدم عنده وعلت  
منزلته لديه ، من تصانيفه اللغوية : التذكرة ، المقصور والممدود ، الحجة  
في القراءات ، وغير ذلك كثير . توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة (٢) .

الحسن البصري :

هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، مولى زيد بن ثابت رضي الله  
تعالى عنه ، من سادات التابعين وكبرائهم علما وعملا واخلاصا ، وكانت أمه  
مولاة لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، وربما غابت أمه فـ في  
حاجة لأم سلمة فيبكي ، فتعطيه أم سلمة رضي الله تعالى عنها ثديها ، وذكر أن  
الثدي در عليها ، فشرب لبنها ، فكان السلف يرون أن الحكمة والعلوم التي  
أوتيتها من بركة تلك الرضاعة من الثدي المنسوب الى سيدنا المصطفى صلى  
الله تعالى عليه وسلم ، وكانت أمه تخرجه الى الصحابة رضوان الله تعالى

(١) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ١ ص ٤٤٧ . الفوائد

البيهية في تراجم الحنفية . ص ٥٤ . البدايات والنهاية . ج ١ ص ٢٩٤ .

(٢) وفيات الأعيان وأنباء آبنا الزمان . ج ٢ ص ٨٠ . البدايات

والنهاية . ج ١١ ص ٣٢٦ .

عليهم أجمعين تطلب له منهم الدعاء ، وكان ممن يدعوه له أمير المؤمنين  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ويقول : اللهم فقهه في الدين ، فكان  
من أفصح الناس ، توفى عن ثمان وثمانين سنة في رجب سنة عشر ومائة (١) .

الحليمي :

هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم ، المعروف بالحليمي ، كتب  
الحديث عن أبي بكر بن حبيب وغيره ، وتفقه على أبي بكر الأودني وأبي بكر  
القفال ، وصار اماما معظمًا مرجوعا اليه في الفتوى والاجتهاد على المذهب  
الشافعي ببلاد ماوراء النهر ، له كتاب المنهاج في شعب الإيمان ، توفى  
في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعمائة (٢) .

أبو عبد الله البصري :

هو أبو عبد الله الحسين بن علي البصري المعتزلي ، الملقب بالجعل ،  
أخذ الفقه عن أبي الحسن الكرخي ، وذكر أنه بلغ مبلغا عظيما في الفقه  
وعلم الكلام ، وكان ذا حظوة عند السلطان ، توفى سنة تسع وستين وثلاثمائة (٣) .

الحليمي = الحسين بن الحسن .

" الخاء "

خارجة بن زيد :

هو أبو زيد خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري أحد فقهاء المدينة  
المنورة السبعة الذين على قولهم مدار الفتوى في ذلك العصر ، جليل القدر  
عظيم الشأن ، أخذ عن كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ،

- 
- (١) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبنا الزمان . ج ٢ ص ٦٩ . البدايه  
والنهاية . ج ٩ ص ٢٧٨ .
  - (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبنا الزمان . ج ٢ ص ١٣٧ . طبقات  
الشافعية الكبرى . ج ٤ ص ٣٣٣ .
  - (٣) الجواهر المضيه في طبقات الحنفية . ج ٤ ص ٦٣ . الفوائد البهية  
في تراجم الحنفية . ص ٦٧ .

لكنه اختار العزلة بعد ذلك ، توفى رحمه الله تعالى سنة تسع وتسعين (١) .

#### الخليل بن أحمد :

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، امام النحو وصاحب العربية ، قيل : انه كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو الذي استنبط علم العروض وأخرجه الى الوجود ، كان صالحا عاقلا حليما وقورا ، له كتب نفيسة في اللغة منها : الشواهد ، النقط والشكل ، النغم ، كتاب في العوامل ، وشرع في وضع كتاب العين في اللغة لكن عاجلته المنية ولم يتمه ، توفى سنة سبعين ومائة ، وقيل في وفاته غير ذلك (٢) .

#### " الدال "

#### داود الأصفهاني :

هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصفهاني ، امام أهل الظاهر ، ولذلك عرف بالظاهري ، كان زاهدا ورعا ناسكا متقللا من الدنيا وزخرفها ، درس الفقه الشافعي ، ثم صار صاحب مذهب مستقل ، وتبعه جمع كثير عرفوا بالظاهرية ، له مصنفات في فضائل الامام محمد بن ادريس الشافعي وفقهه ، توفى سنة سبعين ومائتين (٣) .

---

(١) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني المعروف بابي نعيم . ج ٢ ص ١٨٩ ، ١٣٥١ هـ ، م السعادة - مصر . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٢٢٣ . البدايات والنهاية . ج ٩ ص ١٩٥ .

(٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٢٤٤ . البدايات والنهاية . ج ١٠ ص ١٦٦ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . ص ٢٤٣ . ط الأولى ١٣٢٦ هـ ، م السعادة - مصر .

(٣) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٢٥٥ . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٢ ص ٢٨٤ . البدايات والنهاية . ج ١١ ص ٥١ .

## " الزاي "

زفر :

هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري ، من أصحاب الامام أبي حنيفة وتلامذته ، وكان الامام يثنى عليه ، ويقول : هو أقيس أصحابي ، وهو من الذين جمعوا بين العلم والعبادة ، تولى قضاء البصرة ، وتوفى بها في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة (١) .

## " السين "

الأخفش :

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي ولاء البلخي النحوي ، المعروف بالأخفش الأوسط ، امام من آئمة العربية ، ذكر أنه أحفظ من أخذ عن سيبويه اللغة ، كان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل ، له مصنفات في اللغة والنحو هي غاية في الدقة والحسن ، منها : الأوسط في النحو ، معاني القرآن ، المقاييس في النحو ، الاشتقاق ، وغير ذلك ، وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب على البحور التي وضعها من قبل الخليل بن أحمد الفراهيدي توفى سنة عشر وقيل خمس عشرة أو احدى وعشرين ومائتين (٢) .

ابن المسيب :

هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن القرشي المخزومي المدني ، أحد فقهاء المدينة المنورة السبعة ، ومن سادات التابعين ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع والعبادة ، لقي جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، وأخذ عن أمهات المؤمنين ، وكان كاسمه بالطاعات سعيدا ، وعن المعاصي والجهالات بعيدا ، واختلف في وفاته فقليل : انه توفى

- 
- (١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٣١٧ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٢٠٧ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٣٨٠ ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٢٥٨ .

سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين وقيل خمس ومائة (١) .

سليمان بن يسار :

هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله تعالى عنها ، أحد فقهاء المدينة المنورة السبعة ، كان عالما ثقة عابدا ورعا حجة ، أخذ عن ابن عباس وأم سلمة وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وبلغ في العلم والفتوى مبلغا عظيما ، روى أن المستفتى كان إذا أتى سعيد بن المسيب يقول له : اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقى اليوم ، ووصف : بأنه العابد المجار المعصوم حين الفتنة من الفجار ، توفي رحمه الله تعالى سنة سبع ومائة وقيل سنة مائة ، وقيل أربع وتسعين (٢) .

سهيل بن أبي صالح :

هو أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان ، كان كثير الحديث ثقة مشهورا ، روى عن أبيه ذكوان ومن في طبقتة ، وعنه أخذ الامام مالك ابن أنس رحمه الله تعالى وغيره ، توفي سنة أربعين ومائة (٣) .

سيبويه = عمرو بن عثمان .

" الشين "

الشعبي = عامر بن شراحيل .

شمس الأئمة = محمد بن أحمد السرخسي .

" الصاد "

صاحب الأحكام = علي بن أبي علي الأمدي .

الصيرفي = محمد بن عبد الله .

- (١) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٢ ص ١٦١ . وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان . ج ٢ ص ٣٧٥ .
- (٢) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٢ ص ١٩٠ . وفيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان . ج ٢ ص ٣٩٩ .
- (٣) انظر البداية والنهاية . ج ١٠ ص ٧٧ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ٢٠٨ .

## " الطاء "

طاووس :

هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني ولاء ، من  
أعلام التابعين ، جمع العبادة والزهادة والعلم النافع والعمل الصالح ،  
أدرك كثيرا من الصحابة ، وأكثر روايته عن ابن عباس وأبي هريرة وأم المؤمنين  
عائشة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، كان فقيها جليل القدر نبه الذكر ،  
قويا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صادعا بالحق مهما كلفه ذلك ،  
توفى رحمه الله تعالى بمكة المكرمة حاجا سنة أربع أو خمس أوست ومائة (١) .

## " العين "

الشعبي :

هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي ، من شعب همدان ، وهو من  
حمير ، التابعي الجليل علامة أهل الكوفة ، كان أماما حافظا جليل القدر  
وافر العلم ، أدرك جماعة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ،  
قيل : العلماء أربعة : سعيد بن المسيب بالمدينة المنورة ، والشعبي بالكوفة ،  
والحسن البصري بالبصرة ، ومكحول بالشام ، وقد اختلف في وفاته ، ف قيل :  
انه توفى سنة ثلاث أو أربع أو خمس أو ست أو سبع ومائة فجأة (٢) .

عبد الجبار :

هو القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني  
الأسد آبادي ، امام أهل الاعتزال في زمانه ، له المصنفات الكثيرة في  
اعتقاده وفي أصول الفقه ، كان شافعي المذهب في الفروع ، له ذكر شائع  
بين الأصوليين ، تولى قضاء الري ، عمر دهرًا طويلا حتى اشتهر وبعد صيته ،

- (١) انظر جلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٤ ص ٣ . وفيات الأعيان  
وأنباء أبناء الزمان . ج ٢ ص ٥٠٩ . البداية والنهاية . ج ٩ ص ٢٤٤ .  
شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ١٣٣ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ١٢ . البداية  
والنهاية . ج ٩ ص ٢٣٩ .

ذكر أن أعظم كتبه : دلائل النبوة ، فيه علم وبصيرة ، المغنى في العدل والتوحيد ، المحيط بالتكليف ، توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة (١) .

#### أبو بكر الأصم :

هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم ، من علماء المعتزلة وشيوخهم ، كان فقيها ، فصيحا ورعا ، إلا أنه كان يخطيء بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، وله آراء شاذة وأقوال غريبة ، له تفسير عجيب ، توفي نحو سنة خمس وعشرين ومائتين (٢) .

#### أبو هاشم :

هو أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي بن عبد الوهاب المتكلم المشهور ابن المتكلم ، كان من كبار المعتزلة ، واليه تنسب طائفة منهم تسمى الهاشمية ، له مقالات على مذهب المعتزلة ، وكتب الكلام مشحونة بمذهبه واعتقاده ، له مصنفات في الاعتزال . توفي في شعبان سنة احدى وعشرين وثلاثمائة (٣) .

#### علاء الدين البخاري :

هو علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري ، الامام البحر في الفقه والأصول ، أخذ الفقه عن كبار فقهاء عصره ومجتهدي زمانه ، له تصانيف عظيمة في الفقه والأصول منها : كشف الأسرار شرح أصول فخر الاسلام البزدوي ، وهو كتاب في غاية التحقيق والتدقيق ، غاية التحقيق شرح منتخب الحسامي ، ووضع كتابا على الهداية في الفقه ، وصل فيه الى كتاب النكاح واخترمته المنية رحمه الله تعالى وذلك سنة ثلاثين وسبعمائة من الهجرة (٤) .

- (١) انظر طبقات الشافعية الكبرى . ج ٥ ص ٩٧ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٣ ص ٢٠٢ .
- (٢) لسان الميزان . ج ٣ ص ٤٢٧ . الاعلام . ج ٣ ص ٣٢٣ .
- (٣) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ١٨٣ . البدايية والنهاية . ج ١١ ص ١٨٨ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٢ ص ٢٨٩ .
- (٤) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٤٢٨ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . ص ٩٤ .

امام الحرمين :

هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني المعروف بامام الحرمين ، الفقيه الشافعي الملقب بضياء الدين ، المجمع على امامته ، والمتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك ، وصفه السبكي بأنه : الامام شيخ الاسلام الحبر البحر المدقق المحقق ، النظار الأصولي المتكلم ، صنف في كل فن ، فمن مصنفاته : الشامل في أصول الدين ، البرهان في أصول الفقه ، نهاية المطلب في دراية المذهب ، غياث الأمم في الامامة ، الى غير ذلك من المؤلفات النافعة والمفيدة ، توفى في ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (١) .

الأصمعي :

هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع البصري اللغوي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر ، كان من أعلم الناس في فنه بزمانه ، روى عن الامام الشافعي أنه قال : ماعبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي ، صنف المصنفات النافعة في اللغة والأدب منها : غريب القرآن ، الأجناس ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، الأضداد ، الألفاظ ، الى غير ذلك ، واختلف في وفاته فقيل : توفى سنة أربع أو خمس أو ست أو سبع عشرة ومائتين بالبصرة (٢) .

عبيد الله العنبري :

هو عبيد الله بن الحسن بن حصين بن مالك العنبري ، كان فقيها ثقة عاقلا ، تولى قضاء البصرة ، تعزى اليه اختيارات غريبة وشاذة في الأصول والفروع ، وقد تكلم في معتقده وبدعته ، توفى في ذي القعدة سنة ثمان

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ١٦٧ . طبقات

الشافعية الكبرى . ج ٥ ص ١٦٥ . البداية والنهاية . ج ١٢ ص ١٣٦ .

(٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ١٧٠ . البداية

والنهاية . ج ١٠ ص ٢٨٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٣١٣ .



وستين ومائة ، وقيل بعد ذلك بعشر سنين (١) .

#### أبو الحسن الكرخي :

هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي ، اليه انتهت رئاسة الحنفية ، عده أصحاب التراجم من المجتهدين في المسائل ، كان عابدا صواما قانعا متعففا صبورا على الفقر والحاجة كبير القدر ، له مصنفات منها : المختصر ، شرح الجامع الصغير ، شرح الجامع الكبير ، وممن أخذ عنه وتلمذ عليه أبو بكر الرازي الجصاص وأبو علي الشاشي الحنفي ، وأبو الحسن القدوري ، توفي في شعبان سنة أربعين وثلاثمائة (٢) .

#### أبو زيد الدبوسي :

هو أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي ، الامام الفقيه القاضي ، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه للوجود ، كان يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج ، من أجل مصنفاته : الأسرار ، تقويم الأدلة ، النظم في الفتاوى ، اختلف في اسمه فقال بعضهم هو عبد الله ، وكتب تراجم الحنفية تذكر " عبيد الله " واختلف في وفاته فقيل : توفي سنة ثلاثين وأربعمائة أو اثنتين وثلاثين وأربعمائة (٣) .

#### ابن جني :

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، النحوي المشهور ، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، قيل : ليس لأحد من أئمة الأدب فني فتح المقفلات وشرح المشكلات ما لأبي الفتح ابن جني سيما في علم الاعراب ،

(١) انظر تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ج ٧ ص ٥٧ دار

صادر - بيروت . البداية والنهاية . ج ١٠ ص ١٥٥ .

(٢) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٤٩٣ . الفوائد

البهية في تراجم الحنفية . ص ١٠٨ .

(٣) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٤٩٩ . الفوائد البهية

في تراجم الحنفية . ص ١٠٩ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان .

ج ٣ ص ٤٨ .

له مصنفات مفيدة في النحو منها : الخصائص ، سر الصناعة ، شرح المقصور والممدود ، المذكر والمؤنث ، توفى في صفر سنة اثنيتين وتسعين وثلاثمائة (١)

#### ابن الحاجب :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي ثم المصري ، الفقيه المالكي ، المعروف بابن الحاجب ، الملقب جمال الدين ، كان والده حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي ، لأجل ذلك عرف بابن الحاجب ، برع في الفقه والأصول والعربية والقراءات وأتقنها غاية الاتقان ، ودرس بجامع دمشق في زاوية المالكية ، له مصنفات في فنون شتى كلها في نهاية الحسن والافادة منها : مختصر في الفقه ، منتهى الأصول ومختصره ، الكافية في النحو ، الشافية في التصريف ، الايضاح شرح مفصل ابن يعيش ، وغير ذلك ، توفى في شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٢) .

#### عطاء بن مجاهد :

لم أعثر له على ترجمة رغم البحث الطويل عنه فيما لدي من مراجع ومصادر مختصة في التراجم والطبقات .

#### عطاء بن يسار :

هو أبو محمد عطاء بن يسار مولى أم المؤمنين ميمونة رضي الله تعالى عنها ، عده ابن سعد من الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة المنورة ، روى عن كبار الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، كان اماماً ثقة فقيهاً تولى قضاء المدينة المنورة ، توفى سنة ثلاث ومائة رحمه الله تعالى (٣) .

علاء الدين = عبدالعزيز بن أحمد .

- (١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ٢٤٦ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٣٢٢ .
- (٢) انظر المصدر السابق . ص ٣٢٣ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ٢٤٨ .
- (٣) انظر الطبقات الكبرى . ج ٥ ص ١٧٣ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ١٢٥ .

علقمة :

هو أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، الامام الفقيه الذي أوتي فقها وعبادة وحسن تلاوة وزهادة ، كان رحمه الله تعالى يشبه بابن مسعود رضي الله تعالى عنه في هديه ودله وسمته ، روى عن جماعة من الصحابة ، وكان غير واحد من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين يستفتيه . توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين وستين (١) .

صاحب الأحكام :

هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد ، الملقب سيف الدين الأمدي الفقيه الأصولي المتكلم ، أحد أذكى العالم ، كان حنبلي المذهب ، ثم صلب الشيخ أبا القاسم . بن فضلان واشتغل عليه في الخلاف وبرع فيه ، وانتقل الى مذهب الامام الشافعي ، وتفنن في علم النظر ، وأحكم أصول الدين وأصول الفقه والفلسفة وسائر العقلية ، له كتب في علوم شتى منها : الابكار في أصول الدين ، الاحكام في أصول الاحكام في أصول الفقه ، المنتهى في أصول الفقه أيضا ، منائح القرائح ، وغير ذلك ، توفي في صفر سنة احدى وثلاثين وستمئة (٢) .

أبو الحسن الأشعري :

هو أبو الحسن علي بن اسماعيل بن اسحاق من ذرية أبي مرسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، كان أول أمره معتزليا ، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن ، وأعلن توبته في جامع البصرة ، وقال فيما قال : كنت أقول بخلق القرآن وأن الله تعالى لا تراه الأبصار وأن أفعال الشر أنا أفعالها وأنا تائب مقلع معتقد على المعتزلة مخرج لفضائعهم ومعائبهم ، وبعدها

- 
- (١) انظر الطبقات الكبرى . ج ٦ ص ٨٦ . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ج ٢ ص ٩٨ . البداية والنهاية . ج ٨ ص ٢١٩ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ٢٩٣ . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٨ ص ٣٠٦ . البداية والنهاية . ج ١٣ ص ١٥١ .

صار يذب عن السنة ويسعى في حفظ عقائد المسلمين ، ألفا كتباً كثيراً في الرد على الملاحدة وغيرهم منها : إيضاح البرهان ، التبیین عن أصول الدين ، الشرح والتفصيل في الرد على أهل الافك والتفليل ، وغير ذلك ، توفي رحمه الله تعالى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل غير ذلك (١) .

#### علي بن الحسين :

هو زين العابدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، من سادات التابعين ، كان من أروع الناس وأعبدتهم وأتقاهم لله عز وجل ، وكان كثير الصدقة سرا ، حتى لا يكاد المتصدق عليه يعرف المعطي ، وكان كثيراً ما يحمل الصدقة بالليل إلى بيوت الأراامل والمساكين ، ويقول : إن صدقة السر تطفي غضب الرب عز وجل ، وفضائله ومناقبه أكثر من أن تحصى ، توفي رحمه الله تعالى ورضي عنه سنة اثنتين أو أربع أو تسع وتسعين (٢) .

#### فخر الاسلام البزدوي :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين ، المعروف بفخر الاسلام البزدوي ، الجامع بين أشات العلوم ، الفقيه الكبير بما وراء النهر ، له تصانيف كثيرة معتبرة في الفروع والأصول ، منها : المبسوط ، شرح الجامع الكبير ، شرح الجامع الصغير ، كتاب في أصول الفقه مشهور بأصول البزدوي . توفي في شهر رجب سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة (٣) .

#### الجاحظ :

هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي ، المعروف بالجاحظ ، وذلك لجحوظ عينيه ، من أئمة المعتزلة وشيوخهم ، واليه تنسب

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ٣٨٤ . طبقات

الشافعية الكبرى . ج ٣ ص ٣٤٧ .

(٢) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٣ ص ١٣٣ . وفيات الأعيان

وأنباء أبناء الزمان . ج ٣ ص ٢٦٦ . البداية والنهاية . ج ٩

ص ١٠٩ .

(٣) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٥٩٤ . الفوائد

البهية في تراجم الحنفية . ص ١٢٤ .

الفرقة الجاحظية ، له مقالات في أصول الدين ، ونسبت اليه البدع والضلالات ، برع في علوم كثيرة وأتقنها ، وصنف كتباً جمة تدل على قوة ذهنه وجودة تصرفه ، ذكر أن من أجل تصانيفه : الحيوان ، البيان والتبيين ، أصيب بالفالج في آخر حياته وتوفى بالبصرة في المحرم سنة خمس وخمسين — ومائتين (١) .

سيبويه :

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، مولى بني الحارث بن كعب ، وقيل مولى آل الربيع بن زياد ، المعروف بسيبويه ، ومعناه رائحة التفاح ، كان في ابتداء أمره يطلب الحديث و الفقه ، فلحن امام حماد بن سلمة فرد عليه قوله ، فأنف من ذلك ، ومن ثم لزم الخليل بن أحمد ، فبرع في النحو ، وتعلق من كل علم بسبب ، وضرب مع كل أهل أدب بسهم ، وصنف في النحو كتاباً لا يلحق شأوه ، وسماه " الكتاب " ، توفى سنة ثمانين ومائة (٢) .

عيسى بن ابان :

هو القاضي أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، الامام الكبير ، تفقه على الامام محمد بن الحسن الشيباني ، كان كثير الحديث حسن الحفظ له ، وكان سخياً جداً ، قيل : ليس في الاسلام قاض أفقه من عيسى بن ابان في وقته ، صنف كتاب الحج ، توفى بالبصرة في المحرم سنة احدى وعشرين ومائتين (٣) .

" الغين "

الغزالي = محمد بن محمد

- (١) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبناء الزمان . ج ٣ ص ٤٧٠ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٣٦٥ . البداية والنهاية . ج ١١ ص ٢٢ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبناء الزمان . ج ٣ ص ٤٦٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٣٦٦ . البداية والنهاية . ج ١٠ ص ١٨٢ .
- (٣) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٢ ص ٦٧٨ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . ص ١٥١ .

" الفاء "

فخر الاسلام = علي بن محمد البزدوي .

" القاف "

القاساني = محمد بن اسحاق .

أبو عبيد :

هو أبو عبيد القاسم بن سلام - بتشديد اللام - الأديب والفقيه والمحدث ، الفاضل في دينه وعلمه ، تفنن في علوم الاسلام من القراءات والفقه والعربية والأخبار ، حسن الرواية صحيح النقل ، ولي قضاء طرسوس مدة طويلة ، وهو أول من صنف في غريب الحديث ، له كتب عديدة منها : القراءات ، أدب القاضي ، عدد آي القرآن ، الايمان والنذور ، الأموال ، المقصود والممدود ، المذكر والمؤنث ، النسب ، وغير ذلك . توفي بمكة المكرمة سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين (١) .

القفال = محمد بن علي .

" الميم "

المبرد = محمد بن يزيد .

شمس الأئمة :

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، الملقب بشمس الأئمة ، أحد الفحول وأصحاب الفنون ، كان اماما علامة حجة متكلم فقيها أصوليا مناظرا ، صنف في الفروع والأصول ، له كتب عديدة في الفقه والأصول منها : المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا ، أملاه وهو في السجن من خاطره من غير مطالعة

---

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٦٠ . بغية الوعاة

في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٣٧٦ . طبقات الشافعية الكبرى .

ج ٢ ص ١٥٣ .

كتاب أو مراجعة ، شرح السير الكبير ، كتاب في أصول الفقه ، توفي رحمه الله تعالى في حدود التسعين والأربعمئة ، وقيل غير ذلك في تاريخ وفاته (١) .

#### القاساني :

هو أبو بكر محمد بن اسحاق القاساني ، كان ظاهريا ، أخذ العلم عن داود بن علي الأصفهاني ، لكنه خالفه في مسائل كثيرة من الأصول والفروع ، لكن أبا الحسن ابن المفلس نقض على القاساني مسائله التي خالف فيها شيخه ، له كتاب في أصول الفتيا ، توفي سنة ثمانين ومائتين (٢) .

#### أبو مسلم الأصفهاني :

هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني ، الكاتب البليغ ، من علماء المعتزلة وشيوخهم ، كان نحويا متكلميا جدلا مترسلا ، جمع أصناف العلم ، كان عاملا على أصبهان وفارس ، له مؤلفات كثيرة منها : جامع التأويل لمحكم التنزيل في التفسير على مذهب المعتزلة ، الناسخ والمنسوخ ، كتاب في النحو ، عمر طويلا ، وتوفي في أواخر سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة (٣) .

#### ابن فورك :

هو الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني ،

- (١) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، ج ٣ ص ٧٨ ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٥٨ .
- (٢) تبصير المنتبه بتحريр المشتبه ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ج ٣ ص ١١٤٧ . تحقيق علي البجاوي . الدار المصرية للتأليف والترجمة . طبقات الفقهاء ، ابراهيم بن علي الشيرازي . ص ١٧٦ . تصحيح خليل الميس . دار القلم - بيروت . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل البغدادي . ج ٦ ص ٢٠ . مطبوع بذييل كشف الظنون .
- (٣) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي . ج ١٨ ص ٣٥ . م دار المأمون . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ٢٣ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٣ ص ٣٠٧ .

الامام الجليل فقها وأصولا ، أدبا ونحوا ، كلاما ووعظا ، مع مهابة وجلالة قدر وورع بالغ ، كان ممن رفضوا الدنيا وراء ظهورهم ، وعاملوا الله سبحانه وتعالى في سرهم وجهرهم ، يذكر أنه بلغت مصنفاته في أصول الفقه وأصول الدين ومعاني القرآن قريبا من مائة مصنف ، توفى سنة ست وأربعمائة للهجرة (١) .

#### ابن داود :

هو أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصفهاني ، المعروف بالظاهري ، الفقيه بن الفقيه ، العالم الفقيه الأديب الشاعر الظريف ، درس بعد وفاة أبيه في حلقاته ، له تصانيف عديدة منها : الوصول الى معرفة الأصول ، الانذار ، الاعذار ، كتاب الزهرة مجموع أدب أتى فيه بكل غريبة ونادرة وشعر رائع ، توفى في رمضان سنة ست أو سبع وتسعين ومائتين (٢) .

#### ابن سيرين :

هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري ، أحد فقهاء البصرة وعلمائها ، كان أبو عبدا لأنس بن مالك رضي الله تعالى عنه فكاتبه وأدى المكاتب ، كان ابن سيرين اذا ذكر عنده رجل بسوء ذكره بأحسن ما يعلم ، وكان قد أعطى سمطا وهديا وخشوعا ، وهو امام أهل التعبير ، روى الحديث عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعمران بن حصين وأنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، توفى رحمه الله تعالى في شوال سنة عشرين ومائة بالبصرة (٣) .

- 
- (١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٧٢ ، طبقات الشافعية الكبرى . ج ٤ ص ١٢٧ .
  - (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٥٩ ، البدايية والنهاية . ج ١١ ص ١١٧ .
  - (٣) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ١٨١ ، البدايية والنهاية . ج ٩ ص ٢٨٦ .



أبو بكر الباقلاني :

هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ، المعروف بالباقلاني البصري ، المتكلم المشهور ، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ومؤيدا . اعتقاده وناصراً لطريقته ، صنف التصانيف المشهورة في علم الكلام وغيرها ، انتهت اليه رئاسة المالكية ، كان موصوفاً بجودة الاستنباط وسرعة الجواب ، وكان في غاية الذكاء والفطنة ، من مصنفاته : التبصرة ، دقائق الحقائق ، التمهيد في أصول الفقه ، وأحسن كتبه وأجودها كتابه في الرد على الباطنية الذي هو : كشف الأسرار وهتك الأستار ، توفي في ذي العقدة سنة ثـلاث وأربعمئة (١) .

الصيرفي :

هو أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بالصيرفي ، الفقيه الشافعي البغدادي ، من الفقهاء الأعلام ، أحد أصحاب الوجوه المسفرة عن فضله ، والمقالات الدالة على جلاله قدره ، اشتهر بالحدق والفطنة في النظر والقياس وعلوم الأصول ، له تصانيف جيدة منها : شرح الرسالة ، كتاب في الاجماع ، وكتاب في أصول الفقه ذكر أنه لم يسبق الى مثله ، توفي في ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاثمئة (٢) .

الحاكم النيسابوري :

هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الضبي الطهماني ، الملقب بالحاكم النيسابوري ، والمعروف بابن البيع ، امام أهل الحديث في عصره ، الذي صنف الكتب التي لم يسبق الى مثلها ، كان اماماً جليلاً حافظاً

- 
- (١) انظر وفيات الأعياء وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٦٩ . البدايية والنهاية . ج ١١ ص ٣٧٣ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٣ ص ١٦٨ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ١٩٩ . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٣ ص ١٨٦ .

واسع العلم ، اتفق على امامته وجلالة قدره وعظمته ، من مصنفاته : المستدرك على الصحيحين ، علوم الحديث ، المدخل الى علم الصحيح ، تاريخ نيسابور ، توفي رحمه الله تعالى بنيسابور في صفر سنة ثلاث أو خمس وأربعمائة ، والقول الثاني هو الصحيح (١) .

#### الجبائي :

هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام ، كان جده مولى لأمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، المعروف بالجبائي ، أحد أئمة الاعتزال ، وشيخ طائفتهم في زمانه ، كان اماما في علم الكلام ، وله مقالات مشهورة في مذهبه ، صنف تفسيراً مطولاً للقرآن العظيم ، أورد فيه اختيارات غريبة وأقوالاً شاذة ، توفي في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة (٢) .

#### محمد بن علي :

هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب ، المعروف بابن الحنفية ، الإمام اللبيب ذو اللسان الخطيب ، صاحب الاشارات الخفية والعبارات الجليلة ، كان من سادات قريش ، ومن الشجعان المشهورين والأقوياء المذكورين ، وكان كثير العلم والورع ، توفي رحمه الله تعالى سنة احدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين (٣) .

#### أبو الحسين البصري :

هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري ، أحد أئمة المعتزلة الأعلام ، المشار اليه في علم الكلام ، كان جيد الكلام مليح العبارة ، حمى زمام مذهبه وانتصره له بتصانيف كثيرة ، صنف في أصول الدين وأصول

- (١) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٨٠ . طبقات الشافعية الكبرى . ج ٤ ص ١٥٥ . البداية والنهاية . ج ١١ ص ٣٧٩ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٦٧ . البداية والنهاية . ج ١١ ص ١٣٤ .
- (٣) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٣ ص ١٧٤ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ١٦٩ . البداية والنهاية . ج ٩ ص ٤٠ .

الفقه ، منها : المعتمد في أصول الفقه ، غرر الأدلة ، تصفح الأدلة ، شرح  
الأصول الخمسة ، توفى ببغداد في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربعمائة (١) .

#### القفال :

هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي ، الامام  
الجليل ، ذو الباع الواسع في العلوم واليد الباسطة ، كان اماما فـي  
التفسير والحديث والكلام والأصول والفروع والزهد والورع واللغة والشعر ،  
ذاكرا للعلوم ، محققا لما يورده ، حسن التصرف فيما عنده ، لم يكن للشافعية  
بما وراء النهر مثله في وقته ، وله مصنفات كثيرة ، يقال : انه أول من  
صنف الجدل الحسن من الفقهاء ، له كتاب في أصول الفقه ، شرح الرسالة ،  
واختلف في وفاته ، قيل : توفى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : توفى  
خمس وستين وثلاثمائة . والآخر هو الصواب كما رجحه ابن السبكي  
وابن العماد الحنبلي (٢) .

#### البلخي :

هو أبو عبدالله محمد بن الفضل بن العباس البلخي ، امام أهل الزهد  
والورع في وقته ، كان اليه المنتهى في الوعظ والتذكير ، له سماع كثير  
من قتيبة بن سعيد ومن في طبقتة ، توفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة (٣) .

#### أبو اليسر :

هو أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي الملقب  
صدر الاسلام وهو أخ فخر الاسلام ، شيخ الحنفية بما وراء النهر ، برع في العلوم

(١) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٧١ . البدايية  
والنهاية . ج ١٢ ص ٥٧ .

(٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء آبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٠٠ . طبقات  
الشافعية الكبرى . ج ٣ ص ٢٠٠ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ٣ ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق . ج ٢ ص ٢٨٢ . حلية الأولياء وطبقات الأصفياء  
ج ١٠ ص ٢٣٢ . البدايية والنهاية . ج ١١ ص ١٧٩ .

أصولاً وفروعاً ، كان طلاب العلم يفتدون اليه من جميع أنحاء الأرض شرقها—  
والمغرب ، تولى قضاء سمرقند ، كان من فحول المناظرين ، درس الفقه  
بسمرقند وبخارى ، له مؤلفات في الأصول والفروع ، توفى رحمه الله تعالى  
ببخارى في رجب سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة (١) .

#### أبو بكر الدقاق :

هو أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر البغدادي ، المعروف بابن—  
الدقاق ، الفقيه الأصولي ، كان فاضلاً مرحاً ذا دعابة وظرف جمع علوماً شتى  
ومعارف كثيرة ، تولى قضاء الكرخ ببغداد ، له كتاب في أصول الفقه على  
مذهب الإمام الشافعي ، توفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة (٢) .

#### أبو حامد الغزالي :

هو حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، الملقب—  
زين الدين ، الإمام الجليل جامع أشتات العلوم ، والمبرز في المنقول  
والمعقول والمفهوم ، لم يكن للشافعية في عصره مثله ، جاء والناس إلى  
رد فرية الفلاسفة محتاجين ، فلم يزل يناضل عن الدين حتى أصبح وثيق  
العري ، مع ورع طوى عليه ضميره ، وخلوة لم يتخذ فيها غير الطاعة سميره ،  
برع في المذهب والخلاف والجدل والأصليين والمنطق ، وقرأ الحكمة والفلسفة ،  
كان شديد الذكاء مفرط الادراك قوي الحافظة بعيد الغور ، له المصنفات  
المفيدة والمؤلفات الشهيرة ، منها : المستصفى في أصول الفقه ، الوسيط  
والوجيز والخلاصة في الفقه ، احياء علوم الدين ، توفى رحمه الله تعالى في  
جمادي الآخرة سنة خمس وخمسمائة (٣) .

- 
- (١) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٤ ص ٩٨ . الفوائد—  
البهية في تراجم الحنفية . ص ١٨٨ .
  - (٢) انظر تاريخ بغداد . ج ٣ ص ٢٢٩ . طبقات الفقهاء . ص ١٢٦ . الوافي  
بالوفيات . ج ١ ص ١١٦ . دار النشر فرانز شتانيير ١٣٨١ هـ .
  - (٣) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢١٦ . طبقات  
الشافعية الكبرى . ج ٦ ص ١٩١ .

أبو منصور الماتريدي :

هو أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، الفقيه الأصولي المتكلم ، امام الهدى ، صاحب المصنفات الجليلة التي رد فيها أكاذيب المنتحلين وأباطيل المبطلين ، من مصنفاته : بيان وهم المعتزلة ، كتاب التوحيد ، رد على كتاب الأصول الخمسة للباهلي ، مآخذ الشرائع في الفقه ، الجدل في أصول الفقه ، تأويلات القرآن ، وهو الكتاب الذي لا يوازيه كتاب ، بل لا يدانيه شيء من تصانيف المتقدمين في هذا الفن . توفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة (١) .

أبو الهذيل :

هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدى ، المعروف بالعلاف المتكلم ، شيخ البصريين في الاعتزال ، ومن أكبر علمائهم ، له مقالات في مذهب المعتزلة ومجالس ومناظرات ، كان قوي الحجة ، كثير الاستعمال للأدلة والالزامات ، حسن الجدل ، توفي سنة ست أو سبع وعشرين ومائتين ، وقيل توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين (٢) .

المبرد :

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي البصري ، المعروف بالمبرد ، امام العربية نحوا وأدبا ولغة ببغداد في زمانه ، كان بليغا فصيحاً مفوها ثقة علامة ، صاحب نوادر وظرف وملح ، له المؤلفات النافعة ، منها : الكامل في اللغة والأدب ، المقتضب ، المقصور والممدود ، الاشتقاق ، اعراب القرآن ، وغير ذلك ، توفي ببغداد سنة خمس أو ست وثمانين ومائتين (٣) .

- 
- (١) انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية . ج ٣ ص ٣٦٠ . الفوائد البهية في تراجم الحنفية . ص ١٩٥ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٢٦٥ . البدايية والنهاية . ج ١٠ ص ٣١٢ .
- (٣) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٤ ص ٣١٣ . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ص ١١٦ .

مسروق :

هو أبو عائشة مسروق بن عبد الرحمن بن مالك الهمداني ، التابعي الجليل ، ذكر أن اسم أبيه الأجدع ، فسأله أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه عن اسمه فقال : مسروق بن الأجدع ، فقال عمر : الأجدع شيطان ، أنت ابن عبد الرحمن ، أدرك خلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه ، روى عن أكابر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، كان من أصحاب عبد الله — ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وكان ثقة من الذين يقرؤون ويفتون ، توفي رحمه الله تعالى سنة اثنتين أو ثلاث وستين (١) .

النهرواني :

هو أبو الفرج المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني ، المعروف بابن طرار الحريري ، الفقيه الأديب الشاعر ، كان ثقة مأمونا عالما فاضلا كثير الأدب ، له تمكن من أصناف شتى من العلوم ، ولي القضاء ببغداد ، له مصنفات كثيرة ممتعة في الأدب وغيره منها : الجليس الأنيس ، فيه فوائد جملة ، توفي بالنهروان في ذي الحجة سنة تسعين وثلاثمائة (٢) .

نافع بن جبير :

هو أبو محمد نافع بن جبير بن مطعم بن عدي القرشي النوفلي المدني ، التابعي الجليل ، كان ثقة عابدا ، قيل ، أنه كان يحج ماشيا وراحلتيه تقاد خلفه ، روى عن أكابر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، أخذ عنه جماعة من التابعين من بعده ، توفي بالمدينة المنورة سنة تسع وتسعين (٣) .

النظام = ابراهيم بن سيار .

النهرواني = المعافي بن زكريا .

- (١) انظر حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . ج ٢ ص ٩٥ . الإصابة في تمييز الصحابة . ج ٣ ص ٤٦٩ . البداية والنهاية . ج ٨ ص ٢٢٧ .
- (٢) انظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . ج ٥ ص ٢٢١ . البداية والنهاية . ج ١١ ص ٣٥٠ .
- (٣) انظر الطبقات الكبرى . ج ٥ ص ٢٠٥ . البداية والنهاية . ج ٩ ص ١٩٤ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . ج ١ ص ١١٦ .

( الفهرس )

---

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - فهرس المصادر والمراجع .
- ٥ - فهرس الموضوعات .

=٤=

## ( فهرس الآيات )

## سورة البقرة

|                              |         |                                                           |
|------------------------------|---------|-----------------------------------------------------------|
| ٠٧٧٧                         | "١٧"    | ١ - ( ذهب الله بنورهم )                                   |
| ٠٤٠٨،٤٠٧،٤٠٣                 | "٢١"    | ٢ - ( ياءئها الناس )                                      |
| ٠٣٩٧                         | "٣٨"    | ٣ - ( اهبطوا منها )                                       |
| ٠٤٥٨،٣٦٣                     | "٤٣"    | ٤ - ( أقيموا الصلاة )                                     |
| ٠١٧٧،١٦٩                     | "٦٥"    | ٥ - ( كونوا قردة )                                        |
| ٠٥٣١،٥٣٠                     | "٧١-٦٧" | ٦ - ( ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة )                     |
| ٠٥٧٨،٥٦٠                     | "١٠٦"   | ٧ - ( ما ننسخ من آية وننسها ... )                         |
| ٠٥٢٩،٥٢٨،٤٧٨<br>٠٦٤٥         | "١١٠"   | ٨ - ( وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ... )                   |
| ٠٩٦٣                         | "١١٥"   | ٩ - ( فأينما تولوا فثم وجه الله )                         |
| ٠١٧٧                         | "١١٧"   | ١٠ - ( كن فيكون )                                         |
| ٠ ٩٨                         | "١٤٣"   | ١١ - ( وكذلك جعلناكم أمة وسطا )                           |
| ٠٨١١،٥٧٣                     | "١٤٤"   | ١٢ - ( فول وجهك شطر المسجد الحرام )                       |
| ٠٤٠٨،٤٠٧،٤٠٣                 | "١٥٣"   | ١٣ - ( ياءئها الذين آمنوا )                               |
| ٠٣٨٦                         | "١٧٨"   | ١٤ - ( كتب عليكم القصاص )                                 |
| ٠٨٠٠،٣٨٦                     | "١٧٩"   | ١٥ - ( ولكم في القصاص حياة )                              |
| ٠٥٧٦،٥٧٥،٥٤٩                 | "١٨٠"   | ١٦ - ( كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ... )                |
| ٠٢٥١                         | "١٨٤"   | ١٧ - ( فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر )   |
| ٠٩٠٩                         | "١٨٥"   | ١٨ - ( فمن شهد منكم الشهر فليصمه )                        |
| ٠٦١٣،٥٨٦،٧٥٣<br>٠٧٤٩،٦٦٦،٦٣٤ | "١٨٧"   | ١٩ - ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث )                        |
| ٠٢٩٣                         | "١٨٨"   | ٢٠ - ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل )                 |
|                              |         | ٢١ - ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) |
| ٠١٥٠                         | "١٩٤"   |                                                           |
| ٠٤٦٦                         | "١٩٥"   | ٢٢ - ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة )                    |
| ١٧٨٢،٦٣٤                     | "٢٢٢"   | ٢٣ - ( ولا تقربوهن حتى يطهرن )                            |



- ٢٤ - ( لايؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ... ) "٢٢٥" ٠٩٩٠
- ٢٥ - ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاث قروء ) "٢٢٨" ٠٤٣٤، ٣٨٧، ٣٠٣
- ٢٦ - ( فان خفتن أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) "٢٢٩" ٠٦١٦
- ٢٧ - ( فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ) "٢٣٠" ٠٦٣٤، ٣٠٦
- ٢٨ - ( وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ) "٢٣٣" ٠٥٨٥، ٥٨٤
- ٢٩ - ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) "٢٣٤" ٠٩٩٦، ٩٩٥
- ٣٠ - ( فنصف ما فرضتم الا أن يعفون ) "٢٣٧" ٠٧٨٢
- ٣١ - ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) "٢٣٨" ٠٥٦٦
- ٣٢ - ( فان خفتن فرجالا أو ركبانا ) "٢٣٩" ٠٩١١
- ٣٣ - ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيه لأزواجهن ) "٢٤٠" ٠٩٩٦، ٩٩٥، ٥٦٣
- ٣٤ - ( ربي الذي يحي ويميت ... ) "٢٥٨" ٠٨٧٢، ٨٧١
- ٣٥ - ( وأحل الله البيع ) "٢٧٥" ٠٧٨٤
- ٣٦ - ( واستشهدوا ) "٢٨٢" ٠٤١٠، ٣٢٣، ١٦٨، ٦٦٢
- ٣٧ - ( والله على كل شيء قدير ) "٢٨٤" ٠٤١٨
- ٣٨ - ( لا يكلف الله نفسها الا وسعها ) "٢٨٦" ٠٢٠٢

## سورة آل عمران

- ١ - ( ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده اليك ) "٧٥" ٠٥٨٩
- ٢ - ( ومن دخله كان آمنا ) "٩٧" ٠٣٣١، ٣٣٠، ١٣٧، ٩٠٩، ٤١٨
- ٣ - ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) "١١٠" ٠٩٨
- ٤ - ( وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ... ) "١٣٣" ٠٢٢٩
- ٥ - ( وشاورهم في الأمر ) "١٥٩" ٠٩٤٥
- ٦ - ( ان من خلق السموات والأرض ... ) "١٩٠" ٠٩٧٥
- ٧ - ( ويتفكرون في خلق السموات والأرض ... ) "١٩١" ٠٩٧٦

## سورة النساء

- ١ - ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
الأنثيين ) . " ١١ " ٣٤١، ٣٣٩، ٣١٥  
٥٤٩، ٥١٨، ٤٢٩  
٥٥٧٦
- ٢ - ( واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ) " ١٥ " ٥٧٦، ٥٦٣
- ٣ - ( ولاتنكحوا ما نكح آبؤكم ... ) " ٢٢ " ٧٦١، ٢٦٦
- ٤ - ( حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... ) " ٢٣ " ٧٦١، ٤٦٢
- ٥ - ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ... ) " ٢٤ " ٦١٥، ٤٦٠، ٤٢٩
- ٦ - ( ومن لم يستطع منكم أن ينجح المحصنات  
المؤمنات ) " ٢٥ " ٦٣٠
- ٧ - ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه  
اختلافا كثيرا ) . " ٨٢ " ٨١٧
- ٨ - ( فتحرير رقبة مؤمنة ) " ٩٢ " ٤٥٠
- ٩ - ( ومن يقتل مؤمنا ... ) " ٩٣ " ٧٣٤
- ١٠ - ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ... ) " ١٠١ " ٩١١
- ١١ - ( فإذا أطمأننتم فأقيموا الصلاة ) " ١٠٣ " ٩١١
- ١٢ - ( أنا أنزلنا اليك الكتاب بالحق ... ) " ١٠٥ " ٩٤٦
- ١٣ - ( أنا أوحينا اليه كما أوحينا الى نوح ... ) " ١٦٣ " ٩٣١

## سورة المائدة

- ١ - ( أحلت لكم بهيمة الانعام ... ) " ١ " ٤٦٢
- ٢ - ( الا مايتلى عليكم غير محلى الصيد ) " ١ " ٤٥٩
- ٣ - ( وإذا حللتم فاصطادوا ) " ٢ " ٢٤٨، ١٧٦، ١٦٨  
٢٤٩
- ٤ - ( حرمت عليكم الميتة ... ) " ٣ " ٩٩٣، ٤٦٢
- ٥ - ( ياءئها الذين آمنوا ... ) " ٦ " ٢٢١، ١٣٧، ٣٩  
٧٤٢، ٤٦٦، ٣٠٦  
٨٦١، ٧٤٥، ٧٤٤  
٩٩٢
- ٦ - ( من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل ) " ٣٢ " ٧٧٦
- ٧ - ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) " ٣٣ " ٨٠١
- ٨ - ( والسارق والسارقة ... ) " ٣٨ " ٣٦٣، ٣١٥، ٢٢١  
٧٧٨، ٥٢٩، ٤٧٨  
٨٨١، ٨٠١

- ٩ - ( يحكم بها النبيون الذين أسلموا ) " ٤٤ " ٠٦١٤
- ١٠ - ( فاستبقوا الخيرات ... ) " ٤٨ " ٠٩٢٩، ٢٢٩
- ١١ - ( وان أحكم بينهم بما أنزل الله ) " ٤٩ " ٠٨٢٥
- ١٢ - ( فصيام ثلاثة أيام ) " ٨٩ " ٠٢٠٧، ٣٩، ٣٨  
٠٧٣٥، ٤٥٦، ٤٥٠  
٠٩٩١، ٧٨٢
- ١٣ - ( انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم ) " ٩١ " ٠٨٠١
- ١٤ - ( لاتسألوا عن أشياء ... ) " ١٠١ " ٠٢٦٧

## سورة الأنعام

- ١ - ( ولا طائر يطير بجناحيه ) " ٣٨ " ٠٤٧٨
- ٢ - ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) " ٩٠ " ٠٩٢٩
- ٣ - ( ان يتبعون الا الظن ) " ١١٦ " ٠ ٤٥
- ٤ - ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) " ١٢١ " ٠٣٢٩
- ٥ - ( كلوا مما رزقكم الله ) " ١٤٢ " ٠١٧٦، ١٦٩
- ٦ - ( قل لا آجد فيما أوحى الى محرما على طاعم ) " ١٤٥ " ٠٧٥٦، ٥٧٧

## سورة الأعراف

- ١ - ( ما منعك أن لاتسجد اذا أمرتك ... ) " ١٢ " ٢٢٦، ١٨١
- ٢ - ( اغفر لي ) " ١٥١ " ٠١٧٧
- ٣ - ( يأمهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ) " ١٥٧ " ٠٥١٩
- ٤ - ( ولقد ذرأنا لجهنم كثيرا من الجن والانس .. ) " ١٧٩ " ٠٧٧٧

## سورة الأنفال

- ١ - ( يسألونك عن الأنفال ... ) " ١ " ٠٨٧٩
- ٢ - ( يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم ... ) " ٢٤ " ٠١٨٥، ١٨٢
- ٣ - ( واعلموا انما غنمتم من شيء ... ) " ٤١ " ٠٥٢٨

## سورة التوبة

- ١ - ( اقتلوا المشركين ) " ٥ " ٠٥٤١،٤٥٩،٣٦٣
- ٢ - ( حتى يعطوا الجزية عن يد ) " ٢٩ " ٠٨٠٠،٣٦٤
- ٣ - ( والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ) " ٣٤ " ٠٤١٣
- ٤ - ( عفى الله عنك لما أذنت لهم ) " ٤٣ " ٠٩٤٥
- ٥ - ( انما الصدقات للفقراء ) " ٦٠ " ٠٦٧٧،٦٧٣
- ٦ - ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) " ٦٢ " ٠٥٩٦
- ٧ - ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ) " ٨٤ " ٠١٩٩
- ٨ - ( خذ من أموالهم صدقة ) " ١٠٣ " ٠٨٨٠،٤١٢،٤١١
- ٩ - ( ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ) " ١٠٤ " ٠٦٧٦
- ١٠ - ( ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ) " ١٢٠ " ٠٥٦٠

## سورة يونس

- ١ - ( قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي ) " ١٥ " ٠٥٧٩
- ٢ - ( وما يتبع أكثرهم الاظنا ان الظن لا يغني من الحق شيئا ) " ٣٦ " ٠٢٤٥
- ٣ - ( ومنهم من يستمعون اليك ) " ٤٢ " ٠٣٤٥
- ٤ - ( ومنهم من ينظر اليك ) " ٤٣ " ٠٣٤٥
- ٥ - ( قل يا أيها الناس ) " ١٠٨ " ٠٤٠٣

## سورة هود

- ١ - ( وما من دابة في الأرض الا على الله رزقها ) " ٦ " ٠٦٧٦

## سورة يوسف

- ١ - ( واسأل القرية ) " ٨٢ " ٠٦١٢،٦٠٦،٥٩٦
- ٢ - ( وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ) " ١٠٣ " ٠٥٠٨

## سورة الرعد

- ١ - ( يمحو الله ما يشاء ويثبت ) " ٣٩ " ٠٦٥٧

## سورة ابراهيم

- ١ - ( ولا تحسبن الله غافلا ) " ٤٢ " ٠٢٦٧

## سورة الحجر

- ١ - ( فاذا سويته ونفخت فيه من روحي ... ) " ٢٩ " ٠٢٢٧  
 ٢ - ( فسجدوا الملائكة كلهم أجمعون ... ) " ٣٠ " ٠٤٧٨  
 ٣ - ( ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ... ) " ٤٢ " ٠٥٠٨  
 ٤ - ( ادخلوها بسلام ) " ٤٦ " ٠١٧٦، ١٦٩  
 ٥ - ( قالوا انا أرسلنا الى قوم مجرمين ... ) " ٥٩ " ٠٥٣٣

## سورة النحل

- ١ - ( انما قولنا لشيء اذا أردناه ... ) " ٤٠ " ٠٣٥١  
 ٢ - ( فاسألوا أهل الذكر ... ) " ٤٣ " ٠٩٧٩، ٩٧١  
 ٣ - ( لتبين للناس ) " ٤٤ " ٠٥٧٨، ٥٧٥، ٤٢٥  
 ٤ - ( فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) " ٦١ " ٠٥٣٩  
 ٥ - ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً ) " ٨٩ " ٠٥٧٥، ٤٢٥  
 ٦ - ( وينهى عن الفحشاء والمنكر ) " ٩٠ " ٠٢٦٨  
 ٧ - ( واذا بدلنا آية مكان آية ... ) " ١٠١ " ٠٥٣٨  
 ٨ - ( الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) " ١٠٦ " ٠١٩٤  
 ٩ - ( ثم أوحينا اليك أن أتبع ملة ابراهيم ... ) " ١٢٣ " ٠٩٣٢  
 ١٠ - ( وجادلهم بالتي هي أحسن ) " ١٢٥ " ٠٩٧٦

## سورة الاسراء

- ١ - ( ولا تقل لهما أف ) " ٢٣ " ٠٦١٢، ٥٩٣  
 ٢ - ( ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلاً ) " ٣٢ " ٠٢٩٤  
 ٣ - ( ولا تقف مالميسلك به علم ) " ٣٦ " ٠ ٤٥  
 ٤ - ( كونوا حجارة ) " ٥٠ " ٠١٧٧  
 ٥ - ( ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلاً ) " ٧٥، ٧٤ " ٠٧٧٦  
 ٦ - ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) " ٧٨ " ٠٩٠٩، ١٧٦  
 ٧ - ( ومن الليل فتهجد به نافلة لك ) " ٧٩ " ٠٣٩٠

## سورة الكهف

- ١ - ( ما يعلمهم الا قليل ... ) " ٢٢ " ٥٥٥
- ٢ - ( ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا بآن يشاء الله ) " ٢٣ " ٥٥٥
- ٣ - ( لا أعصي لك أمرا ) " ٦٩ " ١٨١
- ٤ - ( انما أنا بشر مثلكم ) " ٢١٠ " ٦٣٩

## سورة طه

- ١ - ( الرحمن على العرش استوى ) " ٥ " ٩٩٠
- ٢ - ( أفعصيت أمري ) " ٩٣ " ١٨١
- ٣ - ( انما الهكم الله ) " ٩٨ " ٦٣٩
- ٤ - ( ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ... ) " ١٢١-١١٨ " ٩٩٣
- ٥ - ( ولا تمدن عينيك الى ما متعنا ... ) " ١٣٢ " ٢٦٧

## سورة الأنبياء

- ١ - ( لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ) " ٢٢ " ٤٨٦
- ٢ - ( وكنا لحكمهم شاهدين ) " ٧٨ " ٩٥٩، ٤٣٢
- ٣ - ( ففهمنا سليمان ... ) " ٧٩ " ٩٦١، ٩٥٩
- ٤ - ( انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) " ٩٨ " ٥٣٢، ٣٢٠
- ٥ - ( ان الذين سبقوا لهم منا الحسنى ... ) " ١٠١ " ٥٣٢، ٣٢٠

## سورة الحج

- ١ - ( وليطوفوا بالبيت العتيق ) " ٢٩ " ٥٦٩، ٣٠٥
- ٢ - ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان ... ) " ٣٠ " ٣٤٦

## سورة المؤمنون

- ١ - ( تنبت بالدهن ) " ٢٠ " ٤٦٦

## سورة النور

- ١ - ( الزانية والزاني ) " ٢ " ٨٠١، ٣١٥، ٢٢١
- ٢ - ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا ... ) " ٤ " ٥١٢، ٤٩٨، ٤٩٧  
٦٤٦، ٥١٤، ٥١٣  
٦٧١، ٦٤٨

- ٣ - ( فكاتبوهم ... ) " ٣٣" ٠٩١٠، ٩٠٩، ١٧٦
- ٤ - ( أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ... ) " ٥٤" ٠١٨٣، ١٨٠
- ٥ - ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ... ) " ٦٣" ١٨٤، ١٨١، ١٨٠

## سورة الشعراء

- ١ - ( انا معكم مستمعون ) " ١٥" ٠٣٤١
- ٢ - ( لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ) " ١٥٥" ٠٩٣٠

## سورة النمل

- ١ - ( وأوتيت من كل شيء ) " ٢٣" ٠٤١٥
- ٢ - ( ايكم يأتيني بعرشها ) " ٣٨" ٠٣٤٩

## سورة القصص

- ١ - ( على أن تأجرني ثمانئ حجج ) " ٢٧" ٠٦٦٥

## سورة العنكبوت

- ١ - ( ألف سنة الا خمسين عاما ) " ١٤" ٠٤٩٢، ٣٥٧
- ٢ - ( انا مهلكوا أهل هذه القرية ... ) " ٣١" ٠٥٣٢
- ٣ - ( ان فيها لوطا ... ) " ٣٢" ٠٥٣٣
- ٤ - ( ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى ... ) " ٣٢، ٣١" ٠٣١٨، ٣١٧

## سورة الروم

- ١ - ( وأشاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ) " ٩" ٠٨٧٧

## سورة السجدة

- ١ - ( جزاء بما كانوا يعملون ) " ١٧" ٠٨٨٩، ٨٨١، ٧٧٦

## سورة الأحزاب

- ١ - ( وأزواجه أمهاتهم ) " ٦" ٠٦٦٤
- ٢ - ( ومن يقنت منكن لله ورسوله ) " ٣١" ٠٣٤٥
- ٣ - ( ان المسلمين والمسلمات ... ) " ٣٥" ٠٤٥٢، ٣٩٨، ٣٩٧
- ٤ - ( فلما قضى زيداً منها وطراً ... ) " ٣٧" ٠٧٧٦، ٣٩٠

- ٥ - ( وخاتم النبيين ) " ٤٠ " ٠٥٤٨
- ٦ - ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ... ) " ٥٠ " ٠٦٦٤، ٦٦٣، ٣٩٠
- ٧ - ( لايحل لك النساء من بعد ) " ٥٢ " ٠٥٧٤، ٣٤٤
- ٨ - ( وماكان لكم أن تؤذوا رسول الله ... ) " ٥٣ " ٠٦٦٤

## سورة سبأ

- ١ - ( افتري على الله ... ) " ٨ " ٠٩٤٩
- ٢ - ( وما أرسلناك الا كافة للناس ) " ٢٨ " ٠٤٠٨، ٣٩٣

## سورة الصافات

- ١ - ( افعل ماتوهر ) " ١٠٢ " ٠٥٥٢
- ٢ - ( اني أرى في المنام أني أذبحك ) " ١٠٢ " ٠٥٥٤، ٥٥٣
- ٣ - ( قد صدقت الرؤيا ) " ١٠٥ " ٠٥٥٤

## سورة ص

- ١ - ( وخر راکعاً وأناب ) " ٢٤ " ٠٧٧٠

## سورة الزمر

- ١ - ( يا عبادي ) " ١٦ " ٠٤٠٣
- ٢ - ( الله خالق كل شيء ) " ٦٢ " ٠٤١٨، ٤١٥، ٤١١
- ٣ - ( لئن أشركت ليحبطن عملك ) " ٦٥ " ٠٣٨٩

## سورة غافر

- ١ - ( ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا ) " ٤ " ٠٩٧٦
- ٢ - ( وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق ) " ٥ " ٠٩٧٦
- ٣ - ( وما يستوي الأعمى والبصير ) " ٥٨ " ٠٤٥٩

## سورة فصلت

- ١ - ( اعملوا ما شئتم ) " ٤٠ " ٠١٧٦، ١٦٨

## سورة الشورى

- ١ - ( ليس كمثله شيء ) " ١١ " ٠٩٩٠
- ٢ - ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ... ) " ١٣ " ٠٩٣٢



## سورة الزخرف

- ١ - ( انا وجدنا آبا على أمة ... ) " ٢٣ " ٠٩٧٩، ٩٧٥

## سورة الدخان

- ١ - ( ذق انك أنت العزيز الكريم ) " ٤٩ " ٠١٧٧

## سورة الفتح

- ١ - ( والذين معه أشداء على الكفار ) " ٢٩ " ٠ ٩٨

## سورة الحجرات

- ١ - ( ان جاءكم فاسق بنبأ فبينوا ) " ٦ " ، ٨٦، ٨٤، ٧٤  
٠٦٧١

- ٢ - ( وان طائفتان من المؤمنين ... ) " ٩ " ٠٣٤١

## سورة الذاريات

- ١ - ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) " ٥٦ " ٠٧٧٦

## سورة الطور

- ١ - ( اصبروا أو لا تصبروا ) " ١٦ " ٠١٧٧

## سورة النجم

- ١ - ( وما ينطق عن الهوى ... ) " ٣ " ٠٩٤٨، ٩٤٥، ٥٧٩

- ٢ - ( فاسجدوا لله وأعيدوا ) " ٦٢ " ٠٧٧١

## سورة القمر

- ١ - ( ونبئهم ان الماء قسمة بينهم ) " ٢٨ " ٩٣٠

## سورة المجادلة

- ١ - ( فتحرير رقبة ) " ٣ " ، ٤٥٠، ٣٥١، ٣٥٠  
٠٧٣٥

## سورة الحشر

- ١ - ( فاعتبروا يا أولي الأبصار ) " ٢ " ٠٩٦٣، ٨٢٧، ١٤٩

- ٢ - ( كيلا يكون دولة بين الأغنياء ) " ٧ " ٠٧٧٦

- ٣ - ( لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ) " ٢٠ " ٠٣٢٥

## سورة الممتحنة

- ١ - ( فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار " ١٠ " ) ٠٥٧٣

## سورة الجمعة

- ١ - ( فاذا قضيت الصلاة فانتشروا ) " ١٠ " ٠٢٤٩

## سورة الطلاق

- ١ - ( يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ... ) " ١ " ٠٣٩٠  
 ٢ - ( وأولات الأحمال أجلهن ... ) " ٤ " ٠٩٩٦  
 ٣ - ( فأتوهن أجورهن ) " ٦ " ٠٦٦٥

## سورة التحريم

- ١ - ( فقد صنعت قلوبكما ) " ٤ " ٠٣٣٩  
 ٢ - ( لا يعصون الله ما أمرهم ... ) " ٦ " ٠١٨١  
 ٣ - ( لاتعتذروا اليوم ... ) " ٧ " ٠٢٦٧

## سورة القلم

- ١ - ( عتل بعد ذلك زنيم ) " ١٣ " ٠٧٧٦

## سورة المزمل

- ١ - ( فاقروا ما تيسر من القرآن ) " ٢٠ " ٠٥٦٨ ، ٣٢٩

## سورة المدثر

- ١ - ( وربك فكبر ) " ٣ " ٠٦٧٤

## سورة الانفطار

- ١ - ( ان الأبرار لفي نعيم ... ) " ١٣ " ٠٤١٢

## سورة العلق

- ١ - ( واسجد واقترب ) " ١٩ " ٠٧٧١

## سورة الزلزلة

- ١ - ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) " ٧ " ٠٥٨٩

## " فهرس الأحاديث "

## " حرف الألف "

|                    |                                                     |   |
|--------------------|-----------------------------------------------------|---|
| ١٩٩                | الآدمي بنيان الرب                                   | - |
| ٣١٦، ٦٦            | الأئمة من قریش                                      | - |
| ٤٠٥                | إباحة النكاح بغير شهود وولي ومهر                    | - |
| ٣٠٨                | أتريدين أن تعودني إلى رفاعه ؟                       | - |
| ٤٦٩، ٣٤٢           | الاثنان فما فوقهما جماعة                            | - |
| ١٤٤                | أدروا الحدود بالشبهات .                             | - |
| ٤٥٦، ٤٤٩           | أدوا عن كل حر وعبد                                  | - |
| ٤٥٦، ٤٤٩           | أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين                      | - |
| ٦٧٤، ٥٢٩، ٤٧٩، ٣٠٥ | إذا أردت الصلاة = حديث تعليم الأعرابي الصلاة .      | - |
| ٢٥٦، ١٨٧           | إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم                | - |
| ٨٧٨                | إذا تبايعتم بالعين .                                | - |
| ٦١٥                | إذا اختلف المتبايعان                                | - |
| ٥٨٠                | إذا روي عني حديث فاعرضوه                            | - |
| ١٣٠                | إذا زادت الأبل                                      | - |
| ٦٧                 | إذا استأذن أحدكم                                    | - |
| ٨٢٦، ١٥٤           | إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء .   | - |
| ٧٢٣                | أرأيت لو تممضت بماء ثم مججته ؟                      | - |
| ٨٢٦، ٧٨٠، ٦٩٦      | أرأيت لو كان على أبيك دين ؟                         | - |
| ٦٧٤، ٥٢٩، ٤٧٩، ٣٠٥ | ارجع فصل فانك لم تمل = حديث تعليم الأعرابي الصلاة . | - |
| ٥٧٣                | استثنت الآية النساء                                 | - |
| ٣٢٦                | استنر هوا البول                                     | - |
| ٩٨٧، ٩٦٢، ٩٣٨      | أصحابي كالنجوم                                      | - |
| ٦٧، ٦٣             | أطعمها - الجدة - السدس = السدس نصيب الجدة           | - |
| ٧٦٧                | أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه                    | - |
| ١٤٧                | أعطيت جوامع الكلم                                   | - |
| ٢٠٩                | اغنوهم عن المسألة في هذا اليوم                      | - |

- افراد الاقامة وتثنيته ٥٥
- افراد الحج . ٥٥
- أفضل العبادات أحمرها ٩٤٧
- أفلا أكون عبدا شكورا ؟ ٨٧٤
- اقتدوا بالذين من بعدي ٩٣٨
- اقتصر في المسح على الناصية = مسح على الناصية ٤٦٧، ٤٦٦
- أكل كتف شاة وصلي . ١٥٤
- الا أنه لا نبي بعدي ٥٤٧
- أما سمعت الله يقول ( يا أيها الذين آمنوا ) ١٨٢
- أمر بخمسين صلاة . ٥٥١
- أمر بقتل نفر يوم الفتح ٣٣٠
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ٣١٦
- امكثي حتى تنقضي عدتك . ٦٥
- الأنبياء يدفنون . ٦٦
- ان البكر لتستحي . ٥٢١
- انشاق القمر . ٥٤
- ان الشمس تطلع = انها تطلع ٢٨٨
- ان قوما من عرينه ٣٢٦
- انكم تنصرون بضعفائكم ٨٧٧
- ان الله تعالى أطعمك = انما أطعمك الله = أتم على صومك . ٥٩٤، ٦٦٦، ٧١١
- ٧٦٨، ٧٣٠
- ان الله لا يقبض العلم انتزاعا . ٩٨٤
- انما الأعمال بالنيات . ٦٠٦، ٦٣٧، ٦٣٨
- انما بنو المطلب وبنو هاشم ٥٢٨
- انما تكفيك ضربتان . ١٢٧
- انما جعل الاستئذان لأجل البصر . ٧٧٦
- انما الربا في النسيئة . ٦٣٧، ٦٣٩، ٧١٧
- انما الشفعة فيما لم يقسم . ٦٣٧
- انما هلك من كان قبلكم . ٩٧٦

|               |                                                 |
|---------------|-------------------------------------------------|
| ٦٣٨           | - انما الولاء لمن أعتق .                        |
| ٣٩٨           | - ان النساء يقلن : ما نرى الله ذكر الا الرجال . |
| ٨٢٦، ٧٢٣      | - انها ليست بنجسة .                             |
| ١٢٦           | - انه قضى بالشاهد واليمين .                     |
| ١٣٠           | - انه نهى عن بيع الطعام = نهى عن بيع الطعام .   |
| ٥٥٣           | - ان الوحي كان ستة أشهر بالمنام .               |
| ٤٧١           | - اني اذا صائم .                                |
| ٤٣٢، ٣٧٩      | - ايما أهاب دبغ فقد طهر .                       |
| ٦١٦           | - ايما امرأة نكحت .                             |
| ٨٢٦، ٧٨٠، ٣٧٩ | - أينقص الرطب اذا جف .                          |

## " حرف الباء "

|                    |                                                    |
|--------------------|----------------------------------------------------|
| ٨٣                 | - بروع بنت واشق .                                  |
| ١٢٢، ٦٩            | - بعث الأحاد الى النواحي .                         |
| ٥٥٨، ٩١            | - البكر بالبكر .                                   |
| ١١٣                | - بلغ الرسول عليه الصلاة والسلام الأحكام .         |
| ٩٣٣، ٨٢٧، ١٥٥، ١٤٩ | - بم تحكم = حديث معاذ رضي الله تعالى عنه في القياس |
| ٤٧٣                | - بيع الحر .                                       |
| ٤٧٣                | - بيع المضامين .                                   |
| ٤٧٣                | - بيع الملاقيح .                                   |

## " حرف التاء "

|                    |                                                     |
|--------------------|-----------------------------------------------------|
| ١١٣                | - تبليغ الرسول عليه الصلاة والسلام الأحكام .        |
| ٥٢٩                | - تبیین جبریل للرسول عليهما الصلاة والسلام الصلاة . |
| ٥٢٩، ٤٧٩، ٣٢٦، ١٣٠ | - تبیین الزكاة .                                    |
| ٥٦٣، ٣٨            | - التتابع في صوم كفارة اليمين .                     |
| ٥٧١، ٢٤٩           | - تحريم ادخار لحوم الأضاحي .                        |
| ٤٠٥                | - تحريم الزكاة .                                    |

|          |   |                               |
|----------|---|-------------------------------|
| ٥٧١      | - | تحريم زيارة القبور            |
| ٦٥       | - | تحول أهل قباء الى الكعبة .    |
| ٥٤       | - | تسبيح الحمى .                 |
| ٥٤       | - | تسليم الغزاة .                |
| ١٣٧، ١٢٠ | - | التسمية عند الوضوء .          |
| ٦٨       | - | تعذيب الميت ببكاء أهله عليه . |
| ٥٢٤      | - | تفسير الصلاة بالفعل .         |
| ٥٢٩، ٥٢٤ | - | تفسير الصلاة بالقول .         |
| ٧٨١      | - | تمرة طيبة وماء طهور .         |
| ٥٧٢      | - | التوجه الى بيت المقدس .       |
| ١٥٢، ٦٤  | - | توريث المرأة من دية زوجها .   |
| ١٥٣      | - | توضأوا مما مست النار .        |
| ٧٢٣، ٧١٩ | - | توضأى وصلى .                  |

### " حرف الشاء "

|              |   |                       |
|--------------|---|-----------------------|
| ٥٦٣، ٣٨      | - | ثلاثة أيام متتابعات   |
| ٩٤٦          | - | ثوابك على قدر نصيبك . |
| ٥٧٦، ٥٥٩، ٣٨ | - | الثيب بالثيب .        |

### " حرف الجيم "

|     |   |                            |
|-----|---|----------------------------|
| ٥٢١ | - | جعل سكوتها دليلا .         |
| ١٣٥ | - | الجهر بالتسمية في الصلاة . |
| ١٤٧ | - | جوامع الكلم .              |

### " حرف الحاء "

|                    |   |                                                    |
|--------------------|---|----------------------------------------------------|
| ١٣٧، ١٢٠           | - | حديث التسمية .                                     |
| ٦٧٤، ٥٢٩، ٤٧٩، ٣٠٥ | - | حديث تعليم الأعرابي الصلاة - صل فانك لم تصل .      |
| ٩٣٣، ٨٢٧، ١٥٥، ١٤٩ | - | حديث معاذ رضى الله تعالى عنه في القياس = بم تحكم . |

|          |                                      |
|----------|--------------------------------------|
| ٥٢٩      | - الحرز في السرقة .                  |
| ٥٧١، ٢٤٩ | - حرم ادخار لحوم الأضاحي .           |
| ٧٨٤، ٦٥٨ | - حرمت الخمر بعينها .                |
| ٥٧١      | - حرم زيارة القبور .                 |
| ٣٣١، ١٣٧ | - الحرم لا يعيذ عاصيا .              |
| ٨٢٧، ٣٩٢ | - حكمي علي الواحد حكمي على الجماعة . |
| ٦٧٤      | - حكيه بظلع واغسلينه .               |
| ٧١٥      | - الحنطة بالحنطة .                   |
| ٥٤       | - جنين الجذع .                       |

## " حرف الخاء "

|     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| ٥٢٤ | - خذوا عني مناسككم               |
| ١٢١ | - الخراج بالضمان .               |
| ٣٧٩ | - خلق الماء طهورا .              |
| ٧٣٤ | - خمس من الكبائر لا كفارة فيهن . |

## " حرف الدال "

|          |                                                             |
|----------|-------------------------------------------------------------|
| ٤٣٣      | - دباغها طهورها .                                           |
| ١٤٩      | - دعاؤه عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة رضي الله تعالى عنه . |
| ٤٧٤، ٤٧٢ | - دعي الصلاة أيام اقراءك .                                  |
| ٦٤       | - دية الأصابع .                                             |

## " حرف الذال "

|     |                  |
|-----|------------------|
| ١٣٣ | - الذهب بالذهب . |
|-----|------------------|

## " حرف الراء "

|                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| ٦٥                | - الربا في النقد . |
| ٧٧٨، ٥٥٩، ٣٩٤، ٣٨ | - رجم ماعز .       |

- رجوع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن حصر الربا في النسيئة . ٦٥
- رخص في السلم . ٧٦٧
- رفع عن أمتي الخطأ والنسيان . ٥٩٥ ، ٦٠٦ ، ٦١٢
- رفع القلم عن ثلاثة . ٢٥٩
- رفع اليدين في الركوع . ١٣٥

## " حرف الزاي "

- زملوهم بكلومهم ودماءهم . ٧٧٧

## " حرف السين "

- سبب ورود آية الظهار . ٣٨١
- سبب ورود آية اللعان . ٣٨١
- السدس نصيب الجدة = أطعمها السدس . ٦٣ ، ٦٧
- سرقة رداء صفوان . ٣٨١
- سرقة المجن . ٣٨١ ، ٣٩٤
- سنوا بهم سنة أهل الكتاب . ٦٣
- سهي فسجد . ٧٧٨
- سواد العراق . ٩٢

## " حرف الشين "

- شددوا فشدد الله عليهم . ٥٣١
- الشيخ والشيخة اذا زنيا . ٥٦٢ ، ٥٧٧

## " حرف الصاد "

- الصدقة تقع في كف الرحمن . ٦٧٧
- صفة دخول مكة في الفتح . ٥٤
- صفة قطع يد السارق . ٥٢٩
- صل فانك لم تصل = حديث تعليم الأعرابي الصلاة . ٣٠٥ ، ٤٧٩ ، ٥٢٩ ، ٦٧٤
- صلوا كما رأيتموني أصلي . ٥٢٤



٥٧٢، ٥٥٨

- صوم يوم عاشوراء .

## " حرف الطاء "

٩٨٠

- طلب العلم فريضة .

٥٦٨، ٤٦٩

- الطواف بالبيت صلاة .

## " حرف العين "

٦٨

- عذاب الميت ببكاء أهله = تعذيب الميت .

## " حرف الغين "

٥٠٥

- غدا، أجيبيكم

١٥٢، ٦٣

- غرة عبد أو أمة = خبر حمل ابن مالك في الجنين

## " حرف الفاء "

١٣٠

- فاذا زادت الابل .

٤٣٩

- الفخذ عورة .

٦٧٣

- في أربعين شاة شاة .

٦٧٣

- في خمس من الابل شاة .

٦١٥، ٦١٤

- في الغنم السائمة زكاة .

١٥٢، ٦٤

- في كل أصبع عشرا .

٦١٤

- في كل ذات كبد رطب به أجر .

## " حرف القاف "

٧٨٢، ٤٩٢

- القاتل لا يرث

٩٢

- قسمة سواد العراق .

١٢٦

- قضى بالشاهد واليمين = انه قضى .

٣٨٤

- قضى بالشفعة للجار .

١٥٢، ٦٣

- قضى بغرة عبد أو أمة .

- قضى لها بمثل مهر نسائها . ٨٣
- قطع اليد . ٥٢٩
- القياس . = حديث معاذ رضي الله تعالى عنه . ٩٣٣ ، ٨٢٧ ، ١٥٥ ، ١٤٩

### " حرف الكاف "

- كان فيما أنزل الشيخ والشيخة . ٥٦١
- كان فيما أنزل عشر رضعات . ٥٦١
- كان الوحي ستة أشهر بالمنام . ٥٥٣
- الكبائر تسع . ٧٩
- كشف عليه الصلاة والسلام فخذ . ٤٣٩
- كلكم جائع الا من أطعمته . ٥٠٩
- كل مما يليك . ١٧٦
- كلوا . فان تسمية الله في قلب امريء مسلم . ٦٦٧ ، ٣٣٠
- كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي . ٥٧١ ، ٢٤٩
- كنت نهيتكم عن زيارة القبور . ٥٧١

### " حرف اللام "

- لا تبع ما ليس عندك . ٧٢٨ ، ٦٦٢
- لا تبيعوا البر بالبر . ١٣٣
- لا تبيعوا الطعام بالطعام . ٦٧٢ ، ٦٧٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ،
- لا تزال طائفة من أمتي . ٦٧٥
- لا تصروا الابل . ٩٨٤
- لا تنكح المرأة على عمتها . ١٥٠
- لا زكاة في المال . ٤٢٩
- لا صدقة الا عن ظهر غنى . ٩٠٢
- لا صلاة الا بفاتحة الكتاب . ٢٠٩
- لا صيام لمن لم ينو الصيام . ٥٦٧ ، ٣٢٩
- ٥٨٧

|                    |                                      |   |
|--------------------|--------------------------------------|---|
| ٤٥٠٠، ٢٩١          | لا نكاح الا بشهود .                  | - |
| ٤٥٠                | لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل .        | - |
| ٦٢٠                | لان يمتلىء جوف أحدكم .               | - |
| ٥٧٥                | لا وصية لوارث .                      | - |
| ١٢٠                | لا وضوء لمن لم يسلم = حديث التسمية . | - |
| ٤٢٩                | لا يتوارث أهل ملتين .                | - |
| ٤٢٩                | لا يرث القتاتل .                     | - |
| ٣٨٥                | لا يقتل مسلم بكافر .                 | - |
| ٧٨٦، ٧٨٣، ٧٤٣، ٧٣٨ | لا يقضي القاضي وهو غضبان .           | - |
| ٢٤٧                | لا يلبس المحرم القباء .              | - |
| ٧٨٢                | للراجل سهم .                         | - |
| ٩٤٥                | لو استقبلت من أمري ما استدبرت .      | - |
| ١٨٢                | لو راجعته .                          | - |
| ١٨٢                | لولا أن أشق على أمتي .               | - |
| ٥٧٣                | لو نسخت لأخبرتكم .                   | - |
| ٧٦١                | ليس في الأبل العوامل صدقة .          | - |
| ٣٢٦                | ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .        | - |
| ٧٥٠                | ليس فيما زاد على الخمس .             | - |
| ٦٢٠                | لي الواجد يحل عرضه                   | - |

### " حرف الميم "

|     |                                                         |   |
|-----|---------------------------------------------------------|---|
| ٨٧٨ | ما دخل هذه - آلة الزراعة - دار .                        | - |
| ٥٩٢ | ماذا صنعت .                                             | - |
| ٣٢٦ | ما سقته السماء ففيه العشر                               | - |
| ٥٧٣ | ما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل له النساء . | - |
| ١٣٣ | المؤمنون تتكافأ دماؤهم .                                | - |
| ٥٧٢ | المباشرة في ليالي رمضان .                               | - |
| ٢٥٩ | مروا أولادكم بالصلاة .                                  | - |
| ٣٨  | المسح على الخف .                                        | - |

|                    |                                                         |   |
|--------------------|---------------------------------------------------------|---|
| ٤٦٧، ٤٦٦           | مسح الناصية .                                           | - |
| ٣٣٠                | المسلم يذبح على اسم الله .                              | - |
| ٥٧٢                | مصالحة الرسول عليه الصلاة والسلام يوم الحديبية .        | - |
| ٦٢٠                | مطل الغنى ظلم .                                         | - |
| ٦٧٤                | مفتاح الصلاة الطهور .                                   | - |
| ٦٨                 | المفوضة .                                               | - |
| ٥٢٩، ٤٧٩           | المقدار الذي يجب به القطع .                             | - |
| ٥٢٩، ٤٧٩، ٣٢٦، ١٣٠ | المقدار المخرج من النصاب = تعيين نصاب الزكاة ومقدارها . | - |
| ٧٧٨                | من أحيأ أرضاً ميتة .                                    | - |
| ٧٦٧، ٦٦٣           | من أسلم في شيء                                          | - |
| ٧٩١، ١٥٠           | من أعتق شركاً له في عبد .                               | - |
| ١٥٠                | من أعتق شقماً له في عبد .                               | - |
| ٨٨٣                | من أفطر في رمضان .                                      | - |
| ١٢٠                | من بدل دينه فاقتلوه .                                   | - |
| ٢٥٤                | من تقرب في رمضان بخصلة .                                | - |
| ٥٠٣                | من حلف على شيء .                                        | - |
| ١٢٠                | من دخل دار أبي سفيان فهو آمن .                          | - |
| ٦٦٢، ٣٩٥           | من شهد له خزيمة فهو حسبه .                              | - |
| ١٣٣                | من قاء أو رعف .                                         | - |
| ٥٢٨                | من قتل قتيلاً فله سلبه .                                | - |
| ٥٦١                | من قرأ القرآن .                                         | - |
| ٨٠٤، ١٣٤           | من مس ذكره .                                            | - |
| ٢٥٦، ٢٥١           | من نام عن صلاة أو نسيها .                               | - |

## " حرف النون "

|              |                        |   |
|--------------|------------------------|---|
| ٥٤           | نبح الماء .            | - |
| ٤٢٩، ٣١٦، ٦٦ | نحن معاشر الأنبياء .   | - |
| ١٤٤، ٨٧، ٨٤  | نحن نحكم بالظاهر .     | - |
| ١٢٢          | نضر الله امرأ .        | - |
| ١٣٤          | نقض الوضوء بمس الذكر . | - |

- ٥٧٧ - نهى عن أكل كل ذي ناب .
- ١٣٣ - نهى عن بيع الثمار حتى تزهى .
- ٤٧٣ - نهى عن بيع الحر .
- ١٣٠ - نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفي .
- ٤٧٣ - نهى عن بيع المضامين .
- ٤٧٣ - نهى عن بيع الملاقيح .
- ٢٨٨ - نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس .
- ٤٧١ - نهى عن صوم يوم النحر .
- " حرف الهاء "
- ٤٧٩ - هاتوا ربع عشر أموالكم .
- " حرف الواو "
- ٧٧٩، ٥٩٢ - واقعت أهلي فى نهار رمضان .
- ٥٠٤ - والله لأغزون قريشا .
- ٤٠٥ - وجوب ركعتي الضحى .
- ٩٢ - الوضوء على من قهقهه في الصلاة .
- ٩٧٥ - ويل لمن لأكها .
- " حرف الياء "
- ٣٩٨ - يا رسول الله ان النساء قلن .

## فهرس الأعـلام

## الألف

- ابراهيم النخعي ٠١٩٥
- ابن جنبي ٠٤٦٧
- ابن الحاجب ٠٩٢٦، ١٧٤، ١٧٣
- ابن داود الأصفهاني ٠٨٢٠، ٦٢
- ابن الراوندي ٠٥٤٦
- ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما ٠ ٧٢
- ابن سريج ٠٩٨٦، ٩٧٠، ٤٤٢، ٦٢
- ابن سيرين ٠٨٢٥، ١١٩
- ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ٠٥٣١، ٥٠٦، ٥٠٣، ٥٠٢، ١٥٤، ١٥٣، ١٤٦، ١٣٠، ٧٢، ٦٥  
٠٩٥٩، ٩٣٦، ٨٢٥، ٨٥٤، ٨٢٣، ٦٣٩
- ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ٠٨٢٥، ٨٢٤، ١٤٦، ٧٩، ٦٨
- ابن فورك ٠٩٥٥
- ابن مسعود = ابن أم عبد رضي الله تعالى عنه ٠٨٢٥، ٨٢٣، ٥٨٥، ٥٦٣، ١٤٦، ١٣٤، ١٢١، ٨٣، ٨٢، ٣٨  
٠٩٥٩، ٩٣٦
- أبو اسحاق الأسفرايني ٠٩٥٥، ٢١٦، ٢١٤
- أبو بكر الأصم ٠٩٥٦، ٩٥٣
- أبو بكر الدقاق ٠٦٣٥، ٤٧٦
- أبو بكر الرازي "الجصاص" ٠٤٠٠، ٣٥٦، ٣٥٣، ٢٣٨، ٢٣٢، ١٤٤، ١١٩
- أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ٠٨٢٢، ٨٢١، ٣١٦، ٣١٥، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٣، ٤٧، ٤٦  
٠٩٥٩، ٩٣٨، ٨٢٤، ٨٢٣
- أبو بكر القاضي "الباقلاني" ٠٢٢٤، ١٩١، ١٧٣، ١٥٩، ١٥١، ١٠٣، ٩٣، ٩٠، ٨٦، ٧٤  
٠٤٤٣، ٤٢٨، ٤٢٧، ٣٥٩، ٣٥٤، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣١، ٢٢٩  
٠٩٥٥، ٦٩٤، ٦٣٨، ٦١٤، ٥١٣، ٥٠٨، ٥٠٧، ٤٧٦، ٤٦٧
- أبو ثور ٠٤٣٣، ٤٣٢، ٣٦٢
- أبو جندل رضي الله تعالى عنه ٠٥٧٣
- أبو الحسن الأشعري ٠٦١٤، ٤٤٢، ٣١٤، ١٩١، ١٧٥
- أبو الحسن الكرخي ٠٤٣٩، ٤١٥، ٤١١، ٣٦٩، ٣٦٢، ٢٢٤، ١٤٦، ١٤٤، ١٠٦، ١٠٥  
٠٩٦٧، ٩٣٧، ٩٣٦، ٦٩٤، ٦٨١، ٥٢٦، ٤٦٣، ٤٦٢

أبو الحسين البصري

٢٩٨، ٢٧٨، ٢٦٤، ٢٣٢، ٢١٥، ١٥١، ١٤٠، ٧٤، ٦٩، ٦٢  
٥١٢، ٤٦٧، ٤٦٢، ٤٤٢، ٤٣٤، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٧، ٣٥٤، ٢٩٩  
٠٩٨٥، ٩٢٦، ٨٢٠، ٨١٤، ٦٩٤، ٥٢٦

أبو حنيفة

١٤٤، ١٣٧، ١٣٥، ١٢٥، ١١٥، ١١٤، ١١٢، ١٠٥، ٨٣، ٨٢  
٣٢٨، ٣٢٥، ٣١٠، ٣٠٦، ٢٩٢، ٢٧٥، ٢٥١، ٢٣٣، ١٥٨، ١٤٨  
٤٣٦، ٤٢٧، ٤٢٢، ٤١٥، ٤٠٧، ٣٩٦، ٣٥٣، ٣٥٠، ٣٤٦، ٣٤٤  
٥٢٦، ٥٢٣، ٥٢١، ٥١١، ٥٠٠، ٤٩٧، ٤٩٢، ٤٦٦، ٤٦٠، ٤٥١  
٦١٤، ٦١٣، ٦٠٤، ٥٩٨، ٥٩٢، ٥٩٠، ٥٨٥، ٥٧٠، ٥٥١، ٥٢٨  
٦٦٦، ٦٦٣، ٦٥٢، ٦٤٠، ٦٣٨، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣١، ٦٢٥، ٦٢٤  
٧١٢، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٢، ٧٠١، ٦٩٤، ٦٩٢، ٦٨٥، ٦٦٨، ٦٦٧  
٧٥١، ٧٤٧، ٧٢٨، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦  
٧٩٦، ٧٨٧، ٧٧٠، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٥٨، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢  
٨٤٣، ٨٤١، ٨٣٩، ٨٣٧، ٨٣٤، ٨٣٣، ٨٢٩، ٨١٢، ٨٠٧، ٨٠٤  
٨٦١، ٨٥٩، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٥، ٨٥٢، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤٦، ٨٤٥  
٨٨٦، ٨٨٥، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٨٠، ٨٧٠، ٨٦٣، ٨٦٢  
٩٣٠، ٩٢٤، ٩١٩، ٩١٦، ٩١٥، ٩١٤، ٩٠٩، ٩٠٥، ٨٩٤، ٨٩٣  
٠١٠٣، ١٠٠٠، ٩٨٥، ٩٧٠، ٩٦٦، ٩٥٦، ٩٣٦، ٩٣٤، ٩٣٣  
٠١٠١٣، ١٠١١، ١٠٠٨، ١٠٠٦، ١٠٠٥

٠٩١٠، ٧٩٦، ٧٠٢، ٤٢٦، ٤٢٣، ١٣٨، ١٣٧

أبوز زيد الدبوس

٠٩٣٧، ٩٣٥

أبو سعيد البردعي

٠١٨٢، ٦٧، ٦٥

أبو سعيد الخدري

٠٦٦

أبو سلمة بن عبدالرحمن  
رضي الله تعالى عنه

٠٦٧

أبوسنان الأشجعي رضي الله تعالى عنه

٠٦٩٤، ٦٨١، ٦٢٤، ٦١٥، ٤٧٦، ٤٦٢، ٣٦٣، ٥١

أبو عبد الله البصري

٠٦٢٠

أبو عبيد

٠٩٤٦

أبو علي الفارسي

٠٥٤٩، ٥٤٤

أبو مسلم الأصفهاني

٠٩٩٤، ٧٠١، ١٣٧

أبو منصور الماتريدي

٠١٤٦، ٩٢، ٦٧

أبوموسى الأشعري رضي الله تعالى عنه

٠٩٥٥، ٥٢٦، ٤٦٢، ٤٤٢، ٣١٤، ١٧٩، ١٥٨، ٨٦، ٥١

أبو هاشم

٠٩٥٥

أبو الهذيل

٠١٥٤، ١٥٣، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٣٥، ١٢٦، ٧٩، ٧٦  
٠٥٩٤، ٣٢٩

أبو هريرة رضي الله تعالى عنه

٠٤٠٧

أبو اليسر

٠٦٠٣، ٥٠٠، ٣٤٦، ٣٠٦، ٢٤٦، ١٤٣، ١٢٦، ١٢٥، ١١٥، ١١٢  
٠٩٤٦، ٩١٥، ٦٣٢

أبو يوسف

٠٥٧٤

أبى

- أحمد بن حنبل ٤١، ٦٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٤٦، ١٥٨، ٦١٤، ٦٣٦، ٦٩٤، ٩٥٦، ٩٨٦
- الآخفش ٦٢١
- أشيم الضبابي رضي الله تعالى عنه ٦٤
- الأصمعي ٩٤٢
- امام الحرمين ١٧٣، ١٧٥، ٢١٥، ٢٣١، ٢٤٨، ٣٣٨، ٣٥٤، ٣٦٠، ٤٣٤، ٤٤٣
- أم سلمة رضي الله تعالى عنها ٣٩٨
- أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ١٤٧، ١٤٨، ٣٢٥

#### الـبـ

- البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ٣٢٩
- بروع بنت واشق رضي الله تعالى عنها ٨٢، ٨٣
- بريرة رضي الله تعالى عنها ١٨٢، ١٨٥
- بشر المريسي ٩٥٣
- البلخي ٣٦٣

#### الجـ

- الجاحظ ٩٥٢
- الجبائي ٥٩، ٨٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٦٢، ٤٦٧، ٥٢٦، ٩٥٥، ٩٧٠، ٩٧٩
- جبير بن مطعم ٦٦

#### الحـ

- حاتم الطائي ٦٨
- الحاكم النيسابوري ١١٠
- الحسن البصري ٨٢
- حكيم بن حزام رضي الله تعالى عنه ٦٦٢
- الحليمي ٤٠٣، ٤٠٦
- حمل بن مالك رضي الله تعالى عنه ٦٣، ١٥٢

#### الخـ

- خارجة بن زيد ٦٦
- خزيمة رضي الله تعالى عنها ٣٩٥، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٥



الخليل بن أحمد

٠٩٤٢

الـدال

داود الأصفهاني .

٠٨٢٠

الـراء

ربيعة

٠١٢٦

رفاعة

٠٣٠٨

الـزاي

زفر .

٠٩٢٠، ٨٩٦، ٨٩٤، ٧٤٩، ٢٠٣

زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه

٠٩٥٩، ٨٢٣، ١٤٦

الـسين

سعيد بن المسيب

٠١٥٩، ٦٦

سلمة بن صخر رضي الله تعالى عنه

٠٣٨١

سلمة بن المحبق رضي الله تعالى عنه

٠ ٨١

سليمان بن يسار

٠ ٦٦

سهيل بن أبي صالح

٠١٢٦

سيبويه

٠٩٤٢، ٦٤٣

الـشين

الشافعي

٠٢٨٤، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٥، ٢٢٤، ١٦٢، ١٥٨، ١٤٦، ١٢٥، ٩٠  
٠٤٣٦، ٤٢٦، ٤٢٣، ٤١٣، ٣٩٦، ٣٨٩، ٣٨٠، ٣٥١، ٣٢٥، ٣٠٦  
٠٥٢٢، ٥١٢، ٤٩٨، ٤٩٦، ٤٩٣، ٤٩١، ٤٦٧، ٤٦٢، ٤٥٢، ٤٥١  
٠٦٢٩، ٦٢٧، ٦٢٥، ٦٢٠، ٦١٤، ٦٠٨، ٥٩٨، ٥٨٥، ٥٧٢، ٥٦٦  
٠٧١٧، ٧١٦، ٧٠١، ٦٩٤، ٦٨١، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٦٣، ٦٣١، ٦٣٠  
٠٨٠٦، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٥٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٢٨، ٧٢٥، ٧١٩، ٧١٨  
٠٨٦٥، ٨٦٣، ٨٦١، ٨٦٠، ٨٥٩، ٨٥٦، ٨٥٠، ٨٤١، ٨٣٩، ٨٣٦  
٠٩٥٦، ٩٣٥، ٩٣٣، ٩٠٩، ٨٩٤، ٨٨٦، ٨٨٣، ٨٦٨، ٨٦٧، ٨٦٦  
٠١٠١٣، ١٠١٢، ١٠٠٨، ١٠٠٦، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ٩٧٠

الشعبي

٠٨٢٥، ١٥٩

شمس الأئمة

٠٨٦٥، ٤٥٨، ١٩٤

الـصاد

صاحب الأحكام

٠٦٢٢، ٤٤٠، ٤٣٩، ٢٣٣، ١٩١، ١٧٦، ١٧٤، ١٥١، ٧٤، ٤٢  
٠٩٢٧، ٩٢٦، ٦٨٥

صفوان

٠٣٨١

الصيرفي

٠٥٢٦، ٤٧٥

## الضاد

الضحاك بن سفيان رضي الله تعالى عنه ٠ ٦٤

## الطاء

طاووس

٠ ٦٦

## العين

عائشة رضي الله تعالى عنها ٠

٠٩٤٦، ٥٧٤، ٥٦٢، ١٤٦، ٧٦، ٦٨

عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ٠

٠٧٢٤

عبد الجبار

٠٤٦٧، ٤٦٢، ٣٦٣، ٣٥٩، ٣٥٤، ٢٦٤، ٢١٢، ٢١١، ١٤٠، ٧٤  
٠٩٢٦، ٦٩٤، ٦٢٤، ٥٢٦، ٥١٢

عبد الرحمن بن الزبير

رضي الله تعالى عنه

٠٣٠٨

عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه ٠

٠ ٦٣

عبد الله الزيعري ٠

٠٥٣٢، ٣٢٠

عبيد الله العنبري ٠

٠٩٧٤، ٩٥٢

عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ٠

٠ ٨٧، ٦٤

عطاء بن مجاهد

٠ ٦٦

عطاء بن يسار

٠ ٦٦

علاء الدين عبد العزيز

٠٧٥٨، ١١٧

علقمة

٠ ٨٢

علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ٠

٠ ٩٧، ٩٢، ٩١، ٨٧، ٨٣، ٧٩، ٦٨، ٦٧، ٤٧، ٤٦  
٠٩٥٩، ٨٢٤، ٨٢٣، ٨٢٢

علي بن الحسين رضي الله تعالى عنهما ٠

٠ ٦٦

عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما ٠

٠ ١٢٧

عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ٠

٠٣١٦، ٣١٥، ١٥٢، ١٢٧، ٩٢، ٩١، ٦٩، ٦٧، ٦٤، ٦٣  
٠٩٥٩، ٩٣٨، ٨٢٤، ٨٢٣، ٨٢٢، ٧٢٤، ٧٢٣، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٦٢

عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنه ٠

٠ ٦٤

عيسى بن ابلان

٠٥٧٠، ٣٦٢، ١٥٩، ١٥٨، ١٤٦

## الغـين

الغزالي ٧٤ ١٧٣، ١٧٥، ١٩١، ٢٣١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٤٧٠، ٤٧٢، ٥١٣،  
٦١٤، ٦٣٨، ٦٣٩، ٩٢٦

## الفـاء

فاطمة رضي الله تعالى عنها ٣١٦  
فريضة بنت مالك رضي الله تعالى عنها ٦٤  
فخر الاسلام ٣٦، ٨٦، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٤٦، ٢٣٣،  
٢٤٥، ٢٤٩، ٣٠٠، ٣٦٦، ٤٦٢، ٤٦٤، ٥٣٩، ٥٦٦، ٦٠٥، ٦٢٥،  
٦٣٠، ٦٣١، ٦٥٥، ٦٥٦، ٧٠١، ٧٥٨، ٨٦٥، ٨٩٥، ٩٩٢

## القـاف

القاساني ٦٢، ٨٢٠  
القفال ٦٢، ٨١٤

## المـيم

ماعر رضي الله تعالى عنه ٣٨، ٨٢٧  
مالك بن أنس ١٢٥، ١٥٨، ٤٦٧، ٦٣٦، ٩٥٦  
المبرد ٨٨١  
محمد بن الحسن ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٥، ١٤٨، ٢٠٩، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٤٦، ٥٠٠،  
٦٠٤، ٦٣٢، ٦٩٢، ٧٢٥، ٧٥٥، ٩١٥، ٩٣٠، ٩٧٠  
محمد بن علي رضي الله تعالى عنه ٦٦  
محمد بن سلمة رضي الله تعالى عنه ٦٣، ٦٧  
مسروق ٨٢، ٨٢٥  
معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ١٤٦، ١٥٤، ٨٢٧، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٦  
معقل بن سنان رضي الله تعالى عنه ٨٢  
المغيرة رضي الله تعالى عنه ٣٨، ٦٣، ٦٧  
ميمونة رضي الله تعالى عنها ٤٣٣، ٣٧٩

## ثـون

نافع بن جبير ٦٦، ٨٢  
النظام ٨١٤، ٨١٥  
النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنه ٧٢  
النهرواني ٨٢٠

الهـاء

هلال بن أمية رضي الله تعالى عنه ٠ ٣٨١

هلال بن مرة رضي الله تعالى عنه ٠ ٨٢

الواو

وابصة بن معبد ٠ ٨١

( فهرس المصادر والمراجع )

١ - كتب التفسير

- ١ - أحكام القرآن ، أحمد بن علي الرازي الجصاص . تحقيق محمد الصادق قمحاوي . نشر دار المصحف - القاهرة .
- ٢ - تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقي . م دار احياء الكتب العربية - مصر .
- ٣ - التفسير الكبير ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي . المكتبة العلمية - طهران .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي . م دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٥ - الدر المنثور في التفسير بالمشهور ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي . دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٦ - لباب التأويل في معاني التنزيل ، علاء الدين علي بن محمد البغداددي المعروف بالخازن . دار المعرفة - بيروت .

٢ - كتب الحديث

- ١ - الابتهاج في تخريج أحاديث المنهاج ، عبدالله بن محمد الصديقي الغماري . ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- ٢ - أصول الحديث علومه ومصطلحه ، محمد عجاج الخطيب . ط الثالثة ١٣٩٥ هـ ، دار الفكر - بيروت .
- ٣ - تخريج أحاديث أصول فخر الاسلام البزدوي ، قاسم بن قطلوبغا . مطبوع بهامش الأصول .
- ٤ - تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه ، عبدالله بن محمد الصديقي الغماري . تعليق يوسف عبدالرحمن المرعشلي . ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، عالم الكتب - بيروت .
- ٥ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي . تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف . ط الأولى ١٣٧٩ هـ ، نشر المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

- ٦ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، يوسف بن عبد الله  
ابن عبد البر النمري . م فضالة المحمدية - المغرب .
- ٧ - الجامع الصحيح ، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجعفي البخاري .
- ٨ - الجامع الصحيح ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .
- ٩ - الجوهر النقي ، علاء الدين علي بن عثمان المارديني ، الشهير بابن التركمان .  
مطبوع بذييل السنن الكبرى ، ط الأولى ١٣٥٣ هـ ، مجلس دائرة المعارف  
العثمانية - الهند .
- ١٠ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني . تصحيح وتعليق عبد الله هاشم اليماني . ١٣٨٤ هـ ، م الفجالة  
الجديدة - القاهرة .
- ١١ - الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، محمد عبد الحي اللكنوي . تحقيق  
عبد الفتاح أبو غدة . م الأصيل - حلب ، سوريا .
- ١٢ - سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني .
- ١٣ - سنن أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ( ابن ماجه ) .
- ١٤ - سنن أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي .
- ١٥ - السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي .
- ١٦ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين محمود بن أحمد العينبي .  
دار الفكر - بيروت .
- ١٧ - فتح الباري شرح صحيح الامام أبي عبد الله البخاري ، شهاب الدين أحمد  
ابن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق عبدالعزيز بن باز . دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ١٨ - فيض القدير شرح الجامع الصغير ، محمد المدعو عبد الرؤوف المناوي .  
ط الثانية ١٣٩١ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٩ - كشف الخفا ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ،  
اسماعيل بن محمد العجلوني . تعليق أحمد القلاش . ط الثالثة ١٤٠٣ هـ ،  
مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٢٠ - الكفاية في علم الرواية ، أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب  
البغدادي . تقديم محمد الحافظ التيجاني . ط الأولى ١٩٧٢ م ، م السعادة  
- مصر .

- ٢١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر - بيروت .
- ٢٢- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي . تحقيق محمد عجاج الخطيب . ط الأولى ١٣٩١ هـ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٢٣- مختصر سنن أبي داود ، زكي الدين عبد العظيم المنذري . تحقيق محمد حامد الفقي . م السنة المحمدية - مصر .
- ٢٤- المستدرک على الصحيحين في الحديث ، محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري . ط الأولى ١٣٣٤ هـ ، م مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند .
- ٢٥- المسند ، أحمد بن حنبل . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٦- المصنف ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني .
- ٢٧- المعتمر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق حمدي السلفي ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ ، دار الأرقم للنشر والتوزيع .
- ٢٨- معرفة علوم الحديث ، محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بالحاكم النيسابوري . تحقيق معظم حسين . ط الثانية ١٣٩٧ هـ .
- ٢٩- المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي . مطبوع بهامش أحياء علوم الدين .
- ٣٠- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . م دار الأدب العربي للطباعة .
- ٣١- الموطأ ، الامام مالك بن أنس الأصبحي .
- ٣٢- نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي ، ط الأولى ١٣٥٧ هـ ، دار المأمون - مصر .

## ٣ - كتب الأصول

- ١ - الابهاج شرح المنهاج ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي .  
م التوفيقية الأدبية - مصر .
- ٢ - الاحكام في أصول الاحكام ، سيف الدين علي الأمدي . دار الاتحاد العربي  
للطباعة - القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- ٣ - الاحكام في أصول الاحكام ، علي بن حزم الأندلسي الظاهري . تحقيق وتقديم  
محمد أحمد عبدالعزيز . ط الأولى ١٣٩٨ هـ ، الناشر مكتبة عاطف - القاهرة .
- ٤ - أحكام الفصول في أحكام الأصول ، سليمان بن خلف الباجي . تحقيق عبدالمجيد  
تركي . ط الأولى ١٤٠٧ هـ ، دار الغرب الاسلامي - بيروت .
- ٥ - ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ،  
ط الأولى ١٣٥٦ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٦ - أصول فخر الاسلام ، علي بن محمد البزدوي . الناشر نور محمد لتجارة  
الكتب ، كراتشي - باكستان .
- ٧ - أصول أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني ، ١٣٩٣ هـ ،  
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٨ - البرهان في أصول الفقه ، امام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني .  
تحقيق عبد العظيم الديب . ط الأولى ١٣٩٩ هـ ، م الدوحة الحديثة - قطر .
- ٩ - بيان المختصر ، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني . تحقيق محمد  
مظهر بقا . ط الأولى ١٤٠٦ هـ ، م المدني للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٠ - بيان معاني البديع ، شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني . تحقيق  
ودراسة حسام الدين موسى محمد . رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة  
والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ .
- ١١ - التبصرة في أصول الفقه ، ابراهيم بن علي الفيروز ابادي الشيرازي . شرح  
وتحقيق محمد حسن هيتو ، دار الفكر - دمشق ١٤٠٤ هـ .
- ١٢ - التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير ، شمس الدين محمد بن محمد  
ابن أمير الحاج ، ط الثانية ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٣ - التمهيد في أصول الفقه ، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني الحنبلي .  
تحقيق مفيد أبو عمشة ومحمد علي ابراهيم . ط الأولى ١٤٠٦ هـ ، م دار  
المدني للطباعة والنشر والتوزيع .



- ١٤- التوضيح فى حل غوامض التنقيح ، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري ، مطبوع بهامش شرح التلويح .
- ١٥- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح عقد الدين الايجي لمختصر المنتهى الأصولي . ط الثانية ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٦- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، حسن العطار . م مصطفى محمد - مصر .
- ١٧- حاشية على مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ، سليمان الأزميري . دار الطباعة ببولاق ، القاهرة ١٢٦٢ هـ .
- ١٨- الحدود في الأصول ، سليمان بن خلف الباجي . تحقيق نزيه حماد . الناشر مؤسسة الزغبى للطباعة والنشر - بيروت .
- ١٩- الرسالة ، الامام محمد بن ادريس الشافعي . تحقيق أحمد محمد شاكر .
- ٢٠- سلم الأصول لشرح نهاية السؤل ، محمد بخيت المطيعي . مطبوع مع نهاية السؤل لشرح منهاج الوصول .
- ٢١- شرح جمع الجوامع ، الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي . مطبوع مع حاشية البناني عليه ١٣٥٦ هـ ، م مصطفى البناي الحلبي - مصر .
- ٢٢- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح ، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٣- شرح عقد الدين الايجي لمختصر المنتهى الأصولي . مطبوع مع حاشية سعد الدين التفتازاني عليه . ط الثانية ١٤٠٣ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٤- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد الفتوحى المعروف بابن النجار . تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد . م دار الفكر - دمشق ١٤٠٠ هـ .
- ٢٥- شرح اللمع ، ابراهيم بن علي الفيروز آبادي الشيرازي . ط الأولى . دار الغرب الاسلامي - بيروت .
- ٢٦- غاية الوصول شرح لب الأصول ، زكريا الأنصاري . م عيسى الحلبي - مصر .
- ٢٧- فتح الغفار بشرح المنار ، زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجيم . ط ١٣٥٥ هـ ، م مصطفى الحلبي وأولاده - مصر .
- ٢٨- الفصول في الأصول ، أحمد بن علي الجصاص الرازي ، تحقيق عجيل جاسم النشمي ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ .

- ٢٩- الفقيه والمتفقه ، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي . تعليق  
اسماعيل الأنصاري ، نشر دار احياء السنة النبوية ، ١٣٩٥ هـ .
- ٣٠- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري .  
مطبوع بهامش المستصفى من علم الأصول .
- ٣١- كشف الأسرار ، علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري . ١٣٩٤ هـ ، دارالكتاب  
العربي - بيروت .
- ٣٢- اللمع في أصول الفقه ، ابراهيم بن علي الشيرازي الفيروزابادي . م محمد  
علي صبيح .
- ٣٣- المحصول من علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي . تحقيق  
طه جابر العلواني . ط الأولى ١٤٠٠ هـ ، م الفرزدق التجارية - الرياض .
- ٣٤- المختصر في أصول الفقه على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، علي بن محمد  
البعلي المعروف " بابن اللحام " . تحقيق محمد مظهر بقا . ١٤٠٠ هـ ، دار  
الفكر - دمشق .
- ٣٥- مختصر المنتهى الأصولي ، جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب  
المالكي . مطبوع مع شرح عضد الدين الايجي عليه .
- ٣٦- المستصفى من علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالي . مصورة عن الطبعة  
الأولى ١٣٢٢ هـ ، م الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .
- ٣٧- مطالع الأنظار شرح طوابع الأنوار ، شمس الدين محمود بن عبدالرحمن  
الأصبهاني . م الخيرية ، ط الأولى ١٣٢٣ هـ .
- ٣٨- المعتمد في أصول الفقه ، محمد بن علي البصري المعتزلي المعروف  
بأبي الحسين . تحقيق محمد حميد الله وآخرين . ١٣٨٤ هـ ، م الكاثوليكية -  
بيروت .
- ٣٩- الموافقات في أصول الشريعة ، ابراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي .  
تحقيق عبدالله دراز . ط الثانية ١٣٩٥ هـ ، المكتبة التجارية .
- ٤٠- ميزان الأصول في نتائج العقول ، علاء الدين شمس الدين محمد بن أحمد  
السمرقندي . تحقيق محمد زكي عبدالبر . ط الأولى ١٤٠٤ هـ ، م الدوحة  
الحديثة - قطر .
- ٤١- نزهة خاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر ، عبدالقادر بن مصطفى  
بدران الدمشقي . دار الكتب العلمية - بيروت .

- ٤٢- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ، جمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي ، الناشر جمعية نشر الكتب بالقاهرة ، ١٣٤٥ هـ ، م السلفية .
- ٤٣- نهاية الوصول الى علم الأصول ، مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي ، تحقيق ودراسة سعد بن غرير السلمي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ١٤٠٥ هـ .
- ٤٤- الوصول الى الأصول ، أحمد بن علي بن برهان البغدادى ، تحقيق عبدالحميد أبو زنيد ، ط الأولى ١٤٠٤ هـ ، مكتبة المعارف - الرياض .

## ٤ - كتب الفقه

- ١ - احياء علوم الدين ، محمد بن محمد الغزالي ، ١٣٥٨ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٢ - الاختيار لتعليل المختار ، عبدالله بن محمود الموصلي الحنفي ، تحقيق محمود أبو دقيقة ، ط الثانية ١٣٧٠ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٣ - اعلاء السنن ، ظفر أحمد العثماني ، نشر ادارة القرآن والعلوم الاسلامية - كراتشي - باكستان .
- ٤ - اعلام الموقعين عن رب العالمين ، شمس الدين محمد بن أبي بكر " ابن القيم الجوزية " ، تعليق طه عبدالرؤوف ، دار الجيل - بيروت .
- ٥ - الام ، الامام محمد بن ادريس الشافعى ، ط الأولى ١٣٢٢ هـ ، م الكبرى الأميرية ببولاق - مصر .
- ٦ - تخريج الفروع على الأصول ، شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني ، تحقيق محمد أديب صالح ، ط الثانية ١٣٩٨ هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٧ - رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، محمد أمين الشهيبر بابن عابدين ، ط الثانية ١٣٨٦ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٨ - زاد المعاد في هدي خير العباد ، شمس الدين محمد بن أبي بكر " ابن القيم الجوزية " ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٩ - المجموع شرح المذهب ، محي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر - بيروت .
- ١٠ - مغنى المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد الشربيني الخطيب . ١٣٧٧ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .

- ١١- مفتاح الوصول الى بناء الفروع على الأصول ، محمد بن أحمد المالكي التلمساني . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- ١٢- المقدمات الممهّدات ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي . تحقيق سعيد أحمد اعراب . ط الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الغرب الاسلامي - بيروت .
- ١٣- المذهب في فقه الامام الشافعي ، ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي . ط الثانية ١٣٧٩ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .

#### ٥ - كتب السير والتاريخ والتراجم

- ١ - الاصابة في تمييز الصحابة ، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني .
- ٢ - الاعلام ، خير الدين الزركلي . ط الرابعة ١٩٧٩م ، دار العلم للملايين - بيروت .
- ٣ - الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء ، سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي . تحقيق مصطفى عبدالواحد . ط الأولى ١٣٨٩ هـ ، م السنة المحمدية - مصر .
- ٤ - البداية والنهاية ، أبو الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي . تحقيق أحمد أبو ملح وأخري . دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥ - برنامج طبقات فحول الشعراء ، محمود محمد شاكر . م المدني - القاهرة .
- ٦ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي . ط الأولى ١٣٢٦ هـ ، م السعادة - مصر .
- ٧ - بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير ، عماد الدين يحيى بن أبي بكر العامري . دار صادر - بيروت .
- ٨ - تاريخ بغداد ، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٩ - تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق علي البجاوي . الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ١٠ - تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . دار صادر - بيروت .
- ١١ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، محي الدين عبدالقادر بن محمد القرشي الحنفي . تحقيق عبدالفتاح الحلوم . م عيسى البابي الحلبي - مصر ١٣٩٨هـ .
- ١٢ - حقائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار صلى الله تعالى عليه وعلى آله المصطفين الأخيار ، وجيه الدين عبدالرحمن بن علي بن الديب - الشيباني . تحقيق عبد الله الأنصاري ، م قطر الوطنية .

- ١٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، أحمد بن عبد الله الأصبهاني . المعـروف  
بأبي نعيم ، م السعادة - مصر ، ١٣٥١ هـ .
- ١٤- الدارس في تاريخ المدارس ، عبد القادر النعيمي الدمشقي . تحقيق جعفر  
الحسنى .
- ١٥- الدرر في اختصار المغازي والسير ، يوسف بن عبد البر النمري . تحقيق شوقي  
ضيف ١٣٨٦ هـ ، م دار التحرير للطبع والنشر .
- ١٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، شهاب الدين أحمد بن علي  
ابن حجر العسقلاني . تحقيق محمد سيد جاد الحق . م المولى - مصر .
- ١٧- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، أحمد بن الحسين البيهقي .  
ط الأولى ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ١٨- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام ، عبد الرحمن بن عبد الله  
الخشعمي السهيلي . تعليق طه عبد الرؤوف سعد . ١٩٧٣ م ، مؤسسة نبع الفكر  
العربي للطباعة .
- ١٩- الروض المعطار في خير الأقطار ، محمد بن عبد المنعم الحميري . تحقيق  
احسان عباس . دار القلم للطباعة - لبنان .
- ٢٠- السيرة النبوية ، عبد الملك بن هشام الحميري . تحقيق مصطفى السقا وآخرين .  
ط الثانية ١٣٧٥ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن العماد الحنبلي ، دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .
- ٢٢- طبقات الشافعية ، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي . تحقيق عبد الله الجبوري .  
ط الأولى ١٣٩٠ هـ ، م الارشاد - بغداد .
- ٢٣- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي . تحقيق  
عبد الفتاح الحلو و محمود الطناحي . ط الأولى ، م عيسى الحلبي - مصر .
- ٢٤- طبقات الفقهاء ، ابراهيم بن علي الشيرازي . تصحيح خليل الميس . دار القلم -  
بيروت .
- ٢٥- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد . دار صادر - بيروت ، ١٣٧٧ هـ .
- ٢٦- الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، عبد الله مصطفى المراغي . ط الثانية ،  
ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد حنفي - القاهرة .
- ٢٧- الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، محمد عبد الحي اللكنوي . الناشر نور  
محمد كراتشي - باكستان .

- ٢٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة . نشر مكتبة المثنى - بيروت .
- ٢٩- لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ط الثانية ١٣٩٠هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي - بيروت .
- ٣٠- معجم الأدباء ، شهاب الدين ياقوت الحموي . م دارالمأمون - مصر .
- ٣١- معجم البلدان ، شهاب الدين ياقوت الحموي . نشر دار صادر - بيروت .
- ٣٢- مقدمة العلامة عبدالرحمن بن خلدون المغربي . م البهية المصرية .
- ٣٣- الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، مطبوع بهامش الفصل في الملل والأهواء والنحل ، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت .
- ٣٤- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ دار صادر - بيروت .
- ٣٥- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، اسماعيل البغدادي مطبوع بذييل كشف الظنون .
- ٣٦- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . ميكروفيلم مخطوط بمكتبة مركز أحياء التراث بمعهد البحوث بجامعة أم القرى .
- ٣٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان . تحقيق احسان عباس . دار الفكر - بيروت .

## ٦ - كتب اللغة والأدب

- ١ - الايضاح لتلخيص المفتاح ، محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني .  
مطبوع مع بغية الايضاح ، ط السادسة ، م النموذجية - مصر .
- ٢ - تاج العروس عن جواهر القاموس ، محب الدين محمد مرتضي الحسيني الزبيدي .
- ٣ - التعريفات ، علي بن محمد الحسني الجرجاني .
- ٤ - تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع ، محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني . ط الأولى ١٣٥٧ هـ ، م مصطفى الحلبي - مصر .
- ٥ - رحلة الشتاء والصيف ، محمد بن عبد الله الحسيني الموسوي . تحقيق محمد سعيد الطنطاوي ، ط الثانية ١٣٨٥ هـ ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر - بيروت .
- ٦ - سر صناعة الاعراب ، عثمان بن جني النحوي . تحقيق مصطفى السقا وآخرين . ط الأولى ١٣٧٤ هـ ، م مصطفى البابي الحلبي - مصر .
- ٧ - شرح ديوان امرئ القيس ، حسن السندوبي . ط الخامسة ، م الاستقامة - مصر .
- ٨ - لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم " ابن منظور المصري " .
- ٩ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد الفيومي .
- ١٠ - المغرب في ترتيب المعرب ، ناصر الدين المطرزي . تحقيق محمود فاخوري و عبد الحميد مختار ، ط الأولى ١٣٩٩ هـ ، حلب - سوريا .
- ١١ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين المبارك بن محمد " ابن الأثير " تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي . ط الأولى ١٣٨٣ هـ ، م دار احياء الكتب العربية .

## فهرس الموضوعات

| الموضوع                                                                  | الصفحة |
|--------------------------------------------------------------------------|--------|
| - المقدمة .                                                              | ٢      |
| - أهمية بيان معاني البديع                                                | ٤      |
| - القسم الأول " الدراسة "                                                | ٩      |
| - ترجمة الشارح                                                           | ٩      |
| - مكانته العلمية                                                         | ١٠     |
| - الجزء الثاني من بيان معاني البديع                                      | ١٥     |
| - الموضوعات الموجودة في هذا الجزء                                        | ١٥     |
| - منهج الشارح                                                            | ٢٣     |
| - مصادر الشرح                                                            | ٢٥     |
| - تقويم الشرح                                                            | ٢٦     |
| - المآخذ على الشرح                                                       | ٢٧     |
| - القسم الثاني " التحقيق "                                               | ٣٠     |
| - وصف النسخ .                                                            | ٣٠     |
| - منهج التحقيق .                                                         | ٣٢     |
| " خبر الواحد وأقسامه "                                                   |        |
| - القسم الأول : تعريف خبر الواحد .                                       | ٣٥     |
| - الخبر المشهور                                                          | ٣٦     |
| - حكم الخبر المشهور .                                                    | ٣٧     |
| - حكم خبر الواحد العدل .                                                 | ٤٠     |
| - حكم الخبر الذي يكون في حضرة الرسول عليه الصلاة والسلام ولم ينكر عليه . | ٤٨     |
| - حكم الخبر الذي يكون بحضرة جماعة كبيرة .                                | ٥٠     |
| - حكم اجماع الأمة على صحة مضمون خبر .                                    | ٥١     |
| - حكم خبر الواحد عن أمر تتوافر الدواعي على أن ينقله جماعة .              | ٥١     |
| - حكم التعبد بخبر الواحد                                                 | ٥٨     |
| - حكم العمل بخبر الواحد .                                                | ٦٠     |



- ٧١ - القسم الثاني : في شروط وجوب العمل بخبر الواحد .
- ٧١ - الشرط الأول : العقل .
- ٧٣ - الشرط الثاني : الاسلام .
- ٧٤ - الشرط الثالث : الضبط .
- ٧٧ - الشرط الرابع : العدالة .
- ٨١ - المجهول وحكم روايته .
- ٨٥ - حكم رواية الفاسق .
- ٨٧ - العدد الذي يثبت به الجرح والتعديل
- ٨٩ - حكم ذكر سبب الجرح والتعديل .
- ٩٤ - الأمور الذي يثبت بها التعديل .
- ٩٧ - عدالة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم .
- ٩٩ - تعريف الصحابي .
- ١٠٢ - القسم الثالث في مستند الراوي .
- ١٠٢ - معاني الألفاظ المذكورة في رواية الصحابي الحديث .
- ١٠٧ - مستند غير الصحابي في الرواية .
- ١١٠ - الاجازة
- ١١٣ - الرواية بما في الكتاب .
- ١١٣ - حكم الكتابة المذكرة وغيرها .
- القسم الرابع : الأسباب الموجبة لرد خبر الواحد :
  - (١) نقل الحديث بالمعنى .
  - (٢) انكار الأصل رواية الفرع .
  - (٣) انفراد العدل بالزيادة .
  - (٤) حذف الراوي بعض الخبر .
  - (٥) خبره فيما تعم به البلوى
  - (٦) مخالفة الخبر للكتاب .
  - (٧) حمل الراوي مرويه المشترك على أحد محامله .
  - (٨) مخالفة الراوي مرويه - خبره - .
- مخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام لمقتضى الخبر .
- ١٤٣ - حكم خبر الواحد اذا تعلق بالحدود

- ١٤٥ - تعارض خبر الواحد مع القياس .
- ١٥٢ - أدلة تعارض الخبر مع القياس .
- ١٥٧ - حكم مرسل العدل .

" النوع الثانى : المتن "

- ١٦٤ - الفصل الأول : دلالة المنطوق .

" الأمر "

- ١٦٧ - تعريفه .
- ١٧٢ - تعريف آخر .
- ١٧٤ - صيغة الأمر
- ١٧٧ - معنى صيغة أفعل .
- ١٨٦ - أدلة القائلين بالندب .
- ١٨٨ - أدلة القائلين بأنه لمطلق الطلب .
- ١٩٠ - أدلة القائلين بالاشتراك .
- ١٩٣ - حسن المأمور به وأقسامه " أ - لعينه "
- ١٩٤ (١) لا يحتمل السقوط .
- ١٩٤ (٢) يحتمل السقوط .
- ١٩٧ " ب - الحسن لغيره " .
- ٢٠١ - القدرة وتقسيمها .
- ٢٠٢ (١) القدرة المطلقة .
- ٢٠٥ (٢) القدرة الميسرة .
- ٢١٠ - الأجزاء في الأفعال .
- ٢١٣ - دلالة صيغة الأمر المطلق عن القرائن .
- ٢١٩ - حكم تعليق الأمر بشرط أو صفة .
- ٢٢٢ - تردد الأمر بين الفور والتراخي .
- ٢٣٠ - حكم الأمر بالشىء فى ضده .

- ٢٣٣ - " أدلة المسألة السابقة "
- أ ( أدلة القاضي أبي بكر .
- ٢٣٧ ب ( أدلة القائل بالاستلزام عقلا .
- ٢٣٨ ج ( أدلة الجصاص
- ٢٣٨ د ( أدلة القائلين بوجوب ضد ما استلزاما .
- ٢٤٠ هـ ( أدلة المخصص أمر الإيجاب دون غيره .
- ٢٤٢ و ( أدلة القائل بأن الأمر ليس نهيا عن ضده .
- ٢٤٤ ز ( أدلة فخر الاسلام البزدوي .
- ٢٤٧ - حكم الأمر الوارد بعد الحظر .
- ٢٥٠ - قضاء الفائت .
- ٢٥٤ - أدلة القائلين في أن القضاء بأمر جديد .
- ٢٥٨ - الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا للمأمور الثاني .
- ٢٦٠ - المطلوب بالأمر هو الماهية في ضمن جزئي من جزئياتها .
- ٢٦٢ - حكم الأمرين المتعاقبين .
- ٢٦٦ " النهي "
- ٢٦٧ - مقتضى النهي .
- ٢٦٩ - أقسام القبح في المنهى عنه .
- ٢٧٤ - موجب النهي في العبادات والمعاملات .
- ٢٧٨ - مذهب أبي الحسين البصري في اقتضاء النهي الفساد .
- ٢٧٩ - أدلة القائلين بأن الفساد شرعي .
- ٢٨١ - فروع فقهية على أصل الشافعية .
- ٢٨٣ - فروع على أصل الاحناف .
- ٢٩٦ - افادة النهي .
- " العام والخاص "
- ٢٩٨ أ ( تعريفهما .
- ٣٠٢ ب ( حكم الخاص .

- ٣٠٩ - العموم في المعنى .
- ٣١١ - للعموم صيغ موضوعة له .
- ٣٢١ - أدلة القائلين بأن الصيغ المذكورة موضوعة للخاص .
- ٣٢٣ - أدلة المفرقين بين ورود العموم في الاخبار وبين وروده في الأوامر والنواهي
- ٣٢٤ - دلالة العام على معناه .
- ٣٣٣ - عموم الجمع والمنكر والاختلاف فيه .
- ٣٣٧ - أقل الجمع .
- ٣٤٠ - أدلة القائلين بأن أقل الجمع اثنان حقيقة والقائلين بأنه ثلاثة .
- ٣٤٣ - تفريع على قاعدة أقل الجمع .
- ٣٤٥ - عموم من .
- ٣٤٧ - التفريق بين كل ومن .
- ٣٤٨ - عموم كلمة الجميع .
- ٣٤٩ - عموم أي
- ٣٥٠ - حكم النكرة في الاثبات .
- ٣٥٣ - حكم الباقي من العام بعد التخصيص .
- ٣٥٥ - أدلة الحنابلة .
- ٣٥٦ - أدلة أبي بكر الجصاص .
- ٣٥٧ - أدلة أبي الحسين البصري .
- ٣٥٨ - أدلة القاضي وعبد الجبار .
- ٣٥٩ - أدلة القائلين بأن العام المخصص بالقرائن اللفظية حقيقة في الباقي .
- ٣٦٠ - أدلة إمام الحرمين .
- ٣٦١ - حكم الاستدلال بالعام المخصوص .
- ٣٦٥ - مذهب فخر الاسلام .
- ٣٦٨ - أدلة أبي الحسن الكرخي .
- ٣٧٠ - أدلة المفرق بين المعلوم والمجهول .
- ٣٧١ - أدلة القائلين بسقوط دليل المخصوص .
- ٣٧٢ - أدلة القائل بأقل الجمع .
- ٣٧٣ - تنبيه : الفرق بين المخصوص وخبر الواحد في معارضة القياس .
- ٣٧٥ - فروع فقهية .

- ٣٧٧ - عموم الجواب وخصوصه .
- " حكم العام المحكي في قول الصحابي " .
- ٣٨٣ - " حكم نقل الصحابي حادثة بلفظ عام " .
- ٣٨٥ - " تأثير العطف في حكم العموم والخصوص " .
- ٣٨٨ - " العموم في الخطاب الخاص بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم " .
- ٣٩١ - عموم الخطاب الموجه لفرد .
- ٣٩٥ - العموم في الخطاب الخاص بالرجال أو النساء .
- ٣٩٨ - " عموم من الشرطية " .
- دخول العبيد في الخطاب العام .
- ٤٠٠ - " حكم الخطاب الشفاهي ( الشفهي ) " .
- ٤٠٧ - المتكلم داخل في عموم كلامه .
- العموم في الجمع المضاف .
- ٤١١ - العموم في معرض المدح والذم .
- ٤١٢ -
- ٤١٤ " التخصيص "
- ٤١٧ - " التخصيص بالعقل " .
- ورود الخاص والعام على حكم وتعذر الجمع بينهما .
- ٤٢٢ - تخصيص الكتاب والسنة بالكتاب والسنة .
- ٤٢٦ - حكم التخصيص بالاجماع .
- التخصيص بالعادة .
- ٤٣١ - حكم توافق الخاص العام .
- ٤٣٢ - حكم الضمير العائد الى بعض العام المتقدم في الجملة .
- ٤٣٣ - حكم مخالفة الصحابي الراوي للحديث لعموم روايته .
- ٤٣٦ - حكم تقريره عليه الصلاة والسلام للفعل المخالف للعموم .
- ٤٣٧ - التخصيص بفعله عليه الصلاة والسلام المخالف للعموم .
- ٤٣٨ - تخصيص العام المخصوص بالقياس .
- ٤٤١ -

## " المطلق والمقيد "

- ٤٤٧ - تعريفهما .
- ٤٤٨ - تعارض المطلق والمقيد .
- ٤٥٢ - أدلة المسألة السابقة ( حمل المطلق على المقيد ) .

## " المجمل والمبين "

- ٤٥٧ - تعريفهما .
- ٤٦١ - " نصوص اختلف العلماء فيها " .
- أ ( الحكم المضاف الى الاعيان :
- ٤٦٤ - ( بيان مذهب البزدوي في التحريم المضاف الى الاعيان والرد عليه )
- ٤٦٥ - ب ( البناء في قوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم ) .
- ٤٦٨ - اختلاف محامل اللفظ بين الشرعي واللغوي .
- ٤٧٠ - حكم الاسم له مسمى في اللغة ومسمى في الشرع .

## " البيان وأقسامه "

- ٤٧٥ - تعريفه .
- ٤٧٨ - بيان التفسير .
- ٤٨٠ - بيان التغيير .
- ٤٨٣ - الاستثناء .
- ٤٨٩ - موجب الاستثناء .
- ٤٩٥ - تنبيه : المقصود من : لاتبيعوا الطعام بالطعام .
- ٤٩٨ - من الفروع على البيان .
- ٥٠١ - شرط الاستثناء .
- ٥٠٦ - حكم الاستثناء المستغرق .
- ٥١١ - حكم الاستثناء اذا وقع بعد جمل معطوفة بالواو .
- ٥١٤ - أدلة الشافعية .
- ٥١٧ - بيان الضرورة .
- ٥٢٢ - النوع الرابع من بيان الضرورة .
- ٥٢٣ - البيان بالفعل .

|     |                                                  |
|-----|--------------------------------------------------|
| ٥٢٥ | - حكم تأخير البيان .                             |
| ٥٢٦ | - أدلة تأخير البيان عن الخطاب .                  |
| ٥٣٣ | - من أدلة تأخير البيان .                         |
| ٥٣٤ | - من أدلة تأخير البيان .                         |
| ٥٣٧ | - بيان التبديل ، " النسخ " .                     |
| ٥٤٢ | - حكم وقوع النسخ .                               |
| ٥٤٩ | - شرط النسخ .                                    |
| ٥٥٥ | - حكم نسخ الأمر المقيد بالتأييد .                |
| ٥٥٧ | - حكم النسخ بأثقل .                              |
| ٥٦٠ | - أنواع النسخ .                                  |
| ٥٦٤ | - حكم الزيادة على النص .                         |
| ٥٦٩ | - الاجماع ليس بناسخ .                            |
| ٥٧٠ | - أقسام النسخ .                                  |
| ٥٨١ | - وقت ثبوت حكم الناسخ .                          |
| ٥٨٣ | - الفصل الثانى : فى وجوه اقتناص الحكم من النظم . |
| ٥٨٨ | - " مفهوم الموافقة دلالة الخطاب " .              |
| ٥٩١ | - أقسام الدلالة .                                |

### " الاقتضاء "

|     |                                            |
|-----|--------------------------------------------|
| ٥٩٥ | - تعريفه .                                 |
| ٥٩٧ | - عموم المقتضى .                           |
| ٦٠٢ | - كيفية ثبوت المقتضى .                     |
| ٦٠٥ | - نصوص مختلف فيها .                        |
| ٦٠٩ | - " تخصيص الثابت بإشارة النص " .           |
| ٦١١ | - الفصل الثالث : فى المفهوم .              |
| ٦١٧ | - " أدلة الاختلاف فى الاحتجاج بالمفهوم " . |
| ٦٢٣ | - مفهوم الشرط .                            |
| ٦٢٨ | - مسائل متفرعة عن مفهوم الشرط .            |
| ٦٣٠ | - تنبيه على مفهوم الصفة .                  |
| ٦٣٥ | - مفهوم اللقب .                            |

- ٦٣٧ - مفهوم الحصر .
- ٦٣٩ - من أمثال الحصر .
- ٦٤٤ - " مفهوم قران العطف " .
- ٦٤٦ - فرع تطبيقي على دلالة القران .

" الدليل الرابع : القياس "

- ٦٥٠ - تعريفه .
- ٦٥٧ - أركان القياس .
- ٦٦٠ - شروط القياس :
- ٦٦٠ أ ( شروط حكم الأصل : -
- ٦٦١ الشرط الأول : أن يكون حكما شرعيا .
- ٦٦١ الشرط الثانى : أن لا يكون منسوخا .
- ٦٦١ الشرط الثالث : أن يكون دليلا شرعيا .
- ٦٦١ الشرط الرابع : ألا يكون مخصوصا .
- ٦٦٦ الشرط الخامس : أن لا يخالف قواعد الشريعة العامة .
- ٦٦٧ الشرط السادس : أن لا يكون حكم الأصل ذا قياس مركب .
- ٦٧٠ الشرط السابع : أن لا يكون الدليل شاملا لحكم الفرع .
- ٦٧٠ الشرط الثامن : أن لا يكون التعليل مغيرا لحكم النص .
- ٦٧١ - اعتراضات على بعض الشروط السابقة .
- ٦٨٠ الشرط التاسع : أن لا يكون الحكم فرعا عن حكم آخر .

ب ( شروط عللة الأهل : -

- ٦٨٤ - أن تكون ظاهرة منضبطة .
- ٦٨٦ - أن تكون باعثة لا طردية .
- ٦٨٦ - أن لا تكون عدما .
- ٦٩٠ - أن لا يكون العدم جزأ من العلة .
- ٦٩١ - ما يستثنى من الشرط السابق
- ٦٩٣ - أن تكون متعدية .



- ٦٩٦ - من شروط العلة : - جواز كونها حكما شرعيا .
- ٦٩٧ - اتحاد الوصف .
- ٧٠٠ - عدم تخصيصها .
- ٧٠٧ - أدلة القائلين بجواز التخصيص في المنصوصة .
- ٧٠٨ - أدلة القائلين بجواز تخصيص المستنبطة .
- ٧٠٨ - أدلة القائلين بالتفصيل .
- ٧١٠ - التعليل لموضع التخلّف .
- ٧١٢ - منع انعقاد العلة ومنع تمامها .
- ٧١٤ - من شروط العلة : - تعيينها وتمييزها .
- ٧١٨ - جواز كون العلة وصفا عارضا ولازما .
- ٧٢٠ - أن تكون مناسبة للحكم .
- ٧٢٠ - الاختلاف في تفسير المناسبة .

#### ج ( شروط الفرع : -

- ٧٢٦ أ - خلوه عن المعارض الراجع .
- ٧٢٦ ب - مشاركة علتها علة الأصل في الوصف .
- ٧٢٧ ج - التعديّة من دون تغيير .
- ٧٣٠ د - أن يكون نظير الأصل .
- ٧٣٣ هـ - أن لا يكون فيه نص .
- ٧٣٥ و - أن لا يكون متقدما على حكم الأصل .
- ٧٣٧ - فصل في الطرد وأقسامه .
- ٧٤١ - دليل اشتراط قيام النص في حال وجود الوصف وعدمه .
- ٧٤١ - أقسام الطرد .
- ٧٤٩ - الاستدلال بتعارض الأشباه .
- ٧٥٠ - الاستدلال بالوصف الفارق .
- ٧٥١ - الاستدلال بالمختلف .
- ٧٥٢ - الاستدلال بما هو ظاهر الفساد .
- ٧٥٣ - الاستدلال بلا دليل .

- حكم القياس ، واشبات العلل والشروط بالقياس . ٧٥٧
- " أمثلة لأقسام العلة " . ٧٥٩
- النوع الرابع من حكم القياس - القياس والاستحسان . ٧٦٥
- بيان الفرق بين الاستحسان بترجيح القياس الخفي والاستحسان بغيره . ٧٧٢

### " مسالك العلة "

- المسلك الأول : الاجماع . ٧٧٥
- المسلك الثاني : النص ، ومنه الايماء . ٧٧٩
- من مراتب الايماء : - ذكر وصف مع الحكم . ٧٧٩
- التفريق بين أمرين بصفة تكون فارقة . ٧٨١
- ذكر وصف مناسب مع الحكم . ٧٨٢
- الصور المحتملة للايماء . ٧٨٣
- اشتراط المناسبة للايماء . ٧٨٦
- المسلك الثالث : السبر والتقسيم . ٧٨٧

### " طرق الحذف "

- أ ( الالفاء . ٧٨٩
- ب ( أن يكون الوصف مما ألغاه الشارع . ٧٩٠
- ج ( ما ألغي من جنس ذلك الحكم . ٧٩١
- د ( عدم ظهور المناسبة . ٧٩١
- أدلة وجوب العمل بالسبر والتقسيم . ٧٩٣
- المسلك الرابع : المناسب أي الاخالة . ٧٩٤
- مقصود الشارع من شرع الأحكام . ٧٩٧

### " أقسام المقاصد "

- الضروري . ٨٠٠
- المكمل للضروري . ٨٠١
- غير الضروري . ٨٠١
- أقسام المناسب . ٨٠٣



- ٨٧٣ - فصل : أقسام الاحكام ومتعلقاتها .
- ٨٨١ - أقسام العقوبات .
- ٨٨٤ - من أقسام الاحكام : ما هو خالص حق العبد .
- ٨٨٧ - متعلقات الاحكام الوضعية وتعريفاتها .
- ٨٩٠ - أقسام السبب .
- ٨٩٧ - أقسام العلة .
- ٨٩٩ - من أقسام العلة :- العلة المجازية .
- ٩٠١ - ما يشبه السبب .
- ٩٠٥ - من أقسام العلة المجازية : - الوصف .
- ٩٠٦ - علة معنى .
- ٩٠٧ - علة اسما وحكما .
- ٩٠٧ - أقسام الشرط .
- ٩١٢ - من أقسام الشرط الذي هو في حكم العلة .
- ٩١٧ - من أقسام الشرط الذي هو في حكم السبب .
- ٩٢٢ - الاستدلال .
- الادلة المختلف فيها "
- ٩٢٥ ١ - شرع من قبلنا .
- ٩٣١ - من أدلة المسألة السابقة .
- ٩٣٣ - أدلة المانعين .
- ٩٣٤ ٢ - مذهب الصحابي .
- ٩٤٠ " القاعدة الثالثة : في الاجتهاد وما يتبعه "
- ٩٤٣ - المجتهد فيه .
- ٩٤٣ - اجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .
- ٩٤٨ - أدلة المانعين .
- ٩٥٠ - أدلة مختار المصنف .
- ٩٥١ - حكم الخطأ في الأحكام العقلية .
- ٩٥٣ - حكم الخطأ في الاجتهاد في الاحكام الشرعية .
- ٩٥٤ - المجتهد في الشرعيات يخطيء ويصيب .

|     |                                          |   |
|-----|------------------------------------------|---|
| ٩٥٦ | أدلة القائلين بأن المصيب واحد .          | - |
| ٩٦١ | أدلة القائلين بأن الكل مصيب .            | - |
| ٩٦٤ | أدلة القائلين باستواء المجتهدين .        | - |
| ٩٦٦ | حكم تقابل الدليلين .                     | - |
| ٩٦٨ | حكم المجتهد في التقليد .                 | - |
| ٩٧٢ | فصل : التقليد .                          | - |
| ٩٧٣ | حكم التقليد في أصول الدين .              | - |
| ٩٧٨ | حكم المتعلم الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد . | - |
| ٩٨٠ | صفات المفتي .                            | - |
| ٩٨١ | حكم تكرير الاجتهاد بتكرر الاحداث .       | - |
| ٩٨٣ | حكم خلو العصر من المجتهدين .             | - |
| ٩٨٥ | حكم افتاء غير المجتهد بقول المجتهد .     | - |
| ٩٨٦ | حكم تقليد واحد من المجتهدين .            | - |
| ٩٨٨ | التعارض والترجيح                         | - |
| ٩٩٨ | الترجيح .                                | - |

### " الأمور المرجحة "

|      |                               |   |
|------|-------------------------------|---|
| ١٠٠٢ | ١ - قوة الأثر .               | - |
| ١٠٠٦ | ٢ - قوة الثبات .              | - |
| ١٠٠٧ | ٣ - كثرة الأصول .             | - |
| ١٠٠٧ | ٤ - عدم الحكم عند عدم العلة . | - |
| ١٠٠٩ | حكم معارضة الترجيحين .        | - |
| ١٠١١ | حكم ترجيح القياس بمثله .      | - |
| ١٠١٥ | ملحق تراجم الأعلام .          | - |
|      | الفهارس :                     | - |
| ١٠٤٣ | ( ١ ) فهرس الآيات .           | - |
| ١٠٥٤ | ( ٢ ) فهرس الأحاديث .         | - |
| ١٠٦٥ | ( ٣ ) فهرس الأعلام .          | - |
| ١٠٧٢ | ( ٤ ) فهرس المصادر والمراجع . | - |
| ١٠٨٣ | ( ٥ ) فهرس الموضوعات .        | - |